الإنصاف

في مسائل الخلاف

بين النحويين : البصريين ، والكوفيين

تأليف

الشيخ الإمام كمال الدين أبي البركات

عبد الرحمن بن محمد بن أبي سعيد ، الأنباري ، النحوي

ومعه كتاب

الانتصاف ، من الإنصاف

للمرحوم

محمد محيي الدين عبد الحميد

المجلد الأول

دار الفكر

للطباعة والنشر والتوزيع

الإنصاف

في مسائل الخلاف

بين النحويين: البصريين، والكوفيين

تأليف

الشيخ الإمام كمال الدين أبي البركات

عبد الرحمن بن محمد بن أبي سعيد، الأنبارى، النحوى

المولود فى سنة ٥١٣ — والمتوفى فى سنه ٥٧٧ من الهجرة

الجزء الأول

ومعه كتاب

الانتصاف، من الإنصاف

تأليف

محمد محيي الدين عبد الحميد

دار الفكر

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين ، الرحمن الرحيم ، مالك يوم الدين ، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين ، الذى بعثه الله بالحنيفية الواضحة والدين القويم ، فَهَدَى الناس من الضلالة وبَصَّرَهم من العمى وأخرجهم من الظلمات إلى النور ، وعلى آله مصابيح الظلام وهُدَاة الأنام ، وصَحْبه القـادة المَغَاوِير أولى الآراء الراجحة والحُجَج الواضحة والمنهاج المستقيم ، وعلى من سلك طريقه واقتفى أثره وتبع سُنَّتَهُ إلى يوم الدين .

بتحريج

وأما

كتاب « الإنصاف ، فى مسائل الخلاف ، بين النحويين البصريين والكوفيين » الذى صنفه الإمام الحجة والعالم الثبت كمال الدين أبو البركات عبد الرحمن بن محمد ابن أبى سعيد ، الأنبارى ، النحوى ، المولود فى سنة ٥١٣ ، والمتوفى فى سنة ٥٧٧ من الهجرة ، بعدأن قرأت بعض مسائله لأبنائى من طلبة الدراسات العليا فى كلية اللغة العربية إحدى كليات الجامع الأزهر ، وعَلَّقت عليه تعليقات ذات شأن ، ثم رأيت أن أذيع الكتاب مع شرحى عليه الذى أسميته « الانتصاف ، من الإنصاف » ليكون بين يَدَىْ قراء العربية « كتاب لطيف ، يشتمل على مشاهير المسائل الخلافية بين نحويَّى البصرة والكوفة ، على ترتيب المسائل الخلافية بين الشافعى وأبى حنيفة »[1] ، وكان أن قَدَّمْتُ الكتاب للنَّشْرِ ، ولكن أزمة الورق فى أعقاب الحرب العالمية الثانية وقفت حائلا منيعا بين نشر الكتاب مع شرحى عليه ، وكنت بين اثنتين : إما أن أنشر الكتاب وحده وأترك شرحى الذى

---

(١) من كلام مؤلف «الإنصاف» فى وصف كتابه .

كابَدْتُ فيه ما لا يعلمه إلا الله من الجهد والعناء ، وإما أن أتركهما جميعاً حتى يأذن الله بنشرهما معا ، وترددت كثيراً فيما عسى أن أختار من هاتين الخلتين ، وصَحَّ العزم آخِرَ الأمر على أن أرضى بنشر كتاب «الإنصاف» غُفْلاً مما كتبته عليه؛ رغبة فى أن يعرفه قراء العربية ويَرَوْا أنه من أفضل ما صنفَ علماؤنا فى فنون العربية ، فيقبلوا عليه ويرتاحوا له . وظهر الكتاب كما أراد الناشرون ، فإذا أماثل العلماء يَرْضَوْنَ عنه ويجدون فيه طلبة طالما تاقت إليها أنفسهم ، وإذا هم يقبلون على قراءته ويستنجزون الوعد بإخراج « الانتصاف » معه .

وهأنذا أعود إلى أوراق التى كنت كتبتها يومئذٍ فأختار منها مالا أجد مَنَاصاً [illegible] أذكر شاهداً من أشباه ما ذكره المؤلف وأمثالِهِ ، أو مما يقوِّى حجَّته ويؤيدها ، أو مما يقع حجة للخصم الآخر عليه ، أو مما يوجِّه الشاهد على غير ما رآه ، ونحو ذلك مما ستقف عليه إن شاء الله تعالى ، وقد تركتُ كثيراً مما كنت أعددته وقت القراءة الأولى مخافة المَلاَل والسَّأم ، ولعلى عائد إلى هذا الذى تركته اليوم فَبَاسِطٌ فيه القولَ وناشره ، والله المسؤول أن يوفق إلى ذلك ويهيىء له أسبابه ، ويدفع عنه موانعه ، إنه ولىُّ الإجابة ، بيده الخير وهو على كل شىء قدير .

وقد وضعت لكل مسألة عنواناً وجعلته بين قوسين معقوفين هكذا [ ] .

اللهم إنك تعلم ما نخفى وما نعلن ، وما يخفى عليك شىء فى الأرض ولا فى السماء ، ربِّ اجعلنى ممن يستمعون القول فيتبعون أحسنه ، ربِّ اغفر لى ولوالدى وللمؤمنين يوم يقوم الحساب ، ربِّ تقبل منى واقبلنى ، وتجاوز عنى ، إنك أنت البر الرؤوف الرحيم ؟

كتبه المعتز بالله

محمد محيى الدين عبد الحميد

بسم الله الرحمن الرحيم

قال الشيخ الإمام ، العالم ، الزاهد ، كمال الدين عبد الرحمن بن أبى سعيد الأنبارى وفّقه الله :

الحمد لله الملكِ الحق المبين ، والصلاة [والسلام] على صَفْوَته النبيّ العربى المبعوث بالدين المَتِينِ ، وعلى آله وأصحابه وعِتْرَته البَرَرَةِ المتقين .

وبعد ؛ فإن جماعة من الفقهاء المتأدبين ، والأدباء المتفقهين ، المشتغلين علىّ بعلم العربية ، بالمدرسة النِّظَامية ـ عَمَرَ الله مبانيها ! ورحم الله بانيها ! ـ سألونى أن ألخص لهم كتاباً لطيفاً ، [illegible] البصرة والكوفة ، على ترتيب المسائل الخلافية بين الشافعى وأبى حنيفة ؛ ليكون أولَ كتابٍ[1] صُنِّفَ فى علم العربية على هذا الترتيب ، وأُلِّفَ على هذا الأسلوب ؛ لأنه ترتيب لم يصنف عليه أحد من السَّلَفِ ، ولا ألف عليه أحد من الخلف . فتَوَخَّيْتُ[2] إجابَتَهم على وَفْقِ مسألتهم ، وتَحَرَّيْتُ إسعافهم لتحقيق طَلِبَتِهِمْ ؛ وفتحت فى ذلك الطريق ، وذكرت من مذهب كل فريق ما اعتمد عليه أَهْلُ التحقيق ، واعتمدت فى النصرة على ما أذهب إليه من مذهب أهل الكوفة أو البصرة على سبيل الإنصاف ، لا التعصب والإسراف ، مستجيراً بالله ، مستخيراً له فيما قَصَدْتُ إليه ؛ فالله تعالى ينفع به ؛ إنه قريب مجيب .

---

(١) يذكر لنا التاريخ أن أبا جعفر النحاس المصرى ، تلميذ الأخفش الصغير وأبى العباس المبرد والزجاج ، والمتوفى فى سنة ٣٣٨ (أى قبل مولد المؤلف بنحو ١٦٥ عاما) قد ألف كتابا فى اختلاف البصريين والكوفيين ، وسماه « المبهج » ولعل المؤلف لم يطلع عليه ، ولم يسمع به .

(٢) توخيت : قصدت .

١ ـــ مسألة

[الاختلاف فى أصل اشتقاق الاسم][1]

ذهب الـكوفيون إلى أن الاسم مشتق من الوَسْمِ ـ وهو العلامة ـ وذهب البصريون إلى أنه مشتق من السُّمُوِّ ـ وهو العُلُوُّ ـ .

أما الـكوفيون فاحتجوا بأن [٢] قالوا : إنما قلنا إنه مشتق من الوَسْمِ لأن الوَسْمَ فى اللغة هو العَلاَمة ، والاسْمُ وَسْمٌ على المسمَّى ، وعلامة له يعرف به ، ألا ترى أنك إذا قلت زيد أو عمرو دلَّ على المسمى ؛ فصار كالوَسْم عليه ؟ فلهذا قلنا : إنه مشتق من الوَسْمِ ، وقد قال أبو العباس [illegible] : الاسْمُ سِمَة تُوضَعُ على الشىء يعرف بها . والأَصْلُ فى اسم وَسْم ، إلا أنه حذفت منه الفاء التى هى الواو فى وَسْمٍ ، وزيدت الهمزة فى أوله عِوَضاً عن المحذوف ، ووزنه إعْلٌ ؛ لحذف الفاء منه .

وأما البصريون فاحتجوا بأن قالوا : إنما قلنا إنه مشتق من السُّمُوِّ لأن السُّمُوَّ فى اللغة هو العُلُوُّ ، يقال : سَمَا يَسْمُو سُمُوًّا ، إذا عَلاَ ، ومنه سميت السماء سَمَاء لعلوّها ، والاسم يَعْلُو على المسمى ، ويدل على ما تحته من المعنى ، ولذلك قال أبو العباس محمد بن يَزِيد المبرِّد : الاسم ما دلَّ على مسمًّى تحته ، وهذا القول كافٍ فى الاشتقاق ، لا فى التحديد ، فلما سَمَا الاسمُ على مُسَمَّاهُ وعَلاَ على ما تحته من معناه دلَّ على أنه مشتق من السُّمُوِّ ، لا من الوَسْم .

---

(١) انظر فى هذه المسألة : لسان العرب (س م و) وشرح موفق الدين ابن يعيش على مفصل الزمخشرى (ص٢٦ طأوربة) وكتاب « أسرار العربية » لصاحب الإنصاف (ص ٣ ليدن) وأوضح المسالك لابن هشام (شرح الشاهد رقم ٥ بتحقيقنا)

ومنهم من تمسك بأن قال : إنما قلنا إنه مشتق من السُّمُوِّ وذلك لأن هذه الثلاثةَ الأقسامَ[1] — التى هى الاسم والفعل والحرف — لها ثلاثُ مَرَاتبَ ؛ فمنها ما يُخْبَر به ويُخْبَر عنه وهو الاسْمُ ، نحو « اللهُ رَبُّنَا ، ومحمدٌ نبيُّنَا » وما أشبه ذلك ، فأخبرتَ بالاسم وعنه ، ومنها ما يُخْبَر به ولا يُخْبَر عنه ، وهو الفعل ، نحو « ذَهَبَ زيد ، وانطلق عمرو » وما أشبه ذلك ، فأخبرتَ بالفعل ، ولو أخبرت عنه فقلت « ذَهَبَ ضَرَبَ ، وانْطَلَقَ كَتَبَ » لم يكن كلاماً ؛ ومنها مالا يخبر به ولا يخبر عنه ، وهو الحرف ، نحو « مِنْ ، ولَنْ ، ولَمْ ، وبَلْ » وما أشبه ذلك ؛ فلما كان الاسمُ يخبر به ويخبر عنه ، والفعل يخبر به ولا يخبر عنه ؛ والحرف لا يخبر به ولا يخبر عنه ، فقد سما [الاسمُ] على الفعل والحرف ؛ [illegible] — بكسر [illegible] هو على وزن فِعْلٍ [illegible]

---

(١) اقرأ كلمة « الثلاثة » بالنصب على أنها بدل من اسم الإشارة، واقرأ كلمة « الأقسام » بالنصب أيضا على أنها بدل من الثلاثة ، ولا تضف الثلاثة إلى الأقسام كما كنت تضيف لو قلت « ثلاثة الأقسام » فإن إضافة اسم العدد المقترن بأل إلى المعدود المقترن بها أيضا مذهب كوفى يرى المحققون من النحاة أنه بمعزل عن السماع والقياس

(٢) اعلم أولا أن العرب قد قالوا « اسم » بكسر همزة الوصل وضمها أيضا ، وقالوا « سم » بكسر السين وضمها أيضا وجعل حركات الإعراب على الميم ، وقالوا « سما » مقصورا على مثال هدى وتقى وضحى ، وستأتى هذه اللغات مع الشواهد التى ساقها المؤلف ، ثم اعلم أن النحاة قد اختلفوا فى وزن « سمو » على مذهب البصريين ؛ فمنهم من قال : أصله سِمْو — بكسر السين وسكون الميم — ونظيره من الصحيح حمل وجذع ، ومن المعتل قنو ، فمن حذف الواو ولم يعوض من المحذوف شيئا أبقى السين على كسرتها التى كانت لها ، ومن حذف الواو وعوض من المحذوف همزة الوصل ألقى كسرة السين على الهمزة فصارت السين ساكنة ، ومنهم من قال : أصله سُمْو — بضم السين وسكون الميم — ونظيره من الصحيح قفل وقرط ، ومن المعتل عضو ، فمن حذف الواو ولم يعوض أبقى ضمة السين على حالها ، ومن حذف الواو وعوض منها همزة الوصل ألقى ضمة السين على =

الفاء وسكون العين — فحذفت اللام التى هى الواو وجعلت الهمزة عِوَضاً عنها ، ووزنه إفْعٌ ؛ لحذف اللام منه .

وأما الجواب عن كلمات الكوفيين : قولهم « إنما قلنا إنه مشتق من الوَسْمِ لأن الوَسْم فى اللغة العلامة ، والاسم وَسْمٌ على المسمَّى وعلامة عليه يعرف به » قلنا : هذا وإن كان صحيحا من جهة المعنى إلا أنه فاسد من جهة اللفظ [٣] ، وهذه الصناعة لفظية ؛ فلا بُدَّ فيها من مراعاة اللفظ . ووجه فساده من جهة اللفظ من خمسة أوجه :

الوجه الأول : أنا أجمعنا على أن الهمزة فى أوله همزة التعويض ، وهمزة التعويض [illegible] (١) [illegible] ألا ترى ،

=الهمزة ، ثم اعلم أن جمع الاسم على «أسماء» لا يقوى أحدهذين الرأيين ولا يرشحه، وذلك لأن أفعالا من أوزان الجموع يكون لفعل المكسور أوله الساكن ثانيه كما يكون لفعل المضموم أوله الساكن ثانيه الصحيح والمعتل فى ذلك سواء ، فأنت تقول : أحمال، وأجذاع ، وأقناء ، وأقفال ، وأقراط ، وأعضاء

(١) اعلم أولا أن العرب قد حذفوا فاء الكلمة أحيانا ، وحذفوا لام الكلمة أحيانا أخرى ، وأن هذا الحذف قد يكون لعلة تصريفية ، وقد يكون اعتباطا لا لعلة تصريفية اقتضته ولا لسبب أوجبه إلا مجرد التخفيف ، وأنهم قد يحذفون ويعوضون من المحذوف [illegible] قد يحذفون ولا يعوضون من المحذوف شيئا أصلا ، فأما المحذوف لعلة تصريفية فلا نريد أن نتعرض له لأنه يبين فى كتب التصريف بعلله وأسبابه التى اقتضته ، وأما الحذف لغير علة تصريفية استوجبته فهو موضوع حديثنا الآن ؛ إذ كانت كلة « اسم» من هذا النوع ، فنقول : أما حذف الفاء لغير علة مع عدم التعويض عنها فنحو « سم» على مذهب الكوفيين الذين يقولون إن أصله « وسم » فحذفت الواو التى هى فاء الكلمة بدون علة اقتضت هذا الحذف ولم يعوض من هذا المحذوف شىء أصلا ، وأما حذف الفاء من غير علة تصريفية مع التعويض عنها فنحو « اسم » على مذهب الكوفيين أيضا ، فقد حذفت الواو التى هى فاء الكلمة وعوض عنها همزة الوصل فى مكانها ، ونحو «لدة» =

أنهم لما حذفوا اللام التى هى الواو من بَنَوٍ عوَّضوا عنها الهمزة فى أوله فقالوا : ابْنٌ ، ولما حذفوا الفاء التى هى الواو من وِعْدٍ لم يُعَوِّضُوا عنها الهمزةَ فى أوله فلم يقولوا إعْدٌ ، وإنما عوَّضوا عنها الهاء فى آخره فقالوا : عِدَةٌ ؛ لأن القياس فيما حُذِف منه لامُه أن يُعَوَّض بالهمزة فى أوله ، وفيما حذف منه فاؤه أن يُعَوَّض بالهاء فى آخره ، والذى يدل على صحة ذلك أنه لا يوجد فى كلامهم ما حذف فاؤه وعُوِّض بالهمزة فى أوله ، كما لا يوجد فى كلامهم ما حذف لامه

= للترب المساوى فى السن فإن أصله ولد بدليل أنه من الولادة ، و«حشة» اسم للأرض الوحشة التى لا أنيس فيها فإن أصله من الوحش ... بدليل الورق بفتح الواو وكسر الراء بمعناه ، ونحوه « جهة » اسم للمكان الذى تتوجه إليه ، فإن الاشتقاق يدل على أن أصله من واوى الفاء نحو الوجهة والتوجه وتوجهت تلقاء كذا ، وما أشبه ذلك . وأما ما حذفت لامه اعتباطا ولم يعوض منها شىء فنحو غد ، ويد ، ودم ، وأب ، وأخ ، وحم ، ومنه « سم » عند البصريين الذين يقولون : إن أصله « سمو » فحذفت الواو ولم يعوض منها شىء ، وأما ماحذفت لامه اعتباطا وعوض منها شىء فنحو «اسم» عند البصريين أيضا ؛ فقد حذفت لامه وهى الواو وعوض منها همزة الوصل ، ونظيره « ابن » فإن أصله « بنو » فحذفت لامه اعتباطا وعوض منها همزة الوصل ، ومن ذلك « سنة » و « شفة » و « عزة » و « ثبة » و « كرة » و «عضة» و «ثبة» و «إرة» وأخواتها ، فقد حذفت لامات هذه الكلمات وعوض من هذه اللام تاء التأنيث فى مكان المحذوف. وإنما بسطنا لك هذا الموضوع لتعلم أنه ليس هنالك ضابط لا ينخرم للحذف والتعويض، ثم نقول: حاصل الوجه الأول مما رد به المؤلف على ما ذهب إليه الكوفيون أنه إذا عوض حرف من حرف لزم أن يكون حرف العوض فى غير مكان الحرف المعوض منه ، وللكوفيين أن يمنعوا ذلك . وأن يقولوا : لا ، بل يجوز الأمران جميعا : أن يكون العوض فى مكان المعوض منه ، وأن يكون حرف العوض فى غير مكان الحرف المعوض منه ، وقد عرفت أمثلة ذلك فى محذوف الفاء وفى محذوف اللام ، كما عرفت فساد قول المؤلف «كما لا يوجد فى كلامهم ما حذف لامه وعوض بالهاء فى آخره».

وعُوِّض بالهاء فى آخره[1] ، فلما وجدنا فى أول « اسم » همزةَ التعويضِ علمنا أنه محذوف اللام ، لا محذوف الفاء ؛ لأن حَمْلَه على ماله نَظِيرٌ أَوْلَىٰ من حَمْلِهِ على ما ليس له نظير ؛ فدلَّ على أنه مشتق من السُّمُوِّ لا من الوَسْم .

والوجه الثانى : أنك تقول « أَسْمَيْته » ولو كان مشتقا من الوَسْم لوجب أن تقول« وَسَمْتُهُ » فلما لم تقل إلا « أَسْمَيْتُ » دَلَّ على أنه من السُّمُوِّ ، وكان الأصل فيه « أَسْمَوْتُ »[2] ، إلا أن الواو التى هى اللام لـما وقعت رابعةً قلبت ياء ، كما قالوا : أَعْلَيْتُ ، وأدعيت ، والأصل : أعلوت ، وأدعوت ، إلا أنه لـما وقعت [illegible] ياء ، فكذلك ها هنا .

وإنما وجب أن تُقْلَبَ الواو ياءرابعةً من هذا النحو حَمْلاً للماضى على المضارع؛ والمضارعُ يجب قلبُ الواو فيه ياء نحو « يُعْلِي ، ويُدْعِي ، ويُسْمِي » والأصل فيه « يُعْلِوْ ، ويُدْعِوْ ، ويُسْمِوْ » وإنما وجب قلبها ياء فى المضارع لوقوعها ساكنة

---

(١) قد علمت أنه وجد فى كلامهم ما حذف لامه وعوض بالهاء فى آخره ، وذلك مثل : عزة ، وعضة ، وإرة — بكسر أوائلهن وفتح ثانيهن مخففا — ومثل : كرة ، وقلة، وثبة — بضم أوائلهن وفتح ثانيهن مخففا — ومثل: سنة ، وشفة — بفتح أولهما وثانيهما — كما وجد فى كلامهم ماحذفت فاؤه وعوض منها التاء فى آخره نحو لدة ورقة وحشة وجهة من أسماء الأعيان ، ونحو عدة وزنة وهبة وصفة وجدة من المصادر .

(٢) للكوفيين أن يدعوا أن هذه الكلمة قد حصل فيها قلب مكانى ، وأنهم قالوا أول الأمر « أو سمت » على وزن أفعلت ، ثم نقلوا الواو التى هى فاء الكلمة إلى موضع اللام فقالوا « أسموت » على وزن أعلفت ، ثم قلبوا هذه الواو — بعد أن صارت فى آخر الكلمة — ياء ، فصارت « أسميت » وبهذه الطريقة نفسها يجيبون عن الوجوه الآتية الثالث والرابع والخامس ، وقد تنبه موفق الدين ابن يعيش إلى ذلك فقال « فإن ادعى القلب فليس ذلك بالسهل ؛ فلا يصار إليه وعنه مندوحة » اهـ .

مكسورا[1] ما قبلها ؛ لأن الواو متى وقعت ساكنة مكسورا ما قبلها وجب قلبها ياء ، ألا ترى أنهم قالوا : مِيقات ، ومِيعاد ، ومِيزان ، والأصل : مِوْقَات ، ومِوْعَاد، ومِوْزَان ؛ لأنه من الوَقْت ، والوَعْد ، والوَزْن ؛ إلا أنه لما وقعت الواو ساكنة مكسوراً ما قبلها وجب قلبها ياء ؛ فكذلك ها هنا . وإنما حملوا الماضى على المضارع مُرَاعاة لما بَنَوْا عليه كلامهم من اعتبار حكم المشاكلة، والمحافظة على أن تجرى الأبوابُ على سَنَنٍ واحد ، ألا ترى أنهم حملوا المضارع [٤] على الماضى إذا اتصل به ضميرُ جماعةِ النسوة نحو « تَضْرِبْنَ » وحذفوا الهمزة من أخوات « أُكْرِمُ » نحو « نُكرم ، وتُكرم ، ويُكرم » والأصل فيه « نُؤَكرم ، وتُؤَكرم ، ويُؤَكرم » كما قال :

---

(١) فى كلام المؤلف ما يدل على أنه يشترط لقلب الواو ياء أن تكون هذه الواو ساكنة ، وليس ذلك بمستقيم على إطلاقه ؛ فإن الواو المتطرفة ــ أى الواقعة فى آخر الكلمة ــ تنقلب ياء إذا انكسر ما قبلها ، مطلقا ، أى سواء أكانت ساكنة أم متحركة بل هى لا تكون ساكنة فى آخر الكلمة ــ إلا لعارض لا دخل له فى قلبها ــ وذلك ، من قبل أن آخر الكلم المتمكنة هو محل الإعراب ، وانظر إلى قولهم « رضى » وهو فعل ماض من الرضوان ، فإن أصل يائه واو مفتوحة ، وانظر إلى قولهم « غزى » و « دعى » بالبناء للمفعول؛ فإن أصل يائهما الواو ، بدليل قولهم : دعاه يدعوه، وغزاه يغزوه، وقد انقلبت واوهما ياء لمجرد كونها طرفا مكسورا ما قبلها ، ثم انظر بعد ذلك إلى قولهم « الداعى، والغازى، والراضى» فإنك ستجد أن أصل هذه الياءات واو، بدليل الاشتقاق الذى أشرنا إليه ، وقد انقلبت الواو فى الكلمات الثلاث ياء لوقوعها فى آخر الكلمة وكسر ما قبلها وأما سكون هذه الكلمات فى حالة الرفع وحالة الجر فلعلة أخرى، وهى استثقال الضمة والكسرة على الواو والياء ، والذى يؤكد لك ذلك أن هذه الواوات تقلب ياء فى حالة النصب أيضا مع ظهور الفتحة على الواو وعلى الياء .

وإنما يشترط سكون الواو مع انكسار ما قبلها لقلبها ياء إذا كانت فى وسط الكلمة نحو ميعاد وميقات وميزان ، وقد بين المؤلف أصل هذه الكلمات .

١ — هذا البيت من الرجز المشطور، وهو لأبى حيان الفقعسى ، ومع كثرة ترديد=

حملا على أُكْرِمُ . وإنما حذفت إحدى الهمزتين من « أُكرم » لأن الأصل فيه « أُأَكرمُ » فلما اجتمع فيه همزتان كرهوا اجتماعهما ؛ فحذفوا إحداهما تخفيفاً، ثم حملوا سائر أخواتها عليها فى الحذف ، وكذلك حذفوا الواو من أخوات يَعِدُ ، نحو « أَعِدُ ، ونَعِدُ ، وتَعِد » والأصل فيها : أَوْعِدُ ، ونَوْعِدُ ، وتَوْعِدُ ، حملا على يَعِدُ ، وإنما حذفت الواو من « يعد » لوقوعها بين[1] ياء وكسرة ، ثم حملوا سائر

النحاة وأهل اللغة لهذا الشاهد فإنى لم أقف له على سوابق أو لواحق ، وقد استشهد به ابن هشام فى أوضحه (رقم ٥٨٠) والأشمونى (رقم ١٢٥٢) وانظره فى اللسان أيضا (ك رم) وقوله « أهل » معناه مستحق وذو أهلية ، و« يؤكرم » بالبناء للمجهول ، لكنها مخالفة للاستعمال المتلئب، لأنهم يحذفون الهمزة من مضارع أفعل ، فإن هذه الكلمة قد جاءت على الأصل الأصيل، وذلك لأنهم استثقلوا وجود همزتين متواليتين فى أول الكلمة فى قولهم « أأكرم » وحملوا « نؤكرم » و« تؤكرم » و« يؤكرم » على المبدوء بهمزة المضارعة قصدا إلى التجانس ومعاملة للأشباه معاملة واحدة ، وإن لم يكن فى المبدوء بالنون والياء والتاء من الثقل مثل ما فى المبدوء بالهمزة ، وقد عاود هذا الراجز الأصل المهجور حين اضطر لإقامة الوزن ، ونظيره قول خطام المجاشعى ، وانظره فى اللسان (ث ف ى) :

لَمْ يَبْقَ مِنْ آيٍ بِهَا يُحَلَّيْنْ غَيْرُ خِطَامٍ وَرَمَادٍ كِنْفَيْنْ

* وَصَالِيَاتٍ كَكَمَا يُؤَثْفَيْنْ *

(١) جملة مايشترط لحذف الواو التى هى فاء الفعل من المضارع ثلاثة شروط :

الأول: أن تكون ياء المضارعة مفتوحة ، فلو كانت الياء مضمومة كما فى نحو يوافق ويوائم وكما فى نحو يوعد ويولد ويوزن — بالبناء للمجهول — لم تحذف الواو ؛ لأن ضمة الياء تجانس الواو فتشد أزرها وتمنعها من تسلط الياء عليها .

والشرط الثانى : أن تكون عين الفعل مكسورة ، فلو كانت العين مضمومة نحو يوجه ويوضؤ، أو كانت مفتوحة نحو يوهل، ونحو يوصل ويوعد ويوفى — بالبناء للمجهول — لم تحذف الواو ؛ لأن الفتحة التى بعدها لاتجانس الياء التى قبلها فلا تتقوى بها الياء .

والشرط الثالث : أن يكون وقوع الواو بين ياء مفتوحة وكسرة فى فعل ، فلو كان وقوع ذلك فى اسم نحو يوعيد — على مثال يقطين من الوعد — لم تحذف الواو .

أخواتها عليها فى الحذف ، كلُّ ذلك لتحصيل التشاكل والفرار من نَفْرة الاختلاف ، فكذلك هاهنا حملوا الماضى على المضارع ، و بل أولى ، وذلك لأنّ مراعاة المشاكلة بالقلب أقْيَسُ من مراعاة المشاكلة بالحذف ؛ لأن القلبَ تغيير يعرض فى نفس الحرف ، والحذف إسقاط لأصل الحرف ، والإسقاط فى باب التغيير أتمُّ من القلب ، فإذا جاز أن يُراعُوا المشاكلة بالحذف فبالقلب أولى .

وأما قلب الواو ياء فى الماضى فى نحو «تغازَيْتُ، وترجَّيت» و إن لم تقلب ياء فى المضارع لأن الأصل فى تغازيت : غازيت ، وفى ترجيت : رجَّيت ، فزيدت التاء فيهما لتدلَّ على المطاوعة ، وغازيت ورجَّيت يجب قلب الواو فيهما ياء فى المضارع، ألا ترى أنك تقول فى المضارع : أُغازِى، وأُرَجِّى، فكذلك
حين الزيادة فى «غازيت أغازِى ،ورجيت أرجِّى» فكذلك بعد الزيادة فى تغازيت وترجَّيْتُ ، حملا لتغازيت على غازيت ، وترجَّيْتُ على رجَّيْتُ ، مراعاة للتشاكل ، وفراراً من نَفْرَةِ الاختلاف .

والوجه الثالث : أنك تقول فى تصغيره « سُمَىٌّ » ولو كان مشتقاً من الوَسْم لكان يجب أن تقول فى تصغيره « وُسَيْم » كما يجب أن تقول فى تصغير زِنَةٍ : وُزَيْنَة ، وفى تصغير عِدة : وُعَيْدَة ؛ لأن التصغير يردُّ الأشياء إلى أصولها ، فلما لم يجز أن يقال إلا سُمَىّ دلَّ على أنه مشتق من السُّمُوِّ ، لا من الوَسْم .

والأصل فى سُمَىّ : سُمَيْو ، إلا أنه لما اجتمعت [٥] الياء والواو والسابق منهما ساكن قلبوا الواو ياء ، وجعلوها ياء مشددة ، كما قالوا : سيِّد وجيِّد وهيِّن وميِّت . والأصل فيه : سَيْود وجَيْود وهَيْون ومَيْوِت؛ لأنه من السودد والجودة والهوان والموت ، إلا أنه لما اجتمعت الياء والواو والسابق منهما ساكن قلبوا الواو ياء ، وجعلوها ياء مشددة ، وكذلك أيضاً قالوا : طَوَيْتُ طَيًّا ، ولَوَيْتُ ليًّا ، وشَوَيْتُ شَيًّا ، والأصل فيه : طَوْيًا ولَوْيًا وشَوْيًا ، إلا أنه لما اجتمعت الواو والياء والسابق منهما ساكن قلبوا الواو ياء ، وجعلوها ياء مشددة ، و إنما وجب قلبُ الواو إلى الياء دون قلب الياء إلى

الواو لأن الياء أخَفُّ من الواو ؛ فلما وجب قلب أحدهما إلى الآخر كان قلبُ الأثقَلِ إلى الأخَفِّ أولىٰ من قلب الأخف إلى الأثقل .

والوجه الرابع : أنك تقول فى تكسيره «أسْماء[١]» ولو كان مشتقاً من الوَسْم لوجب أن تقول : أوسام ، وأواسيم ؛ فلما لم يجز أن يقال إلا أسماء دل على أنه مشتق من السمو ، لا من الوسم

والأصل فى أسْماَء أسْماَو ، إلا أنه لما وقعت الواو طرفاً وقبلها ألف زائدة قلبت همزة كما قالوا : سَماَء ، وكِساَء ، ورَجاَء ، ونَجاَء . والأصل فيه : سماو ، وكساو ، ورجاو ، ونجاو ؛ لقولهم : سَمَوْت وكَسَوْت ورَجَوْتُ ونَجَوْتُ ، إلا أنه لما وقعت

ومنهم من قال[٢] : إنما قلبت ألفاً لأن الألف التى قبلها لما كانت ساكنة خفية زائدة ـ والحرف الساكن حاجِزٌ غيرُ حَصِين ـ لم يعتدُّوا بها ، فقدَّروا أن الفتحة التى قبل الألف قد وليت الواو[٣] وهى متحركة ، والواو متى تحركت وانفتح ما قبلها وجب أن تقلب ألفاً ، ألا ترى أنهم قالوا : سَماَ ، وعَلاَ ، ودَعاَ ، وغزَا ، والأصل فيها سَمَوَ وعَلَوَ ودَعَوَ وغَزَوَ ؛ لقولهم : سَمَوْتُ وعلوت ودعوت وغزوت ،

(١) وقد جمعوا «أسماء» على «أسامى» بتشديد الياء ــ وأصله على مذهب البصريين «أساميو» مثل قراطيس وعصافير ، أما الياء فهى منقلبة عن حرف اللين الذى هو الألف فى أسماء وقرطاس والواو فى عصفور ، وأما الواو فهى لام الكلمة على مذهبهم ، فلما اجتمعت الواو والياء فى كلة واحدة وكان السابق منهما ساكنا قلبوا الواو ياء ثم أدغموا الياء فى الياء ، وربما حذفوا الياء المنقلبة عن حرف اللين وأبقوا الواو فانقلبت ياء لتطرفها إثر كسرة فقالوا «الأسامى» وتحذف هذه الياء الخفيفة فى حالتى الرفع والجر ، ومن ذلك قول الشاعر :

ولنا أســـام ماتليق بغيرنا ومشاهد تهتل حين ترانا

(٢) ينسب العلامة رضى الدين فى شرح الشافية هذا الرأى إلى حذاق الصرفيين

(٣) الصواب أن يقال «قد وليتها الواو»

إلا أنه لَمّا تحركت الواو وانفتح ما قبلها قلبت ألفاً ، فكذلك ها هنا قلبوا الواو في أسْمَاو ألفاً ، فاجتمع فيه ألفان : ألف زائدة ، وألف منقلبة عن لام الكلمة ، والألفان ساكنان ، وهما لا يجتمعان ، فقلبت الألف الثانية المنقلبة عن لام الكلمة همزةً لالتقاء الساكنين ، وإنما قلبت إلى الهمزة دون غيرها من الحروف لأنها أقربُ الحروف إليها ؛ لأن الهمزة هَوَائية كما أن الألف هَوَائية ، فلما كانت أقْرَبَ الحروف إليها ؛ كان قلبها إليها أولى من قلبها إلى غيرها .

[٦] والوجه الخامس : أنه قد جاء عن العرب أنهم قالوا في اسم : سُمًى ، على مثال عُلًى ، والأصل فيه سُمَوٌ، إلا أنهم قلبوا الواو منه ألفاً لتحركها وانفتاح ماقبلها ، فصار سُمًى ، قال الشاعر :

والله أسماك سمى مباركا ... آثرك الله بـه إيثاركا

---

٢ — هذا بيت من الرجز المشطور يقوله ابن خالد القناني — نسبة إلى القنان بفتح القاف وهو جبل لبني أسد فيه ماء يسمى العسيلة — وقد أنشده في اللسان (س م و) وأنشده ابن يعيش ، وابن هشام في أوضح المسالك (رقم ٥ بتحقيقنا) و« أسماك » أراد ألهم آلك أن يسموك ، و « سما » أي اسما « مباركا » أي ذا بركة « آثرك » ميزك واختصك ، و « إيثارك » هو مصدر مضاف إلى ضمير المخاطب ، ويجوز أن يكون هذا الضمير فاعل المصدر ، كما يجوز أن يكون مفعوله ؛ فعلى الأول يكون المعنى : آثرك الله بهذا الاسم المبارك إيثاراً مثل إيثارك أنت الناس بالمعروف والعطاء ، وعلى الوجه الثاني يكون المعنى : آثرك الله بالاسم المبارك إيثاراً مثل إيثاره إياك بالفضل ومكارم الأخلاق . والاستشهاد به في قوله « سما » فقد زعم المؤلف أن هـذه الكلمة مقصورة مثل هدى وتقى وضحى ، وعلى هـذا يكون نصبها بفتحة مقدرة على الألف المحذوفة لالتقاء الساكنين ، كما تقول : استيقظت ضحى ، واتقيت تقى ، واتبعت هدى ، ولكن هذا الذي ذكره المؤلف ليس بمتعين ، فإنه يجوز أن تكون كلة « سما » في هذا البيت قد جاءت على لغة من يقول « سم » بكسر السين أو ضمها وآخره صحيح مثل غد ويد ودم وأب وأخ ، ويكون منصوبا منونا كما تقول : أزورك غداً ، واتخذت عندك يدا ، وقد أرقت =

وفيه خمس لغات : إِسم بكسر الهمزة ، وأسم بضمها ، وسِمٌ بكسر السين ، وسُمٌ بضمها . قال الشاعر :

٣ — وَعَامُنَا أَعْجَبَنَا مُقَــدَّمُهْ يُدْعَى أَبَا السَّمْحِ وَقِرضَابٌ سُمُهْ[٢]
* مُبْتَرِكاً لِــكُلِّ عَظْمٍ يَلْحُمُهْ *

وقال :

٤ — بِاسْمِ الَّذِى فى كلِّ سُورَةٍ سِمُهْ قَدْ وَرَدَتْ عَلَى طَرِيقٍ تَعْــلَمُهْ[٣]

ويروى سُمُهْ بضم السين ، وسُمًى على وزن عُلًى ، على ما بينا . والله أعلم .

= دما ، وما أشبه ذلك ، ومتى جاز فى هذا الشاهد هذان الوجهان لم يصلح أن يكون دليلا على إحدى اللغتين بعينها ؛ لأن الدليل متى تطرق إليه الاحتمال سقط ... كما يقولون ، ونظير هذا البيت فى احتمال اللغتين ما أنشده أبو العباس :

فدع عنك ذكر اللهو، واعمد بمدحة لخير معد كلها حيثما انتمى
لأعظمها قدراً ، وأكرمها أبا ، وأحسنها وجها ، وأعلنها سما

والذى يتعين أن يكون مقصوراً ما حكاه صاحب الإفصاح من قول بعضهم «ماسماك» فإنه قد أثبت الألف مع الإضافة ، وذلك يفيد كونه مقصوراً ؛ إذ لو كان عنده صحيح الآخر كيد وغد لقال « ماسمك » بضم الميم ، فتأمل ذلك .

٣ — هذه ثلاثة أبيات من الرجز المشطور أنشدها كلها صاحب اللسان (ق ر ض ب — برك — س م و) من غير عزو ، وأنشد موفق الدين ابن يعيش أولها وثانيها من غير عزو أيضاً ، وأنشدهما ابن جنى فى شرح تصريف المازنى (١/٦٠) وتقول « قرضب الرجل فهو قرضاب » إذا أكل شيئاً يابسا ، وتقول « رجل مبترك » إذا كان معتمداً على الشىء ملحا فيه ، يريد أنهم ظنوا فى مقدم العام أنه سيكون عام رخاء ، فإذا هو يكون عام شدة وجدب ، يلح على أموالهم بالإفناء حتى يأتى عليها ، والاستشهاد فيه بقوله «سمه» وهو يروى بكسر السين وضمها ، فيكون دليلا على أن من العرب من يقول فى الاسم « سم » بحذف لامه من غير تعويض ومعاملته معاملة الصحيح الآخر كغد ويد ودم وأخ وأب ، وذلك ظاهر .

٤ — هذان بيتان من الرجز المشطور أنشدهما ابن منظور فى اللسان (س م و) ،

٢ — مسألة

[الاختلاف فى إعراب الأسماء الستة][1]

ذهب الـكوفيون إلى أن الأسماء الستة المُعتَلَّةَ — وهى : أبُوكَ ، وأخُوكَ ، وحَمُوكَ ، وهَنُوكَ ، وفُوكَ ، وذو مال — مُعْرَبَةٌ من مكانين . وذهب البصريون إلى أنها معربة من مكان واحد ، والواو والألف والياء هى حروف الإعراب . وإليه ذهب أبو الحسن الأخفش فى أحد القولين . وذهب فى القول الثانى إلى أنها ليست بحروف إعراب ، ولـكنها دلائلُ الإعرابِ ، كالواو والألف والياء فى التثنية والجمع ، [illegible] إلى أنها إذا كانت مرفوعة ففيها نقل بلاقلب ، وإذا كانت منصوبة ففيها قلب بلا نقل ، وإذا كانت مجرورة ففيها نقل وقلب . وذهب أبو عثمان المازنى إلى أن الباء[2] حرفُ الإعراب ، وإنما الواو والألف والياء نشأت عن إشباع الحركات .

= وأنشدها موفق الدين ابن يعيش من غير عزو ، وأنشدها ابن جنى فى شرح تصريف المازنى (١/٦٠) وحكى فى اللسان روايتها عن ابن برى عن أبى زيد ، وقال : إنهما لرجل من كلب ، لـكن الرواية هناك هكذا :

أَرْسَلَ فِيهَا بازِلاً يُقَرِّمُهْ وَهْوَ بِهَا يَنْحُو طَرِيقاً يَعْلَمُهْ

* بِاسْمِ الَّذِى فِى كُلِّ سُورَةٍ سِمُهْ *

والاستشهاد به فى قوله « سمه » وهو نظير ما ذكرناه فى الشاهد السابق .

(١) انظر فى هـذه المسألة : شرح الأشمونى (١/٣٦ — ٤٣ بتحقيقنا) وأوضح المسالك (الشواهد ٦ — ٩ بتحقيقنا) وشرح التوضيح للشيخ خالد (١/٧٢ — ٧٧ بولاق) وشرح موفق الدين ابن يعيش على مفصل الزمخشرى (ص ٦٠ — ٦٣ أوربة) وشرح رضى الدين على كافية ابن الحاجب (١/٢٣ وما بعدها) .

(٢) الباء : أراد الباء التى فى قولك « جاء أبوك » ومعنى كونها حرف الإعراب أن الإعراب واقع عليها ، يعنى أنها مرفوعة بالضمة الظاهرة التى على الباء والواو للاشباع .

وقد يحكى عن بعض العرب أنهم يقولون : هذا أبُكَ ، ورأيتُ أبَكَ ، ومررت بأبِكَ ـ من غير واو ولا ألف ولا ياء ـ كما يقولون في حالة الإفراد من غير إضافة[1] .

وقد يحكى أيضاً عن بعض العرب أنهم يقولون : هذا أبَاكَ ، ورأيت [٧] أبَاكَ ، ومررت بأبَاكَ ـ بالألف في حالة الرفع والنصب والجر ـ فيجعلونه اسماً مقصوراً ، قال الشاعر :

٥ ـــ إِنَّ أَبَاهَا وَأَبَا أَبَاهَا قَدْ بَلَغَا فِي الْمَجْدِ غَايَتَاهَا

ويحكى عن الإمام أبي حنيفة أنه سئل عن إنسانٍ رَمَى إنساناً بحجر فقتله : هل يجب [illegible] بالألف، على هذه اللغة ـ لأن أصله أبَوٌ ، فلما تحركت الواو وانفتح ما قبلها قلبوها ألفا بعد إسكانها [illegible] .

---

(١) وقد جاء على هذه اللغة قول الشاعر :

بأبه اقتدى عدي في الكرم ومن يشابه أبه فما ظلم

وقول الآخر :

سوى أبك الأعلى وأن محمداً علا كل عال يابن عم محمد

٥ ـ هذان بيتان من الرجز المشطور ينسبهما قوم إلى أبي النجم الفضل بن قدامة العجلي ، وينسبهما قوم آخرون إلى رؤبة بن العجاج ، وهما من شواهد الأشموني (رقم ١٦) وابن هشام في أوضح المسالك (رقم ٩) وابن عقيل (رقم ٦) وابن يعيش (ص ٦٢) والشاهد فيه قوله «أباها» وأنت ترى أنه قد ذكر الأب بالألف ثلاث مرات في البيت الأول فأما في المرتين الأولى والثانية فلا تتعين في واحدة منهما لغة من يجيء بالأسماء الستة بالألف في الأحوال كلها ، بل يجوز أن يكون الراجز قد جاء بالكلمتين على هذه اللغة ، ويجوز أن يكون قد جاء بهما على اللغة المشهورة عند جمهرة العرب ، وذلك لأن الكلمتين في موضع النصب لكون الأولى اسم إن والثانية معطوفة على اسم إن ، وفي حالة النصب تستوي لغة التمام ولغة القصر ، أما الكلمة الثالثة فتتعين فيها لغة القصر بسبب كونها في موضع الجر وقد أتى بها بالألف ، والأولى أن تحمل الأولى والثانية على لغة القصر بقرينة الكلمة الثالثة ؛ ليكون الكلام جاريا على مهيع واحد .

قالوا : عَصاً ، وقَفاً ، وأصله عَصَوٌ وقَفَوٌ ، فلما تحركت الواو وانفتح ما قبلها قلبوها ألفا ، فكذلك ها هنا .

والذي يعتمد عليه في النُّصْرَة أهلُ الكوفة والبصرة القولان الأولان ؛ فهذا منتهى القول في تفصيل المذاهب واللغات ؛ فلنبدأ بذكر الحُجَجِ والاستدلالات :

أما الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا : أجمعنا على أن هذه الحركات ـ التي هي الضمة والفتحة والكسرة ـ تكون إعرابا لهذه الأسماء في حال الإفراد ، نحو قولك : هذا أبٌ لك ، ورأيت أباً لك ، ومررت بأبٍ لك ، وما أشبه ذلك ، والأصل فيه أبَوٌ ، فاستثقلوا الإعراب على الواو ، فأوقَعُوه على الباء وأسقطوا الواو ؛ فكانت الضمة علامة الرفع [illegible]

فإذا قلت في الإضافة: هذا أبوك ، وفي النصب : رأيت أباكَ ، وفي الجر : مررت بأبيك ، والإضافة طارئة على الإفراد ـ كانت الضمة والفتحة والكسرة باقية على ما كانت عليه في حال الإفراد ؛ لأن الحركة التي تكون إعراباً للمفرد في حال الإفراد هي بعينها تكون إعراباً له في حال الإضافة ، ألا ترى أنك تقول : هذا غلام ، ورأيت غلاما ، ومررت بغلام ، فإذا أضفته قلت: هذا غلامُكَ ، ورأيتُ غلامَكَ ، ومررت بغلامِكَ ؛ فتكون الضمة والفتحة والكسرة التي كانت إعراباً له في حال الإفراد هي بعينها إعراباً له في حال الإضافة ، فكذلك ها هنا ، والذي يدلُّ على صحة هذا تغيُّرُ الحركات على الباء في حال الرفع والنصب والجر ، وكذلك الواو والألف والياء بعد هذه الحركات تجري مجرى الحركات في كونها إعراباً ؛ بدليل أنها تتغير في حال الرفع والنصب والجر ؛ فدل على أن الضمة والواو علامة للرفع ، والفتحة والألف علامةُ للنصب ، والكسرة [٨] والياء علامة للجر ، فدل على أنه معرب من مكانين(١) .

---

(١) ونظير هذا ما قالوه في امرىء وابنم ؛ فإنه يقال « جاء امرؤ » بضم كل من الراء والهمزة ، ومنه قوله تعالى : (إن امرؤ هلك) ويقال « رأيت امرأ » بفتح كل من =

ومنهم من تمسك بأن قال: إنما أعربت هذه الأسماء الستة من مكانين لقلة حروفها، تكثيراً لها، وليزيدوا بالإعراب فى الإيضاح والبيان؛ فوجَبَ أن تكون معربة من مكانين على ما ذهبنا إليه.

وأما البصريون فاحتجوا بأن قالوا: إنما قلنا «إنه معرب من مكان واحد» لأن الإعراب إنما دخل الكلام فى الأصل لمعنًى ـ وهو الفَصْلُ، وإزالة اللَّبْسِ، والفَرْقُ بين المعانى المختلفة بعضها من بعض، من الفاعلية والمفعولية إلى غير ذلك ـ وهذا المعنى يحصل بإعراب واحد؛ فلا حاجة إلى أن يجمعوا بين إعرابين؛ لأن أحد الإعرابين يقوم مقام الآخر، فلا حاجة إلى أن يجمع بينهما فى كلمة واحدة؛ ألا ترى أنهم لا يجمعون بين [illegible] وإن كان الأصل فيه مسلمتات وصالحتات؛ لأن كل واحدة من التاءين تدلّ على ما تدل عليه الأخرى من التأنيث، وتقوم مقامَها، فلم يجمعوا بينهما؛ فكذلك ها هنا.

والذى يدل على صحة ما ذهبنا إليه وفساد ما ذهبوا إليه أن ما ذهبنا إليه له نظير فى كلام العرب؛ فإن كل معرب فى كلامهم ليس له إلا إعراب واحد، وما ذهبوا إليه لا نظير له فى كلامهم؛ فإنه ليس فى كلامهم معرب له إعرابان(1)، فَبَانَ أن ما ذهبنا

=الراء والهمزة، ومنه قول الله تعالى (ما كان أبوك امرأ سوء) وقول الشاعر:

إن امرأ غره منكن واحدة بعدى وبعدك فى الدنيا لمغرور

ويقال «مررت بامرىء» بكسر كل من الراء والهمزة، ومنه قول الله جل ذكره (لكل امرىء منهم يومئذ شأن يغنيه) وكذلك يصنعون مع «ابنم»

(1) قد حدثناك حديث صنيع العرب فى «امرئ» و «ابنم» وأنهم ــ فى ظاهر الأمر ــ يعربونهما من مكانين: الحرف الآخر، والحرف الذى قبل الآخر، فللكوفيين أن يقولوا: لا نسلم أن هذا لا نظير له فى كلام العرب، بل له نظير من الصحيح الآخر وهو امرؤ وابنم، فإنا رأينا العرب تعربهما من مكانين

إليه له نظير فى كلامهم ، وما ذهبوا إليه لا نظير له فى كلامهم ، والمَصِيرُ إلى ماله نظير أولى من المصير إلى ما ليس له نظير .

ومنهم من تمسك بأن قال : لو جاز أن يجتمع فى اسم واحد إعرابان متفقان لجاز أن يجتمع فيه إعرابان مختلفان ؛ فكما يمتنع أن يجتمع فيه إعرابان مختلفان فكذلك يمتنع أن يجتمع فيه إعرابان متفقان ؛ لامتناع اجتماع إعرابين فى كلمة واحدة .

والاعتمادُ على الاستدلالِ الأولِ ، وهذا الاستدلال عندى فاسد ؛ لأن الإعراب فى الأصل إنما دخل للفَصْل بين المعانى بعضها من بعض من الفاعلية والمفعولية على ما بَيَّنَّا ؛ فلو جوزنا أن يُجْمَع فى اسم واحد إعرا [illegible] [illegible] واحد من الإعرابين يدل على نقيض ما يدل عليه الآخر ؛ ألا ترى أنا لو قدرنا الرفع والنصب فى اسم واحد لدل الرفع على الفاعلية [٩] والنصب على المفعولية ، وكل واحد منهما نقيض الآخر ، بخلاف ما لو قدرنا إعرابين متفقين فإنه لا يدل أحدُ الإعرابين على نقيض ما يدل عليه الآخر ؛ فبان الفرقُ بينهما ، وأن الاعتماد على الاستدلال الأول .

وأما من ذهب إلى أنها ليست بحروف إعراب(١) ، ولكنها دلائل الإعراب ، فقال : لأنها لو كانت حروفَ إعرابٍ كالدالِ من « زيد » والراء من « عمرو » لما كان فيها دلالة على الإعراب ، ألا ترى أنك إذا قلت : « ذهب زيد ، وانطلق عمرو » لم يكن فى نفس الدال والراء دلالة على الإعراب ، فلما كان

---

(١) قد حكى المؤلف هذا القول أحد قولين لأبى الحسن الأخفش ، والعلامة أبو الحسن الأشمونى يحكى القولين وينسبهما إلى هشام ، وهو هشام بن معاوية أحد أصحاب الكسائى كما سماه المؤلف ابن الأنبارى فى المسألة الحادية عشرة من هذا الكتاب .

ها هنا هذه الأحرف تدلُّ على الإعراب دل على أنها دلائل الإعراب ، وليست بحروف إعراب .

وهذا القول فاسد ؛ لأنا نقول: لايخلو أن تكون هذه الأحرفُ دلائلَ الإعرابِ فى الكلمة أو فى غيرها ؛ فإن كانت تدل على الإعراب فى الكلمة فوجَبَ أن يكونَ الإعرابُ فيها ؛ لأنها آخر الكلمة ، فَيَئُولُ هذا القول إلى قول الأكثرين، وإن كانت تدل على إعرابٍ فى غير الكلمة فيؤدى إلى أن تكون الكلمة مبنية ، وليس من مذهب هذا القائل أنها مبنية ، فسنبين فساد مذهبه أن الواو والألف والياء فى التثنية والجمع ليست بحروف إعراب ، ولكنها دلائل الإعراب ، مستقصًى فى موضعه ، إن شاء الله .

فأما مَنْ ذهب إلى أنها إذا كانت مرفوعة ففيها نقل بلا قلب ، وإذا كانت منصوبة ففيها قلب بلا نقل ، وإذا كانت مجرورة ففيها نقل وقلب ؛ فقال : لأن الأصل فى قولك هذا أبوه « هذا أَبَوُهُ » فاستثقلت الضمة على الواو ، فنقلت إلى ما قبلها[1] ، وبقيت الواو على حالها ، فكان فيه نقل بلا قلب ، والأصل فى قولك رأيت أباه « رأيت أَبَوَهُ » فتحركت الواو وانفتح ما قبلها فانقلبت ألفًا ؛ فكان فيه قلب بلا نقل ، والأصل فى قولك مررت بأبيك « مررت بأَبَوِك ، فاستثقلت الكسرة على الواو ، فنقلت إلى ما قبلها[1] ، فقلبت الواو ياء لسكونها[2] وانكسار ما قبلها ، فكان فيه نقل وقلب .

---

(١) حكى العلامة ابن مالك فى شرح التسهيل أنك إذا قلت « هذا أبو زيد » فأصله « أَبَوُ زيد » بفتح الباء وضم الواو للإعراب ، ثم أتبعت الباء للواو فضمت ، فصار الباء والواو جميعا مضمومين ، ثم استثقلت الضمة على الواو فحذفت ، وهذا أدق مما ذكره المؤلف ؛ قالوا : لأن نقل الحركة إلى حرف متحرك غير معهود ، ويقال مثل ذلك فى حالة الجر . (٢) انظر الهامشة ١ فى ص ١١

وأما من ذهب إلى أن الباء حرف الإعراب ، وإنما الواو والألف والياء نشأت عن إشباع الحركات : فقال : لأن الباء تختلف عليها الحركات فى حالة الرفع والنصب والجر كما تختلف حركات الإعراب على سائر حروف الإعراب ؛ فدل على أن الباء حرف الإعراب [١٠] ، وأن هذه الحركات – التى هى الضمة والفتحة والكسرة – حركات إعراب ، وإنما أشبعت فنشأت عنها هذه الحروف – التى هى الواو والألف والياء – فالواو عن إشباع الضمة ، والألف عن إشباع الفتحة ، والياء عن إشباع الكسرة ، وقد جاء ذلك كثيراً فى استعمالهم ، قال الشاعر فى إشباع الضمة :

٦ — اللهُ يَعْلَمُ أنَّا فى تَلَفُّتِنَــــا [illegible] (1)

٦ — أنشد ابن منظور هذين البيتين فى اللسان (شرى) وأنشد أولهما فى (صور) من غير عزو ، وأنشدهما ابن جنى فى سر الصناعة (١/٢٩) من غير عزو أيضا ، وأنشدها الرضى ، وقد شرحهما البغدادى فى الخزانة (١ / ٥٨ بولاق) ولم يعزها ، وكلهم يروى البيتين ببعض اختلاف فى بعض ألفاظهما ، وسننبه عليه ، وصور : جمع أصور ، وهو وصف فعله صور يصور صورا — على مثال فرح يفرح فرحا — ومعناه المائل العين ، وروى ابن منظور « وأننى حوثما يشرى الهوى بصرى » وحوثما : لغة فى حيثما ، و « يشرى » مضارع أشراه إلى ناحية كذا بمعنى أماله ، وهو بمعنى « يثنى » فى رواية المؤلف ، يريد أنه كان دائم التلفت إلى أحبابه يوم الفراق ، وأنه كان يتجه فى التفاته إلى الجهة التى يسلكها أحبته ، ومحل الاستشهاد قوله « فأنظور » فإنه أراد « فأنظر » لكنه لما كان محتاجا إلى الواو فى القافية أشبع الضمة التى على الظاء فنشأت الواو .

وأقول : قال أبو الطيب المتنبى :

ويطعمه التوراب قبل فطامه ويأكله قبل البلوغ إلى الأكل

وضبط الشراح قوله « التوراب » بفتح التاء وسكون الواو ، ثم راحوا يندّدون به ويقولون : إنه يخترع لكلام العرب أوزانا لم يقولوها ؛ ولو أنهم ضبطوا الكلمة بضم التاء لوجدوا لها مساغا ونظائر فى كلام من يحتجون بكلامه ويخرجونه ، فإن العرب يقولون « التراب » بضم التاء بزنة الغراب ، ثم إذا أشبعت التاء نشأت واو مثل واو « أنظور » .

وَأَنَّنِي حَيْثُمَا يَثْنِي الْهَوَى بَصَرِي   مِنْ حَيْثُمَا سَلَكُوا أَدْنُو فَأَنْظُورُ

أراد « فأنظرُ » فأشبع الضم ، فنشأت الواو ، وقال الآخر :

٧ — هَجَوْتَ زَبَّانَ ثُمَّ جِئْتَ مُعْتَذِراً   مِنْ هَجْوِ زَبَّانَ لَمْ تَهْجُو وَلَمْ تَدَعِ

أراد « لم تَهْجُ » ، وقال الآخر :

٨ — * كَأَنَّ فى أنْيَابِهَا الْقَرَنْفُولُ *

---

٧ — نسب جماعة هذا البيت إلى أبى عمرو بن العلاء ، يقوله للفرزدق الشاعر ، وكان الفرزدق قد هجاه ثم اعتذر له ، والبيت من شواهد الأشمونى (رقم ٤٤) ذكر المجد فى القاموس جماعة ممن تسموا بهذا الاسم منهم أبو عمرو بن العلاء المازنى النحوى اللغوى المقرىء قيل هذا اسمه ، وقيل : بل لقبه واسمه العريان أو يحيى ، والاستشهاد به فى قوله « لم تهجو » فإن حق العربية عليه أن يقول « لم تهج » بحذف الواو التى هى لام الفعل ، لأن الفعل المضارع المعتل اللام يجزم بحذف لامه ، وللعلماء فى تخريج مثل ذلك رأيان : أولهما أن هذه الواو هى لام الفعل التى يحذفها جمهرة العرب من المضارع فى حالة الجزم ، ولم يحذفها هذا الشاعر اكتفاء بحذف الحركة كما يصنع فى الفعل الصحيح الآخر ، والرأى الثانى هو الذى ذكره المؤلف هنا ، وتلخيصه أن الواو التى هى لام الكلمة قد حذفت ، وأما هذه الواو فإنها واو أخرى نشأت عن إشباع ضمة الجيم ، نظير الواو فى « أنظور » فى الشاهد السابق ، وانظر الشاهدين ١١ و ١٧ .

٨ — هذا بيت من الرجز المشطور ، وقد أنشد ابن منظور فى اللسان (ق ر ن ف ل) رجزين كل واحد منها يشتمل على هذا البيت مع مغايرة طفيفة ، أما أول الرجزين فقول الراجز :

وا ، بأبى ثغرك ذاك المعسول   كأن فى أنيابه القرنفول

وأما الثانى فقول الآخر :

خود أناة كالمهاة عطبول   كأن فى أنيابها القرنفول

و « القرنفول » هو القرنفل الذى ورد فى قول امرىء القيس :

إذا قامتا تضوع المسك منهما   نسيم الصبا جاءت بريا القرنفل =

أراد « القَرَنْفُلْ » وقال الشاعر فى إشباع الفتحة :

٩ — وَأَنْتَ مِنَ الْغَوَائِلِ حِينَ تُرْمَى ... وَمِنْ ذَمِّ الرِّجَـــالِ بِمُنْتَزَاحِ

أراد « بِمُنْتَزَحِ » فأشبع الفتحة فنشأت الألف ، وقال الآخر :

١٠ — أَقُولُ إِذْ خَرَّتْ عَلَى الْكَلْكَالِ ... يَا نَاقَتَا مَا جُلْتِ مِنْ مَجَـــالِ

= يريد الراجز أن يصف ثغر هذه الجارية الناعمة التى يتغزل فيها بأنه طيب الريح جميل النكهة ، ومحل الاستشهاد فيه قوله « القرنفول » فإن أصل الكلمة « القرنفل » فلما اضطر إلى الواو لإقامة الوزن الذى بنى عليه رجزه أشبع ضمة الفاء فنشأت الواو عن هذا الإشباع .

٩ — هذا البيت من كلام ابن هرمة ، واسمه إبراهيم [illegible] وتعبامية ، وهو من كلمة يرثى فيها ابنه ، وقد أنشده ابن منظور (ن ز ح) ونسبه إليه ، وأنشده ابن جنى فى سر الصناعة (١/٢٩) وقال قبل إنشاده « وأنشدنا أبو على لابن هرمة يرثى ابنه » اهـ ، و « منتزاح » مصدر ميمى فعله « انتزح ينتزح » أى بعد ، وتقول « أنت بمنتزح من كذا » تريد أنت بعيد منه ، أو أنت فى مكان بعيد منه ، والاستشهاد بالبيت فى قوله « بمنتزاح » فإن أصله « بمنتزح » لكنه لما اضطر لإقامة وزن البيت أشبع فتحة الزاى فنشأت عن هذا الإشباع ألف .

١٠ — هذان بيتان من الرجز المشطور ، وقد أنشدهما ابن منظور (ك ل ل) من غير عزو . و « الكلكال » والكلكل : الصدر من كل شىء ، وقيل : هو باطن الزور ، وقيل : هو ما بين الترقوتين ، وقوله « ياناقتا » هو ناقة مضاف لياء المتكلم ، وقد قلب الكسرة التى قبل الياء فتحة ثم قلب الياء ألفا ، وقد جاء فى لسان العرب « ياناقتى » على الأصل ، والاستشهاد بالبيت فى قوله « الكلكال » فإن أصله « الكلكل » كما هو الوارد فى قول امرىء القيس :

فقلت له لما تمطى بصلبه ... وأردف أعجازا وناء بكلكل

لكن الراجز لما اضطر أشبع فتحة الكاف الثانية فنشأت عن هذا الإشباع ألف ، كما أن راجزا آخر — وهو منظور بن مرثد الأسدى — اضطر إلى تضعيف اللام الأخيرة فقال :

كأن مهواها على الكلكل ... موضع كفى راهب يصلى

أراد « الكَلْكَلَ » ، وقال الآخر :

١١ — إذَا العَجُوزُ غَضِبَتْ فَطَلِّقِ وَلاَ تَرَضَّاهَا وَلاَ تَمَلَّقِ

أراد « ولا تَرَضَّها » ، وقال عنترة :

١٢ — يَنْبَاعُ مِنْ ذِفْرَى غَضُوبٍ جَسْرَةٍ
زَيَّافَةٍ مِثْلِ الفَنِيقِ المُكْدَمِ

---

١١ — هذان بيتان من الرجز المشطور ، وقد أنشدهما ابن منظور (ر ض ى) من غير عزو ، وقوله « لا ترضاها » معناه لا تتطلب رضاها ، وقوله « ولا تملق » معناه لا تتكلف الملق لها ، والاستشهاد به في قوله « ولا ترضاها » فقد كان من حق العربية عليه أن يقول « ولا ترضها » الفعل المضارع مجزوما بلا الناهية ، وعلامة جزمه حذف الألف ، وللعلماء في هذه الألف قولان : أحدهما أن هذه الألف هي لام الكلمة التي كان يجب عليه حذفها للجازم ، لكنه اكتفى بحذف الحركة كما يكتفى بحذف الحركة في الفعل الصحيح الآخر ، والقول الثاني : أن لام الفعل قد حذفت كما هو مقتضى الجزم ، وهذه الألف ناشئة عن إشباع فتحة الضاد ، فالفعل مجزوم بحذف الألف والفتحة قبلها دليل عليها ، وقد ذكرنا هذين الرأيين في شرح الشاهد (رقم ٧) وانظر أيضا الشاهد ١٧ .

ونظير هذين البيتين قول عبد يغوث بن وقاص الحارثي :

وتضحك مني شيخة عبشمية كأن لم ترى قبلي أسيرا يمانيا

فإن قوله « كأن لم ترى » يجرى فيه الرأيان اللذين ذكرناها ، ويزيد هذا البيت وجها ثالثا ، وحاصله أن قوله « ترى » بفتح التاء والراء وسكون الياء ، وهذه الياء هي ياء المؤنثة المخاطبة ، وليست لام الكلمة ولا ألف إشباع ، وكأنه بعد أن ذكر ضحكها منه التفت إليها فقال مخاطبا لها : كأنك لم ترى قبل هذه المرة أسيرا يمانيا .

١٢ — هذا البيت — كما قال المؤلف — لعنترة بن شداد العبسي ، من قصيدته المعلقة المشهورة ، وهو من شواهد الرضي ، وقد شرحه البغدادي في الخزانة (١/٥٩) وقوله « ينباع » معناه ينبع ، تقول « نبع الماء ، والعرق ، ونحوهما ، ينبع » من باب فتح يفتح ، ويأتي أيضا من بابي نصر وضرب — إذا خرج ، والذفرى — بكسر الذال وسكون الفاء — العظم الذي خلف الأذن ، و « غضوب » هي الناقة =

أراد « يَنْبَع » . وقال الشاعر فى إشباع الكسرة :

١٣ — تَنْفِى يَدَاها الْحَصَى فى كُلِّ هَاجِرَةٍ
نَفْيَ الدَّرَاهِيمِ تَنْقَادُ الصَّيَارِيفِ

————

= و « جسرة » الطويلة العظيمة الجسم ، و «زيافة» هى السريعة السير ، و « الفنيق » الفحل المكرم الذى لا يؤذى لكرامته على أهله ، و « المكدم » الفحل القوى ، وقالوا « بعير مكدم » يريدون أنه غليظ شديد ، وقالوا أيضا « قدح مكدم » يريدون أن زجاجه غليظ ، والاستشهاد به فى قوله « ينباع » فإن أصله — على ما قال المؤلف — ينبع ، مثل يقطع ويفتح ، فلما اضطر لإقامة الوزن أشبع فتحة الباء فنشأت عن هذا الإشباع ألف ، وعلى هذا يكون وزن ينباع يفعال ، وهذا أ[illegible] الرأى الأول ، [illegible] النون التى بعدها ليست أصلا ، ولكنها زائدة ، والحروف الأصلية هى الباء وما بعدها ، وأصل هذه الألف ياء ، فقلبت ألفا لتحركها وانفتاح ما قبلها ، فوزن ينباع على هذا ينفعل ، مثل ينقاد وينداح ، وهذا بعيد لا يقره الاشتقاق ولا المعنى المراد .

ونظير هذه الشواهد التى أثرها المؤلف لإشباع الفتحة حتى تنشأ ألف قول الراجز :

أعوذ بالله من العقراب الشائلات عقد الأذناب

أراد « العقرب » فأشبع فتحة الراء فنشأت ألف ، ومثله قول الراجز الآخر وأنشده ابن منظور (د ر هـ م) .

لو أن عندى مائتى درهام لجاز فى آفاقها خاتامى

أراد « مائتى درهم » فأشبع فتحة الهاء فنشأت ألف ، ومثل ذلك فى قوله « خاتامى » فانه أراد « خاتمى » فأشبع فتحة التاء فتولدت ألف ، ونظيره قول الراجز الآخر ، وأنشده ابن منظور أيضا (خ ت م) لبعض بنى عقيل :

لئن كان ما حدثته اليوم صادقا أصم فى نهار القيظ للشمس باديا
وأركب حمارا بين سرج وفروة وأعر من الخاتام صغرى شماليا

أراد أن يقول « وأعر من الخاتم » فأشبع فتحة التاء فتولدت من ذلك الإشباع ألف

١٣ ـــ هذا البيت من كلام الفرزدق همام بن غالب ، وقد أنشده ابن منظور (ص ر ف ــ د ر هـ م) منسوبا له ، وأنشده ابن جنى فى سر الصناعة (٢٨/١) وهو من شواهد =

أراد « الدراهم » و « الصيارف » فأشبع الكسرة فنشأت الياء ، ويحتمل أن يكون الدراهيمُ جمعَ دِرْهامٍ ، ولا يحتمل الصياريف هذا الاحتمال ، وقال الآخر :

١٤ — كَأَنِّى بِفَتْخَاءِ الْجَنَاحَيْنِ لَقْوَةٍ عَلَى عَجَلٍ مِنِّى أُطَأْطِىءُ شِيمَالِى[(1)]

= سيبويه (١/١٠) وهو من شواهد ابن هشام فى أوضح المسالك (رقم ٥٦٧ بتحقيقنا) والأشمونى (رقم ٦٨٩ بتحقيقنا) وابن عقيل (رقم ٢٥٣ بتحقيقنا) وقوله « تنفى » معناه تطرد وتبعد ، و « يداها » أى يدا الناقة التى يصفها ، و « هاجرة » هى الوقت حين ينتصف النهار ويشتد الحر ، و « تنقاد » أحد مصادر نقد الدراهم ينقدها نقدا ؛ إذا ميز رديئها من جيدها ، و « الصياريف » جمع صيرف — بوزن جعفر — وهو الخبير بالنقد الذى يبادل بعضه ببعض . والاستشهاد به فى قوله « الدراهيم » و « الصياريف » فتولدت عن كل إشباع كسرة الهاء فى الدراهم وكسرة الراء فى الصيارف منهما ياء ، وهذا تام الدلالة فى الصياريف ، أما فى الدراهيم فقد يقال : إنه جمع درهام لا درهم — كما نبه إليه المؤلف — فالإشباع والتوليد فى المفرد ، والخطب فى ذلك سهل ، ونظير ذلك قول ابن مقبل .

قد كنت أحجو أبا عمرو أخاثقة حتى ألمت بنا يوما ملمات

فقلت والمرء تخطيه عطيته أوفى عطيته إياى ميئات

أراد أن يقول « مئات » فأشبع كسرة الميم فتولدت ياء ، وقد استباح الشعراء المحدثون لأنفسهم أن يرتكبوا مثل هذه الضرورات ، فقال أحد الخالديين شاعرى سيف الدولة الحمدانى :

خولتنا شمسا وبدرا أشرقت بهما لدينا الظلمة الحنديس

فإنه أراد أن يقول « الحندس » فأشبع كسرة الدال فتولدت ياء ، والحندس : الشديد الظلام

١٤ — هذا البيت لامرىء القيس بن حجر الكندى ، وقد أنشده ابن منظور (ش م ل) . وقوله « فتخاء الجناحين » هى العقاب اللينة الجناح ، وذلك أسهل لطيرانها ، و « لقوة » بفتح اللام أو كسرها ، مع سكون القاف فيهما — هى الخفيفة السريعة . يصف ناقته التى ارتحلها بالسرعة ، فشبهها بالعقاب . والاستشهاد بالبيت فى قوله « شيمالى » فإن أصلها شمالى ، فلما اضطر لإقامة الوزن أشبع كسرة الشين فتولدت ياء ، وهذه إحدى روايتين فى هذه الكلمة فى هذا البيت ، والرواية الأخرى =

أراد « شِمَالِي » ، وقال الآخر :

١٥— لَمَّا نَزَلْنَا نَصَبْنَا ظِلَّ أَخْبِيَةٍ وَفَارَ لِلْقَوْمِ بِاللَّحْمِ الْمَرَاجِيلُ

أراد « المراجِلَ » ، وقال الآخر :

١٦ — لا عَهْدَ لِى بِنِيضَالْ أَصْبَحْتُ كَالشَّنِّ الْبَالْ

أراد « بِنِضَالٍ » ، وقال الآخر :

= « أطأطىء شملالى » والشملال لغة فى الشمال ، ومن العلماء من يجعل الشمال بالياء لغة أخرى فى الشمال ، ومن العلماء من ينكر أنها لغة ويذهب إلى أنه [illegible] والخطب فى ذلك سهل ؛ فإن الذى أثبتها لغة اعتمد على قول هذا الشاعر أو مثله ممن يستشهد بقوله .

١٥ ــ هذا البيت لعبدة بن الطبيب، من قصيدة له ثابتة فى المفضليات (المفضلية ٢٦) وقد أنشد هذا البيت ابن عبد ربه فى العقد الفريد (١/١٩٢) وله عنده قصة ، والأخبية: جمع خباء ــ بوزن كساء وأكسية ، ورداء وأردية ــ والمراجيل: جمع مرجل ، وهو القدر التى يطبخ فيها الطعام ، يقول : إنهم حين حطوا رحالهم أسرعوا فنحروا الذبائح وأوقدوا عليها ففارت قدورهم باللحم ، يصف أنفسهم بالكرم ، والاستشهاد بالبيت فى قوله « المراجيل » فإن أصله المراجل ؛ لأنه جمع مرجل على وزن منبر ، ولكنه لما اضطر أشبع كسرة الجيم فتولدت عنها ياء .

١٦ ــ هذان بيتان من الرجز ، وقد أنشدهما ابن منظور (ن ض ل) غير معزو ، والنيضال : مصدر « ناضله يناضله » إذا باراه فى الرمى ، و « الشن » القربة الصغيرة ، والبال : أى البالى .

ومحل الاستشهاد بهذا الشاهد قوله « بنيضال » فإنه مصدر ناضله كما بينالك ، والأصل أن يقول « بنضال » كما تقول: قاتل قتالا ومقاتلة ، ولكنه لما اضطر أشبع كسرة النون فتولدت ياء ، وهذا الذى حكاه المؤلف فى هذه الكلمة هو رأى أبى العباس ثعلب ، وأما سيبويه فإنه ذهب إلى أن مصدر الفعل الذى على فاعل كقاتل وشارك يأتى على فعال بكسر الفاء غالبا ، وربما جاء على فيعال بزيادة ياء بعد الفاء تقابل الألف الزائدة فى الفعل لئلا يكونوا قد تركوا من حروف الفعل شيئاً .

١٧ — أَلَمْ يَأْتِيكَ وَالأَنْبَاءُ تَنْمِي   بِمَا لَاقَتْ لَبُـــونُ بَنِي زِيَادِ

أراد « ألم يأتكَ » فأشبع الكسرة فنشأت الياء .

وإشباعُ الحركات حتى تنشأ عنها هذه الحروفُ كثيرٌ فى كلامهم [(١)] ، فكذلك ها هنا .

---

١٧ — هذا البيت من كلام قيس بن زهير بن جذيمة العبسى ، وقد أنشده ابن منظور (أ ت ى) منسوبا إليه ، وهو من شواهد الأشمونى (رقم ٤٣) وابن هشام فى أوضح المسالك (رقم ٢٠) وفى مغنى اللبيب (رقم ١٥٦ بتحقيقنا) والأنباء : جمع نبأ ، وهو كالخبر وزنا ومعنى ، وقيل : النبأ خاص بذى الشأن من الأخبار ، وتنمى : تزيد وتكثر ، [illegible] الإبل ذوات اللبن ، وبنو زياد : هم الكملة من الرجال الربيع وعمارة وقيس وأنس ، بنو زياد بن سفيان بن عبد [illegible] ، [illegible] فاطمة بنت الخرشب الأنمارية ، وكان قيس بن زهير قد طرد إبلا للربيع بن زياد فى قصة مشهورة . والاستشهاد بالبيت فى قوله « ألم يأتيك » فإن « يأتى » فعل مضارع معتل الآخر ، وقد دخل عليه الجازم ، وجمهرة العرب يجزمونه بحذف حرف العلة — وهو هنا الياء — فيقولون « ألم يأتك » وللعلماء فى هذه الياء رأيان : أحدهما أنها لام الفعل ، وأن الشاعر اكتفى بحذف الحركة كما يفعل مع الفعل الصحيح الآخر ؛ فيكون « يأتى » مجزوما وعلامة جزمه السكون ، والرأى الثانى أن الشاعر جزم « يأتى » بحذف حرف العلة كما يصنع جمهرة العرب ، إلا أنه اضطر لإقامة الوزن فأشبع كسرة التاء فتولدت عنها ياء ، فهذه الياء ياء الإشباع وليست لام الكلمة ، وهذا الرأى الأخير هو الذى ذهب إليه المؤلف ، قال ابن منظور « وأما قول قيس بن زهير العبسى ألم يأتيك ... فإنما أثبت الياء ولم يحذفها للجزم ضرورة ، ورده إلى أصله ، قال المازنى : ويجوز فى الشعر أن تقول : زيد يرميك برفع الياء ، ويغزوك برفع الواو ، وهذا قاضى بالتنوين ، فتجرى الحرف المعتل مجرى الحرف الصحيح من جميع الوجوه فى الأسماء والأفعال جميعاً لأنه الأصل » اهـ . وكلام المازنى هو الرأى الأول الذى ذكرناه لك ، وقد ذكرنا مثلهما فى شرح الشاهدين ٧ و ١١ فتأمل والله يرشدك .

(١) وربما عكسوا ذلك ، فقطعوا المدة وحذفوا حرف العلة اكتفاء بالحركة المناسبة له ، ومن ذلك ما أنشده سيبويه (١ / ٩) :

كنواحِ ريشِ حمامةٍ نجديةٍ   ومسحتِ باللثتين عصفَ الإثمد

=

وهذا القول ظاهر الفساد ؛ لأن إشباع الحركات إنما يكون فى ضرورة الشعر كما أنشدوه من الأبيات، وأما فى حال اختيار الكلام فلا يجوز ذلك بالإجماع ، وها هنا بالإجماع تقول فى حال الاختيار : هٰذَا أبُوكَ ، ورأيْتُ أبَاكَ ، ومررت بأبِيكَ ؛ وكذلك سائرها ، فدلّ على أنها ليست للإشباع عن الحركات ، وأن الحركات ليست للإعراب ، على ما سنبين فى الجواب عن كلمات الكوفيين.

أما الجواب عن كلمات الكوفيين : أما قولهم « إن هذه الحركات تكون حركات إعراب فى حال الإفراد فكذلك فى حال الإضافة » قلنا : هذا فاسد ؛ لأن حرف الإعراب فى حال الإفراد هو الباء ؛ لأن اللام التى هى الواو من « أبَو » لما حذفت من آخر الكلمة ؛ فكانت الحركات عليها حركات إعراب ، فأما فى حال الإضافة فحرف الإعراب هو حرف العلة ؛ لأنهم لما أرادوا أن يجعلوا اختلاف الحروف بمنزلة اختلاف الحركات رَدُّوا اللام فى الإضافة ؛ ليدلوا على أن من شأنهم الإعراب بالحروف توطئة لما يأتى من باب التثنية والجمع ، وإذا كان حرف الإعراب هو حرف العلة لم تكن هذه الحركات على الباء فى حالِ الإضافة حركات إعراب ؛ لأن حركات الإعراب لا تكون فى حَشْو الكلمة ، وصار هذا بمنزلة تاء التأنيث إذا اتصلت ببناء الاسم نحو قائم وقائمة فإنها تصير حرف الإعراب ؛ لأنها صارت

= فإنه أرادأن يقول « كنواحى ريش حمامة » فحذف الياء اعتماداً على الكسرة التى قبلها أن تدل عليها ، ومثل قول الشاعر ، وهو من شواهد الأشمونى (رقم ١٨) :

فى كلت رجليها سلامى واحده كلتاهما قد قرنت بزائده

فإنه أراد أن يقول « فى كلتا رجليها » فحذف الألف ، واكتفى بالفتحة التى قبلها أن تكون مرشداً إليها ، وقد أنشد المؤلف هذا البيت لما قلنا فى المسألة (رقم ٦٢) وذكر معه نظائره وأعاده مع أمثاله فى المسألة (رقم ٧٢) فارتقب مايجىء هناك .

آخر الكلمة وتخرج [١٢] ما قبلها عن تلك الصفة ؛ لأنه قد صار بمنزلة حَشْوِ الكلمة؛ فكذلك هاهنا ، وبَلْ أولى ؛ فإن تاء التأنيث زائدة على بناء الاسم وليست أصلية ، وحرف العلة هاهنا أصلىٌّ فى بناء الاسم وليس زائداً ، وإذا تُرِكَ ما قبل الزائد حَشْوا فَلَأن يترك ما قبل الأصلىّ حشواً كان ذلك من طريق الأولى .

وأما قولهم « إن الحركة التى تكون إعرابا للمفرد فى حال الإفراد هى بعينها تكون إعرابا له فى حال الإضافة نحو : هذا غلام ، وهذا غلامك » قلنا : إنما تكون الحركة فيهما واحدة إذا كان حرف الإعراب فيهما واحداً ، نحو « هذا غلام ، وهذا غلامك » وقد بينا [illegible] أ[illegible]هما على الآخر ، وإن ادَّعَوْا أن حرف الإعراب فيهما واحد ـ على خلاف التحقيق من مذهبهم ـ وزعموا أن الحرف للاعراب وليس بلام الكلمة، وأنه والحركة مَزِيدَانِ للاعراب ، فقد بينا أن ذلك لا نظير له فى كلامهم ، وأن أحدهما زيادة بغير فائدة ، وأوضحنا فساده بما يغنى عن الإعادة .

وأما قولهم « تغير الحركات على الباء فى حال الرفع والنصب والجر يدلُّ على أنها حركات إعراب » قلنا : هذا لا يدل على أنها حركات إعراب؛ لأنها إنما تغيرت تَوْطِئة للحروف التى بعدها؛ لأنها من جنسها ، كما قلنا فى الجمع السالم نحو « مسلمون ومُسْلِمِينَ » فإن ضمة الميم فى الرفع تتغير إلى الكسرة فى حال الجر والنصب ، وليس ذلك بإعراب ، وإنما جعلت الضمة تَوْطِئة للواو ، والكسرة توطئة للياء ، فكذلك هاهنا ، وإذا بطل أن تكون هذه الحركات حركات إعراب ، وأجمعنا على أن هذه الحروف ـ التى هى الواو والألف والياء ـ تدل على الرفع والنصب والجر الذى هو جملة الإعراب ؛ فلا حاجة إلى أن يكون معربا من مكان آخَرَ .

وأما قولهم « إنما أعربت هذه الأسماء الستة من مكانين لقلة حروفها » قلنا : هذا ينتقض بغَدٍ ويَدٍ ودَمٍ ؛ فإنها قليلة الحروف [و] لاتعرب فى حال الإضافة إلا من مكان واحد .

وأما قولهم « ليزيدوا بالإعراب فى الإيضاح والبيان » قلنا : الإيضاح والبيان قد حصل بإعرابٍ واحدٍ ، فصار الإعرابُ الزائد لغير فائدة ، والحكيم لايزيد شيئاً لغير فائدة ؛ فوجب أن تكون معربة من مكان واحد كسائر ما أعربَ من الكلام ، والله أعلم .

[١٣] ٣ — مسألة
[القول فى إعراب المثنى والجمع على حَدّه] (١)

ذهب الكوفيُّون إلى أن الألف والواو والياء فى التثنية والجمع بمنزلة الفتحة والضمة والكسرة فى أنها إعراب ، وإليه ذهب أبو على قُطْرُبُ بن المُسْتَنِير ، وزعم قوم أنه مذهب سيبويه ، وليس بصحيح . وذهب البصريون إلى أنها حروف إعراب . وذهب أبو الحسن الأخفش وأبو العباس المبرد وأبو عثمان المازنى إلى أنها ليست بإعراب ولا حروف إعراب ، ولكنها تدل على الإعراب . وذهب أبو عمر الجَرْمى إلى أن انقلابها هو الإعراب . وحكى عن أبى إسحاق الزَّجَّاجِ أن التثنية والجمع مبنيان ، وهو خلاف الإجماع .

أما الكوفيُّون فاحتجوا بأن قالوا : الدليل على أنها إعراب كالحركات أنها تتغير كتغير الحركات ، ألا ترى أنك تقول : قام الزَّيْدَانِ ، ورأيت الزيدَيْنِ ، ومررت

---

(١) انظر فى هذه المسألة : شرح الرضى على كافية ابن الحاجب (٢/١٦٠) وشرح موفق الدين ابن يعيش على المفصل (ص٦٣ و ٥٨٨ أوربة) وشرح الأشمونى (١/٤٤ — بتحقيقنا) وحاشية الصبان (١/٨٠ بولاق) وتصريح الشيخ خالد (١/٧٧ بولاق)

بالزيدَيْنِ . وذهَبَ الزيدون ، ورأيت الزيدِينَ ، ومررت بالزيدِينَ ، فتتغير كتغير الحركات ، نحو « قام زيدٌ ، ورأيت زيداً ، ومررت بزيدٍ » وما أشبه ذلك ، فلما تغيرت كتَغير الحركات دل على أنها إعرابٌ بمنزلة الحركات ، ولو كانت حروفَ إعرابٍ لما جاز أن تتغير ذَوَاتُها عن حالها ؛ لأن حروف الإعراب لاتتغير ذَوَاتُها عن حالها ، فلما تغيرت تغير الحركات دلَّ على أنها بمنزلتها ؛ ولهذا سماها سيبويه حروف الإعراب؛ لأنها الحروف التى أعرب الأسم بها ، كما يقال : حركات الإعراب ـ أى الحركاتُ التى أعرب الاسم بها ـ والذى يدلُّ على ذلك أنه جعل الألف فى التثنية رفعاً فقال : يكون فى الرفع ألفاً ، وجعل الياءفيها جراً فقال: يكون فى الجر [illegible] أيضاً نصباً حملا على الجر فقال: ويكون فى النصب كذلك ، وهكذا جَعَلَ الواو والياء فى الجمع رفعا وجرا ونصبا ، والرفع والجر [illegible] لايكون إلا إعرابا ؛ فدلَّ على أنها إعراب .

قالوا : ولا يجوز أن يقال «إن هذا يؤدى إلى أن يكون معربا لاحرفَ إعراب له وهذا لانظير له، وذلك لايجوز» لأنا نقول هنا : إنما لايجوز فيما يكون إعرابه بالحركة لا بالحرف ؛ لأن الحركة تدخل فى الحرف ، بخلاف ماإذا كان معربا بالحرف ، لأن [١٤] الحرف لايدخل فى الحرف ، والذى يدل على ذلك الخمسة الأمثلة ـ وهى : يَفْعَلاَن ، وتَفْعَلاَن ، ويَفْعَلُون ، وتَفْعَلُون ، وتَفْعَلِينَ يا امرأة ـ فإنها لما كانت معْرَبة بالحرف لم يكن لها حرف إعراب ، ألا ترى أن النون علامة الرفع كالضمة فى تَضْرِبُ ؟ وإذا جاز أن تكون هذه الخمسة الأمثلة معربة ولا حرفَ إعرابٍ لها لأن إعرابها بالحرف فكذلك هاهنا يجوز أن يكون الاسم فى التثنية والجمع معربا ولا حرف إعرابٍ له ؛ لأن إعرابه بالحرف .

وأما البصريون فاحتجوا بأن قالوا : إنما قلنا إنها حروف إعراب وليست بإعراب لأن هذه الحروف إنما زيدت للدلالة عَلَى التثنية والجمع ؟ ألا ترى أن الواحد يدل على مفرد ؛ فإذا زيدت هذه الحروف دلت على التثنية والجمع ؟ فلما زيدت بمعنى التثنية والجمع صارت من تمام صيغة الكلمة التى وُضِعَتْ لذلك المعنى ؛ فصارت بمنزلة التاء

فى قائمة والألف فى حُبْلَى ، وكما أن التاء والألف حرفاً إعرابٍ فكذلك هذه الحروف هاهنا .

وأما من ذهب إلى أنها ليست بإعراب ولا حروف إعراب ولكنها تدل على الإعراب فقال : لأنها لو كانت إعرابا لما اخْتَلَّ معنى الكلمة بإسقاطها كإسقاط الضمة من دال زيد فى قولك « قام زَيْدٌ » وما أشبه ذلك، ولو أنها حروف إعراب كالدال من « زيد » لما كان فيها دلالة على الإعراب ، كما لو قلت « قام زَيْدْ » من غير حركة ، وهى تدل على الإعراب ؛ لأنك إذا قلت « رجلان » علم أنه رفع ؛ فدل على أنها ليست بإعراب ولا حروف إعراب ، ولكنها تدل على الإعراب .

[illegible] فاسد ، وذلك لأن قولهم « إن هذه الحروف تدل على الإعراب لا يخلو : إما أن تدل على إعراب فى الكلمة ، أو فى غيرها ؛ فإن كانت تدل على إعراب فى الكلمة فوجب أن تقدر فى هذه الحروف ، لأنها أواخر الكلمة ، فيؤول هذا القول إلى أنها حروف الإعراب كقول أكثر البصريين ، وإن كانت تدل على إعراب فى غير الكلمة فوجب أن تكون الكلمة مَبْنِيَّةً ، وليس من مذهب أبى الحسن الأخفش وأبى العباس المبرد وأبى عثمان المازنى أن التثنية والجمع مبنيان .

وأما من ذهب إلى أن انقلابها هو الإعراب فقد أفسده بعضُ النحويين من وجهين ؛ أحدهما : أن هذا يؤدى إلى أن يكون الإعراب بغير [١٥] حركة ولا حرف ، وهذا لا نظير له فى كلامهم . والوجه الثانى : أن هذا يؤدى إلى أن يكون التثنية والجمع فى حال الرفع مبنيين ؛ لأن أولَ أحوالِ الاسم الرفعُ ولا انقلاب له ، وأن يكونا فى حال النصب والجر معربين ؛ لانقلابهما . وليس من مذهب أبى عمر الجَرْمى أن التثنية والجمع مبنيان فى حال من الأحوال .

وأما من ذهب إلى أنهما مبنيان فقال : إنما قلت ذلك لأن هذه الحروف زيدت

على بناء المفرد فى التثنية والجمع ، فنزَّلا منزلة ما رُكب من الاسمين نحو «خمسةَ عشَرَ» وما أشبهه .

وهذا القول أيضاً يفسد من وجهين ؛ أحدهما : أن التثنية والجمع وضعا على هذه الصيغة لأن يَدُلاَّ على معنييهما من التثنية والجمع ، وإنما يفرد المفرد فى الحكم لوجود لفظه ، وإذا كان كذلك لم يجز أن يُشَبَّهَا بما رُكب من شيئين منفصلين كخمسة عشر وما أشبهه ، والوجه الثانى : أنهما لو كانا مبنيين لكان يجب أن لا يختلف آخرهما باختلاف العوامل فيهما ؛ لأن المبنى ما لا يختلف آخره باختلاف العوامل [illegible] آخر التثنية والجمع باختلاف العوامل فيهما دل على أنهما معربان لا مبنيان .

وأما الجواب عن كلمات الكوفيين : أما قولهم « إنها هى الإعراب كالحركات بدليل أنها تتغير تَغَيُّرَ الحركاتِ » فالجواب عنه من ثلاثة أوجه :

أحدها : أن القياس كان يقتضى أن لا تتغير كقراءة من قرأ : (إنَّ هٰذَانِ لَسَاحِرَانِ) على لغة بنى الحارث بن كعب ، إلا أنهم عَدَلُوا عن هذا القياس لإزالة اللَّبْسِ ، ألا ترى أنك لو قلت « ضرب الزيدان العمران » لوقَعَ الالتباسُ ، وليس هذا بمنزلة المقصور فى نحو « ضَرَبَ موسٰى عيسٰى » ؛ لأن المقصور يزول عنه اللبس بالوصف والتوكيد ؛ لأنه ليس من شرط وصف المقصور أن يكون مقصورا ، وكذلك التوكيد ؛ بخلاف المثنى والمجموع ؛ لأنه من شرط وصف المثنى أن يكون مثنى ، ومن شرط وصف المجموع أن يكون مجموعا[1] ، وكذلك التوكيد ، فَبَانَ الفرقُ بينهما ؛

(١) لكن لا يلزم أن يكون وصف جمع المذكر جمعا مذكرا ؛ بل يجوز أن يكون جمع تكسير نحو « هؤلاء الزيدون الأفاضل» فيزول عنه اللبس بالوصف ، وزواله بالتوكيد ظاهر ؛ فلم يتم الفرق .

والذى يدل على أن هذه الأحرف ليست إعرابا كالحركات أنها لو كانت هى الإعراب كالحركات لـكان يجب أن لا يُخِلّ سقوطُها بمعنى الـكلمة كما لوسقطت الحركات ؛ لأن سقوط الإعراب لا يخلُّ بمعنى الـكلمة ، ألا ترى أنك لو أسقطت الضمة والفتحة والـكسرة من [١٦] الاسم نحو « قام زَيْدْ ، ورأيت زَيْدْ ، ومررت بزَيْدْ » لم يخلّ بمعنى الاسم ، ولو أسقطت الألف والواو والياء من التثنية والجمع لأخلّ بمعنى التثنية والجمع ؟ فلما أَخَلّ سقوطُ هذه الحروف [illegible] التثنية والجمع بخلاف الحركات دلّ على أنها ليست بإعراب كالحركات .

والوجه الثانى : أن هذه الحروف إنما تغيرت فى التثنية والجمع ؛ لأن لهما خاصية لا تكون فى غيرهما [illegible] اسم معتل لا تدخله الحركات ــ نحو « رَحًى ، وعَصًا ، وحُبْلَى ، وبُشْرَى » ــ له نظير من الصحيح يدل على مثل إعرابه ، فنظير رَحًى وعَصًا : جَمَل وجَبَل ، ونظير حُبلى وبُشْرى : حمراء وصحراء ، وأما التثنية وهـذا الجمع الذى على حدها ، فلا نظير لواحد منهما إلا بتثنية أو جمع ، فعوضا من فقد النظيرِ الدالّ على مثل إعرابها تَغَيُّرَ هذه الحروفِ فيهما .

والوجه الثالث : أن هذا ينتقض بالضمائر المتصلة والمنفصلة ؛ فإنها تتغير فى حال الرفع والنصب والجر ، وليس تغيرها إعرابا ، ألا ترى أنك تقول فى المنفصلة « أنا ، وأنت » فى حال الرفع ، و « إياى ، وإياك » فى حالِ النصب ، وتقول فى المتصلة « مررت بك » فتـكون الـكاف فى موضع جر وهى اسم مخاطب ، و « رأيتك » فتـكون فى موضع نصب ، وتقول « قمت ، وقعدت » فتـكون التاء فى موضع رفع ، فتتغير هذه الضمائر فى هذه الأحوال وإن لم يكن تغيرها إعراباً .

وأما قولهم « إن سيبويه سماها حروفَ الأعرابِ » قلنا : هذا حجة عليكم ؛ لأن حروف الإعراب هى أواخر الـكلم ، وهـذه الحروف هى أواخر الـكلم ؛

فكانت حروف الإعراب ، قولهم « إنما سماها حروفَ الإعرابِ ، لأنها التى أُعْرِبَ الاسمُ بها ، كما تقول : حركات الإعراب » قلنا : هذا خلاف الظاهر ؛ فإن الظاهر فى اصطلاح النحويين أنه إذا أطلق حرف الإعراب إنما يطلق على آخر حرف من الكلمة ، نحو الدال من « زيد » والراء من «عمرو» لا على الحرف الذى يكون إعرابا للكلمة ، ألا ترى أن الخمسة الأمثلة أعربت بالحرف ، ولا حرفَ إعرابٍ لها ؟

وأما قولهم « إنه جعل الألف والواو والياء فى التثنية والجمع رفعاً وجراً ونصباً [illegible] » قلنا : معنى قوله « يكون فى الرفع ألفا ، ويكون فى الجر ياء ، وفى النصب كذلك » أى أنه يقع موقع المرفوع ، وإن [illegible] [١٧] ويقع موقع المجرور وإن لم يكن مجرورا ، ويقع موقع المنصوب وإن لم يكن منصوبا ، كما يقال : ضمير المرفوع ، وضمير المنصوب ، وضمير المجرور ، وإن لم يكن شىء منها مرفوعا ولا منصوبا ولا مجرورا ، وإنما المرفوع والمنصوب والمجرور ما يقع موقعها من الأسماء المعربة ؛ فكذلك هذه الحروف تقع موقع ما يحلُّ فيه الإعرابُ وإن لم يكن فيها إعراب لوقوعها موقع ما يحل فيه الإعراب إذا وجد ، وصار هذا كقول علماء العربية « حروف الزوائد عشرة يجمعها لا أنسيتموه » وإن كانت هذه الحروف قد تقع زائدة وأصلية ، ألا ترى أن اللام أصلية فى « جَبَلٍ ، وجَمَلٍ » كما هى زائدة فى « زَيْدَلٍ ، وعَبْدَلٍ » وكذلك سائرها ، ثم سُمِّيَتْ بذلك لأن الحروف الزوائد لا تخرج عنها ، فكذلك ها هنا ؛ فدلَّ على أنها حروف الإعراب ، والذى يدل على أنها ليست هى الإعراب أنا لو قلنا إنها هى الإعراب لأدَّى إلى أن يكون معرب لا حَرْفَ إعراب له ، وهذا لا نظير له .

قولهم : « هذا إنما لا يجوز فيما يكون إعرابه بالحركة لا بالحرف » قلنا : لا نسلم ، بل الأصل فى كل معرب أن يكون له حرف إعراب ، سواء كان معربا بالحركة أو

معرباً بالحرف ، فأما الخمسة[١] أمثلة فمنهم من ذهب إلى أن لها حرف إعراب وهى الألف فى « يفعلان » والواو فى « يفعلون » والياء فى « تفعلين » فعلى هذا لا نسلم ، ولئن سلمنا على المذهب المشهور فإنما أعربت ولا حرف إعراب لها على خلاف الأصل ، وذلك لأنا لو قدَّرْنا لها حرف إعراب لم يَخْلُ : إما أن يكون اللام ، أو الضمير ، أو النون ؛ بطل أن يكون حرف الإعراب اللام ؛ لأن من الإعراب الجزم ؛ فلو جعلناه اللام لوجب أن يسكن فى حالة الجزم ؛ فكان يؤدى إلى أن يحذف ضمير الفاعل[٢] ، وذلك لا يجوز ، وبطل أيضاً أن يكون الضمير حرف الإعراب ؛ لأن الضمير فى الحقيقة ليس جزءاً من الفعل ، وإنما هو اسم قائم بنفسه فى موضع رفع ؛ لأنه فاعل ؛ فلا يجوز أن يكون [illegible] والواو والياء فى تثنية الأسماء وجمعها ؛ فإنها حروف لا تقوم بنفسها ولا موضع لها من الإعراب ؛ فجاز أن تكون حروف الإعراب ، وبطل أن تكون النون حرف الإعراب ؛ لأنها ليست كحرف من الفعل ، وإنما هى بمنزلة [١٨] الحركة التى هى الضمة ، ولهذا تحذف فى الجزم والنصب ، ولا يُخِلّ حذفُها بمعنى الفعل ، ولو كانت حرف الإعراب لما حذفت مع تحركها ، ولأخلّ حذفها بمعنى الفعل ، ولكان الإعراب جارياً عليها ؛ فلذلك لم يجز أن تكون حرف الإعراب ، وعلى هذا تخرج الألف والواو والياء فى التثنية والجمع ؛ فإنها بمنزلة حروفها ، ويختلُّ معناها بحذفها ؛ فلذلك جاز أن تكون حروف الإعراب على ما بينَّا ، والله أعلم .

---

(١) هذا التعبير غير جائز عند البصريين والكوفيين جميعا ؛ والصواب أن يقال « فأما خمسة الأمثلة » .

(٢) للتخلص من التقاء الساكنين : اللام حالة الجزم ، والألف أو الواو أو الياء اللائى هن ضمائر الفاعلين .

٤ ــ مسألة

[هل يجوز جَمْعُ العَلَمِ المؤنث بالتاء جَمْعَ المذكر السالم ؟][(١)]

ذهب الكوفيون إلى أن الاسم الذى آخره تاء التأنيث إذا سميتَ به رجلا يجوز أن يجمع بالواو والنون ، وذلك نحو طَلْحة وطَلْحون ، وإليه ذهب أبو الحسن ابن كَيْسَان ، إلاَّ أنه يفتح اللام فيقول الطَّلَحُون ــ بالفتح ــ كما قالوا « أَرَضُون » حملا على أَرَضَاتٍ ، وذهب البصريون إلى أن ذلك لا يجوز .

أما الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا : إنما قلنا : إنه يجوز جمعه بالواو والنون وذلك لأنه فى التقدير جمع طَلْح ؛ لأن الجمع قد تستعمله العرب على تقدير [illegible] من الكلمة ، قال الشاعر :

١٨ ــ * وَعُقْبَةُ الأَعْقَابِ فِى الشَّهْرِ الأَصَمْ *

فكسَّره عَلَى ما لا هاء فيه ، وإذا كانت الهاء فى تقدير الإسقاط جاز جمعه بالواو والنون كسائر الأسماء المجموعة بالواو والنون ؛ والذى يدل على صحة مذهبنا أنا أجمعنا على أنك لو سميت رجلا بحَمْرَاء أو حُبْلَى لجمعته بالواو والنون فقلت « حمراوُون ، وحُبْلَوْن » ولا خلاف أن ما فى آخره ألف التأنيث أشد تمكنًا فى التأنيث مما فى آخره تاء التأنيث ؛ لأن ألف التأنيث صيغت الكلمة عليها ، ولم تُخْرِجِ الكلمةَ من التذكير إلى التأنيث ، وتاء التأنيث ما صيغت الكلمة عليها وأخرجَتِ الكلمةَ من التذكير إلى التأنيث ، ولهذا المعنى قام التأنيث بالألف فى منع الصرف مقام

(١) هذه المسألة تأتى فى أثناء مباحث جمع المذكر السالم فى المراجع التى ألمعنا إليها

١٨ ــ لم أقف لهذا البيت ــ مع طويل البحث ــ على نسبة ، ولا تكملة ، ولا وجدت أحداً أثر غيره المؤلف ، والاستشهاد به فى قوله « الأعقاب » فإنه جمع عقبة بعد تقدير سقوط التاء فيصير مثل قفل ، وهو يجمع على أقفال .

شيئين ، بخلاف التأنيث بالتاء ، وإذا [١٩] جاز أن يجمع بالواو والنون ما فى آخره ألف التأنيث — وهى أوْكَدُ من التاء — فَلَأَن يجوز ذلك فيما آخِرُهُ التاء كان ذلك من طريق الأَوْلَى .

وأما ابن كَيْسَان فاحتج على ذلك بأن قال : إنما جَوَّزْنا جمعه بالواو والنون وذلك لأن التاء تسقط فى الطَّلَحَاتِ ، فإذا سقطت التاء وبقى الاسم بغير تاء جاز جمعه بالواو والنون ، كقولهم « أرْض وأرَضُونَ » وكما حركت العين من أرَضُون بالفتح حملا على أرَضَات فكذلك حركت العين من « الطَّلَحُون » حملا على الطَّلَحَات؛ لأنهم يجمعون ما كان على « فَعْلة » من الأسماء دون الصفات على « فَعَلَاتٍ » .

وأما ال[illegible] جواز هذا الجمع بالواو والنون وذلك لأن فى الواحد علامةَ التأنيثِ ، والواو والنون علامة التذكير ، فلو قلنا إنه يجوز أن يجمع بالواو والنون لأدَّى ذلك إلى أن يجمع فى اسم واحد علامتان متضادتان ، وذلك لايجوز ، ولهذا إذا وَصَفُوا المذكر بالمؤنث فقالوا « رجل رَبْعَة » جمعوه بلا خلافَ فقالوا « رَبْعَات » ولم يقولوا : رَبْعُونَ ، والذى يدل على صحة هذا القياس أنه لم يسمع من العرب فى جمع هذا الاسم أو نحوه إلا بزيادة الألف والتاء ، كقولهم فى جمع طلحة « طَلَحَات » وفى جمع هُبَيْرَةَ « هُبَيْرَات » قال الشاعر :

١٩ — رَحِمَ اللهُ أَعْظُمًا دَفَنُوهَا بِسِجِسْتَانَ طَلْحَةَ الطَّلَحَاتِ (١)

---

١٩ — هذا البيت من كلام عبيد الله بن قيس الرقيات، من كلمة له يقولها فى طلحة بن عبد الله ابن خلف الخزاعى ، وقد أنشده ابن منظور (ط ل ح) وقد اختلف فى سبب تسميته « طلحة الطلحات » فقيل : كان كريما وإنه زوج مائة عربى بمائة عربية وأمهرهن من ماله ، فولد لكل واحد ولد فسماه طلحة ، فأضيف إليهم ؛ لأن يده كانت السبب فيهم ، وقيل : بل لان أمه صفية بنت الحارث بن طلحة ، واسم عمها طلحة ، واسم أخيها طلحة ، فلما اكتنفه هؤلاء الطلحات أضافوه إليهم .

ولم يسمع عن أحد العرب أنهم قالوا الطلحون ولا الهبَيرون ، ولا فى شىء من هذا النحو بالواو والنون ، فإذا كان هذا الجمع مدفوعا من جهة القياس معدوما من جهة النقل فوجب أن لا يجوز .

وأما الجواب عن كلمات الكوفيين : أما قولهم « إنه فى التقدير جمع طَلْحٍ » قلنا : هذا فاسد ؛ لأن الجمع إنما وقع عَلَى جميع حروف الاسم ، لأنا إيَّاهُ نَجْمَعُ ، وإليه نقصد ، وتاء التأنيث من جملة حروف هذا الاسم ؛ فلم ننزعها عنه قبل الجمع وإن كان اسماً لمذكر ؛ لئلا يكون بمنزلة ما سُمِّى به ولا علامة فيه ، فالتاء فى جمعه كالتاء فى واحده .

وأما ما استشهدوا به من قوله :

* وعقبة الأعقاب فى الشهر الأصم * [١٨]

فهو مع شذوذه وقلته فلا تعلق له بما وقَعَ الخلافُ فيه ؛ لأن جمع التصحيح ليس على قياس جمع التكسير ليحمل عليه .

وأما قولهم « إنا أجمعنا على أنك لو سميت [٢٠] رجلا بحمراء وحُبْلَى لقلت فى جمعه : حَمْرَاوُون وحُبْلَوْنَ ـ إلى آخر ما قدَّروا » قلنا : إنما جمع ما فى آخره ألف التأنيث بالواو والنون لأنها يجب قلبها إلى بَدَلٍ ، لأنها صيغت عليها الكلمة ، فنزلت منزلة بعضها ، فلم تفتقر إلى أن تُعَوَّض بعلامة تأنيث الجمع ، بخلاف التاء ، فإنها يجب حذفها إلى غير بدل ، لأنها ما صيغت عليها الكلمة ، وإنما هى بمنزلة اسم ضُمَّ إلى اسمٍ ، فجعلت علامة تأنيث الجمع عوضاً منها .

وأما قول ابن كيسان « إن التاء تسقط فى الطَّلَحَاتِ ، فإذا سقطت التاء جاز أن تجمع بالواو والنون » قلنا : هذا فاسد ؛ لأن التاء وإن كانت محذوفة لفظاً إلا أنها ثابتة تقديراً ؛ لأن الأصل فيها أن تكون ثابتة ، ألا ترى أن الأصل أن تقول فى جمع مسلمة « مسلمتات » وصالحة « صالحتات » إلا أنهم لما أدخلوا تاء التأنيث فى الجمع

حذفوا هذه التاء التى كانت فى الواحد؛ لأنهم كرهوا أن يجمعوا بينهما، لأن كل واحدة منهما علامة تأنيث، ولا يجمع فى اسم واحد علامتا تأنيث، فحذفوا الأولى فقالوا «مسلمات، وصالحات» وكان حذف الأولى أَوْلَى لأن فى الثانية زيادة معنى، ألا ترى أن الأولى تدل على التأنيث فقط، والثانية تدل على التأنيث والجمع، وهى حرف الإعراب، فلما كان فى الثانية زيادة معنى كان تَبْقِيتها وحذفُ الأولى أَوْلَى، فهى وإن كانت محذوفة لفظاً إلا أنها ثابتة تقديراً؛ فصار هذا بمنزلة ما حذف لالتقاء الساكنين؛ فإنه وإن كان محذوفاً لفظاً إلا أنه ثابت تقديراً، فكذلك هاهنا. وإذا كانت التاء المحذوفة هاهنا فى حكم الثابت فينبغى أن لا يجوز أن تجمع بالواو والنون كما لو كانت ثابتة.

والذى يدل على فساد ما ذهب إليه فتح العين من قوله «الطَّلَحُون» لأن الأصل فى الجمع بالواو والنون أن يَسْلَمَ فيه لفظُ الواحدِ فى حروفه وحركاته، والفتح قد أَدْخَلَ فى جمع التصحيح تكسيراً.

فأما قوله «إن العين حركت من أَرَضُونَ بالفتح حملا على أَرَضَات» قلنا: لا نسلم، وإنما غُيِّر فيه لفظ الواحد؛ لأنه جمع على خلاف الأصل؛ لأن الأصل فى الجمع بالواو والنون أن يكون لمن يعقل، ولكنهم لما جمعوه بالواو والنون غَيَّرُوا فيه لفظَ الواحدِ تعويضاً عن حذف تاء التأنيث [٢١] منه تخصيصاً له بشىء لا يكون فى سائر أخواته، مع أن هذا التعويض تعويضُ جوازٍ، لا تعويضُ وجوبٍ، ألا ترى أنهم لا يقولون فى جمع شَمْس شَمَسُون ولا فى جمع قِدْرٍ قِدَرون، فلما كان هذا الجمع فى أرض على خلاف الأصل أَدْخَلَ فيه ضربٌ من التغيير؛ ففتحت العين منه إشعاراً بأنه جُمِعَ بالواو والنون على خلاف الأصل، فأما إذا جمع من يعقل بالواو والنون فلا يجوز أن يجعل بهذه المثابة؛ لأن جمعه بالواو والنون بحكم الأصل لا بحكم التعويض؛ فلا يجوز أن يدخله ضرب من التغيير كما كان ذلك فى

أرضون ، و يُخَرَّجُ على هذا حذفُ التاء وفتح العين من طَلَحات : أما حذف التاء فلأنَّ التاء الثانية صارت عوضاً عنها لأنها للتأنيث كما أنها للتأنيث ، وأما أنتم فحذفتم من غير عوض ، فبَانَ الفرقُ ؛ وأما فتح العين فلأجل الفصْل بين الاسم والصفة ، فإن ما كان على فَعْلة من الأسماء فإنه يفتح منه العين نحو قَصَعَات وجَفَنَات ، وما كان صفة فإنه لا تحرك منه العين نحو خَدْلاَت وصَعْبَات . وأما جمع التصحيح بالواو والنون فلا يدخله شيء من هذا التغيير ، ألا ترى أنه لا يُفْرق فيه بين الاسم والصفة ؛ فلا يقال فى الأسم بالفتح نحو عَمَرَون وبَكَرَون ، وإنما يقال بالسكون نحو عَمْرُون وبَكْرُون ، كما يقال فى الصفة نحو خَدْلُون وصَعْبُون ؛ فبَانَ الفرقُ بينهما . والله أعلم .

٥ — مسألة

[القولُ فى رافع المبتدأ ورافع الخبر](1)

ذهب الكوفيون إلى أن المبتدأ يرفع الخبر ، والخبر يرفع المبتدأ ؛ فهما يترافعان ، وذلك نحو « زيد أخوك ، وعمرو غلامك » . وذهب البصريون إلى أن المبتدأ يرتَفِعُ بالابتداء ، وأما الخبر فاختلفوا فيه : فذهب قوم إلى أنه يرتفع بالابتداء وَحْدَه ، وذهب آخرون إلى أنه يرتفع بالابتداء والمبتدأ معا ، وذهب آخرون إلى أنه يرتفع بالمبتدأ والمبتدأ يرتفع بالابتداء .

أما الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا : إنما قلنا إن المبتدأ يرتفع بالخبر والخبر يرتفع بالمبتدأ لأنا وجدنا [٢٢] المبتدأ لابد له من خبر ، والخبر لابد له من مبتدأ ، ولا

---

(١) انظر فى هذه المسألة : تصريح الشيخ خالد (١/١٨٩ بولاق) وشرح الأشمونى (١/٢٥٤ بتحقيقنا) وحاشية الصبان عليه (١/١٨٦ بولاق) وأسرار العربية للمؤلف (ص ٣١ ليدن) وابن عقيل (١/١٧٤ بتحقيقنا) وقد قال بعد ذكر المذاهب : « وهذا الخلاف مما لا طائل فيه » .

ينفك أحدهما من صاحبه ، ولا يتم الكلام إلا بهما ، ألا ترى أنك إذا قلت « زيد أخوك » لا يكون أحدهما كلاما إلا بانضمام الآخر إليه ؟ فلما كان كل واحد منهما لا ينفك عن الآخر ويقتضي صاحبه اقتضاء واحدا عمل كل واحد منهما في صاحبه مثل ما عمل صاحبه فيه ؛ فلهذا قلنا : إنهما يترافعان ، كل واحد منهما يرفع صاحبه . ولا يمتنع أن يكون كل واحد منهما عاملا ومعمولا ، وقد جاء لذلك نظائر كثيرة ، قال الله تعالى : (أيا ما تدعوا فله الأسماء الحسنى) فنصب أياما بتَدْعُوا ، وجزم تَدْعُوا بأياما ، فكان كل واحد منهما عاملا ومعمولا ، وقال تعالى : (أينما تكونوا يدرككم الموت) فأينما منصوب بتكونوا وتكونوا مجزوم بأينما ، [illegible] ([illegible] وجه الله) إلى غير ذلك من المواضع ، فكذلك ها هنا .

قالوا : ولا يجوز أن يقال إن المبتدأ يرتفع بالابتداء ، لأنا نقول : الابتداء لا يخلو : إما أن يكون شيئاً من كلام العرب عند إظهاره ، أو غير شيء ؛ فإن كان شيئاً فلا يخلو من أن يكون اسماً أو فعلا أو أداة من حروف المعاني ؛ فإن كان اسما فينبغي أن يكون قبله اسم يرفعه ، وكذلك ما قبله إلى ما لا غاية له ، وذلك محال ، وإن كان فعلا فينبغي أن يقال زيد قائما كما يقال « حضَرَ زيد قائما » وإن كان أداة فالأدوات لا ترفع الأسماء على هذا الحد . وإن كان غير شيء فالاسم لا يرفعه إلا رافع موجود غير معدوم ، ومتى كان غيرَ هذه الأقسام الثلاثة التي قدمناها فهو غير معروف .

قالوا : ولا يجوز أن يقال إنا نعني بالابتداء التَّعَرِّيَ من العوامل اللفظية ،

---

(١) هي عند التأمل موضع واحد ، ولكن أمثلته متعددة ، ويجمع الكل أن بعض أسماء الشرط تعمل في الشرط والجواب جميعا ، والجواب أو الشرط يعمل فيها .

لأنا نقول : إذا كان معنى الابتداء هو التعرى من العوامل اللفظية فهو إذا عبارة عن عدم العوامل ، وعدمُ العوامل لا يكون عاملا . والذى يدل على أن الأبتداء لا يوجب الرفع أنا نجدهم يبتدئون بالمنصوبات والمسكنات والحروف ، ولو كان ذلك مُوجِباً للرفع لوجب أن تكون مرفوعة ، فلما لم يجب ذلك دَلَّ على أن الأبتداء لا يكون مُوجِباً للرفع .

وأما البصريون فاحتجوا بأن قالوا : إنما قلنا إن العامل هو الابتداء وإن كان الابتداء هو التعرى من العوامل اللفظية [٢٣] لأن العوامل فى هذه الصناعة [illegible] والإغراق للماء والقَطْع للسيف ، وإنما هى أمارات ودلالات ، وإذا كانت العوامل فى محل الإجماع إنما هى امارات ود[illegible] فالأمارة والدلالة تكون بعدم شىء كما تكون بوجود شىء ، ألا ترى أنه لو كان معك ثوبان وأردت أن تميز أحدهما من الآخر فصبغْتَ أحدَهما وتركت صبغ الآخر لكان تَرْكُ صبغ أحدهما فى التمييز بمنزلة صبغ الآخر ؟ فكذلك ها هنا . وإذا ثبت أنه عامل فى المبتدإ وجب أن يعمل فى خبره ، قياسا على غيره من العوامل ، نحو « كَانَ » وأخواتها و « إنَّ » وأخواتها و « ظننت » وأخواتها ، فإنها لما عملت فى المبتدإ عملت فى خبره ، فكذلك ها هنا .

وأما مَنْ ذهب إلى أن الابتداء والمبتدأ جميعاً يعملان فى الخبر فقالوا : لأنا وجدنا الخبر لا يقع إلا بعد الابتداء والمبتدإ ؛ فوجب أن يكونا هما العاملين فيه ، غير أن هذا القول وإن كان عليه كثير من البصريين إلا أنه لا يخلو من ضعف ، وذلك لأن المبتدأ اسم ، والأصل فى الأسماء أن لا تعمل ، وإذا لم يكن له تأثير فى العمل ، والابتداء له تأثير ، فإضافة مالا تأثير له إلى ماله تأثير لا تأثير له .

والتحقيق فيه عندى أن يقال : إن الابتداء هو العامل فى الخبر بواسطة المبتدأ ؛ لأنه لا ينفكُّ عنه ، ورتبتهُ أن لا يقع إلا بعده ، فالابتداء يعمل فى الخبر عند

وجود المبتدأ ، لا به ، كما أن النار تُسَخِّن الماء بواسطة القِدْرِ والحطب ، فالتسخين إنما حصل عند وجودهما ، لا بهما ؛ لأن التسخين إنما حصل بالنار وحدها ، فكذلك ها هنا ، الابتداء وحده هو العامل فى الخبر عند وجود المبتدإ ، إلا أنه عامل معه ؛ لأنه اسم ، والأصلُ فى الأسماء أن لا تعمل .

وأما مَنْ ذهب إلى أن الابتداء يعمل فى المبتدإ ، والمبتدأ يعمل فى الخبر ، فقالوا : إنما قلنا إن الابتداء يعمل فى المبتدإ ، والمبتدأ يعمل فى الخبر دون الابتداء ؛ لأن الابتداء عامل معنوى ، والعامل المعنوى ضعيف ؛ فلا يعمل فى شيئين كالعامل اللفظى .

وهذا ضعيف : لأنه متى وجب كونه عاملا فى المبتدإ وجب أن يعمل فى خبره ؛ لأن خبر المبتدأ يتنزل منزلَةَ الوَصْفِ ، ألا ترى أن الخبر هو المبتدأ فى المعنى ، كقوله [٢٤] « زيد قائم ، وعمرو ذاهب » أو مُنَزَّلٌ مَنْزِلَتَهُ ، كقوله « زيد الشمسُ حُسْناً ، وعمرو الأسدُ شدةً » أى يتنزل منزلته ، وكقولهم « أبو يوسف أبو حنيفة » أى يتنزَّل مَنْزِلته فى الفقه ، قال الله تعالى : (وَأَزْوَاجُهُ أُمَّهَاتُهُمْ) أى تَتَنَزَّل منزلتهن فى الحرمة والتحريم ؛ فلما كان الخبر هو المبتدأ فى المعنى ، أو منزلا منزلته تنزل منزلَةَ الوَصْفِ ؛ لأن الوصف فى المعنى هو الموصوف ؟ ألا ترى أنك إذا قلت « قام زيدٌ العاقلُ ، وذهب عمرٌو الظريفُ » أن العاقل فى المعنى هو زيد ، والظريف فى المعنى هو عمرو ، ولهذا لما تنزل الخبر منزلة الوصف كان تابعاً للمبتدإ فى الرفع ؛ كما تتبع الصفةُ الموصوفَ ، وكما أن العامل فى الوصف هو العامل فى الموصوف ، سواء كان العامل قويًّا أو ضعيفاً ، فكذلك ها هنا .

وأما قولهم « إن المبتدأ يعمل فى الخبر » فسنذكر فساده فى الجواب عن كلمات الكوفيين

أما الجواب عن كلمات الكوفيين : أما قولهم « إنهما يترافعان ؛ لأن كل واحد منهما لا بُدَّ له من الآخر ولا ينفكُّ عنه» قلنا : الجواب عن هذا من وجهين :

أحدهما : أن ما ذكرتموه يؤدِّى إلى مُحَال ، وذلك لأن العامل سبيله أن يُقَدَّر قبل المعمول ، وإذا قلنا إنهما يترافعان وجب أن يكون كل واحد منهما قَبْلَ الآخر ، وذلك مُحَال ، وما يؤدى إلى المحال محال .

والوجه الثانى : أن العامل فى الشىء ما دام موجوداً لا يدخل عليه عامل غيره ؛ لأن عاملا لا يدخل على عامل ، فلما جاز أن يقال : « كان زيد أخاك ، وإن زيداً أخوك ، وظننت زيداً أخاك » بطل أن يكون أحدهما عاملا فى الآخر .

وأما ما استشهدوا به من الآيات فلا حجة لهم [فيه] من ثلاثة أوجه :

أحدها : أنا لا نسلم أن الفعل بعد أيّاماً وأينما مجزوم بأياما وأينما ، وإنما هو مجزوم بإنْ ، وأياما وأينما نابا عن إنْ لفظاً ، وإن لم يعملا شيئاً .

والوجه الثانى : أنا نسلم أنهما نابت عن إنْ لفظاً وعملاً ، ولكن جاز أن يعمل كل واحد منهما فى صاحبه لاختلاف عملهما ، ولم يعملا من وجه واحد ؛ فجاز أن يجتمعا ويعمل كل واحد منهما فى صاحبه ، بخلاف ما هنا .

والوجه الثالث : إنما عمل كل واحد منهما فى صاحبه لأنه عامل ؛ فاستحق أن يعمل ، وأما ها هنا فلا خلاف أن المبتدأ والخبر نحو [٢٥] : « زيد أخوك » اسمان باقيان على أصلهما فى الاسمية ، والأصلُ فى الأسماء أن لا تعمل ؛ فبان الفرقُ بينهما .

وأما قولهم « إن الابتداء لا يخلو من أن يكون اسماً أو فعلا أو أداة – إلى آخر ما قرروا » قلنا : قد بينا أن الابتداء عبارة [عن التعرى] عن العوامل اللفظية .

قولهم « فإذا كان معنى الابتداء هو التعرّى عن العوامل اللفظية فهو إذاً

عبارة عن عدم العوامل ، وعدم العوامل لا يكون عاملا » قلنا : قد بينا وجه كونه عاملا فى دليلنا بما يُغْنِي عن الإعادة ها هنا ، على أن هذا يلزمكم فى الفعل المضارع ؛ فإنكم تقولون « يرتفع بِتَعَرِّيه من العوامل الناصبة والجازمة » ، وإذا جاز لكم أن تجعلوا التعرِّيَ عاملا فى الفعل المضارع جاز لنا أيضاً أن نجعل التعرى عاملا فى الاسم المبتدإ .

• وحكى أنه اجتمع أبو عمر الجَرْمِيُّ وأبو زكريا يحيى بن زياد الفَرَّاء ، فقال الفراء للجَرْمى : أخبرنى عن قولهم «زيد منطلق» لم رفعوا زيدا[1] ؟ فقال له الجرمى: بالابتداء ، قال له الفراء : ما معنى الابتداء ؟ قال : تَعْرِيته من العوامل ، قال له الفراء : فأظهره ، قال له الجرمى : هذا معنى لا يُظْهَر ، قال له الفراء : فمثله إذاً ، فقال الجرمى : لا يتمثل ، فقال الفراء : ما رأيت كاليوم عاملا لا يُظْهَر ولا يتمثل ! فقال له الجرمى : أخبرنى عن قولهم : «زيد ضربته» لم رفعتم[1] زيداً ؟ فقال: بالهاء العائدة على زيد ، فقال الجرمى : الهاء اسم فكيف يرفع الاسم ؟ فقال الفراء : نحن لا نبالى من هذا ؛ فإنا نجعل كل واحد من الاسمين إذا قلت « زيد منطلق » رافعاً لصاحبه ، فقال الجرمى : يجوز أن يكون كذلك فى « زيد منطلق » لأن كل اسم منهما مرفوع فى نفسه فجاز أن يرفع الآخر ، وأما الهاء فى « ضربته » ففى محل النصب ، فكيف ترفع الأسم ؟ فقال الفراء : لانرفعه بالهاء ، وإنما رفعناه بالعائد على زيد ، قال الجرمى : مامعنى العائد ؟ قال الفراء : معنى لايظهر ، قال الجرمى : أظهره ، قال الفراء : لايمكن إظهاره ، قال الجرمى : فمثله ، قال : لايتمثل ، قال الجرمى : لقد وقعت فيما فَرَرْتَ منه . فحكى أنه سئل الفراء بعد ذلك فقيل له : كيف وجدت الجرمى ؟ فقال : وجدته آية ، وسئل الجرمى ، فقيل له : كيف وجدت الفراء ؟ فقال : وجدته شيطاناً .

---

(١) لعل أصل العبارة « بم رفعوا زيدا ؟ » وكذلك « بم رفعتم زيدا ؟ »

وأما قولهم « إنا نجدهم يبتدئون بالمنصوبات والمسكنات والحروف ولو كان ذلك [٢٦] موجباً للرفع لوجب أن تكون مرفوعة » قلنا : أما المنصوبات فإنها لايتصور أن تكون مبتدأة ؛ لأنها وإن كانت متقدمة فى اللفظ إلا أنها متأخرة فى التقدير ؛ لأن كل منصوب لايخلو إما أن يكون مفعولا أو مشبهاً بالمفعول ، والمفعول لابد أن يتقدمه عامل لفظاً أوتقديراً ،فلاتصح له رتبة الابتداء ، وإذا كانت هذه المنصوبات متقدمة فى اللفظ متأخرة التقدير لم يصح أن تكون مبتدأة ؛ لأنه لااعتبار بالتقديم إذا كان فى تقدير التأخير ، وأما المسكنات إذا ابتدىء بها فلا يخلو إما أن تقع مُقَدَّمة فى اللفظ دون التقدير أو تقع مقدمة فى اللفظ والتقدير : فإن وقعت متقدمة فى اللفظ دون التقدير كان حكمها حكم المنصوبات ؛ لأنها فى تقدير التأخير .

وإن وقعت متقدمة فى اللفظ والتقدير فلا تخلو : إما أن تستحق الإعراب فى أول وضعها ، أو لا تستحق الإعراب فى أول وضعها :

فإن كانت تستحق الإعراب فى أول وضعها نحو « مَن، وكم » ومأأشبه ذلك من الأسماء المبنية على السكون فإنا نحكم على موضعها بالرفع بالابتداء ، وإنما لم يظهر فى اللفظ لعلة عارضة منعت من ظهوره ، وهى شَبَهُ الحرف(١) أو تضمُّن معنى الحرف .

وإن كانت لاتستحق الإعراب فى أول وضعها ـ نحو الأفعال والحروف المبنية على السكون ـ فإنا لانحكم على موضعها بالرفع بالابتداء ؛ لأنها لاتستحق شيئاً من الإعراب فى أول الوضع ، فلم يكن الابتداء موجباً لها الرَّفْعَ ؛ لأنه نوع منه .

وهذا هو الجواب عن قولهم : « إنهم يبتدئون بالحروف ، فلو كان ذلك موجباً للرفع لوجب أن تكون مرفوعة » وعَدَمُ عَمَلِهِ فى محل لايقبل العمل لايدل على عدم

---

(١) المراد بشبه الحرف هنا الشبه الوضعى ، بدليل ذكره الشبه المعنوى بعده .

عمله فى محل يقبل العمل ، ألا ترى أن السَّيْفَ يقطع فى محلٍّ ولا يقطع فى محلٍّ آخَرَ؟! وعدم قطعه فى محل لا يقبل القَطْعَ لا يدل على عدم قطعه فى محل يقبل القطع ؛ لأن عدم القطع فى محلٍ لا يقبل القطع إنما كان لنُبُوِّهِ فى المحل ، لا لأن السيف غير قاطع ، فكذلك ها هنا : عدمُ عمل الابتداء فى محل لا يقبل العمل إنما كان لعدم استحقاق المعمول ذلك العَمَلَ ، لا لأن الابتداء غير صالح أن يعمل ذلك العمل ، والله أعلم :

[٢٧] ٦ — مسألة

[فى رافع الاسم الواقع بعد الظرف والجار والمجرور](١)

ذهب الكوفيون إلى أن الظرف يرفع الأُسم إذا تقدم عليه ، ويسمون الظرفَ المحلَّ ، ومنهم من يسميه الصفة ، وذلك نحو قولك « أمَامَكَ زيدٌ ، وفى الدار عمرو » وإليه ذهب أبو الحسن الأخفش فى أحَدِ قوليه وأبو العباس محمد بن يزيد المبرد من البصريين ، وذهب البصريون إلى أن الظرف لا يرفع الاسم إذا تقدم عليه ، وإنما يرتفع بالابتداء .

أما الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا : إنما قلنا ذلك لأن الأصل فى قولك «أمَامَكَ زيدٌ ، وفى الدار عمرٌو » حَلَّ أمامك زيدٌ ، وحلَّ فى الدار عمرٌو ، فحذف الفعل واكتفى بالظرف منه ، وهو غير مطلوب ، فارتفع الاسم به كما يرتفع

(١) انظر فى هذه المسألة : مغنى اللبيب لابن هشام (ص ٤٢٣ بتحقيقنا) وانظر فى بعض ما ذكره المؤلف شروح الألفية فى مبحث وقوع الخبر ظرفا أو جارا ومجرورا (التصريح للشيخ خالد ١ / ١٩٨ وحاشية الصبان على الأشمونى ١ / ١٩٣ بولاق) وشرح الرضى على الكافية (١ / ٨٣) وشرح موفق الدين ابن يعيش على مفصل الزمخشرى (ص ١٠٨ أوربة) .

بالفعل . والذى يدل على صحة ما ذهبنا إليه أن سيبويه يساعدنا على أن الظرف يرفع إذا وقع خبراً لمبتدإ ، أو صفةً لموصوف ، أو حالا لذى حال ، أو صلة لموصول ، أو معتمداً على همزة الاستفهام أو حرف النفى ، أو كان الواقع بعده « أنَّ » التى فى تقدير المصدر ؛ فالخبر كقوله تعالى : (فأولئك لهم جزاء الضِّعْفِ) فجزاء مرفوع بالظرف ، والصفة كقولك « مررت برجل صالح فى الدار أبوه » ، والحال كقولك « مررت بزيد فى الدار أبوه » وعلى ذلك قوله تعالى : (وآتيناه الإنجيل فيه هُدًى ونورٌ) [فهدى ونور] مرفوعان بالظرف لأنه حال من الإنجيل ، ويدل عليه قوله تعالى : (ومصدقاً لما بين يديه) فعطف (مصدقاً) على حال قبله ، وما ذاك إلا الظرف ، والصلة كقوله تعالى : (ومَنْ عنده علمُ الكتاب) والمعتمد على الهمزة كقوله تعالى : (أفى الله شَكٌ) ، وحرف النفى كقولك : « مافى الدار أحدٌ » وأنَّ كقوله تعالى : (ومن آياته أنَّكَ ترى الأرض) فأنَّ وما عملت فيه فى موضع رفع بالظرف ، وإذا عمل الظرف فى هذه المواضع كلها فكذلك فيما وقع الخلاف فيه .

وأما البصريون فاحتجوا بأن قالوا : إنما قلنا إن الاسم بعده يرتفع بالابتداء لأنه قد تَعَرَّى من العوامل اللفظية ، وهو معنى الابتداء ، فلو قُدِّرَ هاهنا عامل لم يكن إلا الظرف ، وهو لا يصلح هاهنا أن يكون عاملاً لوجهين :

أحدهما : أن الأصل فى الظرف أن لا[٢٨]يعمل، وإنما يعمل لقيامه مقام الفعل ، ولو كان ها هنا عاملاً لقيامه مقام الفعل لما جاز أن تدخل عليه العوامل فتقول « إن أمامَكَ زيداً ، وظننت خَلْفَكَ عمراً » ، وما أشبه ذلك ؛ لأن عاملا لا يدخل على عامل ؛ فلو كان الظرف رافعاً لزيد لما جاز ذلك ، ولما كان العامل يتعداه إلى الاسم ويُبْطِلُ عمله ، كما لا يجوز أن تقول « إنَّ يقوم

عمرا ، وظننت ينطلق بكرا » فلما تعداه العامل إلى الاسم كما قال تعالى : (إنَّ لدينا أنكالا وجحيما) ولم يُرْوَ عن أحد من القراء أنه كان يذهب إلى خلاف النصب دل على ما قلناه .

والثانى : أنه لو كان عاملا لوجب أن يُرْفَعَ به الاسمُ فى قولك « بك زيد مأخوذ » وبالإجماع أنه لا يجوز ذلك .

اعترضوا على هذين الوجهين من وجهين :

أما الوجه الأول فاعترضوا عليه بأن قالوا : قولكم « إن العامل يتعداه إلى الاسم بعده » ليس بصحيح ؛ لأن المحل عندنا اجتمع فيه نَصْبَانِ : نصب المحل فى نفسه ، ونصب العامل ، ففاض أحدهما إلى « زيد » فنصبه .

وأما الوجه الثانى فاعترضوا عليه بأن قالوا : قولكم « إنه لو كان عاملا لوجب أن يرفع الاسم فى قولك : بك زيد مأخوذ » ليس بصحيح ، وذلك لأن « بك » مع الإضافة إلى الاسم لا يفيد ، بخلاف قولنا « فى الدار زيد » إذا أضيف إليه الاسم فإنه يفيد ويكون كلاما .

وما اعترضوا به على الوجهين باطل :

أما اعتراضهم على الوجه الأول : قولهم « إنه اجتمع فى المحل نصبان : نصب المحل فى نفسه ، ونصب العامل » قلنا : هذا باطل من وجهين :

أحدهما : أن هذا يؤدى إلى أنه يجوز أن يكون الاسم منصوبا من وجهين ، وذلك لا يجوز ، ألا ترى أنك لو قلت « أكرمت زيدا وأعطيت عمرا العاقلين » لم يجز أن تنصبه على الوصف ؛ لأنك تجعله منصوبا من وجهين ، وذلك لا يجوز ، فكذلك ها هنا .

والوجه الثانى : أن النصب الذى فاض من المحل إلى الاسم لا يخلو : إما أن يكون نصب المحل ، أو نصب العامل ؛ فإن قلتم نصب الظرف فقولوا إنه منصوب

بالظرف ، وهذا مالا يقول به أحد ؛ لأنه لادليل عليه ، وإن قلتم إنه نَصْبُ العامل فقد صح قولنا : إن العامل يتعدَّاه إلى مابعده ويُبْطل عمله .

وأما اعتراضهم على الوجه الثانى : قولهم « إن بِكَ مع [٢٩] الإضافة إلى الاسم لايفيد ، بخلاف قولك فى الدار إذا أضيف إليه الاسمُ فإنه يفيد » فباطل أيضاً ؛ وذلك لأنه لو كان عاملا لما وقع الفَرْقُ بينهما فى هذا المعنى ، ألا ترى أن قولك « ضَارَبَ زَيْدٌ » لايفيد ، و« سار زيد » يفيد ، ومع هذا فكل منهما عامل كالآخر ، فكذلك كان ينبغى أن يكون هاهنا .

وأما الجواب عن كلمات الكوفيين : أما قولهم « إن الأصل فى قولك أمامك زيد وفى الدار عمرو: حَلَّ أمامك زيد، وحَلَّ فى الدار عمرو ؛ فحذف الفعل ، واكتفى بالظرف منه » قلنا : لانسلم ؛ أنَّ التقدير فى الفعل التقديم ، بل الفعل وماعمل فيه فى تقدير التأخير ؛ وتقديم الظرف لايدل على تقديم الفعل ؛ لأن الظرف معمول الفعل ، والفعل هو الخبر ، وتقديم معمول الخبر لايدل على أن الأصل فى الخبر التقديم ، ولأن المبتدأ يخرج عن كونه مبتدأ بتقديمه ، ألا ترى أنك تقول « عمراً زيدٌ ضَارِبٌ » ولايدل ذلك على أن الأصل فى الخبر التقديمُ وإن كان يجوز تقديمه على المعمول ، فكذلك هاهنا ، والذى يدل على أن الفعل هاهنا فى تقدير التأخير والاسم فى تقدير التقديم مسألتان؛ إحداهما : أنك تقول « فى داره زيد» ولو كان كما زعمتم لأدَّى ذلك إلى الإضمار قبل الذكر ، وذلك لايجوز ، والثانية : أنا أجمعنا على أنه إذا قال « فى داره زيد قائم » فإن زيداً لايرتفع بالظرف ، وإنما يرتفع عندكم بقائم ، وعندنا يرتفع بالابتداء ، ولو كان مقدماً على زيد لوجب أن لايلغى .

وأما قولهم « إنَّ الفعل غير مطلوب » قلنا : لو كان الفعل غير مطلوب ولا مقدر لأدَّى ذلك إلى أن يبقى الظرف منصوباً بغير ناصب ، وذلك لايجوز ، وسنبين فساد ذلك فى موضعه .

وأما قولهم « إن سيبويه يساعدنا على أن الظرف يَرْفَعُ إذا وقع خبراً لمبتدإ، أو صفة لموصوف، أو حالا لذى حال، أو صلة لموصول، أو معتمداً على همزة الاستفهام — إلى غير ذلك » فإنما كان كذلك لأن هذه المواضع أولى بالفعل من غيره، فرَجَحَ جانبُه على الابتداء، كما قلنا فى اسم الفاعل إذا جرى خبراً لمبتدإ، أو صفة لموصوف، أو حالا لذى حال، أو صلة لموصول، أو معتمداً على همزة الاستفهام أو حرف النفى، فالخبر كقولك « زيد قائم أبوه » والصفة كقولك « مررت [٣٠] برجل كريم أخوه » والحال كقولك « جاءنى زيد ضاحكا وَجْهُه » والصلة كقولك « رأيت الذاهبَ غلامُه » والمعتمد على الهمزة نحو « أذاهبٌ أخَوَاكَ » وحرف النفى نحو « ما قائم غُلامُكَ » وإنما كان ذلك لأن هذه الأشياء أولى بالفعل من غيره؛ فلهذا غَلَبَ جانبُ تقديره، بخلاف ما وقع الخلاف فيه، والله أعلم.

٧ — مسألة

[القول فى تحمُّلِ الخبر الجامدِ ضميرَ المبتدأ][1]

ذهب الكوفيون إلى أن خبر المبتدأ إذا كان اسماً محضاً[2] يتضمن ضميراً

(١) انظر فى هذه المسألة : شرح الأشمونى (١/ ٢٦٠ بتحقيقنا) وحاشية الصبان عليه (١/ ١٩١ بولاق) والتوضيح للشيخ خالد (١/ ١٩١ بولاق) وشرح موفق الدين ابن يعيش (ص ١٠٦ أوربة) وشرح رضى الدين على الكافية (١/ ٨٦) .

(٢) أراد المؤلف بالاسم المحض : الاسم الجامد ، ووجهه أن الاسم المشتق يتضمن معنى الفعل ، فهو مشوب برائحة الفعل ، أما الجامد فخالص للاسمية لا تشوبه شائبة الفعل ولا يتضمن معناه ، وسيتضح ذلك من كلام المؤلف غاية الاتضاح، وقد جاءت هذه العبارة فى كلام موفق الدين ابن يعيش وفسرها بما ذكرنا ، فى الموضع الذى دللناك عليه ، ونصه «وأما القسم الثانى — وهو مالا يتحمل الضمير من الأخبار — وذلك إذا كان الخبر اسما محضا غير مشتق من فعل ، نحو زيد أخوك وعمرو غلامك؛ فهذا لا يتحمل الضمير، لأنه اسم محض عار من الوصفية » اهـ .

يرجع إلى المبتدأ ، نحو « زيد أخوك » ، وعمرو غُلَامُكَ » و إليه ذهب على بن عيسى الرُّمَّانِىُّ من البصريين . وذهب البصريون إلى أنه لا يتضمن ضميراً .

وأجمعوا على أنه إذا كان صفة أنه يتضمن الضميرَ ، نحو « زيد قائم ، وعَمْرو حَسَنٌ » وما أشبه ذلك .

أما الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا : إنما قلنا إنه يتضمن ضميراً ـ و إن كان اسماً غير صفة ـ لأنه فى معنى ما هو صفة ، ألا ترى أن قولك « زيد أخوك » فى معنى زيد قريبك ، و « عمرو غلامك » فى معنى عمرو خادمك ، وقريبك وخادمك يتضمن كل واحد منهما الضمير ، فلما كان خبر المبتدإ هاهنا فى معنى ما يتحمل الضمير وجب أن يكون فيه ضمير يرجع إلى المبتدإ .

وأما البصريون فاحتجوا بأن قالوا : إنما قلنا إنه لا يتضمن ضميراً ، وذلك لأنه اسم مَحْضٌ غير صفة ، وإذا كان عارياً عن الوصفية فينبغى أن يكون خالياً عن الضمير ؛ لأن الأصل فى تضمن الضمير أن يكون للفعل ، وإنما يتضمن الضمير من الأسماء ما كان مشابهاً له ومتضمناً معناه كاسم الفاعل والصفة المشبهة به نحو « ضارب ، وقاتل ، وحَسَن ، وكريم » وما أشبه ذلك ، وما وقع الخلافُ فيه ليس بينه و بين الفعل مشابهة بحال ، ألا ترى أنك إذا قلت « زَيْدٌ أَخُوكَ » كان أخوك دليلا على الشخص الذى دل عليه زيد ، وليس فيه دلالة على الفعل ، فكذلك إذا قلت « عمرو غلامك » كان غلامك دليلا على الشخص الذى دَلَّ عليه عمرو ، وليس فيه دلالة على الفعل ؛ فوجب أن لا يجوز الإضمار فيه [٣١] ، كما لا يجوز فى زيد وعمرو .

وأما الجواب عن كلمات الكوفيين : قولهم « إنما قلنا إنه يتضمن الضمير و إن كان اسماً مَحْضاً لأنه فى معنى ما يتضمن الضمير لأن أخوك فى معنى قريبك ، وغلامك فى معنى خادمك » قلنا : هذا فاسد ؛ لأنه إنما جاز أن يكون قريبك

وخادمك متحملا للضمير لأنه يشابه الفعلَ لفظاً ويتضمنه مَعْنًى ، وهو الأصلُ في تحمل الضمائر ، ولا شُبْهَةَ في مشابهة اسم الفاعل والصفة المشبهة به للفعل ، ألا ترى أن « خَادِم » على وزن « يَخْدِم » في حركته وسكونه وأن فيه حروف خَدَمَ الذي هو الفعل ، وكذلك « قريب » فيه حروف قَرُبَ الذي هو الفعل ؛ فجاز أن يتضمن الضميرَ ، فأما أخوك وغلامك فلا شبهة في أنه لا مشابهة بينه وبين الفعل بحالٍ ؛ فينبغى أن لا يتحمل الضمير ، وكونه في معنى ما يشبه الفعل لا يوجب شبهاً بالفعل ، ألا ترى أن حروف « أخوك ، وغلامك » عارية من حروف الفعل الذي هو قَرُبَ وخَدَمَ ؛ فينبغى أن لا يتحمل الضمير ، ألا ترى أن المَصْدَرَ إنما عَمِلَ عَمَلَ الفِعْلِ نحو « ضَرْبِي زيداً حَسَنٌ » لتضمنه حُرُوفَهُ ؛ فلو أقمت ضمير المصدر مقامه فقلت « ضربى زيداً حسن وهو عمراً قبيح » لم يجز وإن كان ضمير المصدر في معناه[1] ؛ لأن المصدر إنما عمل عمل الفعل لتضمنه حروفه ، وليس في ضمير المصدر لفظ الفعل ؛ فلا يجوز أن يعمل عمله ، فكذلك هاهنا : إنما جاز أن يتحمل نحو « قريبك ، وخادمك » الضميرَ لمشابهته للفعل وتضمنه لفظه ، ولم يجز ذلك في نحو « أخوك » و « غلامك » لأنه لم يشابه الفعل ولم يتضمن لفظه ، والله أعلم .

٨ — مسألة

[القول في إبراز الضمير إذا جرى الوصف على غير صاحبه][2]

ذهب الكوفيون إلى أن الضمير في اسم الفاعل إذا جَرَى على غير مَنْ هو له نحو قولك « هند زيدٌ ضاربتُهُ هي » لا يجب إبرازه . وذهب البصريون إلى أنه

(١) هذه مسألة خلافية بين الفريقين ، وما كان ينبغى أن يحتج عليهم بما هو مذهبه دون مذهبهم

(٢) انظر نفس المراجع التي ذكرناها لك في المسألة السابقة ؛ فإن هذه المسألة من تتمة المسألة السابقة .

يجب إبرازه . وأجمعوا على أن الضمير فى اسم الفاعل إذا جرى على مَنْ هو له لايجب إبرازه .

أما الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا : الدليل على أنه لايجب [٣٢] إبرازه فى اسم الفاعل إذا جَرَى على غير مَنْ هو له أنه قد جاء عن العرب أنهم قد استعملوه بترك إبرازه فيه إذا جرى على غير مَنْ هو له ، قال الشاعر :

٢٠ — وَ إِنَّ امْرَأً أَسْرَى إِلَيْكِ وَدُونَهُ من الْأَرْض مَوْمَاةٌ وَ بَيْدَاء سَمْلَقُ
لَمَحْقُوقَةٌ أَنْ تَسْتَجِيبِي دُعَاءَهُ وَأَنْ تَعْلَمِي أَنَّ الْمُعَانَ مُوَفَّقُ

فترك إبراز الضمير ، ولو أبرزه لقال « محقوقة أنتِ » وقال الآخر :

---

٢٠ — هذان البيتان من كلام الأعشى ميمون بن قيس، وقد أنشد أولهما رضى الدين فى باب الحال،وأنشدهما معا فى باب الضمير، وانظر الخزانة(١/٥٥١)وقد أنشدهما ابن منظور (ح ق ق) منسوبين إليه .و«أسرى » سار ليلا ،وموماة: أى صحراء واسعة،والبيداء : هى الصحراء أيضا ،سموها بذلك لأن سالكها يبيد فيها، أى يهلك ،وسموها أيضا مفازة من الفوز تفاؤلا لسالكها بأن ينجو من المهلكة، وسملق:أى قفر لا نبات فيها،ويقال للرجل: أنت حقيق أن تفعل كذا ، وأنت محقوق أن تفعله،ويقال للمرأة :أنت حقيقة لذلك،وأنت محقوقة أن تفعلى ذلك،ومعنى ذلك أنت جديرة وخليقة وحرية،والمراد أنه يلزمك فعله لأن فعله حق من الحقوق التى لزمتك . والاستشهاد به فى قوله « لمحقوقة » فإن هذه الكلمة وقعت خبرا لإن فى أول البيتين ، وهذا الخبر جار على غير مبتدئه ، نعنى أنه وصف لغير المبتدأ الذى وقع هو خبرا عنه ، ومع ذلك لم يبرز الضمير معه ، ولو أبرزه لقال : لمحقوقة أنت ، وما أشبه ذلك ، فلما لم يبرزه دل على أن إبرازه ليس بضربة لازب ، وسيأتى للمؤلف فيما يلى إخراج هذا الشاهد عن أصل المسألة فيجعل قوله لمحقوقة مبتدأ خبره المصدر المؤول من « أن تستجيبى » أو مبتدأ و « أن تستجيبى » فاعل أغنى عن خبر المبتدأ وسننبه على ذلك هناك .

٢١ — يَرَى أَرْبَاقَهُمْ مُتَقَلِّدِيهَا كَمَا صَدِئَ الْحَدِيدُ عَلَى الْكُمَاةِ

فترك إبرازه ، ولو أبرزه لقال « متقلديها هُمْ » فلما أضمره ولم يبرزه دلّ على جوازه ، ولأن الإضمار فى اسم الفاعل إنما جاز إذا جرى على مَنْ هو له لشبهِ الفعل ، وهو مُشَابِه له إذا جرى على غير من هو له ، كما إذا جرى على مَنْ هو له ؛ فكما جاز الإضمار فيه إذا جرى على من هو له فكذلك يجوز إذا جرى على غير مَنْ هو له .

وأما البصريون فاحتجوا بأن قالوا : الدليل على أنه يجب إبرازه فيه إذا جرى على غير مَنْ هو له أنا أجمعنا على أن اسم الفاعل فَرْعٌ على الفعل فى تحمل الضمير ؛ إذ كانت الأسماء لا أصل لها فى تحمل الضمير ، وإنما يُضْمَر فيما شَابَهَ منها الفعلَ كاسم الفاعل نحو « ضارب، وقاتل » والصفة المشبهة به نحو « حَسَن ، وشَدِيد » وما أشبه ذلك ؛ فإذا ثبت أن اسم الفاعل فرع على الفعل فلا شك أن المشبه بالشىء يكون أضْعَفَ منه فى ذلك الشىء ، فلو قلنا إنه يتحمل الضمير فى كل حالة — إذا جرى على مَنْ هو له ، وإذا جرى على غير مَنْ هو له — لأدَّى ذلك إلى التسوية

---

٢١ — لم أقف لهذا الشاهد على نسبة ولا تكملة ، ولا وجدت من أنشده غير المؤلف . والأرباق : جمع ربق — بكسر الراء وقد تفتح ، والباء ساكنة — وأصله الحبل والحلقة التى تشد بها الغنم الصغار لئلا ترضع ، ومتقلديها : أى جاعليها فى أعناقهم فى موضع القلادة ، والكماة : جمع كمى ، وهو الشجاع المتكمى ، أى المستتر الذى غطى وجهه ، وكانوا يفعلون ذلك إذا كان عليهم ثارات ، مخافة أن يتلمس أحد أعدائهم غفلتهم فيفتك بهم ، والاستشهاد فى البيت بقوله « متقلديها » فإن هذه الكلمة قد وقعت فى هذا البيت مفعولا ثانيا لترى ، وأنت خبير أن أصل المفعول الثانى لأرى خبر مبتدأ ، وأن المفعول الأول هو مبتدأ ذلك الخبر ، وأنت ترى أن الخبر جار على غير مبتدئه ، لأن « متقلديها » وصف للابسى ماعبر عنه بالأرباق ، لا للأرباق نفسها ، ومع ذلك لم يبرز معه الضمير ، ولو أبرزه لقال « متقلديها هم » فدل ذلك على أن إبراز الضمير إذا جرى الوصف على غير من هوله ليس واجبا لامعدى عنه .

بين الأصل والفرع ، وذلك لايجوز : لأن الفروع أبدا تَنْحَطُّ عن درجة الأصول ، فقلنا : إنه إذا جرى على غير مَنْ هو له يجب إبراز الضمير : ليقع الفَرْقُ بين الأصل والفرع .

ومنهم من تمسك بأن قال : إنما قلنا يجب إبراز الضمير فيه إذا جرى على غير مَنْ هو له لأنا لو لم نبرزه لأدى ذلك إلى الالتباس ، ألا ترى أنك لو قلت « زيد أخوه ضارب » وجعلت الفعل لزيد ولم تبرز الضمير لأدى ذلك إلى أن يسبق إلى فَهْمِ السامع أن الفعل للأخ دون زيد ، ويلتبس عليه ذلك ؟ ولو أبرزت الضمير لزال هذا الالتباس ؛ فوجب إبرازه : لأنه به يحصل إفهامُ السامع ورفع الالتباس ؛ ويخرج [٣٣] على هذا إذا جرى على مَنْ هو له ؛ فإنه إنما لم يلزمه إبراز الضمير لأنه لا التباس فيه ، ألا ترى أنك لو قلت « زيد ضاربٌ غلامَهَ » لم يسبق إلى فهم السامع إلا أن الفعل لزيد؛ إذ كان واقعاً بعده فلا شيء أولى به منه ، فبان بما ذكرنا صحة ماصرنا إليه .

وأما الجواب عن كلمات الكوفيين : أما البيت الأول وهو قوله :

* لَمَحْقُوقَةٌ أن تَسْتَجيبى دُعَاءَهُ * [٢٠]

فلا حُجَّةَ لهم فيه ؛ لأنه محمول عندنا على الاتِّساع والحذف ، والتقدير فيه : لمحقوقة بك أن تستجيبى دعاءه(١) ، وإذا جاز أن يُحْمَلَ البيت على وجه سائغ فى العربية فقد سقط الاحتجاج به .

---

(١) يريد أن قول الشاعر « لمحقوقة » ليس خبر « إن » على ما ذكر الكوفيون حتى يكون جاريا على غير من هوله وليس معه ضمير بارز ، وإنما هو مبتدأ ، وقوله « أن تستجيبى » يحتمل وجهين : الأول أن يكون خبر ذلك المبتدأ ، فتكون هذه الجملة فى محل رفع خبر إن ، وكأن الشاعر قد قال : لجدير بك استجابة دعائه ، فليس فى « لمحقوقة » ضمير عائد على غير من جرى عليه ، والوجه الثانى : أن يكون قوله «أن تستجيبى» فى =

وأما البيت الثانى ، وهو قول الآخر :

* تَرَى أرْبَاقَهُمْ مُتَقَلِّدِيهَا * [٢١]

فلا حُجَّةَ لهم فيـه أيضاً ؛ لأن التقدير فيه ترى أصحاب أرباقهم ، إلا أنه حَذَفَ المضاف وأقام المضاف إليه مُقَامَهُ ، كما قال تعالى : (وَاسْأَلِ القَرْيَةَ) أى : أهْلَ القريةِ ، وقال تعالى : (وأُشْرِبُوا فى قُلُوبِهِمُ العِجْلَ) ومنه قولهم « الليلَةَ الهِلاَلُ » أى : طلوعُ الهلالِ ؛ لأن ظروف الزمان لاتـكون أخبارا عن الجُثَثِ .
قال الشاعر :

٢٢ — وَشَرُّ المَنَـايَا مَيِّتٌ وَسْطَ أهْلِهِ
كَهُلْكِ الفَتَى قَدْ أسْلَمَ الحَيَّ حَاضِرُهْ

= تأويل مصدر مرفوع يقع نائب فاعل لمحقوقة أغنى عن خبره ، ويكون «لمحقوقة» خبر إن ، لـكنه غير متحمل للضمير أصلا ، لابارزا ولا مستتراً ، لأنه قد رفع اسما ظاهراً ، غير أن هـــذا الاسم الظاهر ليس صريحا ، بل هو اسم مؤول من الحرف المصدرى والفعل .

٢٢ — هذا البيت من كلام الحطيئة ، وهو من شواهد سيبويه (١/١٠٩) . والمنـايا : جمـع منية ، وهى الموت ، وأصلها فعيلة بمعنى مفعـولة ، وفعلها « منى الله الأمر يمنيه » على مثال قضاه يقضيه ، ومعناه قدره وهيأ له الأسباب ، سمى الموت بذلك لأنه من تقدير الله تعالى ، والحاضر : الحى العظيم أو القوم ، وقال ابن سيده : هو الحى إذا حضروا الدار التى بها مجتمعهم ، ومنه قول الشاعر :

فى حاضر لجب بالليل سامره فيه الصواهل والرايات والعكر

والاستشهاد بالبيت فى قوله « ميت وسط أهله » فإن هذه الـكلمة خبر عن قوله « شر المنايا » وأنت تعلم أن الخبر يجب أن يكون عين مبتدئه ، وهذا الخبر ليس عين مبتدئه ، فوجب أن يكون الـكلام على تقدير مضاف يصح معه الـكلام ويتم به للخبر ما وجب فيه ، والتقدير : وشر المنايا منية ميت وسط أهله ، هذا أصل الـكلام ، فحذف المبتدأ وأقيم المضاف إليه مقامه فارتفع ارتفاعه .

أى منيةُ ميتٍ . وقال الآخر :

٢٣ — وَكَيْفَ تُوَاصِلُ مَنْ أَصْبَحَتْ خُلَالَتُهُ كَأَبِي مَرْحَبِ ؟

أى : كخلالة أبى مَرْحَب ، وقال الآخر :

٢٤ — أَكُلَّ عَامٍ نَعَمٌ تَحْوُونَهُ يُلْقِحُهُ قَوْمٌ وَتَنْتِجُونَهُ ؟

---

٢٣ — هذا البيت من كلام النابغة الجعدى ، وهو من شواهد سيبويه (١/١١٠) وقد أنشده ابن منظور (خ ل ل) ثالث ثلاثة أبيات ونسبها إليه ، والبيتان قبله هما :

أدوم على العهد ما دام لى إذا كذبت خلة المخلب
وبعض الأخلاء عند البلا ء والرزء أروغ من ثعلب

والخلة — بضم الخاء — والخلالة — بفتح الخاء أو كسرها أو ضمها — والخلولة، كل ذلك يقال على الصداقة المختصة التى ليس فيها خلل ، تكون فى عفاف الحب ودعارته ، والمخلب : من الخلابة — بكسر الخاء — وهى الخديعة باللسان ، والأخلاء : جمع خليل ، وهو الصديق ، وأبو مرحب : كنية الظل ، وهو سريع التحول ، وقيل : هى كنية عرقوب الذى يضرب به المثل فى خلف الوعد، والذى قيل فيه: مواعيد عرقوب.

والاستشهاد بالبيت فى قوله « كأبى مرحب » فإن هذا الجار والمجرور خبر لأصبح ، واسمها هو قوله خلالته، وأصل معمولى أصبح مبتدأ وخبر ، ولا يصلح أن يكون « كأبى مرحب » خبرا عن الخلالة التى هى الصداقة ؛ لأن هذا الخبر ليس هو عين المبتدأ ، فلزم أن يكون ثمة مضاف محذوف وأن أصل الكلام : أصبحت خلالته كخلالة أبى مرحب. على نحو مابيناه فى البيت السابق .

٢٤ ـ هذا البيت من شواهد سيبويه (١/٦٥) ولم ينسب فى أصل الكتاب ولا فى شرح شواهده للأعلم ، وهو أيضا من شواهد الرضى (١/٨٤) وقد شرحه البغدادى فى الخزانة (١ / ١٩٦) والأشمونى (رقم ١٤٥) وقد نسبه قوم إلى رجل من ضبة ، ولم يعينوه ، وقال البغدادى : هو لقيس بن حصين بن يزيد الحارثى ، والنعم ـ بفتح النون والعين جميعا — اسم جنس لفظه مفرد ومعناه جمع ، ونظيره غنم وبقر ، قال الفراء : هو مفرد لا يؤنث ، يقال : هذا نعم وارد ،وقال الهروى: النعم والأنعام يذكران ويؤنثان ،وقال الراغب : النعم مختص بالإبل، والأنعام=

أى : إحْرَازُ نَعَمٍ . وقال الآخر :

٢٥ — كَأَنَّ عَذِيرَهُمْ بِجَنُوبِ سِلَّى نَعَامٌ قَاقَ فى بَلَدٍ قِفَارِ

= يقال للابل والبقر والغنم ، ويلقحه : مضارع ألقح الفحل الناقة ؟ إذا أحبلها ، وتنتجونه : أى تستولدونه ، يريد أنهم يكثرون من شن الغارات فيأخذون ممن يغيرون عليه النوق الحوامل فتلد عندهم . والاستشهاد بالبيت فى قوله « أكل عام نعم » فإن قوله « كل عام » ظرف زمان متعلق بمحذوف يقع خبرا مقدما ، وقوله « نعم » مبتدأ مؤخر ، والنعم : اسم من الأسماء الدالة على الذات ، ومن المقرر عند النحاة أن ظرف الزمان لا يكون خبرا عن اسم الذات ، وللتخلص من ذلك قدر المؤلف مضافا هو اسم معنى يكون هو المبتدأ وأصل الكلام عنده : أكل عام إحراز نعم ، وقد تبعه فى هذا التقدير ابن صاحب الألفية ، وقدره الرضى : أكل عام حواية نعم ، وقوم يقدرونه : أكل عام نهب نعم ، والخطب فى ذلك سهل ؛ فإن هؤلاء جميعا يسيرون فى فلك واحد ، وخلاصته أنه لا بد من تقدير مضاف يكون اسم معنى ، وهذا أحد وجهين فى هذا البيت ، والوجه الثانى لأبى العباس المبرد ، وخلاصته أنه يتعين تقدير المضاف إذا كان اسم الذات الواقع مبتدأ مخبرا عنه بظرف زمان ليس له تجدد وحدوث مرة بعد مرة ، أما إذا كان له تجدد وحدوث مرة بعد مرة فلا يلزم تقدير مضاف يكون اسم معنى ، والكلام هنا من هذا القبيل ، وانظر إلى قول ابن مالك فى التسهيل « ولا يغنى ظرف زمان غالبا عن خبر اسم عين ، مالم يشبه اسم المعنى بالحدوث وقتا دون وقت ، أو تنو إضافة اسم معنى إليه ، أو يعم واسم الزمان خاص أو مسئول به عن خاص ، ويغنى عن خبر اسم معنى مطلقا » اهـ .

٢٥ — أنشد ابن منظور هذا البيت (س ل ل) ولم ينسبه ، وأنشده فى (ق و ق) ونسبه إلى النابغة ، وحكى عن ابن برى نسبته إلى شقيق بن جزء بن رباح الباهلى . وهو من شواهد سيبويه (١٠٩/١) والعذير : القطعة من الماء يغادرها السيل ، أى يتركها ، فهو فعيل بمعنى مفعول مشتق من المغادرة على تقدير طرح الحروف الزائدة ، والعذير — بالعين المهملة والذال المعجمة — الحال ، وسلى — بكسر السين وتشديد اللام — اسم موضع بالأهواز كثير التمر ، وقاق : أى صوت ، وبلد قفار : أى خالية موحشة ، وأصل القفار جمع قفر — بالفتح — لكنه توهم سعة البلد وجعل كل جزء منها بلدا فوصف البلد — وهو فى الأصل مفرد — بالجمع على هذا . والاستشهاد بالبيت فى قوله « كأن عذيرهم نعام » فإن الخبر فى هذه الجملة ليس =

أى : كأن عذيرَهم عذيرُ نعامٍ . والعذير : الحالُ ، والحَالُ لايُشَبَّه بالنعام ـ وقال الآخر :

٢٦ ـ قَلِيلٌ عَيْبُهُ ، والعَيْبُ جَمٌّ وَلٰــكِنَّ الْغِنَى رَبٌّ غَفُورُ

[٣٤] أى : ولـكن الغنى غنى رب غفور ، فحذف المضاف وأقام المضاف إليه مقامه .

والشواهد على هذا النحو أكثر من أن تُحْصَى ؛ فعلى هــــذا يكون قد أجرى قوله « متقلديها » ـ وهو اسم الفاعل ـ على ذلك المحذوف ، فلا يفتقر إلى إبراز الضمير .

= هو عين المبتدأ ، ولهذا كان الـكلام على تقدير مضاف يتم به كون الخبر هو المبتدأ ، وأصل الـكلام : كأن عذيرهم عذير نعام ، قال ابن منظور بعد أن أنشد البيت « أراد عذير نعام ، فحذف المضاف وأقام المضاف إليه مقامه ، ومعناه أى كأن حالهم فى الهزيمة حال نعام تعدو مذعورة » اهـ .

٢٦ ـ لم أعثر لهذا الشاهد على نسبة إلى قائل معين ، ولا وقفت له على سوابق أو لواحق تتصل به . والجم ـ بفتح الجيم وتشديد الميم ـ الـكثير . وقد زعم المؤلف أن قول الشاعر « ولـكن الغنى رب » على تقدير مضاف ، وأصل الـكلام : ولـكن الغنى غنى رب ، وهذا كلام فاسد من وجهين : الأول أن كلة « رب » ههنا معناها المصلح ، فإنك تقول « رب فلان الشيء يربه » تعنى أنه أصلحه ، ومن ذلك قول الشاعر :

يرب الذى يأتى من العرف أنه إذا سئل المعروف زاد وتمما

ومعنى قول الشاعر « ولـكن الغنى رب غفور » ولـكن الغنى مصلح لفسدا أموره ساتر لمساويه ، وهذا معنى مستقيم من غير تقدير ، والوجه الثانى : أنا نسلم جدلا أن كلة الرب على المعنى الذى تبادر إلى ذهن المؤلف ، لـكن لا نسلم مع ذلك أن الـكلام يحتاج إلى تقدير المضاف ، بل تقدير المضاف يفسد المعنى ، وذلك لأن الشاعر يريد تشبيه الغنى بالرب الغفور ، والمعنى على هذا أن الناس يرون عيوب الرجل الغنى قليلة ولو كانت أكثر من زبد البحر ، وذلك لأن غناه يغطى عليها ويسترها ، وتأمل ذلك جيدا ، ولا تـكن أسير التقليد .

وأما قولهم « إن الإضمار فى اسم الفاعل إنما كان لشبه الفعل وهو يشابه الفعل إذا جرى على غير مَنْ هو له » قلنا : فلكونه فَرْعاً على الفعل وجب فيه إبراز الضمير هاهنا ؛ لئلا يؤدى إلى التسوية بين الأصل والفرع ، ولما يؤدى إليه تركُ الإبراز من اللَّبْسِ على مابينا ، والله أعلم .

٩ — مسألة

[القولُ فى تقديم الخبر على المبتدأ](1)

ذهب الكوفيون إلى أنه لايجوز تقديم خبر المبتدأ عليه ، مفرداً كان أو جملة ؛ [فالمفرد] نحو « قائم زيد ، وذاهب عمرو » والجملة نحو « أبوه قائم زيد ، وأخوه ذاهب عمرو » . وذهب البصريون إلى أنه يجوز تقديم خبر المبتدأ عليه المفرد والجملة .

أما الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا : إنما قلنا إنه لايجوز تقديم خبر المبتدإ عليه مفرداً كان أو جملة لأنه يؤدى إلى أن تُقَدِّمَ ضميرَ الاسمِ على ظاهره ، ألا ترى أنك إذا قلت « قائم زيد » كان فى قائم ضمير زيد ؟ وكذلك إذا قلت « أبوه قائم زيد » كانت الهاء فى أبوه ضمير زيد ؛ فقد تقدم ضمير الاسم على ظاهره ، ولا خلاف أن رتبة ضمير الاسم بعد ظاهره ؛ فوجب أن لايجوز تقديمهُ عليه .

وأما البصريون فاحتجوا بأن قالوا : إنما جَوَّزْنا ذلك لأنه قد جاء كثيرا فى كلام العرب وأشعارهم ؛ فأما ما جاء من ذلك فى كلامهم فقولهم فى المثل

(١) انظر فى هذه المسألة : شرح ابن يعيش على المفصل (ص ١١٢ ومايليهاطأوربة) وشرح الرضى على الكافية (١/٨٧ وما يليها)وحاشية الصبان على الأشمونى(١/٢٠٢بولاق) وشرح الأشمونى (١/٢٨١ وما بعدها بتحقيقنا) والتوضيح (١/٢٠٣ ومابعدهابولاق)

« فى بيته يُؤْتَى الْحَكَمُ » وقولهم « فى أكفانه لُفَّ الميتُ » و « مَشْنُوءٌ مَنْ يَشْنَؤُكَ » وحكى سيبويه « تميمىٌّ أنا » فقد تقدم الضمير فى هذه المواضع كلها على الظاهر ؛ لأن التقدير فيها : الحَكَمُ يؤتَى فى بيته ، والميت لف فى أكفانه ، ومَنْ يَشْنَؤُكَ مَشْنُوء ، وأنا تميمىٌّ ، وأما ماجاء من ذلك فى أشعارهم فنحو ماقال الشاعر :

٢٧ — بَنُونَا بَنُو أَبْنَائِنَا ، وَبَنَاتُنَا بَنُوهُنَّ أَبْنَاء الرِّجَالِ الْأَبَاعِدِ

[٣٥] ويروى « الأكارم » وتقديره : بنو أبنائنا بنونا . وقال الآخر :

٢٨ — فَتًى مَا ابْنُ الْأَغَرِّ إذا شَتَوْنَا وَحُبَّ الزَّادُ فى شَهْرَىْ قُمَاحِ

---

٢٧ — ينسب قوم هذا البيت للفرزدق همام بن غالب ، والأكثرون على أنه لايعرف قائله مع كثرة استشهاد العلماء به فى كتب النحو والبلاغة والفرائض ، وألفاظه ومعناه فى غاية الوضوح . وقد استشهد به الرضى فى شرح الكافية (٨٧/١) والأشمونى فى شرح الألفية (رقم ١٥٣) وابن هشام فى أوضح المسالك (رقم ٧١ بتحقيقنا) وفى مغنى اللبيب (رقم ٧٠٢ بتحقيقنا) والاستشهاد به فى قوله « بنونا بنو أبنائنا » فإن هذه الجملة اشتملت على مبتدأ وخبر ، وقد تقدم الخبر ــ وهو قوله بنونا ــ على المبتدأ ــ وهو قوله بنو أبنائنا ــ وقد استساغ الشاعر تقديم الخبر على المبتدأ مع كونهما فى رتبة واحدة من التعريف وكل واحد منهما صالح للابتداء به لوجود قرينة معنوية مرشدة إلى المبتدأ وإلى الخبر ، معينة أحدهما للابتداء به والآخر للاخبار به ، وذلك أنه يريد تشبيه أبناء الأبناء بالأبناء ، فى المحبة والعطف عليهم ، ولا يمكن أن يتسرب إلى فهم أحد أن غرضه تشبيه الأبناء بأبناء الأبناء ، فإن أصل المحبة والحنان والعطف للأبناء والغرض إثبات أن أبناء الأبناء مثلهم فى هذه الخلال ، لا العكس .

٢٨ — هذا البيت من كلام مالك بن خالد الهذلى ، وقد أنشده ابن منظور (قم ح) ونسبه إليه . وقوله «فتى ما» معناه فتى أى فتى ، فما هذه صفة لفتى ، والشتاء عندهم زمن الجدب والقحط ، ولهذا يكون الكرم فيه نادرا ، ومن يطعم قليلا ، وهو ممدوح أشد المدح ، وقوله «حب» هو بضم الحاء ــ مثل نعم فى المدح ، وشهرا قماح ــ بضم القاف بزنة غراب أو بكسرها بزنة كتاب ــ هما كانون الأول وكانون الثانى ، سموهما بذلك لأنهما يكره فيهما =

وتقديره : ابنُ الأغر فَتًى ما إذا شَتَوْنَا ، وقال الشَّمَّاخ :

٢٩ — كِلاَ يَوْمَىْ طُوَالَةَ وَصْلُ أَرْوَى ظَنُونٌ ، آنَ مُطَّرَحُ الظُّنُونِ

ووجه الدلالة من هذا البيت هو أن قوله « وَصْلُ أَرْوَى » مبتدأ ، و « ظَنُون » خَبَرُه ، و « كِلاَ يومى طوالة » ظرف يتعلق بـ « ظَنُون » الذى هو خبر المبتدأ ، وقد تقدم مَعْمُوله على المبتدإ ؛ فلو لم يجز تقديم خبر المبتدإ عليه وإلا لما جاز تقديم معمول خبره عليه ؛ لأن المعمول لا يقع إلا حيث يقع العامل ، ألا ترى

= شرب الماء ، وقد قالوا «قمح البعير ، وقامح» إذا رفع رأسه عند الحوض وامتنع من الشرب ، والاستشهاد به فى قوله « فتى ما ابن الأغر » فإن هذه جملة من مبتدأ وخبر ، وقد تقدم فيها الخبر على مبتدئه ، ولا يجوز لك أن تجعل التقدم — وهو قوله فتى ما — مبتدأ ، والمتأخر — وهو قوله ابن الأغر — خبرا عنه ، وذلك لأن المتقدم نكرة والمتأخر معرفة ، والأصل فى المبتدأ أن يكون معرفة ولا يكون نكرة إلا بمسوغ ، والأصل فى الخبر أن يكون نكرة ؛ لأنه يكون مجهولا للمخاطب حتى يفيده الكلام فائدة جديدة لم تكن عنده قبل الكلام .

٢٩ — هذا البيت للشماخ بن ضرار الغطفانى — كما قال المؤلف — وقد أنشده ابن منظور (ط و ل) وأنشده ياقوت فى معجم البلدان (طوالة) . وطوالة — بضم الطاء وفتح الواو مخففة — قال ياقوت : موضع ببرقان فيه بئر ، وقال نصر : بئر فى ديار فزارة لبنى مرة وغطفان ، وأروى : من أسماء النساء ، وظنون : مظنون غير مقطوع به ، ومطرح — بضم الميم وتشديد الطاء مفتوحة — مصدر ميمى بمعنى الاطراح . والاستشهاد به فى قوله « كلا يومى طوالة وصل أروى ظنون » فإن قوله « وصل أروى » مبتدأ ، وقوله « ظنون » خبر المبتدأ ، وقد تقدم المبتدأ وتأخر الخبر على ما هو الأصل فيهما ، ولكن قوله « كلا يومى طوالة » ظرف متعلق بظنون الذى هو الخبر ، وقد تقدم هذا الظرف على المبتدأ كما هو ظاهر ، وقد استقر عند النحاة أن تقديم المعمول يدل على أن العامل فيه يجوز أن يتقدم فيكون فى موضع هذا المعمول ، فلما تقدم الظرف وهو معمول للخبر دل على أن الخبر العامل فى هـذا الظرف يجوز أن يقع فى الموضع الذى وقع فيه الظرف .

أنك لو قلت « القتال زيداً حين تأتى » فنصبت زيداً بتأتى لم يجز ؛ لأنه لا يجوز أن تقدم تأتى على « حين » فتقول : القتال تأتى حين ؛ فلو كان تقديم خبر المبتدإ ممتنعاً كما امتنع هاهنا تقديم الفعل لامتنع تقديم معموله على المبتدإ ؛ لأن المعمول لا يقع إلا حيث يقع العامل ؛ لأن المعمول تَبَعٌ للعامل ، فلا يفوقه فى التصرف ، بل أَجْمَلُ أَحْوَالِهِ أن يقع مَوْقِعَهُ ؛ إذ لو قلنا إنه يقع حيث لا يقع العامل لقدَّمْنَا التابع على المتبوع ؛ ومثال ذلك أن يجلس الغلام حيث لا يجلس السيد ، فتجعل مرتبته فوق مرتبة السيد ، وذلك عدول عن الحكمة ، وخروج عن قضية المَعْدَلة ، وإذا ثبت بهذا جواز تقديم معمول خبر المبتدإ على المبتدإ فَلَأن يجوز تقديم خبر المبتدإ عليه أولى ؛ لأن رتبة العامل قبل رتبة المعمول ، وهذا لا إشكال فيه .

وأما الجواب عن كلمات الكوفيين : قولهم « لو جوزنا تقديمه لأدى ذلك إلى أن تُقَدِّمَ ضميرَ الاسمِ على ظاهره » قلنا : هذا فاسد ، وذلك لأن الخبر وإن كان مقدما فى اللفظ إلا أنه متأخر فى التقدير ، وإذا كان مقدما لفظا متأخراً تقديراً ، فلا اعتبار بهذا التقديم فى منع الإضمار ؛ ولهذا جاز بالإجماع « ضَرَبَ غُلاَمَهُ زَيْدٌ » إذا جعلت زيداً فاعلا وغلامه مفعولا ؛ لأن غلامه وإن كان متقدماً عليه فى اللفظ إلا أنه فى تقدير التأخير ؛ فلم يمنع ذلك من تقديم الضمير ، قال الله تعالى : (فَأَوْجَسَ فِي نَفْسِهِ خِيفَةً مُوسَى) فالهاء عائدة إلى موسى وإن كان متأخراً [٣٦] لفظا ؛ لأن موسى فى تقدير التقديم ، والضمير فى تقدير التأخير ، قال زهير :

٣٠ — مَنْ يَلْقَ يَوْماً عَلَى عِلاَّتِهِ هَرِماً يَلْقَ السَّمَاحَةَ مِنْهُ وَالنَّدَى خُلُقَا

---

٣٠ — هذا البيت لزهير بن أبى سلمى المزنى — كما قال المؤلف — من قصيدة يمدح =

وقال الأعشى :

٣١ — أَصَابَ الْمُـــلُوكَ فَأَفْنَاهُمُ وَأَخْرَجَ مِنْ بَيْتِهِ ذَا جَدَنْ

ويروى « ذَا يَزَنْ » .

وكذلك أجمعنا على جواز تقديم خبر « كان » على اسمها ، نحو « كان قائمًا زيد » وإن كان قد قُدِّمَ فيــه ضميرُ الاسمِ على ظاهره ، إلا أنه لمـا كان فى تقدير التـأخير لم يمنع ذلك من تقديم الضمير ، ولهذا لو فقد هــذا التقدير

= فيها هرم بن سنان المرى . وقوله « على علاته » المراد منه على كل حال ، ومن ذلك قول زهير أيضا :

إن البخيل ملوم حيث كان ولـ كن الجواد على علاته هرم

و « السماحة » الجود والعطاء ، تقول : سمح — بوزن كرم — سماحا ، وسماحة وسموحة وهو رجل سمح : أى جواد كريم . والندى : الكرم ، والخلق : الطبيعة والسجية . والاستشهاد بالبيت فى قوله « علاته » فإن هذه الهاء ضمير غيبة يعود إلى هرم ، وهو متأخر فى اللفظ عن الضمير ، ونظير ذلك فى البيت الآخر الذى أنشدناه ، وذلك يدل على أن العرب ما كانوا يرون بأسا فى الإتيان بضمير الغيبة قبل مرجعه فى بعض المواضع ، وقد جاءوا بذلك فى النثر أيضا ، ومنه قولهم فى مثل « فى بيته يؤتى الحكم » وقولهم « فى أكفانه لف الميت » وقد ذكرهما المؤلف

٣١ — هذا البيت من كلام أبى بصير صناجة العرب الأعشى ميمون بن قيس — كما قال المؤلف — من كلمة له ثابتة فى ديوانه (ص١٣ ط فينا) وذو يزن — بفتح الياء والزاى جميعا — ملك من ملوك حمير ، وإليه تنسب الرماح اليزنية ، ويقال : يزن اسم موضع فى اليمن ، أضيف إليه ذو ، فصار معناه صاحب يزن ، وأطلق على هذا الملك ، ونظيره : ذو رعين — بزنة المصغر — وذو جدن ، أى صاحب رعين وصاحب جدن ، وهما قصران . والاستشهاد بالبيت فى قوله « بيته » فإن هذه الهاء ضمير غيبة يعود إلى ذى يزن ، وهو متأخر عن الضمير ، وذلك يدل على أن العرب كانوا يرون أنه يجوز فى بعض المواضع أن يكون مرجع ضمير الغائب متأخرا عن ذلك الضمير ، ومتى كانوا يرون ذلك جائزا بطل قول الكوفيين إن تقديم الخبر يشتمل على محظور وهو تقدم ضمير الغائب على مرجعه ؛ لأن الخبر يشتمل على ضمير يعود إلى المبتدأ ، وهذا واضح إن شاء الله

من التقديم والتأخير لما جاز تقديم الضمير ، ألا ترى أنه لا يجوز « ضَرَبَ غُلَامُهُ زيداً » إذا جعلت غلامه فاعلا وزيداً مفعولاً ؛ لأن التقدير إنما يخالف اللفظ إذا عُدِلَ بالشيء عن الموضع الذى يستحقه ، فأما إذا وقع فى الموضع الذى يستحقه فمحال أن يقال إن النية به غير ذلك . وها هنا قد وقع الفاعل فى رتبته والمفعول فى رتبته ، فلم يمكن أن تجعل الضمير فى تقدير التأخير ، بخلاف ما إذا قلت : « ضَرَبَ غُلَامَهُ زَيْدٌ » فجعلت غلامه مفعولا وزيداً فاعلا ، فأما قوله تعالى : (وَإِذِ ابْتَلَى إِبْرَاهِيمَ رَبُّهُ بِكَلِمَاتٍ) فإنه وإن كان بتقدير التأخير يصير إلى قولك وإذ ابتلى ربه إبراهيم ، فيكون إضماراً قبل الذكر كقولك : « ضَرَبَ غُلَامُهُ زيداً » إلا أن بينهما فرقاً ، وذلك لأن قولك « ضرب غلامه زيداً » تقدَّم فيه ضميرُ الاسم على ظاهره لفظا وتقديرا ، وقوله تعالى : (وإذ ابتلى إبراهيم ربه) تقدم فيه ضمير الاسم على ظاهره تقديراً لا لفظا ، والضمير متى تقدم تقديراً لا لفظا أو تقدم لفظا لا تقديراً فإنه يجوز ، بخلاف ما إذا تقدم عليه لفظاً وتقديراً ، والله أعلم .

١٠ — مسألة

[القولُ فى العامل فى الاسم المرفوع بعد لَوْلاَ][1]

ذهب الكوفيون إلى أن « لَوْلاَ » ترفع الاسم بعدها ، نحو « لَوْلاَ زَيْدٌ لأَكْرَمْتُكَ » ، وذهب البصريون إلى أنه يرتفع بالابتداء .

---

(١) انظر فى هذه المسألة : حاشية الصبان على الأشمونى (١/٢٠٧و ٤/٤٠ بولاق) والتصريح للشيخ خالد (١/٢١٢ و ٢/٣٣٠ بولاق) ومغنى اللبيب لابن هشام (ص ٢٧٢ بتحقيقنا) وشرح موفق الدين ابن يعيش على مفصل الزمخشرى (ص١١٦ أوربة) وشرح الرضى على الكافية (١/٩٣)

أما الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا : [٣٧] إنما قلنا إنها ترفع الاسمَ بعدها لأنها نائبة عن الفعل الذى لو ظَهَرَ لرفَع الاسمَ ؛ لأن التقـــــدير فى قولك « لولا زَيْدٌ لأكرمتك » لو لم يمنعنى زيد من إكرامِكَ لأكرمتك ، إلا أنهم حذفوا الفعل تخفيفاً ، وزادوا « لاَ » على « لَوْ » فصار بمنزلة حرفٍ واحدٍ ، وصار هـذا بمنزلة قولهم « أمَّا أنْتَ منطلقاً انطَلَقْتُ معك » والتقدير فيه : أن كنْتَ مُنْطَلِقاً انْطَلَقْتُ معك ، قال الشاعر :

٣٢ — أَبَا خُرَاشَةَ أَمَّا أَنْتَ ذَا نَفَرٍ فَإِنَّ قَوْمِيَ لَمْ تَأْكُلْهُمُ الضَّبُعُ

والتقدير فيه : أن كُنْتَ ذا نفر ، فحذف الفعل ، وزاد « ما » على أنْ عِوَضاً عن الفعل ، كما كانت الألف فى اليَمَانِى(١) عوضا عن إحدى ياءى النسب ، والذى يدل على أنها عوض عن الفعل أنه لايجوز ذكر الفعل معها ؛ لئلا يُجْمَع بين العوض

٣٢ — هذا البيت للعباس بن مرداس السلمى ، وقد أنشده سيبويه (١٤٨/١) وابن منظور (ض ب ع) ونسبه له ، وهو من شواهد الأشمونى (رقم ٢٠٧) وابن هشام فى أوضح المسالك (رقم ٩٧) وابن عقيل (رقم ٧٤) وأبو خراشة : كنية خفاف بن ندبة أحد أغربة العرب ، وقد أسلم وشهد مع رسول الله صلى الله عليه وسلم حنينا ، وقيل : شهد فتح مكة . وذا نفر : يريد به ذا رهط كثير العدد ، وأصل الضبع الحيوان المعروف ثم استعير للسنة المجدبة ، يقول : إن كنت تفخر علينا بكثرة عدد قومك ، فإنه لا فخر لك فى ذلك ؛ لأن قومى لم تكن قلتهم بسبب موتهم فى القحط والمجاعة ، والاستشهاد بالبيت فى قوله « أما أنت » فإن أصل هذه العبارة « أن كنت » فحذفت كان ثم عوض عنها « ما » وأدغمت ميم ما فى نون أن ، فناب هذا الحرف الذى هو ما مناب فعل هو كان ، قالوا : وإذا ناب منابه أدى ما كان الفعل يؤديه ، وقد كان هذا الفعل يرفع الاسم الذى بعده ، فما رافعة له ، وقد أوضح المؤلف هذا الكلام .

(١) اليمانى : نسبة إلى اليمن ، وأصل القياس أن يقال « يمنى » بلفظ المنسوب إليه مضافا إليه ياء مشددة ، ولكنهم حذفوا إحدى الياءين وعوضوا منها ألفا بعد الميم ، ونظيره قولهم شآم فى النسبة إلى الشأم

والمعوض ، ونحن وإن اختلفنا فى أنَّ « أنْ » هاهنا هل هى بمعنى إن الشرطية أو أنها فى تقدير لأنْ فما اختلفنا فى أن « ما » عوض عن الفعل ، وكذلك أيضاً قولهم «إمَّا لافافعل هذا» تقديره : إن لم تفعل مايلزمك فافعل هذا ؛ لأن الأصل فى هذا أن الرجل تلزمه أشياء ، فيطالَبُ بها ، فيمتنع منها ، فيُقْنَعُ منه ببعضها ، فيقال له « إمَّا لا فافعل هـذا » أى : إن لم تفعل مايلزمك فأفْعَلْ هذا ، ثم حذف الفعل لكثرة الاستعمال وزيدت « ما » على « إنْ » عوضاً عنه فصارا بمنزلة حرف واحد ، والذى يدل على أنها صارت عوضاً عن الفعل أنه يجوز إمالتُهَا فيقال « إما لا » بالإمالة كما أمالوا « بلى » و « يا » فى النداء ، فلو لم تكن كافية من الفعل وإلا لما جازت إمالتها ؛ لأن الأصل فى الحروف أن لا تدخلها الإمالة ، فلما جاز إمالتها هاهنا دل على أنها كافية من الفعل ، كما كانت « بلى » و « يا » كذلك ، وكذلك أيضا قالوا «مَنْ سَلَّمَ عليك فسلِّم عليه ومَنْ لا فَلَا تَعْبَأْ بِهِ » وتقديره : ومن لا يسلم عليك فلا تعبأ به ، وقال الشاعر :

٣٣ — فَطَلِّقْهَا فَلَسْتَ لها بِنِدٍّ وَإلاَّ يَعْلُ مَفْرِقَكَ الْحُسَامُ

أراد : وإلاَّ تطلقها يَعْلُ ، وكذلك قالوا «حِينَئِذٍ الآنَ» تقديره : واسْمَع الآن ،

---

٣٣ — هذا البيت من كلام الأحوص ، واسمه محمد بن عبد الله الأنصارى ، وهو من شواهد الأشمونى (رقم ١٠٩٠) وأوضح المسالك (رقم ٥١٦) ومغنى اللبيب (رقم ٩٠٥) وابن عقيل (رقم ٣٤٥) وقوله « طلقها » أمر من التطليق وهو فصم عروة الزواج وحل العصمة « ند » أى مكافىء ، ويروى « بكفء » وهو بضم الكاف وسكون الفاء وآخره همزة — المساوى فى نسب وغيره مما تعتبره الشريعة صفات لازمة للتكافؤ بين الزوجين « مفرقك » المفرق — بزنة المجلس والمقعد — وسط الرأس «الحسام» السيف ، والاستشهاد به فى قوله «وإلا» فإن هذه الكلمة مؤلفة من حرفين أولهما إن الشرطية ، والثانى لا النافية ، وقد حذف فعل الشرط ، وأصل الكلام : وإن لا تطلقها يعل — إلخ .

ومعناه أن ذاكرا ذكر شيئا فيما مضى يستدعى فى الحال مِثْلَه فقال له المخاطب « حينئذٍ الآنَ » أى : كان الذى تذكره حينئذٍ ، واسمع الآنَ ، أو دَع الآن ذكره أو [٣٨] نحو ذلك من التقدير ، وكذلك قالوا « ماأغفله عنك شيئا » وتقديره : انظر شيئاً ، كأن قائلا قال « ليس بغافل عنى » فقال المجيب : ماأغفله عنك شيئاً ، أى انظر شيئاً ، فحذف . والحذفُ فى كلامهم لدلالة الحال وكثرة الاستعمال أكثرُ من أن يُحْصَى ؛ فدل على أنَّ الفعل محذوف هاهنا بعد « لولا » وأنه اكتفى بلولا ، على مابينا ؛ فوجب أن يكون مرفوعا بها .

والذى يدل على أن الاسم يرتفع بها دون الابتداء أن « أنَّ » إذا وقعت بعدها كانت مفتوحة نحو قولك « لولا أن زيداً ذاهب لأكرمتك » ولو كانت فى موضع الابتداء لوجب أن تكون مكسورة ؛ فلما وجب الفتح دل على صحة مما ذهبنا إليه .

وأما البصريون فاحتجوا بأن قالوا : إنما قلنا إنه يرتفع بالابتداء دون « لَوْلاَ » وذلك لأن الحرف إنما يعمل إذا كان مختصاً ، ولولا لاتختص بالاسم دون الفعل ، بل قد تدخل على الفعل كما تدخل على الاسم ، قال الشاعر :

٣٤ — قَالَتْ أُمَامَةُ لَمَّا جِئْتُ زَائِرَهَا:　　هَلاَّ رَمَيْتَ بِبَعْضِ الأَسْهُمِ السُّودِ

---

٣٤ — أنشد ابن يعيش هذين البيتين ، ونسبها إلى الجموح ، وأنشدها الرضى من غير عزو ، وشرحها البغدادى فى الخزانة ١/٢٢١ ، وأنشدها ابن منظور (ع ذ ر) ونسبها للجموح الظفرى ، ثم قال : « يقال : هذا الشعر لراشد بن عبد ربه ، وكان اسمه غاويا ، فسماه النبى صلى الله عليه وسلم راشدا » اهـ ، وأمامة : اسم امرأة ، والأسهم السود : يقال هى كناية عن الأسطر المكتوبة ، يعنى هلا كتبت لى كتابا ، ويقال : الأسهم السود نظر مقلتيه ، وكلا هذين التفسيرين مما لا أستسيغه ، ولاهو مما يلتئم مع البيت التالى ، وحددت : معناه حرمت ومنعت وفارقنى الجد والحظ ، والعذرى — بضم العين وسكون الذال — المعذرة ، واستشهاد المؤلف بهذا البيت للبصريين فى قوله « لولا حددت » حيث دخلت لولا على الفعل ، وقد دخلت على الاسم فى شواهد كثيرة ، وذلك يدل على أنها ليست مختصة بالاسم ولاهى مختصة =

لاَ دَرَّ دَرُّكِ ؛ إنِّى قَدْ رَمَيْتُهُمُ لَوْلاَ حُدِدْتُ وَلاَعُذْرَى لِمَحْدُودِ

فقال « لولا حُدِدْتُ » فأدخلها على الفعل ؛ فدلَّ على أنها لاتختص ؛ فوجب أن لاتكون عاملةً ، وإذا لم تكن عاملةً وجب أن يكون الاسمُ مرفوعا بالابتداء .

والذى يدل على أنه ليس مرفوعاً بلولا بتقدير لو لم يمنعنى زيدٌ لأكرمتُكَ أنه لو كان كذلك لكان ينبغى أن يُعْطَف عليها بوَلاَ ؛ لأن الْجَحْدَ يُعْطَفُ عليه بِوَلاَ ، قال الله تعالى : (وَمَا يَسْتَوِى الأَعْمَى والبَصِيرُ ، ولا الظلماتُ ولا النُّورُ ، ولا الظِّلُّ ولا الْحَرُور ، وما يستوى الأحياء ولا الأمواتُ) ثم قال الشاعر :

= بالدخول على الفعل ، بل تدخل على كل واحد من القبيلين ، ومتى سلم أنها ليست مختصة بأحد القبيلين لم تكن عاملة ؛ لأن من المقرر عندهم أن كل حرف مشترك لايعمل فى أحد القبيلين ، وهذا الكلام منقوض من ثلاثة أوجه : الأول أنا لا نسلم أن «لولا» فى هذا الشاهد هى لولا التى نقول نحن يا معشر الكوفيين إنها ترفع الاسم الذى يليها ، بل هى مؤلفة من حرفين الأول لو التى هى حرف امتناع لامتناع والثانى لا النافية ، وهذا هو الوجه الذى ذكره المؤلف ، وسيأتى فى شرح الشاهد ٣٧ كلام على هذا الوجه ، والوجه الثانى : نسلم أن « لولا » التى فى هذا الشاهد هى لولا التى وقع الخلاف بيننا وبينكم بشأنها ، لكن لا نسلم أنها داخلة على الفعل فى اللفظ والتقدير جميعا ، بل هى داخلة على الاسم عند التحقيق ، وذلك أن الكلام على تقدير أن المصدرية التى تنسبك مع هذا الفعل بالاسم ، وأصل الكلام لولا أن حددت ، فحذف الشاعر أن وهو ينويها ، والتقدير : لولا الحد ، أى لولا المنع والحرمان ، وحذف أن المصدرية مع نيتها واقع فى كلام العرب ، والوجه الثالث : أنا لا نسلم ما أصلتموه من القاعدة القائلة إن الحرف المشترك لا يعمل فى أحد القبيلين ، فكم من الحروف المشتركة وهو عامل ، مثل ما ولا النافيتين ، وبعض الحروف المختصة لا يعمل شيئاً مثل أل ، فالقاعدة غير مطردة ولا منعكسة .

٣٥ — فَمَا الدُّنْيَا بِبَاقَاةٍ لِحَىٍّ وَلاَ حَىٌّ عَلَى الدُّنْيَا بِبَاقِ

قوله « بباقاة » أراد بباقية ؛ فأبدل من الكسرة فتحة ، فانقلبت الياء ألفاً ، وهى لغة طيىء ، وقال الآخر :

٣٦ — وَمَا الدُّنْيَا بِبَاقِيَةٍ بِحُزْنٍ أَجَلْ ، لا ، لا ، وَلا بِرَخَاءِ بَالِ

فلما لم يجز أن يقال « لولا أخوك ولا أبوك » دَلَّ على فساد ماذهبوا إليه .

والصحيحُ ماذهب إليه الكوفيون .

وأما الجواب عن كلمات البصريين : أما [٣٩] قولهم « إن الحرف إنما يعمل إذا كان مختصاً ، ولولا حرف غير مختص » قلنا : نسلم أن الحرف لا يعمل إلا إذا كان

---

٣٥ — قول الشاعر « بباقاة » أراد بباقية ، اسم فاعل من البقاء ، ولغة جمهرة العرب تقتضى بقاء هذه الياء على حالها مثل راغية وثاغية وراضية وحامية ؛ لأنهم لايقلبون الواو والياء المتحركتين ألفا إلا أن يكون ماقبلهما مفتوحا نحو سما وعدا وغدا وبدا ونحو الندى والهدى والتقى ؛ فإن انكسر ما قبلها أو انضم سلمتا نحو العوض والحيل والسور ، وإنما يقلبها لمجرد تحركها طيىء وحدهم ، وقد ورد عنهم فى كل فعل واوى اللام أو يائى اللام وهو مكسور العين قلب واوه أو يائه ألفا فيقولون : رضا وبقى وحيا بفتح العين وقلب اللام ألفا ، وجمهور العرب يقولون : رضى وبقى وحيى بكسر العين وبقاء الياء إن كانت اللام ياء أو قلب الواو ياء لتطرفها وانكسار ما قبلها كما فى نحو رضى . والاستشهاد بالبيت فى قوله « ولاحى — إلخ » فإن هذه الكلمة معطوفة على قوله « فما الدنيا — إلخ » والمعطوف عليه منفى بما ؛ فلزم إدخال حرف النفى الذى هو لا على المعطوف بعد واو العطف .

٣٦ — أصل الرخاء سعة العيش ، وفعله من أبواب كرم ودعا وسعى ورضى ، وهو راخ ورخى ، ويقولون « فلان رخى البال » يريدون أنه فى نعمة وأنه واسع الحال ، والاستشهاد بهذا البيت فى قوله « ولا برخاء بال » فإن هذه الكلمة معطوفة على قوله « بحزن » وقد قرن بواو العطف حرف النفى كما ترى .

مختصاً ، ولـكن لانسلم أن لولا غير مختص . قولهم « إنه يدخل على الفعل كما يدخل على الاسم ، كما قال الشاعر :

* لَوْلا حُدِدْتُ وَلا عُذْرَى لِمَحْدُودِ *[٣٤]

فأدخلها على الفعل » قلنا : لو التي في هذا البيت ليست مركبة مع « لا » كما هي مُرَكبة مع لا في قولك « لولا زيد لأكرمتك » وإنما لو حرفٌ باقٍ على أصله من الدلالة على امتناع الشيء لامتناع غيره ، و «لا» معها بمعنى لم ؛ لأن لا مع الماضي بمنزلة لم مع المستقبل ، فـكأنه قال : قد رميتهم لو لم أحدّ ، وهذا كقوله تعالى : (فلا اقتحم العَقَبَةَ) أي : لم يقتحم العقبة ، وكقوله تعالى : (فلا صَدَّقَ ولا صَلَّى) أي : لم يصدق ولم يصل ، وكقول الشاعر :

٣٧ — إنْ تَغْفِرِ اللّهُمَّ تَغْفِرْ جَمًّا   وَأَيُّ عَبْدٍ لَكَ لا أَلَمَّا

---

٣٧ — أنشد هذا البيت ابن هشام في مغني اللبيب (رقم ٤٠٦) وقال قبل إنشاده « وقال أبو خراش الهذلي وهو يطوف بالبيت » وأنشده ابن منظور (ل م م) ونسبه إلى أمية بن أبي الصلت ، ثم قال « قال ابن بري : الشعر لأمية بن أبي الصلت ، قال : وذكر عبد الرحمن عن عمه (الأصمعي)عن يعقوب عن مسلم بن أبي طرفة الهذلي ، قال : مر أبو خراش يسعى بين الصفا والمروة وهو يقول :

لا هم هذا خامس إن تما   أتمـــه الله ، وقد أتما

إن تغفر اللهم تغفر جما   وأي عبد لك لا ألـا » اهـ

وتقول « ألم الرجل » إذا أتى بصغار الذنوب ، مأخوذ من اللمم وهو صغار الذنوب ، والاستشهاد بالبيت في قوله « لا ألـا » فإن المؤلف زعم أن لا في هذا البيت بمعنى لم ، والماضي بمعنى المضارع ، وكأن الشاعر قد قال « وأي عبد لك لم يأت بصغار الذنوب ، والسر في ذلك هو أن النحاة يرون أن لا النافية إذا دخلت على فعل ماض لفظا ومعنى وجب تـكرارها ، مثل ما في قوله تعالى : (فلا صدق ولا صلى) ومثل ما جاء في الحديث « فإن المنبت لا أرضا قطع ولا ظهراً أبقى » ومثل قول الهذلي « كيف أغرم من لا شرب ولا أكل ، ولا نطق ولا استهل » :

وكقول الآخر :

٣٨ — * وأيُّ أمْرٍ سَيِّءٍ لا فَعَلَهْ *

= فإن كان الفعل ماضى اللفظ دون المعنى لم يجب التكرار ، نحو قول الشاعر :

حسب المحبين فى الدنيا عذابهم   تالله لا عذبتهم بعدها سقر

فإن عذاب سقر مستقبل لا سابق ، ومن هذا الباب فعل الدعاء نحو قولهم « لافض الله فاك » وقول الشاعر :

لابارك الله فى الغوانى! هل   يصبحن إلا لهن مطلب ؟

فلما ورد على النحاة بيت الشاهد والبيت الذى يليه (رقم ٣٨) وقول السفاح ابن بكير اليربوعى :

من يك لاساء فقد ساءنى   ترك أبينيك إلى غير راع

وذلك من قبل أن لا النافية فى قوله الشاعر « لا ألما » وقول الآخر « لافعله » وقول الثالث « لا ساء » قد دخلت على أفعال ماضية فى اللفظ والمعنى — لما رأى النحاة ذلك انطلقوا يلتمسون لأنفسهم مخرجا ، فأما المؤلف فقد سمعت كلامه ، وأما قوم آخرون فقد زعموا فى بعض ذلك أن ومن أمثلة ذلك ما قاله الزمخشرى فى قوله تعالى (فلا اقتحم العقبة) قال « فإن قلت : قلما تقع لا الداخلة على الماضى إلا مكررة ؛ فما لها لم تكرر فى الكلام الأفصح ؟ قلت : هى متكررة فى المعنى ؛ لأن المعنى : فلافك رقبة ولا أطعم مسكينا ، ألا ترى أنه فسر العقبة بذلك » اهـ ، وتفسير العقبة هو قوله تعالى (وما أدراك ما العقبة ؟ فك رقبة ، أو إطعام فى يوم ذى مسغبة يتيما) وذهب قوم فى الشواهد التى ذكرناها إلى أنها شاذة لا يقاس عليها ولا تبنى عليها قاعدة .

٣٨ — هذا بيت من الرجز المشطور ، وقد أنشده ابن منظور (ز ن ى) ولم يعزه ، وقد استشهد به رضى الدين فى شرح الكافية فى باب حروف الجر ، وشرحه البغدادى فى الخزانة (٤/٢٢٨) ونسبه لشهاب بن العيف ، وهو أيضا من شواهد الكشاف فى تفسير سورة البلد ، ومن شواهد مغنى اللبيب (رقم ٤٠٥) وقبله قول الراجز :

لاهم إن الحارث بن جبله   زنى على أبيه ثم قتله

* وكان فى جاراته لا عهد له * =

أى : لم يفعله ، فكذلك ها هنا قولهُ « لولا حُدِدْتُ » أى لو لم أُحدّ ؛ فدلّ على أن «لولا» هذه ليست لولا التى وقع فيها الخلاف ، فدلّ على أنها مختصة بالأسماء دون الأفعال ، فوجب أن تكون عاملة على ما بينا .

وأما قولهم « لو كانت لولا هى العاملة لأن التقدير لو لم يمنعنى زيد لكان فيها معنى الجَحْدِ ، فكان ينبغى أن يعطف عليها بولا : لأن الجحد يعطف عليه بولا إلى آخر ماقرروه » قلنا : إنما لم يجز ذلك لأن «لولا» مركبة من لو ولا ، فلما ركبتا خرجت لو من حدها ولا من الْجَحْدِ ؛ إذ ركبتا فصُيِّرتا حرفاً واحداً ؛ فإن الحروف إذا ركب بعضها مع بعض تغيَّر حكمها الأول ، وحدث لها بالتركيب حكم آخر ، كما قلنا فى « لولا » بمعنى التحضيض ، ولَوْمَا وألاّ وما أشبهه ، وكذلك هاهنا ؛ فلهذا لم يجز العطف عليها بولا ، والله أعلم .

١١ [٤٠] — مسألة
[القول فى عامل النَّصْبِ فى المفعول]

ذهب الكوفيون إلى أن العامل فى المفعول النصبَ الفعلُ والفاعلُ جميعاً ، نحو « ضربَ زيدٌ عمراً » . وذهب بعضهم إلى أن العامل هو الفاعل ، ونَصَّ هشام

= وقوله « زنى على أبيه » يروى بتحميف ... على أبيه ، وقال ابن هشام « أصله زنى بامرأة أبيه ، فحذف المضاف ، وأناب على عن الباء » اه ، وهو تكلف لامبرر له ، والاستشهاد بالبيت فى قوله « لافعله » حيث دخلت لا النافية على الفعل الماضى لفظا ومعنى ولم تكرر ، والمؤلف يذكر أن لا بمعنى لم والماضى بمعنى المضارع ، على نحو ما أسلفناه لك فى شرح الشاهد السابق .

(١) انظر فى شرح هذه المسألة : شرح المفصل (ص ١٥٣) وشرح الكافية (١ / ١١٥) وأسرار العربية للمؤلف (ص ٣٧ ط ليدن) والتصريح للشيخ خالد الأزهرى (١/٣٧٤ بولاق) .

ابن معاوية صاحب الكسائى على أنك إذا قلت « ظننت زيداً قائماً » تنصب زيداً بالتاء وقائماً بالظن . وذهب خَلَفٌ الأحمرُ من الكوفيين إلى أن العامل فى المفعول معنى المفعولية ، والعامل فى الفاعل معنى الفاعلية .

وذهب البصريون إلى أن الفعل وحده عمل فى الفاعل والمفعول جميعاً .

أما الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا : إنما قلنا إن العامل فى المفعول النصبَ الفعلُ والفاعلُ وذلك لأنه لا يكون مفعول إلا بعد فعل وفاعل ، لفظا أو تقديراً ، إلا أن الفعل والفاعل بمنزلة الشىء الواحد ، والدليل على ذلك من سبعة أوجه :

الأول : أن إعراب الفعل فى الخمسة الأمثلة يقع بعده نحو « يفعلان ، وتفعلان ، ويفعلون ، وتفعلون ، وتفعلين يا امرأة » ولولا أن الفاعل بمنزلة حرف من نفس الفعل ، وإلا لما جاز أن يقع إعرابُهُ بعدَهُ .

والوجه الثانى : أنه يُسَكَّنُ لامُ الفعلِ إذا اتصل به ضميرُ الفاعلِ ، نحو « ضَرَبْتَ ، وذَهَبْتَ » لئلا يجتمع فى كلامهم أربعُ حركاتٍ متواليات فى كلمة واحدة ، ولولا أن ضمير الفاعل بمنزلة حرف من نفس الفعل وإلا لما سكنت لامُ الفعل لأجله .

والوجه الثالث : أنه يلحق الفعلَ علامةُ التأنيث إذا كان الفاعل مؤنثاً ، فلولا أنه يتنزل منزلةَ بعضِهِ وإلا لما أُلحق علامَةَ التأنيثِ ؛ لأن الفعل لا يؤنَّثُ ، وإنما يؤنث الاسم .

والوجه الرابع : أنهم قالوا « حَبَّذَا » فركبوا حَبَّ وهو فعل مع ذا وهو اسم ؛ فصارا بمنزلة شىء واحد ، وحُكِم على موضعه بالرفع على الابتداء .

والوجه الخامس : أنهم قالوا فى النسب إلى كُنْتُ « كُنْتِيٌّ » فأثبتوا التاء[١]

---

(١) مثل ما فى قول الشاعر :

فأصبحت كنتيا ، وأصبحت عاجنا وشر خصال المرء كنت وعاجن

ولو لم يتنزل ضميرُ الفاعلِ منزلةَ حرفٍ من نفس الفعل وإلا لما جاز إثباتها .

والوجه السادس : أنهم قالوا « زيد ظننت منطلق » فألغوا ظننت ، ولولا أن الجملة من الفعل [٤١] والفاعل بمنزلة المفرد وإلا لما جاز إلغاؤها ؛ لأن العمل إنما يكون للمفردات لا للجمل .

والوجه السابع : أنهم قالوا للواحد « قِفَا » على التثنية ؛ لأن المعنى قِفْ قِفْ ، قال الله تعالى : (أَلْقِيَا فى جهنم) فثَنَّى وإن كان الخطابُ لملَكٍ واحد وهو مالكٌ خازنُ النار ؛ لأن المعنى : أَلْقِ أَلْقِ ، والتثنية إنما تكون للأسماء لا للأفعال ؛ فدل على أن الفاعل مع الفعل بمنزلة الشىء الواحد .

وإذا كان الفعل والفاعل بمنزلة الشىء الواحد ، وكان المفعول لا يقع إلا بعدهما ؛ دَلَّ على أنه منصوب بهما ، وصار هذا كما قلتم فى الابتداء والمبتدإ إنهما يعملان فى الخبر ؛ لأنه لا يقع إلا بعدهما . والذى يدل على أنه لا يجوز أن يكون الناصبُ للمفعول هو الفعلَ وحده أنه لو كان هو الناصبَ للمفعول لكان يجب أن يليه ، ولا يجوز أن يُفْصَلَ بينه وبينه ؛ فلما جاز الفصل بينهما دل على أنه ليس هو العامل فيه وحده ، وإنما العاملُ فيه الفعل والفاعلُ .

وأما البصريون فاحتجوا بأن قالوا : إنما قلنا إن الناصب للمفعول هو الفعل دون الفاعل وذلك لأنا أجمعنا على أن الفعل له تأثير فى العمل ، أما الفاعل فلا تأثير له فى العمل ؛ لأنه اسم ، والأصلُ فى الأسماء أن لا تعمل ، وهو باقٍ على أصله فى الاسمية ؛ فوجب أن لا يكون له تأثير فى العمل ، وإضافة مالا تأثير له فى العمل إلى ماله تأثير ينبغى أن يكون لا تأثير له .

وأما الجواب عن كلمات الكوفيين : أما قولهم « إن الناصب للمفعول الفعل والفاعل لأنه لا يكون إلا بعدهما — إلى آخر ما قرروا » قلنا : هذا لا يدل على أنهما العاملان فيه ؛ لما بينا أن الفاعل اسم ، والأصل فى الأسماء أن لا تعمل ،

وبهذا يبطل قول من ذهب منهم إلى أن الفاعل وحده هو العامل ، والـكلام عليه كالـكلام على مَنْ ذهب من البصريين إلى أن الابتداء والمبتدأ يعملان فى الخبر لهذا المعنى ، وقد بينا فساد ذلك مستقصى فى مسألة المبتدأ والخبر ؛ فلا نعيده ها هنا .

وأما قولهم « لو كان الفعل هو العاملَ فى المفعول لـكان يجب أن يَلِيَهُ ولا يفصل بينه وبينه » قلنا : هذا يبطل بإنَّ ؛ فإنا أجمعنا على أنه يجوز أن يقال « إن فى الدار لزيدا ، وإن عندك لعمْراً » قال الله سبحانه : (إن فى ذلك لَآيَةً) وقال [٤٢] تعالى : (إن لَدَيْنَا أَنْـكَالاً) فنصب الاسم بإنَّ وإن لم تَلِهِ فـكذلك ها هنا ؛ وإذا لم يلزم ذلك فى الحرف ـ وهو أضعف من الفعل ؛ لأنه فرع عليه فى العمل ـ فَلأَنْ لا يلزم ذلك فى الفعل وهو أقوى كان ذلك من طريق الأولى ، على أنا نقول : إن الفعل قد وَلِيَ المفعولَ ؛ لأن الفعل لمـا كان أقوى من حرف المعانى صار يعمل عملين ؛ فهذا بذاته رافع للفاعل وناصب للمفعول ؛ لزيادته على حروف المعانى ؛فتقديرهُ تقدير ما عمل وليس بينه وبين معموله فاصل،وإذا لم يكن بينه وبين معمولِهِ فاصل بَانَ أنه قد وليه العامل[1] ، فدل على أن العامل هو الفعل وحده .

وأما ما ذهب إليه الأحمر من إعمال معنى المفعولية والفاعلية فظاهر الفساد ؛ لأنه لو كان الأمر كما زعم لوجَبَ أن لا يرتفع ما لم يُسَمَّ فاعله نحو « ضُرِبَ زيدٌ » لعدم معنى الفاعلية ، وأن يُنْصَبَ الاسم فى نحو « مَاتَ زيدٌ » لوجود معنى المفعولية ، فلما ارتفع ما لم يُسَمَّ فاعله مع وجود معنى المفعولية وارتفع الاسم فى نحو « مات زيد » مع عدم معنى الفاعلية ؛ دل على فساد ما ذهب إليه . والله أعلم .

(١) كذا ، ولعل الصواب « بان أنه قد وليه المعمول » .

١٢ — مسألة

[القول فى ناصب الاسم المشغول عنه][(١)]

ذهب الكوفيون إلى أن قولهم « زَيْدًا ضَرَبْتُهُ » منصوبٌ بالفعل الواقع على الهاء ، وذهب البصريون إلى أنه منصوب بفعل مقدر ، والتقدير فيه : ضربت زيداً ضربته .

أما الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا : إنما قلنا إنه منصوب بالفعل الواقع على الهاء ، وذلك لأن المَكْنِيَّ — الذى هو الهاء العائد — هو الأولُ فى المعنى ؛ فينبغى أن يكون منصوبا به ، كما قالوا « أكرمت أباك زيداً ، وضربت أخاك عَمْراً » .

وأما البصريون فاحتجوا بأن قالوا : إنما قلنا إنه منصوب بفعل مقدر وذلك لأن فى الذى ظهر دلالة عليه ، فجاز إضماره استغناء بالفعل الظاهر عنه ، كما لو كان متأخرا وقبله ما يدل عليه .

وأما الجواب عن كلمات الكوفيين : قولهم « إنما قلنا إنه منصوب بالفعل الواقع على الهاء لأن المكنىّ هو الأول [٤٣] فى المعنى ، فينبغى أن يكون منصوبا به كقولهم : أكرمت أباك زيدا » قلنا : هذا فاسد ، وذلك لأن انتصاب زيد فى قولهم « أكرمت أباك زيداً » على البدل ، وجاز أن يكون بدلا لأنه تأخر عن المبدل منه ؛ إذ لا يجوز أن يكون البدل إلا متأخرا عن المبدل منه ، وأما هاهنا فقد تقدم

---

(١) انظر فى هذه المسألة : التصريح للشيخ خالد (١/٣٥٠ بولاق) وحاشية الصبان على الأشمونى (٢/٥٧ وما بعدها) وشرح المفصل (ص ١٩٨ وما بعدها) وشرح الرضى على الكافية (١/١٤٨) .

زيد على الهاء ؛ فلا يجوز أن يكون بَدَلا منها ؛ لأنه لا يجوز أن يتقدم البدل على المبدل منه ، على أنَّا نقول : إن العامل فى البدل عندنا غير العامل فى المبدل منه ، و إن العامل فى المبدل منه على تقدير التكرير فى البدل ، والذى يدل على ذلك إظهاره فى البدل كما أظهر فى المبدل منه ، قال الله تعالى : (قال الملأُ الذين استكبروا من قومه للذين استضعفوا لمن آمن منهم) فقوله (لمن آمن منهم) بدل من قوله (للذين استضعفوا) فأظهر العامل فى البدل كما أظهره فى المبدل منه ، وقال تعالى : (ولولا أن يكون الناسُ أُمَّةً واحدةً لجعلنا لمن يكفر بالرَّحْمٰنِ لبيوتهم سقفا من فضة) فقوله (لبيوتهم) بدل من قوله (لمن يكفر بالرحمن) فأظهر العامل فى البدل كما أظهره فى المبدل منه ، فدلَّ على أنه فى تقدير التكرير ، وأن العامل فى البدل غير العامل فى المبدل منه ، والله أعلم .

١٣ — مسألة

[القول فى أَوْلَى العاملين بالعمل فى التنازع][(١)]

ذهب الكوفيون فى إعمال الفعلين ، نحو « أَكْرَمَنِي وأَكْرَمْتُ زَيداً ، وأَكْرَمْتُ وأَكْرَمَنِي زَيْدٌ » إلى أن إعمال الفعلِ الأولِ أَوْلَى ، وذهب البصريون إلى أن إعمال الفعل الثانى أولى .

أما الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا : الدليلُ على أن إعمال الفعلِ الأولِ أَوْلَى النقلُ ، والقياسُ .

أما النقل فقد جاء ذلك عنهم كثيراً ، قال امرؤ القيس :

---

(١) انظر فى شرح هذه المسألة : حاشية الصبان على الأشمونى (٢/٨٧ بولاق) وتصريح الشيخ خالد (١/٣٨٦ بولاق) وشرح الأشمونى (٢/٣١٠ بتحقيقنا) ، وشرح المفصل لابن يعيش (ص ٩٤ أوربة) وشرح الرضى على الكافية (١/٧٠)

٣٩ — فَلَوْ أَنَّ مَا أَسْعَى لِأَدْنَى مَعِيشَــةٍ
كَفَانِى ، وَلَمْ أَطْلُبْ ، قَلِيلٌ مِنَ الْمَالِ

٣٩ — البيت كما قال المؤلف من قصيدة لامرىء القيس بن حجر الكندى ؛ مطلعها قوله :

ألا عم صباحا أيها الطلل البالى وهل يعمن من كان فى العصر الخالى؟

وقد استشهد بالبيت رضى الدين فى باب التنازع، وشرحه البغدادى (١٥٨/١) وابن هشام فى مغنى اللبيب (رقم٤١٧ بتحقيقنا) وفى شرح قطر الندى(رقم٨١)والأشمونى (رقم ٤٠٧) وسيبويه (٤١/١)وابن يعيش(ص٩٥) وسيذكر المؤلف فيما يلى البيت التالى لهذا البيت من القصيدة ، و«لو » حرف شرط يدل على امتناع الشرط ، وفهم الامتناع منه كالبديهى ، فإن كل من سمع قائلا يقول « لو كان كذا » أو « لو فعل فلان كذا » فهم عدم وقوع الفعل من غير تردد ،ولهذا يصح فى كل موضع استعملت فيه لو أن تعقبه بحرف الاستدراك داخلا على فعل الشرط منفيا لفظا أو معنى ، تقول « لو جاءنى أكرمته ، لكنه لم يجىء » ومنه قول الشاعر :

فلو كان حمد يخلد الناس لم تمت ولكن حمد الناس ليس بمخلد

وقول الحماسى :

ولو طار ذو حافر قبلها لطارت ، ولكنه لم يطر

ومثلها قول الحماسى أيضا ، وهو قريط بن أنيف أحد بنى العنبر :

لو كنت من مازن لم تستبح إبلى بنو اللقيطة من ذهل بن شيبانا

ثم قال بعد ذلك :

لكن قومى وإن كانوا ذوى عدد ليسوا من الشر فى شىء وإن هانا

وذلك أن معنى هذا البيت الأخير : لكننى لست من مازن ، ونظير هذا قول الله تعالى : (ولو أراكهم كثيراً لفشلتم وتنازعتم فى الأمر ، ولكن الله سلم) ومن هنا تعلم أن قول الشلوبين وابن هشام الخضراوى: إن «لو» لا يدل على امتناع شرط ولا جوابه ولكنه يدل على التعليق فى الماضى ــ كلام غير مستقيم ، والاستشهاد بالبيت فى قوله « كفانى ولم أطلب قليل من المال » فإن المؤلف نقل عن الكوفيين أنهم زعموا أن هذا البيت من باب التنازع لتقدم فعلين على اسم واحد ، وقد أعمل الشاعر أول=

فأعمَلَ الفعلَ الأولَ ، ولو أعمل الثانى لنصب « قليلا » وذلك لم يروه أحد ، وقال رجل من بنى أسد :

٤٠ — [٤٤] فَرَدَّ عَلَى الْفُؤَادِ هَوًى عَمِيداً
وَسُوئِلَ لَوْ يُبِينُ لَنَا السُّؤَالاَ

= الفعلين — وهو قوله «كفانى» — فى الاسم المتأخر فرضه ، والدليل على ذلك أنه لو أعمل الثانى وهو أطلب لنصب الاسم به؛لأنه يطلب مفعولا ،وهذا الكلام غير صحيح؛ لأن شرط التنازع أن يكون كل واحد من العاملين المتقدمين طالبا للمعمول مع صحة المعنى على فرض عمل أيها فيه ، وفى هذا البيت لايتم ذلك ؛ فإنك لو قلت : لوثبت كون سعي لأدنى معيشة كفانى قليل من المال ولم أطلب ذلك القليل ،لكان كلاما متناقضا لاحصول له ، وإنما يتم معنى بيت امرىء القيس إذا قدرت لقوله « ولم أطلب » مفعولا يدل عليه البيت بعده ، وتقديره « ولم أطلب الملك » وإذا انحل البيت إلى قولك : ولو ثبت كون سعي لأدنى معيشة كفانى قليل من المال ولم أطلب الملك ، كان كلاما صحيحا مقبولا ، ولم أجد من المؤلفين من بين ذلك بيانا شافيا كافيا كابن هشام فى كتابه شرح قطر الندى ، فارجع إليه إن شئت .

٤٠ — هذان البيتان من كلام المرار الأسدى ، وهما من شواهد سيبويه (١/ ٤٠) والهوى : العشق ، وعميد : أى فادح يبهظ صاحبه ويدنفه ويسقمه ، فعيل بمعنى فاعل ، وأصله قولهم « عمده المرض » أى أضناه وأوجعه ، و « تغنى » مضارع «غنى بالمكان» من مثال رضى ؛ أى أقام فيه وتوطنه ، ومنه سمى منزل القوم ومحل إقامتهم المغنى، والخرد — بضم الخاء والراء جميعا — جمع خريدة ، وهى المرأة الحيية الطويلة السكوت ، أو هى البكر التى لم تمسس ، والخدال — بكسر الخاء — جمع خدلة — بفتح فسكون — وهى الغليظة الساق المستديرتها ، والاستشهاد بالبيتين فى قوله « وترى يقتدنا الخرد الخدالا » حيث كانت هذه العبارة من باب التنازع لتقدم فعلين هما ترى ويقتاد ، وتأخر معمول هو الخرد الخدال ، وقد أعمل الشاعر الفعل الأول فى هذا المعمول بدليل أنه نصبه وأتى بضميره معمولا للفعل الثانى وهو نون النسوة ، ولو أنه أعمل الفعل الثانى لقال : ترى يقتادنا الخرد الخدال، فيرفع المعمول على أنه فاعل ليقتاد ويحذف ضميره لكون الأول يطلب =

وَقَدْ نَغْنَى بِهَا وَنَرَى عُصُوراً   بِهَا يَقْتَدْنَنَا الْخُرُدَ الْخِدَالاَ

فأَعْمَلَ الأول ، ولذلك نَصَبَ « الخرد الخدالا » ولو أعمل الفعل الثانى لقال : « تقتادنا الخردُ الخدالُ » بالرفع ، وقال الآخر :

٤١ — وَلَمَّا أَنْ تَحَمَّلَ آلُ لَيْلَى   سَمِعْتُ بِبَيْنِهِمْ نَعَبَ الْغُرَابَا

فأَعْمَلَ الأول ، ولذلك نصب الغراب ، ولو أعمل الثانى لوجب أن يرفع .

وأما القياس فهو أن الفعل الأول سابقُ الفعلِ الثـانى ، وهو صالح للعمل كالفعل الثانى ، إلا أنه لما كان مَبْدُوءاً به كان إعْمَالُهُ أَوْلَى ؛ لقوة الابتداء

= معمولا فضلة ، وهذا يدل على أن إعمال العامل الأول أولى ، وهو مذهب الكوفيين ، والحق أن هذه الشواهد كلها لا تدل على أكثر من أن إعمال العامل الأول جائز ، وهو مالا يختلف فيه أحد ، فأما أولويته فلا .

٤١ — تحمل آل ليلى : وضعوا حمولهم وهموا بالارتحال ، والبين ــ بالفتح ــ البعد والفراق . والاستشهاد بالبيت فى قوله « سمعت بينهم نعب الغرابا » فإن هذه العبارة من باب الاشتغال ، حيث تقدم عاملان ــ وهما سمعت ، ونعب ــ وتأخر عنهما معمول واحد وهو قوله الغراب ــ والأول يطلبه مفعولا لأنه استوفى فاعله ، والثانى يطلبه فاعلا لأنه فعل لازم ولم يستوف فاعله ظاهرا ، وقد أعمل الشاعر العامل الأول فى هذا المعمول فنصبه به ، ولو أنه أعمل العامل الثانى لرفعه ، فكان يقول « سمعت بينهم نعب الغراب » وقد زعم الكوفيون أن هذا يدل على أن إعمال العامل الأول أولى من إعمال العامل الثانى ، ولكن الحقيقة أن هذا الشاهد ونحوه يدل على جواز إعمال العامل الأول ، فأما الدلالة على أولوية ذلك فلا دلالة للبيت ولا لغيره عليه ، وورود شواهد أخرى فيها إعمال العامل الثانى دون الأول يدل على جواز إعمال الثانى ، ولا يستطيع أحد أن يدعى أنها تدل على أولويته ، فليكن المقرر أن إعمال الأول جائز وإعمال الثانى جائز أيضا ، وليس إعمال أحدهما بأولى من إعمال الآخر ، وستأتى لهذا الكلام بقية مع الشواهد ٤٢ و ٤٤ و ٤٨

ونظير هذا قول رياح الزنجى :

إن الفرزدق صخرة عادية   طالت ، فليس تنالها الأجبالا

يريد طالت الأجبال ، أى غلبتها فى الطول ، فليس تنالها الأجبال

والعناية به ؛ ولهذا لا يجوز إلغاء « ظننت » إذا وقعت مبتدأة ، نحو « ظننت زيداً قائماً » بخلاف ما إذا وقعت متوسطة أو متأخرة ، نحو « زيد ظننت قائم ، وزَيْدٌ قائم ظننت » وكذلك لا يجوز إلغاء « كان » إذا وقعت مبتدأة نحو « كان زيد قائماً » بخلاف ما إذا كانت متوسطة ، نحو « زيد كان قائم » فدل على أن الابتداء له أثر فى تقوية عمل الفعل .

والذى يؤيد أن إعمال الفعل الأول أَوْلَى من الثانى أنك إذا أعملت الثانى أدَّى إلى الإضمار قبل الذِّكر ، والإضمار قبل الذِّكر لا يجوز فى كلامهم .

وأما البصريون فاحتجوا بأن قالوا : الدليلُ على أن الاختيار إعمالُ الفعلِ الثانى النقلُ ، والقياسُ .

أما النقل فقد جاء كثيراً ، قال الله تعالى : (آتُونِى أُفْرِغْ عَلَيْهِ قِطْرًا) فأعمل الفعل الثانى ، وهو أفرغ ، ولو أعمل الفعل الأول لقال : أفرغه عليه ، وقال تعالى : (هاؤم اقرؤا كتابيه) فأعمل الثانى وهو اقرؤا ، ولو أعمل الأول لقال : اقرؤه ، وجاء فى الحديث « وَنَخْلَعُ وَنَتْرُكُ مَنْ يَفْجُرُكَ » فأعمل الثانى ، ولو أعمل الأول لأظهر الضمير بُدًّا ، وقال الشاعر وهو الفرزدق :

٤٢ — وَلٰكِنَّ نَصْفاً لَوْ سَبَبْتُ وَسَبَّنِى
بَنُو عَبْدِ شَمْسٍ مِنْ مَنَافٍ وَهَاشِمِ

---

٤٢ — هذا البيت كما قال المؤلف للفرزدق همام بن غالب ، وهو من شواهد سيبويه (٣٩/١)وابن يعيش (ص ٩٤)وهو فى ديوان الفرزدق (ص ٨٤٤) ثانى بيتين ، والبيت الذى قبله هو قوله :

وليس بعدل أن سببت مجاشعا   بآبائى الشم الكرام الخضارم

وقوله فيما روى المؤلف « ولكن نصفا » أى إنصافا وعدلا ، وفى الديوان« ولكن عدلا » وقوله « بنو عبد شمس من مناف وهاشم » ليس بمستقيم ؛ فإن هاشما ليس بابن عبد شمس ، وإنما هو ابن عبد مناف ، وقد جاء الفرزدق بهذه العبارة على وجهها الصحيح مرارا ، من ذلك قوله من قصيدة يمدح فيها يزيد بن عبد الملك : =

فأَعْمَلَ الثانى ، ولو أعمل الأول لقال « سببت وسبونى بنى عبد شمس » بنصب « بنى » وإظهار الضمير فى سبنى ، وقال طُفَيْلٌ الغَنَوِى :

٤٣ — وَكُمْتاً مُــدَمَّاةً كَأَنَّ مُتُونَهَا
جَرَى فَوْقَهَا وَاسْتَشْعَرَتْ لَوْنَ مُذْهَبِ

= وإن لكم عيصا ألف غصونه   له ظل بيتى عبد شمس وهاشم

ومن ذلك قوله من قصيدة يهجو فيها أحد بنى باهلة :

وهل فى معد من كفاء نعده   لنا غير بيتى عبدشمس وهاشم

ومن ذلك قوله من قصيدة يهجو فيها باهلة وبنى عامر بن صعصعة وجريرا :

ولو سُئِلَتْ مَنْ كُفْؤُ الشَّمْسُ أومأت   إلى ابنى مناف عبد شمس وهاشم

والاستشهاد بالبيت فى قوله « سببت وسبنى بنو عبد شمس » فإن هذه العبارة من باب الاشتغال حيث تقدم فيها عاملان — وهما قوله سببت وقوله سبنى — وتأخر عنهما معمول واحد هو قوله « بنو عبد شمس » والأول يطلبه مفعولا والثانى يطلبه فاعلا ، وقد أعمل فيه الثانى ، ولو أنه أعمل الأول لقال « سببت وسبونى بنى عبد شمس » وهذا يدل على أن إعمال العامل الثانى فى باب التنازع جائز ، ولكنه كما قلنا من قبل لا يدل على أنه أولى من إعمال العامل الأول ؛ وإذا كانت الشواهد الواردة عن العرب المحتج بكلامهم قد أعمل العامل الأول فى بعضها وأعمل العامل الثانى فى بعضها الآخر ، فقد تكافأ العاملان فى جواز الإعمال ، ولم يبق أحدهما أولى من أخيه ، فأما سبق الأول صاحبه وقرب الآخر من المعمول فلا يفيد ، فإنا نعلم أن الأفعال تعمل متقدمة على المعمول ومتأخرة عنه ، وتعمل متصلة بمعمولها ومنفصلة منه ، وذلك كله واقع فى أفصح كلام ، ولهذا نرى أن الخلاف فى هذه المسألة مما لا طائل له

٤٣ — هذا البيت — كما قال المؤلف — من قصيدة لطفيل بن كعب الغنوى ، وهو من شعراء الجاهلية ، وقد اشتهر بوصف الخيل ، حتى قال عبد الملك بن مروان : من أراد أن يتعلم ركوب الخيل فليرو شعر طفيل ، والبيت الشاهد فى وصف الخيل أيضا ، وهو من شواهد سيبويه (١/٣٩) وشرح المفصل (ص ٩٤) والأشمونى (رقم٤١٦) والكمت : جمع أكمت وإن لم يكن هذا المفرد مستعملا ، وإنما المستعمل « كميت » =

[٤٥] وقال الآخر ، وهو رجل من بَاهِلَةَ :

٤٤ — وَلَقَدْ أَرَى تَغْنَى بِهِ سَيْفَانَةٌ تُصْبِي الْحَلِيمَ وَمِثْلُهَا أَصْبَاهُ

= بزنة المصغر — قال شارح الجمل: الكميت من الأسماء المصغرة التى لا تكبير لها ، وهو مصغر أكمت تصغير الترخيم بمنزلة حميد من أحمد غير أن أكمت لم يستعمل ، والكميت الذى لونه الحمرة يخالطها سواد ، ومدماة : شديدة الحمرة حتى كأنها قد طليت بالدم ، والمتون : جمع متن ، وهو الظهر ، وجرى : سال ، واستشعرت لون مذهب جعلت هذا اللون شعارها ، وأصل الشعار — بزنة الكتاب — العلامة يتخذها المحارب ليعرف بها ، أو هو ما يلى الجسد من الثياب ، والمذهب — بزنة المكرم — المموه بالذهب والاستشهاد به فى قوله « جرى فوقها واستشعرت لون مذهب » فإن هذا الكلام من باب التنازع؛ فقد تقدم عاملان — وهما قوله جرى وقوله استشعرت — وتأخر عنهما معمول واحد — وهو قوله لون مذهب — وكل واحد من هذين العاملين يطلب هذا المعمول ، وقد أعمل الشاعر العامل الثانى منهما فى لفظ المعمول ، ولو أعمل الأول منهما لرفع « لون مذهب » لأن الأول يطلبه فاعلا ، ولأتى بضمير المعمول بارزا مع العامل الثانى ، فكان يقول : جرى فوقها واستشعرته لون مذهب .

٤٤ — هذا البيت من شواهد سيبويه أيضا (٣٩/١) ولم نزد فى نسبته عما نقله المؤلف ، وتغنى به : مضارع « غنى بالمكان يغنى — على مثال رضى يرضى » أى أقام ، وتصبى الحليم : تورثه الصبوة ، وهى الميل إلى شهوات الصبا وملذاته. والاستشهاد به فى قوله « أرى تغنى به سيفانة » فإن هذه العبارة من باب التنازع لتقدم عاملين — وهما قوله أرى وقوله تغنى به — وتأخر عنهما معمول واحد — وهو قوله سيفانة — وأول العاملين يطلب هذا المعمول مفعولا ، وثانيهما يطلبه فاعلا ، وقد أعمل الشاعر العامل الثانى فى هذا المعمول ؛ بدليل مجيئه مرفوعا ، ونظير هذه الشواهد فى إعمال العامل الثانى قول الشاعر :

إذا كنت ترضيه ويرضيك صاحب جهارا فكن فى الغيب أحفظ للود

وقول الآخر :

هوينني وهويت الغانيات إلى أن شبت فانصرفت عنهن آمالى

وقول الآخر :

جفونى ولم أجف الأخلاء ؛ إننى لغير جميل من خليلى مهمل =

وقال الآخر :

٤٥ — قَضَى كُلُّ ذِى دَيْنٍ فَوَفَّى غَرِيمَهُ وَعَزَّةُ مَمْطُولٌ مُعَنًّى غَرِيمُهَا

= ثم تقول : قد تبين لك أن كلام العرب قد جاء بإعمال أول العاملين فى لفظ المعمول المتأخر عنهما ، وبإعمال العامل الثانى فى لفظه أيضا ، ومن إعمال العامل الأول الشواهد التى استدل بها الكوفيون ، ومن إعمال الثانى الشواهد التى استدل بها البصريون؛ فليس لواحد من الفريقين أن يدعى أن الاستعمال العربى يؤيده وحده ؛ لأن الاستعمال العربى يؤيد كل واحد منهما ، وكل ماهنالك أنه يبقى سؤال ، وهو هل العامل الأول أولى بالعمل لكونه متقدما وقد طلب المعمول قبل أن يطلبه الثانى ، أم العامل الثانى أولى لكونه أقرب إلى المعمول ومجاورا له ، وأما العامل الأول فهو مفصول من المعمول بالعامل الثانى على الأقل ؟ ولا ترى لك أن تحاول ترجيح إحدى هاتين القضيتين ؛ فإن لكل منهما مستندا من التعليل والقياس ، لا من الاستعمال العربى .

٤٥ — هذا البيت لكثير بن عبد الرحمن المشهور بكثير عزة ، وهو من شواهد الأشمونى (رقم ٤١١) وأوضح المسالك (رقم ٢٤١) وممطول : اسم المفعول من قولك « مطل المدين دائنه يمطله — من باب نصر — » وذلك إذا لواه بدينه وسوف فى قضائه ولم يؤده ، و « معنى » اسم المفعول من قولك « عنى الأمر الفلانى فلانا — بتضعيف عين الفعل وهى النون هنا — » وذلك إذا شق عليه الأمر وكان سببا فى عنائه وشقوته ، والاستشهاد فى هذا البيت فى موضعين : الأول فى قوله «قضى كل ذى دين فوفى غريمه» فإن هذه العبارة من باب التنازع ، فقد تقدم عاملان — وهما قوله « قضى » وقوله « وفى » — وتأخر عنهما معمول واحد — وهو قوله « غريمه » — وكل واحد من العاملين المتقدمين يطلب المعمول المتأخر مفعولا،وقد أعمل الشاعر المعمول الثانى منهما فى لفظ المعمول ، والدليل على أنه أعمل الثانى هنا أنه لم يصل ضمير المعمول بالعامل الثانى ، لأنه لو كان قد أعمل الأول لوجب أن يقول « قضى كل ذى دين فوفاه غريمه » على أن يكون تقدير الكلام : قضى كل ذى دين غريمه فوفاه ، والموضع الثانى من موضعى استشهاد المؤلف بالبيت قوله « ممطول معنى غريمها » فإن ظاهر هذه العبارة أنها من باب التنازع ؛ لتقدم عاملين — وهما قوله « ممطول » وقوله « معنى » — وتأخر عنهما معمول واحد — وهو قوله « غريمها » — وكل واحد من هذين العاملين=

. . . .

= يطلبه نائب فاعل ؛ لأن كل واحد منهما اسم مفعول على ما بينا ، وأنت تعلم أن اسم المفعول يعمل عمل الفعل المبنى للمجهول . وقد اغتر المؤلف بهذا الظاهر ؛ فخيل إليه أن العبارة من باب التنازع، وأن الشاعر قد أعمل العامل الثانى ، لأنه لو كان قد أعمل العامل الأول لوجب عليه أن يقول : وعزة ممطول معنى هو غريمها ؛ فيكون « هو » نائب فاعل معنى ، وغريمها : نائب فاعل ممطول ، فإن قلت : فلماذا لا يكون فى «معنى» ضمير مستترجوازا تقديره هو ويكون هذا الضمير نائب فاعل معنى على تقدير إعمال ممطول فى لفظ المعمول المتأخر ؟ فالجواب على هذا أن نقول : إن قوله «وعزة» مبتدأ ، وخبره قوله «ممطول» والمطول وصف الغريم لا وصف عزة، فقد جرى ضمير الخبر على غير مبتدئه، وإذا جرى ضمير الخبر على غير المبتدأ وجب إبراز ذلك الضمير ،هكذا خيل للمؤلف،وهو كلام منقوض من ثلاثة أوجه ؛ الوجه الأول : أن وجوب إبراز الضمير من الخبر إذا جرى هذا الضمير على غير مبتدئه هو مذهب البصريين ، ومذهب الكوفيين أنه لا يجب إبراز الضمير من الوصف إذا جرى على غير موصوفه ، كما بينه المؤلف نفسه فى المسألة رقم ٨ السابقة ، وإذا كان الأمر كذلك لم يجز أن يحتج على مذهب قوم بمذهب قوم آخرين كما هو مقرر فى علم الجدل ، والوجه الثانى : أن الشاعر لو كان قد أعمل العامل الثانى لوجب عليه أن يقول : وعزة ممطول هو معنى غريمها ، فيبرز الضمير المستكن فى الخبر الأول لنفس السبب الذى احتج به على الكوفيين ، وهو أن الضمير المستكن فى الخبر جار على غير مبتدئه ، وهذا الاحتجاج ملزم للبصريين لأنه مذهبهم وغير ملزم للكوفيين لأنهم لا يذهبون إليه كما قدمنا ، والوجه الثالث — وهو مترتب على الوجهين السابقين — أن النحارير من العلماء كابن مالك رحمه الله ذهبوا إلى أن هذه العبارة ليست من باب التنازع أصلا ؛ لأنه لا يصح أن يكون الشاعر قد أعمل العامل الأول كما لا يصح أن يكون قد أعمل العامل الثانى ؛ لأنه لو أعمل أحدهما أيا كان لوجب على مذهب البصريين أن يبرز ضمير المعمول مع العامل الذى لم يعمله فى لفظ المعمول لكونه جاريا على غير من هو له ، وعلى هذا يكون قوله « عزة » مبتدأ أول وقوله « غريمها » مبتدأ ثانيا ، وقوله « ممطول » خبر المبتدأ الثانى تقدم عليه ، وقوله « معنى » خبرا ثانيا للمبتدأ الثانى ، وجملة المبتدأ الثانى وخبريه فى محل رفع خبر المبتدأ =

فأعمل الثانى فى هذا البيت فى مكانين : أحدهما « وَفَّى » ولو أعمل الأول لقال : وَفَّاهُ ، والثانى « مُمَنًّى » ولو أعمل الأول لوجب إظهار الضمير بعد مُمَنًّى ؛ فيقول « وعزة ممطول معنى هو غريمها » وتقديره : وعزة ممطول غريمها مُمَنًّى هو ؛ لأنه قد جرى على عزة ، وهو فعل الغريم ؛ فقد جرى على غير مَنْ هو له ، واسم الفاعل إذا جرى على غير مَنْ هو له وَجَبَ إظهار الضمير فيه ، فلما لم يظهر الضمير دَلَّ على أنه قد أعمل الثانى ، إلا أنهم يقولون على هذا : يجوز أن يكون قد أعمل الأول ولم يظهر الضمير وذلك جائز عندنا ، وقد بيَّنا فساد ذلك فى اسم الفاعل إذا جرى على غير مَنْ هو له مستقصًى فى موضعه .

وأما القياس فهو أن الفعل الثانى أقربُ إلى الاسم من الفعل الأول ، وليس فى إعماله دون الأول نَقْضُ معنًى ، فكان إعمالُه أَوْلَى ، ألا ترى أنهم قالوا : « خشنت بصدره وصَدْرِ زيد » فيختارون إعمال الباء فى المعطوف ، ولا يختارون إعمال الفعل فيه ؛ لأنها أقربُ إليه منه ؛ وليس فى إعمالها نَقْضُ معنًى ؛ فكان إعمالها أَوْلَى .

والذى يدل على أن للقرب أثراً أنه قد حملهم القربُ والجوارُ حتى قالوا : « جُحْرُ ضَبٍّ خَرِبٍ » فأجروا خَرِبٍ على ضَبٍّ ، وهو فى الحقيقة صفة للجحر ؛ لأن الضب لا يوصف بالخراب ؛ فهاهنا أَوْلَى .

وأما الجواب عن كلمات الكوفيين : أما قول امرىء القيس :

فَلَوْ أَنَّ مَا أَسْعَى لِأَدْنَى مَعِيشَةٍ
كَفَانِي ، وَلَمْ أَطْلُبْ ، قَلِيلٌ مِنَ الْمَالِ [٣٩]

= الأول ، ومن هذا تعلم أن الاسمين المتقدمين — وهما قوله « ممطول » وقوله « معنى » — ليسا عاملين لأنهما خبران ، والاسم المتأخر — وهو قوله « غريمها » — ليس معمولا ؛ لأنه مبتدأ ، والمبتدأ ليس معمولا لخبره إلا على قول ضعيف ، وكأن الشاعر قد قال : وعزة غريمها ممطول معنى .

فنقول : إنما أعمل الأول منهما مراعاة للمعنى ؛ لأنه لو أعمل الثانى لكان الكلام متناقضا ، وذلك من وجهين ؛ أحدهما : أنه لو أعمل الثانى لكان التقدير فيه : كفانى قليل ولم أطلب قليلا من المال ، وهذا متناقض ؛ لأنه يخبر تارة بأن سعيه [٤٦] ليس لأدنى معيشة ، وتَارَةً يخبر بأنه يطالب القليل ، وذلك متناقض ؛ والثانى : أنه قال فى البيت الذى بعده :

وَلٰكِنَّمَا أَسْعَى لِمَجْدٍ مُؤَثَّلٍ وَقَدْ يُدْرِكُ المَجْدَ المُؤَثَّلَ أَمْثَالِى

فلهذا أعمل الأول ولم يعمل الثانى . وأما قول الآخر :

وقد نغنى بهـــا ونرى عصورا بها يَقْتَدْننا الخردَ الخِدالاَ [٤٠]

فنقول : إنما أعمل الأول مراعاة لحركة الروىّ ؛ فإن القصيدة منصوبة ، وإعمال الأول جائز ، فاستعمل الجائز ليخلص من عيب القافية ، ولا خلاف فى الجواز ، وإنما الخلاف فى الأَوْلىٰ ، وكذلك أيضاً قول الآخر :

[وَلَمَّا أَنْ تَحَمَّلَ آلُ لَيْلَى] سمعت بينهم نعب الغرابا [٤١]

يدل على الجواز ، وهو مُعَارَض بأمثاله .

وأما قولهم « إن الفعل الأول سابق فوجب إعماله للعناية به » قلنا : هم وإن كانوا يُعْنَوْنَ بالابتداء إلا أنهم يعنون بالمقاربة والجِوَارِ أكثر ، على ما بينا فى دليلنا .

وأما قولهم « لو أعملنا الثانى لأدَّى إلى الإضمار قبل الذكر » قلنا : إنما جوزنا ها هنا الإضمارَ قبلَ الذكرِ لأن ما بعده يفسره ؛ لأنهم قد يستغنون ببعض الألفاظ عن بعض إذا كان فى الملفوظ دلالة على المحذوف لعلم المخاطب ، قال الله تعالى : (والحافظين فروجَهم والحافظات ، والذاكرين الله كثيرا والذاكرات) فلم يعمل الآخر فيما أعمل فيه الأول استغناء عنه بما ذكره قبلُ ، ولعلم المخاطب أن الثانى قد دخل فى حكم الأول ، وقال الله تعالى : (أن الله برىء من المشركين ورسولُه)

فاستغنى بذكر خبر الأول عن ذكر خبر الثانى ؛ لعلم المخاطب أن الثانى قد دخل فى ذلك ، قال ضابىء البُرْجُمِىُّ .

٤٦ — فَمَنْ يَكُ أَمْسَى بِالْمَدِينَةِ رَحْلُهُ فَإِنِّى وَقَيَّارٌ بِهَا لَغَرِيبُ

---

٤٦ — هذا البيت — كما قال المؤلف — لضابىء بن الحارث البرجمى ، وقد استشهد به سيبويه (١/٣٨) وابن هشام فى مغنى اللبيب (رقم ٧٣٥) وفى أوضح المسالك (رقم ١٤٢) والأشمونى (رقم ٢٧٤) وقوله « رحله » هو هنا بمعنى منزله ، ويروى فى مكانه « رهطه » ورهط الرجل : أهله وقومه الأقربون ، و « قيار » ذكر أبوزيد فى نوادره أنه اسم جمل الشاعر ، ونقل عن الخليل بن أحمد أنه اسم فرس الشاعر ، والاستشهاد بالبيت فى قوله « إنى وقيار لغريب » حيث ذكر الشاعر إن واسمها ، ثم ذكر مبتدأ مرفوعا ، وهو قوله « وقيار » وذكر بعد ذلك خبر إن وهو قوله «لغريب» وحذف خبر المبتدأ — وهو قوله « وقيار » — لأن معرفة هذا الخبر المحذوف لا تعسر على سامع هذا الكلام ، بل هو متبادر إلى ذهنه من غير تكلف ولا مشقة ، وأصل الكلام : فإنى لغريب وقيار كذلك ، أو غريب ، أو مثلى ، أوما أشبه هذا ، ولا يجوز فى هذا البيت أن يكون قوله « لغريب » خبرا لقوله « وقيار » لوجود لام الابتداء فى هذا الخبر ، ولام الابتداء تدخل فى خبر إن ، ولا تدخل فى خبر المبتدأ إلا شذوذا ، كما لا يجوز أن يكون قوله « وقيار » معطوفا على اسم إن ، وذلك من ثلاثة أوجه : الأول أن اسم إن منصوب ، وهذا مرفوع ، ومن شرط صحة العطف اتفاق المتعاطفين فى الإعراب ، والوجه الثانى : أن الذين صح رأيهم ممن جوزوا عطف الاسم المرفوع على اسم إن المنصوب لكون اسم إن مبتدأ فى الأصل والمبتدأ مرفوع ، إنما جوزوا ذلك إذا وقع الاسم المرفوع بعد استكمال إن معموليها الاسم والخبر كما فى قول الشاعر :

فمن يك لم ينجب أبوه وأمه فإن لنا الأم النجيبة والأب

فقد جاء بالاسم المرفوع — وهو قوله « والأب » — بعد أن أوفى جملة إن حقها ، والوجه الثالث : أنا لو جرينا على القول المرجوح الذى يجوز مجىء الاسم المرفوع معطوفا على اسم إن باعتبار أصله ولو لم تستوف إن معموليها ؛ لم يجزلنا فى هذا البيت أن نعطف قوله « وقيار » على اسم إن؛ لأنه لو عطف على اسم إن لوجب أن يقال : فإنى وقيار بها لغريبان ، لأنه حينئذ يكون خبرا عن اثنين .

فاستغنى بذكر خبر الآخر عن خبر الأول ، وقال دِرْهَمُ بن زيد الأنصارى :

٤٧ — نَحْنُ بِمَا عِنْدَنَا ، وَأَنْتَ بِمَا عِنْدَكَ رَاضٍ ، وَالرَّأْىُ مُخْتَلِفُ

[٤٧] واستغنى بذكر خبر الآخر عن ذكر خبر الأول ، وقال الفرزدق :

٤٨ — إِنِّى ضَمِنْتُ لِمَنْ أَتَانِى مَاجَنَى وَأَبَى ، فَكُنْتُ وَكَانَ غَيْرَ غَدُورِ

٤٧ — هذا البيت من شواهد سيبويه (٣٨/١) و مغنى اللبيب لابن هشام (رقم ٨٧٣) وشواهد إيضاح القزوينى (رقم ٩٥ بتحقيقنا) وليس هو لدرهم بن زيد الأنصارى كما ذكر المؤلف ، ولكنه من كلام قيس بن الخطيم ، والاستشهاد به فى قوله « نحن وأنت راض » فإن قوله « نحن » مبتدأ ، وخبره محذوف ، وقوله « وأنت » مبتدأ آخر ، وخبره هو قوله « راض » وقد حذف الشاعر خبر المبتدأ المتقدم لدلالة خبر المبتدأ الذى بعده عليه ، وتقدير الكلام : نحن راضون بما عندنا وأنت راض بما عندك ، ولا يجوز أن يكون قوله « راض » خبرا عن المبتدأ المتقدم وحده ، ولا أن يكون خبرا عن « نحن » و « أنت » جميعا ، لكون هذا الخبر مفردا ، ولا يخبر بالمفرد عن الجمع ، ونظير هذا البيت فى حذف خبر السابق وذكر خبر الثانى قول الشاعر :

خليلى هل طب فإنى وأنتما — وإن لم تبوحا بالهوى — دنفان ؟

فإن قوله « دنفان » يتعين أن يكون خبرا عن « أنتما » ولا يجوز أن يكون خبرا لإن وحدها ، ولا أن يكون خبرا لإن والاسم المرفوع بعدها معا ، وذلك لأن « دنفان » مثنى واسم إن مفرد ، وهو مع الاسم المرفوع بعده جمع ، ولا يجوز أن يخبر بالمثنى عن المفرد ولا عن الجمع .

٤٨ — لم أجد هذا البيت فى نسخ ديوان الفرزدق المطبوعة ، وهو من شواهد سيبويه (٣٨/١) ومفرداته ومعناه مما لا يحتاج إلى شرح ، والاستشهاد به فى قوله « فكنت وكان غير غدور » فإن المؤلف قد زعم أن قوله « غير غدور » خبر لكان الثانية ، وأن الشاعر قد حذف خبر كان الأولى ارتكانا على انفهام المعنى وأن السامع سيفهم أن أصل الكلام فكنت غير غدور وكان غير غدور ، فحذف خبر كان الأولى لدلالة خبر كان الثانية عليه ، فصار كما جاء فى كلام الشاعر ، لكن الذى ذكره المؤلف ليس بلازم ، بل يجوز أن يكون المذكور هو خبر كان الأولى ، وأن الشاعر قد حذف خبر =

فاستغنى بخبر الثاني عن الأول ، والشواهدُ على هذا النحو كثيرةٌ ؛ فدَلَّ على جواز الإضمار ها هنا قبل الذكر ؛ لأن ما بعده يفسره ، وإذا جاز الإضمار مع عدم تقدم ذكر المظهر لدلالة الحال عليه كما قال تعالى : (حتى تَوَارَتْ بالحجاب) يعنى الشَّمْسَ وإن لم يَجْرِ لها ذكر ، وكما قال تعالى : (كُلُّ مَنْ عليها فَانٍ) يعنى الأرض ، وكما قال الشاعر :

٤٩ — عَلَى مِثْلِهَا أَمْضِي إِذَا قَالَ صَاحِبِي: أَلاَ لَيْتَنِي أَفْدِيكَ مِنْهَا وَأَفْتَدِي

يعنى الفلاة وإن لم يجر لها ذكر ؛ لدلالة الحال ، فَلَأَن يجوز ها هنا الإضمار قبل الذكر لشريطة التفسير ودلالة اللفظ كان ذلك من طريق الأَوْلَى ، ثم إن كان هذا ممتنعاً فينبغي أن لا يجوز عندكم ، ولا خلاف بين جميع النحويين أنه جائز ، إلا فيما لا يعدُّ خلافا ، فدلَّ على فساد ما ذكرتموه ، والله أعلم .

= كان الثانية لدلالة خبر الأولى عليه، بل هذا ـ وهو أن يكون المذكور خبر كان الأولى والمحذوف هو خبر كان الثانية ـ هو الأولى ؛ لأنه هو الأكثر دورانا على ألسنة العرب وهذا في المواضع التي يحتمل الكلام فيها الوجهين جميعا كما في هذا البيت ، أما المكان الذي يتعين فيه أحد الأمرين كالشواهد السابقة فإن الكلام يحمل على ما يتعين فيه ، وهذه اللفتة ترجع مذهب الكوفيين في كون العامل المتقدم أولى بالإعمال في لفظ المعمول ، نعنى فيما لو احتمل الكلام إعمال كل منهما ، فتنبه لذلك .

٤٩ — هذا البيت هو البيت التاسع والثلاثون من معلقة طرفة بن العبد البكرى ، وهو من أبيات في وصف ناقته . وقوله «على مثلها» يريد على مثل هذه الناقة الموصوفة، وأمضى : أي أسير ، وقوله « ألا ليتنى أفديك منها » الضمير عائد إلى الفلاة أي الصحراء وقد أتى بضمير الفلاة وإن لم يجر لها ذكر في الكلام قبل هذا ؛ لأن المراد يفهم من سياق الكلام ، ونظيره كما قال المؤلف قوله تعالى : (حتى توارت بالحجاب) فإن المراد والله أعلم حتى توارت الشمس وراء الأفق ، فأضمر في الفعل ضميرا يعود إلى الشمس وإن لم يجر لها ذكر في الكلام ارتكانا على أن السامع سيفهم المقصود ويعرف المراد من سياق الكلام ، وقول طرفة « ألا ليتنى ـ إلخ » واقع موقع قوله : إننا هالكون لأن السير في هذه الصحراء شاق عسير لا يتيسر لأحد أن يمضى فيه ويستمر عليه

١٤ — مسألة

[القول فى نعم و بئس ، أفِعْلَانِ هما أم اسْمَانِ ؟][(١)]

ذهب الكوفيون إلى أن « نِعْمَ ، و بِئْسَ » اسمان مُبْتَدآن . وذهب البصريون إلى أنهما فعلان ماضيان لا يتصرَّفَانِ ، و إليه ذهب على بن حمزة الكسائى من الكوفيين :

أما الكوفيون فاحْتَجُّوا بأن قالوا : الدليلُ على أنهما اسمان دخولُ حرف الخفض عليهما ؛ فإنه قد جاء عن العرب أنها تقول « ما زيد بِنِعْمَ الرجُلُ » قال حسان بن ثابت :

٥٠ — ألسْتُ بِنِعْمَ الجَارُ يُؤْلِفُ بَيْتَهُ أخَاقِلَةٍ أوْ مُعْدِمَ المَالِ مُصْرِمَا

---

(١) انظر فى هذه المسألة : التصريح للشيخ خالد(٢/١١٧ بولاق) وشرح الأشمونى (٤/١٩٢ وما بعدها بتحقيقنا) وحاشية الصبان (٣/٢٣ بولاق) وشرح رضى الدين على الكافية (٢/٢٨٩ وما بعدها) وشرح موفق الدين بن يعيش على المفصل (ص ١٠٢٨ أوربة) وأسرار العربية للمؤلف (ص ٤١ ط ليدن) وشرحنا على شرح قطر الندى لابن هشام (ص ٢٧ ط سنة ١٩٥٩) وشرح ابن عقيل على الألفية (٢/١٢٧ بتحقيقنا)

٥٠ — هذا البيت كما قال المؤلف ـ لحسان بن ثابت الأنصارى ، والجار : أراد به ههنا الذى يستجير به الناس من الفقر والحاجة فينزلون فى حماه ويستظلون بظله ويعولون عليه قضاء حاجاتهم ، ويؤلف بيته ـ ببناء الفعل للمعلوم : أى يجعل القل يألف بيته ، وذلك ببسط الكف وبذل العرف وبشاشة الوجه ونحو ذلك ، وأخو القلة :الفقير الذى لا يجد كفايته ، والمصرم : أراد به المعدم الذى لا يجد شيئا ، وأصله من الصرم الذى هو القطع ، ومنه قالوا : ناقة صرماء ، وناقة مصرمة ، للتى انقطع لبنها وجف ، وذلك أن يصيب الضرع شىء فيكوى بالنار فلا يخرج منه لبن أبدا . والاستشهاد بالبيت فى قوله « بنعم الجار » فإن الكوفيين استندوا إلى ظاهرهذه العبارة فزعموا أن« نعم»=

وحُكى عن بعض فُصَحَاء العرب أنه قال « نِعْمَ السَّيْرُ على بِئْسَ الْعَيْرُ » وحكى أبو بكر بن الأنبارى عن أبى العباس أحمد بن يحيى ثعلب عن سلمة عن الفراء

= اسم بمعنى الممدوح بدليل دخول حرف الجر عليه ، وقد علمنا أن حرف الجر لا يدخل إلا على الأسماء ، وربما استدلوا بقول الراجز :

صبحك الله بخير باكر بنعم طير وشباب فاخر

والبصريون يقولون : إن نعم وبئس فعلان جامدان ، بدليل دخول تاء التأنيث عليهما ، فى نحو قوله صلى الله عليه وسلم « من توضأ يوم الجمعة فبها ونعمت » وأنت تقول : بئست المرأة حمالة الحطب ،وبدليل اقتران ضمائر الرفع المتصلة بهما ، تقول : نعما، ونعموا ، وضمائر الرفع المتصلة لا تقترن بغير الأفعال ، وأما حرف الجر فقد يدخل فى اللفظ على الفعل وعلى الحرف أيضا ، لكنه فى التقدير داخل على الاسم ، فمثال دخوله على الفعل المتفق على فعليته قول الراجز (انظر الشاهد رقم ٦٤ الآتى) :

والله ما ليلى بنام صاحبه ولا مخالط الليان جانبه

ومثال دخوله على الحرف قولك « عجبت من أن تلعب » والفريقان متفقان على مجىء مثل ذلك عن العرب ، وهما أيضا متفقان على أن هذا الظاهر غير مرضى،وأن الباء فى قول الراجز « بنام صاحبه »لابدأن تكون داخلةفى التقدير على اسم محذوف،وتقدير الكلام والله ماليلى بليل مقول فيه نام صاحبه ، فدخول الباء فى البيت جملة تقع مقول قول محذوف ، وهذا القول المحذوف صفة لموصوف محذوف أيضا ، وهذا الموصوف المحذوف هو مدخول الباء عند التحقيق ، فإذا كان هذا تأويل الفريقين فى قول الراجز « بنام صاحبه » فليكن هو تأويل قول حسان « بنعم الجار » أى بجار مقول فيه نعم الجار ، وليكن هو تأويل قول الآخر « بنعم طير » إن سلمنا صحة هذه الرواية ، أى بطير مقول فيه نعم طير ، لكن هذه الرواية غير صحيحة ، والرواية الصحيحة« بنعم طير» بضم النون وسكون العين ـ وهى رواية الكسائى، وإذا كان دخول حرف الجر فى ظاهر اللفظ على كلة لا يدل دلالة قاطعة على كونها اسما،وكذلك غير حرف الجر من الحروف التى قلنا : إنها من خصائص الأسماء كحروف النداء، وقدرأينا الاستعمال العربى الذائع يصل تاء التأنيث وضمائر الرفع الساكنة بكلمتى نعم وبئس من غير ضرورة ولا حاجة إلى تأويل؛ فليكن الصحيح فى هذه المسألة هو مذهب البصريين ، فاعرف ذلك .

أن أعرابيا بُشِّرَ بمولودة فقيل له : نعم المولودة مولودتك ! فقال « والله ما هى بنعم المولودة : نُصْرتُهَا بكاء ، وبِرُّها سرقة » فأدخلوا عليهما حرف [٤٨] الخفض ، ودُخُولُ حرفِ الخَفضِ يدل على أنهما اسمان ؛ لأنه من خصائص الأسماء .

ومنهم من تمسك بأن قال : الدليل على أنهما اسمان أن العرب تقول : « يا نِعْمَ المولى ويا نِعْمَ النصير » فنداؤهم نعم يدل على الاسمية ؛ لأن النداء من خصائص الأسماء ، ولو كان فعلا لما تَوَجَّهَ نحوهُ النداء . قالوا : ولا يجوز أن يقال : إن المقصود بالنداء محذوف للعلم به ـ والتقدير فيه : يا ألله نعم المولى ونعم النصير أنت ـ فحذف المنادى لدلالة حرف النداء عليه كما حذف حرف النداء لدلالة المنادى عليه ؛ لأنا نقول : الجواب عن هذا أن المنادى إنما يقدر محذوفا إذا ولى حرفَ النداء فعلُ أمرٍ وما جرى مَجْرَاه ، كقراءة الكسائى وأبى جعفر المدنى ويعقوب الحضرمى وأبى عبد الرحمن السلمى والحسن البصرى وحميد الأعرج : (ألاَ يَا اسْجُدُوا لله) أراد يا هؤلاء اسجدوا ، وكما قال الأخطل :

٥١ — أَلاَ يَا اَسْلَمِي يَاهِنْدُ هِنْدَ بَنِي بَدْرٍ وَإِنْ كَانَ حَيَّانَا عِدًى آخِرَ الدَّهْرِ

---

٥١ — هذا البيت كما قال المؤلف من كلام الأخطل التغلبي، واسمه غياث بن الغوث، وقد أنشده ابن منظور (ع د ى) ونسبه إليه ، وقوله « عدى » أراد به متباعدين لا أرحام بينهم ولا حلف ، وقد روى فى بيت الأخطل هذا اللفظ بكسر العين وبضمها ، وأنكر الأصمعى الضم إلا أن تقول « عداة » بالتاء فى آخره ، وقوله « آخر الدهر » منصوب على تقدير نزع الخافض ، وأصله إلى آخر الدهر ، فحذف الحرف وأوصل الاسم الذى يشبه الفعل إلى المجرور فنصبه ، والاستشهاد بالبيت فى قوله « ألا يا اسلمى » فإن الفريقين الكوفيين والبصريين متفقون على أن « يا » حرف نداء ، وعلى أن حرف النداء مما يختص بالدخول على الاسم ، وقد دخل فى هذا البيت على ما هو فعل أمر بالاتفاق ، فوجب أن يكون التقدير دخوله على اسم محذوف ، وكأنه قد قال : ألا ياهند ، اسلمى ، يا هند هند بنى بكر ، ونظير ذلك مما لم ينشده المؤلف قول الآخر :

ألا يا اسلمى ذات الدماليج والعقد وذات الثنايا الغر والفاحم الجعد =

وقال الآخر ، وهو ذو الرُّمَّةِ :

٥٢ — أَلاَ يَااسْلَمِي يَا دَارَمَيَّ عَلَى الْبِلَى وَلاَ زَالَ مُنْهَلاًّ بِجَرْعَائِكِ الْقَطْرُ

وقال الآخر ، وهو المرقش :

٥٣ — أَلاَ يَا اسْلَمِي لاَ صَرْمَ لِي الْيَوْمَ فَاطِمَا
وَلا أَبَداً مَا دَامَ وَصْلُكِ دَائِمَـــا

= وقول الكوفيين «إن هذا خاص بما إذا وقع بعد حرف النداء فعل أمر» غير صحيح فقد دخلت «يا» فى اللفظ على أفعال غير فعل الأمر، وعلى الحرف أيضا ، نحو قول الراجز :

يا ليتنى وأنت ياليس فى بلدة ليس بها أنيس

وقول الآخر :

ياليت زوجك قد غدا متقـــلداً سيفا ورمحا

وقول الآخر :

يا ليت أنا ضمنا سفينه حتى يعود الوصـــل كينونه

وقول الآخر :

يا رب مثلك فى النساء غريرة بيضاء قد متعتها بطلاق

وقد ورد مثل ذلك فى أفصح الـكلام ، فمن دخول « يا » على فعل الامر قول الله تعالى : (ألا ياسجدوا لله) ومن دخول « يا » على الحرف قوله سبحانه : (ياليتنى مت قبل هذا) وقوله (يا ليتنا نرد ولا نـكذب) وقوله : (يا ليتنى كنت معهم) وقوله : (يا ليت قومى يعلمون) .

٥٢ — هذا البيت من كلام ذى الرمة ، واسمه غيلان بن عقبة ، وهو من شواهد الاشمونى (رقم ١١) وابن هشام فى المغنى (رقم ٤٠٢) وفى أوضح المسالك (رقم ٨٢) وابن عقيل (رقم ٦٢) والبلى — بكسر الباء مقصورا — مصدر بلى الثوب ونحوه يبلى بلاء وبلى ؛ إذا رث وقدم ، ومنهلا : اسم الفاعل من قولك انهل المطر ، أى انسكب وانصب ، والجرعاء : رملة مستوية لا تنبت شيئاً ، والقطر : المطر ، والاستشهاد به فى قوله « يا اسلمى » حيث دخل حرف النداء فى اللفظ على الفعل المتفق على فعليته ، ولم يخرجه ذلك عن الفعلية ؛ لأن الـكلام على تقدير اسم يدخل يا عليه ، وأصل الـكلام : ألا يادار مية اسلمى دارمى — إلخ ، وهو نظير ما ذكرناه فى شرح الشاهد السابق .

٥٣ — هذا البيت كما قال المؤلف للمرقش ، والصرم — بالفتح وبالضم أيضا — الهجران والقطيعة وبت أواصر المحبة والألفة ، و«فاطما» أراد يا فاطمة ، فحذف حرف النداء =

وقال الآخر :

٥٤ — أَلاَ يَا اَسْلَمِي قَبْلَ الفِرَاقِ ظَعِيناَ تَحِيَّةَ مَنْ أَمْسَى إِلَيْكِ حَزِينَا

وقال الآخر ، وهو الكُمَيْتُ :

٥٥ — أَلاَ يَا اَسْلَمِي يَا تِرْبَ أَسْمَاء مِنْ تِرْبِ

أَلاَ يَا اَسْلَمِي حُيِّيتِ عَنِّي وَعَنْ صَحْبِي

= ورخم المنادى بحذف التاء ، والاستشهاد به فى قوله «ألا يا اسلمى» حيث دخل حرف النداء — وهو « يا » — فى اللفظ على فعل متفق على فعليته ، وقد اتفق الفريقان على أن حرف النداء مما يختص به الاسم . فلزمهم أن يقدروا اسما يكون حرف النداء داخلا عليه ، وأصل الكلام : ألا يا فاطمة اسلمى لا صرم لى — إلخ ، وهذا مما يؤنس بان يكون قول حسان بن ثابت « ألست بنعم الجار » الذى استدل به الكوفيون على أن نعم اسم — ليس مما يصح التمسك به ؛ لان الباء داخلة على اسم مقدر ، وأصل الكلام : ألست بجار مقول فيه نعم الجار ، على ما قررناه سابقا .

٥٤ — لم أقف لهذا الشاهد على نسبة إلى قائل معين ، وظعين : أراد يا ظعينة ، فحذف حرف النداء ورخم الاسم المنادى بحذف التاء ، وجاء به على لغة من ينتظر الحرف المحذوف فأبقى فتحة النون التى كانت لها قبل الحذف ، وهذه الألف للاطلاق ، والظعينة: المرأة ما دامت فى الهودج ، وقد تطلق على المرأة مطلقا ، وتحية : يجوز فيه النصب على أن يكون مفعولا مطلقا عامله محذوف يدل عليه سابق الكلام ، وكأنه قال :أحييك تحية ، ويجوز فيه الرفع على أن يكون خبر مبتدأ محذوف ، وكأنه قال : هذه تحية — إلخ ، والاستشهاد به فى قوله «يا اسلمى» حيث اقترن حرف النداء — وهو « يا » — بكلمة وقع الإجماع على أنها فعل ؛ فدل على أن اقتران حرف النداء فى اللفظ بكلمة ما لايقطع بأنها اسم ، ويكون نظير ذلك أن اقتران حرف الجر بالكلمة لايدل دلالة قاطعة على أن هذه الكلمة اسم ؛ لجواز أن يكون مدخول حرف الجر محذوفا من اللفظ ، كما أن مدخول حرف النداء فى هذا البيت محذوف .

٥٥ — هذا البيت — كما قال المؤلف — من كلام الكميت بن زيد الأسدى ، والترب — بكسر التاء وسكون الراء — الذى يساويك فى سنك . والاستشهاد بالبيت فى قوله « يا اسلمى » والقول فيه كالقول فى الأبيات السابقة .

وقال الآخر ، وهو العَجَّاجُ :

٥٦ — يَا دَارَ سَلْمَى يَا اسْلَمِي ثُمَّ اسْلَمِي   بِسَمْسَمٍ وَعَنْ يَمِينِ سَمْسَمِ

وقال الآخر :

٥٧ — أَمَسْلَمَ يَا اسْمَعْ يَابْنَ كُلِّ خَلِيفَةٍ   وَيَا سَائِسَ الدُّنْيَا وَيَا جَبَلَ الأَرْضِ

[٤٩] أراد « يا هٰذا اسمع » . وقال الآخر :

٥٨ — وَقَالَتْ: أَلَا يَا اسْمَعْ نَعِظْكَ بِخُطَّةٍ   فَقُلْتُ: سَمِيعاً فَانْطِقِي وَأَصِيبِي

أراد « وقالت يا هذا اسمع » فحذف المنادى لدلالة حرف النداء عليه .

---

٥٦ — هذان بيتان من الرجز المشطور للعجاج بن رؤبة ، الراجز المشهور ، وقد أنشدهما ابن منظور (س م م) ونسبهما إليه ، ووقع عنده « بسمسم أو عن يمين سمسم » وسمسم : اسم موضع بعينه ، وقال ابن السكيت : هو رملة معروفة ، وفيها يقول طفيل الغنوى :

أسف على الأفلاج أيمن صوبه   وأيسره يعلو مخارم سمسم

وموطن الاستشهاد قوله « يااسلمى » حيث اقترن حرف النداء بكلمة اتفق الفريقان على أنها فعل ، فكان مما لا بد منه تقدير اسم يقترن به حرف النداء ليصح قولهم : إن حرف النداء مما يختص بالأسماء ، وقد أرشد العجاج نفسه إلى هذا الاسم المقدر ، فأنت تراه قد قال فى صدر الشاهد « يادار سلمى » ثم قال « يااسلمى » فكأنه قال: يادار سلمى يادار سلمى اسلمى ثم اسلمى » والكلام فيه كالكلام فيما مر من الأبيات

٥٧ — ورد هذا البيت فى اللسان (ن ف ض) منسوبا إلى أبى نخيلة ، وقوله «أمسلم» الهمزة فيه لنداء القريب، ومسلم — بفتح الميم الأولى — مرخم مسلمة، وقوله «ياجبل الأرض» أراد به أنه الذى يحفظ توازن هذه الأرض من أن ترجف بها الراجفة وتزعزعها أعاصير الاضطرابات ، أخذه من قوله تعالى : (وألقى فى الأرض رواسى أن تميد بكم) . والاستشهاد بالبيت فى قوله « يا اسمع » فإن حرف النداء — وهو « يا » — قد اقترن فى هذه العبارة بكلمة اتفق الطرفان جميعا على أنها فعل — وهى قوله « اسمع » — والكلام فيه نظير ما قلناه فيما قبله ، ورواية اللسان « أمسلم إنى يا ابن — إلخ » ولا شاهد فيها .

٥٨ — وهذا البيت مما لم نعثر له على نسبة إلى قائل معين ، وقوله « نعظك » مجزوم فى جواب الأمر السابق عليه ، وكأنه قال : إن تسمع نعظك ، والخطة — بضم=

وإنما اختص هذا التقدير بفعل الأمر دون الخبر لأن المنادَى مخاطَبٌ ، والمأمور مخاطَبٌ ؛ فحذفوا الأول من المخاطَبَيْنِ اكتفاء بالثانى عنه ، وإذا كان هذا المنادى إنما يقدر محذوفا فيما إذا ولى حرفَ النداء فعلُ أمرٍ فلا خلاف أن « نعم المولى » خبر ؛ فيجب أن لا يقدَّر المنادى فيه محذوفاً ، يدل عليه أن النداء لا يكاد ينفكُّ عن الأمر أو ما جرى مجراه من الطلب والنهى ، ولذلك لا يكاد يُوجَدُ فى كتاب الله تعالى نداء ينفك عن أمر أو نهى ، ولهذا لما جاء بعده الخبر فى قوله تعالى : (يا أيها الناس ضُرِبَ مثلٌ) شَفَعه الأمرَ فى قوله : (فاستمعوا له) فلما كان النداء لا يكاد ينفكُّ عن الأمر وهما جملتا خطاب جاز أن يحذف المنادى من الجملة الأولى ، وليس كذلك « يا نعم المولى ونعم النصير » لأن نِعْمَ خَبَر ؛ فلا يجوز أن يقدَّر المنادى فيه محذوفا .

ومنهم من تمسك بأن قال : الدليل على أنهما ليسا بفعلين أنه لا يحسن اقتران الزمان بهما كسائر الأفعال ، ألا ترى أنك لا تقول « نعم الرجل أمْسِ »

= الخاء وتشديد الطاء — شبه القصة ، وهو أيضا الأمر ، ويقال : سمته خطة سوء ، وقال تأبط شرا :

هما خطتا إما إسار ومنة وإمادم ، وا لقتل بالحر أجدر

وقوله « فقلت سميعا » ينتصب على أنه مفعول ثان لفعل محذوف أو على أنه حال حذف عامله ، وتقدير الكلام : وجدتنى سميعا ، أو لقيتنى سميعا ، ونحو ذلك. والاستشهاد بالبيت فى قوله « ألا يا اسمع » والقول فيه كالقول فى نظائره من الأبيات السابقة ونحوها. وكلها يدل على أن اقتران علامة من العلامات الدالة على اسمية الكلمة فى اللفظ لا يدل دلالة قاطعة على اسميتها فى اللفظ وفى التقدير جميعا ، فالاقتران فى اللفظ وحده غير كاف فى القطع باسمية الكلمة ؛ لجواز أن يكون قد حذف من الكلام شىء يكون هو المقترن بهذه العلامة ، كما كان اقتران حرف النداء فى هذه الشواهد واقتران حرف الجر فى بيت حسان غير دليل على اسمية ما دخل عليه حرف النداء وحرف الجر ؛ لأن الكلام على تقدير محذوف البتة .

ولا « نعم الرجل غَداً » وكذلك أيضاً لا تقول « بئس الرجل أمس » ولا « بئس الرجل غَداً » فلما لم يحسن اقتران الزمان بهما عُلِم أنهما ليسا بفعلين .

ومنهم من تمسك بأن قال : الدليلُ على أنهما ليسا بفعلين أنهما غيرُ متصرفين ؛ لأن التصرف من خصائص الأفعال ؛ فلما لم يتصرَّفا دل على أنهما ليسا بفعلين .

ومنهم من تمسك بأن قال : الدليل على أنهما ليسا بفعلين أنه قد جاء عن العرب « نَعِيمَ الرجُلُ زيدٌ » وليس فى أمثلة الأفعال فَعِيلٌ ألبتة ، فدَلَّ على أنهما أسمان ، وليسا بفعلين .

وأما البصريون فاحتجوا بأن قالوا : الدليلُ على أنهما فعلان اتصالُ الضمير المرفوع بهما على حَدِّ اتصاله بالفعل المتصرف ؛ فإنه قد جاء عن العرب أنهم قالوا « نِعْمَا رجلين ، ونِعْمُوا رجالا » وحكى ذلك الكسائى ، وقد رفعا مع ذلك المظهَرَ فى نحو « نعم الرجلُ ، وبئس الغلامُ » والمضمر فى نحو « نعم رجلاً زيد ، وبئس غلاماً [٥٠] عمرٌو » فدلَّ على أنهما فعلان .

ومنهم من تمسك بأن قال: الدليل على أنهما فعلان اتصالها بتاء التأنيث الساكنة التى لا يقلبها أحَدٌ من العرب فى الوقف هاء كما قلبوها فى نحو رحمة وسنة وشجرة ، وذلك قولهم « نعمتِ المرأةُ ، وبئست الجاريةُ » لأن هذه التاء يختص بها الفعلُ الماضى لا تَتَعَدَّاه ، فلا يجوز الحكم باسمية ما اتصلت به .

اعترضوا على هذا بأن قالوا : قولكم « إن هذه التاء يختص بها الفعلُ » ليس بصحيح؛ لأنها قد اتصلت بالحرف فى قولهم « رُبَّتَ ، وثُمَّتَ ، ولاتَ » فى قوله تعالى : (فَنادَوْا وَلاتَ حِينَ مَنَاصٍ) قال الشاعر :

٥٩ — مَاوِيَّ بَلْ رُبَّتَمَا غَارَةٍ شَعْوَاءَ كَاللَّذْعَةِ بِالْمِيسَمِ

٥٩ — هذا البيت لضمرة بن ضمرة النهشلي ،ويروى صدره * ماوى يا ربتما غارة * وهو من شواهد ابن عقيل (رقم ٢١٦) وأنشده ابن منظور (ر ب ب) . والغارة : الاسم من قولك « أغار القوم » أى أسرعوا السير إلى الحرب ، وقوله « شعواء » يريد متفرقة منتشرة ، و « اللذعة » مأخوذ من قولك « لذعته النار تلذعه » من باب قطع ــ أى أحرقته ، و « الميسم » بكسر الميم أوله : اسم الآلة من الوسم ، وبها توسم الإبل ، توضع فى النار ثم تمس بها الإبل لتكون علامة على أصحابها ، وكان لكل قبيلة ميسم على هيئة وشكل مخصوص يعلمون بها إبلهم حتى يعرفها الناس ويفسحوا لها المجال لتشرب الماء . وموطن الاستشهاد بهذا البيت هنا قوله « ربتما » حيث اقترنت تاء التأنيث برب ، وقد علم أن تاء التأنيث لا تقترن إلا بالأفعال ، وقد اتفق الفريقان على أن رب ليس فعلا ، فيكون اقتران رب بتاء التأنيث كاقتران حرف النداء بالفعل وبالحرف فيما مضى من الشواهد ، ونظير اقتران تاء التأنيث برب فى هذا البيت اقترانها بها فى قول الآخر وأنشده ابن منظور :

وربت سائل عنى حفى أعارت عينه أم لم تعارا

وبعض الكوفيين ينشد هذه الأبيات ونحوها لنقض دليل البصريين الذى استدلوا به على أن نعم وبئس فعلان ، فيقولون: أنتم تستدلون على أن نعم وبئس فعلان باقتران كل واحدة من هاتين الكلمتين بتاء التأنيث، وتزعمون أن تاء التأنيث مختصة بالدخول على الأفعال، ولكنا لا نسلم أن كل ما تدخل عليه تاء التأنيث يكون فعلا، بدليل أن هذه التاء قد دخلت على « ثم » وهو حرف عطف بالإجماع ، كما دخلت على « لا » وهو حرف نفى بالإجماع ، ودخلت على « رب » ونحن وأنتم متفقون على أنه ليس فعلا ، فيكون هذا نظير ما نقضتم به مذهبنا حيث قلتم : إن دخول حرف الجر على الكلمة لا يكون دليلا قاطعا على اسمية الكلمة ؛ لأن حرف الجر قد دخل فى اللفظ على الفعل وعلى الحرف وإن حرف النداء الذى هو من خصائص الأسماء قد دخل فى اللفظ على الفعل المتفق على فعليته وعلى الحرف المتفق على حرفيته ، وإذن فلم يتم دليلكم كما لم يتم دليلنا ، فما المرجح لمذهبكم على مذهبنا ؟ . وهذا كلام ظاهره صحيح ، ولكنه عند البحث والتحقيق لا ينهض ولا يستقيم ، وبيان ذلك من ثلاثة أوجه : الوجه الأول أن تاء التأنيث =

وقال الآخر :

٦٠ — ثُمَّتَ قُمْنَا إلى جُرْدٍ مُسَوَّمَةٍ أعْرَافُهُنَّ لأيْدِينَا مَنَادِيلُ[1]

= التى تلحق الفعل والتى هى خاصة من خصائصه ساكنة ، تقول : قامت ، وقعدت ، وأقامت ، وسافرت ، فتجد تاء التأنيث اللاحقة لهذه الأفعال ساكنة ، بخلاف تاء التأنيث فى ثمت وفى ربت وفى لات ، فإنها متحركة مفتوحة ، فلما اختلفت التاء فى هذه الكلمات عن التاء اللاحقة للأفعال دل على أنها ليست هى التاء التى نجعلها خاصة من خصائص الأفعال، بدليل أننا نقول : إن تاء التأنيث المختصة بالأفعال هى تاء التأنيث الساكنة ، والوجه الثانى : أن تاء التأنيث اللاحقة للأفعال والتى هى خاصة من خصائص الفعل الماضى إنما تلحق الفعل لتدل على أن فاعله مؤنث؛ فأنت تقول : قامت هند ، وقعدت فاطمة ، وأقامت سلمى ، وسافرت سعدى ، فتأتى بهذه التاء ألبتة مع الفاعل المؤنث للفرق بين فعل المذكر وفعل المؤنث؛ لأن بعض الأسماء يشترك فى التسمية بها المذكر والمؤنث فلا يكفى ذكر هذه الأسماء من غير تأنيث الفعل للدلالة على أن المراد بها مؤنث ، أما التاء اللاحقة لرب وثم ولا فليست بهذه المنزلة ، بل المراد بها تأنيث اللفظ، فلتكن التاء التى هى من خصائص الأفعال هى التاء الدالة على تأنيث الفاعل الذى يسند الفعل المقترن بها إليه ، والوجه الثالث : أنا نقول : إن لحاق هذه التاء لهذه الحروف شاذ عن القياس بالإجماع منا ومنكم ، والحكم فيما عدا هذه الكلمات المحفوظة المعروفة باق على أصله لا ينقضه شىء .

٦٠ — هذا البيت من قصيدة مستجادة لعبدة بن الطبيب ، وهو شاعر مخضرم ، وقصيدته التى منها بيت الشاهد هى المفضلية رقم ٢٦ ، والجرد : جمع أجرد أو جرداء ، والأجرد من الخيل : القصير الشعر ، والمسومة : المعلمة ، والأعراف : جمع عرف — بالضم — وهو الشعر الذى فى عنق الفرس ، والمناديل : جمع منديل ، وهو الذى تمسح به يديك من وضر الطعام ونحوه ، يقول : إنهم بعد أن طعموا ركبوا الخيل الجرداء المعلمة ومسحوا أيديهم من آثار الطعام بأعرافها ، والاستشهاد بالبيت فى قوله « ثمت » حيث اتصلت تاء التأنيث بثم ، ومن المتفق عليه بين الفريقين أن ثم حرف من حروف العطف ، وقد بينا وجه الاستشهاد بذلك فى شرح البيت السابق ، ونظير بيت عبدة هذا فى اقتران ثم بتاء التأنيث قول شمر بن عمرو الحنفى ، وهو من شعر الأصمعيات :

ولقد مررت على اللئيم يسبنى فمضيت ثمت قلت : لا يعنينى =

فلحاقها بالحرف يُبْطِل ما ادعيتموه من اختصاص الفعل بها ، و إذا بطل الاختصاص جاز أن تكون نعم و بئس اسمين لحقتهما هذه التاء كما لحقت رُبَّتَ وثُمَّتَ . هـــــذا على أن نعم و بئس لا تلزمهما التاء بوقوع المؤنث بعدهما كما تلزم الأفعال ، ألا ترى أن قولك « قام المرأة ، وقعد الجارية » لا يجوز فى سَعَـــة الـكلام ، بخلاف قولك « نعم المرأة ، و بئس الجارية » فإنه حَسَن فى سَعَـــة الـكلام ؟ فبان الفرق بينهما .

وهذا الاعتراض الذى ذكروه ساقط ، وأما التاء التى اتصلت برُبَّتَ وثُمَّتَ و إن كانت للتأنيث إلا أنها ليست التاء التى فى نعمت و بئست ، والدليل على ذلك من وجهين ؛ أحدهما : أن التاء فى « نعمت المرأة ، و بئست الجاريةُ » لحقت الفعل لتأنيث الاسم الذى أســـند إليه الفعلُ ، كما لحقت فى قولهم « قامت المرأةُ » لتأنيث الاسم الذى أسند إليه الفعلُ ، والتاء فى « ربت ، وثمت » لحقت لتأنيث الحرف ؛ لا لتأنيث شىء آخر ، ألا ترى أنك تقول « رُبَّتَ رجلٍ أهنتُ » كما تقول « رُبَّتَ امرأة أكرمت » ولو كانت كالتاء فى نعمت و بئست لما جاز أن تثبت مع المذكر كما لا يجوز أن تثبت مع المذكر فى قولك « نعمت الرجل ، و بئست الغلام » فلما جاز أن تثبت التاء فى رُبَّتَ [٥١] مع المذكر دل على الفرق بينهما ، والوجه الآخر : أن التاء اللاحقة للفعل تكون ساكنة ، وهذه التاء التى تلحق هذين الحرفين تكون متحركة ، فبان الفرق بينهما ،وأما « لاتَ » فلا نسلم أن التاء مزيدة فيها ، بل هى كلمة على حيالها ، و إن سلمنا أن التاء مزيدة فيها فالجواب

= وقول الآخر وأنشده ابن منظور [illegible] :

* ثمت ينباع انبياع الشجاع *

وقول عمر بن أبى ربيعة (د ٢٥٨ بتحقيقنا) :

أسائله ثمت استمى أينا أحق بالظلم ؟

من أربعة أوجه : وجهان ذكرناهما فى ربت وثمت ، ووجهان نذكرهما الآن؛ أحدهما : أن الكسائى كان يقف عليها بالهاء ؛ فاحتجَّ بأنه سأل أبا فَقْعَسٍ الأسديَّ عنها فقال: « وَلاَهْ » فإذا لا تكون بمنزلة التاء فى رُبَّتَ وثُمَّتَ ، ولا بمنزلة التاء فى نعمت وبئست ، والوجه الثانى : أن تكون التاء فى (لات حين) متصلة بحين ، لا بلا ، كذلك ذكره أبو عُبيدٍ القاسمُ بن سَلاَّم ، وحكى أنهم يزيدون التاء على حين وأوان والآن ؛ فيقولون : « فعلت هذا تَحِينَ كذا ، وتأوَانَ كذا ، وتَالآنَ » أى: حين كذا ، وأوان كذا ، والآن . وقال الشاعر وهو أبو وَجْزَةَ السعدى :

٦١ — الْعَاطِفُونَ تَحِينَ مَا مِنْ عَاطِفٍ وَالْمُطْعِمُونَ زَمَانَ أَيْنَ الْمُطْعِمُ

---

٦١ — هذا البيت لأبى وجزة كما قال المؤلف ، وقد أنشده ابن منظور (ح ى ن) عن ابن سيده وعن الجوهرى ، ونسبه فى المرتين لأبى وجزة ، وقد لفق كل واحد من هؤلاء الأئمة البيت من بيتين ، وصواب الإنشاد هكذا :

العاطفون تحين مامن عاطف والمسبغون يدا إذا ما أنعموا
والمانعون من المضيمة جارهم والحاملون إذا العشيرة تغرم
واللاحقون جفانهم قمع الذرى والمطعمون زمان أين المطعم

والاستشهاد بالبيت فى قوله « العاطفون تحين » وللعلماء فى هذه العبارة رأيان : أحدهما ــ وهو الذى ذكره المؤلف ههنا ــ أن هذه التاء زائدة فى أول كلمة « حين » وأصل هذا الرأى لأبى زيد ، زعم أنه سمع من بعض العرب زيادة التاء فى أوائل بعض الظروف مثل الحين والآن ، قال أبو زيد « سمعت من يقول : حسبك تلان ، يريد الآن ، فزاد التاء » اهـ . والرأى الثانى : أن هذه التاء زائدة فى قوله « العاطفون » وأصلها هاء الوقف ، ثم أجرى الكلمة فى حال الوصل مجراها فى حال الوقف ، ثم قلب الهاء تاء مبسوطة ، وعلى ذلك ينبغى أن تكتب « العاطفونت حين ــ إلخ » وقد ذكر هذا الرأى ابن سيده بعد أن ذكر الرأى الأول عن أبى زيد، قال : « وقيل : أراد العاطفونه ، فأجراه فى الوصل على حد ما يكون عليه فى الوقف ، وذلك أنه يقال فى الوقف : هؤلاء مسلمونه ، وضاربونه ، فتلحق الهاء لبيان حركة النون كما أنشدوا :

أهكذا ياطيب تفعلونه أعللا ونحن منهلونه =

وقال أبو زبيد الطائى :

٦٢ — طَلَبُوا صُلْحَنَا وَلاَتَ أَوَانٍ   فَأَجَبْنَا أَنْ لَيْسَ حِينَ بَقَاءِ

= فصار التقدير : العاطفونه ، ثم إنه شبه هاء الوقف بهاء التأنيث ، فلما احتاج لإقامة الوزن إلى حركة الهاء قلبها تاء ، كما تقول : هذا طلحة ، فإذا وصلت صارت الهاء تاء فقلت : هذا طلحتنا ، فعلى هذا قال : العاطفونة ، وفتحت التاء كما فتحت فى آخر ربت وثمت وذيت وكيت » اهـ . وقال ابن برى فى بيت أبى وجزة : « هذه الهاء هى هاء السكت اضطر إلى تحركها ، قال : ومثله :

هم القائلون الخير والآمرونه   إذا ماخشوا من محدث الأمر معظما » اهـ

ونريد أن نبين لك أن هذه الهاء فى قول أبى وجزة « العاطفونه » وفى تمثيل ابن سيده بقوله « هؤلاء مسلمونه » و « ضاربونه » ليست هاء ضمير الغائب على ما قد يتسرب إلى ذهنك ، وذلك أن هذه الهاءات لو كانت ضمائر لكان الاسم مضافا إليها ، فكان يجب أن تحذف النون التى تلى علامة الإعراب وهى الواو فى كل هذه الأمثلة ، لما تعرف من أنه يحذف للاضافة تنوين الاسم المفرد ونون المثنى وجمع المذكر السالم ، فتنبه لهذا ، على أن من هذه المثل ما لا يتعدى بنفسه مثل « الآمرونه » فى البيت الذى أنشده ابن برى ، وإنما يتعدى بالباء إلى المأمور به ، فتقول : أمرته بكذا ، ولا تقول : أمرته كذا ، إلا على التوسع كما جاء فى قول الشاعر :

أمرتك الخير ، فافعل ما أمرت به   فقد تركتك ذا مال وذا نشب

٦٢ — هذا البيت من قصيدة لأبى زبيد الطائى ، كما قال المؤلف ، وهو من شواهد مغنى اللبيب (رقم ٤١٦) وشواهد الأشمونى (رقم ٢٢٩) والاستشهاد بهذا البيت فى قوله « ولات أوان » وفى هذه التاء رأيان للنحاة ؛ أحدهما : أنها مزيدة على لا النافية ، وأنها نظير التاء فى ربت وثمت ، وقد مضى بيان ذلك ، والرأى الثانى أن هذه التاء مزيدة فى أول كلمة « أوان » كما زيدت فى أول الآن فقيل : تالآن ، وقيل : تلان ، على ما رواه أبو زيد ، وقد ذكرنا ذلك فى شرح الشاهد السابق (رقم ٦١) وهذا هو الوجه الذى روى المؤلف البيت فى هذا الموضع لتقريره . ثم إن فى جر « أوان » أربعة آراء للعلماء ، الاول : أن « لات » فى هذا ونحوه عاملة الجر ، وكلمة « أوان » مجرورة بالكسرة الظاهرة ، وتنوينها تنوين التمكين الذى يلحق الأسماء المعربة ، وهذا رأى الفراء ، ولا يجرى إلا على أن التاء متصلة بلا ، والرأى الثانى : أن « لات » =

وقال الآخر :

٦٣ — نَوِّلِى قَبْلَ يَوْمِ نَأْيِى جمَانَا وَصِلِينَا كَمَا زَعَمْتِ تَلاَنَا

واحتجَّ بحديث ابن عمر حين ذكر لرجل مَنَاقِبَ عثمان فقال له « اذهب بها تَالْآنَ إلى أصحابك » واحتجَّ بأنه وجدها مكتوبة فى المصحف الذى يقال له الإمام (تَحِينَ) فدلَّ على ما قلناه .

= ههنا حرف نفى يعمل عمل إن ويدل على نفى الجنس ، و « أوان» فى هذا البيت مبنى لا معرب ، وبناؤه على السكون الذى هو الأصل فى المبنيات ، ولكنه لما اجتمع ساكنان : سكون البناء ، وسكون الألف السابقة ، كسر آخره على الأصل فى التخلص من التقاء الساكنين ، ثم نون للضرورة ، والرأى الثالث : أن « لات » حرف نفى ، و « أوان » مبنى على الكسر تشبيها له بنَزال ونحوه لأنه على وزنه، وتنوينه للضرورة أيضا ، وهذان الرأيان يجريان على أن التاء مزيدة على « لات » ويجريان أيضا على أن التاء مزيدة على أوان ، وعليه يكون العامل هو « لا » النافية للجنس ، والرأى الرابع : أن تكون « لا » نافية ، والتاء مزيدة على « أوان » وتأوان : مجرور بحرف جر محذوف ، وحرف الجر هو من الاستغراقية ، وكأنه قال : لا من أوان صلح لهم ، وفى هذا القدر كفاية ومقنع .

٦٣ — لم أقف لهذا البيت على نسبة إلى قائل معين ، وقد أنشده ابن منظور (ح ى ن) ولم يعزه لقائل معين ، و « نولى » أصل معناه أعطى وامنحى ، وأراد هنا صلينى وكنى عن الهجر ، وما يؤدى هذا المعنى ، والنأى : البعد والفراق ، و « جمانا » اسم امرأة ، وهو منادى بحرف نداء محذوف ، وأصله « جمانة » فرخمه الشاعر بحذف التاء ، ومحل الاستشهاد بهذا البيت قوله « تلانا » حيث زاد على « الآن » تاء فى أوله وفى حديث ابن عمر « اذهب بها تالآن معك » قال أبو زيد : سمعت من يقول « حسبك تلان » يريد الآن ، فزاد التاء ، وقال ابن سيده فى بيت الشاهد : أراد الآن ، فزاد التاء ، وألقى حركة الهمزة على ما قبلها . ا هـ .

وقولهم « إن التاء لا تلزم نعم و بئس إذا وقع المؤنث بعدهما » فليس بصحيح ؛ لأن التاء تلزمهما فى لغة شَطْرِ العرب ، كما تلزم فى قام ، ولا فرق عندهم بين « نعمت المرأة» ، و«قامت المرأة » و إنما جاز عند الذين قالوا « نعم المرأة » ولم يجز عندهم « قام المرأة » لأن المرأة فى قولهم « نعم المرأة هند » واقعة على الجنس كقولهم « الرجل أفضل من المرأة » أى جنسُ الرجال أفضلُ من جنس النساء ، وكقولهم « أهلكَ الناسَ الدينارُ والدرهم » أى [٥٢] الدراهم والدنانير ، وكوقوع الإنسان على الناس ، قال الله تعالى : (لقد خلقنا الإنسان فى أحسن تقويم) أراد الناس ، و إذا كان المراد بالمرأة استغراق الجنس فلا خلاف أن أسماء الأجناس والجموع يجوز تذكيرُ أفعالها وتأنيثُها ؛ فلهذا المعنى حَذَفَ تاء التأنيث مَن حذفها من « نعم المرأة » و إذا كانوا قد حذفوها فى حال السعة من فعل المؤنث الحقيقى من قولهم « حضر القاضىَ اليومَ امرأةٌ » فلا يبعد أن يحذفوها من فعل المؤنث الواقع على الجنس . وقد قالوا « ما قعد إلا المرأة ، وما قام إلا الجارية » فحذفوا تاء التأنيث ألبتة ، ولم تأت مثبتة إلا فى ضرورة .

فإن قالوا : إنما حذفت تاء التأنيث ها هنا تنبيها على المعنى ؛ لأن التقدير : ما قعد أحد إلا المرأة ، وما قام أحد إلا الجارية .

قلنا : هذا مُسَلَّمٌ ، ولكن اللفظ يدل على أن المرأة والجارية غير بدل من أحد ، و إن كان المعنى يدل على أنهما بدل ، كما أن اللفظ يدل على أن «شَحْماً» فى قولك « تَفَقَّأَ الكبشُ شَحْماً » غيرُ فاعلٍ ، و إن كان المعنى يدل على أنه فاعل ، فكما أنهم حذفوا تاء التأنيث من قولهم « ما قَعدَ إلا المرأةُ » تنبيهاً على المعنى فكذلك حذفوها من قولهم « نعم المرأة » تنبيها على أن الاسم يراد به الجنس .

ومنهم من تمسك بأن قال : الدليل على أنهما فعلان ماضيان أنهما مبنيان على الفتح ، ولو كانا اسمين لما كان لبنائهما وجه ؛ إذ لا علة ها هنا

توجب بناءهما . وهذا تمسكٌ باسْتِصْحَابِ الحال ، وهو من أضعف الأدلة ، والمعتمد عليه ما قدمناه .

وأما الجواب عن كلمات الكوفيين : أما قولهم « الدليل على أنهما اسمان دخولُ حرف الجر عليهما فى قوله :

* ألستُ بِنِعْمَ الجارُ يُؤْلِفُ بَيْتَهُ *[٥٠]

وقول بعض العرب : نعم السير على بئس العير ، وقول الآخر : والله ما هى بنعم المولودة » فنقول : دخول حرف الجر عليهما ليس لهم فيه حجة ؛ لأن الحكاية فيه مقدَّرة ، وحرف الجر يدخل مع تقدير الحكاية على مالا شُبْهة فى فعليته ، قال الراجز :

٦٤ — وَاللهِ مَا لَيْلِي بِنَامَ صَاحِبُهْ ولاَ مُخَالِطِ اللّيَانِ جَانِبُهْ

٦٤ — لم أقف لهذا البيت على نسبة إلى قائل معين ، وقد أنشده ابن منظور (ن و م) ولم يعزه ، وهو من شواهد الأشمونى فى باب نعم وبئس (رقم ٧٤٤) وابن هشام فى شرح قطر الندى (رقم٨) والرضى فى باب أفعال المدح، وانظر الخزانة (٤/١٠٦) وروى صدره :

* والله مازيد بنام صاحبه *

واللِّيان — بفتح اللام والياء جميعا — أحد مصادر « لان » تقول : لان فلان يلين لينا وليانا ؛ إذا سهل . ومحل الاستشهاد بالبيت قوله « بنام » حيث دخل حرف الجر — وهو الباء — على الفعل ، فى اللفظ ، وقد علم أن حرف الجر مختص بالدخول على الأسماء فلزم تقدير اسم يكون معمولا لحرف الجر ، وتقدير الكلام : ماليلى بليل مقول فيه نام صاحبه ، وقد روى البصريون هذا البيت لإبطال حجة الكوفيين القائلين إن نعم وبئس اسمان بدليل دخول حرف الجر عليهما ، ووجه الإبطال أنه لا يلزم من دخول حرف الجر فى اللفظ على كلة ما أن تكون هذه الكلمة اسما ؛ لأن حرف الجر قد يدخل فى اللفظ على كلمة قد اتفقنا على أنها فعل مثل نام فى هذا البيت. وهذا الذى ذكرناه وذكره مؤلف الكتاب فى هذا البيت أحد رأيين للعلماء فى هذا الشاهد ، والرأى الآخر حكاه ابن منظور ، وخلاصته أن « نام » ليس فعلا باقيا على فعليته ، ولكنه صار مع مابعده علما ، فهو من باب الأعلام المحكية عن الجمل، وأنت خبير أن الأعلام المحكية عن الجمل تدخل عليها عوامل الأسماء ، ويجوز أن تضاف إليها الأسماء كما قال الشاعر : =

[٥٣] ولو كان الأمر كما زعمتم لوجب أن يحكم لنام بالاسمية ؛ لدخول الباء عليه ، وإذا لم يجز أن يحكم له بالأسمية لتقدير الحكاية فكذلك هاهنا لا يجوز أن يحكم لنعم و بئس بالاسمية لدخول حرف الجر عليهما لتقدير الحكاية ، والتقدير فى قولك :

* أَلَسْتُ بِنِعْمَ الجَارُ يُؤْلِفُ بَيْتَهُ * [٥٠]

ألست بجارٍ مقولٍ فيه نعم الجار ، وكذلك التقدير فى قول بعض العرب « نعم السير على بئس العير » [نعم السير على عَيْرٍ مقولٍ فيه بئس العير] وكذلك التقدير فى قول الآخر « والله ما هى بنعم المولودة » والله ما هى بمولودةٍ مقولٍ فيها نعم المولودة ، وكذلك أيضاً التقدير فى البيت الذى ذكرناه « والله ما ليلى بليل مقول فيه نام صاحبه » إلا أنهم حذفوا منها الموصوفَ وأقاموا الصفة مُقَامه ، كقوله تعالى : (أَنِ اعْمَلْ سَابِغَاتٍ) أى دُرُوعاً سابغاتٍ ، وكقوله تعالى : (وذلكَ دِينُ القَيِّمَةِ) أى المِلَّة القيمة ؛ فصار التقدير فيها ألست بمقولٍ فيه نعم الجار ، ونعم السير على مقول فيه بئس العير ، وما هى بمقول فيها نعم المولودة ، وما ليلى بمقول فيه نام صاحبه ، ثم حذفوا الصفة التى هى « مقول » وأقاموا المحكىَّ بها مُقَامَها ؛ لأن القول يحذف كثيراً كما يذكر كثيراً ، قال الله تعالى : (وَالذينَ اتخَذُوا مِنْ دُونِهِ أَوْلِيَاءَ

= كذبتم وبيت الله لا تنكحونها بنى شاب قرناها تصر وتحلب

فقول الشاعر هنا « نام صاحبه » مثل قول الشاعر « شاب قرناها » وهذا التخريج إنما ذهب إليه من روى فى بيت الشاهد * والله ما زيد بنام صاحبه * فكأنه قال : مازيد بهذا الرجل المسمى نام صاحبه ، إلا أن قوله بعد ذلك « ولا مخالط الليان » لا يلتئم مع الكلام السابق ، على هذا التخريج ، فإنه يسأل : على م يعطف قوله « ولا مخالط الليان » ؟ فإنه لا يجوز حينئذ أن يعطف على « نام صاحبه » لكونه فى هذه الحالة ليس صفة ، إلا إذا لحظت معناه الأول قبل أن يصير علما ، ولهذا استبعد جماعة من العلماء أن يكون « نام صاحبه » فى هذا البيت علما .

مَا نَعْبُدُهُمْ إِلاَّ لِيُقَرِّبُونَا إِلَى اللهِ زُلْفَى) أى يقولون : ما نعبدهم ، وقال تعالى : (الَّذِينَ يَحْمِلُونَ الْعَرْشَ وَمَنْ حَوْلَهُ يُسَبِّحُونَ بِحَمْدِ رَبِّهِمْ وَيُؤْمِنُونَ بِهِ وَيَسْتَغْفِرُونَ لِلَّذِينَ آمَنُوا رَبَّنَا وَسِعْتَ كُلَّ شَيْءٍ رَحْمَةً وَعِلْماً) أى : يقولون ربنا ، وقال تعالى : (وَالْمَلاَئِكَةُ يَدْخُلُونَ عَلَيْهِمْ مِنْ كُلِّ بَابٍ سَلاَمٌ عَلَيْكُمْ) أى يقولون : سلام عليكم ، وقال تعالى : (وَإِذْ يَرْفَعُ إِبْرَاهِيمُ الْقَوَاعِدَ مِنَ الْبَيْتِ وَإِسْمَاعِيلُ رَبَّنَا تَقَبَّلْ مِنَّا) أى يقولون : ربنا ؛ وقال تعالى : (فَأَمَّا الَّذِينَ اسْوَدَّتْ وُجُوهُهُمْ أَكَفَرْتُمْ بَعْدَ إِيمَانِكُمْ) أى يقال لهم : أكفرتم ، وقال تعالى : (فَظَلْتُمْ تَفَكَّهُونَ إِنَّا لَمُغْرَمُونَ) أى تقولون : إنا لمغرمون .

وهذا فى كلام الله تعالى وكلام العرب كثير جداً ، فلما كثر حَذْفه كثرة ذكره حذفوا الصفة التى هى مقول ؛ فدخل حرف الجر على الفعل لفظاً وإن كان داخلا على غيره تقديراً ، كما دخلت الإضافة على الفعل لفظاً وإن كانت [٥٤] داخلةً على غيره تقديراً فى قوله :

٦٥ — مَالَكَ عِنْدِى غَيْرُ سَهْمٍ وَحَجَرْ ،
وَغَيْرُ كَبْدَاءَ شَدِيدَةِ الْوَتَرْ

٦٥ — لم أعثر لهذا الشاهد على نسبة إلى قائل معين ، وهو من شواهد مغنى اللبيب (رقم ٢٦٦) والأشمونى (رقم ٧٩١ بتحقيقنا) وشواهد الرضى، وقال البغدادى (٣١٢/٢) «لم يعرف له قائل » والسهم : واحد السهام ، وهى النبال، وهو أيضا حجر يوضع فوق باب بيت يبنى لاصطياد الأسد فإذا دخل الأسد هذا البيت وقع الحجر فسد الباب عليه ، والكبداء — بفتح فسكون — القوس إذا كانت واسعة المقبض، والوتر: مجرى السهم من القوس، والضمير المستتر فى «ترمى» راجع على الكبداء التى هى القوس، وأرمى البشر : أشدهم رمياً وأكثرهم إصابة للهدف ، والاستشهاد بالبيت فى قوله «بكفى كان من أرمى البشر » حيث حذف =

* جَادَتْ بِكَفَّيْ كَانَ مِنْ أَرْمَى الْبَشَرْ *

أى : بِكَفَّيْ رَجُلٍ كان من أرمى البشر ، فحذف الموصوف الذى هو « رجل » وأقام الجملة مقامه ، فوقعت الإضافة إلى الفعل لفظاً وإن كانت داخلة على غيره تقديراً ، فكذلك ها هنا : دخل حرفُ الجر على الفعل لفظاً ، وإن كان داخلا على غيره تقديراً .

ونحو هذا من الاتّساع مجىء الجملة الاستفهامية وَصْفاً فى نحو قوله :

٦٦ — * جاءوا بِضَيْحٍ هَلْ رَأَيْتَ الذِّئْبَ قَطّ *

= الموصوف وأبقى صفته ، وأصل الكلام : بكفى رجل كان من أرمى البشر ، أما الموصوف فهو « رجل » الذى يضاف قوله « بكفى » إليه ، وأما الصفة فهى جملة « كان من أرمى البشر » ويجوز لك أن تعتبر « كان » زائدة لاتعمل شيئاً ؛ لوقوعها بين شيئين متلازمين ليسا جاراً ومجروراً وهما النعت ومنعوته ، وعلى هذا يكون قوله « من أرمى البشر » جارا ومجرورا متعلقا بمحذوف نعت للمنعوت المحذوف .

٦٦ — ينسب بعض الناس هذا الرجز إلى العجاج بن رؤبة الراجز المشهور ، ولكن الأكثرين على أنه لراجز لا يعلم ، وكان قد نزل بقوم وانتظر طويلا عساهم أن يجيئوه بقراه ، ثم جاءوه بلبن مشوب بكثير من الماء ، فقال فيهم :

بتنا بحسان ومعزاه تئط   تلحس أذنيه ، وحينا تمتخط
مازلت أسعى بينهم وألتبط   حتى إذا جن الظلام واختلط
* جاءوا بمذق هل رأيت الذئب قط *

و... أنشده ابن منظور (ض ى ح) ولم يعزه إلى معين ، والبيت من شواهد الاشمونى (رقم ٨٧٤) وابن عقيل (رقم ٢٨٧) وأوضح المسالك (رقم ٣٩٤) ومغنى اللبيب (رقم ٤٠٨) والرضى فى باب المبتدأ والخبر وفى باب النعت ، وشرحه البغدادى (١/٢٧٥) . وحسان : جعله البغدادى اسم رجل ، وقيل : هو موضع بين دير العاقول وواسط ، والصواب ما قاله البغدادى ؛ لقوله فيما بعد « تلحس أذنيه » وتئط : تصوت ، وجن الظلام : ستر كل شىء ، والمذق : اللبن إذا كثر خلطه بالماء ، ويروى « بضيح » وهى الرواية التى حكاها المؤلف ، والضيح — بفتح الضاد وسكون الياء —

فقوله « هَلْ رأيتَ الذِّئْبَ قط » جملةٌ استفهامية فى موضع وَصْفٍ لضَيْحٍ ، وإن كانت لا تحتمل صدقاً ولا كذباً ، ولكنه كأنه قال: جاءوا بضَيْحٍ يقولُ مَنْ رآه هل رأيت الذئب قط ، فإنه يشبهه .

ونحو ذلك أيضاً من الاتساع مجىء الجملة الأمرية حالا فى قوله :

٦٧ — بِئْسَ مَقَامُ الشَّيْخِ أمْرِسْ أمْرِسِ
إمَّا عَلَى قَعْوٍ ، وَإمَّا اقْعَنْسِسِ

= هو اللبن الرقيق الذى خلط كثيراً بالماء ، ومحل الاستشهاد بالبيت فى قوله « بضيح هل رأيت — إلخ » فإن ظاهر هذه العبارة يفيد أن الجملة الإنشائية — وهى جملة الاستفهام التى هى قوله « هل رأيت الذئب قط » — قد وقعت نعتا للنكرة التى هى قوله « مذق » أو « ضيح » ولما كان العلماء جميعا متفقين على أن الجملة الإنشائية لا يجوز أن تقع نعتا للنكرة فإنهم اتفقوا جميعا على أن هذا الظاهر فى هذا البيت ونحوه غير مراد ، ومن أجل ذلك اتفقوا على أن جملة الاستفهام معمولة لعامل مقدر هو الذى يقع نعتا لهذه النكرة ، وأصل الكلام : جاءوا بضيح مقول عند رؤيته هل رأيت الذئب قط .

٦٧ — أنشد ابن منظور هذين البيتين (ق ع س — م ر س) ولم يعزهما إلى معين والمقام : اسم مكان الإقامة ، و « أمرس » فعل أمر أصله المرس ، والمرس : مصدر « مرس الحبل يمرس مرسا » وهو أن يقع الحبل فى أحد جانبى البكرة بين الخطاف والبكرة ، وتقول « أمرس الحبل يمرسه ، مثل أكرمه يكرمه » إذا أعاده إلى موضعه وتأمر من ذلك فتقول « أمرس حبلك ، على مثال أكرم ضيفك » أى أعده إلى مجراه ، والقعو — بفتح القاف وسكون العين المهملة — هو أحد خشبتين يكتنفان البكرة وفيهما المحور ، وهما قعوان ، وقيل : القعوان الحديدتان اللتان تجرى البكرة بينهما ، وقال الأصمعى : إذا كان ما تجرى البكرة وتدور فيه من حديد فهو خطاف ، وإن كان من خشب فهو القعو ، واقعنسس : تأخر وارجع إلى خلف ، ومعنى قوله « إما على قعو وإما اقعنسس » قال ابن منظور : إن استقى المستقى ببكرة فوقع حبلها فى غير موضعه قيل له : أمرس ، أى أعد حبلك إلى موضعه ، وإن كان يستقى بغير البكرة ومتح حوز أو جمه ظهره فيقال له : اقعنسس واجذب الدلو ، والاستشهاد =

أراد بئس مقام الشيخ مقولا فيه أمرس أمرس ، ذَمَّ مقاما يقال له ذلك فيه ، و « أمرس » أعِدِ الحبل إلى موضعه من البكرة .

و إنما جاءت هذه الأشياء في غير أماكنها لسَعَةِ اللغة ؛ وحَسَّنَ ذلك ما ذكرناه من إضمار القول ؛ فدلَّ على أن ماتمسكوا به من دخول حرف الجر عليهما ليس بحجة يُسْتند إليها ، ولا يعتمد عليها .

وأما قولهم « إن العرب تقول : يا نعم المولى و يا نعم النصير » فنقول : المقصود بالنداء محذوف للعلم به ، والتقدير فيه : يا ألله نعم المولى ونعم النصير أنت .

وأما قولهم : « إن المنادى إنما يقدر محذوفاً إذا ولى حرفُ النداء فعلَ أمر » فليس بصحيح ؛ لأنه لا فرق بين الفعل الأمريّ والخبريّ في امتناع مجيء كل واحد منهما بعد حرف النداء ، إلا أن يقدَّر بينهما اسمٌ يتوجه النداء إليه ، والذي

= بالبيت في قوله «بئس مقام الشيخ أمرس أمرس» فإن قوله «أمرس» جملة إنشائية لكونها مؤلفة من فعل أمر وفاعله وهو الضمير المستتر فيه وجوباً ، وقد وقعت هذه الجملة حالا في ظاهر الأمر ، ولما كان العلماء لا يجيزون مجيء الجملة الإنشائية حالا ، إلا من لا يعتد بقوله ، فقد جعلوا هذه الجملة معمولة لعامل محذوف هو الذي يقع حالا ، وتقدير الكلام : بئس مقام الشيخ مقولا فيه : أمرس أمرس ، وصاحب الحال هو قوله « الشيخ » المضاف إليه ، وفي كلام ابن منظور ما يفيد أن هذه الجملة الإنشائية معمولة لعامل محذوف يقع نعتا لمخصوص بالذم ، وكأنه قال : بئس مقام الشيخ مقام مقول له فيه أمرس أمرس ، وهو كلام مستقيم ؛ فإن مجيء بئس وفاعلها في أول الكلام يرشح لمجيء المخصوص بالذم ؛ لأنه هو الذي جرت عادتهم في هذا الأسلوب أن يأتوا به ، ولو قلت:إن هذه الجملة معمولة لقول محذوف يقع تمييزا ، وإن التقدير : بئس مقام الشيخ مقاما مقولا له فيه أمرس أمرس ، لم تكن قد أبعدت ، والاستشهاد على أية هذه الأحوال الثلاثة جار مؤد للغرض الذي يريده المؤلف ، فإنه يقصد إلى أن يقول : إن من سنن العرب في كلامهم أن يحذفوا الكلمة من الكلام — وخاصة ما كان من مادة القول — وهم يريدونها ، وإن ذلك واقع في أساليب كثيرة من أساليبهم .

يدلُّ على أنه لافرق بينهما مجىء الجملة الخبرية بعد حرف النداء بتقدير حذف المنادى كما تجىء الجملة الأمرية بعد حرف النداء [٥٥] بتقدير حذف المنادى ، قال الشاعر :

٦٨ — يَا لَعْنَةُ اللهِ وَالأَقْوَامِ كُلِّهِمُ وَالصَّالِحِينَ عَلَى سِمْعَانَ مِنْ جَارِ

أراد : يا هؤلاء لعنة الله على سمعان ، وقال الآخر :

٦٩ — يَا لَعْنَةُ اللهِ عَلَى أهلِ الرَّقَمْ أَهْلِ الْحَمِيرِ وَالْوَقِيرِ وَالْخُزُمْ

---

٦٨ — هذا البيت من شواهد ابن هشام فى مغنى اللبيب (رقم ٦٢٠) وهو من شواهد سيبويه (١/٣٢٠) وابن يعيش (ص ١١٧٣) . والاستشهاد به فى قوله « يالعنة الله » فقد وقع بعد حرف النداء جملة مؤلفة من مبتدأ هو قوله « لعنة الله » وخبر وهو الجار والمجرور الذى هو قوله « على سمعان » وذلك مبنى على أن الرواية برفع « لعنة الله » فلو رويته بنصب اللعنة كان الكلام على تقدير عامل يعمل النصب وعلى تقدير المنادى بيا أيضا ، وتقدير الكلام على هذا : ياهؤلاء أستدعى لعنة الله ، ويكون الجار والمجرور متعلقا باللعنة ، وهذا أحد تخريجات ثلاثة فى البيت ، والتخريج الثانى : أن تعتبر « يا » لمجرد التنبيه ، والثالث — ولا يتم إلا على رواية النصب — أن تكون اللعنة نفسها هى المنادى ، وكأنه قال : يالعنة الله انصبى على سمعان ، كما نودى الأسف فى قوله تعالى : (يا أسفا على يوسف) وكما نوديت الحسرة فى قوله تعالى : (ياحسرة على العباد) وفى قوله سبحانه (ياحسرتا على ما فرطت فى جنب الله)

٦٩ — هذا البيت لابن دارة ، واسمه سالم بن مسافع ، ودارة أمه ، وقد أنشده ابن منظور (خ ز م) ونسبه إليه . والرقم — بفتح الراء والقاف جميعا — جمع رقمة، والرقمة: نبات يقال إنه الخبازى ، وقيل : الرقمة من العشب العظام تنبت منسطحة وهى من أول العشب خروجا ، تنبت فى السهل ، ولا يكاد المال يأكلها إلا من حاجة ، والحمير : جمع حمار ، وهو معروف ، والوقير : صغار الشاء ، وقال أبو النجم :

* نبح كلاب الشاء عن وقيرها *

والخزم — بضم الخاء والزاى جميعا — جمع خزومة ، وهى البقرة ، والاستشهاد به فى قوله « يالعنة الله » وهو نظير ما ذكرناه فى شرح الشاهد السابق.

وقال الآخر :

٧٠ — يَا لَعَنَ اللهُ بَنِي السَّعْلَاتِ عَمْرَو بْنَ مَيْمُونٍ شِرَارَ النَّاتِ

أراد بالنات الناسَ لحول السين تاء ، وقال الآخر :

٧١ — يَا قَاتَلَ اللهُ صِبْيَانًا تَجِيءُ بِهِمْ أُمُّ الْهُنَيْبِرِ مِنْ زَنْدٍ لَهَا وَارِي

---

٧٠ — هذان بيتان من الرجز المشطور ، وهما لعلباء بن أرقم اليشكرى أحد شعراء الجاهلية ، وهما من شواهد شرح الرضى على شافية ابن الحاجب (رقم ٢٢٣) وشرح المفصل لموفق الدين ابن يعيش (ص ١٣٨٠ أوربة) وقد أنشدهما مع ثالث ابن منظور تبعا للجوهرى (ن و ت — س ى ن) ونسبهما فى المرتين لعلباء بن أرقم ، والرواية عنده — وهى المشهورة فى كتب الصرف — هكذا :

ياقبح الله بنى السعلات عمرو بن يربوع شرار النات

* غير أعفاء ولا أكيات *

و « قبح الله فلانا » أى نحاه وأبعده عن الخير ، ويروى « يا قاتل الله » وهو دعاء بالهلكة ، و « السعلاة » بكسر السين وسكون العين المهملة — أنثى الغول ، ويقال : هى ساحرة الجن ، وقد زعموا أن عمرو بن يربوع تزوج سعلاة فأقامت دهرا فى بنى تميم وأولدها عمرو أولادا ، و « عمرو بن يربوع » قالوا : هو بدل من السعلاة ، ولوجعلته معطوفا عليه بعاطف محذوف لم تكن قد أبعدت ، و « النات » أراد به الناس ، و « أكيات » أراد به الأكياس : جمع كيس ، وهو الحاذق الفطن . ومحل الاستشهاد به هنا قوله «ياقبح الله» حيث اقترن حرف النداء بجملة فعلية دعائية ، وقد اتفق الفريقان على أن المنادى لا يكون جملة ؛ فلزمهما جميعا أن يقدرا اسما مفردا ليكون هو المنادى بهذا الحرف ، وأصل الكلام عندهم : ياقوم قبح الله ، أو ياهؤلاء قبح الله ، وما أشبه ذلك . وهذا أحد توجيهين فى هذا البيت ونحوه ، والثانى أن «يا» هنا حرف تنبيه ، لا حرف نداء ، وحرف التنبيه يدخل على الجمل الفعلية والاسمية ، ونظير هذا البيت قول جرير :

يا حبذا جبل الريان من جبل وحبذا ساكن الريان من كانا

وقول الفرزدق :

يا أرغم الله أنفا أنت حامله ياذا الخنى ومقال الزور والخطل

٧١ — هذا البيت للقتال الكلابى ، واسمه عبيد بن المضرحى ، وقد أنشده ابن منظور (ه ن ب ر) ونسبه إليه ، وأنشد بعده :

وهى جملة خبرية ، فدلّ على أنه لا فرق فى ذلك بين الجملة الأمرية والخبرية ، فوجب أن يكون المنادى محذوفاً فى قولهم « يا نِعْمَ المَوْلَى وَيَا نِعْمَ النَّصِيرُ » .

والذى يدلُّ على فساد ما ذهبوا إليه أنا أجمعنا على أن الجُمَلَ لا تُنَادى ؛ وأجمعنا على أن « نِعْمَ الرَّجُلُ » جملة ، وإن وقع الخلاف فى نعم هل هى اسم أو فعل ، وإذا امتنع للاجماع قولنا «يا زيد منطلق» فكذلك يجب أن يمتنع « يا نعم الرجل» إلا على تقدير حذف المنادى على ما بينَّا .

وأما قولهم « إن النداء لا يكاد ينفك عن الأمر أو ما جرى مجراه ، ولذلك لا يكاد يوجد فى كتاب الله تعالى نداء ينفك عن أمر أو نهى » قلنا : لا نسلم ، بل يكثر مجىء الخبر والاستفهام مع النداء كثرةَ الأمرِ والنهى، أما الخبر فقد قال الله تعالى : (ياعِبادِى لا خَوْفٌ عليكُمُ اليوم ولا أنتمْ تحزنون) ، وقال تعالى فى موضع آخر : (يا أَبَتِ إنى أخافُ أنْ يَمَسَّكَ عذابٌ مِنَ الرحْمٰن) ، وقال تعالى فى موضع آخر : (يا أَبتِ إنى رَأَيْتُ أحَدَ عشَرَ كَوْكباً) ، وقال تعالى فى موضع آخر : (ياأَبتِ هذا تَأْوِيلُ رُؤْيَاىَ مِنْ قبْلُ) وقال تعالى فى موضعآخر : (يَا أَيُّها النَّاسُ إنَّما بغيكُمْ عَلَى أنفُسِكُمْ) وقال تعالى فى موضع آخر : (يَا أَيُّهَا الناسُ أنتمُ الْفُقَرَاءُ إلَى الله) إلى غير ذلك من المواضع ، وأما الاستفهام فقد قال الله تعالى : (يا أيُّها النَّبيُّ لِمَ تُحَرِّمُ ما أحَلَّ اللهُ لَكَ ؟) ، وقال تعالى فى موضع آخر : (يا أيُّهَا الَّذِينَ

= من كل أعلم مشفوق وتيرته لم يوف خمسة أشبار بشبار

وقال بعد إنشاد البيتين « ويروى ياقبح الله ضبعانا ، وفى شعره : من زنا لها حارى ، والحارى : الناقص ، والوارى : السمين ، والأعلم : المشقوق الشفة العليا ، والوتيرة : إطار الشفة ، وأبو المنبر : الضبعان ، ثم قال : وأم المنبر : الضبع ، وقيل : هى الحارة الأهلية ، والمنبر ــ بوزن الخنصر ، بكسر أول وثالثه ــ ولد الضبع ، ويقال المنبر الجحش » اهـ . ومحل الاستشهاد قوله « ياقاتل الله ــ إلخ » وا قول فيه كالقول فى الشاهد السابق .

آمنُوا لِمَ تقُولونَ ما لا تَفْعَلون ؟) ، وقال تعالى فى موضع آخر : (يا أَبتِ لِمَ تَعْبُدُ ما لا [٥٦] يَسمعُ وَلا يُبصِرُ)،وقال تعالى فى موضع آخر : (وَيَا قَوْم مالِي أَدْعُوكُم إِلَى النَّجَاةِ وَتدعُونَنى إلى النارِ) إلى غير ذلك من المواضع ؛ فإذا كثر مجىء الخبر والاستفهام كثرة الأمر والنهى فقد تكافآ فى الكثرة ؛ فلا مزية لأحدهما عن الآخر .

وأما قولهم « إنه لا يحسن اقتران الزمان بهما ؛ فلا يقال : نعم الرجل أمس ، ولا بئس الغلام غداً ، ولا يجوز تصرفهما » فنقول : إنما امتنعا من اقترانهما بالزمان الماضى، وما جاء التصرف لأن « نعم » موضوع لغاية المدح و « بئس » موضوع لغاية الذم ؛ فجعل دلالتهما مقصورة على الآن ؛ لأنك إنما تمدح وتذم بما هو موجود فى الممدوح أو المذموم ، لا بما كان فزال ، ولا بما سيكون ولم يقع .

وأما قولهم « إنه قد جاء عن العرب نَعِيمَ الرَّجُلُ » فهذا مما ينفرد بروايته أبو على قُطرُبٌ ، وهى رواية شاذة ، ولئن صحت فليس فيها حجة ؛ لأن نِعْمَ أصله نَعِمَ على وزن فعِلَ ـ بكسر العين ـ فأشبع الكسرة فنشأت الياء كما قال الشاعر :

تَنْفِى يدَاها الحَصَى فى كُلِّ هاجِرَةٍ
نَفْىَ الدَّرَاهِيمِ تَنْقادُ الصَّيَارِيفِ [١٣]

أراد الدراهِمَ والصيارِفَ ، والذى يدلُّ على أن أصل نِعْمَ نَعِمَ أنه يجوز فيها أربع لغات : نَعِمَ ـ بفتح النون وكسر العين ـ على الأصل ، ونَعْمَ ـ بفتح النون وسكون العين ـ ونِعِمَ ـ بكسر النون والعين ـ ونِعْمَ ـ بكسر النون وسكون العين .

فمن قال نَعِمَ ـ بفتح النون وكسر العين ـ أتى بها على الأصل كقراءة ابن عامر وحمزة والكسائى والأعمش وخلف (فَنَعِمَّا) ـ بفتح النون وكسر العين ـ وكما قال طرفة :

٧٢ — مَا أَقَلَّتْ قَدَمٌ نَاعِلَهَا نَعِمَ السَّاعُونَ فى الأمْرِ المُبِرّ

٧٢ — هذا البيت من كلام طرفة بن العبد البكرى (د ٧٣) وقد أنشده الرضى فى شرح الكافية (٢/٢٩٠) وشرحه البغدادى فى الخزانة (٤/١٠١) وابن منظور فى اللسان (ن ع م) وقد اختلفت الرواية فى صدر هذا البيت اختلافا كثيرا ؛ فيروى :

* ما أقلت قدم ناعلها *

وهى رواية المؤلف هنا ، ويروى :

* ما أقلت قدماى إنهم *

وهى رواية ابن منظور ، ويروى :

* ما أقلت قدمى إنهم *

وعلى الروايتين الأخيرتين يكون مفعول أقلت محذوفا ، والتقدير : ما أقلتنى قدماى ، أو ما أقلتنى قدمى ، و« ما » مصدرية ظرفية ، وأقلت : معناه حملت أورفعت، والقدم ـ بالتحريك ـ الرجل ، والناعل : لابس النعل ، وجملة « إنهم نعم الساعون ـ الخ » للتعليل ، والساعون : جمع ساع ، والأمر المبر : الذى يعجز الناس عن دفعه ؛ لأنه يفوق طاقتهم ويزيد على قدر ما يحتملونه ، ويروى :

* نعم الساعون فى القوم الشطر *

والشطر ـ بضم الشين والطاء جميعا ـ جمع شطير ، ويراد به هنا الغرباء ، وأصل الشطير الناحية ، وسمى الغريب به لأن كل من بعد عن أهله يأخذ فى ناحية من نواحى الأرض ، والاستشهاد به فى قوله « نعم الساعون » حيث استعمل هذا الفعل على ماهو الأصل فيه بفتح النون وكسر العين ، على مثال علم وفهم وضحك ، وإنما قالوا فيه « نعم» بكسر النون وسكون العين للتخفيف ، وذلك أن حرف الحلق فى ذاته ثقيل ،والكسرة ثقيلة أيضا ، ولهذا يفر العرب فى كل كلة ثلاثية مفتوحة الأول مكسورة الثانى إذا كان الحرف الثانى من حروف الحلق ـ وهى الهمزة والهاء والعين والحاء والغين والخاء ـ إلى تغيير هذه الزنة إلى واحد من ثلاثة أوزان : الأول أن يسكنوا الحرف المكسور ويبقوا ماعداه على حاله ، فيقولون : نعم ، وضحك ، وفهم ، وبأس ـ بفتح أوائل هذه الأفعال وسكون ثانيها ، والثانى : أن يسكنوا الحرف المكسور بعد أن ينقلوا كسرته إلى الحرف الأول ، فيقولون : نعم ، وضحك ، وفهم ، وبئس ـ بكسر أوائل هذه الكلمات وسكون ثانيها ـ والثالث:أن يبقوا الثانى مكسورا على حاله ، ويكسروا =

ومَنْ قال نَعْمَ – بفتح النون وسكون العين – حذف كسرة العين ، كقراءة يحيي بن وَثَّابٍ (فَنَعْمَ عُقْبَى الدارِ) بفتح النون وسكون العين ، وكما قال الشاعر :

٧٣ — فَإِنْ أَهْجُهُ يَضْجَرْ كَمَا ضَجْرَ بَازِلٌ
مِنَ الْأُدْمِ دَبْرَتَ صَفْحَتَاهُ وَغَارِبُهُ

= الأول إتباعا لثانيه ، فيقولون : نِعِم ، وضِحِك ، وفِهِم ، وبِئِس – بكسر أوائل هذه الكلمات وكسر ثانيها أيضا ، فإن قلت : فقد ذكرت أن الكسرة ثقيلة ، وهم إنما يخرجوا بهذا النوع من الكلمات عن أوزانها الأصلية إلى أوزان أخرى غير أصلية قصدا إلى التخفيف ، وفرارا من الثقل الذى جلبه أمران : كون ثانى الكلمة من حروف الحلق المستثقلة التى يشبه النطق بها التهوع ، وكون هذا الحرف مكسورا ، فكيف يجيئون بكسرة أخرى وهى ثقيلة فيزيدوا الكلمة ثقلا ؟ فالجواب عن هذا أن من أسباب الثقل الخروج من الشىء إلى ما يخالفه ؛ ففى « نِعِم » بكسر النون والعين جميعا نوع من الثقل ونوع من التخفيف ، أما الثقل فناجم عن الكسر ، وأما التخفيف فمنشؤه أن اللسان حين ينطق بالنون مكسورة ثم يأتى بالعين مكسورة أيضا قد خرج من شىء إلى ما يشبهه ويوائمه فليس بحاجة إلى تغيير ضغطه وحركته ، أما حين ينتقل من النون المفتوحة إلى العين المكسورة فإنه ينتقل من الشىء إلى ما يغايره ويخالفه فهو مضطر إلى أن يغير ضغطه وحركته ؛ فلهذا كان نِعِم بكسر أوله وثانيه أخف من نَعِم بفتح أوله وكسر ثانيه ، فاعرف ذلك وتنبه له والله يرشدك .

٧٣ — هذا البيت للأخطل التغلبى ، من قصيدة يهجو فيها كعب بن جعيل ، وقد أنشده صاحب اللسان (ض ج ر) وصاحب الكشاف فى تفسير سورة النساء (١/١٨٣ بولاق) وضجر – بوزن علم فى الأصل ، وخفف هنا بإسكان ثانيه – أى قلق وتبرم وضاقت نفسه ، والبازل : من الجمال الذى انشقت نابه وذلك إذا بلغ سنه التاسعة ، والأدم : جمع آدم أو أدماء ، والآدم : الأسمر اللون ، ودبرت – أصله بوزن فرح ، وخفف هنا بإسكان ثانيه ، ومعناه جربت ، والدبر والجرب واحد فى الوزن وفى المعنى ، وصفحتاه : جانباه ، وغاربه : أعلاه ، والاستشهاد به فى قوله « ضجر » وقوله « دبرت » فإن أصل كل واحد من هذين الفعلين مفتوح الاول مكسور الثانى ، وقد خففه الشاعر بإسكان ثانيه ؛ لأن الكسرة كما قلنا ثقيلة وهم يطلبون التخفيف =

أراد « ضَجِرَ ، وَدَبِرَت » فخذف ، وقال الآخر :

٧٤ — إِذَا هَدَرَتْ شَقَاشِقُهُ وَنَشْبَتْ لَهُ الأَظْفَارُ تُرْكَ لَهُ المَدَارُ

أراد « نَشِبَتْ ، وتُرِكَ » ، وقال الآخر وهو أبو النجم :

٧٥ — * هَيَّجَهَا نَضْحٌ مِنَ الطَّلِّ سَحَرْ *

[٥٧] وَهَزَّتِ الرِّيحُ النَّدَى حِينَ قَطَرْ

لَوْ عُصْرَ مِنْهَا البَانُ وَالمِسْــــكُ انْعَصَرْ

= ما أمكن ، ولهذا لو كان ثانى الكلمة الثلاثية مفتوحا مثل كتب وضرب ونصر لم يلجئوا إلى تخفيفها بإسكان ثانيها ؛ لأن الفتحة فى نفسها خفيفة وأول الفعل مفتوح فالخفة حاصلة ، فلا يرون أن بهم حاجة إلى تغيير زنة الكلمة .

٧٤ — لم أقف لهذا البيت على نسبة إلى قائل معين ، وهدرت : أصله قولهم « هدر البعير » إذا ردد صوته فى حنجرته ، والشقاشق : جمع شقشقة — بكسر الشينين جميعا — وأصله شىء كالرئة يخرجه البعير من فيه إذا هاج ، ويقولون للفصيح البليغ الذى يخطب فيجيد : هدرت شقشقته ، وهدرت شقاشقه ، وخطب أمير المؤمنين على بن أبى طالب خطبة مشتملة على كثير من الحكم ، فقال له ابن عباس : لو اضطردت خطبتك من حيث أفضيت ، فقال له : هيهات ، تلك شقشقة هدرت ثم قرت ، وسموا هذه الخطبة « الشقشقية » بسبب هذه العبارة ، وقالوا « فلان شقشقة قومه » يريدون أنه شريفهم وفصيحهم ، ونشبت : أصله بفتح النون وكسر الشين — ومعناه علقت ، وقد خففه ههنا بإسكان شينه ، والمدار : أراد مدار الأمر ، وهو ما يجرى عليه غالبا . والاستشهاد بالبيت فى قوله « ونشبت » وقوله « ترك » فإن أصل الفعل الأول مكسور الشين مبنيا للمعلوم فسكن الشاعر شينه قصدا إلى التخفيف ، وأصل الفعل الثانى « ترك » بضم أوله وكسر ثانيه مبنيا للمجهول ، فسكن الراء للتخفيف أيضا .

٧٥ — هذه ثلاثة أبيات من الرجز المشطور قائلها أبو النجم العجلى كما قال المؤلف وقد أنشد ثالثها — وفيه محل الاستشهاد — ابن منظور (ع ص ر) ونسبه إلى أبى النجم ، والنضح — بالفتح — أصله رشاش الماء ، والطل : المطر الضعيف ، والندى — بفتح النون مقصورا — المطر ، والبان : شجر سبط القوام لين الورق يشبه به =

أراد « عُصِرَ » وقال الآخر :

٧٦ — * رُجْمَ به الشَّيْطَانُ مِنْ هَوَائِهِ *

أراد « رُجِمَ » وقال الآخر :

٧٧ — * وَنُفْخُوا فى مَدَائِنِهِمْ فَطَارُوا *

أراد « ونُفِخُوا » .

ومن قال نِعِمَ — بكسر النون والعين — كسر النون اتباعاً لكسرة العين ، كقراءة زيد بن على والحسن البصرى ورؤبة (الحمدِ لِلّهِ) بكسر الدّال إتباعاً لكسرة اللام ، وكقراءة إبراهيم بن أبى عبلة (الحمدُ لُلّهِ) بضم اللام إتباعاً لضمة الدال ، وكقولهم «مِنْتِنٍ» بكسر الميم إتباعاً لكسرة التاء ، وكقولهم أيضاً «مُنْتُن» بضم التاء إتباعاً لضمة الميم .

= قدود الحسان ، له زهرة طيبة الريح ، والمسك معروف ، والاستشهاد بالبيت فى قوله « عصر » فإن أصله بضم العين وكسر الصاد ، ولكن الشاعر خففه بإسكان الصاد .

٧٦ — لم أقف لهذا الشاهد على نسبة إلى قائل معين ، ورجم : فعل ماض مبنى للمجهول ، وأصله بضم الراء وكسر الجيم ، ولكن الشاعر خففه بتسكين الجيم ، على نحو ما ذكرنا فى شرح الشواهد السابقة ، ومعنى الرجم الرمى بالحجارة ، وكانوا فى جاهليتهم إذا أرادوا أن يقتلوا رجلا رموه بالحجارة حتى يقتلوه ، ثم قيل لكل قتل رجم ، وقد ورد فى القرآن الكريم الرجم بمعنى القتل فى مواضع كثيرة ، ومحل الاستشهاد بهذا البيت قوله «رجم» وقد بينا وجهه .

٧٧ — هذا عجز بيت من كلام القطامى ، وصدره قوله :

* ألم يَخز التفرق جند كسرى *

وقد أنشده ابن منظور (ن ف خ) ونسبه للقطامى ، والمدائن : جمع مدينة ، ومحل الاستشهاد فى هذا البيت قوله « ونفخوا » فإن أصله فعل ماض مبنى للمجهول بضم النون وكسر الفاء ، ولكن الشاعر خففه بإسكان الفاء.

ومن قال نِعْمَ ـ بكسر النون وسكون العين ـ نقل كسرة العين من نَعِمَ ـ بفتح النون وكسر العين ـ إلى النون ، وعليها أكثر القراء ؛ فلما جاز فيها هذه الأربع اللغات دلّ على أن أصلها نَعِم عَلَى وزن فَعِل ؛ لأن كل ما كان على وزن فَعِلَ من من الاسم والفعل وعينُه حرفٌ من حروف الحلق فإنه يجوز فيه أربع لغات ، فالاسم نحو : فَخِذ وفِخِذ وفَخْذ وفِخْذ ، والفعل نحو : قد شَهِدَ وشِهِدَ وشَهْدَ وشِهْدَ ، على ما بينا فى نعم ، وإذا ثبت أن الأصل فى نِعْمَ نَعِمَ كانت الياء فى « نَعِيمَ الرجلُ » إشباعاً ؛ فلا يكون فيه دليل على الأسمية ؛ فدل على أنهما فعلان لا اسمان ، والله أعلم .

١٥ ــ مسألة

[القول فى « أفْعَلَ » فى التعجب ، اسمٌ هو أو فعل ؟](1)

ذهب الكوفيون إلى أن أفْعَلَ فى التعجب نحو « ما أحْسَنَ زيداً » اسمٌ . وذهب البصريون إلى أنه فعلٌ ماضٍ ، وإليه ذهب أبو الحسن على بن حمزة الكسائى من الكوفيين .

أما الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا : الدليلُ على أنه اسمٌ أنه جامد لا يتصرف ، ولو كان فعلا لوجب أن يتصرف ؛ لأن التصرف من خصائص الأفعال ، فلما لم يتصرف وكان جامداً وجب أن يلحق بالأسماء .

---

(١) انظر فى هذه المسألة : لسان العرب (م ل ح) وشرح موفق الدين ابن يعيش على المفصل (١٠٤١) وشرح رضى الدين على كافية ابن الحاجب (٢٨٥/٢) وشرح الأشمونى (١٦٧/٤ بتحقيقنا) وحاشية الصبان (١٦/٣ بولاق) والتصريح للشيخ خالد (١٠٨/٢ بولاق) ومغنى اللبيب لابن هشام (ص ٦٨٢ بتحقيقنا) وسر العربية (٤٧)

[٥٨] ومنهم من تمسك بأن قال : الدليل على أنه اسم أنه يَدْخُله التصغير ، والتصغير من خصائص الأسماء ، قال الشاعر :

٧٨ — يَامَا أُمَيْلِحَ غِزْلاَنًا شَدَنَّ لَنَا ... مِنْ هَاؤُلَيَّائِكُنَّ الضَّالِ والسَّمُرِ

فأميلح : تصغير أملح ، وقد جاء ذلك كثيراً فى الشعر وسَعَةِ الكلام .

---

٧٨ ــ استشهد بهذا البيت كثير من النحاة وأهل اللغة منهم ابن منظور (م ل ح) وابن يعيش (ص١٠٤٢) والأشمونى (رقم ٧٣٥) وابن هشام فى المغنى (رقم ٩٣٧) والرضى، وشرحه البغدادى فى الخزانة (١/٤٥و٤/٩٥)، وقد عثرت به ثانى ثلاثة أبيات فى دمية القصر للباخرزى (ص ٢٩ ط حلب) وقد نسبها إلى بدوى اسمه كاهل الثقفى . والغزلان : جمع غزال ، وأصله ولد الظبية ، ويشبه العرب به حسان النساء ، وشدن : أصله قولهم « شدن الظبى يشدن شدونا ــ من باب قعد » إذا قوى وترعرع واستغنى عن أمه ، وهؤلياء : تصغير هؤلاء على غير قياس ، والضال : السدر البرى، واحدته ضالة، والسمر ــ بفتح السين وضم الميم ــ شجر الطلح ، واحدته سمرة ، والاستشهاد بالبيت ههنا فى قوله « أميلح » فإنه تصغير أملح ، وأصل التصغير من خصائص الأسماء ، ولهذا قال الكوفيون إن صيغة أفعل فى التعجب اسم بدليل مجيئها مصغرة فى هذا البيت ، والبصريون لا يرتضون ذلك ، ويقولون إن تصغير « أملح » فى هذا البيت شاذ ، ألا ترى هذا الشاعر قد صغر هؤلاء فى نفس البيت مع أننا متفقون على أن التصغير من خصائص الأسماء المعربة ؟ فهذا وجه ، ومنهم من يسلك فى الرد مسلكا آخر ، فيقول : إن صيغة التعجب لما أشبهت صيغة التفضيل فى الوزن وكان فعل التعجب ــ مع ذلك ــ جامدا أعطوا فعل التعجب حكم اسم التفضيل ؟ فأجازوا تصغيره ، وقد ذكر ذلك ابن منظور فى اللسان وابن هشام فى المغنى ــ قال ابن هشام فى المغنى ، « الثالث ــ مما أعطى حكم الشىء لمشابهته له لفظا ومعنى ــ نحو اسم التفضيل وأفعل فى التعجب ؟ فإنهم منعوا التفضيل أن يرفع الظاهر لشبهه بأفعل فى التعجب وزنا وأصلا وإفادة للمبالغة ، وأجازوا تصغير أفعل فى التعجب لشبهه بأفعل التفضيل فيما ذكرنا ، وقال :

* ياما أميلح غزلانا . . . *

ولم يسمع ذلك إلا فى أحسن وأملح، ذكره الجوهرى، ولكن النحويين مع هذا قاسوه » اهـ.

قالوا : ولا يجوز أن يقال « إن فعل التعجب لزم طريقةً واحدةً ، وضارع الاسم ، فلحقه التصغير » لأنا نقول : هذا ينتقض بليس وعسى فإنهما لزما طريقة واحدة ، ومع هذا لا يجوز تصغيرهما ، وأبلغُ من هذا النقض وأوْكَدُ مثال «أفْعِلْ به» فى التعجب فإنه فعل لزم طريقة واحدة ، ومع هذا فإنه لا يجوز تصغيره .

ومنهم من تمسك بأن قال : الدليل على أنه اسم أنه تَصِحُّ عينه نحو « ماأقْوَمَهُ ، وماأبْيَعَهُ » كما تصح العين فى الاسم فى نحو « هذا أقْوَمُ منك ، وأبْيَعُ منك » ولو أنه فعلٌ كما زعمتم لوجب أن تُعَلَّ عينه بقلبها ألفاً ، كما قلبت من الفعل فى نحو : قَامَ و بَاعَ وأقَامَ وأبَاعَ فى قولهم « أبَعْتُ الشىء » إذا عَرَّضْتَه للبيع ، وإذا كان قد أُجْرِىَ مُجْرَى الأسماء فى التصحيح مع مادخله من الجمود والتصغير وجب أن يكون اسما .

والذى يدلُّ على أنه ليس بفعل وأنه ليس التقدير فيه : شىء أحْسَنَ زَيْداً قولهم « ماأعْظَمَ الله » ولو كان التقدير فيه مازعمتم لوجَبَ أن يكون التقدير : شَىْءٌ أعْظَمَ اللهَ ، والله تعالى عظيمٌ لا بِجَعْلِ جاعلٍ ، وقال الشاعر :

٧٩ — مَاأقْدَرَ اللهَ أنْ يُدْنِى عَلَى شَحَطٍ مَنْ دَارُهُ الْحَزْنُ مِمَّنْ دَارُهُ صُولُ

٧٩ — هذا البيت من كلة لحندج بن حندج المرى يصف فيها طول ليله وما يقاسيه من فرقة أحبابه ، وهى من شعر حماسة أبى تمام (انظر شرح المرزوقى ص ١٨٢٨)، والبيت من شواهد الأشمونى (رقم ٤١) والشحط — بفتح الشين والحاء جميعا — هو البعد ، و « الحزن» بفتح الحاء وسكون الزاى — موضع بعينه ، وفى بلاد العرب موضعان بهذا الاسم : أحدهما حزن بنى يربوع، والثانى ما بين زبالة فما فوق ذلك مصعدا فى بلاد نجد، وصول: مدينة من بلاد الخزر فى نواحى باب الأبواب، والاستشهاد به هنا فى قوله «ما أقدر الله » فإن بعض الكوفيين زعم أن مثل هذه العبارة تدل على أن أفعل فى التعجب ليس فعلا ؛ إذ لو كان فعلا لكان فيه ضمير مستتر يكون هو فاعله ، ويكون لفظ الجلالة منصوبا بهذا الفعل ، فيكون المعنى : شىء أقدر (هو، أى ذلك الشىء) الله تعالى ، أى جعله قادرا =

ولو كان الأمر كما زعمتم لوجب أن يكون التقدير فيه : شَيْءٌ أَقْدَرَ اللهَ ، والله تعالى قادر لا بِجَعْلِ جاعل .

وأما البصريون فاحتجوا بأن قالوا : الدليل على أنه فعل أنه إذا وُصِلَ بياء الضمير دخلت عليه نون الوقاية، نحو « ما أَحْسَنَنِي عندك، وما أَظْرَفَنِي في عينك ، وما أَعْلَمَنِي في ظنك » ونونُ الوقاية إنما تدخل على الفعل لا على الاسم ، ألا ترى أنك تقول في الفعل « أَرْشَدَنِي ، وأَسْعَدَنِي ، وأَبْعَدَنِي » ولا تقول في الاسم « مُرْشِدُنِي » ولا « مُسْعِدِنِي » فأما قوله :

٨٠ — * وَلَيْسَ حَامِلَنِي إلاَّ ابْنُ حَمَّالِ *

= وقد قام الدليل العقلي والنقلي على أن الله تعالى قادر من غير جعل جاعل؛ فيكون هذا المعنى باطلا ، وإنما أدى إلى هذا المعنى الباطل ذهابكم إلى أن أفعل في باب التعجب فعل ، فوجب ألا نصير إليه .

٨٠ — هذا عجز بيت من البسيط ، وصدره قوله :

* ألا فتى من بني ذبيان يحملني *

وقد استشهد بهذا البيت رضى الدين في شرح الكافية ، في باب الإضافة ، وفي باب المضمرات ، وشرحه البغدادي في خزانة الأدب (٢/١٨٥ بولاق) وأنشده أبو العباس المبرد في الكامل ثالث خمسة أبيات ، وقال قبل إنشادها « أنشدنا أبو محلم السعدي » . و « ألا » في أول البيت حرف دال على العرض ، و « فتى » منصوب بفعل محذوف ، والتقدير : ألا ترونني فتى ، و « بني ذبيان » أراد بني ذبيان بن بغيض بن ريث بن غطفان ابن سعد بن قيس عيلان بن مضر ، و « يحملني » أراد يعطيني دابة تحملني إلى المكان الذي أقصده ، و « حمال » صيغة مبالغة لحامل . ومحل الاستشهاد بهذا البيت قوله : « حاملني » حيث لحقت نون الوقاية الاسم عند إضافته إلى ياء المتكلم ، وذلك شاذ ، والقياس أن يقترن الاسم بياء المتكلم من غير توسيط النون بينهما ، سواء أكان هذا الاسم جامداً نحو : غلامي وكتابي وداري، أم كان مشتقا نحو : حاملي وضاربي ومكتوبي ومضروبي وما أشبه ذلك ؛ لأن النون إنما توسطت بين الفعل وياء المتكلم لأن ياء المتكلم تستوجب كسر ما قبلها، ولما كان الفعل لا يدخله الجر، وكان الكسر أخا الجر ؛ تحاموا =

فمن الشاذ الذى لا يُلتفَتُ إليه ولايقاس عليه ، وإنما دخلت هذه النون على [٥٩] الفعل لِتَقِيَ آخره من الكسر ؛ لأن ياء المتكلم لايكون ما قبلها إلا مكسورا ، وإذا كانوا قد منعوه من كسرة الإعراب لثقلها وهى غير لازمة فَلَأَنْ يمنعوه من كسرة البناء وهى لازمة كان ذلك من طريق الأولى ، فلما منعوه من الكسر أدخلوا هذه النون لتكون الكسرة عليها ؛ فلو لم يكن أفعل فى التعجب فعلا وإلا لما دخلت عليه نون الوقاية كدخولها على سائر الأفعال .

اعترضوا على هذا بأن قالوا : نونُ الوقاية قد دخلت على الاسم فى نحو « قَدْنِي وقَطْنِي » أى حَسْبِي ، قال الشاعر :

٨١ — امْتَلأَ الحَوْضُ وَقَالَ : قَطْنِي مَهْلاً ، رُوَيْدًا ، قَدْ مَلأْتَ بَطْنِي

ولا يدل ذلك على الفعلية ، فكذلك ها هنا .

= أن يقرنوا الفعل بياء المتكلم؛ لئلا ينكسر آخره فيدخلوا عليه ما ليس منه فى شىء ، لكن الجر يدخل على الأسماء بغير نكير ، فلم يجدوا أنفسهم محتاجين إلى نون الوقاية معه حين يضيفونه إلى ياء المتكلم ، هذا ، والرواية عند أبى العباس المبرد « وليس يحملنى . . . » وعلى ذلك يكون البيت مستقيما لاشذوذ فيه ؛ لأن نون الوقاية حينئذ متوسطة بين الفعل والياء كما هو الأصل .

٨١ — هذان بيتان من الرجز المشطور ، ولم أجد أحدا نسبهما إلى قائل معين ، وقد استشهد به ابن منظور وشارح القاموس (قطط) ، ومن النحاة : الأشمونى (رقم ٦٣) وابن الناظم ، وابن يعيش (ص ٣١٨ و ٤٤٣) . وقوله « امتلأ الحوض وقال » أطلق القول ههنا على ما يشهد به الحال وتدل عليه الطبيعة ، و « قطنى » هو اسم بمعنى حسب ، أو اسم فعل بمعنى يكفى ، و « مهلا » هو مصدر نائب عن الفعل ، تقول : مهلا يا رجل ، ومهلا يا رجلان ، ومهلا يارجال ، وتقول فى التأنيث كذلك ، بلفظ واحد ، والمراد أمهل وتريث ولاتعجل و « رويداً » يأتى على واحد من أربعة أوجه : الأول أن يكون اسم فعل بمعنى أرود ، أى أمهل ، والثانى أن يكون مصدراً نائبا عن فعله كالذى قلناه فى مهلا ، والثالث أن يقع صفة كما تقول : ساروا سيرا رويداً ، والرابع أن يقع حالا كما تقول : ساروا رويدا =

وما اعترضوا فيه ليس بصحيح ؛ لأن « قَدْنِي ، وقَطْنِي » من الشاذ الذى لا يعرج عليه ؛ فهو فى الشذوذ بمنزلة مِنِي وعَنِي ، وإنما حَسُنَ دخول هذه النون على قد وقط لأنك تقول « قَدْكَ من كذا ، وقَطْكَ من كذا » أى اكْتَفِ به ، فتأمر بهما كما تأمر بالفعل ؛ فلذلك حَسُنَ دخول هذه النون عليهما ، على أنهم قالوا «قَطِي وقَدِي» من غير نون كما قالوا « قَطْنِي وقَدْنِي » بالنون ، قال الشاعر :

٨٢ — قَدْنِيَ مِنْ نَصْرِ الْخُبَيْبَيْنِ قَدِي لَيْسَ الْإِمَامُ بِالشَّحِيحِ الْمُلْحِدِ

= بحذف المصدر الذى نصبته على المفعولية المطلقة فى الاستعمال الثالث . ومحل الاستشهاد بالبيت ههنا قوله «قطنى» حيث وصل نون الوقاية بقط عندما أراد أن يضيفه إلى ياء المتكلم وليس « قط » فعلا ؛ فيدل ذلك على أن نون الوقاية قد تلحق بعض الأسماء لغرض من الأغراض ، والغرض ههنا المحافظة على سكون « قط » حتى لا يذهب ما بنى عليه اللفظ وهو السكون ، وإذا كان الأمر كذلك لم يكن لحاق نون الوقاية لكلمة من الكلمات دالا على أن هذه الكلمة فعل ، وهذا ظاهر إن شاء الله .

٨٢ — هذان بيتان من الرجز المشطور ، وقد رواهما الجوهرى فى الصحاح (ل ح د) ونسبهما لحميد بن ثور الهلالى ، وقال ابن منظور (ل ح د) بعد أن رواهما عن الجوهرى : «قال ابن برى : البيت المذكور لحميد بن ثور هو لحميد الأرقط ، وليس هو لحميد بن ثور كما زعم الجوهرى » اهـ . ورواهما ابن منظور (خ ب ب — ق د د) منسوبين لحميد الأرقط، وأنشدهما ابن يعيش فى شرح المفصل (ص٤٤٢) ونسبهما لأبى بحدلة ، وهما من شواهد سيبويه (١/٣٨٧) وشواهد رضى الدين فى شرح الكافية ، والأشمونى (رقم ٦٢) وقد قال البغدادى فى خزانة الأدب (٢/٤٥٣) : « قال ابن المستوفى : ولم أر البيت الأول فى ديوانه (يريد ديوان حميد الأرقط) وكذلك أورد الأبيات القالى فى أماليه ، ولم يورد بيت :

* قدنى من نصر الخبيبين قدى *

اهـ . المقصود من كلام البغدادى ، وقد: تأتى اسما بمعنى حسب، وتأتى اسم فعل بمعنى يكفى ، مثل قط فى الوجهين ، و « الخبيبين » يروى بصورة المثنى وبصورة جمع المذكر السالم ، فأما روايته بصورة المثنى فقيل : عنى عبدالله بن الزبير بن العوام الذى كان قد خرج على دولة مروان بن الحكم وتملك الحجازين وابنه خبيب بن عبدالله بن الزبير ، وقيل :=

ولا خلاف أنه لايجوز أن يقال « ماأكرَمِى » بحذف النون كما يقال « ماأكرمنى » كما يقال « قَدْنِى ، وقَدِى » فلما لم يجز ذلك بَانَ الفرقُ بينهما .

ومنهم من تمسك بأن قال : الدليل على أن أفْعَلَ فى التعجب فعلٌ أنه ينْصِب المعارف والنكرات ، وأفْعَلُ إذا كان اسما لاينصب إلا النكرات خاصة على التمييز ، نحو قولك «زيدأ كْبَرُ منك سناً ، وأكثر منك علماً » ولو قلت « زيدأكبر منك السنَّ ، أو أكثر منك العلم» لم يجز ، ولما جاز أن يقال « ماأكبر السن له ، وما أكثر العلم له » دل على أنه فعل .

اعترضوا على هـذا بأن قالوا : قد ادعيتم أن أفْعَلَ إذا كان اسما لاينصب إلا النكرة ، وقد وجدنا العربَ قد أعملته فى المعرفة ، قال الحارث بن ظالم :

=عنى عبدالله وأخاه مصعب بن الزبير ، وأما روايته بصورة جمع المذكر السالم فالمعنى به عبدالله وشيعته كلهم ، وقوله :

* ليس الإمام بالشحيح الملحد *

يروى فى مكانه :

* ليس أميرى بالشحيح الملحد *

والشحيح : البخيل ، وكان عبدالله بن الزبير متهما بالبخل ، والملحد : مأخوذ من قولهم : « ألحد فلان فى الحرم » إذا استحل حرمته وانتهكها . والاستشهاد بالبيت فى قوله « قدنى » وقوله : « قدى » فقد وصل الشاعر «قد» بنون الوقاية فى المرة الأولى عندما أضاف الكلمة إلى ياء المتكلم ، ولم يأت بهذه النون فى المرة الثانية ، وهذا يدل على أن الوجهين جائزان فى هذه الكلمة ، أما اقترانها بالنون فلقصد المحافظة على مابنيت عليه الكلمة وهو السكون ، وأما حذف النون فلكون الكلمة اسما ، وفى هذا الكلام مقال لنا ذكرناه فى شرحنا المطول على شرح أبى الحسن الأشمونى (١/١٠٢ومابعدها) فارجع إليه هناك .

٨٣ — فَمَا قَوْمِى بِثَعْلَبَةَ بْنِ بَكْرٍ
وَلاَ بِفَزَارَةَ الشُّعْرِ الرِّقَابَا

[٦٠] فنصب الرِّقَابَ بالشُّعْرِ ، وهو جمع أَشْعَرَ ، ولا خلاف أن الجمع فى باب العمل أَضْعَفُ من واحده ؛ لأن الجمع يُبَاعده عن مشابهة الفعل ؛ لأن الفعل لا يجمع ، وإذا بَعُد عن مشابهة الفعل بَعُد عن العمل ، وإذا عمل جمع أَفْعَلَ مع بُعده عن العمل ؛ فالواحد أَوْلَى أن يعمل ، وقال الآخر :

---

٨٣ — هذا البيت من قصيدة للحارث بن ظالم المرى ، وكان قد فتك بخالد بن جعفر بن كلاب وهو فى جوار النعمان بن المنذر ثم هرب يستجير القبائل ، والبيت من شواهد سيبويه (١٠٣/١) وابن يعيش (ص ٨٤٣) والأشمونى (رقم ٧٢٩) وقوله « بثعلبة بن بكر » المحفوظ « بثعلبة بن سعد » وكذلك هو فى رواية سيبويه وابن يعيش ، وكذلك هو فى نسب ثعلبة ؛ فإنه ثعلبة بن سعد بن ذبيان بن بغيض بن ريث بن غطفان ، وفزارة هو فزارة بن ذبيان أخو سعد بن ذبيان أبى ثعلبة ، والشاعر فى هذا البيت ينتفى من بنى سعد بن ذبيان ، والشعر — بضم الشين وسكون العين — جمع أشعر ، والأشعر : الكثير الشعر ، والرقاب : جمع رقبة ، والعرب ترى من علامات الغباء أن يكون الرجل كثير شعر القفا ، ويسمون ذلك الغمم ، وقال فى ذلك شاعرهم :

ولا تنكحى إن فرق الدهر بيننا أغم القفا والوجه ليس بأنزعا

ومحل الاستشهاد بالبيت قوله « الشعر الرقابا » حيث نصب قوله « الرقابا » بقوله « الشعر » والشعر جمع أشعر وهو هنا صفة مشبهة ، واتفق الفريقان الكوفيون والبصريون على أنه يجوز أن يكون انتصابه على التشبيه بالمفعول به ، وزاد الكوفيون أنه يجوز أيضا أن يكون انتصابه على التمييز ، وذلك لأن الكوفيين يجوزون أن يجىء التمييز معرفة ، فأما علماء البصرة فلكونهم يوجبون كون التمييز نكرة لم يجيزوا انتصاب « الرقاب » فى هذا البيت على التمييز ، فاعرف هذا ، ويروى فى هذه العبارة « الشعرى رقابا » بتجريد المعمول من أل ، والبصريون لا يرون بأسا فى نصبه حينئذ على التمييز ، وقد روى سيبويه البيت بالروايتين جميعا .

٨٤ — وَنَأْخُذُ بَعْدَهُ بِذِنَابِ عَيْشٍ أَجَبَّ الظَّهْرَ لَيْسَ لَهُ سَنَامُ

فنصب الظَّهْرَ بأجبَّ ، وقال الآخر :

٨٥ — وَلَقَدْ أَغْتَدِى وَمَا صَقَعَ الدِّيـ ـكُ عَلَى أَدْهَمٍ أَجَشَّ الصَّهِيلاَ

فنصب الصَّهِيلَ بأَجَشَّ ، فبطل ما ادعيتموه .

---

٨٤ — هذا البيت من كلام النابغة الذبيانى ، وهو من شواهد سيبويه (١/١٠٠) وابن يعيش (ص ٨٤١) و الأشمونى (رقم ٧٢٢) والرضى ، وشرحه البغدادى فى الخزانة (٤ / ٩٥) وقبل بيت الشاهد قوله :

فإن يهلك أبو قابوس يهلك ربيع الناس والبلد الحرام

وقوله « ربيع الناس » شبه الملك النعمان بالربيع الذى تترادف فيه الخيرات لكثرة عطائه ووفرة بره ، و « البلد الحرام » شبهه أيضا بالبلد الحرام لأن رحابه موضع الأمن من كل مخافة وفى كنفه يلجأ اللاجئون فلا تجسر يد على أن تمتد إليهم بسوء ، وقوله « بذناب عيش » ذناب كل شيء — بكسر الذال المعجمة — عقبه وما يأتى فى أواخره ، و « أجب الظهر » مقطوع الظهر كأنه جمل قد قطع سنامه ، ويقال : بعير أجب ، وناقة جباء ؛ إذا كان قد قطع سنامهما . والاستشهاد بالبيت فى قوله « أجب الظهر » وهذه العبارة تروى على ثلاثة أوجه : برفع الظهر ، وتخريج هذه الرواية أن تجعل الظهر فاعلا لأجب ، وبنصب الظهر ، وتخريج هذه الرواية أن تجعل فاعل الصفة التى هى أجب ضميرا مستترا وتنصب الظهر على أنه مشبه بالمفعول به ، وهذه الرواية هى محل الخلاف بين الكوفيين والبصريين ، وبجر الظهر ، وتخريج هذه الرواية أن يكون أجب مضافا والظهر مضافا إليه . والوجه الأول قبيح ، والثانى ضعيف ، والثالث حسن .

٨٥ — لم أعثر على نسبة هذا البيت إلى قائل معين ، وقوله « أغتدى » معناه أخرج فى وقت الغداة ، والغداة — بفتح الغين — ما بين انبثاق الفجر وطلوع الشمس ، ويقال « غدية » بوزن قضية ، و « غدوة » بضم فسكون ، وربما قيل « غدية » بضم الغين وفتح الدال ، وهو تصغير الغدوة أو الغداة ، ومراد الشاعر أنه يخرج من داره مبكرا ، وقوله « وما صقع الديك » معناه صاح ، وهذا تأكيد لما استفيد من معنى « أغتدى » وقوله « على أدهم » أراد على فرس أدهم ، وهو الذى لونه الدهمة ، والدهمة — بضم الدال وسكون الهاء — لون قريب من الأسود ، و « أجش » الغليظ الصوت من الإنسان والخيل ، وقال النجاشى :

وما اعترضوا به ليس بصحيح : أما بيتُ الحارث بن ظالم :

* وَلاَ بِفَزَارَةَ الشُّعْرِ الرِّقَابَا * [٨٣]

فقد روى « الشُّعْرَى رِقَابَا » حكى ذلك سيبويه عن أبى الخطاب عن بعض العرب أنهم ينشدون البيت كذلك ، على أنا وإن لم ننكر صحة ما رويتموه ، فلا حجة لكم فيه ؛ لأنه من باب « الحسن الوَجْهَ ، والحسان الوُجُوهَ » وقد قالوا « الحسن الوجهَ » بنصب الوجه تشبيهاً بالضارب الرجُلَ ، كما قالوا « الضاربُ الرجلِ » بالجر تشبيها بـ« الحسَنِ الوَجْهِ » وقد ذهب بعضُ البصريين إلى زيادة الألف واللام فيه ، فلما كان فى تقدير التنكير جاز نصبُه على التمييز ، فبان أن ما عارضتم به ليس بشىء .

= ونجى ابن حرب سابح ذو علالة أجش هزيم ، والرماح دوانى

ومحل الاستشهاد بالبيت قوله «أجش الصهيلا» حيث نصب الصهيل بقوله أجش، وأجش هذا صفة مشبهة، ومعمولها مقترن بالألف واللام، وبه استدل الكوفيون على أنه يجوز أن ينتصب بعد « أفعل » كل من المعرفة والنكرة ، وقد سوى المؤلف فى التمثيل والاستشهاد بين أفعل الذى هو اسم تفضيل وأفعل الذى هو صفة مشبهة ؛ فهو يمثل أولاً بقوله « زيد أكبر منك سنا ، وأكثر منك علما » ثم يستشهد بأجب الظهر ، والشعر الرقابا، وأجش الصهيلا ، ثم يلزم الكوفيين الحجة بأن المنصوب فى هذه الشواهد منصوب على التشبيه بالمفعول به ، لا على التمييز ، وكأنه ينكر أن يكون التمييز مقترنا بأل ، وقد ورد التمييز مقترنا بأل من غير أن يكون العامل أفعل التفضيل ولا أفعل الصفة المشبهة ، وذلك فى قول الشاعر :

رأيتك لما أن عرفت وجوهنا صددت وطبت النفس ياقيس عن عمرو

ولكن البصريين لم يرقهم أن يجىء هذا البيت ونحوه على غير ما أصلوا من القواعد، فذهبوا إلى أن « ال » فى « طبت النفس » زائدة . وليست معرفة ؛ فيكون على ما ذهبوا إليه مدخول أل نكرة كالمجرد منها ، وهذا هـو المسلك الذى سلكوه فى هذه الشواهد .

وأما قولُ النابغة :

* أجَبَّ الظَّهْرَ لَيْسَ لَهُ سَنَامُ *[٨٤]

بفتحهما فقد رُوِىَ « أجَبِّ الظَّهْرِ » بجرها ، ورُوِى « أجَبِّ الظَّهْرُ » برفع الظهر لأنه فاعل ، والتقدير فيه عندنا : أجَبِّ الظهرُ منه ، وعندكم الألف واللام قامتا مَقَامَ الضمير العائد ؛ فلا حجة لكم فى هذا البيت ، والجرّ فيهما هو القياس ، وإن صحت رواية النصب ؛ فيكون على التشبيه بالمفعول على ما بينا فى البيت الأول ، لا على تقدير زيادة الألف واللام ونصبه على التمييز على ما ذهبتم إليه ، ولئن سلمنا على قول بعض البصريين ، وهو الجواب عن جميع ما احتججتم به ؛ لأنكم إذا قدرتم أن الألف واللام فيه زائدة فهو عندكم نكرة ، فإذن ما عمل [٦١] فى معرفة ، وإنما عمل فى نكرة ، والخلاف ما وقع فى أنَّ « أفْعَلَ » تعمل فى النكرة ، وإنما وقع الخلاف فى أنها تعمل فى المعرفة .

وأما قول الآخر :

* عَلَى أدْهَمَ أجَشِّ الصَّهِيلاَ * [٨٥]

فالوجه جرّ « الصهيلا » إلا أنه نَصَبَه على التشبيه بالمفعول ، أو على زيادة الألف واللام على ما قَدَّمْنا .

ثم لو سلمنا لكم صحة ما ادَّعيتموه فى هذه الأبيات ، وأجريناها فى ذلك مَجْرَى « ما أحسنَ الرجُلَ » فهل يمكنكم أن توجدونا أفْعَلَ وصفا نَصَبَ اسما مضمرا أو علما أو اسما من أسماء الإشارة ؟ وإذا لم يمكن ذلك ووجدنا أفعل فى التعجب تعمل فى جميع أنواع المعارف النصبَ دلَّ على بطلان ما ذهبتم إليه من دعوى الأسمية .

ومنهم من تمسك بأن قال : الدليل على أنه فعلٌ ماضٍ أنا وجدناه مفتوحَ الآخر ، ولولا أنه فعل ماض لم يكن لبنائه على الفتح وجه ؛ لأنه لو كان

أنهما لارتفع لكونه خبرا لـ«ما» على كلا المذهبين ، فلما لزم الفتح آخره دل على أنه فعل ماض .

اعترضوا على هذا من وجهين ؛ أحدهما : أنهم قالوا : ما احتججتم به من فتح آخره ليس فيه حجة ؛ لأن التعجب أصله الاستفهام ، ففتحوا آخر أفعَلَ فى التعجب ونصبوا زيداً فرقا بين الاستفهام والتعجب . والثانى : أنهم قالوا : إنما فتح آخر أفعَلَ فى التعجب لأنه مبنى لتضمنه معنى حرف التعجب ؛ لأن التعجب كان يجب أن يكون له حرف كغيره من الاستفهام والشرط والنفى والنهى والتمنى والترجى والتعريف والنداء والعطف والتشبيه والاستثناء ، إلى غير ذلك ، إلا أنهم لما لم ينطقوا بحرف التعجب وضمَّنوا معناه هذا الكلامَ استحقَّ البناء ، ونظير هذا أسماء الإشارة ؛ فإنها بنيت لتضمنها معنى حرف الإشارة ، وإن لم ينطق به فكذلك هاهنا .

وما اعترضوا به ليس بصحيح : أما قولهم « إن التعجب أصله الاستفهام ففتحوا آخر أفعَلَ فى التعجب للفرق بين الاستفهام والتعجب » فمجردُ دعوى لايقوم عليها دليل ، إلا بوحى وتنزيل ، وليس إلى ذلك سبيل ، مع أنه ظاهر الفساد والتعليل ؛ لأن التفريق بين المعانى لاتوجب إزالة الإعراب عن وجهه فى موضع ما ، فكذلك هاهنا ولأن التعجب إخبار يحتمل الصدق والكذب ، [٦٢] والاستفهام استخبار لايحتمل الصدق والكذب ؛ فلا يصح أن يكون أصلا له .

وأما قولهم « إنه بنى لتضمنه معنى حرف التعجب وإن لم ينطق به » فنقول : كان يجب أن يوضع له حرف ، كما وضع لغيره من المعانى ، ولكن لما لم يفعلوا ذلك ضمَّنوا « ما » معنى حرفه فبنوها ، كما ضمنوا « ما » الاستفهامية معنى الهمزة ، وضمَّنوا « ما » الشرطية معنى إنِ التى وضعت للشرط ، وبنوها وإن لم يكن للكلمة

التى بعدها تعلق بالبناء ؛ فكذلك مابعد « ما » التعجبية لايكون له تعلق بالبناء ، فبان بذلك فسادُ اعتراضهم ، وأنه إنما فتح لأنه فعلٌ ماضٍ على مابينا .

وأما الجواب عن كلمات الكوفيين : أما قولهُم « الدليل على أنه اسم أنه لايتصرف » قلنا : عدم تصرفه لايدل على أنه اسم ؛ فإنا أجمعنا على أن « ليس ، وعَسَى» فعلان ، ومع هذا فإنهما لايتصرفان ، و إنما لم يتصرف فعل التعجب لوجهين: أحدها : أنهم لما لم يَضَعُوا للتعجب حرفا يدل عليه جعلوا له صيغة لاتختلف؛لتكون أمارةً للمعنى الذى أرادوه ، وأنه مُضَمن معنى ليس فى أصله، والثانى ــ وهو الصحيح ــ إنما لم يتصرف لأن المضارع يحتمل زمانين الحال والاستقبال ، والتعجب إنما يكون مما هو موجود مشاهد ، وقد يتعجب من الماضى ، ولا يكون التعجب ممـــا لم يكن ، فكرهوا أن يستعملوا لفظاً يحتمل الاستقبال ؛ لئلا يصير اليقين شكا ، وأما قولهم « ما أملح مايَخْرُجُ هذا الغلام ، وما أطْوَلَ مايكون هذا »فلا يقال ذلك حتى يُرَى فيه مَخِيلَةَ ذلك ، فدلَّ مارأيتَ فى وقتك على مايكون بعد ذلك ، فكأنك قد شاهدته موجوداً ، ولما كرهوا استعمال المضارع كانوا لاستعمال اسم الفاعل أكْرَهَ لأنه لايختص زماناً بعينه ؛ فلهذا مَنَعُوه من التصرف، وعدم التصرف لايدل على أنه اسم كما قلنا فى« ليس ، وعسىء » .

وأما قولهم « إنه يصغر ، والتصغير من خصائص الأسماء » فنقول : الجواب عن هذا من ثلاثة أوجه :

أحدها : أن التصغير فى هذا الفعل ليس على حد التصغيرفى الأسماء ؛ فإن التصغير على اختلاف ضروبه : من التحقير كقولك رُجَيْل ، والتقليل كقولك دُرَيْهِمات ، والتقريب كقولك قُبَيْل المغرب ، والتعطف كقوله صلى الله عليه وسلم « أُصَيْحَابِى أُصَيْحَابِى» والتعظيم [٦٣] كقول الشاعر :

٨٦ — وَكُلُّ أُنَاسٍ سَوْفَ تَدْخُلُ بَيْنَهُمْ
دُوَيْهِيَةٌ تَصْفَرُّ مِنْهَـــا الأَنَامِـــلُ

يريد الموت ، ولا داهية أعظم من الموت ، والتمدُّح كقول الحُبَاب بن المنذر يوم السَّقِيفَةِ : « أنا جُذَيْلُهَا الُمحَــكَّكُ ، وَعُذَيْقُهَا الُمرَجَّبُ » فإنه يتناول الاسم لفظا ومعنى ، والتصغير اللاحق فعل التعجب إنما يتناوله لفظا لا معنى ، من حيث كان متوجِّهاً إلى المصدر ، وإنمــا رَفَضُوا ذكر المصدر هاهنا لأن الفعل إذا أزيل عن التصرف لا يؤكد بذكر المصــدر ؛ لأنه خرج عن مذهب الأفعــال ، فلما رَفَضُوا المصدر وآثروا تصغيره صَغَّروا الفعـــل لفظاً ، ووجَّهوا التصغير إلى المصدر ، وجاز تصغير المصدر بتصغير فعله ؛ لأن الفعل يقوم فى الذكر مقام مصدره ؛ لأنه يدل عليه بلفظه ، ولهذا يعود الضمير إلى المصدر بذكر فعله ، وإن لم يَجْرِ له ذكر ، قال الله تعالى : (ولا يحسبَنَّ الذين يبخلون بما آتاهم الله

٨٦ — هذا البيت من كلام لبيد بن ربيعة العامرى ، وقد استشهد به ابن يعيش فى شرح المفصل (ص ٧٠٩) والمحقق رضى الدين فى شرح شافية ابن الحاجب (رقم ٣٨) . والأناس : هو أصل الناس ، وحذفت الهمزة من الأناس للتخفيف ، وهذا عند من يرى أن الناس مأخوذ من الأنس ، ومن العلماء من يذهب إلى الناس مأخوذ من النوس ومعناه الحركة ، ومنهم من يذهب إلى أن الناس مأخوذ من النسيان ، و « سوف » فى هذا الموضع للتحقيق والتأكيد ، و « دويهية » تصغير داهية ، وأصل الداهية المصيبة من مصائب الدهر ، وأراد بها ههنا الموت ، ويروى فى مكانه « خويخية » وهو مصغر الخوخة — بفتح الخاءين وسكون الواو بينهما — والمراد بالمصغر الداهية أيضا ، وقوله « تصفر منها الأنامل » أراد بالأنامل ههنا الأظفار ؛ لأنها هى التى تصفر بالموت ، والاستشهاد بالبيت فى قوله « دويهية » فإن تصغير هذه الكلمة عند علماء الكوفة للتعظيم ، لا للتحقير ، وقد حقق العلامة رضى الدين أن تصغير هذه الكلمة للتحقير ، لا للتعظيم كما زعمه الكوفيون ، وكذلك قال ابن يعيش وفسره بقوله « فالمراد أن أصغر الأشياء قد يفسد الأصول العظام » اهـ

من فضله هو خيراً لهم) قوله (هو) ضمير للبخل وإن لم يكن مذكوراً ؛ لدلالة (يبخلون) عليه ، ومنه قولهم « مَنْ كَذَبَ كان شراً له » أى كان الكَذِبُ شراً له ، ومنه قول الشاعر :

٨٧ — إِذَا نُهِيَ السَّفِيهُ جَرَى إِلَيْهِ وَخَالَفَ ، وَالسَّفِيهُ إِلَى خِلَافِ

---

٨٧ — هذا البيت من الشواهد التى لم أقف لها على نسبة إلى قائل معين ، وقد أنشده رضى الدين فى شرح الكافية (٢/٤) وذكر البغدادى فى الخزانة (٢/٣٨٤) أن جماعة من النحاة أنشدوه منهم ابن جنى فى إعراب الحماسة والفراء فى معانى القرآن وثعلب فى أماليه ، ولم يعزه واحد منهم ، وزجر — بالبناء للمجهول — ويروى « إذا نهى السفيه » ومتعلق الزجر أو النهى عام ، والتقدير : إذا زجر عن شىء ما ، أو إذا نهى عن شىء ما ، والسفيه : وصف من السفه ، وهو الطيش والحمق ورقة العقل ، وجرى : سارع ، ومفعول « خالف » محذوف للعلم به ، وتقدير الكلام : خالف زاجره أو خالف ناهيه ، وجملة « والسفيه إلى خلاف » للتذييل ، والمعنى : ومن شأن السفيه وديدنه وطبعه مخالفة ناصحه . والاستشهاد بالبيت فى قوله « جرى إليه » فإن مرجع الضمير المجرور محلا بإلى لم يتقدم صريحا فى الكلام ، ولكن تقدم الوصف الدال عليه وهو قوله « السفيه » فإن هذه الكلمة دالة على الذات والحدث الذى تتصف به وهو السفه ، فاكتفى الشاعر بتقدم المرجع فى ضمن الوصف ، ونظيره قوله تعالى : (ولا يحسبن الذين يبخلون بما آتاهم الله من فضله هو خيراً لهم) فإن « هو » فى هذه الآية راجع إلى البخل المستفاد من « يبخلون » ولم يتقدم ذكر البخل صراحة . وقوله تعالى : (اعدلوا هو أقرب للتقوى) فإن « هو » راجع إلى العدل، ولم يتقدم ذكر العدل صراحة ولكنه تقدم فى ضمن قوله « اعدلوا » لأن الفعل يدل على الحدث والزمان كما هو معلوم ، ونظيرهما قوله جلت كلمته : (الذين قال لهم الناس إن الناس قد جمعوا لكم فاخشوهم ، فزادهم إيمانا) فإن فاعل «زادهم» ضمير مستتر جوازا تقديره هو يعود إلى قول الناس ولم يتقدم صراحة ، وإنما تقدم فى ضمن الفعل الذى هو قوله « قال لهم الناس » ونظير ذلك أيضا قوله تباركت أسماؤه : (وإن تشكروا يرضه لكم) أى يرض الشكر ، ولم يتقدم ذكر الشكر صراحة ، ولكنه تقدم فى ضمن قوله سبحانه (وإن تشكروا) .

يريد جَرَى إلى السَّفَه ، وهذا كثير فى كلامهم ؛ فكما أنه يجوز أن يعود الضمير إلى المصدر وإن لم يَجْرِ له ذكر استغناء بذكر فعله ، فكذلك يجوز أن يتوجه التصغير اللاحق لفظَ الفعل إلى مصدره وإن لم يَجْرِ له ذكر ، ونظيرُ هذا إضافتهم أسماء الزمان إلى الفعل نحو قوله تعالى : (هذا يَوْمُ ينفعُ الصَّادِقِينَ صِدْقُهُمْ) وإن كانت الإضافة إلى الأفعال غير جائزة ، وإنما جاز ذلك لأن المقصود بالإضافة إلى الفعل مصدره من حيث كان ذكر الفعل يقوم مقام ذكر مصدره ؛ فالتقدير فيه : هذا يومُ نَفْعِ الصادقين صدقُهم ، وإنما خصوا أسماء الزمان[1] بهذه الإضافة لما بين الزمان والفعل من المناسبة ، من حيث اتفقا فى كونهما عَرَضين ، وأن الزمان حركات الفلك كما أن الفعل حركة الفاعل ، وكما أن هذه الإضافة لفظية ، فكذلك التصغيرُ اللاحقُ فعلَ التعجبِ لفظىٌّ ، وكما أن هذه الإضافة لا اعتداد [٦٤] بها ، فكذلك هذا التصغير لا اعتداد به .

والوجه الثانى : إنما دخله التصغير حملا على باب أفْعَلَ الذى للمفاضَلَة ؛ لاشتراك اللفظين فى التفضيل والمبالغة ، ألا ترى أنك تقول « ما أحْسَنَ زيداً » لمن بلغ الغايةَ فى الحسن ، كما تقول « زيد أحْسَنُ القومِ » فتجمع بينه وبينهم فى أصل الحسن وتفضِّله عليهم ؛ فلوجود هذه المشابهة بينهما جاز « ما أُحيسن زيداً ، وما أُميلح غِزلانَنا » كما تقول : « غلمانك أُحَيْسِنُ الغلمان ، وغِزلانك أُمَيْلِحُ الغزلان » ولهذه المشابهة حملوا « أفْعَلَ منك » و « هو أفْعَلُ القوم » على قولهم « ما أفْعَلَه » فجاز فيهما ما جاز فيه ، وامتنع منهما ما امتنع منه ، ألا ترى أنك لا تقول « هو أعْرَجُ منك » ولا « أعْرَجُ القومِ » لأنك لا تقول « ما أعْرَجَهُ » وتقول « هو أقبح عَرَجاً منك » و « هو أقبح القوم عَرَجاً » كما تقول « ما أقبح

---

(١) أضيف بعض أسماء المكان أيضا إلى الجملة الفعلية ، ومنه قوله تعالى (الله أعلم حيث يجعل رسالاته) .

عَرَجَهُ » وكذلك لا تقول « هو أحسن منك حسنا » فتؤكده بذكر المصدر ؛ لأنك لا تقول « ما أحسن زيدا حسنا » فأما قولهم « أَلِجْ لَجَاجَةً مِنَ الْخُنْفَسَاء » وما أشبهه فمنصوب على التمييز .

والوجه الثالث : إنما دخله التصغير لأنه أُلْزِمَ طريقةً واحدة ، فأشبه بذلك الأسماء ، فدخله بعضُ أحكامها ، وحَمْلُ الشيء على الشيء فى بعض أحكامه لا يخرجه عن أصله ، ألا ترى أنَّ اسم الفاعل محمول على الفعل فى العمل ، ولم يخرج بذلك عن كونه اسما ، وكذلك الفعلُ المضارعُ محمولٌ على الاسم فى الإعراب ، ولم يخرج بذلك عن كونه فعلا ؛ فكذلك تصغيرهم فعل التعجب تشبيهاً بالاسم لا يخرجه عن كونه فعلا .

وأما ما ذكروه من « ليس ، وعسى » فالكلام عليه من أربعة أوْجُهٍ :

أحدها : أن « ليس ، وعسى » وإن كانا قد أشبها فعل التعجب فى سَلْبِ التصرف فإنهما قد فارقاه من وجهين ؛ أحدهما : أنهما يرفعان الظاهر والمضمر ، كما ترفعهما الأفعال المتصرفة ، فبَعُدَا عن شبه الاسم ، وأفعل فى التعجب إنما يرفع المضمر دون الظاهر ، فقرب من الاسم الجامد ؛ فلهذا دخله التصغير دونهما .

والثانى : أنَّ « ليس ، وعسى » وُصِلاَ بضمائر المتكلمين والمخاطبين والغائبين ، نحو : لست ولستم وليسوا ،وعسيت وعسيتمْ وعَسَوْا ، كما تتصل بالأفعال المتصرفة ، وأفعل فى التعجب أُلْزِمَ ضمير الغيبة لا غير ، فلما تصرف ليس وعسى فى الاتصال بضمائر الأفعال الماضية هذا التصرف وأُلزم [٦٥] هذا الفعل فى الإضمار وجها واحداً جاز أن يدخله التصغير دونهما .

والثالث : أن «ليس ، وعسى» لامصدر لهما من لفظهما ، فتنزل اللفظ بهما منزلة اللفظ به ، والتصغير هاهنا فى الحقيقة للمصدر ، فإذا لم يكن لهما مصدر من لفظهما بطل تصغيرهما ، بخلاف فعل التعجب؛ فإن له مصدرا من لفظه نحو الحسن والملاحة وإن

لم يكن جاريا عليه على مايقتضيه القياس ، فقام تصغيرُهُ مَقَامَ تصغير مصدره ، فبان الفرق بينهما .

والرابع : أن « ليس ، وعسى » لانظير لها من الأسماء يحملان عليه كما حمل ما أفْعَلَهُ على أفْعَلَ الذى للمفاضلة ؛ فيحمل « ما أحسنهم » على قولهم « هو أحسنهم » فبان الفرق بينهما .

فإن قالوا : هذا يبطل بنعم وبئس ؛ فإنهما للمبالغة فى المدح والذم ، كان أن التعجب موضوع للمبالغة ، وإنهما لايتصرفان ، ومع هذا فلا يجوز تصغيرهما .

قلنا : هذا الإلزام على مذهبكم ألزم ؛ لأنهما عندكم اسمان كأفعل فى التعجب ؛ فهلا جاز فيهما التصغير كما جاز فيه ؟ فإن قلتم « إن ذلك لم يسمع من العرب » قلنا : كما قلتم ، ثم فرقنا بينهما ، وذلك أنهما وإن كانا لايتصرفان فهما أشبه منه بالأفعال المتصرفة ، وذلك من ثلاثة أوجه ؛ أحدها : اتصالُ الضميرِ بهما على حد اتصاله بالفعل المتصرف نحو قولهم « نعما رجلين ، ونعموا رجالا » والثانى : اتصالُ تاء التأنيث الساكنة بهما نحو « نعمت المرأة ، وبئست الجارية » والثالث : أنهما يرفعان الظاهر والمضمر كالفعل المتصرف ، فلما قربا من الفعل المتصرف هذا القرب بَعُدَا من الاسم ؛ فلهذا لم يجز تصغيرهما ، بخلاف فعل التعجب على مابينا ، وأما مثال « أفْعِلْ به » فإنما لم يجز تصغيره لأنه لانظير له فى الأسماء إلا أصْبِع ؛ وهى لغة رديئة فى إصْبَع ـ وفيها سبع لغات : فُصْحَاهن إصبع ـ بكسر الهمزة وفتح الباء ـ ثم أصْبَع ـ بضم الهمزة وفتح الباء ـ ثم أَصْبَع ـ بفتح الهمزة والباء ـ ثم أُصْبُع ـ بضم الهمزة والباء ـ ثم إصْبِع ـ بكسر الهمزة والباء ـ ثم أَصْبِع ـ بفتح الهمزة وكسر الباء ـ ثم أصبوع ـ وإذا لم يكن له فى كلامهم نظير سوى هذا الحرف فى لغة رديئة باعَدَه ذلك من الاسم ، فلم يجز فيه التصغير . ألا ترى أن وزن الفعل الذى يغلب عليه أو يَخُصُّه أحَدُ الأسباب المانعة من الصرف ، فإذا كان الاسم يقرب من الفعل [٦٦]

لمجيئه على بعض أبنيته حتى يكون ذلك علة مانعة له من الصرف فكذلك الفعلُ يبعد من الاسم لمخالفته له فى البناء ، هذا مع أن لنظه لفظ الأمر ، والأمر يختص به الفعل ، فأما ماجاء من الأسماء مضمناً معنى الأمر نحو «صَهْ،ومَهْ» وما أشبه ذلك فإنه أُقيم مقام الأفعال وهى الأصل فى الأمر ، وإنما فعلوا ذلك توخِّيا للاختصار لئلا يفتقر إلى إظهار ضمير التثنية والجمع والتأنيث الذى يظهر فى الفعل نحو « اسْكُتَا ، واسْكُتُوا ، واسْكُتْنَ » وما أشبه ذلك .

وأما قولهم « الدليل على أنه اسم تصحيح عينِهِ فى « ما أَقْوَمَهُ ، وما أَبْيَعَهُ » قلنا : التصحيح حصل له من حيث حصل له التصغير ، وذلك بحَمله على باب أَفْعَلَ الذى للمفاضلة ، فصحح كما صحح من حيث إنه غلب عليه شبهُ الأسماء بأن ألزم طريقة واحدة ، والشبه الغالب على الشيء لايخرجه عن أصله ، ألا ترى أن الأسماء التى لاتنصرف لما غلب عليها شبه الفعل منعت الجر والتنوين كما منعهما الفعل ، ولم تخرج بشبهها للفعل عن أن تكون أسماء ؛ فكذلك هاهنا : تصحيح العين فى نحو : « ماأقْوَمَهُ، وما أَبْيَعَهُ » لايخرجه عن أن يكون فعلا، على أن تصحيحه غير مستنكر فى كلامهم ؛ فإنه قد جاءت أفعال متصرفة مصححة فى نحو قولهم : أَغْيَلَتِ المرأة ، وأَغْيَمَتِ السماء ، واسْتَنْوَقَ الجمل ، واسْتَتْيَسَتِ الشاة ، واسْتَحْوَذَ يستحوذُ . قال الله تعالى : (اسْتَحْوَذَ عليهم الشيطان) وقال تعالى : (ألم نَسْتَحْوِذْ عليكم ونمنعكم من المؤمنين) وقد قرأ الحسن البصرى : (حتى إذا أَخَذَتِ الأرْضُ زخرفها وأَزْيَنَتْ) على وزن أَفْعَلَتْ ، ونحو قولهم : اسْتَصْوَبْتُ ، وأَجْوَدْتُ ، وأَطْيَبْتُ ، وأَطْوَلْتُ ، قال الشاعر :

٨٨ — صَدَدْتِ وَأَطْوَلْتِ الصُّدُودَ ، وَقَلَّمَا
وِصَالٌ عَلَى طُولِ الصُّدُودِ يدُومُ

---

٨٨ — هذا البيت للمرار الفقعسى، وقد أنشده ابن منظور فى اللسان (ط و ل) =

. . . .

ــــــــــــ

= ولم يعزه ، وقد استشهد به سيبويه (١/١٢و٤٥٩) وقد نسب فى صدر الكتاب إلى عمر بن أبى ربيعة ، ونسب فى شواهد الأعلم إلى المرار الفقعسى كما ذكرنا ، وممن استشهد به ابن هشام فى مغنى اللبيب (رقم٥١٤) ورضى الدين فى شرح الكافية(٢/٣٢٠) وانظر خزانة البغدادى (٤/٢٨٧)وابن يعيش (ص ١٤١٧) وقوله « صددت » معناه أعرضت،و«أطولت» كان قياسه أن يقول «أطلت» بحذف العين التى هى الواو؛لأن هذه الواو تنقلب ألفا فى الفعل،تقول:أطال،وأقام، وأفاء ،وأقاد،وأنال،وأمال ،وما أشبه ذلك، فإذا وصلت تاء الضمير بالفعل حذفت هذه الألفات فقلت: أطلت،وأقمت،وأفأت،وأقدت، وأنلت ، وأملت ، وذلك لأن آخر الفعل يسكن عند اتصال الضمائر المتحركة به ، فيلتقى ساكنان : الألف المنقلبة عن الواو أو الياء ، وآخر الفعل ،فتحذف الألف للتخلص من التقاء الساكنين ، هذه لغة جمهرة العرب ، ومن العرب من لا يقلب حرف العلة ألفا ، بل يبقيه على أصله فى صيغة أفعل وصيغة استفعل ، فيقول : أغيمت السماء ،وأغيل الصبى ، واستتيست الشاة ، واستنوق الجمل ، فإذا اتصل الفعل بالضمير المتحرك على هذه اللغة لم يلتق ساكنان فيبقى الفعل على حاله ، وعلى هذه اللغة جاءت هذه الكلمة ، وانظر كتابنا « دروس التصريف ص ١٦٤» . والاستشهاد بالبيت هنا فى قوله « أطولت » حيث صحت عين الفعل مع أن قياس نظائرها أن تعتل بقلبها ألفا ثم تحذف الألف عند الاتصال بالضمائر المتحركة ، فى لغة جمهرة العرب ، على مابينا ، وقد أتى الشاعر بهذا الفعل على أصله من غير أن يقلب أو يحذف ، والعلماء يختلفون فى هذا وأشباهه ؛ فمنهم من يقول : هو شاذ يحفظ ماسمع منه ولا يقاس عليه ، ومنهم من يقول : هو لغة لجماعة من العرب ، يجوز القياس عليها ، وفى قول الشاعر « وقلما وصال — إلخ » شاهد آخر للنحاة ، وذلك حيث اتصلت « ما » بقل ، واعلم أولا أن « ما » هذه تتصل بثلاثة أفعال وهى قل ، وطال ، وكثر — تقول : قلما كان ذلك ، وطالما نهيتك عن الشر ، وكثر ما أرشدتك ، هذا هو الأصل ، نعنى أنه إذا اتصلت « ما » بواحد من هذه الأفعال الثلاثة كفته عن طلب الفاعل ووليه الفعل ، وربما وليه الاسم المرفوع كما فى هذا البيت ، وللعلماء فى ذلك الأسلوب أربعة أقوال : الأول أن « ما » كافة على أصلها ولا يحتاج الفعل المقترن بها إلى فاعل،والاسم المرفوع بعدها مبتدأ خبره مابعده ، وهذا =

وإذا جاء التصحيح فى هذه الأفعال المتصرفة تنبيها على الأصل مع بُعدها عن الاسم فما ظنك بالفعل الجامد الذى لا يتصرف ؟

فإن قالوا : التصحيح فى هذه الأفعال إنما جاء عن طريق الشذوذ ، وتصحيح أفْعَلَ فى التعجب قياس مطرد .

قلنا : قد جاء التصحيح فى الفعل المتصرف على غير طريق الشذوذ ، وذلك نحو تصحيح « حَوِلَ ، وعَوِرَ ، وصَيِدَ » حملا على « احْوَلَّ ، واعْوَرَّ ، واصْيَدَّ » وكذلك جاء [٦٧] التصحيح أيضاً فى قولهم « اجْتَوَروا ، واعْتَوَنوا » حملا على « تجاوَروا ، وتعاوَنوا » فكذلك أيضاً ها هنا : حمل « ما أقْوَمَهُ وما أبْيَعَهُ » على « هذا أقْوَمُ منك ، وأبْيَعُ منك » ومع هذا فلا ينبغى أن تحكموا له بالأسمية لتصحيحه ؛ لأن أفْعِلْ به قد جاء مصححاً وهو فعل ، كما أن التصحيح فى قولهم « أقْوِمْ به ، وأبْيِعْ به » لا يخرجه عن كونه فعلا ، فكذلك التصحيح فى ما أفْعَلَه لا يخرجه عن كونه فعلا .

وأما قولهم « لو كان التقدير فيه شىء أحْسَنَ زيداً لوجب أن يكون التقدير فى قولنا ما أعْظَمَ الله شىء أعظم الله ، والله تعالى عظيم لا بجَعْل جاعل » قلنا : معنى قولهم شىء أعظم الله أى وَصَفَه بالعظمة ، كما يقول الرجل إذا سمع الأذان : كَبَّرْتَ كبيراً ، وعَظَّمْتَ عظيما ، أى وَصَفْتَه بالكبرياء والعظمة ، لا صَيَّرته

=هو ما ذهب إليه سيبويه ، وجعل ذلك من ضرورات الشعر ، والثانى أن «ما» هذه زائدة لا كافة ، والاسم المرفوع بعدها فاعل ، وكأن الشاعر قد قال : وقل وصال يدوم على طول الصدود ، والثالث : أن « ما » كافة أيضا ، والاسم المرفوع بعدها فاعل لفعل محذوف يفسره الفعل الآخر ، وكأنه قد قال: قلما يدوم وصال على طول الصدود، وهو مذهب ذهب إليه الأعلم الشنتمرى ، والرابع أن «ما» حينئذ كافة أيضا، والاسم المرفوع بعدها فاعل بنفس الفعل المتأخر ، وهذا مذهب كوفى ؛ لأنهم هم الذين يجوزن تقدم الفاعل على ما هو معلوم .

كبيراً عظيما ، فكذلك ها هنا ، ولذلك الشىء ثلاثةُ معَانٍ : أحدها أن يُعْنَى بالشىء مَنْ يعظمه من عباده ، والثانى : أن يُعْنَى بالشىء ما يدل على عظمة الله تعالى وقدرته من مصنوعاته ، والثالث : أن يُعْنَى به نفسه ؛ أى أنه عظيم لنفسه لا لشىء جعله عظيما ، فرقا بينه و بين خلقه .

وحُكِىَ أنَّ بعض أصحاب أبى العباس محمد بن يزيد المبرد قَدِمَ من البصرة إلى بغداد قبل قدوم المبرد إليها ، فحضر فى حلقة أبى العباس أحمد بن يحيى ثعلب ، فسئل عن هذه المسألة ، فأجاب بجواب أهل البصرة ، وقال : التقدير فى قولهم « ما أحْسَنَ زيداً » شىء أحسن زيداً ، فقيل له : ما تقول فى قولنا « ما أعظم الله ؟ » فقال : شىء أعظم الله ، فأنكروا عليه ، وقالوا : هذا لا يجوز ؛ لأن الله تعالى عظيم لا بِجَعْلِ جاعل ، ثم سَحَبُوه من الحلقة وأخرجوه ، فلما قدمَ المبرد إلى بغداد أوردوا عليه هذا الإشكال ، فأجاب بما قدمنا من الجواب ، فبان بذلك قبح إنكارهم عليه ، وفساد ما ذهبوا إليه .

وقيل : يحتمل أن يكون قولنا « شىء أعظم الله » بمنزلة الإخبار أنه عظيم ، لا على معنى شىء أعظمه ؛ فإن الألفاظ الجارية عليه سبحانه يجب حملها على ما يليق بصفاته ، ألا ترى أن « عسى ، ولعل » فيها طَرَفٌ من الشك ، ولا يحمل فى حقه سبحانه على الشك ، وكذلك الامتحان يحمل منا على معان تستحيل فى حقه سبحانه ، إلى غير ذلك مما لا يُحْصَى كثرةً ، فكذلك ها هنا : يكون المراد بقولهم « ما أعْظَمَ الله » الإخبار أنه [٦٨] عظيم ، لا شىء جعله عظيماً لاستحالته ؛ وإن كان ذلك يقدَّر فى غيره لجوازه وعدم استحالته .

وأما قول الشاعر :

مَا أقْدَرَ اللهَ أنْ يُدْنِى عَلَى شَحَطٍ
مَنْ دَارُهُ الحَزْنُ مِمَّنْ دَارُهُ صُولُ [٧٩]

فإنه وإن كان لفظه لفظ تعجب فالمراد به المبالغة فى وصف الله تعالى بالقدرة ، كقوله تعالى : (فَلْيَمْدُدْ لَهُ الرَّحْمٰنُ مَدًّا) فجاء بصيغة الأمر ، وإن لم يكن فى الحقيقة أمراً ؛ لامتناع ذلك فى حق الله تعالى ، وإن شئت قَدَّرته تقدير : « ما أعْظَمَ الله » على ما بينا ، والله أعلم .

١٦ — مسألة

[القول فى جواز التعجب من البياض والسواد ، دون غيرهما من الألوان](١) .

ذهب الكوفيون إلى أنه يجوز أن يستعمل « ما أفْعَلَه » فى التعجب من البياض والسواد خاصة من بين سائر الألوان ، نحو أن تقول : هذا الثوب ماأَبْيَضَهُ ، وهذا الشَّعْرُ ما أَسْوَدَهُ . وذهب البصريون إلى أن ذلك لا يجوز فيهما كغيرهما من سائر الألوان .

أما الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا : إنما جوزنا ذلك للنقلِ ، والقياسِ :

أما النقلُ فقد قال الشاعر :

---

(١) انظر فى هذه المسألة : شرح المفصل لابن يعيش (ص ٨٤٧ و١٠٤٦) وشرح كافيه ابن الحاجب للرضى (٢/١٩٨) وأسرار العربية لصاحب الإنصاف (ص ٥١ ليدن) وقد بنى رضى الدين الكلام على أنه لا يبنى اسم التفضيل من فعل الألوان ، جعل «أبيضهم، وأسودهم » أفعل تفضيل ، وأنت ترى المؤلف يبنى الكلام على أنه لا يبنى فعل التعجب من الفعل الدال على الألوان ، ثم يستشهد بالشواهد التى تشتمل على أفعل التفضيل ، والخطب فى ذلك سهل ؛ لأنك تعلم أن كل ما يشترط فى صوغ أفعل التفضيل هو بعينه يشترط فى اشتقاق صيغ التعجب ، وقد ذكر المؤلف نفسه ذلك ، ثم انظر شرح الأشمونى (٤/٢٥٤ بتحقيقنا) وحاشية الصبان (٣/١٩ و٣٧) والتصريح للشيخ خالد (٢/١١٣ — ١١٦ بولاق) ولسان العرب (ب ى ض)

٨٩ — إِذَا الرِّجَالُ شَتَوْا وَاشْتَدَّ أَكْلُهُمُ
فَأَنْتَ أَبْيَضُهُمْ سِرْبَالَ طَبَّاخِ

وَجْهُ الاحتجاج أنه قال « أَبْيَضُهُمْ » وإذا جاز ذلك فى « أفعلهم » جاز فى « ما أفعَلَه، وأفعِلْ به » لأنهما بمنزله واحدة فى هذا الباب ، وقد قال الشاعر :

٩٠ — جَارِيَةٌ فى دِرْعِهَا الْفَضْفَاضِ تُقَطِّعُ الْحَدِيثَ بِالْإِيمَاضِ

---

٨٩ — روى صاحب اللسان (ب ى ض) هذا البيت كما رواه المؤلف ، ولم يعزه لقائل معين ، ورواه ابن يعيش (ص ٨٤٧ و١٠٤٦) كذلك من غير عزو ، ورواه فى مجمع الأمثال (١/٨١ بتحقيقنا) ونسب قوم هذا البيت إلى طرفة بن العبد البكرى من أبيات يهجو فيها عمرو بن هند الملك ، لكننى رجعت إلى ديوان طرفة فوجدت فيه (ص ١٥) أبياتا يهجو فيها عمرو بن هند فيها كلمته التى يستشهد بها المؤلف ، لكن رواية هذا البيت على غير ما جاء فى اللسان وفى كلام المؤلف ، وهى هكذا :

أنت ابن هند فأخبر من أبوك إذا لا يصلح الملك إلا كل بذاخ
إن قلت نصر فنصر كان شر فتى قدما ، وأبيضهم سربال طباخ

وقوله «إذا الرجال شتوا» أى صاروا فى زمان الشتاء ، والشتاء عندهم هو زمان القحط والجدب ، وفيه يظهر كرم الكرام وبخل البخلاء ، وقوله « واشتد أكلهم » أراد أنه تعسر على أكثرهم الحصول على ما يأكلون ، وقوله « فأنت أبيضهم سربال طباخ » معناه أن ثياب طباخك تكون فى هذا الوقت بيضاء شديدة البياض نقية من الوضر ودهن اللحم وغيره ، يريد أنه لا يطبخ فلا تدنس ثيابه ، وهذه العبارة كناية عن شدة البخل . والاستشهاد بالبيت فى قوله « أبيضهم » حيث اشتق أفعل التفضيل من البياض ، وهذا مما يجيزه الكوفيون ، ويأباه البصريون ، وقد اختلفوا فى التعليل للمنع ؛ فمنهم من ذهب إلى أن السر فى منع صوغ أفعل التفضيل وصيغتى التعجب من الألوان أن الألوان من المعانى اللازمة التى تشبه أن تكون خلقة كاليد والرجل ، ومنهم من ذهب إلى أن سبب المنع هو كون أفعال الألوان ليست ثلاثية مجردة . وإنما تأتى أفعال الألوان على أحد مثالين : أولهما افعل — بتشديد اللام — نحو ابيض واسود ، والثانى افعال — بزيادة ألف بعد العين وبتشديد اللام — نحو ادهام وابياض واسواد وما أشبه ذلك .

٩٠ — نسب البغدادى نقلا عن ابن هشام اللخمى (٣/٤٨٣) هذا الرجز إلى =

* أبْيَضُ مِنْ أُخْتِ بَنِى أبَاضِ *

فقال « أبيض » وهو أفعل من البياض ، وإذا جاز ذلك فى أفعل من كذا جاز فى ما أفعَلَه وأفْعِلْ به ؛ لأنهما بمنزلة واحدة فى هـــذا الباب ، ألا ترى أن ما لا يجوز فيه ما أفعله لا يجوز فيه أفعل من كذا ، وكذلك بالعكس منه : ما جاز فيه ما أفعله جاز فيه أفعل من كذا ، فإذا ثبت أنه يمتنع فى كل واحد منهما ما يمتنع فى الآخر ، ويجوز فيه ما يجوز فى الآخر ، دَلَّ على أنهما بمنزلة واحدة ، [٦٩] وكذلك القول فى « أفْعِلْ به » فى الجواز والامتناع ، فإذا ثبت هـذا فوجب أن يجوز استعمال ما أفعلَهُ من البياض .

وأما القياس فقالوا : إنما جوزنا ذلك من السواد والبياض دون سائر الألوان لأنهما أصْلاَ الألوانِ ، ومنهما يتركب سائرها من الحمرة والصفرة والخضرة والصُّهْبة

= رؤبة بن العجاج، وقد أنشده رضى الدين فى شرح الكافية (٢/١٩٩) وابن يعيش (٨٤٧و ١٠٤٦) وابن منظور (ب ى ض) والميدانى فى مجمع الأمثال (٨١/١ بتحقيقنا) ولم يعزه أحد منهم إلى قائل معين، والدرع ــ بكسر فسكون ــ القميص ، والفضفاض : الواسع ، ويروى بدل البيت الأول

* جارية فى رمضان الماضى *

ومعنى قوله « تقطع الحديث بالإيماض » أن القوم إذا كانوا يتحدثون فأومضت تركوا الحديث واشتغلوا بالنظر إليها لبراعة جمالها ، وبنو أباض ــ بفتح الهمزة ــ قوم اشتهروا ببياض ألوانهم . والاستشهاد بالبيت فى قوله « أبيض » حيث جاء بأفعل التفضيل من البياض ، وهو يشهد للكوفيين الذين يجيزون مجيء أفعل التفضيل وصيغتى التعجب من خصوص البياض والسواد دون سائر الألوان لكونهما أصلا الألوان كلها، والبصريون يمنعون ذلك ، ويحكمون على ما جاء من كلام العرب مما ظاهره ذلك بأنه شاذ ، أو يكون « أفعل » فى مثل قول هذا الراجز صفة مشبهة لا أفعل تفضيل ، وقد ذكر ذلك المؤلف وابن يعيش فى الموضعين اللذين أرشدناك إليهما من شرحه على المفصل

ونظير ذلك قول أبى الطيب المتنبى يذم الشيب :

ابعد بعدت بياضا لابياض له لأنت أسود فى عينى من الظلم

والشُّهْبَة والكُهْبَة إلى غير ذلك ، فإذا كانا هما الأصلين للالوان كلها جاز أن يثبت لهما مالا يثبت لسائر الألوان ؛ إذ كانا أصلين لها ومتقدمين عليها .

وأما البصريون فاحتجوا بأن قالوا : الدليل على أنه لا يجوز استعمال « ماأفْعَلَه » من البياض والسواد أنا أجمعنا على أنه لا يجوز أن يستعمل مما كان لونا غيرهما من سائر الألوان ؛ فكذلك لا يجوز منهما ، وإنما قلنا ذلك لأنه لا يخلو امتناع ذلك : إما أن يكون لأن باب الفعل منهما أن يأتى على افْعَلّ نحو احمرّ واصفرّ واخضرّ وما أشبه ذلك ، أو لأن هذه الأشياء مستقرة فى الشخص لا تكاد تزول فجرت مجرى أعضائه ، وأى العلتين قدرنا وجدنا المساواة بين البياض والسواد وبين سائر الألوان فى علة الامتناع ؛ فينبغى أن لا يجوز فيهما كسائر الألوان .

وأما الجواب عن كلمات الكوفيين : أما احتجاجهم بقول الشاعر :

* فأنت أبيضهم سربال طباخ * [٨٩]

فلا حجة فيه من وجهين ؛ أحدهما : أنه شاذ فلا يؤخذ به ، كما أنشد أبو زيد :

٩١ — يَقُولُ الْخَنَا وَأَبْغَضُ الْعُجْمِ نَاطِقاً إلَى رَبِّنَا صَوْتُ الْحِمَارِ الْيُجَدَّعُ

---

٩١ — هذان البيتان من كلام ذى الخرق الطهوى ، وليسا متتاليين فى كلامه كما قد يظن من صنيع المؤلف . بل بين أولهما وثانيهما بيتان ، وقد استشهد بالبيت الأول رضى الدين فى شرح الكافية، وشرحه البغدادى فى الخزانة (١/١٥ و٢/٤٨٨) وأنشده ابن منظور (جدع) مع بيت سابق عليه ونسبهما لذى الخرق، وأنشده مرة أخرى(لوم) وذكر له نظائر كثيرة ، وأنشده الأشمونى (١/١٧١ بتحقيقنا)واستشهد به ابن هشام فى المغنى (رقم ٦٨) وقد روى أبو زيد فى نوادره (ص ٦٦و٦٧) سبعة أبيات يقع أول هذين البيتين ثانيها ، ويقع ثانى البيتين خامسها، والخنى: الفاحش من الكلام ، وأبغض : أفعل تفضيل من البغض، وفعله بغض فلان إلى، وتقول: ما أبغضنى إلى فلان؛ إذا كان هو المبغض لك، وقالوا: ما أبغضنى لفلان؛ إذا كنت المبغض له، والعجم: جمع أعجم أو عجماء، والأعجم: الحيوان =

وَيَسْتَخْرِجُ الْيَرْبُوعَ مِنْ نَافِقَائِهِ وَمِنْ جُحْرِهِ بِالشَّيْخَةِ الْيَتَقَصَّعُ

فأدْخَلَ الألف واللام على الفعل ، وأجمعنا على أن استعمال مثل هــــذا خطأ لشذوذه قياساً واستعمالا ، فكذلك ها هنا ، وإنما جاء هذا لضرورة الشعر ، والضرورة لا يقاس عليها ، كما لو اضطر إلى قصر الممدود على أصلنا وأصلكم أو إلى مَدِّ المقصور على أصلكم ، وعلى ذلك سائر الضرورات ، ولا يدل جوازه فى الضرورة على جوازه فى غير الضرورة ، فكذلك ها هنا ، فسقط الاحتجاج به . وهذا هو الجواب عن قول الآخر :

* أبيض من أخت بنى أباض * [٩٠]

[٧٠] والوجه الثانى : أن يكون قوله « فأنت أبيضهم » أفعل الذى مؤنثه فَعْلاَء كقولك أبيض ، بيضاء ، ولم يقع الكلام فيه ، وإنما وقع الكلام فى أفعل الذى يراد به المفاضلة نحو « هــذا أحسنُ منه وجها ، وهو أحسنُ القوم وجها » ، فكأنه قال مُبَيَّضُهُمْ . فلما أضافه انتصب ما بعده عن تمام الاسم ، وهذا هو

= الذى لا ينطق ، والأعجم من الإنسان الذى فى كلامه عجمة، شبهوه بالحيوان الأعجم، والمجدع : الذى يقطع أنفه ، أو أذنه ، أو يده ، أو شفته ، كل ذلك يقال ، واليربوع : دويبة تحفر الأرض ، والنافقاء : جحر يكتمه اليربوع ويستره ويظهر جحرا آخر غيره ، وقوله « بالشيخة » هو بالخاء المعجمة رملة بيضاء فى بلاد بنى أسد وحنظلة ، واليتقصع : أراد الذى يتقصع ، وتقول « تقصع اليربوع » إذا دخل فى قاصعائه ، والقاصعاء : جحر آخر من جحرة اليربوع . والاستشهاد بالبيت الأول فى قوله « اليجدع » والاستشهاد بالبيت الثانى فى قوله « اليتقصع » فإنه أراد الذى يجدع والذى يتقصع ، فوصل أل الموصولة بالفعل المضارع ، وقد اتفق الفريقان على أن وصل ال الموصولة بالفعل المضارع شاذ ، هكذا قال المؤلف، لكن الذى نعرفه أن من الكوفيين قوما يجيزون ذلك فى الاختيار ، وقد ذهب ابن مالك إلى مذهب وسط بين المذهبين ، فقال : إن ذلك قليل لا شاذ ، وانظر التصريح للشيخ خالد الأزهرى (١/١٦٩) وشرح الأشمونى بتحقيقنا (١/١٧١) فقد ذكرنا ثمة كثيرا من الشواهد ، وحاشية الصبان (١/١٦١ بولاق)

الجواب عن قول الآخر * أَبْيَضُ مِنْ أختِ بنى أباض * [٩٠] ومعناه : فى درعها جسد مُبيض من أخت بنى أباض ، ويكون « مِنَ أختِ » ها هنا فى موضع رفع ؛ لأنها صفة لأبيض ، كأنه قال أبيضُ كائنٌ من أخت ، كقولهم « أنت كريمٌ من بنى فلان » ونحوه قول الشاعر :

٩٢ — وَأَبْيَضُ مِنْ مَاءِ الْحَدِيدِ كَأَنَّهُ
شِهَابٌ بَدَا وَاللَّيْلُ دَاجٍ عَسَاكِرُهْ

---

٩٢ — أنشد البغدادى هذا البيت فى الخزانة (٣ / ٤٨٥ بولاق) والشريف المرتضى فى أماليه (٢/٣١٧) وذكر أن ابن جنى استشهد به ، ولم يعزه أحدهما إلى معين ، والشهاب : النجم ، وبدا : أى ظهر ، والليل داج : أى مظلم . والاستشهاد بالبيت فى قوله « وأبيض من ماء الحديد » فإن « أبيض » فى هذه العبارة ليس أفعل تفضيل ، لكنه صفة مشبهة ، و « من » التالية له ليست من التى تدخل على المفضول فى نحو قولك : فلان أكرم خلقا من فلان ، وأشرف نفساً منه ، وأطهر قلباً منه ، وما أشبه ذلك ، وعلى ذلك لا تكون «من» هذه متعلقة بأبيض ، بل هى متعلقة بمحذوف يقع صفة لأبيض ، وكأنه قد قال : وأبيض كائن من ماء الحديد ، أى مأخوذ ومصنوع من ماء الحديد ، والكلام فى وصف سيف ، وإذا كان لفظ « أبيض » يأتى صفة مشبهة كما فى هذا البيت وفى الشاهد الذى يليه فإنه لا يمتنع أن يكون أبيض فى قول الراجز :

* أبيض من أخت بنى أباض *

وفى البيت المنسوب إلى طرفة :

* . . . أبيضهم سربال طباخ *

وأسود فى قول المتنبى الذى أنشدناه لك :

* . . . أسود فى عينى من الظلم *

صفة مشبهة أيضاً ، وكأن المتنبى قد قال : لأنت مسود فى عينى ، ولأنت من الظلم ؛ وكأن طرفة قد قال : أنت مبيضهم سربال طباخ ، وكأن الراجز قد قال : جسد مبيض كائن من أخت بنى أباض ، وقد اتفق مع المؤلف على هذا التخريج ابن يعيش والشريف المرتضى والحريرى فى درة الغواص ، وكلهم تابعون لابن جنى . ويقول أبو رجاء : إنه ليس من =

فقوله « مِنْ ماء الحديدِ » فى موضع رفع ؛ لأنه صفة أبيض ، وتقديره وأبيض كائنٌ من ماء الحديد ، ونحوه أيضاً قول الآخر :

٩٣ — لَمَّا دَعَانِي السَّمْهَرِيُّ أَجَبْتُهُ ... بِأَبْيَضَ مِنْ مَاءِ الْحَدِيدِ صَقِيلِ

= المنكر أن يجىء وزن أفعل من البياض والسواد وغيرهما من الألوان ومن غير الألوان صفة مشبهة ، تقول : فلان أبيض اللون ، وفلان أسود ، أو أخضر ، أو أصفر ، وتقول : فلان أهيف البطن ، وفلان أجب الظهر ، وفلان أوحد دهره ، ومالا يحصى من المثل ، ومن ذلك قول أبى الطيب المتنبى أيضاً :

يلقاك مرتديا بأحمر من دم ... ذهبت بخضرته الطلى والأكبد

ومن ذلك قول أبى تمام :

له منظر فى العين أبيض ناصع ... ولكنه فى القلب أسود أسفع

وقد قال المفسرون فى قوله تعالى : (وهو أهون عليه) : إن « أهون » فى هذه الآية بمعنى هين ، كما قالوا فى قول معن بن أوس :

لعمرك ما أدرى وإنى لأوجل ... على أينا تغـدو المنية أول

إن « أوجل » هنا صفة مشبهة وليست أفعل تفضيل ، أقول: نحن لا ننكر أن هذا الوزن يأتى صفة مشبهة خالية من معنى تفضيل شىء على شىء ، كما لا ننكر أن من هذه البابة قول الشاعر :

* وأبيض من ماء الحديد كأنه *

ومامعه من الأبيات ، لكنا لانستطيع أن نستسيغ أن يكون من هذه البابة قول الراجز :

* أبيض من أخت بنى أباض *

مع قول الرواة الموثوق بهم :إن نساء بنى أباض مشهورات ببياض ألوانهن؛وعلى هذا يكون هذا الجواب غير مستقيم، ولو كان القائل به ابن جنى ومن تبعه من فحولة النحاة .

٩٣ — أنشد ابن يعيش (ص ١٠٤٦) عجز هذا البيت ، ولم يعزه إلى قائل ، والظاهر أن « السمهرى » هنا اسم رجل ، وأصل السمهرى الرمح ، منسوب إلى رجل كان يبيع الرماح بالخط، واسم امرأته ردينة ، فأحيانا ينسبون الرماح إليه هو فيقولون: رمح سمهرى ، ورماح سمهرية ، وأحيانا يضيفونها إلى امرأته فيقولون : رديني ، أو =

وأما قولهم « إنمـا جَوَّزْنَا ذلك لأنهما أصلان للألوان ويجوز أن يثبتَ للأصل ما لا يثبتُ للفرع » قلنا : هذا لا يستقيم ، وذلك لأن سائر الألوان إنمـا لم يجز أن يستعمل منها «ما أفعلَهُ ، وأفْعَلُ منه » لأنها لازمت مَحَالها ، فصارت كعضو من الأعضاء ، فإذا كان هذا هو العلة فنقول : هذا على أصلكم ألزم ، وذلك لأنكم تقولون : إن هــــذه الألوان ليست بأصل فى الوجود ، على ما ترعمون ، بل هى مركبة من البياض والسواد ؛ فإذا لم يجز مما كان متركباً منها لملازمته المحل فلأن لا يجوز مما كان أصلا فى الوجود وهو ملازم للمحل كان ذلك من طريق الأولى ، والله أعلم

١٧ — مسألة

[القول فى تقديم خبر « ما زال » وأخواتها عليهن](١)

ذهب الكوفيون إلى أنه يجوز تقديم خبر « ما زَالَ » عليها ، وما كان فى معناها من أخواتها ، وإليه ذهب أبو الحسن بن كَيْسَانَ ، وذهب البصريون إلى أنه لا يجوز ذلك ، وإليه ذهب أبو زكرياء يحيى بن زياد الفراء من [٧١] الكوفيين ، وأجمعوا على أنه لا يجوز تقديم خبر « ما دَامَ » عليها

أما الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا : إنما قلنا ذلك لأن « ما زَالَ » ليس بنفى للفعل ، وإنمـــا هو نفى لمفارقة الفعل ، وَبَيَانُ أن الفاعل حالُه فى الفعل

=رماح ردينية ، وأحيانا ينسبونه إلى مكانهم فيقولون : خطى ، والقول فى الاستشهاد بهذا البيت كالذى ذكرناه فى الشاهد السابق .

(١) انظر فى هذه المسألة : أسرار العربية للمؤلف (ص ٥٧) وشرح الأشمونى (١/ ٣٥٢ بتحقيقنا) وحاشية الصبان (١/٢٢٤) والتصريح للشيخ خالد(١/٢٣٦بولاق) وشرح موفق الدين بن يعيش على المفصل (ص ١٠١٥) وشرح رضى الدين على الكافية (٢/ ٢٦٧) .

متطاولة ، والذى يدل على أنه ليس بنفى أنَّ « زَالَ » فيه معنى النفى ، و « ما » للنفى ، فلما دخل النفى على النفى صار إيجابا ، والذى يدل على أن النفى إذا دخل على النفى صار إيجابا أنك إذا قلت « انتفى الشىء » كان ضدا للاثبات ، فإذا أدخلت عليه النفى نحو « ما انْتَفَى » صار مُوجَبًا ؛ فدل على أن نفى النفى إيجاب ، وإذا كان كذلك صار « مازال » بمنزلة « كان » فى أنه إيجاب ، وكما أن « كان » يجوز تقديم خبرها عليها نفسها ، فكذلك « ما زالَ » ينبغى أن يجوز تقديم خبرها عليها ، ولذلك لم يقولوا « ما زال زيدٌ إلا قائما » كما لم يقولوا « كان زيد إلا قائما » لأن « إلا » إنما يؤتى بها لنقض النفى ، كقولك « ما مَرَرْتُ إلا بزيد ، وما ضَرَبْتُ إلا زيداً » نفيت المرور والضرب أولا ، وأدخلت « إلا » فأثبتهما لزيد ، وأبطلت النفى ونقضته ، ولهذا إذاً قلتم إنها إذا دخلت على « ما » التى ترفع الاسم وتنصب الخبر أبطلت عملها ؛ لأنها إنما عملت لشبهها بليس فى أنها تنفى الحال ، كما أن ليس تنفى الحال ؛ فإذا دخلت « إلا » عليها أبطلت معنى النفى ، فزال شبهها بليس ، فبطل عملها ؛ فإذا كان الكلام ثابتا فلا يفتقر إلى إثباته ؛ ألا ترى أنك لو قلت « مررتُ إلا بأحد » لم يجز ؛ لأن إثبات الثابت ونقض النفى مع تعرى الكلام منه محال ، فدلَّ على أن « ما زال » فى الإثبات بمنزلة « كان » فكما لا يقال « كان زيد إلا قائما » فكذلك لا يقال « ما زال زيد إلا قائما » فأما قول الشاعر :

٩٤ — حَرَاجِيجُ مَا تَنْفَكُّ إلاَّ مُنَاخَةً عَلَى الْخَسْفِ أَوْ نَرْمِى بِهَا بَلَداً قَفْرَا

---

٩٤ — هذا البيت من كلام ذى الرمة غيلان بن عقبة ، وقد استشهد به سيبويه (٤٢٨/١) والزمخشرى وابن يعيش (١٠١٠) والرضى (٢٧٥/٢) والأشمونى (رقم ٢١٠) وانظر خزانة الأدب (٤٩/٤ بولاق) والحراجيج : جمع حرجوج ، أو حرجيج وهى هنا الناقة الضامرة الهزيلة ، ومناخة : اسم المفعول المؤنث من قولك « أناخ الرجل =

. . . .

= بعيره أو ناقته » إذا أبركها ، والخسف - بالفتح - الجوع ، وذلك أن يبيت على غير علف، وكان الأصمعى وأبو عمرو بن العلاء يخطئان ذا الرمة فى هذا البيت ؛ لأنه أدخل حرف الاستثناء - وهو إلا - على خبر تنفك ، وقد خلص العلماء ذا الرمة من هذا الخطأ ، ولهم فى ذلك التخلص خمسة أوجه ؛ الأول أن الرواية ليست كما زعم أبو عمرو والأصمعى ، وليس التالى لقوله « ما تنفك » هو إلا التى هى حرف استثناء ، بل هو « آلا » بمد الألف ، والآل : الشخص ، وذلك نظير قول ذى الرمة نفسه فى كلمة أخرى :

فلم نهبط على سفوان حتى طرحن سخالهن وصرن آلا

ويروى أن ذا الرمة لما نبه إلى الخطأ فطن له وقال : أنا لم أقل « إلا مناخة » وإنما قلت « ما تنفك آلا مناخة » وعلى هذا الوجه يكون قوله « آلا » خبر تنفك، ومناخة صفة، وحينئذ يسأل عن وجه تأنيث الصفة مع أن الموصوف مذكر، والجواب عن ذلك أن الآل - وهو الشخص - يطلق على المذكر والمؤنث كالشخص الذى هو بمعناه، ولما كان المراد هنا النوق أنث الصفة ، وهذا التخريج قد ذكره كثير من العلماء ، وقد سمعت أنه يروى عن ذى الرمة نفسه ، والتخريج الثانى : أن « تنفك » ههنا تامة، وليست ناقصة، والتى يمنع دخول إلا عليها هى الناقصة ، وهذا تخريج ذكره الفراء فى معانى القرآن ، ونسبه المؤلف إلى الكسائى ، وذكره الأعلم فى شرح شواهد سيبويه ، والتخريج الثالث : أن تجعل تنفك ناقصة لكن لا يكون « مناخة » خبرها ، بل خبرها هو متعلق الجار والمجرور الذى هو قوله « على الخسف » وعلى هذا الوجه يكون قوله « مناخة » حالا ، وكأنه قد قال : ما تنفك كائنة على الخسف إلا فى حال كونها مناخة ، وقد ذكر هذا التخريج الأعلم أيضا ، والتخريج الرابع: أن تكون تنفك ناقصة أيضا ، ولكن يكون خبرها محذوفا ، و « مناخة » حال ، و « على الخسف » يتعلق بمناخة ، وتقدير الكلام على هذا الوجه: ما تنفك مقيمة فى أوطانها إلا فى إحدى حالتين : الأولى أن تكون مناخة على الخسف والثانية أن نرمى بها بلداً قفراً ، وهذا التوجيه قد ذكره الزمخشرى ، والتوجيه الخامس: أن تجعل « تنفك » ناقصة ، و « مناخة » خبرها ، ولكن « إلا » ليست للاستثناء ، بل هى حرف زائد لا يدل على معنى ، والممتنع إنما هو دخول إلا الدالة على الاستثناء على خبر « تنفك » وهذا التخريج - كما قال ابن يعيش - للمازنى ، وتبعه أبو على الفارسى فى بعض كتبه ، ونسبه ابن هشام فى مغنى اللبيب إلى الأصمعى وابن جنى، وفى هذا القدر غناء أى غناء.

فالكلام عليه من أربعة أوجه ؛ فالوجه الأول : أنه يروى « ما تنفك آلاً مناخة » والآلُ : الشخص ؛ يقال « هذا آلٌ قد بَدَا » أى شَخْصٌ ؛ و به سمى الآل؛ لأنه يرفع الشخوص أول النهار وآخره ؛ قال الشاعر :

٩٥ — * كَأَنَّنَا رَعْنُ قُفٍّ يَرْفَعُ الآلاَ *

---

٩٥ — هذا عجز بيت من كلام النابغة الجعدى ، وصدره قوله :

* حتى لحقنا بهم تعدى فوارسنا *

وتعدى فوارسنا : أى تحمل أفراسها على العدو ، وهو السير السريع ، والرعن — بفتح الراء وسكون العين — أنف الجبل ، والقف — بضم القاف وتشديد الفاء — الجبل، غير أنه ليس بطويل فى السماء ، والآل : الذى تراه فى أول النهار وآخره كأنه يرفع الشخوص ، وليس هو السراب ، ومحل الاستشهادبالبيت قوله « الآل » ومعناه ماذكرنا يريد المؤلف أن الذى فى بيت ذى الرمة هو « الآل » كالذى فى هذا البيت ، وقد تقدم بيانه ، وقد تبين لك من تفسيرنا للآل وجه قول المؤلف « وهو من المقلوب » يعنى أن المعروف أن الآل هو الذى يرفع الشخوص ، وقد جاء فى هذا البيت أن رعن القف يرفع الآل ، فرعن القف فى ظاهر هذا البيت رافع ، والآل مرفوع ، والجارى على ألسنة العرب أن تجعل الآل رافعا والشخوص التى منها رعن القف مرفوعة ، قال ابن منظور بعد أن أنشد البيت «أراد يرفعه الآل ، فقلبه » وقد أنكر ابن سيده القلب فى هذا البيت، وزعم أن كل واحدمن رعن القف والآل يصلح أن يكون رافعا ويصلح كذلك أن يكون مرفوعا ، قال : « وجه كون الفاعل فيه مرفوعا والمفعول منصوبا باسم صحيح مقول به ، وذلك أن رعن هذا القف لما رفعه الآل فرؤى فيه ظهر به الآل إلى مرآة العين ظهورا لولا هذا الرعن لم يبن للعين بيانه إذا كان فيه ، ألا ترى أن الآل إذا برق للبصر رافعا شخصه كان أبدى للناظر إليه منه لو لم يلاق شخصا يزهاه فيزداد بالصورة التى حملها سفورا ، وفى مسرح الطرف تجليا وظهورا ؟ فإن قلت : فقد قال الأعشى :

* إذ يرفع الآل رأس الكلب فارتفعا *

فجعل الآل هو الفاعل والشخص هو المفعول ، قيل : ليس فى هذا أكثر من أن هذا جائز،وليس فيه دليل على أن غيره ليس بجائز ، ألا ترى أنك إذا قلت:ما جاءنى=

أى يرفعُهُ الآلُ ؛ وهو من المقلوب . والوجه الثانى : أنه يروى « ما تنفك إلا مناخةٌ » [٧٢] بالرفع ، فلا يكون فيه حجة . والوجه الثالث : أنه قد رُوى بالنصب ، ولكن ليس هو منصوبا لأنه خبر « ما تنفك » وإنما خبرها « على الخسف » فكأنه قال : ما تنفك على الخسف ، أى تُظْلَم إلا أن تناخ . والوجه الرابع : أنه جعل « ما تنفك » كلمة تامة ؛ لأنك تقول « انفكت يده » فتوهم فيها التمام ، ثم استثنى ، وهذا الوجه رواه هشام عن الكسائى .

وأما البصريون فاحتجوا بأن قالوا : إنما قلنا إنه لا يجوز تقديم خبر « ما زال » عليها لأن « ما » للنفى ، والنفى له صَدْرُ الكلام ؛ فجرى مَجْرَى حرف الاستفهام فى أن له صَدْرَ الكلام ، والسر فيه هو أن الحرف إنما جاء لإفادة المعنى فى الاسم والفعل ؛ فينبغى أن يأتِيَ قبلهما ، لا بعدهما ، وكما أن حرف الاستفهام لا يعمل ما بعده فيما قبله فكذلك ها هنا ، ألا ترى أنك لو قلت فى الاستفهام « زيدا أضَرَبْتَ » لم يجز ؛ لأنك تقدم ما هو متعلق بما بعد حرف الاستفهام عليه ؛ فكذلك ها هنا ؛ إذا قلت « قائما ما زال زيدٌ » ينبغى أن لا يجوز لأنك تقدم ما هو متعلق بما بعد حرف النفى عليه .

وأما الجواب عن كلمات الكوفيين : أما قولهم « إن ما زالَ ليس بنفى للفعل ، وإنما هو نفى لمفارقة الفعل ، والنفى إذا دخل على النفى صار إيجاباً » قلنا : هذا حجة عليكم ، فإنا كما أجمعنا على أن « ما زالَ » ليس بنفى للفعل أجمعنا على أن « ما » للنفى ، ثم لو لم تكن « ما » للنفى لما صار الكلام بدخولها إيجاباً ، فالكلام إيجاب ، و « ما » نفى ؛ بدليل أنا لو قدرنا زوال النفى عنها لما كان

= غير زيد ، فإنما فى هذا دليل على أن الذى هو غيره لم يأتك ، فأما زيد نفسه فلم يعرض للاخبار بإثبات مجيء له أو نفيه عنه ؛ فقد يجوز أن يكون قد جاء وأن يكون أيضا لم يجيء » اهـ كلامه بحروفه .

الكلام إيجاباً ، وإذا كانت للنفى فينبغى أن لا يتقدم ما هو متعلق بما بعدها عليها ؛ لأنها تستحق صَدْرَ الكلام كالاستفهام .

وأما « ما دامَ » فلم يجز تقديم خبرها عليها نفسها لأن «ما» فيها مصدرية لا نافية، وذلك المصدر بمعنى ظرف الزمان؛ ألا ترى أنك إذا قلت «لا أفعل هذا ما دام زيد قائما » كان التقدير فيه : زَمَنَ دوام زيدٍ قائما ، كقولك « جِئتكَ مَقْدَمَ الحاجِّ ، وخُفُوقَ النجم » أى زمن مقدم الحاج وزمن خُفُوق النجم ، إلا أنه حُذِفَ المضاف الذى هو الزمن ، وأقيم المصدر الذى هو المضاف إليه مُقَامه ، وإذا كانت « ما » فى « ما دام » بمنزلة المصدر فما كان من صلة المصدر لا يتقدم عليه ، والله أعلم .

[٧٣] — ١٨ مسألة

[القول فى تقديم خبر « ليس » عليها][1]

ذهب الكوفيون إلى أنه لا يجوز تقديم خبر « لَيْسَ » عليها ، وإليه ذهب أبو العباس المبرد من البصريين ، وزعم بعضهم أنه مذهب سيبويه ، وليس بصحيح ، والصحيح أنه ليس له فى ذلك نص[2] . وذهب البصريون إلى أنه يجوز تقديم خبر « ليس » عليها كما يجوز تقديم خبر كان عليها[3] .

---

(١) انظر فى هذه المسألة : أسرار العربية للمؤلف (ص ٥٨ ليدن) وشرح رضى الدين على كافية ابن الحاجب (٢/٢٧٦) وشرح موفق الدين بن يعيش على المفصل (ص ١٠١٦) والأشمونى (١/٣٥٥ بتحقيقنا) وحاشية الصبان (١/٢٢٥) وتصريح الشيخ خالد الأزهرى (١/٢٢٥ بولاق) .

(٢) يريد أنه لا يوجد فى كتاب سيبويه نص فى هذا الموضوع ، لا بالجواز ولا بالمنع .

(٣) الذى ذكره النحاة أن القائلين بامتناع تقديم خبر ليس عليها هم جمهور الكوفيين ، والمتأخرون من البصريين ، وقد اختار هذا الرأى شيخ المحققين ابن مالك فقال فى الخلاصة (الألفية) : =

أما الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا : إنما قلنا إنه لايجوز تقديم خبر ليس عليها وذلك لأن « ليس » فعل غير متصرف ؛ فلا يجرى مجرى الفعل المتصرف كما أجريت « كان » مجراه لأنها متصرفة ، ألا ترى أنك تقول : كان يكون فهو كائن وكُنْ ، كما تقول : ضرب يضرب فهو ضارب ومضروب واضرب ، ولا يكون ذلك فى ليس ، وإذا كان كذلك فوجب أن لايجرى مجرى ما كان فعلا متصرفا ، فوجب أن لايجوز تقديم خبره عليه كما كان ذلك فى الفعل المتصرف ؛ لأن الفعل إنما يتصرف عملُه إذا كان متصرفا فى نفسه . فأما إذا كان غير متصرف فى نفسه فينبغى أن لايتصرف عملُه ؛ فلهذا قلنا : لايجوز تقديم خبره عليه ، والذى يدل على هذا أن «ليس» فى معنى ما ؛ لأن ليس تنفى الحال كما أن ماتنفى الحال ، وكما أن مالاتتصرف ولا يتقدم معمولها عليها فكذلك ليس ، على أن من النحويين مَنْ يُغَلِّبُ عليها الحرفية ، ويحتج بما حكى عن بعض العرب أنه قال : « ليس الطِّيبُ إلا المسكُ » فرفع الطيب والمسك جميعا ، وبما حكى أن بعض العرب قيل له : فلان يتهدَّدك ، فقال : « عليه رَجُلاً لَيْسِى » فأتى بالياء وحدها من غير نون الوقاية ، ولو كان فعلا لوجب أن يأتى بها كسائر الأفعال ، ولأنها لو كانت فعلا لكان ينبغى أن يرد إلى الأصل إذا اتصلت بالتاء فيقال فى لست « لَيِسْتُ » ألا ترى أنك تقول فى صَيِدَ البعيرُ « صَيْدَ البعير » فلو أدخلت عليه التاء لقلت « صَيِدْتَ » فرددته إلى الأصل وهو الكسر ، فلما لم يردَّ هاهنا إلى الأصل ـ وهو الكسر ـ دل على أن المغلَّبَ عليه الحرفية ، لا الفعلية ، وقد حكى سيبويه فى كتابه أن بعضهم يجعل ليس بمنزلة ما فى

= * ومنع سبق خبر ليس اصطفى *

وأن الذين يجيزون تقديم خبر ليس عليها هم قدماء البصريين ، والفراء ، وتبعهم ابن برهان ، والزمخشرى ، والشلوبين ، وابن عصفور ، وهم من المتأخرين الذين يؤيدون مذهب أهل البصرة غالباً .

اللغة التى لايعملون فيها « ما »؛ فلا [٧٤] يعملون ليس فى شىء ، وتكون كحرف من حروف النفى ؛ فيقولون : ليس زيد منطلق ، وعلى كل حال فهذه الأشياء و إن لم تكن كافية فى الدلالة على أنها حرف فهى كافية فى الدلالة على إيغالها فى شبه الحرف ، وهذا مالا إشكال فيه ، و إذا ثبت أنها لاتتصرف وأنها مُوغلة فى شبه الحرف فينبغى أن لايجوز تقديم خبرها عليها ، ولأن الخبر مجحود فلا يتقدم على الفعل الذى جحده على مابيَّنَّا .

وأما البصريون فاحتجوا بأن قالوا : الدليل على جواز تقديم خبرها عليها قوله تعالى : (ألا يوم يأتيهم ليس مصروفا عنهم) وَجْهُ الدليل من هذه الآية أنه قَدَّمَ معمولَ خبرليس على ليس،فإن قوله (يوم يأتيهم) يتعلق بمصروف، وقد قَدَّمه على ليس، ولو لم يجز تقديم خبر ليس على ليس و إلا لماجاز تقديم معمول خبرها عليها ؛لأن المعمول لايقع إلا حيث يقع العامل ، ألا ترى أنه لم يجز أن تقول « زيداً أكرمت » إلا بعد أن جاز « أكرمت زيدا » فلو لم يجز تقديم « مصروف » الذى هو خبر ليس على ليس ، و إلا لما جاز تقديم معموله عليها ، والذى يدل على ذلك أن الأصل فى العمل للأفعال ، وهى فعل ، بدليل إلحاق الضمائر وتاء التأنيث الساكنة بها ، وهى تعمل فى الأسماء المعرفة والنكرة والظاهرة والمضمرة كالأفعال المتصرفة ، فوجب أن يجوز تقديمُ معمولها عليها، وعلى هذا تخرج « نعم و بئس، وفعلُ التعجب وعسى » حيث لايجوز تقديم معمولها عليها ، أما « نعم ، و بئس » فإنهما لايعملان فى المعارف الأعلام ، بخلاف «ليس» فنقصَتا عن رتبتها ، وأما فعل التعجب فأجروه مجرى الأسماء لجواز تصغيره فبعُدَعن الأفعال ، ومع هذا فلا يتصل به ضمير الفاعل ، و إنما يضمر فيه ، ولا تلحقه أيضاً تاء التأنيث ، بخلاف « ليس » فنقص عن رتبتها ، وأما «عسى» و إن كانت تلحقها الضمائر وتاء التأنيث كليس، إلا أنهالاتعمل فى جميع الأسماء ، ألا ترى أنه لايجوز أن يكون معمولها إلا «أنْ» مع الفعل نحو «عسىَ زيد أن يقوم » ولوقلت « عسى زيد القيام » لم يجز ؛ فأما قولهم فى المثل « عسى الغُوَيْرُ

أبؤُساً » فهو من الشاذ الذى لا يقاسُ عليه ، فلما كان مفعولها مختصاً بخلاف « ليس » نقصت عن رتبة ليس ؛ فجاز أن يمنع من تقديم معمولها عليها ، ولا يجوز أن تقاس « ليس » على [٧٥] ما فى امتناع تقديم خبرها عليها ؛ لأن ليس تخالفُ ما ، بدليل أنه يجوز تقديم خبر ليس على اسمها نحو « ليس قائماً زيد » ولا يجوز تقديم خبر ما على اسمها ؛ فلا يقال : « ما قائماً زيد » وإذا جاز أن تخالف ليس « ما » فى جواز تقديم خبرها على اسمها جاز أن تخالفه فى جواز تقديم خبرهاعليها ، وتلحق بأخواتها .

والصحيح عندى ما ذهب إليه الكوفيُّونَ .

وأما الجواب عن كلمات البصريين : أما قوله تعالى : (ألا يوم يأتيهم ليس مَصْرُوفاً عنهم) فلا حجة لهم فيه ؛ لأنا لا نسلم أن (يوم) متعلق بمصروف ، ولا أنه منصوب ، وإنما هو مرفوع بالابتداء ، وإنما بنى على الفتح لإضافته إلى الفعل ، كما قرأ نافع والأعرج قوله تعالى : (هذا يومَ ينفعُ الصادقين صدقُهُمْ) فإن (يوم) فى موضع رفع ، وبنى على الفتح لإضافته إلى الفعل ، فكذلك ها هنا . وإن سلمنا أنه منصوب إلا أنه منصوب بفعل مقدر دل عليه قوله تعالى : (ليس مصروفا عنهم) وتقديرهُ : يلازمهم يوم يأتيهم العذاب ؛ لقوله تعالى : (وَلئنْ أخرنا عنهمُ العذابَ إلى أمَّةٍ معدودةٍ ليقولُنَّ ما يحبسهُ) .

وأما قولهم « إن الأصل فى العمل للأفعال ، وهى فعل يعمل فى الأسماء المعرفة والنكرة والمظهرة والمضمرة » قلنا : هذا يدل على جواز إعمالها ؛ لأنها فعل ، والأصل فى الأفعال أن تعمل ، ولا يدل على جواز تقديم معمولها ؛ لأن تقديم المعمول على الفعل يقتضى تصرفَ الفعلِ فى نفسه ، و « ليس » فعلٌ غير متصرف ، فلا يجوز تقديم معموله عليه ؛ فنحن عملنا بمقتضى الدليلين : فأثبتنا لها أصلَ العملِ لوجود أصل الفعلية ، وَسَلَبْناها وصفَ العملِ لعدم وصف الفعلية وهو التصرف ؛

فا عتبرنا الأصل بالأصل ، والوصف بالوصف . والذى يشهد لصحة ذلك الأفعال المتصرفة نحو ضرب وقتل وشتم ، فإنها لما كانت أفعالا متصرفة أثبتَ لها أصلُ العمل ووصفُهُ ؛ فجاز إعمالها ، وجاز تقديم معمولها عليها نحو « عمرا ضَرَبَ زيدٌ » وكذلك سائرها ، والأفعال غير المتصرفة نحو عسى ونِعْمَ وبِئْسَ وفعل التعجب خصوصاً على مذهب البصريين ؛ فإنها لما كانت أفعالا غير متصرفة أثبت لها أصل العمل فجاز إعمالها ، وسلبت وصف العمل ؛ فلم يجز تقديم معمولها عليها فكذلك ها هنا .

وأما قولهم « إنه لا يجوز أن تقاس ليس على ما » قلنا : قد [٧٦] بيناوجه المناسبة بينهما واتفاقهما فى المعنى ؛ لأن كل واحد منهما لنفى الحال كالآخر .

وقولهم « إن ليس تخالفما ؛ لأنه يجوز تقديم خبر ليس على اسمها ، بخلاف ما» قلنا : ليس من شرط القياس أن يكون المقيس مساويا للمقيس عليه فى جميع أحكامه، بل لا بد أن يكون بينهما مُغَايرة فى بعض أحكامه .

قولهم « فإذا جاز أن تخالفها فى تقديم خبرها على اسمها جاز أن تخالفها فى تقديم خبرها عليها » قلنا : هذا لا يلزم ؛ لأن « ليس » أخذت شبها من كان ؛ لأنها فعل كما أنها فعل ، وشبها من ما لأنها تنفى الحال كما أنها تنفى الحال ، وكان يجوز تقديم خبرها عليها ، وما لا يجوز تقديم خبرها على أسمها ، فلما أخذت شبها من كان وشبها من ما صار لها منزلة بين المنزلتين ، فجاز تقديم خبرها على اسمها ؛ لأنها أقوى من ما ؛ لأنها فعل وما حرف ، والفعل أقوَى من الحرف ، ولم يجز تقديم خبرها عليها ؛ لأنها أضعف من كان ؛ لأنها لا تتصرف وكان تتصرف ، وهذا فى غاية الوضوح والتحقيق ، والله أعلم .

١٩ — مسألة

[القول فى العامل فى الخبر بعد « ما » النافية النَّصْبَ][(١)]

ذهب الكوفيون إلى أن « ما » فى لغة أهل الحجاز لا تعمل فى الخبر ، وهو منصوب بحذف حرف الخفض . وذهب البصريون إلى أنها تعمل فى الخبر ، وهو منصوب بها .

أما الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا : إنما قلنا إنها لا تعمل فى الخبر ، وذلك لأن القياس فى « ما » أن لا تكون عاملة البتة ؛ لأن الحرف إنما يكون عاملا إذا كان مختصا ، كحرف الخفض لما اختص بالأسماء عمل فيها ، وحرف الجزم لما اختص بالأفعال عَمِلَ فيها ، وإذا كان غير مختص فوجب أن لا يعمل كحرف الاستفهام والعطف ؛ لأنه تارة يدخل على الاسم ، نحو « ما زيد قائم » وتارة يدخل على الفعل ، نحو « ما يقوم زيد » فلما كانت مشتركة بين الاسم والفعل وجب أن لا تعمل ؛ ولهذا كانت مهملة غير معملة فى لغة بنى تميم ، وهو القياس ، وإنما أعملها أهلُ الحجازِ لأنهم شَبَّهوها بليس من جهة المعنى ، وهو [٧٧] شَبَهٌ ضعيف فلم يَقْوَ على العمل فى الخبر كما عملت ليس ؛ لأن ليس فعل ، وما حرف ، والحرف أضعف من الفعل ، فبطل أن يكون منصوباً بما ، ووجب أن يكون منصوباً بحذف حرف الخفض ؛ لأن الأصل « ما زيد بقائم » فلما حذف حرف الخفض وجب أن يكون منصوباً ؛ لأنّ الصِّفَات منتصبات الأنفس ، فلما ذهبت أبقت خلفاً منها ، ولهذا لم يجز النصب إذا قُدِّمَ الخبر ، نحو « ما قائم زيد » أو دخل حرف الاستثناء

---

(١) انظر فى هذه المسألة : أسرار العربية للمؤلف (ص ٥٩) وتصريح الشيخ خالد (٢/٢٣٦) وكتاب سيبويه (١/٢٨) وحاشية الصبان على الأشمونى (١/٢٣٤ بولاق)

نحو « ما زيد إلا قائم » لأنه لا يحسن دخول الباء معها ؛ فلا يقال « ما بِقَائِمٍ زَيْدٌ ، وما زَيْدٌ إلا بِقَائِمٍ » فدل ذلك على ما قلناه .

وأما البصريون فاحتجوا بأن قالوا : الدليل على أن « ما » تنصب الخبر وذلك أن ما أشبهت ليس ؛ فوجب أن تعمل عمل ليس ، وعَمَلُ ليس الرفعُ والنصبُ ، ووجه الشبه بينها و بين ليس من وجهين ؛ أحدهما : أنها تدخل على المبتدأ والخبر ، كما أن ليس تدخل على المبتدأ والخبر ، والثانى : أنها تنفى ما فى الحال ، كما أن ليس تنفى ما فى الحال . ويُقَوِّى الشبه بينهما من هذين الوجهين دخولُ الباء فى خبرها كما تدخل فى خبر ليس ؛ فإذا ثبت أنها قد أشبهت ليس من هذين الوجهين فوجب أن تجرى مجراه : لأنهم يُجْرُون الشىء مُجْرَى الشىء إذا شابهه من وجهين ، ألا ترى أن ما لا ينصرف لما أشْبَهَ الفعل من وجهين أُجرِىَ مُجْرَاه فى منع الجر والتنوين ، فكذلك ها هنا : لما أشبهت ما ليس من وجهين وجب أن تعمل عملها ؛ فوجب أن ترفع الاسم وتنصب الخبر كليس على ما بَيَّنَّا .

وأما الجواب عن كلمات الكوفيين : أما قولهم « إن القياس يقتضى أن لا تعمل » قلنا : كان هذا هو القياس ، إلا أنه وُجد بينها و بين ليس مشابهة اقتضت أن تعمل عملها ، وهى لغة القرآن ، قال الله تعالى : (مَا هَذَا بَشَراً) وقال تعالى : (مَا هُنَّ أُمَّهَاتِهِمْ) .

قولهم « إن أهل الحجاز أعملوها لشبه ضعيف ، فلم يقو أن تعمل فى الخبر » قلنا : هذا الشبه قد أوجب لها أن تعمل عملها ، وهى ترفع الاسم وتنصب الخبر ، على أنا قد عملنا بمقتضى هذا الضعف ؛ فإنه يبطل عملها إذا تقدم خبرها على اسمها ، أو إذا دخل حرف الاستثناء ، أو إذا فُصِلَ بينها و بين معمولها بإنِ الخفيفة ، ولولا ذلك الضعف لوجب [٧٨] أن تعمل فى جميع هذه المواضع .

وأما دعواهم أن الأصل « ما زيد بِقَائِمٍ » فلا نسلم ، وإنما الأصل عدمها ، وإنما أُدخلت لوجهين ؛ أحدهما : أنها أُدخلت توكيداً للنفى ، والثانى : ليكون فى خبر ما بإزاء اللام فى خبر إنَّ ؛ لأن ما تنفى ما تثبته إنَّ ، فجعلت الباء فى خبرها نحو « ما زيد بقائم » لتكون بإزاء اللام فى نحو « إنَّ زيداً لقائم » كما جعلت السين جوابَ لَنْ ، ألا ترى أنك تقول « لَنْ يفعل » فيكون الجواب « سيفعلُ » وكذلك جُعلت قَدْ جوابَ لَمَّا ، ألا ترى أنك تقول « لَمَّا يَفْعَلْ » فيكون الجواب « قَدْ فَعَلَ » ولو حذفت لما قلت « يَفْعَلُ » لكان الجواب « فَعَلَ » من غير قد ؛ فدل على أن قد جوابُ لمَّا ، فكذلك ها هنا .

وقولهم « إنه لما حذف حرف الخفض وجب أن يكون منصوبا ؛ لأن الصفات منتصباتُ الأَنْفُسِ ، فلما ذهبت أبقت خلفاً منها » قلنا : هذا فاسد ؛ لأن الباء كانت فى نفسها مكسورة غير مفتوحة ، وليس فيها إعرابٌ ؛ لأن الإعراب لا يقع على حروف المعانى ، ثم لو كان حذف حرف الخفض يوجب النصب كما زعموا لكان ذلك يجب فى كل موضع يحذف فيه ، ولا خلاف أن كثيراً من الأسماء تدخلها حروف الخفض ولا تنتصب بحذفها ، كقولك « كفى بالله شهيدا ، وكفى بالله نصيرا » ولو حذفت حرف الخفض لقلت : كفى اللهُ شهيداً ، وكفى اللهُ نصيراً ، بالرفع ، كما قال رجل من الأزد :

٩٦ — لَمَّا تَعَيَّا بِالْقَلُوصِ وَرَحْلِهَا كَفَى اللهُ كَعْباً مَا تَعَيَّا بِهِ كَعْبُ

---

٩٦ — لم أعثر لهذا البيت على نسبة إلى قائل معين ، ولا عثرت له على سوابق أو لواحق ، وتعيا — بوزن تقضى وتزكى — ومثله تعايا — مثل تغاضى وتقاضى — وأعيا — مثل أهدى وأبقى — وتقول : أعيا عليه الأمر ، وتعيا ، وتعايا ؛ إذا بهظه وأثقله وأعجزه والقلوص — بفتح القاف — الناقة ، ومحل الاستشهاد به قوله « كفى الله كعبا » فإن المؤلف قد زعم أن « كفى » فى هذه العبارة هى التى يقترن فاعلها بالباء الزائدة غالبا ، وقد يجىء فاعلها غير مقترن بالباء كما فى هذا البيت والذى يليه، وهو انتقال نظر من =

وقال عَبْدُ بنى الحَسْحَاسِ :

٩٧ — عُمَيْرَةَ وَدِّعْ إِنْ تَجَهَّزْتَ غَادِيَا كَفَى الشَّيْبُ وَالْإِسْلَامُ لِلْمَرْءِ نَاهِيَا

= المؤلف ، وبيان ذلك أن « كفى » على ثلاثة أضرب : الأول أن يكون بمعنى حسب ، وهذه قاصرة لاتتعدى وهى التى يغلب اقتران فاعلها بالباء الزائدة ، نحو قوله تعالى : (كفى بالله شهيداً) والثانى أن تكون بمعنى وفى فتتعدى إلى اثنين ، ولا يقترن فاعلها بالباء ، نحو قول الله تعالى : (وكفى الله المؤمنين القتال) ونحو قوله سبحانه : (فسيكفيكهم الله) والثالث أن تكون بمعنى أجزأ وأغنى ، فتتعدى إلى واحد ولايقترن فاعلها بالباء الزائدة ، نحو قول الشاعر :

قليل منك يكفينى ، ولكن قليلك لا يقال له قليل

وأنت إذا تأملت أدنى تأمل تبين لك أن « كفى » فى البيت الذى استشهد به المؤلف من الضرب الثانى الذى تكون فيه بمعنى وفى وتتعدى إلى مفعولين ، وهذه — كما قلنا لك — لا يقترن فاعلها بالباء الزائدة لا فى الغالب ولا فى القليل ، وسبحان الذى تنزه عن السهو والغفلة ، وانظر — بعد ذلك — شرح الشاهد ١٠٢ الآتى .

٩٧ — هذا البيت لسحيم عبد بنى الحسحاس ، وهو من شواهد ابن يعيش (ص ١٠٨٦ و١١٤٨) والأشمونى (رقم ٧٣٦ بتحقيقنا) ومغنى اللبيب (رقم ١٥٣ بتحقيقنا) وأوضح المسالك لابن هشام (رقم ٣٧٩) وعميرة : اسم امرأة ، وتجهزت : أى اتخذت جهاز سفرك وأعددته وهيأته ، وغاديا : اسم فاعل فعله غدا يغدو غدوا — مثل سما يسمو سموا — وذلك إذا سار فى وقت الغداة ، والغداة — ومثلها الغدوة — الوقت من طلوع الفجر إلى طلوع الشمس ، ويروى فى مكانه « غازيا » وقوله « كفى الشيب والإسلام للمرء ناهيا » يروى أن عمر بن الخطاب سمع هذا البيت فقال : لو قدمت الإسلام على الشيب لأجزتك ، والاستشهاد بهذا البيت فى قوله « كفى الشيب » حيث أسقط الباء من فاعل « كفى » التى هى فعل قاصر لا يتعدى إلى مفعول وتدل على معنى حسب ، وسقوطها فى هذه العبارة يدل على أن الباء ليست واجبة فى فاعل هذا الفعل ، بخلاف اقتران الباء بفاعل « أفعل » فى التعجب نحو « أكرم بزيد ، وأعظم به » فإنها لازمة لا يجوز سقوطها .

وقال الآخر :

٩٨ — أَعَانَ عَلَيَّ الدَّهْرَ إِذْ حَلَّ بَرْكُهُ كَفَى الدَّهْرُ لَوْ وَكَّلْتَهُ بِى كَافِيا

وكذلك قالوا « بحسبكَ زيد ، وما جاءنى مِنْ أَحَدٍ » وقال الشاعر :

٩٩ — بِحَسْبِكَ أَنْ قَدْ سُدْتَ أَخْزَمَ كُلَّهَا
لِكُلِّ أُنَاسٍ سَادَةٌ وَدَعَائِمُ

---

٩٨ — لم أعثر لهذا الشاهد على نسبة إلى قائل معين ، وأعان على الدهر : كان معه ينصره ويناوئنى ، وأصل البرك — بفتح الباء وسكون الراء — الإبل الكثيرة ، أو الباركة ، ومنه قول متمم بن نويرة :

إذا شارف منهن قامت ورجعت حنينا فأبكى شجوها البرك أجمعا

والاستشهاد بالبيت فى قوله « كفى الدهر كافيا » حيث جاء بفاعل كفى التى بمعنى حسب غير مقترن بالباء الزائدة على نحو ما أوضحناه لك فى البيتين السابقين .

٩٩ — هذا البيت ثالث أربعة أبيات رواها أبو تمام فى ديوان الحماسة ، ولم يعزها ولا عزاها التبريزى ولا المرزوقى فى شرحيهما ، وحسبك : أى كافيك ومجزئك ومغنيك ، وسدت : فعل ماض من السيادة ، وهى الرياسة ، وأخزم : رهط حاتم ، قال المرزوقى (ص ١٤٦٨) : « والمعنى : كافيك أن ترأست على أخزم — وأخزم رهط حاتم — ثم أزرى برياسته وبهم فقال : ولكل طائفة من الناس رؤساء وعمد ، وهذا يجرى مجرى الالتفات ، كأنه بعد ما قال ذلك التفت إلى من حوله يؤنسهم ويقول : ليس ذا بمنكر فلكل قوم من يسوسهم ويدعمهم » اهـ . والاستشهاد بالبيت فى قوله « بحسبك » حيث زيدت الباء فى المبتدأ الذى هو حسب الذى بمعنى كافيك ، وخبره هو المصدر المؤول من أن المخففة وما وليها ، وكأنه قال : كافيك سيادتك أخزم كلها ، والباء لا تزاد فى المبتدأ إلا أن يكون المبتدأ هو لفظ حسب ، ولهذا البيت نظائر كثيرة فى النثر والنظم ، فمن ذلك قوله عليه الصلاة والسلام « بحسب المرء إذا رأى منكرا لا يستطيع له تغييرا أن يعلم الله أنه له منكر » وقوله « بحسب امرىء من الإيمان أن يقول : رضيت بالله ربا ، وبمحمد رسولا ، وبالإسلام دينا » وقوله صلوات الله عليه : « بحسب امرىء من الشر أن يشار إليه بالأصابع فى دين أو دنيا إلا من عصمه الله » وفى مثل من أمثال العرب « بحسبها أن تمتذق رغاؤها »

وقال الآخر :

١٠٠ — بِحَسْبِكَ فى القَوْمِ أن يَعْلَموا بأنَّكَ فيهِمْ غَـــنِيٌّ مُضِرْ

[٧٩] وقال الآخر :

١٠١ — وَقَفْتُ فيهَا أُصَيْلاَنًا أُسَائِلُهَا أعْيَتْ جَوَابًا ، وَمَا بِالرَّبْعِ مِنْ أحَدِ

---

١٠٠ — هذا البيت من كلام الأشعر الرقبان الأسدى — وهو أحد شعراء الجاهلية — يهجو ابن عمه واسمه رضوان ، وقد رواه ثانى أربعة أبيات ابن منظور فى لسان العرب (ض رر) وأنشده ابن يعيش (ص ١٠٨٦و١١٩٠) وأنشده الميدانى فى مجمع الأمثال (١/٦٦ بتحقيقنا) والمضر — بضم الميم وكسر الضاد — الذى يروح عليه ضرة من المال، والضرة — بفتح الضاد وتشديد الراء — الكثير من المال ، وقيل : هو الكثير من الماشية خاصة ، والاستشهاد بالبيت فى قوله « بحسبك أن يعلموا » ومعناه كافيك علم القوم ، وذلك حيث زاد الباء فى المبتدأ الذى هو لفظ حسب ، على نحو ما ذكرناه فى الشاهد السابق ، وانظر فى هذا الموضوع بحثا وافيا لنا فى شرحنا على شرح الأشمونى (١/٢٣٧)

١٠١ — هذا البيت من كلام النابغة الذبيانى من قصيدته التى مطلعها :

يادارمية بالعلياء فالسند أقوت وطال عليها سالف الأمد

وقوله « وقفت فيها أصيلانا » الأصيلان : تصغير الأصلان الذى هو جمع أصيل ، والأصيل : هو الوقت قريب غروب الشمس ، ويروى فى مكان هذا « وقفت فيها أصيلاكى أسائلها » كما يروى « وقفت فيها طويلا » وقوله « أعيت جوابا » يروى فى مكانه « عيت جوابا » بتضعيف الياء ، والمراد على كل حال أنها عجزت عن الجواب ولم تجب عما سألها عنه ، والربع : الدار ، أو هو خاص بما ينزل فيه القوم أيام الربيع ، والاستشهاد بالبيت فى قوله « وما بالربع من أحد » فإن هذه جملة من مبتدأ وخبر ، أما الخبر فهو الجار والمجرور المقدم الذى هو قوله « بالربع » وأما المبتدأ فهو قوله « أحد » وقد أدخل على هذا المبتدأ من الزائدة ، ونظير ذلك قول الله تعالى : (فما منكم من أحد عنه حاجزين) وقوله جلت كلمته : (فهل لنا من شفعاء فيشفعوا لنا) وقول وجيهة بنت أوس الضبية :

ومالى إن أحببت أرض عشيرتى وأبغضت طرفاء القصيبة من ذنب =

وقال الآخر :

١٠٢ — أَلَاَ هَلْ أَتَاهَا وَالْحَوَادِثُ جَمَّــةٌ
بِأَنَّ أُمْرَأَ الْقَيْسِ بْنَ تَمْلِكَ بَيْقَرَا

= فإن قولها « ذنب » فى آخر البيت مبتدأ دخلت عليه « من » الزائدة ، وخبره هو الجار والمجرور فى أول البيت الذى هو قولها « لى » ونظير ذلك قول شاعر الحماسة:

ومالى من ذنب إليهم علمته سوى أننى قد قلت : ياسرحة اسلمى

و « من » تزاد على المبتدأ بشرطين : الأول أن يكون المبتدأ نكرة ، والثانى أن يتقدم عليها نفى أو استفهام بهل خاصة ، وهذان الشرطان مستكملان فيما ذكرنا لك من الشواهد ، وانظر بحثا مستفيضا لنا فى شرحنا على شرح الأشمونى (١/٢٤٠)

١٠٢ — قد استشهد بهذا البيت الزمخشرى فى المفصل وابن يعيش فى شرحه (ص ١٠٨٦) والرضى فى شرح الكافية ، وشرحه البغدادى (٤ / ١٦١) وابن جنى فى شرح تصريف المازنى (١/٨٤) وابن منظور فى لسان العرب (ب ق ر) وكل واحد منهم نسبه إلى امرىء القيس ، وقد راجعت نسخ ديوان امرىء القيس بن حجر الكندى برواية الأصمعى وشرح الأعلم الشنتمرى فلم أجد هذا البيت فى قصيدته التى مطلعها :

سمالك شوق بعد ما كان أقصرا وحلت سليمى بطن قو فعرعرا

ولكنى وجدته فى زياداته التى زادها الطوسى والسكرى وابن النحاس فى هذه القصيدة، وقوله « بيقرا » مأخوذ من قولهم « بيقر الرجل » إذا هاجر من أرض إلى أرض، أو خرج إلى حيث لا يدرى، أو نزل الحضر وأقام هناك وترك قومه بالبادية ، وخص بعضهم به العراق قاله ابن منظور ، وفى شرح المفصل « وقيل : إذا ذهب إلى الشام » اهـ ، وقال ابن منظور بعد أن ذكر هذه المعانى كلها « وقول امرىء القيس يحتمل جميع ذلك » اهـ . والاستشهاد بالبيت فى قوله « بأن امرأ القيس — إلخ » فإن المصدر المنسبك من أن واسمها وخبرها فى موضع رفع على أنه فاعل فى قوله « أتاها » وقد زاد الباء فى هذا الفاعل وزيادة الباء فى الفاعل على ثلاثة أضرب : الأول زيادة واجبة ، وذلك فى فاعل أفعل فى التعجب نحو أجمل بكرم الأخلاق، والثانى زيادة غالبة، وذلك فى فاعل كفى القاصر الذى بمعنى حسب ، وقد أوضحنا ذلك فى شرح الشاهد رقم ٩٦، والثالث زيادة شاذة كما فى الشاهد =

وإذا حذفوا حرف الخفض قالوا « حسبُكَ زيد ، وما جاءنى أحَدٌ » بالرفع لا غير ، وكذلك جميع ما جاء من هذا النحو ، ولو كان كما زعموا لوجب أن يكون منصوبا ؛ فلما وقع الإجماع على وجوب الرفع دَلَّ على فساد ما ادَّعَوْهُ ، والله أعلم .

٢٠ ـــ مسألة

[القول فى تقديم معمول خبر « ما » النافية عليها]

ذهب الكوفيون إلى أنه يجوز « طَعَامَكَ ما زَيْدٌ آكِلاً » . وذهب البصريون إلى أنه لا يجوز . وذهب أبو العباس أحمد بن يحيى ثعلب من الكوفيين إلى أنه جائز من وجه فاسد من وجه ؛ فإن كانت « ما » رَدًّا لخبر كانت بمنزلة لم ولا يجوز التقديم ، كما تقول لمن قال فى الخبر « زَيْدٌ آكِلٌ طَعَامَكَ » فتردُّ عليه نافياً « ما زيد آكلا طعامَكَ » فمن هذا الوجه يجوز التقديم ؛ فتقول « طعامَكَ ما زيد آكلا » فإن كان جواباً للقسم إذا قال « والله ما زيد بآكِلٍ طَعَامَكَ » كانت بمنزلة اللام فى جواب القسم ؛ فلا يجوز التقديم .

أما الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا : إنما جوزنا ذلك لأن ما بمنزلة لم ولَنْ ولا ؛ لأنها نافية كما أنها نافية ، وهذه الأحرف يجوز تقديم معمول ما بعدها عليها ، نحو « زَيْداً لم أضرب ، وعمراً لن أُكْرِمَ ، وبشراً لا أخْرِجُ » فإذا جاز التقديم مع هذه الأحرف فكذلك مع ما .

وأما البصريون فاحتجوا بأن قالوا : إنمـــا قلنا إنه لا يجوز ذلك لأن

=الذى نحن بصدد شرحه وكما فى قول قيس بن زهير العبسى وهو الشاهد رقم ١٧ السابق :

ألم يأتيك والأنبـاء تنمى بما لاقت لبون بنى زياد

«ما» معناها النفى، ويليها الاسم والفعل؛ فأشبهت حرف الاستفهام، وحرف الاستفهام لا يعمل ما بعده فيما قبله، فكذلك ها هنا: «ما» لا يعمل ما بعدها فيما قبلها.

وأما الجواب عن كلمات الكوفيين: أما قولهم «إن ما بمنزلة لم ولن ولا» قلنا [٨٠] لا نسلم؛ لأن «ما» يليها الاسمُ والفعلُ، وأما لم ولن فلا يليهما إلا الفعل؛ فصارا بمنزلة بعض الفعل، بخلاف ما فإنها يليها الاسم والفعل، وأما لا فإنما جاز التقديم معها ـ وإن كانت يليها الاسم والفعل ـ لأنها حرف متصرف فعمل ما قبله فيما بعده، ألا ترى أنك تقول: «جئت بلاشيء» فيعمل ما قبله فيما بعده؛ فإذا جاز أن يعمل ما قبله فيما بعده جاز أن يعمل ما بعده فيما قبله، فبَانَ الفرق بينهما.

وأما ما ذكره أبو العباس ثعلب من التفصيل ـ من أنه إذا كانت رداً لخبر جاز التقديم، وإن كانت جواباً للقسم لم يجز ـ ففاسد؛ لأن ما فى كلا القسمين نافية؛ فينبغى أن لا يجوز التقديم فيهما جميعاً؛ لما بينا، والله أعلم.

٢١ — مسألة

[القول فى تقديم معمول الفعل المقصور عليه](١)

ذهب الكوفيون إلى أنه لا يجوز «مَا طَعَامَكَ أَكَلَ إلا زَيْدٌ».

وذهب البصريون إلى أنه يجوز، وإليه ذهب أبو العباس أحمد بن يحيى ثعلب من الكوفيين.

---

(١) انظر فى هذه المسألة: تصريح الشيخ خالد (١ / ٣٤٢) وحاشية الصبان على الأشمونى (٢ / ٤٤ ومابعدها).

أما الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا : إنما قلنا ذلك لأن الأصل فى « زيد » أن لا يكون هو الفاعل ، وإنما الفاعل فى الأصل محذوف قبل إلاَّ ؛ لأن التقدير فيه : ما أَكَلَ أَحَدٌ طعامَكَ إلا زيدٌ ، والذى يدل على ذلك قولهم « مَا خَرَجَ إلا هِنْدٌ ، وَمَا ذَهَبَ إلا دَعْدٌ » ولو كان الفعل لدعد وهند فى الحقيقة لأثبتوا فيه علامةَ التأنيث ؛ لأن الفاعل مؤنث حقيقى ، فلما لم يثبتوا فى الفعل علامةً دل على أن الفاعل هو « أحد » المحذوف ، ويدل عليه أيضاً أن « إلا » بابُهَا الاستثناء، والاستثناء يجب أن يكون من الجملة ، ولا بد أن يقدر قبلها ما يصح أن يكون الذى بعدها مستثنى منه ؛ فوجب أن يكون التقدير : ما أكل أحدٌ طعامَكَ إلا زيد ، إلا أنه اُكتفى بالفعل من « أحد » فصار بمنزلته ، والاسم لا يتقدم صلته عليه ، ولا يفرق بينها وبينه ، فكذلك الفعل الذى قام مقامه .

وأما البصريون فاحتجوا بأن قالوا : إنما جوزنا ذلك لأن « زيد » مرفوع بالفعل ، والفعل متصرف؛ فجاز تقديم معموله عليه كقولهم « عَمْراً ضَرَبَ زَيْدٌ » [٨١] وكذلك سائر الأفعال المتصرفة .

وأما الجواب عن كلمات الكوفيين : أما قولهم « إن الأصل ألا يكون زيد هو الفاعل ؛ لأن التقدير : ما أَكَلَ أَحَدٌ طَعامَكَ إلا زَيْدٌ » قلنا : لا نسلم أن « أحداً » مقدَّر من جهة اللفظ ، وإنما هو مقدر من جهة المعنى ، كما أن المعنى يدل على أن « عَرَقاً » فى قولهم « تَصبَّبَ زيد عَرَقاً » فاعلٌ معنًى ، وإن لم يكن فاعلا لفظا ، ولهذا لم تثبت علامة التأنيث فى قولهم « مَاخرج إلا هند ، ومَا ذَهبَ إلا دعد » وما أشبه ذلك، على أنه قدحذف علامة التأنيث الحقيقى مع الفَصْل فى قولهم « حَضَرَ القاضىَ اليومَ امرأةٌ » وقال الشاعر :

١٠٣ — إنَّ امْرَأً غَرَّهُ مِنْكُنَّ وَاحِدَةٌ بَعْدِى وَبَعْدَكِ فِى الدُّنْيَا لَمَغْرُورُ

١٠٣ — هذا البيت من شواهد الأشمونى (رقم ٣٦٥) وقد استشهد به ابن الناظم فى باب الفاعل من شرحه على ألفية والده ابن مالك، وابن هشام فى شرح شذور الذهب=

وقال الآخر :

١٠٤ — لَقَدْ وَلَدَ الأُخَيْطِلَ أُمُّ سَوْءٍ عَلَى قِمَعٍ اسْتِهَا صُلُبٌ وَشَامُ

فقال « وَلَدَ » ولم يقل « ولدت » .

وأما قولهم « إنه اكتفى بالفعل من أحَد » قلنا : لا نسلم أن الفعل اكتفى به من الاسم ؛ لأن الفعل لا بُدَّ له من فاعل ، وإنما الاسم بعد « إلا » قام مقامه واكتفى به منه ؛ لأنه لما حذف المستثنى منه قبل « إلا » قام ما بعد « إلا » حين حذفته مَقَامَه ، كما يقوم المفعول مقام الفاعل إذا حذف نحو « ضُرِبَ زَيْدٌ » ،

= (رقم ٧٩) وقد ذكر العينى أنه من شواهد سيبويه ، ولكنى بحثت كتاب سيبويه من أوله إلى آخره فلم أجده فيه . والاستشهاد بهذا البيت فى قوله « غره واحدة » حيث لم يصل تاء التأنيث بالفعل الذى هو « غر » مع أن فاعله — وهو قوله « واحدة » — مؤنث حقيقى التأنيث ؛ فإنه فى الأصل صفة لموصوف محذوف ، وتقدير الكلام : غرة منكن امرأة واحدة ، والأصل فى الفاعل الحقيقى التأنيث أن تلزم فى فعله التاء ، والذى جرأ هذا الشاعر على حذف التاء هو الفصل بين الفعل وفاعله بالمفعول الذى هو الضمير المتصل وبالجار والمجرور — وهو قوله « منكن » — وهذا مما يجيزه جماعة من النحاة منهم ابن مالك الذى يقول فى الألفية :

وقد يبيح الفصل ترك التاء فى نحو « أتى القاضى بنت الواقف »

١٠٤ — هذا البيت من قصيدة طويلة لجرير بن عطية بن الخطفى يهجو فيها الأخطل التغلبى وقومه ، وهو من شواهد الأشمونى (رقم ٣٦٤) وأوضح المسالك (رقم ٢١٣) والأخيطل : تصغير الأخطل ، وأصل الأخطل وصف بمعنى الفحاش الكثير الخطل ، ثم لقب به الشاعر المشهور ؛ وقوله « على قمع استها » يروى فى مكانه « على باب استها » والصلب — بضم الصاد واللام جميعاً — جمع صليب ، ووزانه وزان سرير وسرر « وشام » جمع شامة ، وهى العلامة ، والاستشهاد به فى قوله « ولد الأخيطل أم سوء » فإن هذه جملة من فعل ماض هو « ولد » وفاعل مؤنث وهو « أم » ولم يصل به تاء التأنيث ، وقد علم أن الفعل الذى يسند إلى فاعل مؤنث حقيقى التأنيث يجب أن يؤنث لفظ الفعل بأن توصل به التاء التى للتأنيث إذا كان ماضيا ، لكنه ترك التاء فى هذه الجملة لكون الفعل قد فصل بينه وبين فاعله بالمفعول الذى هو قوله « الاخيطل » وقد بينا مثل ذلك فى الشاهد السابق .

وأُعْطِىَ عَمْرو درهماً ، وكُسِىَ عَمْرو قيصاً » وما أشبه ذلك ، وهذا لا يوجب أن يجرى الفعلُ مَجْرَى الاسم فى امتناع تقديم معموله عليه ، ألا ترى أنك تقول : « دِرهَمًا أُعْطِىَ زَيْد ، وقميصاً كُسِىَ عمرو » .

ثم لو سلمنا أن الأمر على ما زعمتم فالفعل إنما جاز تقديم معموله عليه لتصرفه فى نفسه ، وهذا المعنى الذى ادعيتموه لم يوجب تغير الفعل عن تصرفه فى نفسه ؛ فينبغى أن يجوز تقديمُ معموله عليه كسائر الأفعال المتصرفة ، والله أعلم .

٢٢ — مسألة

[القول فى رافع الخبر بعد « إنَّ » المؤكدة][(١)]

ذهب الكوفيون إلى أن « إنَّ » وأخواتها لا ترفع الخبر ، نحو « إنَّ زَيْداً قائم » وما أشبه ذلك . وذهب البصريون إلى أنها ترفع الخبر .

أما الكوفيون [٨٢] فاحتجوا بأن قالوا : أجمعنا على أن الأصل فى هذه الأحرف أن لا تنصب الاسمَ ، وإنما نصبته لأنها أشبهت الفعلَ ؛ فإذا كانت إنما عملت لأنها أشبهت الفعل فهى فَرْعٌ عليه ، وإذا كانت فرعاً عليه فهى أَضْعَفُ منه ؛ لأن الفرع أبداً يكون أَضْعَفَ من الأصل ؛ فينبغى أن لا يعمل فى الخبر ، جَرْياً على القياس فى حَطّ الفروع عن الأصول ؛ لأنا لو أعملناه عَمَلَه لأدَّى ذلك إلى التسوية بينهما ، وذلك لا يجوز ؛ فوجب أن يكون باقياً على رفعه قبل دخولها . والذى يدلُّ على ضعف عملها أنه يدخل على الخبر ما يدخل على الفعل لو ابْتُدِىء به ، قال الشاعر :

(١) انظر فى هذه المسألة: حاشية الصبان على الأشمونى (١/٢٥٠) والتصريح للشيخ خالد (١ / ٢٥٣ بولاق) .

١٠٥ — لاَ تَتْرُكَنِّي فِيهِمُ شَطِيرَا إِنِّي إِذَنْ أَهْلِكَ أَوْ أَطِيرَا

فنَصَبَ بـ « إِذَنْ » .

والذى يدلُّ على ذلك أيضاً أنه إذا اعترض عليها بأدنى شىء بطل عملها واكْتُفِيَ به ، كقولهم « إنَّ بِكَ يَكْفُلُ زَيْدٌ » كأنها رضيت بالصفة لضعفها ، وقد روى أن ناساً قالوا : « إنَّ بِكَ زَيْدٌ مأخوذٌ » فلم تعمل « إنَّ » لضعفها ؛ فدَلَّ على ما قلناه .

وأما البصريون فاحتجُّوا بأن قالوا : إنما قلنا إن هذه الأحرف تعمل فى الخبر ، وذلك لأنها قويَتْ مشابهتها للفعل ؛ لأنها أشبهته لفظا ومعنى ، ووجه المشابهة بينهما

---

١٠٥ — لم أعثر لهذا الشاهد على نسبة إلى قائل معين ، وقد أنشده ابن منظور (ش ط ر) ولم يعزه ، وأنشده الرضى فى شرح الكافية فى نواصب المضارع ، وشرحه البغدادى فى الخزانة (٣/٥٧٤) والأشمونى (رقم ١٠١٣) وابن هشام فى المغنى(رقم ٢١) وفى أوضح المسالك (رقم ٤٩٦) . والشطير ـ بفتح الشين ـ مثل الغريب والبعيد فى الوزن وفى المعنى ، وأهلك : معناه أموت ، وأطير : معناه الأصلى أذهب بعيدا ، أو أحلق فى الجو . والاستشهاد به فى قوله « إنى إذن أهلك » حيث نصب الفعل المضارع الذى هو قوله « أهلك » بعد إذن الذى هو حرف جواب ، مع أن إذن فى ظاهر اللفظ غير واقعة فى صدر الكلام ، بل هى مسبوقة بإنى ، وقد أخذ جماعة من النحاة بظاهر اللفظ وحكموا بأن جملة «إذن أهلك» فى محل رفع خبر إن ، وقالوا : إن نصب المضارع بعد إذن هنا ضرورة من ضرورات الشعر ، فأما المحققون من النحاة فقد أجروا نصب المضارع فى هذا البيت على القياس ، وذكروا أن شرط النصب متحقق ، وأن « إذن » واقعة فى صدر الجملة ، وبيان ذلك أن خبر إن محذوف ، وأن جملة «إذن أهلك» مستأنفة وتقدير الكلام : إنى لا أستطيع ذلك إذن أهلك أو أطيرا ، وقد ذكر الفراء فى عدة مواضع من تفسيره أن « إذن » إذا وقعت بعد « إن » ووقع بعدها مضارع جاز فى هذا المضارع الرفع والنصب ، وأن كل واحد منهما لغة من لغات العرب ، وأن ذلك مختص بوقوعها بعد إن ، وقد ذكر المؤلف فى رده تقدير خبر إن محذوفا .

من خمسة أوجه ؛ الأول : أنها على وزن الفعل ، والثانى : أنها مبنية على الفتح كما أن الفعل الماضىَ مبنىٌّ على الفتح ، والثالث : أنها تقتضى الاسم كما أن الفعل يقتضى الاسم ، والرابع : أنها تدخلها نون الوقاية نحو « إننى ، وكأننى » كما تدخل على الفعل نحو « أعْطَانِى ، وأكرمَنِى » وما أشبه ذلك ، والخامس : أن فيها معنى الفعل : فمعنى « إنَّ ، وأنَّ » حَقَّقت ، ومعنى « كأن » شَبَّهت ، ومعنى « لكن » استدرَكْتُ ، ومعنى « ليت » تَمَنَّيت ، ومعنى « لعل » تَرَجَّيت ، فلما أشبهت الفعل من هذه الأوجه وجب أن تعمل عمل الفعل . والفعل يكون له مرفوع ومنصوب ، فكذلك هذه الأحرف ينبغى أن يكون لها مرفوع ومنصوب ؛ ليكون المرفوعُ مشبهاً بالفاعل والمنصوب مشبهاً بالمفعول ، إلا أن المنصوب هاهنا قُدِّمَ على المرفوع لأن عمل « إنَّ » فرعٌ ، وتقديم المنصوب على المرفوع فرع ؛ فألزموا الفرع الفرع ، أو لأن هذه الحروف لما أشبهت الفعل لفظا ومعنًى ألزموا فيها تقديمَ المنصوب على المرفوع ليعلم أنها حروف أشبهت الأفعال ، وليست أفعالا ، وعدمُ التصرف فيها لا يدل [٨٣] على الحرفية ؛ لأن لنا أفعالا لا تتصرف ، نحو « نعم ، و بئس ، وعسى ، وليس ، وفعل التعجب ، وحَبَّذا » .

وأما الجواب عن كلمات الكوفيين : أما قولهم « إن هذه الأحرف إنما نصبَتْ لشبه الفعل ؛ فينبغى أن لا تعمل فى الخبر ؛ لأنه يؤدى إلى التسوية بين الأصل والفرع » قلنا : هذا يبطل باسم الفاعل ؛ فإنه إنما عَمِلَ لشبه الفعل ، ومع هذا فإنه يعمل عَمَلَه ، ويكون له مرفوع ومنصوب كالفعل ، تقول : زَيْدٌ ضَارِبٌ أبوه عمراً ، كما تقول : يضرب أبوهُ عمراً .

والذى يدل على فساد ما ادعيتموه من ضعف عملها أنها تعمل فى الاسم إذا فَصَلْتَ بينها وبينه بظرف أو حرف جر ، نحو قوله تعالى : (إِنَّ لَدَيْنَا أَنكَالًا) و (إِنَّ فِى ذَٰلِكَ لَآيَةً) وما أشبه ذلك ، على أنا قد عملنا بمقتضى

كونها فرعاً ؛ فإنا ألزمناها طريقة واحدة ، وأوجبنا فيها تقديمَ المنصوبِ على المرفوع ، ولم نُجَوِّزْ فيها الوجهين كما جوزنا مع الفعل ؛ لئلا يجرى مَجْرَى الفعل فيُسَوَّى بين الأصل والفرع ، وكان تقديمُ المنصوب أَوْلَى ليفرق بينها وبين الفعل ؛ لأن الأصل أن يذكر الفاعل عقيب الفعل قبل ذكر المفعول ، فلما قُدِّمَ ها هنا المنصوبُ وأخر المرفوعُ حصلت مخالفةُ هذه الأحرف للفعل وانحطاطها عن رتبته .

وقولهم « إن الخبر يكون باقياً على رفعه قبل دخولها » فاسدٌ ، وذلك لأن الخبر على قولهم مرفوع بالمبتدأ ، كما أن المبتدأ مرفوع به ؛ فهما يترافعان ، ولا خلاف أن الترافع قد زال بدخول هذه الأحرف على المبتدأ ونَصْبها إياه ؛ فلو قلنا « إنه مرفوع بما كان يرتفع به قبل دخولها مع زواله » لكان ذلك يؤدى إلى أن يرتفع الخبر بغير عامل ، وذلك محال .

وأما قولهم « الدليل على ضعف عملها أنه يدخل على الخبر ما يدخل على الفعل لو ابتدىء به كقول الشاعر :

* إنِّى إذَنْ أهْلِكَ أوْ أطِيرَا * » [١٠٥]

قلنا : الجواب عن هذا من ثلاثة أوجه ؛ أحدها : أن هذا شاذ ؛ فلا يكون فيه حجة ، والثانى : أن الخبر ها هنا محذوف ، كأنه قال : لا تتركنى فيهم غريباً بعيداً ، إنى أذِلُّ ، إذن أهْلِكَ أو أطِيرَا ، وحُذِفَ الفعلُ الذى هو الخبر ؛ لأن فى الثانى دلالة على الأول المحذوف ، فإذَنْ ما دخلت على الخبر ، والثالث : أن يكون جعل [٨٤] « إذَنْ أهْلِكَ أوْ أطِيرَا » فى موضع الخبر ، كقولك « إنِّى لَنْ أذْهَب » فشبَّهَ إذَنْ بلَنْ ، وإن كانت لن لا يلغى فى حال بخلاف إذن .

وأما قولهم « إن بك يكفل زيد ، وإن بك زيد مأخوذ » فالتقدير فيه : إنه بك يكفل زيد ، وإنه بك زيد مأخوذ ، كما قال الراعى :

١٠٦ — فَلَوْ أنَّ حُقَّ الْيَوْمَ مِنْكُمْ إقَامَةً
وَإنْ كَانَ سَرْحٌ قَدْ مَضَى فَتَسَرَّعَا

أراد فلو أنه حُقَّ ، ولو لم يرد الهاء لكان الكلام محالا ، وقال الأعشى :

١٠٧ — إنَّ مَنْ لاَمَ فِي بَنِي بِنْتِ حَسَّا
نَ أَلُمْهُ وَأَعْصِهِ فِي الْخُطُوبِ

---

١٠٦ — هذا البيت للراعى كما قال المؤلف ، وقد أنشده سيبويه (٤٣٩/١) وكذلك أنشده ابن منظور (س ر ح) وأنشده البغدادى فى الخزانة (٣٨١/٤) نقلا عن ابن عصفور فى كتاب الضرائر ، و«لو» ههنا للتمنى ، وحق : أى ثبت ، و« سرح » فى هذا البيت اسم رجل ، والاستشهاد بالبيت فى قوله «ولو أن حق اليوم منكم» حيث وقع الفعل الماضى — الذى هو قوله « حق » — بعد إن المؤكدة الناصبة للاسم الرافعة للخبر ، فى ظاهر اللفظ ، ولو أبقى الكلام على ظاهره لكان كلاما فاسدا ؛ لأن « إن » المشددة وأخواتها مختصة بالدخول على الجمل الاسمية وأن تعمل فيها النصب والرفع ، إلا إذا اقترنت بهن «ما» فإن اقترنت بهن «ما» جاز دخولها على الجمل الفعلية . ولم تقترن «ما» بإن فى هذا البيت ، فوجب أن يكون ثمت محذوفا يقدر دخول إن عليه لكى يصح الكلام ، وقد قدر بعض العلماء أن المحذوف فى هذا البيت ضمير الشأن والقصة ، وعلى هذا يكون تقدير الكلام : ولو أنه (أى الحال والشأن) حق اليوم منكم إقامة ، فيكون اسم إن هو هذا الضمير وخبرها هو الجملة الفعلية ، وقدره جماعة آخرون ضمير خطاب ، وعلى هذا يكون أصل الكلام : ولو أنكم حق اليوم منكم إقامة ، والعلماء يجعلون التقدير الثانى خيرا من التقدير الأول
ونظير هذا البيت قول الشاعر ، وهو من شواهد الرضى :

كأن على عرنينه وجبينه أقام شعاع الشمس أو طلع البدر

أراد كأنه (أى الحال والشأن) أقام على عرنينه وجبينه شعاع الشمس ، ومثلها قول الآخر :

فلا تشتم المولى وتبلغ أذاته فإن به تثأى الأمور وترأب

أراد فإنه (أى الحال والشأن) تثأى به الأمور — أى تصلح — وترأب ، ونظير ذلك البيتان الآتيان برقمى ١١٠ و ١١١ .

١٠٧ — هذا البيت من كلام الأعشى ميمون بن قيس من قصيدة يمدح فيها =

وقال أميَّة بن أبى الصَّلْتِ :

١٠٨ — وَلٰـكِنَّ مَنْ لاَ يَلْقَ أَمْراً يَنُوبُهُ
بِعُدَّتِهِ يَنْزِلْ بِهِ وَهْوَ أَعْــزَلُ

=أبا الأشعث بن قيس الـكندى ، وهو من شواهد سيبويه (١/٤٣٩) وشواهد الرضى فى شرح الـكافية ، وقد شرحه البغدادى فى الخزانة (٣/٤٦٣) وشواهد ابن يعيش فى شرح المفصل (ص ٤٣٥ أوربة) وحسان : أحد تبابعة اليمن ، والاستشهاد بالبيت فى قوله « إن من لام — إلخ » فإن « من » التى دخلت عليها « إن » فى هذا البيت شرطية تطلب فعلين أحدهما فعل الشرط والثانى جوابه وجزاؤه ؛ والدليل على أنها شرطية أن الجواب الذى هو قوله « أله » وما عطف عليه مجرومان ، ومن المعلوم أن أسماء الشرط لها صدر الـكلام ، نعنى أنه لا يجوز أن تقع إلا فى أول الجملة التى هى منها ، وعلى هذا لا يجوز أن تـكون « من » هذه اسما لأن ، وقد خرج العلماء هذا الـكلام على تقدير ضمير الشأن والحال ، وعلى أن يكون هذا الضمير المقدر هو اسم إن ، وتكون « من » الشرطية مبتدأ ، وخبره هو جملة الشرط وحدها أو جملة الجواب وحدها أو الجملتان معا ، ونحن نرجح الثالث ، وجملة المبتدأ والخبر فى محل رفع خبر إن .

ونظير هذا البيت قول الأخطل التغلبى :

إن من يدخل الـكنيسة يوما يلق فيهـا جآذرا وظباء

والتقدير فيه : إنه (أى الحال والشأن) من يدخل الـكنيسة — إلخ .

هذا وبيت الأعشى يروى :

* من يلمنى على بنى بنت حسان *

وهذا هو الموجود فى ديوانه ، وعلى هـــذا لا يكون فى البيت شاهد لما جاء به المؤلف من أجله .

١٠٨ — هذا البيت كما قال المؤلف لأمية بن أبى الصلت ، وهو من شواهد سيبويه (١ / ٤٣٩) وينوبه : مضارع نابه الأمر ، أى نزل به ، والأعزل : الذى ليس معه سلاح . يقول : من لم يتخذ لنوازل الدهر العدة قبل أن تنزل به ، فإنها ستدهمه وتنزل به فى الوقت الذى لايكون معه من عدد الدفاع شىء فلا ينجو منها ، يرغب فى أن يتبصر =

وقال الآخر :

١٠٩ — فَلَوْ كُنْتَ ضَبِّيًّا عَرَفْتَ قَرَابَتِي
وَلٰكِنَّ زَنْجِيٌّ عَظِيمُ الْمَشَافِرِ

= الإنسان العواقب ويهيء نفسه لملاقاة المصاعب وهو قادر على حلها. والاستشهاد بالبيت في قوله « ولكن من لايلق أمرا — إلخ » فإن « من » في هذا الكلام شرطية ، بدليل أنها جزمت الشرط الذي هو قوله « يلق » بحذف الألف وجزمت الجواب الذي هو قوله « ينزل به » بالسكون ، وقد علمنا أن أسماء الشرط لايعمل فيها ماقبلها ، نعني أنها لابد أن تتصدر جملها فلا يتقدم عليها شيء من جملتها ولا العامل فيها ، وقد تقدم على « من » الشرطية في هذا البيت « لكن » ومن أجل هذا قال العلماء : إن اسم لكن في هذا البيت ضمير الشأن محذوفا ، وإن « من » مبتدأ خبره مابعده على مابيناه في شرح الشاهد السابق ، وجملة المبتدأ والخبر في محل رفع خبر لكن ، وعلى هذا تكون « من » واقعة في صدر جملتها نظير ماذكرناه في الشاهد ١٠٧ .

١٠٩ — هذا البيت من كلام الفرزدق همام بن غالب بن صعصعة ، وقد أنشده ابن منظور (ش ف ر) وسيبويه (١/ ٢٨٢) ورضي الدين في باب إن وأخواتها من شرح الكافية ، وهو باب الحروف المشبهة بالفعل ، وشرحه البغدادي في الخزانة (٤ / ٣٧٨) ورواه ابن يعيش في شرح المفصل (ص ١١٣٨) وابن هشام في مغني اللبيب (رقم ٤٨٦) وكلهم يروي قافيته على الوجه الذي رواها المؤلف عليه ، والصواب في إنشاده :

فلو كنت ضبيا عرفت قرابتي ولكن زنجيا غلاظا مشافره

والمشفر — بوزن المنبر أو المقعد — للبعير مثل الشفة للانسان ، والاستشهاد بالبيت على الرواية التي ذكرها النحاة في قوله « ولكن زنجي » حيث حذف اسم لكن ، وهو غير ضمير الشأن ، والتقدير : ولكنك زنجي غليظ المشافر ، وحذف اسم لكن وأخواتها لايجوز إلا أن يكون هذا الاسم ضمير الشأن ، والاسم المقدر في هذا البيت ضمير المخاطب على ماعرفت ، ولهذا رأى العلماء أن الحذف في هذا البيت ضرورة ، وقد رواه ابن منظور « ولكن زنجيا » بالنصب فيكون المحذوف هو خبر لكن ، والتقدير : ولكن زنجيا عظيم المشافر لايعرف قرابتي ، قال الأعلم : « الشاهد فيه رفع زنجي على الخبر ، وحذف اسم لكن ضرورة ، والتقدير : ولكنك زنجي ، ويجوز نصب زنجي بلكن على إضمار =

وقال الآخر :

١١٠ — فَلَيْتَ دَفَعْتَ الْهَمَّ عَـنِّىَ سَاعَةً
فَبِتْنَا عَلَى مَا خَيَّلَتْ نَاعِمَىْ بَالِ

= الخبر ، وهو أقيس ، والتقدير : ولـكن زنجيا عظيم المشافر لايعرف قرا بى » اهـ كلامه.
ونظير هذا البيت ما أنشده سيبويه :

فما كنت ضفاطا ، ولـكن طالبا أناخ قليلا فوق ظهر سبيل

والضفاط : الذى يقضى حاجته من جوفه ، وهو أيضا المسافر على الحمير من قرية إلى قرية ، والطالب : الذى يطلب الإبل الضالة ، كأنه نزل عن راحلته لأمر فظن قوم أنه يقضى حاجته ، فقال ذلك . والاستشهاد به فى قوله « ولـكن طالبا » حيث حذف خبر لـكن وذكر اسمها ، وتقدير الـكلام : ولـكن طالبا أناخ قليلا أنا ، قال سيبويه « النصب أجود ؛ لأنه لو أراد إضمارا لخفف ولجعل المضمر مبتدأ ، كقولك : ما أنت صالحا ، ولـكن طالح » اهـ ، والـكلام واضح إن شاء الله .

ومثل هذا البيت قول الآخر وهو من شواهد الأشمونى (رقم ١٤١) :

فأما القتال لا قتال لديكم ولـكن سيرا فى عراض المواكب

التقدير : ولـكن سيرا فى عراض المواكب لـكم ، مثلا ، ومن العلماء من يجعل التقدير : ولـكنكم تسيرون سيرا فى عراض المواكب ، ولا داعى له ؛ لأنه يلزم عليـــه تكثير المحذوف ، ومتى أمكن تقليل المحذوف كان هو الأمثل ، ومثله قول الآخر :

فأما الصدور لا صدور لجعفر ولـكن أعجازا شديدا صريرها

تقديره على ما ترجح : ولـكن لهم أعجازا — إلخ

١١٠ — أنشد ابن منظور (ب و ل) عجز هذا البيت ، ولم يعزه إلى قائل معين ، والبال : الحال والشأن ، ومحل الشاهد فيه قوله « فليت دفعت الهم » حيث وقع الفعل بعد ليت ، وقد علمنا أن « ليت » من الأدوات المختصة بالدخول على الجمل الاسمية فتنصب المبتدأ وترفع الخبر ، ومن أجل هذا جعل النحاة اسم ليت فى هذا البيت محذوفا ، وتقدير الكلام : فليتك دفعت الهم — إلخ ؛ فيكون هذا الفعل مع فاعله جملة فى محل رفع خبر ليت ، ولا يكون الفعل واقعا عند التحقيق بعد ليت ؛ لأن الواقع بعد ليت هو =

وقال الآخر :

١١١ — فَلَيْتَ كَفَافًا كَانَ خَــيْرُكَ كُلُّهُ
وَشَرُّكَ عَــنِّى مَا ارْتَوَى الْمَاءَ مُرْتَوِى

= اسمها المقدر ، ويجوز أن يكون الضمير المحذوف هو ضمير الشأن والحال ، وتقدير الكلام حينئذ : فليته (أى الحال والشأن) دفعت الهم — إلخ ، ولكن ماذكرناه أولا أمثل من هذا ، للعلة التى ذكرناها فى شرح الشاهد رقم ١٠٦ ، ومن العلماء من يجعل نظير هذا قول جميل بن معمر :

ألا ليت أيام الصفاء جديد ودهر تولى يابثين يعود

وذلك إذا رويت « أيام » بالرفع على الابتداء ، وخبره قوله « جديد » فإن اسم ليت حينئذ يكون محذوفا مقدرا بضمير الشأن ، وكأنه قال : ألا ليته (أى الحال والشأن) أيام الصفاء جديد ، فاعرف ذلك .

١١١ — هذا البيت من قصيدة جيدة ليزيد بن الحكم بن أبى العاص الثقفى يقولها فى عتاب ابن عمه عبد الرحمن بن عثمان بن أبى العاص ، وقد روى هذه القصيدة أبو على القالى فى أماليه (١/٦٨ ط دار الكتب) وأبو الفرج الأصبهانى فى الأغانى (١١/١٠٠ بولاق) والبغدادى فى خزانة الأدب (١/٤٩٦) نقلا عن أبى على الفارسى فى المسائل البصرية ، وقد استشهد الرضى بعدة أبيات من هذه القصيدة ، واستشهد بالبيت الذى استشهد به المؤلف ههنا فى باب « الحروف المشبهة بالفعل » وشرحه البغدادى فى الخزانة (٤/٣٩٠) والكفاف — بفتح الكاف بزنة السحاب — الذى لا يزيد عن قدر الحاجة ، و « ما » مصدرية ظرفية ، وارتوى : أراد به شرب ، ومرتوى : اسم الفاعل من قولهم « ارتوى فلان » إذا طلب الرى وذهاب العطش ، ومحل الاستشهاد فى البيت قوله « ليت كفافا كان خيرك » فإن هذه العبارة — على ماذكر المؤلف — تحتمل وجهين : الأول أن يكون قوله كفافا خبر كان تقدم عليها وعلى اسمها جميعا ، وأصل الكلام : ليت كان خيرك كفافا ، وعلى هذا الوجه يكون الشاعر قد أولى « ليت » فى الظاهر الفعل الذى هو كان ، وقد علمنا أن « ليت » مختصة بالجمل الاسمية ، ولهذا يجب على هذا الوجه تقدير اسم ليت إما ضمير شأن وإما ضمير مخاطب ؛ فعلى الأول يكون تقدير الكلام : =

أراد « ليته » إن جعلتَ « كَفَافًا » خبرَ كان مقدماً عليها ، والتقدير فيه : ليته كان خيرك وشرك كفافاً عنى ، أو مكفوفين عنى ؛ لأن الكفاف مصدر فيقع على الواحد والاثنين والجميع ، كقولهم : رجل عَدْلٌ ورِضاً ، ورجلان عَدْل ورِضاً ، وقوم عَدْل ورِضاً ، وما أشبه ذلك ، وإن جعلت « كفافاً » منصوباً بليت لم يكن من هذا الباب ، والأول أجود .

والذى يدل على فساد ما ذهبوا إليه أنه ليس فى كلام العرب عامل يعمل فى الأسماء النصب إلا ويعمل الرفع ؛ فما ذهبوا إليه يؤدى إلى ترك القياس ومخالفة الأصول لغير فائدة ، وذلك لا يجوز ، فوجب أن تعمل فى الخبر الرفع كما عملت فى الاسم النصب على ما بينا ، والله أعلم .

[٨٥] ٢٣ — مسألة

[القول فى العطف على اسم « إنَّ » بالرفع قبل مجىء الخبر][1]

ذهب الكوفيون إلى أنه يجوز العطف على موضع « إنَّ » قبل تمام الخبر ،

= ليت هو (أى الحال والشأن) كان خيرك كفافا ، وعلى الثانى يكون التقدير : فليتك كان خيرك كفافا ، والوجه الثانى من الوجهين اللذين تحتملهما العبارة أن يكون قوله « كفافا » اسم ليت ، وجملة كان فى محل رفع خبر ليت ، واسم كان على هذا الوجه ضمير مستتر فيها يعود على كفاف ، ويكون « خيرك » بالنصب على أنه خبر كان ، وقوله « عنى » على هذا الوجه جار ومجرور متعلق بمحذوف حال من قوله « خيرك » أى : ليت كفافا يكون (هو) خيرك منفصلا عنى ، ولا يجوز لك أن ترفع « خيرك » على أنه فاعل كان وهى تامة ، وتجعل « كفافا » اسم ليت وخبرها جملة كان وفاعلها ؛ لأن جملة كان حينئذ تصير خالية من رابط يربطها باسم ليت ، فاعرف ذلك كله وتنبه له ، وللعلماء فى شرح هذا البيت كلام طويل أعرضنا عنه

(١) انظر فى هذه المسألة : تصريح الشيخ خالد وحاشية يس الحمصى عليه (١/٢٧٢ وما بعدها) وشرح الأشمونى بحاشية الصبان (١ / ٢٦٥ وما بعدها) وشرح ابن يعيش على المفصل (ص ١١٢٢ — ١١٢٧) وشرح الكافية لرضى الدين(٢/٣٢٧ — ٣٣٠)

واختلفوا بعد ذلك : فذهب أبو الحسن على بن حمزة الكسائى إلى أنه يجوز ذلك على كل حال ، سواء كان يظهر فيه عمل « إنَّ » أو لم يظهر ، وذلك نحو قولك : « إن زَيْداً وعمرو قائمان ، وإنك وبَكْرٌ منطلقان » . وذهب أبو زكرياء يحيى ابن زياد الفراء إلى أنه لايجوز ذلك إلا فيما لم يظهر فيه عملُ إنَّ . وذهب البصريون إلى أنه لايجوز العطفُ على الموضع قبل تمام الخبر على كل حال .

أما الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا : الدليلُ على جواز ذلك النقلُ والقياسُ :

أما النقل فقد قال الله تعالى : (إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَالَّذِينَ هَادُوا وَالصَّابِئُونَ وَالنَّصَارَى) وَجْهُ الدليل أنه عَطَفَ (الصابئون) على موضع « إنَّ » قبل تمام الخبر — وهو قوله : (مَنْ آمَنَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ) — وقد جاء عن بعض العرب فيما رواه الثقات « إنَّكَ وَزَيْدٌ ذَاهِبَانِ » وقد ذكرهُ سيبويه[1] فى كتابه ؛ فهذان دليلان من كتاب الله تعالى ولغة العرب .

وأما من جهة القياس فقالوا : أجمعنا على أنه يجوز العطفُ على الموضع قبل تمام الخبر مع لا ، نحو « لارَجُلَ وامْرَأَةٌ أَفْضَلُ منكَ » فكذلك مع « إنَّ » لأنها بمنزلتها ، وإن كانت إنَّ للاثبات ولا للنفى ؛ لأنهم يحملون الشىء على ضده كما يحملونه على نظيره ، يدل عليه أنا أجمعنا على أنه يجوز العطفُ على الاسم بعد تمام الخبر ، فكذلك قبل تمام الخبر ؛ لأنه لافرق بينهما عندنا ، وأنه قد عرف من مذهبنا أن « إنَّ » لاتعمل فى الخبر لضعفها ، وإنما يرتفع بما كان يرتفع به قبل دخولها ، فإذا كان الخبر يرتفع بما كان يرتفع بهقبل دخولها ؛فلا إحالة إذَنْ ؛ لأنه إنما كانت المسألة تَفْسُد أنْ لو قلنا إن « إنَّ» هى العاملة فى الخبر فيجتمع عاملان فيكون محالا ، ونحن لانذهب إلى ذلك ؛ فصحَّ ماذهبنا إليه .

(١) قال سيبويه « واعلم أن ناسا من العرب يغلطون فيقولون : إنهم أجمعون ذاهبون ، وإنك وزيد ذاهبان » فذكر سيبويه لهذا المثال لا يدل على جوازه . وكيف يدل على ذلك وهو ينص على غلطه ؟ وسيذكر ذلك المؤلف فى ص ١٩١ .

وأما البصريون فاحتجوا بأن قالوا : الدليل على أن ذلك لايجوز أنك إذا قلت « إِنَّكَ وَزَيْدٌ قَائِمَانِ » وجب أن يكون « زيد » مرفوعا [٨٦] بالابتداء ، ووجب أن يكون عاملا فى خبر « زيد » وتكون «إنَّ» عاملة فى خبر الكاف ، وقد اجتمعا فى لفظ واحد ؛ فلو قلنا « إنه يجوز فيه العطف قبل تمام الخبر » لأدى ذلك إلى أن يعمل فى اسم واحد عاملان ، وذلك محال .

وأما الجواب عن كلمات الكوفيين : أما احتجاجهم بقوله تعالى : (إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَالَّذِينَ هَادُوا وَالصَّابِئُونَ) فلا حجة لهم فيه من ثلاثة أوجه :

أحدها : أنا نقول : فى هذه الآية تقديم وتأخير ، والتقدير فيها : إن الذين آمنوا والذين هادوا مَنْ آمن بالله واليوم الآخر فلا خوف عليهم ولا هم يحزنون ، والصابئون والنصارى كذلك ، كما قال الشاعر :

١١٢ — غَدَاةَ أَحَلَّتْ لِابْنِ أَصْرَمَ طَعْنَةً   حُصَيْنٍ عَبِيطَاتِ السَّدَائِفِ وَالْخَمْرُ

---

١١٢ — هذا البيت من كلام الفرزدق ، وقد استشهد به ابن يعيش فى شرح المفصل (ص ١١٢٧) وابن هشام فى أوضح المسالك (رقم ٢٠٥ بتحقيقنا) ، وابن أصرم : هو حصين كما سيذكره بعد ، والعبيطات : جمع عبيطة — بفتح العين — وهى القطعة من اللحم الطرى غير النضيج ، والسدائف : جمع سديف ، وهو السنام ، ومحل الاستشهاد فى قوله «والخمر» . واعلم أولا أن قوله «أحلت لابن أصرم طعنة عبيطات السدائف والخمر» يروى على وجهين: الأول بنصب «طعنة» ورفع كل من «عبيطات» و«الخمر» والوجه الثانى: برفع «طعنة» ونصب عبيطات بالكسرة نيابة عن الفتحة ورفع «الخمر» وهذه الرواية هى التى يقصدها المؤلف ههنا ، فأما الرواية الأولى فتخرج على أن «طعنة» مفعول به فى اللفظ وإن كان فاعلا فى المعنى ، و« عبيطات » فاعل فى اللفظ وإن كان مفعولا به فى المعنى ، و«الخمر» معطوف على عبيطات السدائف ، وقد أتى الشاعر بهذه الرواية [illegible] منصوبا والمفعول مرفوعا على طريقة [illegible] خرق الثوب المسمار ، وكسر الزجاج الحجر ، وقد صرح ابن مالك بأن العرب قد يدعوهم ظهور المعنى إلى أن يغيروا من إعراب الفاعل فينصبوه وإعراب المفعول فيرفعوه . وأما تخريج الرواية الثانية فقد اختلف النحاة فيه ، فمنهم من ذهب إلى أن «طعنة» فاعل أحلت مرفوع بالضمة الظاهرة ، و«عبيطات» =

فرفع « الْخَمْرُ » على الاستئناف ، فكأنه قال : والخمرُ كذلك . وقال الآخر :

١١٣ — وَعَضُّ زَمَانٍ يَاابْنَ مَرْوَانَ لَمْ يَدَعْ
مِنَ الْمَالِ إلاَّ مُسْحَتًا أَوْ مُجَلَّفُ

= مفعول به ، و« الخمر » فاعل بفعل محذوف يدل عليه الفعل السابق ، وتقدير الكلام : أحلت الطعنة عبيطات السدائف وحلت الخمر ، ويروى أن الكسائى سئل فى حضرة يونس بن حبيب عن توجيه رفع الخمر فى هذا البيت ، فقال الكسائى : يرتفع بإضمار فعل ، أى وحلت له الخمر ، فقال يونس : ما أحسن والله توجيهك ، غير أنى سمعت الفرزدق ينشده بنصب طعنة ورفع عبيطات ، على جعل الفاعل مفعولا فى اللفظ . ومنهم من جعل قوله « الخمر » مبتدأ حذف خبره ، والتقدير : والخمر كذلك ، وهذا هو الذى أراده المؤلف هنا . وهو الذى وجه به البيت ابن يعيش فى شرح المفصل .

١١٣ — وهذا البيت أيضاً من كلام الفرزدق ، وقد استشهد به رضى الدين فى شرح الكافية فى باب حروف العطف ، وشرحه البغدادى فى الخزانة (٢ / ٣٤٧ بولاق) وأنشده ابن منظور (س ح ت — ج ل ف) ونسبه إليه فى المرتين ، وأنشده ابن جنى فى الخصائص (١/٩٩) ، وهو من قصيدة من قصائد النقائض ، وأولها قوله :

عزفت بأعشاش وما كدت تعزف وأنكرت من حدراء ما كنت تعرف

ويروى أن الفرزدق أنشد هذه القصيدة لعبد الله بن إسحاق ، فلما بلغ البيت المستشهد به قال له عبد الله : علام رفعت « أو مجلف » فقال الفرزدق : على مايسوءك وينوءك ! علينا أن نقول ، وعليكم أن تتأولوا . ولم يدع : أى لم يترك ، والمسحت — بضم أوله على زنة اسم المفعول — هو المستأصل الذى فنى كله ولم يبق منه شىء ، والمجلف — بالجيم ، على زنة المعظم — الذى قد ذهب أكثره وبقى منه شىء يسير . واعلم قبل كل شىء أن أصل الرواية فى هذا البيت على مارواها المؤلف بنصب « مسحتا » ورفع « مجلف » وقد تكلم العلماء فى ذلك فأطالوا وقالوا فأكثروا وتعبوا فى طلب الحيلة ولم يأتوا بشىء يرتضى ، هكذا قال ابن قتيبة ، وقال الزمخشرى كلاما قريبا منه ، ونحن نذكر لك أربعة تخريجات لهذه الرواية الأصلية ، التخريج الأول : أن قوله « مجلف » مبتدأ حذف خبره وتقدير الكلام : أو مجلف كذلك ، والثانى : أن « مجلف » فاعل بفعل محذوف دل عليه سابق الكلام ، والتقدير : أو بقى مجلف ؛ لأن قوله « لم يدع إلا مسحتا » معناه =

فرفع « مجلف » على الاستئناف ، فكأنه قال : أو مجلف كذلك ، وهذا كثير في كلامهم .

والوجه الثاني : أن تجعل قوله تعالى : (مَنْ آمَنَ باللهِ وَاليَوْمِ الآخرِ) خبراً للصابئين والنصارى ، وتضمر للذين آمنوا والذين هادوا خبرا مثل الذي أظهرت للصابئين والنصارى ؛ ألا ترى أنك تقول « زَيْدٌ وَعَمْرٌو قَائِم » فتجعل قائماً خبراً لعمرو ، وتضمر لزيد خبراً آخر مثل الذي أظهرت لعمرو ، وإن شئت أيضاً جعلته خبراً لزيد وأضمرت لعمرو خبراً آخر .

= بقي مسحت ، وهذان التخريجان مثل التخريجين اللذين ذكرناهما في شرح البيت السابق ، والتخريج الثالث : أن قوله « مجلف » معطوف على قوله « عض زمان » في أول البيت وهو مصدر ميمي بمعنى التجليف ، وليس اسم مفعول ، وتقدير الكلام على هذا : وعض زمان وتجليفه لم يدع من المال إلا مسحتا ، وهذا توجيه أبي علي الفارسي ، والتخريج الرابع : أن قوله « مسحتا » اسم مفعول منصوب على أنه مفعول به لقوله لم يدع ، وفيه ضمير مستتر نائب فاعل ، وقوله « أو مجلف » معطوف على الضمير المستتر في مسحت ، وهذا توجيه الكسائي .

ومن العلماء من ذهب يغير في رواية البيت أو في تفسير كلماته ؛ فمن ذلك ما حكاه الفراء من أن بعضهم روى البيت هكذا :

وعض زمان يا ابن مروان مابه من المال إلا مسحت أو مجلف

ومن ذلك أن أبا جعفر بن حبيب روى البيت في كتابه النقائض برفع مسحت ومجلف جميعا من غير تغيير في صدر البيت ، وخرجها ابن الأعرابي على أن التقدير : لم يدع من المال إلا أن يكون مسحت أو مجلف ، قال : وهو نظير قول شعيب بن البرصاء .

ولا خير في العيدان إلا صلابها ولا ناهضات الطير إلا صقورها

برفع « صلابها » على تقدير : إلا أن يكون صلابها ، ورفع « صقورها » على أن يكون التقدير : إلا أن يكون صقورها . ومن ذلك أن عيسى بن عمر روى البيت بكسر الدال من « لم يدع » على أن معناه يقر ويمكث ، وبرفع مسحت ومجلف على أن الأول فاعل والثاني معطوف عليه ، وخرجه على ذلك ابن جني في الخصائص .

وبعد ؛ فقد قال ابن قتيبة : ومن ذا الذي يخفى عليه من أهل النظر أن كل ما أتوا به احتيال وتمويه .

وقال الشاعر ، وهو بشر بن أبى خازم :

١١٤ — وإلاَّ فَاعْلَمُوا أَنَّا وأَنْتُمْ بُغَاةٌ ، مَا بَقِينَا فِى شِقَاقِ

فإن شئت جعلت قوله : « بغاة » خبراً للثانى وأضمرت للأول خبراً ، ويكون التقدير : وإلا فاعلموا أنا بغاة وأنتم بغاة ، وإن شئت جعلته خبراً للأول وأضمرت للثانى خبرا ، على ما بينا .

والوجه الثالث : أن يكون عطفاً على المضمر المرفوع فى « هادوا » وهادوا بمعنى تابوا . وهذا الوجه عندى ضعيف ؛ لأن العطف على المضمر المرفوع قبيح وإن كان لازماً للكوفيين ؛ لأن العطف على المضمر المرفوع عندهم [٨٧] ليس بقبيح ، وسنذكر فساد ماذهبوا إليه فى موضعه ، إن شاء الله تعالى .

---

١١٤ — هذا البيت — كما قال المؤلف — لبشر بن أبى خازم ، وقد أنشده سيبويه (١/٢٩٠) واستشهد به ابن يعيش فى شرح المفصل (ص ١١٢٦) وأنشده رضى الدين فى شرح الكافية فى باب الحروف المشبهة بالفعل ، وشرحه البغدادى فى الخزانة (٤/٣١٥) وبغاة : جمع باغ ، وهو هنا بمعنى طالب ، تقول : بغيت الشىء أبغيه بغيا ، تريد طلبته ، و « ما » مصدرية ظرفية ، وفى شقاق : أى فى اختلاف ، والاستشهاد بالبيت فى قوله «أنا وأنتم بغاة» حيث وقع الضمير المنفصل الذى يكون فى محل الرفع بعد اسم أن وقبل ذكر خبرها ، وقد تمسك بظاهر هذا الفراء وشيخه الكسائى فقالا : يجوز أن يعطف بالرفع على اسم إن قبل أن يذكر الخبر ، فتقول : إنى ومحمد على وفاق ، ولم يرتض سيبويه ذلك ، وقال : إن الكلام مؤلف من جملتين : إحداهما إن واسمها وخبرها ، والثانية هذا الاسم المرفوع المتوسط بين اسم إن وخبرها فهو مبتدأ وخبره محذوف ، والجملة معطوفة على جملة إن واسمها وخبرها ، وأصل مكان هذا الاسم المرفوع بعد خبر إن ، لكن الشاعر فى هذا البيت قد قدمه ، وأصل الكلام : وإلا فاعلموا أنا بغاة وأنتم كذلك ، وأجاز الأعلم وجها آخر ، وهو أن يكون خبر إن محذوفا لدلالة ما بعده عليه ، و « بغاة » المذكور خبر المبتدأ الذى هو « أنتم » فيكون الشاعر قد حذف من الجملة الأولى لدلالة ما فى الجملة الثانية على المحذوف ، وعلى الوجه السابق يكون الحذف من الثانى لدلالة الأول عليه ، وهو أفضل من تقدير الحذف من الأول .

وأما ماحكوه عن بعض العرب «إنك وزيد ذاهبان » فقد ذكر سيبويه أنه غلط من بعض العرب ، وهذا لأن العربي يتكلم بالكلمة إذا استهواه ضربٌ من الغلط فيعدل عن قياس كلامه ، كما قالوا « ماأغفله عنك شيئاً » ، وكما قال زهير ، ويقال صِرْمَةُ الأنصاري :

١١٥ — بَدَا لِيَ أَنِّي لَسْتُ مُدْرِكَ مَامَضَى
وَلاَ سَابِقٍ شَيْئاً إِذَا كَان جَائِيَا

فقال « سابقٍ » على الجر ؛ وكان الوجه « سابقاً » بالنصب !

وقال الآخر :

١١٦ — أَجِدَّكَ لَسْتَ الدَّهْرَ رَائِيَ رَامَةٍ
وَلا عَاقِلٍ إلاَّ وأَنْتَ جَنِيبُ

١١٥ — هذا البيت من كلام زهير بن أبي سلمى المزني ، وهو ثابت في ديوانه بشرح الأعلم الشنتمرى ، وهو من شواهد سيبويه ، أنشده في (١/٨٣و٤١٨و٤٥٢) ونسبه في هذه المرات إلى زهير ، وأنشده في (١/١٥٤) ونسبه إلى صرمة الأنصاري ، والبيت من شواهد مغني اللبيب لابن هشام (ص٩٦ و٢٨٨ و٤٦٠ و٤٧٦ و٤٧٨ و٥٥١ و٦٧٨ بتحقيقنا) وشواهد الأشموني (رقم ٥٨٤) وأنشده في اللسان (ن م ش) ونسبه إلى زهير ، وأنشده ابن جني في الخصائص (٢/٣٥٣و٤٢٤) والاستشهاد بالبيت في قوله « ولا سابق » حيث جاء به مجروراً مع كونه معطوفا على مدرك المنصوب لكونه خبر ليس ، وإنما جاء به مجرورا لأن الباء تدخل في خبر ليس كثيراً ، فلما قال الشاعر « أني لست مدرك مامضى » توهم أنه أدخل الباء على خبر ليس لكونه مما يجرى على لسانه كثيراً ؛ فجر المعطوف على هذا التوهم ، قال سيبويه بعد أن أنشده « فجعلوا الكلام على شيء يقع هنا كثيراً » اهـ . وقال الأعلم : « حمل قوله ولا سابق على معنى الباء في مدرك ؛ لأن معناه لست بمدرك ، فتوهم الباء وحمل عليها » اهـ .

١١٦ — لم أعثر لهذين البيتين على نسبة إلى قائل معين ، ورامة وعاقل ومنعج =

وَلا مُصْعِدٍ فى الْمُصْعِدِينَ لِمَنْعِجٍ
ولا هَابِطٍ مَاعِشْتَ هَضْبَ شَطِيبِ

=وشطيب : أسماء أماكن بأعينها ، والاستشهاد بالبيتين فى قوله «ولامصعد» فإنه مجرور وهو معطوف على قوله « رائى رامة » المنصوب لكونه خبر ليس ، وسهل ذلك أن خبر ليس يكثر دخول الباء الزائدة عليه فتجر لفظه ، فكأن الشاعر بعد أن قال « لست رائى رامة » توهم أنه أدخل الباء فقال : لست برائى رامة ، فجر المعطوف لهذا التوهم .

وربما عكسوا ذلك فجاءوا بخبر ليس مقترنا بالباء الزائدة فجروا لفظه ، ثم عطفوا عليه اسما منصوبا ، ومن شواهد ذلك قول عدى بن خزاعى ، وقد أنشده فى اللسان (ن ر ب) وهو الشاهد رقم ٢٠٧ الآتى فى المسألة ٤٥ .

ولست بذى نيرب فى الكلام ومناع قومى وسبابها
ولا من إذا كان فى معشر أضاع العشيرة واغتابها

عطف قوله « ومناع قومى » بالنصب على قوله « بذى نيرب » المجرور بالباء الزائدة ومثله قول عقيبة الأسدى ، وأنشده سيبويه (٣٤/١) وهو الشاهد ٢٠٨ الآتى :

معاوى إننا بشر فأسجح فلسنا بالجبال ولا الحديدا
أديروها بنى حرب عليكم ولا ترموا بها الغرض البعيدا

ووجه ذلك أن الباء الداخلة على خبر ليس زائدة ، تجر لفظ الخبر ليس غير ، ويبقى محله نصبا كما يكون لو لم تدخل عليه الباء ، وليس لهذه الباء متعلق ، فإذا عطفت على هذا الخبر جاز لك من غير ضرورة أن تعطف عليه بالنصب نظرا إلى محله ، وجاز لك أن تعطف عليه بالجر نظرا إلى لفظه ، ولذلك نظائر كثيرة : منها الوصف المضاف إلى معموله ، كاسم الفاعل والمصدر مثلا إذا أضيف إلى مفعوله أو فاعله فإن المعمول يكون مجرورا لفظا بإضافة اسم الفاعل إليه ، فإذا عطفت عليه جاز لك أن تجىء بالمعطوف مجرورا نظرا إلى لفظ المعطوف عليه ، وجاز لك أن تجىء بالمعطوف منصوبا إن كان المعطوف عليه مفعولا ومرفوعا إن كان المعطوف عليه فاعلا ، ومن ذلك قول زياد العنبرى ، وقد نسبوه فى كتاب سيبويه (٩٨/١) إلى رؤبة بن العجاج :

قد كنت داينت بها حسانا مخافة الإفلاس والليانا =

وقال الأحْوَصُ الرِّيَاحِيُّ :

١١٧ — مشَائيمُ لَيْسُوا مُصْلِحِينَ عَشِيرَةً
ولا نَاعِبٍ إلاَّ بِبَيْنٍ غُرَابُهَـــا

= فقد عطف « الليان » بالنصب على « الإفلاس » المجرور ، لكون هذا المجرور مفعولا به للمصدر ، ومثل ذلك قول لبيد بن ربيعة العامرى ، وهو الشاهد رقم ١٤٦ الآتى :

حتى تهجر فى الرواح ، وهاجها طلب المعقب حقه المظلوم

فقد وصف بالمظلوم المرفوع قوله « المعقب » المجرور بإضافة المصدر الذى هو « طلب » إليه ، لكون هذا المضاف مصدرا والمضاف إليه فاعلا لذلك المصدر ، ونظير ذلك قول الأعشى ميمون :

الواهب المائة الهجان وعبدها عوذا تزجى بينها أولادها

عطف « عبدها » بالنصب على « المائة » المجرور بإضافة اسم الفاعل الذى هو « الواهب » إليه ، ومثله قول الشاعر وأنشده سيبويه (١/٨٧) :

هل أنت باعث دينار لحاجتنا أو عبد رب أخا عمرو بن مخراق

ومثله قول رجل من قيس عيلان ، وأنشده سيبويه أيضا (١/٨٧) :

فبينا نحن نطلبه أتانا معلق وفضة وزناد راع

عطف قوله « زناد راع » بالنصب على قوله « وفضة » المجرور بإضافة « معلق » إليه ، لكون المعطوف عليه مفعولا به لاسم الفاعل الذى هو معلق ، وفى هذا القدر كفاية .

١١٧ — هذا البيت — كما قال المؤلف — للأحوص الرياحى ، وهو من شواهد سيبويه ، وقد أنشده سيبويه فى كتابه ثلاث مرات نسبه فى واحدة (١/٤١٨) للفرزدق وقد بحثت ديوان الفرزدق فلم أعثر عليه فيه ، ونسبه فى المرتين الأخريين (١/٧٣ و١٥٤) إلى الأحوص ، وقد استشهد به الأشمونى (رقم ٥٨٦ بتحقيقنا) ورواه أبو عثمان عمرو ابن بحر الجاحظ فى البيان (٢/٢٦٠) ثالث ثلاثة أبيات ، ونسبها للأحوص ، واستشهد به رضى الدين فى شرح الكافية (١/٤٢٨) وشرحه البغدادى فى الخزانة (٢/١٤٠) والمشائيم : جمع مشئوم ، وتقول : شأم فلان قومه يشأمهم — من باب فتح — إذا =

فقال « ناعبٍ » بالجر ، وكان الوجه أن يقول « ناعباً » بالنصب ، وقد تُؤُوِّلَ ذلك بما لا يلتفت إليه ولا يقاس عليه؛ فإذا كان كذلك فلا يجوز الاحتجاج بما رَوَوْهُ مع قلته فى الاستعمال وبُعْدِهِ عن القياس على ماوقع فيه الخلاف .

وأما قولهم « أجمعنا على أنه يجوز العطف على الموضع قبل تمام الخبر مع لا؛ فكذلك مع إن » قلنا الجواب على هذا من وجهين :

أحدها : إنما جاز ذلك مع « لا » لأن لا لا تعمل فى الخبر ، بخلاف «إن» فلم يجتمع فيه عاملان ، فجاز معها العطف على الموضع قبل تمام الخبر ، دون «إن» على ما بينا

= جر عليهم الشؤم ، وعشيرة الرجل : بنو أبيه الأدنون ، وناعب : اسم فاعل من النعيب ، وهو صوت الغراب ، وهم يتشاءمون به ويجعلونه نذيراً بالفرقة وتصدع الشمل والاستشهاد بالبيت فى قوله « ولا ناعب » حيث جاء به مجرورا مع أنه معطوف على خبر ليس المنصوب الذى هو قوله «مصلحين» وذلك لأنه بعد أن قال « ليسوا مصلحين عشيرة » توهم أنه قرن خبر ليس بالباء الزائدة من قبل أن لسانهم كثيرا ما يجرى بذلك من غير نكير ، وقد بينا ذلك فى شرح الشاهدين السابقين .

ونظير هذه الشواهد قول عبد الله بن الدمينة ، وهو من شواهد الأشمونى (رقم ٣٥٤ بتحقيقنا) :

أحقا عباد الله أن لست صاعدا ولا هابطا إلا على رقيب
ولا سالك وحدى ولا فى جماعة من الناس إلا قيل :أنت مريب

فقد جاء بالمعطوف ــ وهو قوله « ولا سالك » ــ مجرورا ، مع أن المعطوف عليه وهو قوله « صاعدا » منصوب ، وبعد أن عطف عليه اسما منصوبا وهو قوله «ولا هابطا».

وربما جر بعض الشعراء المعطوف على خبر كان المنفية المنصوب لأن الباء الزائدة تدخل على خبر كان المنفية ، وإن كان ليس من الكثرة فى لسانهم كخبر ليس ، ومن هذا قول الشاعر ، وأنشده ابن منظور (ن م ش)

وما كنت ذا نيرب فيهم ولا منمش فيهم منمل

ومحل الاستشهاد من هذا البيت قوله «ولا منمش » حيث جاء به مجرورا وهو معطوف على قوله « ذا نيرب » الذى هو خبر كان المسبوقة بما النافية، وذلك ظاهر إن شاء الله .

والوجه الثانى : أنا نسلم أن «لا» تعمل فى الخبر كإن ، ولكن إنما جاز ذلك مع « لا » دون « إن » ، وذلك لأن « لا » ركبت مع الاسم النكرة بعدها فصارا شيئاً واحداً ؛ فكأنه لم يجتمع فى الخبر عاملان ، وأما « إن » فإنها لا تركب مع الاسم بعدها ؛ فيجتمع فى الخبر عاملان ، وذلك لا يجوز ، فبان الفرق بينهما .

وأما قولهم « إنَّ لا تعمل فى الخبر » فقد بينا فساد ذلك مُسْتَوْفًى فى المسألة التى قبل هذه المسألة ؛ فلا يفتقر إلى الإعادة ، والله أعلم .

[٨٨] ٢٤ — مسألة

[القول فى عمل « إنِ » المخففة النَّصْبَ فى الاسم][(1)]

ذهب الكوفيون إلى أن « إنِ » المخففة من الثقيلة لا تعمل النصب فى الاسم . وذهب البصريون إلى أنها تعمل .

أما الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا : إنما قلنا إنها لا تعمل لأنَّ المشدَّدَةَ إنما عملت لأنها أشبهت الفعلَ الماضىَ فى اللفظ ؛ لأنها على ثلاثة أحرف كما أنه على ثلاثة أحرف ، وإنها مبنية على الفتح كما أنه مبنى على الفتح ، فإذا خففت فقد زال شَبَهُهَا به ؛ فوجب أن يبطل عملها .

ومنهم من تمسك بأن قال : إنما قلنا ذلك لأن « إنَّ » المشددة من عوامل الأسماء ، و « إنِ » المخففة من عوامل الأفعال ؛ فينبغى ألاَّ تعمل المخففة فى الأسماء

(١) انظر فى هذه المسألة : شرح المفصل لموفق الدين ابن يعيش (ص ١١٢٨) وشرح رضى الدين على كافية ابن الحاجب (٢/٣٣٣) والتصريح للشيخ خالد الأزهرى (١/٢٧٨ بولاق) وحاشية الصبان على الأشمونى (١/٢٩٧ بولاق)

كما لا تعمل المشددة فى الأفعال ؛ لأن عوامل الأفعال لا تعمل فى الأسماء ، وعوامل الأسماء لا تعمل فى الأفعال .

وأما البصريون فاحتجوا بأن قالوا : الدليلُ على صحة الإعمال قولُه تعالى : (وإنْ كُلا لَمَا ليوفينهم ربك أعمالهم) فى قراءة من قرأ بالتخفيف ، وهى قراءة نافع وابن كثير ، وروى أبو بكر عن عاصم بتخفيف « إن » وتشديد « لما » .

قالوا : ولا يجوز أن يقال بأن « كلا » منصوب بليوفينهم ، لأنا نقول : لا يجوز ذلك ؛ لأن لام القسم تمنع ما بعدها أن يعمل فيما قبلها ؛ ألا ترى أنه لا يجوز أن تقول « زيداً لأكرمنَّ ، وعمــراً لأضربنَّ » فتنصب زيداً بلأكرمن وعمراً بلأضربن ، فكذلك ها هنا : لا يجوز أن يكون « كلا » منصوباً بليوفينهم .

قالوا : ولا يجوز أيضاً أن يقال إن « إنْ » بمعنى ما ، ولَمَا بمعنى إلاَّ ؛ لأنا نقول : إن إنْ التى بمعنى ما لا يجىء معها اللام بمعنى إلا ، كما قال تعالى (إنْ كلُّ مَنْ فى السموات والأرض إلاَّ آتى الرحمٰنِ عبدا) وأما « لما » فلا يجوز أن يجعل ها هنا بمعنى إلا ؛ لأنه لو جاز أن تجعل « لما » بمعنى إلا لجاز أن يقال : ما قام القوم لما زيداً ، وقام القوم لما زيداً ، بمعنى إلا زيداً ، وفى امتناع ذلك دليل على فساده ، وإنما جاءت لما بمعنى إلاَّ فى الأيمان خاصة نحو قولهم : « عَمْرَكَ اللهَ لَمَا فعلت كذا » أى إلاَّ ، ثم لو جعلت « لما » فى قوله تعالى : (وإنْ كُلاًّ لَمَا ليوفينهم) بمعنى إلا لما كان لكل ما ينصبه ؛ لأن إلا لا يعمل ما بعدها [٨٩] فيما قبلها ، فدلَّ على صحة ما ذكرناه .

والذى يدل على صحة ذلك أيضاً أنه قد صَحَّ عن العرب أنهم يقولون « إلاَّ أنْ أخَاكَ ذاهب » بمعنى أنَّ المشددة ، وقد قال الشاعر :

١١٨ — وَصَدْرٍ مُشْرِقِ النَّحْرِ كَأَنْ ثَدْيَيْهِ حُقَّانِ

فنصب « ثدييه » بكأنِ المخففة من الثقيلة ، وأصلها أنْ أضيف إليها الكافُ للتشبيه ، والأصل فى الكاف أن تكون مؤخرة ؛ كما أن الأصل فى اللام أن تكون مقدمة ؛ فإذا قلت « كأنَّ زيداً الأسَدُ » كان الأصل فيه : إن زيداً كالأسد ، كما إذا قلت « إن زيدا لقائم » كان الأصلُ فيه : لإنَّ زيدا قائم ، إلا أنه قدمت الكاف على « أن » عنايةً بالتشبيه ، وأخرت اللام عن « إن »

---

١١٨ — أنشد سيبويه هذا البيت (١/٢٨١) وأنشده ابن يعيش (ص ١١٣٨) ولم يعزواه ، وأنشده رضى الدين فى باب الحروف الشبهة بالفعل ، وشرحه البغدادى فى الخزانة (٤/٣٥٨) وقال عنه : « هو أحد أبيات سيبويه الخمسين التى لا يعرف لها قائل » ا هـ . وهو من شواهد الأشمونى (رقم ٢٨٦) وأوضح المسالك (رقم ١٥٢) وابن عقيل (رقم ١٠٨) ويروى صدره :

* ووجه مشرق اللون *

وهى رواية سيبويه ، ويروى :

* ونحر مشرق اللون *

وعلى هاتين الروايتين يكون قوله « كأن ثدييه » على تقدير مضاف بين المضاف والمضاف إليه ، أى كأن ثديى صاحبه ، ومشرق : أى مضىء ، وحقان : مثنى حق ، بضم الحاء وتشديد القاف ـ وهو ما ينحت من خشب أو عاج أو نحوهما ، والعرب تشبه الثديين بالحق فى اكتنازهما ونهودهما ، ومن ذلك قول عمرو بن كلثوم :

وثديا مثل حق العاج رخصا حصانا من أكف اللامسينا

والاستشهاد بالبيت فى قوله « كأن ثدييه » حيث خفف الشاعر كأن الدالة على التشبيه ثم أعملها فى الاسم والخبر ؛ فنصب بها الاسم الذى هو قوله « ثدييه » ورفع بها الخبر الذى هو قوله « حقان » ويرويه بعض العلماء « كأن ثدياه حقان » برفع الاسمين جميعاً على أن يكون اسمها ضمير شأن محذوف ، وما بعدها جملة من مبتدأ وخبر فى محل رفع خبر كأن ، والرواية التى أثرها المؤلف تدل على أن تخفيف الحرف الذى يعمل لمشابهته الفعل لا يمنع إعماله فى اللفظ .

لئلا يجمعوا بين حرفى تأكيد ، فلما نصب بها مع التخفيف دل على أنها بمنزلة فعل قد حذف بعض حروفه .

وقال الآخر :

١١٩ — * كَأَنْ وَرِيدَيْهِ رِشَاءَا خُلْبِ

١١٩ — نسب جماعة من النحاة — منهم الشيخ خالد الأزهرى فى التصريح (١/٢٨٢ بولاق) تبعا للعينى — هذا البيت إلى رؤبة بن العجاج ، وقد أنشده سيبويه (١/٤٨٠) وابن يعيش (ص ١١٣٨) وابن منظور (خ ل ب) ولم يعزه واحد منهم إلى قائل معين ، وأنشده رضى الدين فى باب الحروف المشبهة بالفعل من شرح الكافية ، وشرحه البغدادى فى الخزانة (٤/٣٥٦) وروى بيتين من الرجز المشطور أحدهما قبل البيت المستشهد به والآخر بعده على هذا الوجه :

ومعتد فظ غليظ القلب كأن وريديه رشاءا خلب

* غادرته مجدلا كالكلب *

والمعتدى : المتجاوز الحد فى الظلم ، والفظ : الغليظ ، وغليظ القلب : قاس لا رحمة عنده ، والوريدان: مثنى وريد وهو عرق فى الرقبة ،والرشاء — بكسر أوله بزنة الكتاب — الحبل ، والخلب — بزنة القفل والقرط — فسره قوم بالبئر ، وعليه تكون إضافة الرشاءين إلى الخلب على معنى لام الاستحقاق مثل قولهم:مصابيح المسجد وحصيره، وفسر قوم الخلب بالليف ، وعليه تكون الإضافة على معنى من مثل قولهم: خاتم فضة وثوب قطن ، ومحل الاستشهاد بالبيت قوله « كأن وريديه » حيث خفف كأن التى تدل على التشبيه ، ثم أتى بعدها باسمها منصوبا وبخبرها مرفوعا كما كان يفعل ذلك وهى مثقلة ، فيدل ذلك على أن الحرف الذى يعمل لشبهه بالفعل إذا خفف لم يجب أن يبطل عمله ، وقد روى سيبويه البيت بنصب وريديه ورفع « رشاءا » كما رواه المؤلف هنا ، وقال قبل إنشاده « وينصبون فى الشعر إذا اضطروا بكأن إذا خففوا ، يريدون معنى كأن (بالتشديد) ولم يريدوا الإضمار ، وذلك قوله

* كأن وريديه . . . * »

ثم قال بعد كلام « وإن شئت رفعت فى قول الشاعر

* كأن وريديه . . . * »

وقد بينا وجه الروايتين فى شرح الشاهد السابق .

فنصب « وريديه » بكأن المخففة من الثقيلة ؛ فدل على ما قلناه .

ولا يجوز أن يقال : إن الإنشاد فى البيتين « كأن ثدياه ، وكأن وريداه » - بالرفع - لأنا نقول : بل الرواية المشهورة « كأن ثدييه ، وكأن وريديه » - بالنصب - وإن صح مارويتموه فيكونُ الرفعُ على حذف الضمير مع التخفيف كما قال الأعشى :

١٢٠ — فِى فِتْيَــةٍ كَسُيُوفِ الهِنْدِ قَدْ عَلِمُوا
أَنْ هَالِكٌ كُلُّ مَنْ يَحْـفَى وَيَنْتَعِلُ

١٢٠ — هذا البيت من كلام الأعشى ميمون بن قيس ، وقد أنشده سيبويه ثلاث مرات (١ / ٢٨٢ و ٤٤٠ و ٤٨٠) وأنشده ابن يعيش (ص ١١٢٨) ورضى الدين فى باب نواصب المضارع وفى باب الحروف المشبهة بالفعل من شرح الكافية ، وشرحه البغدادى فى الخزانة (٣/ ٥٤٧) والفتية : جمع فتى ، وهو الشاب ، والسيوف : جمع سيف ، وإضافة السيوف إلى الهند لأنها كانت تصنع هناك ، وكانوا يجلبونها من الهند ، ووجه الشبه إما المضاء وقوة العزم وإما البريق واللمعان ويراد بهما صباحة أوجههم ونضارتها ، ويحفى : مضارع حفى — مثل رضى — حفاء ، وذلك إذا مشى بغير نعل ولا خف ، ويراد به هنا الفقير ، وينتعل :أى يلبس النعل ، ويراد به الغنى، يريد أن هؤلاء الفتيان قد أيقنوا أن الموت لا يفرق بين الغنى والفقير فهم ينتهزون فرص اللذات ويسارعون إليها . والاستشهاد بالبيت فى قوله « أن هالك كل من يحفى » حيث خففت أن المفتوحة الهمزة وأتى بعدها باسمين مرفوعين ، فيتوهم من لا معرفة له أنه أهملها ، ولكنها عند التحقيق عاملة النصب والرفع كما كانت تعمل وهى مشددة ، واسمها ضمير شأن محذوف ، وقوله « هالك » خبر مقدم ، و « كل » مبتدأ مؤخر ، وكل مضاف و « من » مضاف إليه ، و « يحفى » جملة لا محل لها من الإعراب صلة من ، وتقدير الكلام : أنه (أى الحال والشأن) كل من يحفى وينتعل هالك ، وجملة المبتدأ وخبره فى محل رفع خبر أن المخففة من الثقيلة ، ويروى عجز البيت :

* أن ليس تدفع عن ذى الحيلة الحيل *

وهو صالح للاستشهاد به على هذه الرواية أيضاً لهذه المسألة عينها .

كأنه قال : أنه هالك .

وقال الآخر :

١٢١ — أَمَا وَاللهِ أَنْ لَوْ كُنْتَ حُرًّا وَمَا بِالْحُرِّ أَنْتَ وَلاَ الْعَتِيقِ

---

١٢١ — هذا البيت من شواهد مغنى اللبيب (رقم ٤١ بتحقيقنا) وقد أنشده الرضى فى باب خبر الحروف المشبهة بليس، وشرحه البغدادى فى الخزانة (٢/ ١٣٣) وفى شرحه لشواهد المغنى ، ولم ينسبه فى أحدهما إلى قائل معين، وقد ذكر أن الفراء أنشده فى تفسير سورة الجن عند تفسير قوله تعالى : (وأن لو استقاموا على الطريقة لأسقيناهم) ويروى صدر البيت :

* لو انك ياحسين خلقت حرا *

بتشديد « أن » وإلقاء حركة همزتها على الواو ، والعتيق: الكريم الأصيل ، ويقال لمن كان رقيقاً فخلص من الرق : عتيق ، وفى هذا البيت شاهدان للنحاة : الأول فى قوله « أن لو كنت حرا » وعبارة المؤلف تدل على أنه يعتبر « أن » فى هذه العبارة مخففة من الثقيلة ، وعليه يكون اسمها ضميرشأن محذوف ، وجملة « لو » وشرطها وجوابها المحذوف لدلالة المقام عليه فى محل رفع خبر أن ، وتقدير الكلام : أنه (أى الحال والشأن) لو كنت حراً لقاومتك ، أو لسهل على نفسى منازلتك ، وما أشبه ذلك ، لكن المحققين من العلماء لايرون هذا ، و«أن» عندهم زائدة ، ذكر ذلك ابن هشام فى مغنى اللبيب ؛ قال « الثانى من مواضع زيادة أن المخففة المفتوحة الهمزة أن تقع بين «لو» وفعل القسم ، سواء أكان الفعل مذكورا كقول الشاعر :

فأقسم أن لو التقينا وأنتم لكان لكم يوم من الشر مظلم

أم كان فعل القسم متروكا ، كقوله :

* أما والله أن لو كنت حراً * .

البيت ، هذا قول سيبويه وغيره » اهـ . وقد ذكر البغدادى أن نسبة القول بزيادة « أن » فى هذا البيت إلى سيبويه ليست صحيحة ؛ والصواب أن القائل بزيادتها فى هذا البيت هو الفراء ، وذهب ابن عصفور إلى أنها حرف جىء به لربط الجواب بالقسم ، قال ابن هشام بعد أن حكى عن ابن عصفور ذلك «ويبعده أن الأكثر =

وقال الآخر :

١٢٢ — أُكَاشِرُهُ وَأَعْلَمُ أَنْ كِلاَنَا عَلَى مَا سَاءَ صَاحِبَهُ حَرِيصُ

= تركها ، والحروف الرابطة ليست كذلك » اهـ . ونازعه فى ذلك الدمامينى فقال : إن من الحروف الرابطة اللام ؛ وذلك نحو قول الشاعر :

ولو نعطى الخيار لما افترقنا ولكن لا خيار مع الليالى

ولا يلزم ذكر هذه اللام ، بل يجوز تركها كما فى قوله تعالى : (ولو شاء ربك مافعلوه) فلم يتم قول ابن هشام : إن الحروف الرابطة لاتترك من الكلام . والشاهد الثانى من البيت فى قوله « وما بالحر أنت » حيث دخلت الباء الزائدة على خبر « ما » الذى هو قوله « الحر » مع كونه متقدما على الاسم الذى هو قوله « أنت » وقد اختلف العلماء فى الباء الزائدة بعدما النافية : أهى مختصة بما الحجازية العاملة عمل ليس أم غير مختصة بها ويجوز دخولها بعد ما التميمية المهملة ؟ فذهب الأخفش إلى أنها تدخل بعدما التميمية كما تدخل بعد ما الحجازية،وذهب قوم منهم الزمخشرى وأبوعلى إلى أن الباء الزائدة لاتدخل إلا فى خبر ما الحجازية ، وانبنى على هذا الخلاف اختلاف آخر حاصله هل يجوز أن يتقدم خبر«ما» الحجازية العاملة أولا يجوز؟فأما الذين ذهبوا إلى أن الباء لاتدخل على الخبر بعد ما التميمية فقالوا : يجوز أن يتقدم خبر ما الحجازية على اسمها ويبقى لها عملها واستدلوا بهذا البيت ونحوه ،ووجه الاستدلال أن الباء هنا قد دخلت على الخبر وهو متقدم،وحيث جاز تقديمه وهو مقترن بالباء يجوز تقديمه وهو عار منها ، والذى نرجحه أنه يجوز دخول الباء على خبر المبتدأ الواقع بعدما التميمية ، بدليل قول الفرزدق وهو تميمى :

لعمرك ما معن بتارك حقه ولا منسىء معن ، ولا متيسر

وبدليل دخولها حيث لا عمل لما ، وذلك كما فى قول الشاعر :

لعمرك ما إن أبو مالك بوان ولا بضعيف قواه

فإن « ما » ههنا غير عاملة لاقترانها بإن الزائدة ، والباء لم تدخل فى الخبر بعد ما إلا لكونه منفيا ، فلا يلزم أن يكون منصوبا ، وفى هذا القدر كفاية وغناء .

١٢٢ — هذا البيت من شواهد سيبويه (١/ ٤٤٠) ولم ينسبه ولا نسبه الأعلم فى شرح شواهده ، قال الأعلم « ومعنى أكاشره أضاحكه ، ويقال : كشر عن نابه ؛ إذا كشف عنه » هـ . والاستشهاد بالبيت فى قوله « أن كلانا حريص » حيث خفف أن المؤكدة ، وأتى بعدها بالاسمين مرفوعين ، فيتوهم من لا معرفة له أنه أهمل أن ، ولكنها عند التحقيق عاملة النصب والرفع كما تعمل وهى مشددة، واسمها ضمير شأن محذوف، =

وقال زيد بن أرْقَمَ :

١٢٣ — وَيَوْماً تُلَاقِينَا بِوَجْهٍ مُقَسَّمٍ كَأَنْ ظَبْيَةٌ تَعْطُو إِلَى وَارِقِ السَّلَمْ

=وكلانا : مبتدأ ومضاف إليه ، وحريص : خبر المبتدأ ، وجملة المبتدأ والخبر في محل رفع خبر أن ، قال سيبويه (١/٤٣٩) : « وتقول : قد علمت أن من يأتني آته ؛ من قبل أن أن ههنا فيها إضمار الهاء ، ولا تجيء مخففة ههنا إلا على ذلك ، كما قال :

* أكاشره وأعلم أن كلانا *

البيت، وقال الأعلم « الشاهد في حذف الضمير من أن ، وابتداء ما بعدها على نية إثبات الضمير » اهـ .

١٢٣ — نسب المؤلف هذا البيت لزيد بن أرقم ، وهو من شواهد سيبويه (١/٢٨١ و٤٨١) ونسبه لابن صريم اليشكري ، ووافقه الأعلم على هذه النسبة ، وأنشده ابن منظور (ق س م) أول أربعة أبيات ، ونسبه إلى باعث بن صريم اليشكري ثم قال « ويقال : هو كعب بن أرقم اليشكري ، قاله في امرأته ، وهو الصحيح » اهـ . والبيت من شواهد ابن يعيش (ص ١١٣٩) وابن هشام في مغني اللبيب (رقم ٤٢) وفي أوضح المسالك (رقم ١٥١) والأشموني (رقم ٢٨٧) وأنشده رضي الدين في باب الحروف المشبهة بالفعل ، وشرحه البغدادي في الخزانة (٤/ ٣٦٤) ونقل خلافاً في نسبته، ويوما — بالنصب لا غير — ظرف زمان يتعلق بقوله « توافينا » الذي بعده ، وتوافينا : تأتينا وتزورنا ، ووجه مقسم : جميل ، مأخوذ في الأصل من القسام — بفتح القاف ، بزنة السحاب — وهو الجمال ، والاستشهاد به في قوله « كأن ظبية تعطو » واعلم أولا أن كلمة « ظبية » في هذه العبارة تروى على ثلاثة أوجه : الجر ، والنصب ، والرفع ، فأما رواية الجر فتخرج على أن الكاف حرف جر ، وأن زائدة بين الجار والمجرور وظبية : مجرور بالكاف ، وكأنه قال : كظبية تعطو إلى وارق السلم ، وأما رواية النصب فتخرج على أن كأن مخففة من الثقيلة عاملة، وقوله « ظبية » اسم كأن ، وجملة «تعطو» صفة لظبية ، وخبر كأن محذوف ، والتقدير : كأن ظبية عاطية إلى وارق السلم هـــذه المرأة ، وأما رواية الرفع فتخرج على أن «كأن» حرف تشبيه مخفف،واسم كأن محذوف، وظبية : خبره ، وتقدير الكلام : كأنها ظبية عاطية إلى وارق السلم ، والتشبيه على وجه النصب من التشبيه المقلوب،وعلى وجه الرفع من التشبيه الجاري على أصله. وقد ذكر=

وقال الآخر :

١٢٤ — [٩٠] عَبَأْتُ لَهُ رُمْحًا طَوِيلاً وَأَلَّةً
كَأَنْ قَبَسٌ يُعْلَى بِهَا حِينَ تُشْرَعُ

= هذا التفصيل الأعلم حيث قال : « الشاهد فيه رفع ظبية على الخبر وحذف الاسم مع تخفيف كأن ، والتقدير : كأنها ظبية ، ويجوز نصب الظبية بكأن تشبيها بالفعل إذا حذف وعمل نحو لم يك زيد منطلقا ، والخبر محذوف لعلم السامع ، والتقدير : كأن ظبية تعطو هذه المرأة ، ويجوز جر الظبية على تقدير كظبية ، وأن زائدة » اهـ .

١٢٤ — هذا البيت من كلام مجمع بن هلال ؛ وهو تاسع عشرة أبيات رواها أبو تمام فى الحماسة (انظر شرح المرزوقى ص ٧١٣) وقد استشهد بالبيت رضى الدين فى شرح الكافية ، وشرحه البغدادى فى الخزانة (٣٦١/٤) وعبأت : أعددت وهيأت ، والرمح معروف ، والألة — بفتح الهمزة وتشديد اللام — السنان ، وأصله من الأليل وهو البريق واللمعان ، وفسر ابن منظور الألة بالحربة العظيمة النصل ، وفرق قوم بين الألة والحربة فخصوا الألة بما كانت كلها من حديد ، والحربة بما كانت يدها من خشب ، والقبس — بالتحريك — الجذوة من النار ، وتشرع — بالبناء للمجهول — أى تصوب للطعن ، والاستشهاد بالبيت فى قوله « كأن قبس يعلى بها — إلخ » وقبس يجوز فيه الرفع والنصب والجر ، وهى الوجوه التى ذكرناها فى كلمة « ظبية » فى البيت السابق ، فالجر على أن تكون الكاف حرف جر ، وأن زائدة ، وقبس مجرور بالكاف ، والنصب على أن يكون كأن حرف تشبيه مخفف من الثقيل ، وقبسا : اسم كأن ، وخبره محذوف ، والتقدير : كأن قبسا هذه الألة ، ويكون من التشبيه المقلوب ، ويجوز أن يكون خبر كأن هنا هو جملة يعلى بها ، وأما الرفع فعلى أن يكون كأن حرف تشبيه مخفف من الثقيل ، واسمه محذوف ، وقبس خبره ، وتقدير الكلام : كأنها أى هذه الألة قبس ، وجعل الرضى اسم كأن — على رواية رفع قبس — ضمير شأن محذوف ، وعليه يكون قبس مبتدأ ، وجملة يعلى صفة لقبس ، وفى يعلى ضمير مستتر يعود على قبس وهو نائب فاعل يعلى ، وهو الذى يربط جملة الصفة بالموصوف ، وبها : جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر المبتدأ ، وجملة المبتدأ وخبره فى محل رفع خبر كأن ، لكن هذا الوجه الذى ذهب إليه الرضى ضعيف ، من جهة أن ضمير الشأن إنما يقدر حين لا يكون من الممكن تقدير مرجع ، وههنا أمكن تقدير المرجع — وهو ضمير الغائب — وهو مع ذلك أيسر وأهون .

وقال الآخر :

١٢٥ — وَخَيْفَاءَ أَلْقَى اللَّيْثُ فِيهَا ذِرَاعَهُ
فَسَرَّتْ وَسَاءَتْ كُلَّ مَاشٍ وَمُصْرِمِ
تَمَشَّى بِهَا الدَّرْمَاءُ تَسْحَبُ قُصْبَهَا كَأَنْ بَطْنُ حُبْلَى ذَاتِ أَوْنَيْنِ مُتْئِمِ

فيمن روى بالرفع ، ومن روى بالجر جعل « أن » زائدة ، ومن روى بالنصب أعملها مع التخفيف .

ومن كلامهم « أول ما أقول أنْ بِسْمِ اللهِ » كأنهم قالوا : أنَّهُ بسم الله ، وقال تعالى : (أَفَلَا يَرَوْنَ أَنْ لَا يَرْجِعُ إِلَيْهِمْ قَوْلًا) كأنه قال : أنه لا يرجع إليهم قولا ، إلاَّ أنها لا تخفف مع الفعل إلا مع أحد أربعة أحرف ، وهى : لا ، وقَدْ ، وَسَوْفَ ، والسين ، كقوله تعالى : (عَلِمَ أَنْ سَيَكُونُ مِنْكُمْ مَرْضَى) وكذلك : « علمت أن سوف يخرجُ زيد ، وعلمت أنْ قَدْ خَرَجَ عمرٌو » ، قال أبو صَخْرٍ الهذلى :

١٢٥ — هذان البيتان من كلام ذى الرمة غيلان بن عقبة ، وقد أنشدهما ابن منظور (أون) ونسبهما إليه ، وقال: إنهما من أبيات المعانى، وقد أنشد رضى الدين فى باب الحروف المشبهة بالفعل من شرح الكافية ثانى هذين البيتين ، وشرحه البغدادى فى الخزانة (٤/٣٦٣) غير أنه نسب البيتين نقلا عن أبى زيد عن أبى عثمان سعيد بن هرون الأشناندانى لرجل من بنى سعد بن زيد مناة . والخيفاء ههنا : الأرض المختلفة ألوان النبات قد مطرت بنوء الأسد فسرت من له ماشية وساءت من كان مصرما لا إبل له ، والدرماء : الأرنب ، يقول : سمنت حتى سحبت قصبها ، كأن بطنها بطن حبلى متئم ، والقصب بضم القاف وسكون الصاد — المعى، وأراد البطن ، ومتئم: قد حبلت فى توأمين والاستشهاد بالبيتين فى قوله « كأن بطن حبلى » حيث خفف كأن الدالة على التشبيه ، وجاء بعدها بالاسم مرفوعا على أنه خبرها واسمها محذوف . والتقدير : كأن بطنها بطن حبلى . ولو أنك نصبت « بطنها » أو جررته لجاز . وتوجيه النصب والجر على مثل ما ذكرناه فى شرح الشاهدين السابقين ، فتأمل ذلك . والله يرشدك .

١٢٦ — فَتَعَلَّمِي أنْ قَدْ كَلِفْتُ بِكُمْ ثُمَّ افْعَلِي مَا شِئْتِ عَنْ عِلْمِ

ولا تُخَفَّفُ من غير وَاحِدٍ من هذه الأحْرُفِ ؛ لأنهم جعلوها عوضاً مما لحق « أنْ » من التغيير ، وكان التعويضُ مَعَ الفعلِ أوْلَى من الاسمِ ، وذلك لأن « أنْ » لحقها مع الاسم ضربٌ واحد من التغيير ، وهو الحذف ، ولحقها مع الفعل ضربان : الحذف ، ووقوع الفعل بعدها ؛ فلهذا كان التعويض مع الفعل أوْلَى من الاسم .

والذى يدل على صحة ما ذهبنا إليه من إعمالها مع التخفيف ما حكى بعض أهل اللغة من إعمالها فى المضمر مع التخفيف نحو قولهم : أَظُنُّ أنْكَ قائم ، وأحسب أنْهُ ذاهبٌ ، يريدون أنك وأنه بالتشديد ، قال الشاعر :

١٢٧ — فَلَوْ أنْكِ فى يَوْمِ الرَّخَاءِ سَأَلْتِنِي
فِرَاقَكِ لَمْ أَبْخَلْ وَأنتِ صَدِيقُ

---

١٢٦ — نسب المؤلف هذا البيت لأبى صخر الهذلى ، وكذلك نسبه ابن يعيش فى شرح المفصل (ص ١١٣٢) وقد روى ابن منظور صدره (ع ل م) ونسبه إلى الحارث بن وعلة ، وتعلمى : أى اعلمى واستيقنى . وهو ملازم لصيغة الأمر ، والشواهد عليه كثيرة (انظر شرح الشاهد ٣٢٥ فى شرح الأشمونى بتحقيقنا) وكلفت : أولعت واشتد غرامى . والاستشهاد بالبيت فى قوله « فتعلمى أن قد كلفت » حيث جاء بأن المخففة من الثقيلة ، واسمها ضمير شأن محذوف ، وخبرها جملة « كلفت بكم » ولكون هذه الجملة فعلية فعلها متصرف غير دعاء فصل بينها وبين أن بقد ، وتقدير الكلام: فتعلمى أنه (أى الحال والشأن) قد كلفت بكم ، ونظير هذا البيت فى الفصل بين أن المخففة وجملة خبرها بقد قول الله تعالى : (ونعلم أن قد صدقتنا) وقول الشاعر ، وهو من شواهد ابن مالك فى شرح كافيته وشواهد الأشمونى (رقم ٢٨٢) :

شهدت بأن قد خط ماهو كائن وأنك تمحو ما تشاء وتثبت

١٢٧ — أنشد رضى الدين فى باب الضمير من شرح الكافية هذا البيت، وقدشرحه البغدادى فى الخزانة (٢/٤٦٥) ولم يعزه ، وكذلك أنشده ابن يعيش فى شرح المفصل =

وقال الآخر :

١٢٨ — وَقَدْ عَلِمَ الضَّيْفُ الْمُرْمِلُونَ إذا اغْبَرَّ أُفْقٌ وهَبَّتْ شَمَالاَ

= (ص ١١٢٨) ولم يعزه إلى قائل معين ، وكذلك أنشده الفراء ولم يعزه ، وأنشده ابن منظور (ص د ق) ولم يعزه أيضا ، وهو من شواهد الأشمونى (رقم ٢٨٠) وشواهد ابن هشام فى مغنى اللبيب (رقم ٣٨) وابن عقيل (رقم ١٠٥) وصديق : مما يستوى فيه المفرد والمثنى والجمع ، المذكر والمؤنث ، وإن كان فعيلا بمعنى فاعل ؛ لأنهم حملوه على ضده وهو العدو ، ومن إطلاقه على الأنثى بيت الشاهد وقول كثير عزة :

ليالى من عيش لهونا بوجهه زمانا ، وسعدى لى صديق مواصل

ومن ذلك أيضا قول جميل بن معمر :

كأن لم نقاتل يا بثين لو انها تكشف غماها وأنت صديق

ومن إطلاقه على جمع المذكرين قول الشاعر :

لعمرى لئن كنتم على النأى والنوى بكم مثل مابى إنكم لصديق

وقول قعنب بن أم صاحب :

ما بال قوم صديق ثم ليس لهم دين ، وليس لهم عقل إذا ائتمنوا

ومن إطلاقه على جمع المؤنث قول جرير :

نصبن الهوى ، ثم ارتمين قلوبنا بأعين أعداء ، وهن صديق
أوانس ، أما من أردن عناءه فعان ، ومن أطلقنه فطليق

وقال يزيد بن الحكم فى مثله :

* ويهجرن أقواما وهن صديق *

ومحل الاستشهاد بالبيت الذى أثره المؤلف قوله « فلو أنك سألتنى » حيث خفف «أن» المؤكدة ، وأعملها فى الاسم والخبر ، فجاء باسمها ضميرا من ضمائر النصب المتصلة وهو الكاف، وجاء بخبرها جملة فعلية وهى قوله «سألتنى طلاقك» وأكثر العلماء يرون مجيء اسم أن المخففة ضمير مخاطب شاذا .

١٢٨ — أنشد ثالث هذه الأبيات رضى الدين فى باب الحروف المشبهة بالفعل من =

وَخَلَّتْ عَنَ اُوْلَادِهَا الْمُرْضِعَاتُ ... وَلَمْ تَرَ عَيْنٌ لِمُزْنٍ بِلَالَا
بِأَنْكَ الرَّبِيعُ وغَيْثٌ مَرِيعٌ ... وقِدْمًا هُنَاكَ تَكُونُ الثِّمَالَا

—————

= شرح الكافية ، وشرحه البغدادى فى الخزانة (٣٥٢/٤) وأنشده ابن يعيش فى شرح المفصل (ص ١١٣١) وهو من شواهد ابن هشام فى أوضح المسالك (رقم ١٤٨) وفى مغنى اللبيب (رقم ٣٩) وأنشد أول هذه الأبيات فى شذور الذهب (رقم ١١٢) وأنشد الأشمونى ثالثها (رقم ٢٨١ بتحقيقنا) والأبيات من كلة لأخت عمرو بن العجلان الكاهلى الملقب بذى الكلب ، ومن الرواة من يسمى أخته عمرة ، ومنهم من يسميها جنوب . وروى صدر أولها « لقد علم الضيف والمرملون » وروى صدر ثالثها « بأنك ربيع وغيث مريع » والضيف : يطلق على الواحد والاثنين والجمع ، والصبية : جمع صبى ، والمرملون : جمع مرمل ، وهو الذى نفد زاده ، وروى بدله « والمجتدون » وهو جمع المجتدى ، وهو طالب الجداء ، وهو كالعطاء وزنا ومعنى ، وقوله « وهبت شمالا » نصب شمالا على الظرفية وأضمر فى هبت ضمير الريح وإن لم يجر لها ذكر لانفهام المعنى وسياقه إلى ذهن السامع ، ونظيره ما أنشده سيبويه من قول جرير (١/ ١١٣و٢٠١) :

هبت جنوبا فذكرى ما ذكرتكم ... عند الصفاة التى شرقى حورانا

وقوله « وخلت عن أولادها المرضعات » يريد أن الزمان قد اشتد حتى ذهلت كل مرضعة عن ولدها الذى ترضعه « بأنك ربيع » أى أنه كثير النفع واصل السيب والعطاء بمنزلة الربيع « وغيث مريع » بفتح الميم أو ضمها ـ أى مكلىء خصيب « الثمالا » بكسر الثاء المثلثة ـ هو الذخر والغياث . والاستشهاد فيه بقوله « بأنك ربيع » وقوله « وأنك تكون الثمالا » حيث خفف أن المؤكدة ، وأعملها فى الاسم والخبر ، واسمها فى الموضعين ضمير مخاطب مذكور ، وخبرها فى الموضع الأول مفرد وهو قوله ربيع ، وفى الموضع الثانى جملة فعلية مؤلفة من تكون واسمها وخبرها ، وذلك شاذ ، والكثير المستعمل أن يكون اسمها ضميرا محذوفا ؛ لتكون عاملة كلا عاملة ، بسبب زوال بعض وجوه الشبه بينها وبين الفعل بالتخفيف ، كما أن الأكثر عند جمهرة العلماء أن يكون الضمير المحذوف ضمير الشأن ، وخالف فى هذا ابن مالك فقال « إذا أمكن جعل الضمير ضمير غائب غير الشأن أو ضمير حاضر فهو أولى »

أراد بأنْكَ بالتشديد ، إلا أن الاستدلال على إعمالها فى المضمر مع التخفيف [٩١] عندى ضعيف ؛ لأن ذلك إنما يجوز فى ضرورة الشعر لا فى اختيار الكلام إلا فى رواية شاذة ضعيفة غير معروفة فلا يكون فيه حجة .

وأما الجواب عن كلمات الكوفيين : أما قولهم « إنما عملت لشبه الفعل لفظاً ؛ فإذا خُففت زال شبهها به فبطل عملها » قلنا : هذا باطل ؛ لأن إن إنما عملت لأنها أشبهت الفعل لفظاً ومعنى ؛ وذلك من خمسة أوجه ، وقد قدمنا ذكرها فى موضعها فإذا خففت صارت بمنزلة فعل حُذِفَ منه بعضُ حروفه ، وذلك لا يبطل عمله ، ألا ترى أنك تقول : « عِ الكلامَ ، وشِ الثوبَ ، وَلِ الأمرَ » وما أشبه ذلك ، ولا تُبْطِلُ عمله ؛ فكذلك هاهنا .

وأما قولهم « إنَّ إنَّ المشددة من عوامل الأسماء ، وإن المخففة من عوامل الأفعال » قلنا : هذا الاستدلال ظاهر الاختلال ، فإنا إذا قدرنا أنها مخففة من الثقيلة ؛ فهى من عوامل الأسماء ، وإذا لم نقدر أنها مخففة من الثقيلة ؛ فليست من عوامل الأسماء ، وإن الخفيفة فى الأصل غير إن المخففة من الثقيلة ؛ لأن تلك الخفيفة من عوامل الأفعال ، وهذه المخففة من الثقيلة من عوامل الأسماء ، ولم يقع الكلام فى إن الخفيفة فى الأصل ، وإنما وقع فى إن المخففة من الثقيلة ، وقد بينا الفرق بينهما ، والله أعلم .

٢٥ — مسألة

[القول فى زيادة لام الابتداء فى خبر لكنَّ] (١)

ذهب الكوفيون إلى أنه يجوز دخول اللام فى خبر « لكنَّ » كما يجوز فى خبر

(١) انظر فى هذه المسألة : شرح الأشمونى (١/٤٨٧ بتحقيقنا) وحاشية الصبان عليه (١/٢٦٠ بولاق) والتصريح للشيخ خالد الأزهرى (١/٢٦٧ بولاق) وشرح ابن يعيش على المفصل (ص ١١٣٥) ومغنى اللبيب (ص ٢٣٣ و٢٩٤) وشرح ابن عقيل على الألفية (١/٣١٠ بتحقيقنا) وشرح الرضى على الكافية (٢/٣٣٢)

إنَّ ، نحو « مَاقَامَ زَيْدٌ لَـكِنَّ عَمْراً لقائم » وذهب البصريون إلى أنه لايجوز دخول اللام فى خبر لـكنَّ .

أما الـكوفيون فاحتجوا بأن قالوا : الدليـلُ على أنه يجوز دخول اللام فى خبر « لـكنَّ » النقلُ والقياسُ :

أما النقل فقد جاء عن العرب إدخال اللام على خبرها ، قال الشاعر :

١٢٩ — * ولَـكِنَّنِى مِن حُبِّهَا لَـكَمِيدُ(١) *

وأما القياس فلأن الأصل فى « لـكنَّ » إنَّ ، زيدت عليها لا والـكاف ؛ فصارتا جميعاً حرفاً واحدا ، كما زيدت عليها اللام والهاء فى قول الشاعر :

١٣٠ — [٩٢] لَهِنَّكِ مِنْ عَبْسِيَّةٍ لَوَسِيمَـــةٌ
عَلَى هَنَوَاتٍ كَاذِبٍ مَنْ يَقُـــولُهَا

---

١٢٩ — قد استشهد بهذا البيت ابن يعيش فى شرح المفصل (ص ١١٢١و١١٣٥) ورضى الدين فى شرح كافية ابن الحاجب (٢ / ٣٣٢) وشرحه البغدادى فى الخزانة (٤ / ٣٤٣) وابن هشام فى مغنى اللبيب (رقم ٣٨٦) والأشمونى (رقم ٢٦٥) وابن عقيل (رقم ٩٩) وينص أكثر هؤلاء العلماء على أن هذا الشاهد لايعلم قائله ولا تعرف له تتمة ولا سوابق أو لواحق ، إلا ابن عقيل فإنه رواه بيتا كاملا من غير عزو ، هكذا:

يلومونى فى حب ليلى عواذلى ولـكننى من حبها لعميد

والاستشهاد بالبيت فى قوله « ولـكننى لعميد » حيث قرن خبر «لـكن» باللام التى تدخل فى بعض المواضع لتفيد الـكلام فضل توكيد ، والبصريون يرون هذا شاذا لا يجوز القياس عليه ، والـكوفيون يرونه سائغا جائزا ، وتفصيل مقالة الفريقين فى أصل الـكتاب

١٣٠ — أنشد ابن منظور هذا البيت (ل ه ن) ثانى بيتين ، ونسب روايتها إلى الـكسائى ، ولم يعزها إلى قائل معين ، والبيت السابق عليه قوله :

وبى من تباريح الصبابة لوعة قتيلة أشواق ، وشوقى قتيلها =

---

(١) رواية النحاة ، ومنهم من نقلها عن المؤلف « ولـكننى من حبها لعميد » .

. . . .

= وأنشد بيتا آخر يشترك مع بيت الشاهد فى صدره ، ولم يعزه إلى معين أيضا ، وهو بتمامه هكذا :

لهنك من عبسية لوسيمة على كاذب من وعدها ضوء صادق

والاستشهاد بالبيت فى قوله « لهنك لوسيمة » وللعلماء ثلاثة آراء فى تخريج هذه العبارة

الأول: أنها فى الأصل « لإنك» بلام توكيد مفتوحة ثم إن المكسورة الهمزة المشددة النون ، والأصل أن لام التوكيد التى تدخل على إن المكسورة تتأخر عن إن وما يليها؛ فتدخل على خبرها كما تقول « إن زيدا لمنطلق » أو على اسمها بشرط أن يتأخر عن الخبر كما فى قوله تعالى : (وإن لكم فى الأنعام لعبرة) أو على ضمير الفصل الواقع بين اسمها وخبرها نحو قوله سبحانه : (إن هذا لهو القصص الحق) ولا يجوز أن تقترن اللام بإن ، لكنه لما أبدل الهمزة من إن هاء توهم أنها كلمة أخرى غير إن ، واللام فى «لوسيمة» زائدة، وهذا معنى قول الجوهرى : « وقولهم لهنك — بفتح اللام وكسر الهاء — فكلمة تستعمل عند التوكيد ، وأصله لإنك ، فأبدلت الهمزة هاء ، كما قالوا فى « إياك » : هياك ، وإنما جاز أن يجمع بين اللام وإن وكلاهما للتوكيد لأنه لما أبدلت الهمزة هاء زال لفظ إن فصار كأنه شىء آخر » اه كلامه بحروفه ، وهذا المذهب ينسب إلى سيبويه .

الرأى الثانى : ذهب جماعة من النحاة إلى أن أصل « لهنك » لاه إنك ، أى والله إنك ، على نحو ما جاء فى قول ذى الإصبع العدوانى :

لاه ابن عمك، لاأفضلت فى حسب عنى ، ولا أنت ديانى فتخزونى

أى لله ابن عمك ، ثم حذفت الالف والهمزة من «إن» فصار لهنك ، وهذا مذهب ينسب إلى الكسائى وكان أبو على الفارسى يرجحه، قال ابن جنى تلميذه «وفيه تعسف» قال الجوهرى : « وأنشد الكسائى :

* لهنك من عبسية لوسيمة *

وقال : أراد لله إنك من عبسية ، فحذف اللام الأولى (يريد لام الجر) والألف من إنك » اه ، وقد نسب المؤلف هذا الرأى إلى المفضل .

الرأى الثالث : أن أصله « والله إنك » فحذف الواو وإحدى اللامين من « والله » وحذف الهمزة من إن، وهو رأى الفراء على ماقاله المؤلف ، وفيه من التعسف أكثر =

فزاد اللام والهاء على إن ، فكذلك هاهنا : زاد عليها لا والكاف ؛ فإن الحرف قد يُوصَلُ فى أوله وآخره ، فما وصل فى أوله نحو « هٰذا وهَذاكَ » وما وصل فى آخره نحو قوله تعالى : (فَإِمَّا تَرَيِنَّ مِنْ الْبَشَرِ أحَدًا) وكذلك نقول : إن قول العرب « كم مَالُكَ » إنها « ما » زيدت عليها الكاف ، ثم إن الكلام كثر بها فحذفت الألف من آخرها وسُكِّنتْ ميمُها ، كما زيدت اللام على « ما » ثم لما كثر الكلام بها سكنت ميمها فقالوا : « لِمْ فَعَلْتَ كذا ؟ » قال الشاعر :

١٣١ — يا أبا الأَسْوَدِ لِمْ أسْلَمْتَنِى ... لِهُمُومٍ طَارِقَاتٍ وَذِكَرْ

= مما فى الرأى الثانى. والصواب الأول. وقد ورد كثيراً فى شعر العرب المحتج بهم ، من ذلك قول محمد بن مسلمة، وأنشده ابن منظور، وهو من شواهد الرضى ، وابن يعيش (١١٢٠) :

ألا ياسنابرق على قلل الحمى ... لهنك من برق على وسيم

وقال تليد الضبى ، وكان أحد اللصوص على عهد عمر بن عبد العزيز :

لهنى لأشقى الناس إن كنت غارما ... قلائص بين الجلهتين تَرود

وقال خداش بن زهير العامرى ، وهو صحابى شهد حنينا مع الرسول صلى الله عليه وسلم

لهنى لأشقى الناس إن كنت غارما ... لعاقبة قتلى خزيمة والخضر

وقال الشاعر :

لهنى لاشقى الناس إن كنت غارما ... لدومة بكرا ضيعته الأراقم

وقال الشاعر :

وقالت: ألا هل تقصم الحب موهنا ... من الليل ، إن الكاشحين حضور

فقلت لها : ما تطعمينى أقتلد ... لهن الذى كلفتنى ليسير

وقال الآخر :

ثمانين حولا لا أرى منك راحة ... لهنك فى الدنيا لباقية العمر

وأنشد أبو زيد :

أبائنة حى ؟ نعم وتماضر ... لهنا لقضى علينا التهاجر

١٣١ — أولا : انظر المسألة ٤٠ ، ثم تقول: أنشد ابن هشام هذا البيت فى مغنى اللبيب (رقم ٤٩٩ بتحقيقنا) ولم يتكلم السيوطى عليه مطلقا ، وأنشده البغدادى فى خزانة الأدب (٥٣٨/٢) أثناء شرحه للشاهد رقم ٤٣٦ من شواهد الكافية، والبيت من شواهد ابن يعيش (ص ١٢٨٧) وشرح الكافية للرضى (ش ٥١٦) وشرحه البغدادى فى الخزانة (١٩٧/٣) وهو أيضاً من شواهد الرضى فى شرح الشافية (ش ١١٠) وشرحه البغدادى بإيجاز (ص ٢٢٤ بتحقيقنا) و «أسلمتنى» هو من =

. . . .

= قولهم « أسلم فلان فلانا » بمعنى خذله وتركه لأعدائه ، ويروى فى مكانه «خليتنى» أى تركتنى ، ويروى « خلفتنى » والهموم : جمع هم ، وهو الحزن ، وطارقات : أصلها من الطروق ، وهو المجىء ليلا ، وإنما خص الهموم بالطارقات لأنها فى أكثر الأحوال تكون فى الليل ،إذ هو الوقت الذى يخلو فيه بنفسه وأفكاره وهواجسه ، والذكر ــ بكسر الذال وفتح الكاف ــ جمع ذكرة ، وهى ضد النسيان . والاستشهاد بالبيت فى قوله «لمْ» فإن هذه اللام حرف جر ، والميم أصلها «ما» الاستفهامية حذفت ألفها ثم سكنت الميم ، وللعلماء فى كل واحد من حذف الألف وتسكين الميم كلام نلخصه لك فيما يلى : الأصل أن تبقى الكلمات ــ وبخاصة غير المتمكنة ــ على حالها ، فلا يتصرف فيها بحذف ولا غيره ، إلا أنهم رأوا « ما » تكون موصولة أحيانا واستفهامية أحيانا أخرى ، وأن إحداهما قد تلتبس بالأخرى ؛ فلا يتبين للسامع إن كانت « ما » موصولة فيكون الكلام خبرا ، أو استفهامية فيكون الكلام إنشاء ،ورأوا أن أكثر مايكون الالتباس فى موضع الجر ، فأرادوا أن يفرقوا بين الحالين ، فحذفوا ألف «ما» الاستفهامية فى موضع الجر نحو قوله تعالى : (فيم أنت من ذكراها) وقوله جلت كلمته (فناظرة بم يرجع المرسلون) وقوله تباركت أسماؤه : (لم تؤذوننى) وقوله : (لم تقولون مالا تفعلون) وأبقوا ألف « ما » الموصولة ، نحو قوله سبحانه : (لمسكم فيما أفضتم فيه عذاب عظيم) وقوله : (مامنعك أن تسجد لما خلقت بيدى) وقوله : (يؤمنون بما أنزل إليك) وهل حذف ألف « ما » الاستفهامية حينئذ واجب أو غالب ؟ وهل هو عام فى كل موضع وقعت فيه مجرورة أو خاص بما إذا كان الجار حرفا من حروف الجر ، فإن كان الجار اسما متمكنا ــ نحو « مجىء م جئت » ــ اختلف الحكم ؟ ظاهر عبارة الرضى أن حذف ألف ما الاستفهامية المجرورة غالب لالازم ، وهو ماصرح به الزمخشرى فى موضع من تفسيره ، وعبارة ابن هشام فى المغنى صريحة فى أن حذف هذه الألف واجب ؛ وذكرها شاذ ، وصرح بمثل هذا جار الله الزمخشرى فى موضع آخر من تفسيره ، وذكر اللبلى فى شرح أدب الكاتب أن الحذف خاص بما إذا كان الجار حرفا ،وذكر ابن قتيبة أن الحذف خاص بما إذا ذكر مع مالفظ شئت ــ نحو سل عم شئت ــ والمعول عليه من هذا الكلام أن حذف الألف من «ما» الاستفهامية أكثر من ذكرها متى كانت مجرورة المحل ، سواء أكان الجار حرفا أم اسما ، وقد ورد ذكرها فى جملة من الأبيات، منها قول حسان بن ثابت الأنصارى :

على ما قام يشتمنى لئيم كخنزير تمرغ فى رماد ؟ =

وقال بعض العرب فى كلامه ــ وقد قيل له : منذ كم قَعَدَ فلانٌ ؟ ــ فقال : « كمنذ أخَذْتَ فى حديثك » فزاد الكاف فى « منذ » ؛ فدل على أن الكاف فى كم زائدة ، وقيل لبعضهم : كيف تصنعون الأقِطَ ؟ فقال : كَهَيْنٍ ، أى : يسير سَهْل ، فيزيدون الكاف ، فكذلك ها هنا : زيدت لا والكاف على إنَّ وحذفت الهمزة لكثرة الاستعمال فصارت حرفاً واحداً ، كما قالوا « لن» وأصلها لا أن ، فحذفوا الألف والهمزة لكثرة الاستعمال ، فصارتا حرفا واحدا ، فكذلك هاهنا ، و بل أولى، فإنه إذا جاز حذف الألف والهمزة لكثرة الاستعمال فلأن يجوز حذف الهمزة كان ذلك من طريق الأوْلىٰ .

وقالوا : ولا يجوز أن يقال « إنه لو كان أصلها لا أنْ ؛ لما جاز أن يقال : أما زَيدا فلنْ أضْرِبَ ؛ لأن مابعد أنْ لايجوز أن يعمل فيما قبلها » ؛ لأنا نقول : إنما جاز ذلك لأن الحروف إذا ركبت تغير حكمها بعد التركيب عما كان عليه قبل التركيب ، ألا ترى أن « هَلْ » لايجوز أن يعمل مابعدها فيما قبلها ، وإذا ركبت مع « لا » ودخلها معنى التحضيض تغير ذلك الحكم عما كان عليه قبل التركيب ؛ فجاز أن يعمل مابعدها فيما قبلها ، فيقال « زَيْدًا هَلاَّ ضَرَبْتَ » ؟ فكذلك هاهنا .

والذى يدل على أن أصلها إنَّ على ماينا أنه يجوز العطف على موضعها كما يجوز

= ومن ذلك قول كعب بن مالك الأنصارى:

إما قتلنا بقتلانا سراتكم أهل اللواء ففيما يكثر القيل ؟

وقرىء به فى قوله تعالى : (عما يتساءلون) وأما إسكان الميم فهو حذف لفتحتها ، إجراء للوصل مجرى الوقف ، ونظيره قول ابن مقبل :

أأخطل لمْ ذكرت نساء قيس فما روعن عنك ولا سبينا

وقد ذهب الفراء إلى أن « كم » مركبة من الكاف الجارة و«ما» الاستفهامية ، وقد حذفت ألف « ما » لدخول الجار عليها ، وسكن آخرها إجراء للوصل مجرى الوقف كما فعل ابن مقبل فى قوله « لم ذكرت » وكما فعل صاحب البيت المستشهد به فى قوله « لم أسلمتنى » .

العطف على موضع إنَّ ؛ فدل على أن الأصل فيها إنَّ زيدت عليها لا والكاف ؛ فكما يجوز دخول اللام فى خبر إنَّ ؛ فكذلك يجوز دخولها فى خبر لكن .

وأما البصريون فاحتجوا بأن قالوا : إنما [٩٣] قلنا إنه لايجوز ذلك لأنه لايخلو إما أن تكون هذه اللام لام التأكيد أو لام القسم ، على اختلاف المذهبين ، وعلى كلا المذهبين فلا يستقيم دخول اللام فى خبر لكن ، وذلك لأنها إن كانت لام التأكيد فلام التأكيد إنما حسنت مع إنَّ لاتفاقهما فى المعنى ؛ لأن كل واحدة منهما للتأكيد وأما لكنَّ فمخالفة لها فى المعنى ، وإن كانت لام القسم فإنما حسنت مع إنَّ لأن إنَّ تقع فى جواب القسم ، كما أن اللام تقع فى جواب القسم ، وأما لكن فمخالفة لها فى ذلك ؛ لأنها لاتقع فى جواب القسم ؛ فينبغى أن لاتدخل اللام فى خبرها .

وأما الجواب عن كلمات الكوفيين : أما قوله :

* ولٰكِنَّنِى مِن حبها لَكميد * [١٢٩]

فهو شاذ لايؤخذ به لقلته وشذوذه ، ولهذا لايكاد يعرف له نظير فى كلام العرب[1] وأشعارهم ، ولو كان قياساً مطرداً لكان ينبغى أن يكثر فى كلامهم وأشعارهم ، كما جاء فى خبر إنَّ ، وفى عدم ذلك دليل على أنه شاذ لايقاس عليه .

وأما قولهم « إن الأصل فى لكنَّ إنَّ زيدت عليها لا والكاف فصارتا حرفاً واحداً » قلنا : لا نسلم ؛ فإن هذا مجرد دعوى من غير دليل ولا معنى .

قولهم « كما زيدت اللام والهاء فى قوله :

* لَهِنَّكِ من عبسية لَوَسِيمَةٌ * [١٣٠]

قلنا : ولا نسلم أن الهاء فى قوله « لهنك » زائدة ، وإنما هى مبدلة من ألف

---

(١) بل لا يعرف أوله ولاقائله .

إنَّ ؛ فإن الهاء تبدل من الهمزة فى مواضع كثيرة من كلامهم ، يقال : هَرَقْتُ الماء ، والأصل فيه أرقت ، وهَرَحْتُ الدابة ، والأصل فيه أرحت ، وهَنَرْتُ الثوب ، والأصل فيه أنرت ، وهِبْرِيَة ، والأصل فيه إبرية وهو الحَزَاز فى الرأس ، وهَرَدْتُ والأصل أردتُ ، وهِيَّاكَ ، والأصلُ إياك ، وقد قرأ بعض القراء : (هِيَّاكَ نعبد) وقال الشاعر :

١٣٢ — فَهِيَّاكَ وَالأَمْرَ الَّذِى إِنْ تَوَسَّعَتْ
مَوَارِدُهُ ضَاقَتْ عَلَيْكَ الْمَصَادِرُ

وقال الآخر :

١٣٣ — يَا خَالِ هَـــلاَّ قُلْتَ إِذْ أَعْطَيْتَنِي
هِيَّاكَ هِيَّاكَ وَحَنْـــوَاءَ الْعُنُقْ

١٣٢ — هذا البيت أول بيتين رواهما أبو تمام فى ديوان الحماسة ،ولم يعزهما ولاعزاهما أحدشراحه، والبيت الذى بعده هو قوله:

فما حسن أن يعذر المرء نفسه وليس له من سائرالناس عاذر

وقوله « إن توسعت موارده » وقع فى رواية المرزوقى (ص ١١٥٢) « إن توسعت مداخله » والاستشهاد بالبيت فى قوله « فهياك » فإن أصل هذا اللفظ « فإياك » فأبدل من الهمزة هاء ، ونظيره قول الآخر . وأنشده ابن منظور (أيا) :

فانصرفت وهى حصان مغضبه ورفعت بصوتها هيا أبه

أراد أن يقول « أيا أبه » « وأيا » و « هيا » كلاهما حرف نداء ، إلا أن « أيا » أكثر استعمالا من « هيا » فيدل كثرة استعمال «أيا» على أنها الأصل

١٣٣ — هذا بيت من الرجز ، وقد أنشده ابن منظور (ح ن و) عن اللحيانى عن الكسائى ، والحنواء ــ ومثلها الحانية ــ من الغنم : التى تلوى عنقها لغير علة ، وكذلك هى من الإبل ، وقد يكون ذلك عن علة ، والاستشهاد بالبيت فى قوله « هياك هياك » وأصله « إياك إياك » فأبدل من الهمزة هاء ، وهو نظير ما ذكرناه فى شرح الشاهد السابق ، ونظيره قول الآخر وهو من شواهد مغنى اللبيب (رقم ١٨) :

فأصاخ يرجو أن يكون حيا ويقول من فرح : هيا ربا

[٩٤] أراد إياك ، وقد قال الله تعالى : (ومُهيمناً عَليهِ) قيل : أصله مؤيمن فقلبت الهمزة هاء ، ولهذا قيل فى تفسير (ومهيمناً عليه) حافظا عليه ، وقيل : شاهدا ، وقيل : رقيبا عليه ، وقيل : قَبَّانًا عليه ، وكل هذه الألفاظ متقاربة فى المعنى ؛ فدل على أن الهاء فى « لِهَنَّكِ » مبدلة من همزة ، ولهذا المعنى جاز أن يجمع بين اللام و بينها لتغير صورتها ، وقد حكى عن أصحابكم فيه وجهان : أحدهما قول الفراء ، وهو أن أصله : والله إنك لوسيمة ، لحذفت الهمزة من إنَّ ، والواو من والله ، و إحدى اللامين ، فبقى لهنك ، والوجه الثانى ــ وهو قول المفضل بن سلمة ــ إن أصله لِلهِ إنَّكِ لَوَسِيمة ، لحذفت لامان من لله ، والهمزة من إن ، فبقى « لهنك » فسقط الاحتجاجُ به على كلا المذهبين .

وأما قولهم « إن الحرف قد يوصل فى أوله نحو هذا » قلنا : هذا إنما جاء قليلا على خلاف الأصل لدليلٍ دل عليه ؛ فبقينا فيما عداه على الأصل ، ولا يدخل هذا فى القياس فيقاس عليه .

وأما قولهم « إن كَم مَالُكَ أصلها ما زيدت عليها الكاف » قلنا : لا نسلم ، بل هذا شيء تَدَّعُونه على أصلكم ، وسنبين فساده فى موضعه إن شاء الله تعالى :

وأما قولهم « إن لَنْ أصلها لا أنْ » قلنا : لا نسلم ، بل هو حرف غير مركب ، وقد نص سيبويه على ذلك ، والذى يدل على أنه غير مركب من لا [وأن] أنه يجوز أنْ يقال : أما زيدا فَلَنْ أضربَ ، ولو كان كما زعموا لما جاء[1] ذلك ؛ لأن ما بعد أنْ لا يجوز أن يعمل فيما قبلها .

قولهم « إن الحروف إذا رُكبت تغيرَ حكمها عما كانت عليه قبل التركيب كهَلاَّ » قلنا : إنما تغير حكم هَلاَّ لأن هَلاَّ ذهب منها معنى الاستفهام ؛ فجاز أن يتغير حكمها ، وأما لَنْ فمعنى النفى باقٍ فيها ؛ فينبغى أن لا يتغير حكمها ، فَبَانَ الفرق بينهما .

(١) ربما كان أصل العبارة « لما جاز ذلك » .

وأما قولهم « إنه يجوز العطف على موضع لـكِنَّ كما يجوز العطف على موضع إنَّ ؛ فدلّ على أنَّ الأصل فيها إنَّ » قلنا : لا نسلم أنه إنما جاز العطف على موضع لـكن لأن أصلها إن ، وإنما جاز ذلك لأن لـكن لا تغير معنى الابتداء ؛ لأن معناها الاستدراك ، والاستدراك لا يزيل معنى الابتداء والاستئناف ؛ فجاز أن يعطف على موضعها كإنَّ ؛ لأن إنَّ إنما جاز أن يعطف على موضعها دون سائر أخواتها لأنها لم تغير معنى الابتداء ، بخلاف كأن وليت ولعل ؛ لأن كأن أدْخَلَتْ فى الـكلام معنى [٩٥] التشبيه ، وليت أدخلت فى الـكلام معنى التمنى ، ولعل أدخلت فى الـكلام معنى الترجِّى ، فتغير معنى الابتداء ، فلم يجز العطف على موضع الابتداء لزواله ، فأما لـكن لما كان معناها الاستدراك وهو لا يزيل معنى الابتداء والاستئناف جاز العطف على موضعها كإنَّ ، على أنه من النحويين من يذهب إلى زوال معنى الابتداء مع لـكن فلا يجوز العطف على موضعها .

والذى يدل على أن لـكن مخالفة لإنَّ فى دخول اللام معها أنه لم يأت فى كلامهم دخولُ اللام على اسمها إذا كان خبرُها ظرفا أو حرف جر نحو « لـكنَّ عندك لزيداً ، أو لـكنَّ فى الدار لعمرا » كما جاء ذلك فى إنَّ ، فلما لم يأت ذلك فى شىء من كلامهم ولا نُقِلَ فى شىء من أشعارهم دل أنه لا يجوز دخول اللام فى خبرها ؛ لأن مجيئه فى اسمها مقدم فى الرتبة على مجيئه فى خبرها ، وإذا لم تدخل اللام فى اسمها فأنْ لا تدخل فى خبرها كان ذلك من طريق الأوْلى .

وبيانُ هذا وهو أن الأصل فى هذه اللام أن تـكون متقدمة فى صدر الكلام ؛ فـكان ينبغى أن تكون مُقَدَّمة على إنَّ ، إلا أنه لما كانت [اللامُ] للتأكيد وإنَّ للتأكيد لم يجمعوا بين حرفى تأكيد ؛ فـكان الأصل يقتضى أن تنقل عن صَدْرِ الـكلام وتدخل الاسم ؛ لأنه أقرب إليه من الخبر ، إلا أنه لما كان الاسم يَلِي

إنَّ كرهوا أن يدخلوها على الاسم كراهيةً للجمع بين حرفَىْ تأكيدٍ ، فنقلوها من الاسم وأدخلوها على الخبر .

والذى يدل على أن الأصل فيها أن تكون مقدمة على إنَّ أنها لامُ الابتداء ، ولام الابتداء لها صدر الكلام .

والذى يدل على أن الأصل فيها أن تدخل على الاسم قبل الخبر أنه إذا فصل بين إنَّ واسمها بظرف أو حرف جر جاز دخولها عليه ، نحو « إن عِندكَ لزَيداً ، وَإنَّ فى الدَّارِ لعمراً » قال الله تعالى (إنَّ فى ذلك لآيَةً) .

فإذا ثبت أن هذا هو الأصل ، وأنه لا يجوز دخول اللام على اسم « لكنَّ » إذا كان خبرها ظرفا أو حرف جر ؛ دل على أنه لا يجوز أن تدخل على خبرها ؛ لأنه لو كان دخول اللام مع لكن كدخولها مع إن لجاز أن تدخل على اسمها إذا كان خبرها ظرفا أو حرف جر ، كما تدخل على خبرها ؛ فلما لم يجز ذلك دل على فساد ما ذهبو إليه ، والله أعلم .

[٩٦] ٢٦ — مسألة

[القول فى لام « لعل » الأولى ، زائدة هى أو أصلية ؟](1)

ذهب الكوفيون إلى أن اللام الأولى فى « لعل » أصلية ، وذهب البصريون إلى أنها زائدة .

انظر فى هذه المسألة : شرحنا على شرح الأشمونى (٣/١٨٨ ش ٥٢٢) وشرح التصريح للشيخ خالد (٣/٢) ولسان العرب (ع ل ل — ل ع ل) وشرح المفصل لابن يعيش (ص ١١٤٢) وشرح الرضى على الكافية (٢/٣٣٥) وخزانه الأدب للبغدادى (فى شرح الشواهد ٨٧٦ و ٨٧٧ و ٨٧٨) (ج ٤/٣٦٨ — ٣٧٨)

أما الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا : إنما قلنا إن اللام أصلية لأن « لعل » حرف ، وحروف الحروف كلها أصلية ؛ لأن حروف الزيادة التى هى الهمزة والألف والياء والواو والميم والتاء والنون والسين والهاء واللام والتى يجمعها قولك « اليوم تنساه » و « لا أنسيتموه » و « سألتمونيها » إنما تختص بالأسماء والأفعال ، فأما الحروف فلا يدخلها شىء من هذه الحروف على سبيل الزيادة ، بل يحكم على حروفها كلها بأنها أصلية فى كل مكان على كل حال ، ألا ترى أن الألف لا تكون فى الأسماء والأفعال إلا زائدة أو منقلبة ، ولا يجوز أن يحكم عليها فى ما ولا ويا بأنها زائدة أو منقلبة ، بل نحكم عليها بأنها أصلية ؛ لأن الحروف لا يدخلها ذلك ، فدلَّ على أن اللام أصلية .

والذى يدل على ذلك أيضاً أن اللام خاصةً لا تكاد تزاد فيما يجوز فيه الزيادة إلا شاذاً ، نحو « زَيْدَلٍ ، وعَبْدَلٍ ، وفَحْجَلٍ » فى كلمات معدودة ، فإذا كانت اللام لا تزاد فيما يجوز فيه الزيادة إلا على طريق الشذوذ فكيف يحكم بزيادتها فيما لا يجوز فيه الزيادة بحال ؟

وأما البصريون فاحتجوا بأن قالوا : إنما قلنا إنها زائدة لأنا وجدناهم يستعملونها كثيرا فى كلامهم عاريَةً عن اللام ، قال نافع بن سعد الطائى :

١٣٤ — وَلَسْتُ بِلَوَّامٍ عَلَى الأَمْرِ بَعْدَ مَا
يَفُوتُ ، وَلَـٰكِنْ عَلَّ أَنْ أَتَقَدَّمَا

---

١٣٤ — أنشد ابن منظور هذا البيت (ل ع ل) عن ابن برى ، ونسبه [illegible] ابن سعد الغنوى ، واستشهد به موفق الدين بن يعيش (ص ١١٤٢) و[illegible] والاستشهاد به فى قوله « عل » حيث [illegible] بهذا الحرف [illegible] اللام الأولى التى فى « لعل » وقد ذكر المؤلف — نقلا عن البصريين — أن سقوط اللام فى هذا البيت ونحوه يدل على أن هذه اللام زائدة فى لعل ، وأن الأصل هو « عل » ولا يتم هذا الكلام لهم ؛ لأن الحروف بأنواعها ليست محلا للتصريف بالحذف أو الزيادة أو غيرها ، ولأنه يجوز أن =

أراد لعل ، وقال المُجَيْر السَّلُولى :

١٣٥ — لَكَ الْخَيْرُ عَلَّنَا بِهَا ، عَلَّ سَاعَةً
تَمُرُّ ، وَسَهْوَاءٌ مِنَ اللَّيْـلِ يَذْهَبُ

وقال الآخر :

١٣٦ — عَلَّ صُرُوفَ الدَّهْرِ أَوْ دُولاَتِهَا
تُدِلْنَنَا اللَّمَّـــةَ مِنَ لَمَّاتِهَا

= يكون الأمر على عكس ماذهبوا إليه، وأن الأصل هو لعل فحذفت لامها الأولى فى عل، ويجوز أن يكون كل واحد منهما أصلا برأسه ، ولأن العرب قد تلعبت فى لعل كثيرا ، فقد أبدلوا من عينها غينا فقالوا : لغن ، وأبدلوا عينها همزة ولامها الأخيرة نونا فقالوا : لأن ، وأبدلوا اللام الأخيرة نونا مع حذف اللام الأولى فقالوا : عن ، وزادوا على ذلك فأبدلوا العين همزة فقالوا : أن ، فلم يبق من حروفها الأصلية شىء ، وهذه كلها لغات من لغات العرب ، وليست إحداهن بأن تكون أصلا أولى من غيرها .

١٣٥ — نسب المؤلف هذا البيت للمجير السلولى ، والسهواء — بفتح السين ، ممدودا — ساعة من الليل وصدر منه ، قاله ابن منظور ، والاستشهاد بالبيت فى قوله « عل » وهو نظير ما ذكرناه فى البيت السابق .

١٣٦ — هذان بيتان من مشطور الرجز ، وقد أنشدها ابن جنى فى الخصائص (١ / ٣١٦) وابن منظور (ع ل ل) ولم يعزها ، وأنشدها فى (ل م م) ونسب الإنشاد للفراء وزاد بعدها :

* فتستريح النفس من زفراتها *

والاستشهاد هنا فى قوله « عل » فقد جاء به المؤلف لمثل ماجاء بالبيتين السابقين من أجله شاهدا لمجىء عل ساقطة اللام الأولى مدعيا أن ذلك يدل على أن أصل لعل هو عل ، وقد بينا مافى ذلك فى شرح الشاهد ١٣٤ ، والعجب العاجب ماحكاه ابن منظور عن الكسائى أنه يروى قول الراجز « عل صروف الدهر » بجر صروف، ويخرجه على أن العين واللام الأولى أصلهما « لعا » وهى الكلمة التى تقال للعاثر دعاء له بان ينتعش ، حذفت اللام الأولى ، فصار « عا » فأبدل من التنوين لاما فصار «عل» بفتح العين وسكون اللام ، واللام الثانية هى لام الجر ، وكأن الراجز قد قال =

وقال الآخر :

١٣٧ — وَلاَ تُهِينَ الْفَقِيرَ ؛ عَلَّكَ أَنْ   تَرْكَعَ يَوْماً وَالدَّهْرُ قَدْ رَفَعَهْ

= « لعا لصروف الدهر » وهو كلام يشبه الأحاجى . وهاك كلام ابن منظور : « قال الكسائى : العرب تصير لعل مكان لعا ، وتجعل لعا مكان لعل ، وقل فى قوله :

* عل صروف الدهر أو دولاتها *

معناها : عالصروف الدهر ، فأسقط اللام من لعا لصروف الدهر ، وصير نون لعا لاما لقرب مخرج النون من اللام ، هذا على قول من كسر صروف ، ومن نصبها جعل عل بمعنى لعل ، فنصب صروف الدهر ، ومعنى لعا لك أى ارتفاعا ، قال ابن رومان : وسمعت الفراء ينشد عل صروف الدهر (أى بالجر) فسألته : لم تكسر عل صروف ؟ فقال : إنما معناه لعا لصروف الدهر ودولاتها ، فانخفضت صروف باللام ، والدهر بإضافة الصروف إليها ، أراد : أو لعا لدولاتها ليدلنا من هذا التفرق الذى نحن فيه اجتماعا ولمة من اللمات . قل : دعا لصروف الدهر ولدولاتها ؛ لأن لعا معناه ارتفاعا وتخلصا من المكروه ، وألقى اللام وهو يريدها ، كقوله

* لئن ذهبت إلى الحجاج يقتلنى *

أراد ليقتلنى » اهـ . وهو كما ترى .

١٣٧ — هذا البيت من كلمة للأضبط بن قريع ، وقد رواها أبو على القالى فى أماليه ، وهو من شواهد مغنى اللبيب (رقم ٢٥٧) والأشمونى (رقم ٩٦٨) وأوضح المسالك (رقم ٤٧٦) وشرح المفصل (ص ١٢٤٢) وشرح الكافية فى باب نونى التوكيد ، وشرحه البغدادى فى الخزانة (٤/٥٨٨ بولاق) والاستشهاد به ههنا فى قوله « علك أن تركع » حيث أسقط اللام الأولى من لعل ، على نحو ما بيناه فى الشواهد السابقة ، والنحاة يستشهدون من هذا البيت أيضا بقوله « لا تهين الفقير » فإن أصله عندهم : لا تهينن الفقير ، بنون توكيد خفيفة ، فحذف هذه النون الخفيفة تخلصا من التقاء الساكنين اللذين هما نون التوكيد ، ولام التعريف فى « الفقير » والعرب تحذف نون التوكيد الخفيفة الساكنة وهى تريدها ، فتبقى الكلمة على ما كانت عليه والنون متصلة بها ، سواء أكان بعدها ساكن أم لم يكن ، ولذلك نظائر كثيرة فى كلام العرب ، منها قول الشاعر ، وأنشده أبو زيد فى نوادره :

[٩٧] وقال الآخر :

١٣٨ — * يَا أَبَتَا عَلَّكَ أَوْ عَسَاكَا *

= اضرب عنك الهموم طارقها ضربك بالسيف قونس الفرس

فإنه أراد أن يقول : اضربن عنك الهموم ، فحذف النون تخفيفا وإن لم يكن بعدها ساكن ، ومثله ما أنشده الجاحظ فى البيان :

خلافا لقولى من فيالة رأيه كما قيل قبل اليوم: خالف تذكرا

فقد أراد أن يقول : خالفن تذكر ، فحذف نون التوكيد من « خالفن » وإن كان بعدها متحرك ، وأبقى الفتحة على الفاء لتدل على النون ، ومثله ما أنشده أبو على الفارسى:

إن ابن أحوص مغرور فبلغه فى ساعده إذا رام العلا قصر

فقد أراد أن يقول « فبلغنه » فحذف نون التوكيد للتخفيف وهو يريدها ، بدليل أنه أبقى الفتحة ، ومثله قول الآخر :

يا راكبا بلغ إخواننا من كان من كندة أو وائل

أراد أن يقول « بلغن إخواننا » فحذف نون التوكيد لقصد التخفيف وهو يريدها ؛ بدليل إبقائه الفتحة على الغين ، وليس سبب الحذف هو قصد التخلص من التقاء الساكنين لأن ما بعد الغين متحرك كما ترى ، ونظيره أيضا ما أنشده أبو زيد :

فى أى يومى من الموت أفر فى يوم لم يقدر أم يوم قدر

فقد أراد أن يقول : فى يوم لم يقدرن — بتوكيد الفعل المضارع المبنى للمجهول المنفى بلم — لكنه حذف نون التوكيد الخفيفة وهو يريدها ، ولولا ذلك لسكن « يقدر » لكونه مسبوقا بلم . وفى هذا القدر كفاية .

١٣٨ — هذا البيت من شواهد سيبويه (١/٣٨٨) ونسبه إلى رؤبة ، وكذلك نسبه الأعلم الشنتمرى ، ولكنه لا يوجد فى ديوانه . وهو من شواهد شرح المفصل (ص ١١٤٢) والأشمونى (رقم ٢٥٢) ومغنى اللبيب (رقم ٢٤٨) وشرح رضى الدين على الكافية فى باب الضمير، وشرحه البغدادى فى الخزانة (٢/٤٤١) وابن جنى الخصائص (٢/٩٦) والاستشهاد به ههنا فى قوله «علك» حيث أسقط اللام الأولى من لعل، على نحو ماذكرناه فى شرح الشواهد السابقة، والنحاة يستشهدون من هذا البيت أيضا بقوله «عساكا» ولهم فى ذلك ثلاثة آراء : أولها مذهب أبى العباس المبرد وأبى على الفارسى، وتلخيصه أن =

وقالت أم النُّحَيْفِ وهو سعد بن قُرْطٍ :

١٣٩ — تَرَبَّصْ بِهَا الأَيَّامَ عَلَّ صُرُوفَهَا سَتَرْمِى بِهَا فِى جَاحِمٍ مُتَسَعِّرِ

أراد لعل . فلما وجدناهم يستعملونها عاريَةً عن اللام فى معنى إثباتها دَلَّنَا ذلك على أنها زائدة ، ألا ترى أنا حكمنا بأن اللام فى « زَيْدَلٍ ، وعَبْدَلٍ ، وأولالِكَ » وما أشبه ذلك زائدة لأنا نقول فى معناه « زيد ، وعبد ، وأولاك » وحكمنا بأن الهمزة فى « النِّئْدُلاَن » وهو الكابوس زائدة لأنا نقول فى معناه

= « عسى » ههنا هى عسى الدالة على رجاء الخبر الرافعة للاسم الناصبة للخبر ، وهى فعل ماض ، والضمير المتصل بها باق على أصله من كونه ضمير نصب ، لكن هذا الضمير هو خبر عسى فهو مبنى على الفتح فى محل نصب ، واسمها محذوف أو هو ما يذكر بعد الضمير فى بعض التراكيب نحو قولك « عساك أن تزورنا » فالاسم هو المصدر المنسبك من أن المصدرية ومدخولها . والمذهب الثانى : مذهب يونس بن حبيب وأبى الحسن الأخفش ، وتلخيصه أن الضمير المتصل بعسى هو اسمها ، وهى عاملة الرفع والنصب ، وهذا الضمير فى هذا الموضع ضمير رفع لا ضمير نصب ، والمذهب الثالث : مذهب شيخ النحاة سيبويه ومن تابعه ، وتلخيصه أن عسى فى هذا البيت ونحوه ليست هى عسى التى ترفع الاسم وتنصب الخبر ، بل هى ههنا حرف ترج ونصب مثل لعل ، والضمير المتصل بها فى محل نصب اسمها ، وخبرها محذوف ، أى عساك تبقى ، مثلا . وقد أشبعنا القول فى هذه المسألة فى شرحنا على الأشمونى .

١٣٩ — قد نسب المؤلف هذا البيت لأم النحيف ، وتربص : ارتقب وانتظر ، والجاحم : الشديد الاشتعال ، يقولون : جمر جاحم ، ونار جاحمة ، ومتسعر : ملتهب متوقد . والاستشهاد من هذا البيت فى هذا الموضع بقوله « عل صروفها » حيث أسقط اللام الأولى من لعل ، على نحو ما ذكرناه فى شرح الشواهد السابقة .

ونظير هذه الشواهد التى أثرها المؤلف ما أنشده موفق الدين بن يعيش (١١٤٢) :

عل الهوى من بعيد أن يقربه أم النجوم ومن القوم بالعيس

وما أنشده ابن منظور ونسبه لمجنون بنى عامر :

يقول أناس : عل مجنون عامر يروم سلوا ، قلت : إنى لمابيا

« النيدلان » من غير همز ، وكذلك بأن النون فى « عَرَنْتِن » زائدة لأنا نقول فى معناه « عَرَتَن » بغير النون الأولى ، إلى غير ذلك من الشواهد ؛ فكذلك ها هنا .

والذى يدل على أنها زائدة أن هذه الأحرف — نعنى إنَّ وأخواتها — إنما عملت النصب والرفع لشبه الفعل ؛ لأنّ أنَّ مثل مَدّ ، وليت مثل لَيْسَ ، ولكن أصلها كِنَّ ركبت معها لا كما ركبت لو مع لا فقيل : لَكِنّ ، وكأن أصلها أنَّ أدخلت عليها كاف التشبيه ، فكذلك لعل أصلها عَلَّ وزيدت عليها اللام ؛ إذ لو قلنا إن اللام أصلية فى لعل لأدى ذلك إلى أن لا تكون لَعَلَّ على وزن من أوزان الأفعال الثلاثية أو الرباعية ؛ لأن الثلاثية على ثلاثة أضرب : فَعَلَ كضرب ، وفَعُلَ كمَكُثَ ، وفَعِل كَعَلِمَ ، وأما الرباعية فليس لها إلا وزن واحد ، وهو فَعْلَلَ نحو دَحْرَجَ وسَرْهَفَ ، فكان يؤدى إلى أن يبطل عملها فوجب أن يحكم بزيادتها ؛ لتكون على وزن الفعل كسائر أخواتها ، فصارت بمنزلة زيادة لا والكاف فى لكنَّ عندكم ، فإنه إذا جاز أن تحكموا بزيادة لا والكاف فى لكن وهما حرفان وأحدهما ليس من حروف الزيادة فلأن يجوز أن يحكم ها هنا بزيادة اللام وهى حرف من حروف الزيادة كان ذلك طريق الأولى .

والصحيح فى هذه المسألة ما ذهب إليه الكوفيون .

وأما الجواب عن كلمات البصريين : أما قولهم « إنا وجدناهم يستعملونها كثيرا فى كلامهم بغير لام ؛ بدليل ما أنشدوه من الأبيات » قلنا : إنما حذفت اللام من « لعلَّ » كثيراً فى أشعارهم لكثرتها فى استعمالهم ، ولهذا [٩٨] تلعبت العربُ بهذه الكلمة ، فقالوا : لعلَّ ، ولَعَلَّنَ ، ولَعَنَّ — بالعين غير معجمة — قال الشاعر :

١٤٠ — حَتَّى يَقُولَ الْجَاهِلُ الْمُنَطَّقُ لَعَنَّ هـــذَا مَعَهُ مُعَلَّقُ

ولَغَنَّ — بالغين معجمة — وأنشدوا :

١٤١ — أَلاَ يَاصَاحِبَيَّ قِفَا لَغَنَّا نَرَى الْعَرَصَاتِ أَوْ أَثَرَ الْخِيَامِ

ورَعَنَّ ، وَعَنَّ ، وَغَنَّ ، وَلَغَلَّ ، وَغَلَّ ؛ فلما كثرت هذه الكلمة فى استعمالهم حذفوا اللام لكثرة الاستعمال . و كان حَذْفُ اللام أولى من العين — و إن كان أبعد من الطَّرَفِ — لأنه لو حذف العين لأدى ذلك إلى اجتماع ثلاث لامات فيؤدى ذلك إلى الاستثقال ؛ لأجل اجتماع الأمثال ، أو لأن اللام تكون فى موضع ما من

---

١٤٠ — نقل البغدادى فى الخزانة (٤/٣٦٨) تلخيص هذه المسألة عن كتاب الإنصاف ، وقد ورد ذكر هذا البيت عنده محرفا ، والمنطق — بزنة المعظم — لابس المنطقة ، والمنطقة والمنطق والنطاق : كل شىء شد الرجل به وسطه ، والمعلق — بزنة المعظم أيضا — لعله أراد به التعويذة ، وفى الحديث « من تعلق شيئا وكل إليه » ومعناه : من علق على نفسه شيئا من التعاويذ والتمائم وأشباهها معتقدا أنها تجلب إليه نفعا أو تدفع عنه ضرا لم ينظر الله إليه . والاستشهاد بالبيت فى قوله « لعن » فإن هذه لغة من لغات العرب فى « لعل » أبدلوا لامها الأخيرة المشددة نونا ، لكثرة ما تلعبوا بهذه الكلمة .

١٤١ — أنشد ابن منظور هذا البيت (ل غ ن) ونسبه للفرزدق ، إلا أنه روى صدره هكذا :

* قفا يا صاحبى بنا لغنا *

والبيت مطلع قصيدة للفرزدق يمدح بها هشام بن عبد الملك بن مروان ، وهى ثابتة فى ديوانه (٨٣٥) وفى النقائض (ص ١٠٠٤ ط ليدن) ولكن رواية البيت فيهما هكذا :

ألستم عائجين بنـــا لعنا نرى العرصات أو أثر الخيام

وعائجين : عاطفين ومائلين ، والعرصات : جمع عرصة ، وهى وسط الدار ، ويقال لها أيضا : ساحة ، وباحة ، وبالة ، والخيام : جمع خيمة ، وهى بيت من خشب يظلل بالثمام فى المرتبع لأنها أبرد ظلالا من الأبنية ، والاستشهاد بالبيت فى قوله « لغنا » فإنها لغة فى « لعلنا » وقد وقعت هذه الكلمة فى لسان العرب بالغين المعجمة ، وفى النقائض بالعين المهملة ، والخطب فى ذلك سهل ؛ لأن الوجهين صحيحان ، وكل واحد منهما لغة .

حروف الزيادة وليس العين كذلك ، والذى يدل على اعتبار ذلك أنهم جَوَّزُوا فى تكسير فَرَزْدَقٍ وتصغيره فَرَازِقَ وفُرَيْزِقَ ـ بحذف الدال ـ ولم يجوزوا فى تكسير جَحْمَرِش وتصغيره : جَحَامِشَ وجُحَيْمِشَ ـ بحذف الراء ـ لأن الدال تشبه حروف الزيادة لمجاورتها التاء ومجيئها بدلا منها فى مُزْدَان ومُزْدَجر ، بخلاف الراء فإنها ليست كذلك ، و إذا اعتبروا ذلك فيما يقرب من حروف الزيادة وليس منها فلأن يعتبروه فيما هو من حروف الزيادة فى الجملة كان ذلك من طريق الأَوْلَى ؛ فلهذا كان حذف اللام الأولى أوْلَى .

وأما قولهم « إنا لما وجدناهم يستعملونها مع حذف اللام فى معنى إثباتها دلّ على أنها زائدة كاللاَّم فى زَيْدَلٍ وعَبْدَل وأولالك » قلنا : إنما يعتبر هذا فيما يجوز أن تدخل فيه حروف الزيادة ، فأما الحروف فلا يجوز أن تدخل عليها حروف الزيادة على ما بينا .

وأما قولهم « إن هذه الأحرف إنما عملت لشبه الفعل فى لفظه » قلنا : لانسلم أنها عملت لشبه الفعل فى لفظه فقط ، و إنما عملت لأنها أشبهته فى اللفظ والمعنى ، وذلك من عدة وجوه ؛ أحدها : أنها تقتضى الاسم كما أن الفعل يقتضى الاسم ، والثانى أن فيها معنى الفعل لأن أن و إن بمعنى أكدت، وكأن بمعنى شبهت، ولكن بمعنى استدركت ، وليت بمعنى تمنيت ، ولعل بمعنى ترجيت ، [والثالث] أنها مبنية على الفتح كما أن الفعل الماضى مبنى [٩٩] على الفتح ، إلى غير ذلك من الوجوه التى تقدم ذكرها قبلُ ، وهذه الوجوه من المشابهة بين لعل والفعل لا تَبْطُل بأن لا تكون على وَزْنٍ من أوزانه ، وهى كافية فى إثبات عملها بحكم المشابهة ، على أنه قد ظهر نَقْصُها عن سائر أخواتها لعدم كونها على وزنٍ من أوزان الفعل وأنه لا يجوز أن تدخل عليها نون الوقاية كما يجوز فى سائر أخواتها ، فلا يكاد يقال « لَعَلَّنِي » كما يقال « إنَّنِي ، وكأنَّنِي ، ولَكِنَّنِي ، ولَيْتَنِي » إلا أن يجىء ذلك قليلاً كما قال عُرْوَة بن الوَرْدِ :

١٤٢ — دَعِينِى أُطَوِّفْ فى الْبِلاَدِ لَعَلَّنى   أُفِيدُ غِنًى فِيهِ لِذِى الْحَقِّ مَحْمِلُ

وذلك قليل .

وأما قولهم « إذا جاز لكم أن تحكموا بزيادة لا والكاف فى لكنَّ وهما حرفان فَلأَنْ يجوز أن يحكم بزيادة اللام وهى حرف واحد كان ذلك من طريق الأولى » قلنا : هذا فاسد ؛ لأنكم لا تقولون بصحة مذهبهم ، فكيف يجوز لكم أن تقيسوا عليه ؟ فإن القياس على الفاسد فاسد ، وقد بينا فساد ما ذهبوا إليه فى زيادة لا والكاف هناك كما بينا فساد زيادة اللام هاهنا ، وكلاهما قول باطل ، ليس له حاصل ، والله أعلم .

* * *

١٤٢ — البيت — كما قال المؤلف — لعروة بن الورد ، المعروف بعروة الصعاليك . وقوله « دعينى » معناه اتركينى ، ويروى « ذرينى » وهو بمعناه ، وقوله « أطوف » أى أكثر الطواف والجولان ، ويروى فى مكانه « أسير » بتشديد الياء — ومعناه أكثر السير ، والاستشهاد بالبيت فى قوله « لعلنى » حيث وصل نون الوقاية بلعل حين أراد أن يعملها فى ياء التكلم ، وقد زعم المصنف أن ذلك قليل ، وأن الكثير « لعلى » بترك النون ، وقد وردت عدة أبيات كبيت الشاهد ، من ذلك قول حاتم الطائى ، وأنشده ابن منظور (ع ل ل) :

أرينى جوادا مات هزلا لعلنى   أرى ما ترين أو بخيلا مخلدا

ومن ذلك قول الآخر ، وهو من شواهد الأشمونى (رقم ٥٩) وابن عقيل (رقم ١٩) وابن الناظم فى باب الضمير :

فقلت : أعيرانى القدوم لعلنى   أخط بها قبرا لأبيض ماجد

نعم حذف النون أعرف وأشهر ، وبه وحده ورد فى القرآن الكريم ، نحو قوله تعالى : (لعلى أبلغ الأسباب) وقوله : (لعلى أعمل صالحا فيما تركت) وقوله : (لعلى آتيكم منها بخبر) وقوله : (لعلى أطلع إلى إله موسى)

٢٧ — مسألة

[القول فى تقديم معمول اسم الفعل عليه][1]

ذهب الكوفيون إلى أن « عَلَيْكَ ، ودُونَكَ ، وعِنْدَكَ » فى الإغراء يجوز تقديم معمولاتها عليها ، نحو « زَيْدًا عليْك ، وَعَمْراً عِندك ، وبكراً دونك » . وذهب البصريون إلى أنه لا يجوز تقديم معمولاتها عليها ، وإليه ذهب الفراء من الكوفيين .

أما الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا : الدليلُ على أنه يجوز تقديم معمولاتها عليها النقلُ والقياسُ .

أما النقل فقد قال الله تعالى : (كِتَابَ اللهِ عَلَيْكُمْ) والتقدير فيه : عليكم كتابَ الله : أى الزَمُوا كتابَ الله ، فنصب كتاب الله بعليكم ، فدل على جواز تقديمه . واحتجوا أيضاً بالأبيات المشهورة :

١٤٣ — يَاأَيُّهَا الْمَائِحُ دَلْوِى دُونَكا إِنِّى رَأَيتُ النَّاسَ يَحْمَدُونَكا
* يُثْنُونَ خَيْراً وَيُمَجِّدُونَكا *

---

(١) انظر فى هذه المسألة : تصريح الشيخ خالد الأزهرى (٢/٢٥٢ بولاق) وحاشية الصبان على الأشمونى (٣/١٧٧ بولاق) وشرح رضى الدين على الكافية (٢/٦٤)

١٤٣ — هذا الشاهدقد أنشده رضى الدين فى باب أسماء الأفعال ، وشرحه البغدادى فى الخزانة (٣/١٥) وأنشده ابن يعيش (ص ١٤٤) وأنشده ابن هشام فى مغنى اللبيب (رقم ٨٥٦) وفى أوضح المسالك (رقم ٤٦٤) وأنشده الأشمونى (رقم ٩٣٨) وهو من كلام راجز جاهلى من بنى أسيد بن عمرو بن تميم ، ونسبه الشيخ خالد لجارية من مازن ، والصواب ماقدمناه وأن الجارية روته وليس لها . والمائح — بالهمزة — هو الرجل يكون فى جوف البئر يملأ الدلاء ، فإن كان وقوفه على شفير البئر ينزع الدلاء ويجذبها فهو ماتح — بالتاء — ودونكا : معناه خذ ، والاستشهاد به فى قوله «دلوى دونكا» فإن ظاهره أن «دلوى» =

[١٠٠] والتقدير فيه : دُونَكَ دلْوِى : فدلْوِى فى موضع نصب بدونك ؛ فدلَّ على جواز تقديمه .

وأما القياس فقالوا : أجمعنا على أنَّ هذه الألفاظ قامت مقام الفعل ، ألا ترى أنك إذا قلت « عَلَيْكَ زَيداً » أى الزم زيداً ، وإذا قلت « عِنْدَكَ عَمْراً » أى تَنَاوَلْ عمراً ، وإذا قلت « دُونَكَ بكراً » أى خذ بكراً ، ولو قلت « زَيْداً الْزَمْ ، وعمراً تَنَاوَلْ ، وبكراً خُذْ » فقدمت المعمول لـ[illegible] جائزاً ، فكذلك مع ما قام مقامه .

وأما البصريون فاحتجوا بأن قالوا : الدليل على أنه لا يجوز تقديم معمولاتها عليها أن هذه الألفاظَ فرعٌ على الفعل فى العمل ؛ لأنها إنما عملت عملَهُ لقيامها مقامه ؛ فينبغى أن لا تتصرف تصرفَهُ ؛ فوجب أن لا يجوز تقديم معمولاتها عليها وصار هذا كما تقول فى الحال إذا كان العامل فيها غير فعل ؛ فإنه لا يجوز تقديمها عليه لعدم تصرفه ، فكذلك ها هنا ؛ إذ لو قلنا إنه يَتَصَرَّفُ عَمَلُهَا ، ويجوز تقديم معمولاتها عليها لأدَّى ذلك إلى التسوية بين الفرع والأصل ، وذلك لا يجوز ؛ لأن الفروع أبدا تنحطُّ عن درجات الأصول .

= مفعول به مقدم لدونك ، وبهذا الظاهر أخذ الكسائى وجماعة من الكوفيين وبنوا عليه قاعدة حاصلها أنه يجوز تقديم معمول اسم الفعل عليه، حملا على الفعل؛ لأن اسم الفعل إنما عمل لكونه تضمن معنى الفعل ، والفعل يجوز تقديم معموله عليه ، ومن تمام حمل اسم الفعل على الفعل أن يجوز فى اسم الفعل ما جاز فى الفعل خصوصا أنه قد ورد عن العرب فى مثل هذا الشاهد، ولم يرتض البصريون هذا ، وقالوا : إن البيت يحتمل وجوها أخرى من الإعراب ؛ منها أن يكون «دلوى» مفعولا به لفعل محذوف يفسره اسم الفعل، ومنها أن يكون « دلوى » مبتدأ وخبره الجملة من اسم الفعل وفاعله ، والرابط ضمير منصوب بدونك محذوف، والتقدير : دلوى دونكه ، كما تقول : دلوى خذه ، ولم يذكر المؤلف هذا التخريج لأنه لا يجيزه ، ومنها أن يكون دلوى خبر مبتدأ محذوف ، ثم قالوا : إن البيت الواحد لا تثبت به قاعدة، فليكن هذا البيت شاذا إن لم تقبلوا تأويله .

وأما الجواب عن كلمات الكوفيين : أما احتجاجهم بقوله تعالى : (كِتَابَ اللهِ عَلَيْكُمْ) فليس لهم فيه حجة ؛ لأن (كتاب الله) ليس منصوباً بعليكم ، وإنما هو منصوب لأنه مصدر ، والعامل فيه فعل مقدر ، والتقدير فيه : كتب كتاباً اللهُ عليكم ، وإنما قُدِّرَ هذا الفعل ولم يظهر لدلالة ما تقدم عليه ، كما قال الشاعر :

١٤٤ — مَا إنْ يَمَسُّ الأرْضَ إلاَّ مَنْكِبٌ
مِنْهُ ، وَحَرْفُ السَّاقِ ، طَيَّ الْمِحْمَلِ

---

١٤٤ — هذا البيت لأبى كبير الهذلى ، يقوله فى تأبط شرا وكان أبو كبير زوج أمه يصفه بالضمور ، والبيت من شواهد سيبويه (١/١٨٠) والأشمونى (رقم ٣٢٥) وأوضح المسالك (رقم ٢٥١) والبيت من قصيدة لأبى كبير ثابتة فى شعر الهذليين (٢/٨٨) وقد اختار أبو تمام فى أوائل ديوان الحماسة أبياتا من هذه القصيدة يقع بيت الشاهد ثامنها ، وانظر مع ذلك خزانة الأدب للبغدادى (٣/٤٦٦ و ٤/١٦٥) و«إن» فى قوله « ما إن يمس » زائدة ، ومعنى البيت: ما يمس الأرض منه — إذا نام — إلا جانب وحرف ساقه ، وذلك لأنه مطوى ضامر غير سمين وهضيم الكشح غير ثقيل ؛ فهو لا ينبسط على الأرض ولا يضع أعضاءه كلها عليها ، والاستشهاد بالبيت فى قوله « طى المحمل » حيث نصبه بعامل محذوف يدل عليه سابق الكلام ، والمؤلف رحمه الله يقدر هذا العامل فعلا ، وكأن الشاعر على هذا قد قال : قد طوى هذا الفتى طى المحمل ، وهو تابع فى هذا لشيخ النحاة سيبويه وشراح كلامه ، قال سيبويه : « وقد يجوز أن تضمر فعلا آخر كما أضمرت بعد قولك له صوت ، يدلك عليه أنك لو أظهرت فعلا لا يجوز أن [illegible] المصدر مفعولا عليه صار بمنزلة له صوت ، وذلك قوله :

* ما إن يمس الأرض . . . البيت *

صار ما إن يمس الأرض بمنزلة له طى ؛ لأنه إذا ذكر ذا عرف أنه طيان » اهـ . وقال الأعلم : « الشاهد فيه نصب طى المحمل بإضمار فعل دل عليه ما إن يمس الأرض إلا منكب منه وحرف الساق ؛ لأن ذلك لا نطواء كشحه وضمر بطنه ، فكأنه قال : طوى طيا مثل طى المحمل ؛ فشبهه فى طى كشحه وإرهاف خلقه بحمالة السيف ، وهى المحمل ، وزعم أنه إذا اضطجع نائما نبا بطنه عن الأرض ، ولم ينلها منه إلا منكبه وحرف ساقه » اهـ بحروفه .

فقوله « طَيَّ الْمِحْمَلِ » منصوب لأنه مصدر ، والعامل فيه فعل مُقَدَّر ، والتقدير فيه : طُوِيَ طَيَّ الْمِحْمَلِ ، وإنما قدر ولم يظهر لدليل ما تقدم عليه من قوله « مَا إِنْ يَمَسُّ الأَرْضَ إِلاَّ مَنْكِبٌ مِنْهُ » ، فكذلك ها هنا : قُدِّرَ هذا الفعل ولم يظهر لدلالة ما تقدم عليه من قوله : (حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ أُمَّهَاتُكُمْ وَبَنَاتُكُمْ وَأَخَوَاتُكُمْ وَعَمَّاتُكُمْ وَخَالاَتُكُمْ) فإن فيه دلالة على أن ذلك مكتوب عليهم ؛ فلما قدر هذا الفعل ولم يظهر بقي التقدير فيه : كتاباً اللهُ عليكم ، ثم أضيف المصدر إلى الفاعل كقوله : (وَتَرَى الجِبَالَ تَحْسبها جَامِدَةً وَهِيَ تَمُرُّ مَرَّ السَّحَابِ صُنْعَ اللهِ) فَنَصَبَ (صُنْعَ) على المصدر بفعل مُقَدَّر ، وإنما قدر هذا الفعل ولم يظهر لدلالة ما تقدم [١٠١] عليه من الكلام ، والتقدير فيه : صَنَعَ صنعاً اللهُ ، وحُذِفَ الفعل وأُضِيف المصدر إلى الفاعل ؛ لأنه يضاف إلى الفاعل كما يضاف إلى المفعول ، وقال الراعي :

١٤٥ — دَأَبْتُ إِلَى أَنْ يَنْبُتَ الظِّلُّ بَعْدَمَا
تَقَاصَرَ حَتَّى كَادَ فِي الآلِ يَمْصَحُ
وَجِيفَ الْمَطَايَا ، ثُمَّ قُلْتُ لِصُحْبَتِي
وَلَمْ يَنْزِلُوا : أَبْرِدْتُمُ فَتَرَوَّحُوا

---

١٤٥ — هذان البيتان من شواهد سيبويه (١/١٩١ و ١٩٢) وقد نسبهما في صدر الكتاب إلى الراعي ، وكذلك نسبهما الأعلم إليه ، ودأبت : أراد لزمت السير وجددت فيه ، ويمصح الظل : أي ذهب ، والوجيف : سرعة السير ، قال الأعلم : « الشاهد فيه نصب وجيف المطايا على المصدر المؤكد لمعنى قوله دأبت ؛ لأنه بمعنى واصلت السير وأوجفت المطي ، أي سمتها الوجيف وهو سير سريع ، وصف أنه واصل السير إلى الهاجرة ثم نزل مبردا بأصحابه ثم راح سائرا ، ومعنى قوله إلى أن ينبت الظل إلى أن يأخذ في الزيادة بعد زوال الشمس وينمو ، يقال : نبت لفلان مال ، إذا نما وزاد ، والآل : الشخص . ومعنى يمصح يذهب ، يريد عند قائم الظهيرة ، والمطايا : الرواحل ؛ لأنها تمطى أي تستعمل =

فنصب « وَجِيفَ » على المصدر بفعل مُقَدَّرٍ على ما تقدم ، وأضاف المصدَرَ إلى الفاعل ، وقال لَبِيدٌ :

١٤٦— حَتَّى تَهَجَّرَ فِى الرَّوَاحِ وَهَاجَهَا طَلَبَ الْمُعَقِّبِ حَقَّهُ الْمَظْلُومُ

كأنه قال : طلباً المعقبُ حَقَّهُ ، ثم أضاف المصدر إلى المعقب وهو فاعل بدليل أنه قال « المظلومُ » بالرفع حملا للوصف على الموضع ، وإضَافَةُ المصدر إلى الفاعل أكثر من أن تُحْصَى ، قال الله تعالى : (وَلَوْلاَ دَفْعُ اللهِ النَّاسَ) فأضاف المصدر

= ظهورها ، والمطا : الظهر ، ومعنى أبردتم : دخلتم فى برد العشى ، وتروحوا : سيروا رواحا » اهـ كلامه .

١٤٦ — هذا البيت من كلام لبيد بن ربيعة العامرى — كما قال المؤلف — وهو فى وصف حمار وحش وأتانه شبه به ناقته ، وقد أنشده الجوهرى فى الصحاح وابن منظور فى اللسان (ع ق ب) وهو من شواهد الأشمونى (رقم ٦٩٠) وأوضح المسالك (رقم ٣٦٩) وابن عقيل (رقم ٢٥٤) ورضى الدين فى باب المصدر ، وشرحه البغدادى فى الخزانة (٤٤١/٣) وتهجر : سار فى وقت الهاجرة وهى نصف النهار عند اشتداد الحر ، والرواح : الوقت من زوال الشمس إلى الليل ، وهاجها : أزعجها ، والضمير المستتر يعود إلى حمار الوحش ، والضمير البارز المتصل يعود إلى الأتن ، والمعقب : الذى يطلب حقه مرة عقب مرة ولا يتركه ، والاستشهاد بالبيت فى قوله « طلب المعقب » فإن هذا مصدر تشبيهى منصوب على أنه مفعول مطلق مضاف إلى فاعله ، وأصل الكلام : وهاجها طالبا إياها طلبا غير منقطع مثل طلب المعقب حقه ، فأضاف المصدر إلى فاعله ثم جاء بمفعوله بعد ذلك ، بدليل أنه رفع « المظلوم » لكونه نعتا للمعقب ، وقد ورد نظير ذلك فى أفصح الكلام ، فى قول الله تعالى : (ولولا دفع الله الناس بعضهم ببعض) فدفع مصدر ، وقد أضيف إلى فاعله وهو لفظ الجلالة ، ثم أتى بعد ذلك بمفعوله ، وهو الناس

ونظير هذا البيت — فى إضافة المصدر إلى فاعله والإتيان بعد ذلك بمفعوله — قول ابن الإطنابة وفيه ماذكر ثلاث مرات .

أبت لى عفتى ، وأبى بلائى وأخذى الحمد بالثمن الربيح

وإقحامى على المكروه نفسى وضربى هامة البطل المشيح

إلى اسم الله تعالى وهو الفاعل ، ونحوه قولهم « ضربى زيداً قائمًا ، وأكثرُ شُرْبِى السويقَ مَلْتُوتًا » وقال الشاعر :

١٤٧ — فَلَا تُكْثِرَا لَوْمِي ؛ فَإِنَّ أَخَاكُمَا
بِذِكْرَاهُ لَيْـلَى الْعَامِرِيَّةَ مُولَعُ

فأضاف المصدر إلى الضمير فى « ذكراه » وهو فاعل ، وقال الآخر :

١٤٨ — أَفْنَى تِلَادِي وَمَا جَمَّعْتُ مِنْ نَشَبٍ
قَرْعُ الْقَوَاقِيزِ أَفْوَاهَ الْأَبَارِيقِ

---

١٤٧ — الذكرى ـ بكسر الذال المعجمة وسكون الكاف ـ اسم مصدر بمعنى التذكر ، ويجوز أن يحمل عليه قوله تعالى: (وذكر فإن الذكرى تنفع المؤمنين) ومولع : هو الوصف من «أولع فلان بكذا ـ بالبناء للمجهول» إذا لج به وأغرى به ، والمصدر الإيلاع ، والاسم الولوع ـ بفتح الواو ـ والاستشهاد بهذا البيت ههنا فى قوله « بذكراه ليلى العامرية » فإن الذكرى ههنا اسم مصدر يدل على معنى المصدر ويعمل عمله ، وقد أضافه الشاعر إلى فاعله وهو ضمير الغيبة المتصل العائد على الأخ ، ثم أتى بعد ذلك بمفعول المصدر ـ وهو قوله ليلى العامرية ـ ونظيره قول حسان بن ثابت الأنصارى :

لأن ثواب الله كل موحـــد جنان من الفردوس فيها يخلد

فإن « ثواب » اسم مصدر بمعنى الإثابة ويعمل عمل المصدر ، وقد أضافه إلى فاعله وهو لفظ الجلالة ، وأتى بعد ذلك بمفعوله وهو قوله «كل موحد» ومن روى «جنانا» بالنصب يجعله مفعولا ثانيا ويكون خبر «إن» محذوفا ، أى لأن ثواب الله كل موحد جنانا موصوفة بأنها من الفردوس وبأنه يخلد فيها حاصل ؛ ومن رفع «جنان» فهو خبر إن .

١٤٨ — هذا البيت من كلام الأقيشر الأسدى ، واسمه المغيرة بن عبد الله ، أحد بنى عمرو بن أسد ، وهو من شواهد الأشمونى (رقم ٦٨٨) وقد أنشده ابن منظور (ق ق ز) أول ثلاثة أبيات . والتلاد ـ بزنة الكتاب ـ كل مال ورثته عن آبائك ، ومثله التالد ، والتليد ، ويقابله الطارف والطريف ، ويطلق كل منهما على ما استحدثته من المال ، والنشب ـ بفتح النون والشين جميعا ـ العقار ، أو المال الأصيل من ناطق وصامت ، والقرع : الضرب ، والقواقيز : جمع قاقوزة ، وهى القدح الذى يشرب فيه ، ويروى «القوارير» وهو جمع قارورة ، وهى الزجاجة ، ويراد بها هنا الكأس المتخذة =

فأضاف المصدر إلى « القواقيز » وهو فاعل فيمن روى « أفْوَاهَ » منصوباً ، ومن روى « أفْوَاهُ » بالرفع جعله مضافاً إلى المفعول ، والشواهد على هذا النحو كثيرة جداً .

وأما البيت الذى أنشدوه :

* يَا أَيُّهَا المَائِح دَلْوِى دُونَكَا * [١٤٣]

فلا حُجَّةَ لهم فيه من وجهين ؛ أحدهما : أن قوله « دَلْوِى » ليس هو فى موضع نصب ، وإنما هو فى موضع رفع ؛ لأنه خبر مبتدإ مُقَدَّر[١] ، والتقدير فيه : هذا دَلْوِى دُونَكَا . والثانى : أنا نسلم[٢] أنه فى موضع نصب ، ولكنه لا يكون

= من الزجاج ، والأباريق : جمع إبريق ، وهو ما كان له عروة ، فإن لم يكن له عروة فهو كوز ، ومحل الاستشهاد بالبيت قوله « قرع القواقيز أفواه » وهذه العبارة تروى بنصب « أفواه » وبرفعها ؛ فمن نصب فقد جعل القرع مصدرا مضافا إلى فاعله ثم بعد ذلك أتى بمفعوله ، ومن رفع فقد جعل القرع مصدرا مضافا إلى مفعوله ثم أتى بعد ذلك بفاعله ، وكل من الوجهين صحيح من جهة العربية ومن جهة المعنى ؛ فقد أضيف المصدر إلى فاعله ثم أتى بمفعوله كثيرا كما فى الشواهد السابقة وما أثرناه معها ، وأضيف إلى مفعوله ثم أتى بفاعله كما فى قوله تعالى : (ولله على الناس حج البيت من استطاع إليه سبيلا) فإن الحج مصدر مضاف إلى مفعوله الذى هو البيت وقد جىء بعده بفاعله وهو قوله سبحانه من استطاع .

ومن الأول — زيادة على ما أثرناه — قول الشاعر ، وهو الأشجعى :

وعدت وكان الخلف منك سجية مواعيد عرقوب أخاه بيترب

وقد جاء فى القرآن الكريم من ذلك قول الله تعالى : (كذكركم آباءكم) ومنه قوله سبحانه : (تخافونهم كخيفتكم أنفسكم) ومن شواهد ذلك فى اسم المصدر قول القطامى :

أكفرا بعد رد الموت عنى وبعد عطائك المائة الرتاعا

(١) ويجوز أن يكون مبتدأ خبره الجملة من اسم الفعل وفاعله المستتر فيه وجوبا ، لكن المؤلف لا يجيز هذا الوجه ، لأن الإخبار بالجملة الإنشائية لا يصح عنده ؛ لذلك لم يذكر هذا الوجه ، وقد نبهناك إلى ذلك فى شرح الشاهد .

(٢) فى ر « أنا لا نسلم — إلخ » ولا يصح مع مابعده .

منصوباً بدُونَكَ ، وإنما هو منصوب بتقدير فعل ؛ كأنه قال : خُذْ دلوى دُونَكَ ، و « دونك » مفسر لذلك الفعل المقدر .

وأما قولهم « إنها قامت مقام الفعل فيجوز تقديمُ معمولها [١٠٢] عليها كالفعل » قلنا : هذا فاسد ، وذلك لأن الفعل[١] الذى قامت هذه الألفاظُ مقامه يستحق فى الأصل أن يعمل النصب ، وهو متصرف فى نفسه فَتَصَرَّفَ عَمَلُه ، وأما [هذه] الألفاظ فلا تستحق فى الأصل أن تعمل النصب ، وإنما أُعْمِلَتْ لقيامها مقام الفعل، وهى غير متصرفة فى نفسها ؛ فينبغى أن لا يتصرف عملها ؛ فوجب أن لا يجوز تقديمُ معمولها عليها ، والله أعلم .

٢٨ — مسألة

[القول فى أصل الاشتقاق ، الفعل هو أو المصدر ؟][٢]

ذهب الكوفيون إلى أن المصـــدر مشتق من الفعل وفَرْعٌ عليه ، نحو « ضَرَبَ ضَرْباً ، وقَامَ قِيَاماً » وذهب البصريون إلى أن الفعل مشتق من المصدر وفَرْعٌ عليه .

أما الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا : إنما قلنا إنَّ المصدر مشتق من الفعل لأن المصدر يصح لصحة الفعل ويعتل لاعتلاله ، ألا ترى أنك تقول « قَاوَمَ قِوَاماً »

---

(١) فى ر « الفعل التى » وليس بشىء .

(٢) انظر فى هذه المسألة : شرحنا على شرح الأشمونى (٢/ ٣٤١) وحاشية الصبان (٢/٩٦ بولاق) وتصريح الشيخ خالد الأزهرى (١/٣٩٣ بولاق) وشرح الرضى على الكافية (٢/١٧٨) وشرح ابن يعيش على المفصل (ص ١٣٥) وأسرار العربية للمؤلف (ص ٦٩ ليدن)

فيصح المصدر لصحة الفعل ، ونقول « قَامَ قِيَامًا » فيعتل لاعتلاله : فلما صح لصحته واعتل لاعتلاله دل على أنه فرع عليه .

ومنهم من تمسك بأن قال : الدليلُ على أن المصدر فرع على الفعل أنَّ الفعل يعمل فى المصدر، ألا ترى أنك تقول « ضَرَبْتُ ضَرْبًا » فتنصب ضربًا بضربت ؟ فوجب أن يكون فرعا له ؛ لأن رتبة العامل قبل رتبة المعمول ؛ فوجب أن يكون المصدر فرعا على الفعل .

ومنهم من تمسك بأن قال : الدليلُ على أن المصدر فرع على الفعل أن المصدر يُذْكَر تأكيداً للفعل ، ولا شك أن رتبة المؤكَّدِ قبل رتبة المؤكِّدِ ؛ فدل على أن الفعل أصل ، والمصدر فرع . والذى يؤيد ذلك أنا نجد أفعالا ولا مصادر لها ، خصوصا على أصلكم ، وهى نعم وبئس وعسى وليس وفعل التعجب وحَبَّذَا ، فلو لم يكن المصدر فرعا لا أصلا لما خلا عن هذه الأفعال : لاستحالة وجود الفرع من غير أصل .

ومنهم من تمسك بأن قال : الدليل على أن المصدر فرع على الفعل أن المصدر لا يتصور معناه ما لم يكن فعلَ فاعلٍ ، والفاعل(١) وضع له فَعَلَ وَيَفْعَلُ : فينبغى أن يكون الفعل الذى يعرف به المصدر أصلا للمصدر .

[١٠٣] قالوا : ولا يجوز أن يقال « إنَّ المصدر إنما سُمى مصدراً لصُدُورِ الفعل عنه ، كما قالوا للموضع الذى تصدر عنه الإبل مَصْدَرا لصدورها عنه » لأنا نقول : لا نسلم ، بل سمى مصدراً لأنه مَصْدُور عن الفعل ، كما قالوا « مَرْكَبٌ فَارِه ، ومَشْرَبٌ عَذْب » أى : مركوب فاره ، ومشروب عذب ، والمراد به المفعول ، لا الموضع ، فلا تَمَسُّكَ لكم بتسميته مصدراً .

---

(١) كذا ، ونرجح أن الأصل « والفعل وضع له – إلخ »

وأما البصريون فاحتجوا بأن قالوا : الدليل على أن المصدر أصل للفعل أن المصدر يدل على زمانٍ مُطْلَقٍ ، والفعل يدل على زمان معين ، فكما أن المطلق أصل للمقيد ، فكذلك المصدر أصل للفعل .

وبيان ذلك أنهم لما أرادوا استعمال المصدر وَجَدُوه يشترك فى الأزمنة كلها ، لا اختصاصَ له بزمانٍ دون زمانٍ ، فلما لم يتعين لهم زمانُ حدوثِهِ لعدم اختصاصه اشتقوا له من لفظه أمْثِلَةً تدل على تعين الأزمنة ، ولهذا كانت الأفعال ثلاثة : ماضٍ ، وحاضر ، ومستقبل ؛ لأن الأزمنة ثلاثة ؛ ليختص كل فعل منها بزمانٍ من الأزمنة الثلاثة ؛ فدل على أن المصدر أصل للفعل .

ومنهم من تمسك بأن قال : الدليلُ على أن المصدر هو الأصل أن المصدر اسم ، والاسم يقوم بنفسه ويستغنى عن الفعل ، وأما الفعل فإنه لا يقوم بنفسه ويفتقر إلى الاسم ، وما يستغنى بنفسه ولا يفتقر إلى غيره أولى بأن يكون أصلا مما لا يقوم بنفسه ويفتقر إلى غيره .

ومنهم من تمسك بأن قال : الدليل على أن المصدر هو الأصل أن الفعل بصيغته يدل على شيئين : الحدث ، والزمان المحصل ، والمصدر يدل بصيغته على شيء واحد وهو الحدث ، وكما أن الواحد أصل الاثنين فكذلك المصدر أصل الفعل .

ومنهم من تمسك بأن قال : الدليل على أن المصدر هو الأصل أن المصدر له مثال واحد نحو الضَّرْبِ والقَتْل ، والفعل له أمثلة مختلفة ، كما أن الذهب نوع واحد ، وما يوجد منه أنواع وصُوَر مختلفة .

ومنهم من تمسك بأن قال : الدليل على أن المصدر هو الأصل أن الفعل بصيغته يدل على ما يدل عليه المصدر ، والمصدر لا يدل على ما يدل عليه الفعل ، ألا ترى أن « ضَرَبَ » يدل على ما يدل عليه الضَّرْب ، والضرب لا يدل على ما يدل عليه « ضَرَبَ » وإذا كان كذلك دلَّ على أن المصدر أصل [١٠٤] والفعل

فرع ؛ لأن الفرع لابد أن يكون فيه الأصل ، وصار هذا كما تقول فى الآنية المَصُوغة من الفضة فإنها تدل على الفضة ، والفضة لا تدل على الآنية ، وكما أن الآنية المَصُوغة من الفضة فرع عليها ومأخوذة منها فكذلك ها هنا : الفعلُ فرعٌ على المصدر ومأخوذ منه .

ومنهم من تمسك بأن قال : الدليل على أن المصدر ليس مشتقًّا من الفعل أنه لو كان مشتقًّا منه لكان يجب أن يجرى على سَنَنٍ فى القياس ، ولم يختلف كما لم يختلف أسماء الفاعلين والمفعولين ؛ فلما اختلف المصدر اختلافَ الأجناسِ كالرجل والثوب والتراب والماء والزيت وسائر الأجناس دل على أنه غير مشتق من الفعل .

ومنهم من تمسك بأن قال : لو كان المصدر مشتقاً من الفعل لوجب أن يدل على ما فى الفعل من الحدث والزمان وعلى معنى ثالث ، كما دلت أسماء الفاعلين والمفعولين على الحدث وذات الفاعل والمفعول به[1] ؛ فلما لم يكن المصدر كذلك دل على أنه ليس مشتقًّا من الفعل .

ومنهم من تمسك بأن قال : الدليل على أن المصدر ليس مشتقًّا من الفعل قولهم « أَكْرَمَ إِكْرَاماً » بإثبات الهمزة ، ولو كان مشتقاً من الفعل لوجب أن تحذف منه الهمزة كما حذفت من اسم الفاعل والمفعول نحو « مُكْرِم ، ومُكْرَم » لمّا كانا مشتقين منه ؛ فلما لم تحذف ها هنا كما حذفت مما هو مشتق منه دل على أنه ليس بمشتق منه .

ومنهم من تمسك بأن قال : الدليل على أن المصدر هو الأصل تسميته مصدراً ؛ فإن المصدر هو الموضع الذى يُصْدَرُ عنه ، ولهذا قيل للموضع الذى تصدر عنه الإبل « مَصْدَر » فلما سمى مصدراً دل على أن الفعل قد صَدَرَ [عنه] وهذا دليل لا بأس

(١) فى الأصل « وذات الفعل والمفعول به » وليس بشىء

به فى المسألة ، وما اعترض به الكوفيون عليه فى دليلهم فسنذكر فساده فى الجواب عن كلماتهم فى موضعه إن شاء الله تعالى .

أما الجواب عن كلمات الكوفيين : أما قولهم « إن المصدر يصح لصحة الفعل ويعتلُّ لاعتلاله » قلنا : الجواب عن هذا من ثلاثة أوجه :

الوجه الأول : أن المصدر الذى لا عِلَّةَ فيه ولا زيادة لا يأتى إلا صحيحا نحو « ضَرَبْتُهُ ضَرْباً » وما أشبه ذلك ، وإنما يأتى معتلا ما كانت فيه الزيادة ، والكلام إنما وقع فى أصول المصادر ، لا فى فروعها .

الثانى : أنا [١٠٥] نقول : إنما صح لصحته واعتلَّ لاعتلاله طلباً للتشاكل ، وذلك لا يدل على الأصلية[١] والفرعية ، وصار هذا كما قالوا « يَعِدُ » والأصل فيه يَوْعِدُ ؛ فحذفوا الواو لوقوعها بين ياء وكسرة ، وقالوا : « أعِدُ ، ونَعِدُ ، وتَعِدُ » والأصلُ فيها أوْعِدُ ونَوْعِدُ وتَوْعِدُ ، فحذفوا الواو — وإن لم تقع بين ياء وكسرة — حملا على يَعِدُ ، ولا يدل ذلك على أنها مشتقة من يَعِدُ ، وكذلك قالوا « أُكْرِمُ » والأصل فيه أُأَكْرِمُ ، فحذفوا إحدى الهمزتين استثقالا لاجتماعهما ، وقالوا : « نُكْرِمُ ، وتُكْرِمُ ، ويُكْرِمُ » ، والأصل فيها : نُؤَكْرِم ، وتُؤَكْرِم ، ويُؤَكْرِم ، كما قال الشاعر :

* فإنَّهُ أَهْلٌ لأنْ يُؤَكْرَمَا *[١]

فحذفوا الهمزة — وإن لم يجتمع فيها[٢] همزتان — حملا على أُكْرِمُ ؛ ليَجْرِيَ البابُ على سَنَنٍ واحد ، ولا يدل ذلك على أنها مشتقة من أُكْرِمُ ، فكذلك ها هنا .

(١) فى نسخة « الأصل » .
(٢) « فيها » أى فى الكلمة التى هى « يؤكرم » .

والثالث : أنا نقول : يجوز أن يكون المصدر أصلا ويحمل على الفعل الذى هو فرع ، كما بنينا الفعل المضارع فى فعل جماعة النسوة نحو « يَضْرِبْنَ » حملا على « ضَرَبْنَ » وهو فرع ؛ لأن الفعل المستقبل قبل الماضى ، وكما قال الفراء : إنما بنى الفعل الماضى على الفتح فى فعل الواحد لأنه يفتح فى الاثنين ، ولا شك أن الواحد أصل للاثنين ؛ فإذا جاز لكم أن تحملوا الأصل على الفرع هناك جاز لنا أن نحمل الأصل على الفرع ها هنا

وأما قولهم « إن الفعل يعمل فى المصدر ؛ فيجب أن يكون أصلا » قلنا : كونه عاملا فيه لا يدل على أنه أصل له ، وذلك من وجهين :

أحدهما : أنا أجمعنا على أن الحروف والأفعال تعمل فى الأسماء ؛ ولا خلاف أن الحروف والأفعال ليست أصلا للأسماء ، فكذلك ها هنا .

والثانى : أن معنى قولنا « ضَرَبَ ضَرْباً » أى أوقع ضرباً ، كقولك « ضَرَبَ زَيْداً » فى كونهما مفعولين ، وإذا كان المعنى أوقع ضرباً فلا شك أن الضرب معقول قبل إيقاعه ، مقصود إليه ، ولهذا يصح أن يؤمر به فيقال : « اُضْرِبْ » وما أشبه ذلك ، فإذا ثبت أنه معقول قبل إيقاعك معلوم قبل فعلك دل على أنه قبل الفعل .

وأما قولهم : « إن المصدر يُذْكَر تأكيداً للفعل ، ورتبة المؤكِّدِ قبل رتبة المؤكَّدِ » قلنا : وهذا أيضاً لا يدل على الأصالة والفرعية ، ألا ترى أنك إذا قلت [١٠٦] « جاءَنِى زَيْدٌ زَيْدٌ ، وَرَأَيْتُ زَيْداً زَيْداً ، وَمَرَرْتُ بِزَيْدٍ زَيْدٍ » فإن زيداً الثانى يكون توكيداً للأول فى هذه المواضع كلها ، وليس مشتقاً من الأول ولا فرعاً عليه ، فكذلك ها هنا .

وأما قولهم « إنا نجد أفعالاً ولا مصادِرَ لها » ، قلنا : خُلُو تلك الأفعال التى ذكرتموها عن استعمال المصدر لا يخرج بذلك عن كونه أصلا وأن الفعل

فرع عليه ؛ لأنه قد يستعمل الفرع وإن لم يستعمل الأصل ، ولا يخرج الأصل بذلك عن كونه أصلا ولا الفرع عن كونه فرعا ، ألا ترى أنهم قالوا : « طَيْرٌ عَبَادِيد » أى متفرقة ، فاستعملوا لفظ الجمع الذى هو فرع وإن لم يستعملوا لفظ الواحد الذى هو الأصل ، ولم يخرج بذلك الواحد أن يكون أصلا للجمع ، وكذلك أيضاً قالوا : «طَيراً أبَابِيلَ» قال الله تعالى : (وَأَرْسَلَ عليهم طيراً أبَابِيلَ) أى جماعاتٍ فى تفرقة وهو جمع لاواحد له فى قول الأكثرين، وزعم بعضهم أن واحده إبَّوْلٌ ، وزعم بعضهم أن واحدهُ إبِّيلٌ ، وكلاهما مخالف لقول الأكثرين ، والظاهر أنهم جعلوا واحده إبولا وإبيلا قياساً وحملا ، لااستعمالا ونقلا ، والخلاف إنما وقع فى استعمالهم لا فى قياس كلامهم .

ثم نقول : ماذكرتموه معارَضٌ بالمصادر التى لم تُستعمل أفعالُها، نحو : « وَيْلَهُ ، ووَيْحَهُ ، وَوَيْهَهُ ، ووَيْبَهُ ، ووَيْسَهُ ، وأهْلاً وسَهْلاً ، ومَرْحَباً ، وسَقْياً ، ورَعْياً ، وأُفَّةً ، وتُفَّةً ، وتَعْساً ، ونَكْساً ، وبُؤْساً ، وبُعْداً ، وسُحْقاً ، وجُوعاً ، ونُوعاً ، وجَدْعاً ، وعَقْراً ، وخَيْبَةً ، ودَفْراً ، وتَبًّا ، وبَهْراً » .

قال ابن ميادة :

١٤٩ — تَفَاقَدَ قَوْمِى إذْ يَبِيعُونَ مُهْجَتِى
بِجَارِيَةٍ ، بَهْراً لَهُمْ بَعْدَهَا بَهْراً

---

١٤٩ — هذا البيت من كلام ابن ميادة، واسمه الرماح بن أبرد — كما قال المؤلف — وقد أنشده ابن منظور (ف ق د — ب ه ر) ونسبه إليه فى المرتين، وهو من شواهد سيبويه (١ / ١٥٧) وتفاقد قومى : يريد فقد بعضهم بعضا ، وقد اختلف أهل اللغة فى تفسير قوله « بهرا » فقال قوم : أراد خيبة لهم ، وقيل : أراد تعسا لهم ، وقيل : معناه غلبة لهم وقهراً ، أى غلبوا وقهروا ، قال الأعلم : « يقول: فقد بعض قومى بعضا حيث لم يعينونى على جارية شغفت بحبها ، وعرضونى لتلف مهجتى حبالها ، فغلبوا غلبة، وقهرهم =

فإن هذه كلها مصادر لم تستعمل أفعالها ، فإن زعمتم أن ماذكرتموه من خلو الفعل عن المصدر يصلح أن يكون دليلاً لكون الفعل أصلا فليس بأولى مما ذكرناه من خلو المصدر عن الفعل فى كون المصدر أصلا ؛ فتتحقق المعارضة فيسقط الاستدلال .

وأما قولهم « إن المصدر لايتصور مالم يكن فعلَ فاعِلٍ ، والفعل وضع له فَعَلَ ويَفْعَلُ » قلنا : هذا باطل ؛ لأن الفعل فى الحقيقة مايدل عليه المصدر ، نحو الضَّرْب والقَتْل ، وما نسميه فعلا من فَعَلَ ويَفْعَلُ إنما هو إخبار بوقوع ذلك الفعل فى زمان

= العدو قهراً ، وقوله بعدها : أى بعد هذه الفعلة » اه . والاستشهاد بالبيت فى قوله « بهرا » فقد زعم المؤلف أن هذا مصدر من المصادر التى لم تستعمل أفعالها ، وهذا الكلام غير مستقيم ؛ لأنه إن أراد أنه لافعل له مثل ويله وويح فلاصحة لهذا الكلام ؛ لأن « بهرا » ليس مثل هذين فى أنه لا فعل له ، بل له فعل وهو قولهم « بهره يبهره » أى غلبه ، وإن أراد أنه يستعمل منصوبا بفعل لايظهر لأنه محذوف وجوبا ، وهذا هو الصواب ، وهو الذى ذكره سيبويه ، واسمع إلى عبارة سيبويه « هذا باب ما ينصب من المصادر على إضمار الفعل غير المستعمل إظهاره ، وذلك قولك : سقيا ، ورعيا ، وقولك خيبة ، ودفرا ، وجدعا ، وعقرا ، وبؤسا ، وأفة ، وتفة ، وبعدا ، وسحقا ، ومن ذلك قولك : تعسا ، وتبا ، وجوعا ، وجوسا ، ونحو قول ابن ميادة .

* تفاقد قومى ... البيت *

وقال [عمر بن أبى ربيعة المخزومى] :

ثم قالوا : تحبها ؟ قلت : بهرا عدد النجم والحصى والتراب » اه

نقول : إن أراد المؤلف ذلك المعنى لم يتم له معارضة الخصم ؛ لأن من غرضه أن يقول : إن لنا فى العربية مصادر ليست لها أفعال ، فكيف يستقيم أن يقال : إن المصدر مأخوذ من الفعل ؟ وهل ثمة فرع ليس له أصل ؟ ولو أنه اقتصر على ويله وويحه وويبه وويسه لتم له الكلام ؛ لأن هذه مصادر لم يستعمل العرب لها أفعالا ، فاعرف هذا ، ولا تكن أسير التقليد

معين ، ومن المحال الإخبار بوقوع شيء قبل تسميته ؛ لأنه لو جاز أن يقال « ضرب زيدٌ » [١٠٧]قبل أن يوضع الاسم للضرب لكان بمنزلة قولك: أخبرك بما لا تعرف ، وذلك محال ، والذي يدل على صحة ماذكرناه تسميتُه مصدرا ، قولهم « إن المراد به المفعول ، لا الموضِعُ ، كقولهم : مركب فاره ، ومشرب عذب ، أي مركوب فاره ومشروب عذب» قلنا: هذا باطل من وجهين؛ أحدهما: أن الألفاظ إذا أمكن حملها على ظاهرها فلا يجوز العدول بها عنه ، والظاهر يوجب أن يكون المصدر للموضع لا للمفعول ؛ فوجب حمله عليه . والثاني : أن قولهم «مركب فاره ، ومشرب عذب » يجوز أن يكون المراد به موضع الركوب وموضع الشرب، ونسب إليه الفرَاهة والعُذُوبة للمجاورة ، كما يقال « جَرَى النَّهْرُ » والنهر لا يجرى ، وإنما يجرى الماء فيه ، قال الله تعالى : (تَجْرِى مِنْ تَحْتِهَا الأَنْهَارُ) فأضاف الفعل إليها وإن كان الماء هو الذى يجرى فيها ؛ لما بينا من المجاورة ، ومنه قولهم « بَلَدٌ آمِنٌ ، ومكانٌ آمِنٌ » فأضافوا الأَمْنَ إليه مجازا ؛ لأنه يكون فيه؛ قال الله تعالى :(وَإِذْ قَالَ إبراهيمُ رَبِّ اجْعَلْ هَذَا البلدَ آمِنًا) وقال تعالى : (أَوَلَمْ يَرَوْا أنا جَعَلْنَا حَرَمًا آمِنًا) فأضاف الأمن إليه لأنه يكون فيه ، ومنه قوله تعالى : (بَلْ مَكْرُ الليلِ والنهارِ) فأضاف المكر إلى الليل والنهار لأنه يقع فيهما ، ومنه قولهم « ليل نائمٌ »فأضافوا النوم إلى الليل لكونه فيه، قال الشاعر :

١٥٠ — لَقَدْ لُمْتِنَا يَا أُمَّ غَيْلاَنَ فِى السُّرَى
وَنِمْتِ ، وَمَا لَيْلُ الْمَطِىِّ بِنَائِمِ

---

١٥٠ — هذا البيت من قصيدة طويلة لجرير بن عطية ثابتة فى ديوانه (٥٥٣) وهى إحدى النقائض بينه وبين الفرزدق ، وقد وردت فى النقائض (ص ٧٥٣ ليدن) والبيت من شواهد الإيضاح للقزوينى (ص ٢٧ بتحقيقنا) والسرى — بضم السين مقصورا ، بزنة الهدى — السير ليلا . والاستشهاد بالبيت فى قوله « وما ليل المطى=

أى بمَنُومٍ فيه ، ومنه قولهم « يَوْمٌ فَاجِرٌ » فأضافوا الفُجُورَ إليه لأنه يقع فيه ، قال الشاعر :

١٥١ — وَلَمَّا رَأَيْتُ الْخَيْــــلَ تَتْرَى أَثَائِجًا
عَلِمْتُ بِأَنَّ الْيَوْمَ أَحْمَسُ فَاجِرُ

أى مفجور فيه ، والشواهد على هذا النحو من كتاب الله تعالى وكلام العرب أكثر من أن تُحْصَى ؛ فدل على أن المراد بقولهم : « مركب فاره ، ومشرب عَذْب »

= بنائم » حيث أسند النوم إلى ضمير مستتر يعود إلى الليل ، وقد جعل الليل نائما بسبب كونه ظرفا يقع فيه النوم ، وقد ورد هذا الإسناد المجازى فى كلام جرير نفسه عدة مرار ، منها قوله يهجو البراجم :

وما علم الأقوام أسرق منكم   وألأم لؤما منك قيس البراجم
لقد أمن الأعداء أن تفجعوهم   وما ليل جار حل فيكم بنائم

ومنها قوله فى ربيعة :

باتت ربيعة لا تعرس ليلها   عنى ، وليلى عن ربيعة نائم

ونظيره قول الراجز ، وهو من شواهد الإيضاح أيضا (ص ٢٦) :

* فنام ليلى وتجلى همى *

١٥١ — لم أعثر لهذا البيت على نسبة إلى قائل معين ، و « تترى » من المواترة ، وهى التتابع ؛ فهذه التاء بدل من واو ، مثل التاء من « تخمة » و « تكلة » فإن أصل هذه التاء واو ، وفى القرآن الكريم : (ثم أرسلنا رسلنا تترى) قالوا : هو من المواترة وهى تتابع الأشياء وبينها فجوات وفترات ؛ لأن بين كل رسولين فترة ، ومن العرب من ينونها فيجعل ألفها للالحاق بمنزلة أرطى ومعزى ، ومنهم من لا ينونها يجعل ألفها للتأنيث مثل ألف سكرى وغضبى . وقالوا « جاءت الخيل تترى » يريدون جاءت متقطعة . وقوله « أثائج » هى عندى جمع وثيج ، وقد قالوا « فرس وثيج » يريدون أنه قوى ، وقيل : مكتنز ، جمعوه على وثائج ، ثم أبدلوا من الواو همزة فقالوا « أثائج » . والاستشهاد من هذا البيت فى قوله « أن اليوم أحمس فاجر » حيث أسند الفجور إلى اليوم بسبب كونه ظرفا زمانيا يقع فيه الفجور ، على مثال ما ذكرناه فى شرح الشاهد السابق .

موضع الركوب وموضع الشرب ، وأضيف إليه القَرَاهة والعُذُوبة للمجاورة على ما بينا .

وقد أفردنا فى هذه المسألة جزءا استوفينا فيه القول ، واستقصينا فيه الكلام ، والله أعلم .

[١٠٨] ٢٩ — مسألة

[القول فى عامل النَّصْبِ فى الظرفِ الواقعِ خبرًا](١)

ذهب الكوفيون إلى أن الظرف ينتصب على الخلاف إذا وقع خبرا للمبتدأ ، نحو « زيد أمَامَكَ ، وعمرو وَرَاءكَ » وما أشبه ذلك . وذهب أبو العباس أحمد بن يحيى ثعلب من الكوفيين إلى أنه ينتصب لأن الأصل فى قولك : « أمَامَكَ زيدٌ » حَلَّ أمامك ، فحذف الفعل وهو غير مطلوب واكتفى بالظرف منه فبقى منصوبا على ما كان عليه مع الفعل . وذهب البصريون إلى أنه ينتصب بفعل مقدر ، والتقدير فيه : زيد اسْتَقَرَّ أمَامَك ، وعمرو استقر وراءك . وذهب بعضهم إلى أنه ينتصب بتقدير اسم فاعل ، والتقدير : زيد مستقر أمَامَك ، وعمرو مستقر وراءك .

أما الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا : إنما قلنا إنه ينتصب بالخلاف وذلك لأن خبر المبتدأ فى المعنى هو المبتدأ ، ألا ترى أنك إذا قلت «زيد قائم ، وعمرو منطلق» كان قائم فى المعنى هو زيد ، ومنطلق فى المعنى هو عمرو ، فإذا قلت « زيد أمَامَكَ ، وعمرو وَرَاءكَ » لم يكن أمامك فى المعنى هو زيد ، ولا وراءك فى المعنى هو عمرو ، كما كان قائم فى

(١) انظر فى هذه المسألة : شرح الأشمونى (١/٢٦٥ بتحقيقنا) وحاشية الصبان (١/١٩٣ بولاق) وتصريح الشيخ خالد الأزهرى (١/١٩٨ وما بعدها) وشرح المفصل (ص ١١٠) وشرح رضى الدين على الكافية (١/٨٣)

المعنى هو زيد ومنطلق فى المعنى هو عمرو ، فلما كان مخالفا له نُصِبَ على الخلاف ليفرقوا بينهما .

وأما البصريون فاحتجوا بأن قالوا : إنما قلنا إنه ينتصب بعامل مقدر وذلك لأن الأصل فى قولك « زيد أمَامَكَ ، وعمرو ورَاءكَ » : فى أمامِكَ ، وفى ورائك ؛ لأن الظرف : كل اسم من أسماء الأمكنة أو الأزمنة يراد فيه معنى « فى » وفى : حرفُ جرٍّ ، وحروف الجر لابد لها من شيء تتعلق به ؛ لأنها دخلت رابطةً تربط الأسماء بالأفعال ، كقولك « عجبت من زيد ، ونظرت إلى عمرو » ولو قلت « من زيد » أو « إلى عمرو » لم يجز حتى تقدر لحرف الجر شيئاً يتعلق به ؛ فدلَّ على أن التقدير فى قولك « زيد أمامك ، وعمرو وراءك » زيد استقر فى أمامك ، وعمرو استقر فى ورائك ثم حذف الحرف فاتصل الفعلُ بالظرفِ فنَصَبه ، فالفعل الذى هو استقر مُقَدَّر مع الظرف ، كما هو مُقدَّر مع الحرف .

[١٠٩] وأما مَنْ ذهب من البصريين إلى أن الظرف ينتصب بتقدير اسم الفاعل — وهو مستقر — قال : لأن تقدير اسم الفاعل أولى من تقدير الفعل ؛ لأن اسم الفاعل اسم يجوز أن يتعلق به حرف الجر ، والاسم هو الأصل(١) ، والفعل فرع ، فلما وجب تقدير أحدهما كان تقدير الأصل أوْلى من تقدير الفرع .

والصحيح عندى هو الأول ، وذلك لأن اسم الفاعل فرع على الفعل فى العمل وإن كان هو الأصل فى غير العمل ؛ فلما وجب هاهنا تقدير عامل كان تقدير ماهو الأصل فى العمل — وهو الفعل — أولى من تقدير ماهو الفرعُ فيه وهو اسم الفاعل .

---

(١) لأن تقدير الاسم لا يحوج إلى تقدير آخر ، بخلاف تقدير الفعل فإنه يحوج إلى تقدير آخر ، ومالا يحوج إلى التقدير أصل لما يحوج إليه . وأيضا لأن الاسم مفرد ، والفعل مع فاعله جملة ، والمفرد أصل ، والجملة فرع عليه .

والذى يدل على صحة ماذكرناه أنا وجدنا الظرف يكون صلةً للذى ، نحو : « رَأَيْتُ الَّذِى أَمَامَكَ ، والَّذِى وَرَاءَكَ » وما أشبه ذلك : والصلة لاتكون إلا جملة فلو كان المقدرُ اسمَ الفاعلِ الذى هو مستقر لـكان مفردا ؛ لأن اسم الفاعل مع الضمير لايكون جملة ، وإنما يكون مفردا ، والمفرد لا يكون صلة البتة ، فوجب أن يكون المقدرُ الفعلَ الذى هو استقرَّ، لأن الفعل مع الضمير يكون جملة : فدل على مابيناه .

وأما الجواب عن كلمات الكوفيين : أما قولهم « إن خبر المبتدأ فى المعنى هو المبتدأ ، وإذا قلت « زيد أمامك ، وعمر وراءك » فأمامك ليس هو زيد ، ووراءك ليس هو عمرو ، فلما كان مخالفا له وجب أن يكون منصوبا على الخلاف» قلنا : هذا فاسدٌ ؛ وذلك لأنه لو كان الموجِبُ لنصب الظرف كونَهُ مخالفا للمبتدأ لـكان [المبتدأ] أيضاً يجب أن يكون منصوبا ؛ لأن المبتدأ مخالف للظرف كما أن الظرف مخالف للمبتدأ ؛ لأن الخلاف لايتصور أن يكون من واحد وإنما يكون من اثنين فصاعدا ؛ فـكان ينبغى أن يقال « زيدا أمامك ، وعمرا وراءك » وما أشبه ذلك ؛ فلما لم يجز ذلك دل على فساد ماذهبوا إليه .

وأما قول أبى العباس أحمد بن يحيى ثعلب : « إنه ينتصب بفعل محذوف غير مقدر ، إلى آخر ماقرر » ففاسد أيضاً ؛ وذلك لأنه يؤدى إلى أن يكون منصوبا بفعل معدوم من كل وجه لفظاً وتقديرا ، والفعل لايخلو ، إما أن يكون مُظْهَرا موجودا أو مقدرا فى حكم الموجود ، فأما إذا لم يكن مُظْهَرا موجودا ولا مقدرا فى حكم الموجود كان معدوما من [١١٠] كل وجه ، والمعدوم لايكون عاملا ، وكما يستحيل فى الحِسِّيَّاتِ الفعلُ باستطاعةٍ معدومةٍ ، والمشىُ برجلٍ معدوم، والقطع بسيف معدوم ، والإحراق بنار معدومة ؛ فـكذلك يستحيل فى هذه الصناعة النصبُ بعاملٍ معدومٍ لأن العلل النحوية مشبهة بالعلل الحسية . والذى يدل على فساد ماذهب إليه أنه لانظير له فى العربية ، ولا يشهد له شاهد من العلل النحوية ، فـكان فاسدا . والله أعلم .

٣٠ — مسألة

[القول فى عامل النصب فى المفعول معه][1]

ذهب الكوفيون إلى أن المفعول معه منصوب على الخلاف ، وذلك نحو قولهم «اسْتَوَى الماء والخَشَبَةَ ، وجاء البَرْدُ والطَّيَالِسَةَ» . وذهب البصريون إلى أنه منصوب بالفعل الذى قبله بتوسُّطِ الواو . وذهب أبو إسحاق الزَّجَّاجُ من البصريين إلى أنه منصوب بتقدير عامل ، والتقدير : ولا بَسَ الخشبَةَ ، وما أشبه ذلك ؛ لأن الفعل لايعمل فى المفعول و بينهما الواو . وذهب أبو الحسن الأخفش إلى أن مابعد الواو ينتصب بانتصاب « مع » فى نحو « جئتُ مَعَه » .

أما الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا : إنما قلنا إنه منصوب على الخلاف وذلك لأنه إذا قال « اسْتَوَى الماء والخَشَبَةَ » لايحسن تكرير الفعل فيقال : استوى الماء واستوت الخشبة ؛ لأن الخشبة لم تكن مُعْوَجَّةً فتستوى ، فلما لم يحسن تكرير الفعل كما يحسن فى « جاء زَيْدٌ وَعَمْرٌو » فقد خالف الثانى الأول ، فانتصب على الخلاف كما بينَّا فى الظرف نحو : « زَيْدٌ خَلْفَكَ » وما أشبه ذلك .

والذى يدل على أن الفعل المتقدم لايجوز أن يعمل فيه أنَّ نحوَ استوى وجاء فعلٌ لازمٌ ، والفعل اللازم لايجوز أن ينصب هـذا النوع من الأسماء ؛ فدل على صحة [illegible] إليه .

وأما البصريون فاحتجوا بأن قالوا : إنما قلنا إن العـامل هو الفعل وذلك لأن هذا الفعل وإن كان فى الأصل غيرَ متعدٍّ إلا أنه قَوِىَ بالواو فتعدى إلى الاسم فنصبه

---

(١) انظر فى هذه المسألة : شرح الأشمونى (٢/٣٩٥) وحاشية الصبان (٢/١١٩) وتصريح الشيخ خالد (١/٤١٥) وشرح المفصل (ص ٢٢٢ وما بعدها) وشرح الرضى على الكافية (١/١٨٠)

كما عُدِّىَ بالهمزة فى نحو « أخرَجْتُ زَيْدًا » وكما عُدِّىَ بالتضعيف نحو « خَرَّجْتُ المتَاعَ » وكما عُدِّىَ بحرف الجر نحو [١١١]« خَرَجْتُ بِهِ » إلا أن الواو لاتعمل ؛ لأن الواو فى الأصل حرفُ عطفٍ ، وحرف العطف لايعمل ، وفيه معنيان العطف ومعنى الجمع ، فلما وضعت موضع « مَعَ » خُلِعَتْ عنها دلالة العطف وأخلصت للجمع كما أن فاء العطف فيها معنيان : العطف ، والإتباع ؛ فإذا وقعت فى جواب الشرط خُلِعَتْ عنها دلالة العطف وأخلصت للاتباع ، وكذلك همزة الخطاب فى « هاءِ يارَجُلُ » فإنها إذا ألحقتَها الكافَ جردتها من الخطاب ؛ لأنه يصير بعدها فى الكاف ، ونظيرُ مانحن فيه من كل وَجْهٍ نصبُهم الاسمَ فى باب الاستثناء بالفعل المتقدم بتقوية « إلا » فكذلك هاهنا : المفعول معه منصوب بالفعل المتقدم بتقوية الواو ، على مابينا ، وهذا هو المعتمد عند البصريين .

وأما ماذهب إليه الزَّجَّاج من أنه منصوب بتقدير عامل ، والتقدير ولاَبَسَ الخشبة لأن الفعل لايعمل فى المفعول و بينهما الواو . قلنا : هذا باطل ؛ لأن الفعل يعمل فى المفعول على الوجه الذى يتعلق به ، فإن كان يفتقر إلى توسط حرف عَمِلَ مع وجوده و إن كان لايفتقر إلى ذلك عَمِلَ مع عدمه ، وقد بينا أن الفعل قد تعلق بالمفعول معه بتوسط الواو ، وأنه يفتقر فى عمله إليها ، فينبغى أن يعمل مع وجودها ، فكيف يُجْعَلُ ماهو سببٌ فى وجود العمل سبباً فى عدمه؟وهل ذلك إلا تعليق على العلة ضدّ المقتضى؟ ولو كان لما ذهب إليه وجه لكان ماذهب إليه الأكثرون أولى ؛ لأن ما ذهب إلى يفتقر إلى تقدير ، وماذهب إليه الأكثرون لا يفتقر إلى تقدير ، ومالا يفتقر إلى تقدير أولى مما يفتقر إلى تقدير .

وأما ماذهب إليه الأخفش من أنه ينتصب انتصاب «مَعَ » فضعيف أيضاً ؛ لأن «مَعَ » ظرف ، والمفعول معه فى نحو «استَوَى الماء والخَشَبَةَ ، وجاء البَرْدُ والطيالِسَةَ» ليس بظرف ، ولا يجوز أن يجعل منصوباً على الظرف .

وأما الجواب عن كلمات الكوفيين : أما قولهم « إنه منصوب على الخلاف؛ لأنه لأنه لايحسن تكرير الفعل ؛ تخالف الثانى الأول ، فانتصب على الخلاف » قلنا : هذا باطل بالعطف الذى يخالف بين المعنيين نحو قولك : « ماقَامَ زَيدٌ لكنْ عَمْرٌو ، ومَا مَرَرْتُ بِزيدٍ لكن بَكْرٍ » وما بعد لكن يخالف ماقبلها ، وليس بمنصوب، فإن لكن يلزم [١١٢] أن يكون مابعدها مخالفا لما قبلها على كل حال ، سواء لزمت العطف فى النفى عندنا أو جازبها العطف فى الإيجاب عندكم ؛ فلو كان كا زعمتم لوجب أن لايكون مابعدها إلا منصوباً لمخالفته الأول ، وإذا كان الخلاف ليس مُوجِباً النصب مع «لكنْ» ـ وهو حرف لايكون مابعده إلا مخالفاً لما قبله ـ فلأن لايكون موجِباً للنصب مع الواو التى لايجب أن يكون مابعدها مخالفاً لما قبلها كان ذلك من طريق الأوْلى ، وكذلك أيضاً يبطل بلا فى قولك « قَامَ زَيدٌ لاعَمْرٌو ، ومَرَرْتُ بزيدٍ لا عَمْرٍو » وما بعد « لا » يخالف ماقبلها كلكن ، وليس بمنصوب ؛ فدل على أن الخلاف لايكون موجِباً للنصب .

وقولهم «إن الفعل المتقدم لازم : فلا يجوز أن يعمل فى المفعول معه» قلنا : إلا أنه تعدّى بتقوية الواو : فخرج عن كونه لازماً على مابينا ، فلا نعيده هاهنا ، والله أعلم .

٣١ ـ مسألة

[القول فى تقديم الحال على الفعل العامل فيها] [1]

ذهب الكوفيون إلى أنه لايجوز تقديم الحال على الفعل العامل فيها مع الاسم الظاهر [2] ، نحو : « رَاكِباً جاء زَيد » ويجوز مع المضمر ، نحو « رَاكِباً

(١) انظر فى هذه المسألة : شرح الأشمونى (٣/٦٢ بتحقيقنا) وحاشية الصبان (٢/١٥٩ بولاق) وتصريح الشيخ خالد (١/٤٥٨) وشرح المفصل (ص٢٣٤ومابعدها) وشرح الرضى على الكافية (١/١٨٧)

(٢) يريد إذا كان صاحب الحال ـ الذى هو فاعل الفعل مثلا ـ اسما ظاهرا

جِئْتُ » . وذهب البصريون إلى أنه يجوز تقديم الحال على العامل فيها مع الاسم الظاهر والمضمر .

أما الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا : إنما قلنا لا يجوز تقديم الحال على العامل فيها ، وذلك لأنه يؤدى إلى تقديم المضمر على المظهر ، ألا ترى أنك إذا قلت : « رَاكِباً جَاءَ زَيْدٌ » كان فى « رَاكِباً » ضميرُ زيدٍ ، وقد تقدم عليه ، وتقديم المضمر على المظهر لا يجوز .

وأما البصريون فاحتجوا بأن قالوا : إنما قلنا إنه يجوز تقديم الحال على العامل فيها إذا كان العامل فعلا نحو « رَاكِباً جَاءَ زَيْدٌ » للنقل والقياس :

أما النقل فقولهم فى المثل « شَتَّى تَؤُوبُ الْحَلَبَةُ[1] » فشَتَّى : حال مُقَدَّمة على الفعل العامل فيها مع الاسم الظاهر ، فدل على جوازه .

وأما القياس فلأن العامل فيها متصرف ، وإذا كان العامل متصرفاً وجب أن يكون عمله متصرفا ، وإذا كان عمله متصرفا وجب أن يجوز تقديمُ معموله عليه ، كقولهم « عَمْراً ضَرَبَ [١١٣] زَيدٌ » فالذى يدل عليه أن الحال تُشَبَّهُ بالمفعول ، وكما يجوز تقديم المفعول على الفعل ، فكذلك يجوز تقديم الحال عليه .

وأما الجواب عن كلمات الكوفيين : قولهم « إنما لم يجز تقديم الحال لأنه يؤدى إلى تقديم المضمر على المظهر » قلنا : هذا فاسد ؛ وذلك لأنه وإن كان مقدماً فى اللفظ إلا أنه مؤخر فى التقدير ، وإذا كان مؤخرا فى التقدير جاز فيه التقديمُ ، قال الله تعالى : (فَأَوْجَسَ فى نَفْسِهِ خِيفَةً مُوسَى) فالضمير فى (نفسه) عائد إلى (موسى) وإن كان مؤخراً فى اللفظ ، إلا أنه لما كان فى تقدير التأخير جاز التقديم ، قال زهير :

مَنْ يَلْقَ يَوْماً عَلَى عِلَّاتِهِ هَرِماً
يَلْقَ السَّمَاحَةَ مِنْهُ وَالنَّدَى خُلُقَا [٣٠]

فالهاء فى « عِلَّاتِهِ » تعود إلى « هَرِم » لأنه فى تقدير التقديم ؛ لأن التقدير :

(١) انظر المثل ١٩١٤ فى مجمع الأمثال (١ / ٣٥٨ بتحقيقنا) .

مَنْ يَلْقَ يوماً هرماً على علاته ، فلما كان «هرماً» فى تقدير التقديم والضمير فى تقدير التأخير وجب أن يكون جائزاً، ومن كلامهم «فى أَكْفَانِهِ لُفَّ الميِّتُ»ومن أمثالهم «فى بَيْتِهِ يُؤْتَى الْحَكَمُ[1]» وتزعمُ العرب أن أرنباً وجدت تَمْرَة فاختلسها ثَعْلَبٌ منها ، فاختصما إلى ضَبٍّ، فقالت الأرنب : ياأبا الْحِسْلِ ، قال الضب:سميعاً دَعوتما، قالت: أتيناك لتحكم بيننا ، قال:عادلا حكَّمتما ، قالت: فاخرج إلينا،قال:فى بيته يؤتى الحكم ؛ فالضمير فى « فى بيته » يعود إلى« الحكم» وقد تقدم عليه .

وهذا كثير فى كلامهم ، وقد بينا ذلك مستقصى فى جواز تقديم خبر المبتدأ عليه بما يُغنِى عن الإعادة ها هنا ، والله أعلم .

٣٢ — مسألة

[هل يقَعُ الفعل الماضى حالا][2]

ذهب الكوفيون إلى أن الفعل الماضى يجوز أن يقع حالا ، و إليه ذهب أبوالحسن الأخفش من البصريين . وذهب البصريون إلى أنه لايجوز أن يقع حالا ، وأجمعوا على أنه إذا كانت معه « قَدْ » أو كان وصفاً لمحذوف فإنه يجوز أن يقع حالا .

أما الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا : الدليل على أنه يجوز أن يقع الفعلُ الماضى حالا النقلُ والقياس :

أما النقلُ فقد قال الله : (أَوْ جَاؤُكُمْ حَصِرَتْ صُدورُهُم) لحصرت : فعل ماض ، وهو فى موضع الحال ، وتقديره : [١١٤] حَصِرَةً صدورُهم ، والدليل

---

(١) انظر المثل رقم ٢٧٤٢ من مجمع الأمثال للميدانى

(٢) انظر فى هذه المسألة : شرح المفصل (ص ٢٤٦ وما بعدها) وشرح الرضى على الكافية (١/١٩٥) وخزانة الأدب (١/٥٥٢ بولاق)

على صحة هذا التقدير قراءة من قرأ : (أَوْ جاؤكم حَصِرَةً صُدُورُهُمْ) وهي قراءة الحسن البصري ويعقوب الحَضْرَمِيّ والمفضل عن عاصم ، [و] قال أبو صخر الهذليّ :

١٥٢ — وَإِنِّى لَتَعْرُونِي لِذِكْرَاكِ نُفْضَةٌ
كما انْتَفَضَ الْعُصْفُورُ بَلَّلَهُ الْقَطْرُ

فبلَّله : فعل ماض ، وهو في موضع الحال ؛ فدل على جوازه .

وأما القياس فلأن كل ما جاز أن يكون صفة للنكرة نحو « مَرَرْتُ بِرَجُلٍ قَاعِدٍ ، وغلامٍ قَائِمٍ » جاز أن يكون حالا للمعرفة نحو « مَرَرْتُ بالرَّجُلِ قَاعِداً ، وبالغلامِ قائماً » ، والفعلُ الماضي يجوز أن يكون صفة للنكرة نحو « مَرَرْتُ بِرَجُلٍ قَعَدَ ، وغلامٍ قامَ » فينبغي أن يجوز أن يقع حالا للمعرفة نحو « مَرَرْتُ بالرَّجُلِ قَعَدَ ، وبالغلامِ قَامَ » وما أشبه ذلك .

---

١٥٢ — هذا البيت من كلام أبي صخر الهذلي ، وهو من شواهد الرضى في باب الحال ، وقد شرحه البغدادي في الخزانة (١/٥٥٢) وابن يعيش (ص ٢٤٧) وشرح الأشموني (رقم ٤٢٩) وأوضح المسالك (رقم ٢٥٣) وابن عقيل (رقم ٢٠٧) وشرح شذور الذهب (رقم ١١٠) وتعروني : تنزل بي وتعرض لي ، تقول : عرا فلان فلانا ، وعرى فلانا الأمر ؛ إذا أردت أنه نزل به ، والذكرى: التذكر والخطور بالبال، والهزة : الرعدة والانتفاضة ، وروى المؤلف وابن يعيش في مكانها « نفضة » بضم النون وسكون الفاء أو فتحها ، وانتفض العصفور : ارتعد وارتعش ، والقطر : المطر . والاستشهاد به ههنا في قوله « بلله القطر » حيث وقعت الجملة الفعلية التي فعلها ماض حالا من غير أن يقرن الفعل بقد ، والكوفيون يستدلون بهذا البيت وما أشبهه على أنه يجوز أن يقع الفعل الماضي حالا من غير أن يقرن بقد ، فأما البصريون فيزعمون أنه لا بد حينئذ من اقتران الفعل الماضي بقد في اللفظ أو في التقدير ، وعلى هذا تكون « قد » مقدرة ههنا قبل الفعل ، والإنصاف أن الاستدلال بنفس الكلام الوارد عن العرب ، وقد رأينا أن فصحاءهم يجيئون بالفعل الماضي حالا غير مقرون بقد ، فأما التقدير فلا دليل عليه .

والذى يدل على ذلك أنا أجمعنا على أنه يجوز أن يُقَام الفعلُ الماضى مُقَامَ الفعل المستقبل ، كما قال تعالى : (وَإِذْ قالَ اللهُ يا عِيسَى بْنَ مَرْيَمَ) أى : يقول ، وإذا جاز أن يقام الماضى مقام المستقبل جاز أن يقام مقام الحال .

وأما البصريون فاحتجوا بأن قالوا : إنما قلنا إنه لا يجوز أن يقع حالا وذلك لوجهين ؛ أحدهما : أن الفعل الماضى لا يدل على الحال ؛ فينبغى أن لا يقوم مقامه ، والوجه الثانى : أنه إنما يصلح أن يوضع موضع الحال ما يصلح أن يقال فيه « الآنَ » أو « السَّاعَةَ » نحو : « مَرَرْتُ بِزَيْدٍ يَضْرِبُ ، وَنَظَرتُ إلى عَمرو يَكْتُبُ » ؛ لأنه يحسن أن يقترن به الآن أو الساعة ، وهذا لا يصلح فى الماضى ، فينبغى أن لا يكون حالا ؛ ولهذا لم يجز أن يقال : « مَا زَالَ زَيْدٌ قَامَ ، ولَيْسَ زَيْدٌ قَامَ » لأن « مَا زَالَ ، وليس » يطلبان الحال ، و « قام » فعل ماض ؛ فلو جاز أن يقع حالا لوجب أن يكون هذا جائزاً ؛ فلما لم يجز دل على أن الفعل الماضى لا يجوز أن يقع حالا ، وكذلك لو قلت « زَيد خَلْفَكَ قام » لم يجز أن يجعل « قامَ » فى موضع الحال ؛ لما بينا ، ولا يلزم على كلامنا إذا كان مع الماضى « قَدْ » حيث يجوز أن يكون حالا نحو « مَرَرْتُ بزَيد قَدْ قامَ » وذلك لأن « قد » تُقَرب الماضى من الحال ، فجاز أن يقع معها حالا ، ولهذا يجوز أن يقترن به الآن أو الساعة فيقال : « قَدْ قَامَ الآنَ ، أو الساعة » فدل على ما قلناه .

وأما الجواب [١١٥] عن كلمات الكوفيين : أما احتجاجهم بقوله تعالى : (أو جاءوكم حَصِرَتْ صدورهم) فلا حجة لهم فيه ، وذلك من أربعة أوجه ؛ الوجه الأول : أن تكون صفة لقوم المجرور فى أول الآية ، وهو قوله تعالى : (إلا الذين يَصِلُونَ إلى قوم) . والوجه الثانى : أن تكون صفة لقوم مقدر ويكون التقدير فيه : أو جاءوكم قوماً حصرت صدورهم ، والماضى إذا وقع صفة لموصوف محذوف جاز أن يقع حالا بالإجماع . والوجه الثالث : أن يكون خبراً بعد خبر ، كأنه قال :

أو جاءوكم ، ثم أخبر فقال : حصرت صدورهم . والوجه الرابع : أن يكون محمولا على الدعاء ، لا على الحال ، كأنه قال : ضَيَّقَ الله صدورهم ، كما يقال : جاءنى فلان وَسَّعَ الله رزقه ، وأَحْسَنَ إلىّ غَفَرَ الله له ، وسَرَقَ قَطَعَ الله يده ، وما أشبه ذلك ؛ فاللفظ فى ذلك كله لفظ الماضى ومعناه الدعاء ، وهذا كثير فى كلامهم قال الشاعر :

١٥٣ — أَلاَ يَا سَيَالاتِ الدَّحَائِلِ بِالضُّحَى
عَلَيْكُنَّ مِنْ بَيْنِ السَّيَالِ سَلاَمُ
وَلاَ زَالَ مُنْهَلُّ الرَّبِيعِ إِذَا جَرَى
عَلَيْكُنَّ مِنْهُ وَابِلٌ وَرِهَامُ

فأتى بالفعل الماضى ومعناه الدعاء ؛ وقال قيس بن ذَرِيح :

١٥٤ — أَلاَ يَا غُرَابَ الْبَيْنِ قَدْ هِجْتَ لَوْعَةً
فَوَيْحَكَ خَبِّرْنِى بِمَا أَنْتَ تَصْرُخُ

---

١٥٣ — السيالات : جمع سيالة — بفتح السين المهملة فيهما — والسيالة أيضاً واحدة السيال ، والسيال : شجر سبط الأغصان عليه شوك أبيض أصوله أمثال ثنايا العذارى ، وقال أبو زياد : السيال ما طال من السمر ، والدحائل : جمع دحول ، والدحول : جمع دحل — بفتح الدال وسكون الحاء المهملة ، بزنة كنز وكنوز — والدحل : نقب فمه ضيق ثم يتسع أسفله حتى يمشى فيه ، وربما أنبت السدر ، وفى نظيره يقول ذو الرمة :

إذا شئت أبكانى لجرعاء مالك   إلى الدحل مستبدى لمى ومحضر

ومنهل الربيع : أراد به منسكب المطر ، والوابل : المطر الكثير ، والرهام : جمع رهمة — بكسر الراء وسكون الهاء — وهو المطر الضعيف الدائم الصغير القطر . والاستشهاد بالبيتين فى قوله « عليكن سلام » وقوله « ولا زال منهل الربيع — إلخ » فإن هاتين الجملتين خبريتان لفظا ، والمقصود من كل واحدة منهما إنشاء الدعاء ، وذلك ظاهر بأدنى تأمل.

١٥٤ — البين : الفراق ، وغراب البين : هذا من بعض قولهم فى زجر الطير ، =

أَبِالْبَيْنِ مِنْ لُبْنَى؟ فَإِنْ كُنْتَ صَادِقاً ... فَلاَ زَالَ عَظْمٌ مِنْ جَنَاحِكَ يُفْضَخُ
وَلاَ زِلْتَ مِنْ عَذْبِ الْمِيَاهِ مُنَفَّراً ... وَوَكْرُكَ مَهْدُومٌ وَبَيْضُكَ مُشْدَخُ
وَلاَ زَالَ رَامٍ قَدْ أَصَابَكَ سَهْمُهُ ... فَلاَ أَنْتَ فِى أَمْنٍ وَلاَ أَنْتَ تُفْرِخُ
وَأَبْصَرْتُ قَبْلَ الْمَوْتِ لَحْمَكَ مُنْضَجاً ... عَلَى حَرِّ جَمْرِ النَّارِ يُشْوَى وَيُطْبَخُ

وقال مَعْدان بن جَوّاس الكِنْدِى :

١٥٥ — إِنْ كَانَ مَا بُلِّغْتَ عَنِّى فَلاَمَنِى
صَدِيقِى ، وَشَلَّتْ مِنْ يَدَىَّ الأَنَامِلُ
وَكَفَّنْتُ وَحْدِى مُنْذِراً فِى رِدَائِهِ
وَصَادَفَ حَوْطاً مِنْ أَعَادِىَّ قَاتِلُ

= كانوا يزعمون أن نعيب الغراب مؤذن بتفرق شملهم، وفى هذا يقول النابغة الذبيانى :

زعم البوارح أن رحلتنا غدا ... وبذاك تنعاب الغراب الأسود
لا مرحبا بغد ، ولا أهلا به ... إن كان تفريق الأحبة فى غد

وهجت : أثرت وحركت ، واللوعة : حرقة الباطن من عشق أو نحوه ، ويفضخ ـ بالبناء للمجهول ـ يكسر ، ومشدخ ـ بزنة مكرم ـ مكسور ، وكان من حق العربية عليه أن يقول « مشدوخ » بزنة اسم المفعول من الثلاثى ، فإنه يقال « شدخه يشدخه شدخا ـ مثل قطعه يقطعه قطعا » والشدخ : الكسر والتهشيم ، وقوله « وأبصرت قبل الموت ـ إلخ البيت » دعا على الغراب بأن يحترق بالنار ولنفسه بأن يتمتع برؤية ذلك قبل أن يموت ؟ والاستشهاد بهذه الأبيات فى أغلب جملها ، فإنها خبرية لفظا إنشائية معنى ؛ لأن المقصود بها الدعاء ، وهذا فى غاية الظهور .

١٥٥ — شلت أنامله : يبست أو فسدت ، ومثل هذا البيت قول الآخر :

فشلت يمينى يوم أعلو ابن جعفر ... وشل بناناها، وشل الخناصر

و « كفنت وحدى منذرا ـ إلخ » يقول : أصبحت فريدا لا معين لى على القيام بواجب تجهيزه وأصبحت فقيرا لا أملك ما أكفنه فيه غير ردائه. أو يكون المعنى : قتله =

فأتى بالفعل الماضي في هذه المواضع ومعناه الدعاء ، فكذلك قوله تعالى : (حَصِرَتْ صُدُورُهُمْ) لفظُه لفظُ الماضي ومعناه الدعاء ، ومعناه من الله تعالى إيجابُ ذلك عليهم .

وأما قول الشاعر :

[١١٦] * كَمَا انْتَفَضَ الْعُصْفُورُ بَلَّلَهُ الْقَطْرُ * [١٥٢]

فإنما جاز ذلك لأن التقدير فيه : قد بلله القطر ، إلا أنه حذف لضرورة الشعر ، فلما كانت « قد » مقدرة تَنَزَّلت منزلة الملفوظ بها ، ولا خلاف أنه إذا كان مع الفعل الماضي « قد » فإنه يجوز أن يقع حالا .

وأما قولهم « إنه يصلح أن يكون صفة للنكرة ، فصلح أن يقع حالا ، نحو « قاعِد ، وقائم » قلنا : هذا فاسد ؛ لأنه إنما جاز أن يقع نحو قاعد وقائم حالا لأنه اسم فاعل ، واسم الفاعل يراد به الحال ، بخلاف الفعل الماضي فإنه لا يراد به الحال فلم يجز أن يقع حالا .

وأما قولهم « إنه يجوز أن يقوم الماضي مقام المستقبل ، وإذا جاز أن يقوم مقام المستقبل جاز أن يقوم مقام الحال » قلنا : هذا لا يستقيم ، وذلك لأن الماضي إنما يقوم مقام المستقبل في بعض المواضع على خلاف الأصل بدليلٍ يدل عليه كقوله تعالى : (وَإِذْ قَالَ اللهُ يَا عِيسَى بْنَ مَرْيَمَ) فلا يجوز فيما عداه ؛ لأنا بقينا فيه على الأصل ، كما أنه يجوز أن يقع الماضي في بعض

=أعداؤه وليس معه غيري وأعجلت عن تكفينه حسب العادة . والاستشهاد بالبيتين في أربع جمل : أولاها قوله « فلاقني صديق » والثانية قوله « وشلت — إلخ » والثالثة قوله « وكفنت — إلخ » والرابعة قوله « وصادف حوطا — إلخ » فإن كل واحدة من هذه الجمل خبرية لفظا إنشائية معنى؛ لأن المقصود بها الدعاء ،ونظير ذلك قول النابغة :

لئن كان ما بلغت عني صادقا فلا رفعت سوطي إلي إذن يدي

المواضع حالا لدليل يدل عليه ، وذلك إذا دخلت عليه « قد » أو كان وصفاً لمحذوف ، ولم يجز فيما عداه : لأنا بقينا فيه على الأصل . على أنا نقول : ليس من ضرورة أن يجوز أن يقام الماضى مقام المستقبل ينبغى أن يقام مقام الحال ؛ لأن المستقبل فعل كما أن الماضى فعل ، فجنس الفعلية مشتمل عليهما ، وأما الحال فهى اسم ؛ وليس من ضرورة أن يقام الفعل مقام الفعل يجب أن يقوم مقامَ الاسم ، والله أعلم .

٣٣ — مسألة

[ما يجوز من وجوه الإعراب فى الصفة الصالحة للخبرية إذا وُجِدَ معها ظرف مكرر]

ذهب الكوفيون إلى أن النصب واجب فى الصفة إذا كرر الظرف التام وهو خبر المبتدإ ، وذلك نحو قولك : « فى الدَّار زَيْدٌ قائماً فيها » . وذهب البصريون إلى أن النصب لا يجب إذا كرر الظرف وهو خبر المبتدأ ، بل يجوز فيه الرفع كما يجوز فيه النصب . وأجمعوا على أنه إذا لم يكرر الظرف أنه يجوز فيه الرفع والنصب.

أما الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا : الدليلُ على [١١٧] أنَّ النصب واجب النقلُ والقياسُ :

أما النقل فقد قال الله تعالى : (وأمَّا الذينَ سُعِدُوا فَفِى الجنة خَالِدِينَ فيهاَ) فقولُه تعالى : (خالدينَ) منصوب بالحال ، ولا يجوز غيره . وقال تعالى : (فكانَ عاقبتهما أنهما فى النارِ خَالِدِينَ فيها) ووجه الدليل من هاتين الآيتين أن القُرَّاء أجمعوا فيهما على النصب ، ولم يُرْوَ عن أحدٍ منهم أنه قرأ فى واحدة منهما بالرفع .

وأما القياس فقالوا : إنما قلنا إنه لا يجوز إلا النصب ، وذلك لأن الفائدة فى الظرف الثانى فى قولك : « فى الدارِ زَيد قائماً فيها » إنما تحصل إذا حملناه

على النصب ، لا إذا حملناه على الرفع ، ألا ترى أنه إذا حملناه على النصب يكون الظرف الأول خبراً للمبتدأ ، ويكون الثاني ظرفاً للحال ، ويكون الصِّلَةَ لقائم منقطعاً عما قبله ؛ فيكون على هذا كلاماً مستقيما لم يُلْغَ منه شيء ، بخلاف ما إذا حملناهُ على الرفع فقلنا « في الدَّارِ زيد قائم فيها » فإنه تبطل فائدةُ في الثانية لنيابة الأولى عنها في الفائدة ، وحملُ الكلام على ما فيه فائدة أشبه بالحكمة من حمله على ما ليس فيه فائدة .

وأما البصريون فاحتجوا بأن قالوا : الدليل على أن الرفع جائز أنا أجمعنا على أنه إذا لم يكرر الظرف أنه يجوز فيه الرفع والنصب ، فكذلك إذا كرر ؛ لأن قُصَارى ما نقدر أن يكون مانعاً تَكَرُّرُ الظرفِ ؛ لأن « في » الأولى تفيد ما تفيده الثانية ، وهذا لا يصلح أن يكون مانعاً ؛ لأن الأولى وإن كانت تفيد ما تفيده الثانية إلا أن الثانية تذكر على سبيل التوكيد ، والتوكيد شائع في كلام العرب مُسْتَعمل في لغتهم ، وهذا لا خلاف فيه ، وصار هذا كقولهم « فيك زيد راغب فيك » ولا شك أن « فيك » الأولى تفيد ما تفيده الثانية ، ومع هذا لم يمتنع صحة المسألة ، فكذلك ها هنا .

وأما الجواب عن كلمات الكوفيين : أما احتجاجهم بقوله تعالى : (وأما الذين سعدُوا ففي الجنةِ خالدين فيها) وقوله تعالى : (فكان عاقبتهما أنهما في النار خالدين فيها) فلا حجة لهم في هاتين الآيتين ؛ إذ ليس فيهما ما يدل على أنه لا يجوز الرفع ، وإنما فيهما دلالة على جواز النصب ، ونحن نقول به .

وقولهم : « إنه لم يرو عن أحدٍ من القراء بالرفع فوجب أنه لا يجوز » قلنا : لا نسلم ؛ فإنه قد روى عن الأعمش أنه قرأ « خالدون فيها » بالرفع ، على أن هذا الاستدلال [١١٨] فاسد ، وذلك لأنه ليس من ضرورة أنه لم يقرأ به أحد من القراء أن لا يكون كلاماً جائزاً فصيحاً . ألا ترى أنه لم يأت في كتاب الله عز وجل ترك عمل « ما » في المبتدأ والخبر نحو « ما زيد قائم ، وما عمرو

ذاهب » إلا فيما ليس بمشهور ، وإن كانت لغة مشهورة معروفة صحيحة فصيحة وهى لغة بنى تميم ، ثم لم يدل ذلك على أنها ليست فصيحة مشهورة مستعملة ؟ فكذلك ها هنا .

وأما قولهم « إنا لو حملناه على الرفع لأدى ذلك إلى أن تبطل فائدة فى الثانية لنيابة الأولى عنها فى الفائدة » قلنا : هذا فاسد ؛ وذلك لأنه وإن كانت الأولى تفيد ما تفيده الثانية إلا أن ذلك لا يدل على بطلان فائدة الثانية ؛ لأن من مذاهب العرب أن يؤكد اللفظ بتكريره ؛ فيقولون « لقيتُ زيداً زيداً ، وضربتُ عمراً عمراً » فيكون المكرر توكيداً للأول ، وإن كان الأول قد وقعت به الفائدة ، وقد قال الله تعالى : (وَهُمْ بِالآخِرَةِ هُمْ كَافِرُونَ) فهم الثانية تكرير للتوكيد ، والتقدير : وهم بالآخرة كافرون ، فى أحد الوجهين ، ومع هذا فلا يقال إنه لا يجوز ، فكذلك ها هنا ، ومن تدبر سورة (الرحمن) و (قل يا أيها الكافرون) علم قطعاً أن التكرير للتوكيد لا ينكر فى كلامهم ؛ لما فيه من الفائدة ، وكثرةُ ذلك فى كتاب الله تعالى وكلام العرب ، وشهرتُه فى استعمالهم ، تغنى عن الإسهاب والتطويل بالشواهد ؛ إذ كان ذلك أكثَرَ من أن يحصى ، وأشهر من أن يظهر ، والله أعلم .

٣٤ — مسألة

[القول فى العامل فى المستثنى النَّصْبَ][1]

اختلف مذهب الكوفيين فى العامل فى المستثنى النَّصْبَ نحو « قام القومُ

(١) انظر فى هذه المسألة : حاشية الصبان على الأشمونى (٢/١٢٥) وتصريح الشيخ خالد الأزهرى (١/٤٢١ بولاق) وشرح الرضى على الكافية (١/٢٠٧) وأسرار العربية للمؤلف (ص ٨١ ليدن) وشرح ابن يعيش على المفصل (ص ٢٥٩ ليزج)

إلا زيداً » فذهب بعضهم إلى أن العامل فيه « إلا » ، وإليه ذهب أبو العباس محمد ابن يزيد المبرد وأبو إسحاق الزجاج من البصريين ، وذهب الفراء ومَنْ تابعه من الكوفيين — وهو المشهور من مذهبهم — إلى أن « إلا » مركبة من إنَّ ولا ، ثم خففت إنَّ وأدغمت فى لا ، فنصبوا بها فى الإيجاب اعتباراً بإنَّ ، وعطفوا بها فى النفى اعتباراً بلا ، وحكى عن الكسائى أنه قال : إنما نصب المستثنى [١١٩] لأن تأويله : قام القوم إلا أن زيداً لم يقم ، وحكى عنه أيضاً أنه قال : ينتصب المستثنى لأنه مشبه بالمفعول . وذهب البصريون إلى أن العامل فى المستثنى هو الفعل ، أو معنى الفعل بتوسُّطِ إلا .

أما الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا : الدليل على أنَّ « إلاَّ » هى العامل وذلك لأن إلاَّ قامت مقام أستثنى ، ألا ترى أنك إذا قلت « قام القوم إلا زيداً » كان المعنى فيه : أستثنى زيداً ، ولو قلت « أستثنى زيداً » لوجب أن تنصب ، فكذلك مع ما قام مقامه .

والذى يدل على أن الفعل المتقدم لا يجوز أن يكون عاملا فى المستثنى النصبَ أنه فعل لازم . والفعل اللازم لا يجوز أن يعمل فى هذا النوع من الأسماء ؛ فدلَّ على أن العامل هو « إلاَّ » على ما بينا .

والذى يدل أيضاً على أن الفعل ليس عاملا قولهم « القومُ إخوانك إلا زيدا » فينصبون زيدا ، وليس ها هنا فعل البتة ؛ فدل على صحة ما ذهبنا إليه .

وأما الفراء فتمسك بأن قال : إنما قلنا إنه منصوب بإلاَّ لأن الأصل فيها إنَّ ولا ؛ فزيد : اسم إن ، ولا : كَفَتْ من الخبر ؛ لأن التأويل : إن زيدا لم يقم ، ثم خففت إنَّ وأدغمت فى لا وركبت معها فصارتا حرفا واحدا ، كما ركبت لو مع لا وجعلا حرفا واحدا ؛ فلما ركبوا إنَّ مع لا أعملوها عملين : عملَ إنَّ فنصبوا

بها فى الإيجاب ، وعمل لا فجعلوها عطفاً فى النفى ، وصارت بمنزلة حتى ، فإنها لما شابهتْ حرفين إلى والواو أجروها فى العمل مجراهما ، فخفضوا بها بتأويل إلى ، وجعلوها كالواو فى العطف ؛ لأن الفعل يحسن بعدها كما يحسن بعد الواو ، ألا ترى أنك تقول « ضَرَبْتُ القومَ حَتى زَيْدٍ » أى حتى انتهيت إلى زيد ، و « ضَرَبْتُ القوم حَتَّى زيدا » أى حتى ضربت زيدا ، فكذلك هاهنا : إلاَّ لمَّا ركبت من حرفين أجريت فى العمل مجراهما على ما بينا .

وأما البصريون فاحتجوا بأن قالوا : إنما قلنا إن العامل هو الفعل وذلك لأن هذا الفعل وإن كان فعلا لازما فى الأصل إلا أنه قَوِىَ بإلاَّ فتعدَّى إلى المستثنى كما تعدى الفعلُ بحرف الجر ، إلا أن «إلاَّ» لا تعمل وإن كانت مُعَدِّية كما يعمل حرف الجر ؛ لأن « إلا » حرف يدخل على الاسم والفعل المضارع ، نحو « مَازَيد إلا يَقُومُ ، ومَاعمرو إلا يَذْهَبُ » وإن لم يجز دخوله [١٢٠] على الفعل الماضى نحو « مَا زيد إلا قامَ ، ومَا عمرو إلا ذَهبَ » والحرف متى دخل على الاسم والفعل لم يعمل فى واحد منهما ، وعدمُ العمل لا يدل على عدم التعدية ، ألا ترى أن الهمزة والتضعيف يُعَدِّيان وليسا عاملين ، ونظيرُ ما نحن فيه نصبُهُمْ الاسم فى باب المفعول معه نحو « استوى المـاء والخَشَبَةَ ، وجاء البرد والطَّيَالِسَةَ » فإن الاسم نصب بالفعل المتقدم بتقوية الواو فإنها قوّتِ الفعلَ فأوصلته إلى الاسمِ فنصبه ؛ فكذلك ها هنا .

وأما الجواب عن كلمات الكوفيين : أما قولهم « إن إلاَّ قامت مقامَ أستثنى فينبغى أن تعمل عمله » قلنا : الجوابُ عن هذا من خمسة أوجه :

الوجه الأول : أن هـذا يؤدى إلى إعمال معانى الحروف ؛ وإعمالُ معانى الحروف لا يجوز ، ألا ترى أنك تقول « مَا زَيد قائما » فيكون صحيحاً ؛ فلو قلت « ما زيدا قائما » على معنى نفيت زيدا قائما لكان فاسداً ؛ فكذلك ها هنا ،

وإنما لم يجز إعمال معانى الحروف لأن الحروف إنما وضعت نائبة عن الأفعال طلبا للايجاز والاختصار ؛ فإذا أعملت معانى الحروف فقد رجعت إلى الأفعال ، فأبطلت ذلك المعنى من الإيجاز والاختصار .

والوجه الثانى : أنه لو كان العاملُ « إلا » بمعنى أستثنى لوجب أن لا يجوز فى المستثنى إلا النصب ، ولا خلاف فى جواز الرفع والجر فى النفى نحو « ما جاءنى أحد إلا زيدٌ ، وما مررت بأحدٍ إلا زيدٍ » فدل على أنها ليست هى العاملة بمعنى أستثنى .

والوجه الثالث : أنه يبطل بقولك « قام القوم غير زيد » فإن «غير» منصوب ، ولا يخلو : إما أن يكون منصوبا بتقدير إلا ، وإما أن يكون منصوباً بنفسه ، وإما أن يكون منصوبا بالفعل الذى قبله ؛ بطَلَ أن يقال « إنه منصوب بتقدير إلا » لأنا لو قدرنا إلا لفسد المعنى ؛ لأنه يصير التقدير فيه : قام القوم إلا غير زيد ، وهذا فاسد ، وبطل أيضاً أن يقال « إنه يعمل فى نفسه » ؛ فوجب أن يكون العامل هو الفعل المتقدم ، وإنما جاز أن يعمل فيه وإن كان لازما لأن « غير » موضوعة على الإبهام ، ألا ترى أنك إذا قلت « مَرَرت برَجُلٍ غَيْرِكَ » كان كل مَنْ جاوز المخاطَبَ داخلا تحت « غير » فلما كان فيه هذا الإبهام المفرطُ أشْبَهَ الظروف المبهمة ، نحو خلف وأمام ووراء وقُدَّام ، وما أشبه ذلك ، وكما [١٢١] أن الفعل اللازم يتعدى إلى هذه الظروف من غير واسطة فكذلك ها هنا .

والوجه الرابع : أنا نقول لماذا قدرتم أستثنى زيدا فنصبتم ؟ وهلاَّ قدرتم أمتنع فرفعتم ! كما روى عن أبى على الفارسى أنه كان مع عضد الدولة فى المَيْدَان فسأله عَضُدُ الدولة عن المستثنى ، بماذا انتصب ؟ فقال له أبو علىّ : انتصب لأن التقدير أستثنى زيدا ، فقال له عضد الدولة : وهلا قدرت امتنع فرفعت زيدا ، فقال له أبو

على : هذا الجواب الذى ذكرت لك مَيْدَانى[١] ، وإذا رجعنا ذكرتُ لك الجواب الصحيح ، إن شاء الله تعالى .

والوجه الخامس : أنا إذا أعملنا « إلا » بمعنى أستثنى كان الكلام جملتين ، وإذا أعملنا الفعل كان الكلام جملة واحدة ، ومتى أمكن أن يكون الكلام جملة واحدة كان أولى من جَعْله جملتين من غير فائدة .

وأما قولهم « إن الفعلَ المتقدِّمَ لازم فلا يجوز أن يكون عاملا » قلنا : هـذا الفعل وإن كان لازما إلا أنه تعدى بتقوية « إلاَّ » على ما بيَّنَّا .

وأما قولهم « والذى يدل على أن الفعل ليس عاملا قولهم : القومُ إخْوانُكَ إلا زيداً ؛ فينصبون زيدا ، وليس هاهنا فعل ناصب » قلنا : الناصبُ له ما فى إخوانك من معنى الفعل ؛ لأن التقدير فيه : القومُ يُصَادقونك إلا زيدا ؛ فإلاَّ قوت الفعل المقدر فأوصلته إلى زيد فنصبه .

وأما قول الفراء « إنَّ الأصل فيها إن ولا ، ثم خففت إنَّ وركبت مع لا » فمجرد دعوى يفتقر إلى دليل ، ولا يمكن الوقوف عليه إلا بوحى وتنزيل ، وليس إلى ذلك سبيل ، ثم لو كان كما زعم لوجب أن لا تعمل ؛ لأن إنَّ الثقيلة إذا خففت بطل عملها ، خصوصا على مذهبكم ، وأما تشبيهه لها بلولا فحجة عليه ؛ لأن لو لما ركبت مع لا بطل حكم كل واحد منهما عما كان عليه فى حالة الإفراد ، وحَدَثَ لها بالتركيب حكم آخر ، وكذلك كل حرفين ركب أحدهما مع الآخر ؛ فإنه يبطل حكم كل واحد منهما عما كان عليه فى حالة الإفراد ، ويحدث لها بالتركيب حكم آخر ، وصار هذا بمنزلة الأدوية المركبة من أشياء مختلفة فإنه يبطل حكم كل واحد منها عما كان عليه فى حالة الإفراد ، ويحدث لها بالتركيب حكم آخر ، وهو لا يقول فى « إلاَّ » كذلك ، بل يزعم أن كل واحد من الحرفين

(١) يريد أن هذا الجواب سريع غير مبنى على الدقة التى تحتمل النقاش، وهو لذلك غير مطرد ولا منعكس .

باقٍ على أصلِه وعملِه بعد التركيب كما كان [١٢٢] قبل التركيب . وأما تشبيهه لها بحتى فبعيد ؛ لأن « حتى » حرف واحد ، وليس بمركب من حرفين فيعمل عمل الحرفين ، وإنما هو حرف واحد يتأول تأويلَ حرفين فى حالين مختلفين : فإن ذُهِبَ به مذهَبَ حرف الجر لم يتوهم فيه غيره ، وإن ذُهِبَ به مذهَبَ حرف العطف لم يتوهم فيه غيره ، بخلاف « إلا » فإن إلاَّ عنده مركبة من إنَّ ولا ، وهما منطوق بهما ، فإذا اعتمد على أحدهما بطل عمل الآخر وهو منطوق به ، فبان الفرق بينهما .

والذى يدل على فساد ما ذهب إليه قولهم « مَا قَالَ إلاَّ لَهُ » فإن « لَهُ » لا شيء قبله يعطف عليه ، وليس فى الكلام منصوب فتكون « إلا » عاملة فيه ؛ فدل على فساد ما ذهب إليه .

وأما قول الكسائى « إنما نصبنا المستثنى لأن تأويله إلا أنَّ زَيْداً لَمْ يَقُمْ » قلنا : لا يخلو إما أن يكون المُوجِبُ للنصب هو أنه لم يفعل ، أو أنَّ ، فإن أراد أن الموجب للنصب أنه لم يفعل فيبطل بقولهم « قَامَ زَيْدٌ لاَ عَمْرٌو[1] » وإن أراد أن أنَّ هى الموجبة للنصب كان اسمها وخبرها فى تقدير اسم ، فلا بد أن يُقَدَّر له عامل يعمل فيه ، وفيه وقع الخلاف .

وقد زعم بعض النحويين أن قول الكسائى تقديرٌ لمعنى الكلام لا لعامله ، وإلا فقوله يرجع إلى قول البصريين .

وأما ما حكى عنه من أن المستثنى ينتصب لأنه مشبه بالمفعول ؛ فهو أيضاً قريب من قول البصريين ؛ لأنه لا عاملَ ها هنا يوجب النصب إلا الفعل المتقدم على ما بينا ، والله أعلم .

---

(١) يريد أن عمرا فى هذا المثال لم يفعل القيام ، ولم ينصب ، فلا يكون كونه لم يفعل عاملا النصب ، فتأمل ذلك .

٣٥ — مسألة

[هل تكون « إلا » بمعنى الواو ؟][1]

ذهب الكوفيون إلى أن « إلا » تكون بمعنى الواو . وذهب البصريون إلى أنها لا تكون بمعنى الواو .

أما الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا : إنما قلنا ذلك لمجيئه كثيراً فى كتاب الله تعالى وكلام العرب ، قال الله تعالى : (لِئَلا يَكُونَ لِلنَّاس عليكم حُجَّة إلا الذين ظَلَمُوا مِنْهُمْ) أى ولا الذين ظلموا ، يعنى والذين ظلموا لا يكون لهم أيضاً حُجَّة ، ويؤيد ذلك ما روى أبو بكر بن مجاهد عن بعض القراء أنه قرأ : (إِلَى الَّذِينَ ظَلَمُوا) مخففاً يعنى مع الذين ظلموا منهم ، كما [١٢٣] قال تعالى : (فاغسلوا وُجُوهكُمْ وأيديكُمْ إلَى المرافق وامسحوا برءوسكم وأرجلكم إلى الكعبين) أى مع المرافق ومع الكعبين ، وكما قال تعالى : (مَنْ أنصارى إلَى الله) أى مع الله ، وكما قال تعالى : (ولا تَأْكُلوا أموالهم إلى أموالكم) أى مع أموالكم ، وكقولهم فى المثل : « الذَّوْدُ إلى الذَّوْدِ إبِلٌ » أى مع الذود ، وكقول ابن مُفَرِّغ :

١٥٦ — شَدَخَتْ غُرَّةُ السَّوَابِقِ فِيهِمْ
فى وُجُوهٍ إلَى اللَّمَامِ الجِعَادِ

---

(١) انظر فى هذه المسألة : مغنى اللبيب (ص ٧٣ بتحقيقنا) وحاشية الصبان على الأشمونى (٢/١٢٧ بولاق) وتصريح الشيخ خالد الأزهرى (١/٤٢٢ بولاق)وشرح الرضى على الكافية (١/٢١٣)

١٥٦ — هذا البيت من كلام ابن مفرغ الحميرى ، واسمه يزيد ربيعة ، وقد روى ابن منظور هذا البيت فى اللسان مرتين ، أولاهما فى (ش د خ) وقال قبل إنشاده «وقال الراجز»وهذا سبق قلم منه ؛ فإن البيت من الخفيف ، وليس رجزاء وثانيتهما=

أى مع اللمام ، وقال ذو الرُّمَّة :

١٥٧ — * بِهَا كُلُّ خَوَّارٍ إِلَى كُلِّ صَعْلَةٍ *

أى مع كل صعلةٍ ، وقال تعالى : (لاَ يُحِبُّ اللهُ الْجَهْرَ بِالسُّوءِ مِنَ الْقَوْلِ إِلاَّ مَنْ ظُلِمَ) أى ومن ظُلِمَ لا يُحِب أيضاً الجهر بالسوء[1] منه ، إلى غير ذلك من المواضع . ثم قال الشاعر :

= فى (ل م م) ونسبه إلى ابن مفرغ. وشدخت: أى اتسعت فى الوجه، قال أبو عبيدة : « يقال لغرة الفرس إذا كانت مستديرة : وتيرة ، فإذا سالت وطالت فهى شادخة » اهـ. والغرة ـ بضم الغين وتشديد الراء ـ بياض فى جبهة الفرس ، والسوابق : جمع سابق ، وأصله الفرس يأتى فى الحلبة سابقا ، واللمام : جمع لمة ، وتجمع أيضا على لمم ـ بكسر اللام فى المفرد وفى جمعيه ـ واللمة : الشعر إذا نزل من الرأس فجاوز شحمة الأذن ، وكان لرسول الله صلى الله عليه وسلم فرس يقال له : ذو اللمة ، والجعاد : جمع جعدة ـ بفتح فسكون ـ وهى أنثى الجعد، والجعد: ضد السبط، والسبط: المسترسل من الشعر، وجعودة الشعر هى الغالبة على شعور العرب ، وعلى هذا يمدح الرجل بأنه جعد الشعر ، نعنى أنه عربى ، فإذا أردت أن شعره مفلفل كشعر الزنج كان ذما . والاستشهاد بالبيت فى قوله « إلى اللمام » فإن إلى ههنا تدل على معنى مع ، وأقوى مايدل على ذلك أن الرواية فى اللسان (ل م م) « مع اللمام الجعاد » وإذا جاءت كلمة فى إحدى [illegible] وأتت مكان كلمة فى رواية أخرى دل ذلك على أن الكلمتين بمعنى واحد .

١٥٧ — هذا صدر بيت من كلام ذى الرمة غيلان بن عقبة ، وعجزه قوله :

* ضهول ورفض المذرعات القراهب * .

وقد أنشد ابن منظور هذا البيت فى اللسان (ص ع ل — ض هـ ل) ونسبه إلى ذى الرمة ، ثم قال « قال ابن برى : الصعلة النعامة ، والخوار : الثور الوحشى الذى له خوار — وهو صوته — وضهول : تذهب وترجع ، والمذرعات من البقر [illegible] أولادها ، والقراهب : جمع قرهب [illegible] مطلقا [illegible] الكبير الضخم من الثيران ، والقرهب أيضا : السيد » والاستشهاد بالبيت فى قوله « إلى كل صعلة » فإن إلى فى هذا الموضع تدل على معنى مع ، وهو ظاهر إن شاء الله .

(١) الأشهر فى تفسير هذه الآية أن « إلا » فيها استثنائية ، واستمع إلى جار الله =

١٥٨ — وَكُلُّ أَخٍ مُفَارِقُهُ أَخُوهُ   لَعَمْرُ أَبِيكَ إِلاَّ الْفَرْقَدَانِ

أى والفرقدان ، والشواهدُ على هذا فى أشعارهم كثيرةٌ جداً .

= يقول : « إلا من ظلم ، أى إلا جهر من ظلم ، استثنى من الجهر الذى لا يحبه الله جهر المظلوم ، وهو أن يدعو على الظالم ويذكره بما فيه من السوء ، وقيل : هو أن يبدأ بالشتيمة فيرد على الشاتم » اهـ .

١٥٨ — هذا البيت من شواهد سيبويه (١/٣٨١) وقد نسبه إلى عمرو بن معديكرب ، وقال الأعلم « ويروى لسوار بن المضرب » اهـ ، وأنشده الجاحظ فى البيان (١/٢٢٨) منسوبا إلى عمرو ، والبيت من شواهد الأشمونى (رقم ٤٥٣) ومغنى اللبيب (رقم ١٠٨) ورضى الدين فى شرح الكافية فى باب الاستثناء ، وشرحه البغدادى فى الخزانة (٢/٥٢ بولاق) . وقال : إن هذا البيت يروى فى شعرين لشاعرين ، أحدهما عمرو بن معديكرب ، والثانى حضرمى بن عامر أحد بنى أسد ، واستشهد به أيضا موفق الدين ابن يعيش فى شرح المفصل (ص ٢٨٤) والاستشهاد بالبيت ههنا فى قوله « إلا الفرقدان » فإن الكوفيين زعموا أن « إلا » فى هذا البيت حرف عطف بمنزلة الواو ، وكأنه قال : كل أخ يفارقه أخوه والفرقدان أيضا ، وقد حمل الشريف المرتضى فى أماليه (٢/٨٨) على هذا المعنى قوله تعالى : (وأما الذين سعدوا ففى الجنة خالدين فيها ما دامت السموات والأرض إلا ما شاء ربك) قال : إلا بمعنى الواو ، والتأويل : خالدين فيها ما دامت السموات والأرض وما شاء ربك من الزيادة ، واستشهد على ذلك ببيت الشاهد ، وبقول الآخر : (وهو المخبل السعدى) :

وأرى لها دارا بأغدرة الـ   ـسيدان لم يدرس لها رسم
إلا رمادا هامدا دفعت   عنه الرياح خوالد سحم

والمراد بإلا ههنا الواو ، وإلا كان الكلام متناقضا ، اهـ . والذى رآه سيبويه فى بيت الشاهد — وسيذكره المؤلف فى الرد على كلمات الكوفيين — أن « إلا » ههنا اسم بمعنى غير ، وهى صفة لكل ، ولهذا ارتفع ما بعدها ؛ لأن إلا التى بمعنى غير يظهر إعرابها على ما بعدها بطريق العارية ، ومن هنا تدرك أنه لا يجوز جعل إلا صفة لأخ =

وأما البصريون فاحتجوا بأن قالوا : إنما قلنا إن « إلاَّ » لا تكون بمعنى الواو لأنَّ إلا للاستثناء ، والاستثناء يقتضى إخراجَ الثانى من حكم الأول ، والواو للجمع ، والجمع يقتضى إدخال الثانى فى حكم الأول ؛ فلا يكون أحدهما بمعنى الآخر .

وأما الجواب عن كلمات الكوفيين : أما احتجاجهم بقوله تعالى : (إلا الذين ظلموا منهم فلا تخشوهم واخشونى) فلا حجة لهم فيه ؛ لأن « إلا » ها هنا استثناء منقطع ، والمعنى : لكن الذين ظلموا يحتجُّونَ عليكم بغير حجة ، والاستثناء المنقطع كثير فى كتاب الله تعالى وكلام العرب ، قال الله تعالى : (مَا لَهُمْ بِهِ مِنْ عِلْمٍ إلا اتباعَ الظنِّ) معناه لكن يتبعون الظن ، وقال تعالى : (ومَا لِأحَدٍ عِنْدَهُ من نعمةٍ تجزَى، إلاَّ ابتغاء وجه رَبِّهِ الأعْلَى) معناه لكن يبتغى وجه ربه الأعلى ، وقال تعالى : (ثُمَّ رددناهُ أسفلَ سافلين، إلا الذين آمنوا وعَمِلوا الصالحاتِ) معناه لكن الذين آمنوا وعملوا الصالحات فلهم أجر ، ثم قال النابغة :

١٥٩ — [١٢٤] وَقَفْتُ فِيهَا أُصَيْلاَلاً أُسَائِلُهَا
أعْيَتْ جَوَاباً ، وَمَا بِالرَّبْعِ مِنْ أحَدِ
إلاَّ الأوَارِيَّ لَأياً مَا أُبَيِّنُهَا
وَالنُّؤْىُ كَالْحَوْضِ بِالْمَظْلُومَةِ الْجَلَدِ

= المضاف إليه؛ إذ لو كانت صفة لأخ لكان ما بعدها مجرورا فكان يقول «إلا الفرقدين» كما قال الآخر :

وكل أخ مفارقه أخوه لشحط الدار إلا ابنى شمام

كما أنه لا يجوز لك أن تجعل « إلا » فى بيت الشاهد استثنائية ؛ لأنها لو كانت هى الاستثنائية لكان ما بعدها منصوبا ، لأن الكلام قبلها تام موجب ، ونصب المستثنى بعد الكلام التام الموجب واجب كما تعلم .

١٥٩ — هذان البيتان من قصيدة النابغة الذبيانى التى يعدونها من المعلقات والتى مطلعها : =

. . . .

= يا دار مية بالعلياء فالسند أقوت وطال عليها سالف الأمد

والبيتان من شواهد سيبويه (١/٣٦٤) وشرح المفصل لابن يعيش (ص ٢٦٥) وانظر – مع ذلك – خزانة الأدب (٢/٧٦) وشرحنا على شرح الأشمونى (الشواهد ٢١ و ١٨٠ و ٣٧١ و ٤٦٧) وقوله « أصيلالا » أصله أصيلان – بالنون – فأبدل النون لاما ، وهو إبدال غير قياسى ، والأصيلان : تصغير أصلان ، الذى هو جمع أصيل ، والأصيل : الوقت قبيل غروب الشمس ، وأعيت : عجزت وضعفت ، والأوارى : جمع آرية أو آرى ، وهو محبس الخيل ، وقوله « لأيا ما أبينها » يريد ما أعرفها وأتبينها إلا بعد لأى ، أى بطء ، والنؤى – بالضم – حفيرة تحفر حول الخيمة لتمنع تسرب المطر إليها ، والمظلومة : أراد بها الفلاة التى حفر فيها الحوض لغير إقامة ، والجلد : الصلبة ، والاستشهاد بالبيتين فى قوله « إلا الأوارى » فإن هذا من نوع الاستثناء المنقطع لكون المستثنى ليس من جنس المستثنى منه ، وهذا النوع يجوز فيه وجهان : الإبدال من المستثنى منه فيتبعه فى إعرابه ، على أن تتوسع فى المستثنى منه فتجعله شاملا للمستثنى ، والنصب على الاستثناء قال الأعلم : « الشاهد فى قوله إلا الأوارى بالنصب على الاستثناء المنقطع ؛ لأنها من غير جنس الأحدين ، والرفع جائز على البدل من الموضع ، والتقدير : وما بالربع أحد إلا الأوارى ، على أن تجعل من جنس الأحدين اتساعا ومجازاً » اهـ . وليس عجيبا أن تجعل المستثنى من هذا النوع داخلا فى جنس المستثنى منه ؛ فقد جرت عادة العرب فى كلامهم أن يجعلوا الشىء من جنس غير جنسه توسعا ، انظر إلى قول أبى ذؤيب الهذلى :

فإن تمس فى قبر برهوة ثاويا أنيسك أصداء القبور تصيح

فقد جعل أصداء القبور أنيسا وليست فى الأصل من جنس الأنيس ، ثم انظر إلى قول ابن الأيهم التغلبى :

ليس بينى وبين قيس عتاب غير طعن الكلى وضرب الرقاب

ثم انظر إلى قول عمرو بن معد يكرب :

وخيل قد دلفت لها بخيل تحية بينهم ضرب وجيع

فقد جعل الضرب الوجيع تحية ، وهو فى الأصل من غير جنسها .

وقال آخر :

١٦٠ — وَبَلْدَةٍ لَيْسَ بِهَا أَنِيسُ إلاَّ الْيَعَافِيرُ وَإلاَّ الْعِيسُ

وعلى ذلك أيضاً يحمل ما احتجوا به من قوله تعالى : (لا يُحِبُّ اللهُ الْجَهْرَ بالسوءِ من القول الا من ظلم) ؛ فإن معناه لكن المظلوم يجهر بالسوء ؛ لما يلحقه من الظلم ، فيكون فى ذلك أَعْذَرَ ممن يبدأ بالظلم ، وعلى ذلك أيضاً يحمل قول الشاعر :

وَكُلُّ أَخٍ مُفَارِقُهُ أَخُوهُ لَعَمْرُ أَبِيكَ إلاَّ الْفَرْقَدَانِ [١٥٨]

---

١٦٠ — هذان بيتان من مشطور الرجز ، وهما من كلام جران العود ، واسمه عامر بن الحارث (د ٥٢) والبيتان من شواهد سيبويه (١/١٣٣ و ٣٦٥) وابن يعيش (ص ٢٦٥) والأشمونى (رقم ٤٤٤) وأوضح المسالك (رقم ١٤٥) وشذور الذهب (رقم ١٢٥) ولبيس : اسم امرأة ، واليعافير : جمع يعفور — بضم الياء أو فتحها — وهو الظبي الذى لونه لون العفر وهو التراب ، والعيس: جمع أعيس أو عيساء ،وأصلها الإبل لكنه أراد بقر الوحش ، والاستشهاد به فى قوله « إلا اليعافير وإلا العيس » حيث رفع ما بعد إلا على البدل مما قبلها مع أن اليعافير والعيس ليسا من جنس الأنيس فى الأصل ، ولكنه توسع فجعلهما من جنسه ، قال سيبويه بعد أن أنشد البيت « جعلها أنيسها » يريد جعل اليعافير والعيس أنيس هذه البلدة . وقال الأعلم « الشاهد فيه رفع اليعافير والعيس بدلا من الأنيس على الاتساع والمجاز » اهـ . وإبدال المستثنى من المستثنى منه إذا كان فى أصله من غير جنسه هو لغة بنى تميم ، يجيزون فيه النصب على الاستثناء والبدلية ، أما الحجازيون فلا يجيزون فيه غير النصب على الاستثناء ، وعليه قول الأسود بن يعفر ، وهو من شعر المفضليات :

مهامها وخروقا لا أنيس بها إلا الضوابح والأصداء والبوما

ويحتمل ذلك قول الكلحبة اليربرعى :

أمرتكم أمرى بمنعرج اللوى ولا أمر للمعصى إلا مضيعا

فإنه يجوز أن يكون قوله « إلا مضيعا » استثناء مما قبله فيكون قد وضع الصفة مكان الموصوف ، وأصل الكلام : ولا أمر للمعصى إلا أمرا مضيعا ، ويجوز أن يكون « مضيعا » حالا من الضمير المستكن فى الجار والمجرور قبله .

أراد لكن الفرقدان فإنهما لا يفترقان ، على زعمهم فى بقاء هذه الأشياء المتأخرة إلى وقت الفناء ، ويحتمل أن تكون « إلا » فى معنى غير ، ولذلك ارتفع ما بعدها ، والمعنى : كلُّ أخٍ غيرُ الفرقدين مفارقُهُ أخوه ، كما قال تعالى : (لو كانَ فيهما آلهة إلا الله لفسدتا) أى لو كان فيهما آلهة غيرُ الله ، ولهذا كان ما بعدها مرفوعاً ، ولا يجوز أن يكون الرفع على البدل ؛ لأن البدل فى الإثبات غير جائز ؛ لأن البدل يوجب إسقاط الأول ، ولا يجوز أن تكون (آلهة) فى حكم الساقط ؛ لأنك لو أسقطته لكان بمنزلة قولك : لو كان فيهما إلا الله ، وذلك لا يجوز ، ألا ترى أنك لا تقول « جاءنى إلا زيد » لأن الغرض فى « إلا » ـ إذا جاءت قبل تمام الكلام ـ أن تثبت بها ما نفيته ، نحو « ما جاءنى إلا زيد » وليس فى قوله (لو كان) نفى فيفتقر إلى إثبات ، ولو جاز أن يقال « جاءنى إلا زيد » على إسقاط إلا مثلا حتى كأنه قيل جاءنى زيد و « إلا » مَزِيدٌ لاستحال ذلك فى الآية ؛ لأنه كان يصير قولك « لو كان فيهما إلا الله » بمنزلة لو كان فيهما الله لفسدتا ، وذلك مستحيل .

وأما قراءة من قرأ : (إلى الذين ظلموا منهم) بالتخفيف ، فإن صحت وسُلِّم لكم ما ادعيتموه على أصلكم من أن إلى تكون بمعنى مع فليس لكم فيه أيضاً حجة تدل على أن « إلا » تكون بمعنى الواو ؛ لأنه ليس من الشرط أن تكون إحدى القراءتين بمعنى الأخرى ، وإذا اعتبرتم هذا فى [١٢٥] القراءات وجدتم الاختلاف فى معانيها كثيراً جداً ، وهذا مما لا خلاف فيه ، وإذا ثبت هذا فيجوز أن تكون قراءة من قرأ (إلى الذين) بالتخفيف بمعنى مع ، وقراءة من قرأ « إلا » بالتشديد بمعنى لكن ، على ما بينا ، والله أعلم .

* * *

٣٦ — مسألة

[هل يجوز تقديم حرف الاستثناء فى أول الكلام ؟](١)

ذهب الكوفيون إلى أنه يجوز تقديم حرف الاستثناء فى أول الكلام ، نحو قولك : « إلاَّ طَعَامَكَ مَا أَكَلَ زَيْدٌ » نصَّ عليه الكسائىّ ، وإليه ذهب أبو إسحاق الزّجاج فى بعض المواضع . وذهب البصريون إلى أنه لا يجوز ذلك .

أما الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا : الدليل على جواز تقديمه أن العرب قد استعملته مقدماً ، قال الشاعر :

١٦١ — خَلاَ أَنَّ ٱلْعِتَاقَ مِنَ ٱلْمَطَايَا حَسِينَ بِهِ فَهُنَّ إِلَيْهِ شُوسُ

---

(١) انظر فى هذه المسألة : شرح الرضى على الكافية (١/٢٠٩) وشرحنا على شرح الأشمونى (٢/٤٥٥ و ٤٩٢) وحاشية الصبان على الأشمونى (٢/١٣٠) وحاشية العليمى على التصريح (١/٤٢٨) .

١٦١ — هذا البيت من كلام أبى زيد الطائى ، وقد أنشده ابن منظور (ح س س — ح س ى) ونسبه فى المرتين إليه ، غير أنه رواه فى المرة الأولى مثل ما أنشده المؤلف ، ورواه فى المرة الثانية :

* سوى أن العتاق — إلخ *

والعتاق : جمع عتيق ، وهو الأصيل ، والمطايا : جمع مطية ، وهى الدابة ، سميت بذلك لأنها تمطو فى سيرها ، أى تسرع ، أو لأن راكبها يقتعد مطاها ، وهو ظهرها ، وحسين به — بفتح الحاء وكسر السين أو فتحها ، وآخره نون جماعة الإناث — أصله حسسن به ، فأبدل من ثانى المثلين ياء ، قال ابن منظور : «قال ابن سيده : وقالوا : حسست به ، وحسيت به — بكسر السين فيهما — وحسيته — بفتح السين — وأحسيت ، وهذا كله من محول المضعف . . . ثم قال عن الفراء : حسيت بالخبر ، وأحسيت به ، يبدلون من السين ياء ، قال أبو زيد : =

وقال الآخر :

١٦٢ — وَبَلْدَةٍ لَيْسَ بِهَا طُورِىُّ وَلاَ خَلاَ الْجِنَّ بِهَا إِنْسِىُّ

= * خلا أن العتاق . . . إلخ *

قال الجوهرى وأبو عبيدة : يروى بيت أبى زيد :

* أحسن به فهن إليه شوس *

وأصله أحسسن » اهـ . وقال : « وحسيت الخبر بالكسر مثل حسست ، قال أبو زيد :

* سوى أن العتاق . . . إلخ *

وأحسيت الخبر مثله ، قال أبو نخيلة :

لما احتسى منحدر من مصعد أن الحيا مغلوب لم يجمد

احتسى : أى استخبر فأخبر أن الخصب فاش . والمنحدر : الذى يأتى القرى ، والمصعد : الذى يأتى إلى مكة » اهـ . وقول أبى زبيد « فهن إلى شوس » الشوس : جمع أشوس ، وهو الوصف من الشوس ـ بفتح الشين والواو جميعا ـ وهو النظر بمؤخر العين . والاستشهاد بالبيت فى قوله « خلا أن العتاق من المطايا » حيث قدم المستثنى فى أول الكلام ، وقد أنشده الكوفيون ذاهبين إلى أن فيه دليلا على جواز تقديم المستثنى قبل جملة الكلام ، ونظيره قول الأعشى ، وهو من شواهد الأشمونى وابن عقيل :

خلا الله لاأرجو سواك ، وإنما أعد عيالى شعبة من عيالكا

١٦٢ — هذان بيتان من مشطور الرجز ، وهما من كلام العجاج ، وقد أنشدهما الرضى فى شرح الكافية أول باب الاستثناء ، وشرحهما البغدادى فى الخزانة (٢/٢) وأنشد أولهما ابن منظور (ط و ر) ونسبه إلى العجاج . والعرب تقول : ما بالدار طورى ، وما بالدار طورانى ، وما بالدار دورى ، وما بالدار ديار ، تريد ما بالدار أحد ، وقالوا أيضا : رجل طورى ، يريدون رجلا غريبا ، ومحل الاستشهاد قوله « ولا خلا الجن بها إنسى » حيث قدم الاستثناء على جملة الكلام ، وأصل العبارة : ولا بها إنسى خلا الجن ، فالجار والمجرور خبر مقدم ، وإنسى : مبتدأ مؤخر ، وخلا الجن : استثناء ، وبهذا ونحوه استدل الكوفيون على جواز تقديم الاستثناء على جملة الكلام ، وقد بينا لك ذلك فى شرح الشاهد السابق .

قالوا : ولا يجوز أن يقال « إن الاستثناء يضارع البدل بدليل قولهم : ما قام أحد إلا زيداً ؛ و إلا زيدٌ ، والمعنى واحد ، فلما جاز البدلُ لم يجز تقديمُه كما لا يجوز تقديم البدل على المبدل منه » لأنا نقول : لو كان الأمر كما زعمتم لكان ينبغى أن لا يجوز تقديمه على المستثنى منه كما لا يجوز تقديم البدل على المبدل منه ، وقد جاء ذلك كثيراً فى كلامهم ، قال الكميت :

١٦٣ — فَمَا لِىَ إِلاَّ آلَ أَحْمَدَ شِيعَةٌ وَمَا لِىَ إِلاَّ مَشْعَبَ الْحَقِّ مَشْعَبُ

---

١٦٣ — هذا البيت من قصيدة هاشمية للكميت بن زيد الأسدى ، وهو من شواهد ابن يعيش (ص ٢٦٣) والأشمونى (رقم ٤٤٨) وابن عقيل (رقم ١٦٧) وأوضح المسالك (٢٦٢) وشذور الذهب (رقم ١٢٤) وشرح قطر الندى (رقم ١٠٩) والشيعة : هم الأنصار والأشياع والأعوان، ومشعب الحق : يروى فى مكانه « مذهب الحق » والمراد الطريق الذى يعتقد أنه الطريق الثابت الذى لايجوز الانحراف عنه . والاستشهاد بالبيت فى موضعين منه ؛ الأول قوله « إلا آل أحمد » والثانى قوله « إلا مشعب الحق » حيث قدم المستثنى فى كل موضع منهما على المستثنى منه، وأصل نظم الكلام ومالى شيعة إلا آل أحمد، ومالى مشعب إلا مشعب الحق، وقد كان المستثنى — لو أنه جاء به على أصل الكلام — يجوز فيه وجهان : الأول النصب على الاستثناء ، والثانى الإتباع على البدلية ، فلما قدمه على المستثنى لزمه — فى لغة عامة العرب — النصب على الاستثناء ، ولم يجز فيه الإتباع على البدلية ؛ لأن البدل لا يتقدم على المبدل منه لأنه تابع ورتبة التابع تكون بعد رتبة المتبوع ألا ترى أنهم إذا قدموا صفة النكرة عليها نحو قولك : فيها قائماً رجل ، وقول كثير :

لعـــزة موحشا طلل يـــلوح كأنه خلل

وجب نصب الصفة على الحال ، ولم يجز إتباعها للموصوف على أن تكون نعتا كما كانت وهى متأخرة ؟ وقد جاء على الإتباع قول حسان بن ثابت :

لأنهم يرجون منه شفاعة إذا لم يكن إلا النبيون شافع

فقد قدم المستثنى — وهو قوله النبيون — على المستثنى منه — وهو قوله شافع — ومع ذلك لم ينصبه على الاستثناء كما ينصبه عامة العرب، ويمكن أن يكون هذا البيت رداً على

فقدم المستثنى على المستثنى منه ، وقال الآخر :

١٦٤ — النَّاسُ أَلْبٌ عَلَيْنَا فِيكَ لَيْسَ لَنَا
إلاَّ السُّيُوفَ وَأَطْرَافَ الْقَنَا وَزَرُ

فقدَّمَ المستثنى على المستثنى منه ، وهذا كثير في كلامهم .

وأما البصريون فاحتجوا بأن قالوا : إنما قلنا ذلك لأنه يؤدي إلى أن يعمل ما بعدها فيما قبلها ، وذلك لا يجوز ؛ لأنها حرف نفي يليها الاسمُ والفعلُ كحرف الاستفهام ، وكما [١٢٦] أنه لا يجوز أن يعمل ما بعد حرف الاستفهام فيما قبله ؛ فكذلك لا يجوز أن يعمل ما بعدها فيما قبلها .

ومنهم من تمسك بأن قال : إنما قلنا ذلك لأن الاستثناء يضارع البدل ، ألا ترى أنك تقول « ما جاءني أحد إلا زيد ، وإلا زيداً » والمعنى واحد ، فلما جارى الاستثناء البدلَ امتنع تقديمُه كما يمتنع تقديمُ البدلِ على المبدَلِ منه ، وما ذكروه على هذا فنذكر فساده في الجواب عن كلماتهم ، إن شاء الله تعالى .

= قول الكوفيين « إن المستثنى يضارع البدل ، والبدل لا يتقدم » فيقال لهم : لا نسلم أنه يضارع البدل وأن البدل لا يتقدم ؛ فإن من العرب من يقدمه ويبقيه على الإتباع ، فتفطن لذلك.

١٦٤ — هذا البيت من كلام كعب بن مالك ، الأنصاري ، وهو من شواهد سيبويه (١/٣٨١) وابن يعيش (ص ٢٦٣) وألب : أي مجتمعون متألبون قد تضافروا على خصومتنا وإرادة النيل منا ، والوزر — بفتح الواو والزاي جميعا — الحصن والملجأ ، وأصل معناه الجبل . يقول هذا البيت للنبي صلوات الله وأزكى تسليماته عليه . والاستشهاد به في قوله « إلا السيوف » حيث قدم هذا المستثنى على المستثنى منه وهو قوله « وزر » وأصل الكلام : ليس لنا وزر وملجأ نلجأ إليه إلا السيوف وأطراف القنا ، ولو أنه جاء بالكلام على أصله لكان له أن ينصب المستثنى على الاستثناء وأن يتبعه بالرفع على البدلية ، لكنه لما قدم المستثنى وجب فيه — عند عامة العرب — أن ينصبه ؛ لما ذكرنا من العلة في شرح الشاهد السابق ، وهذا واضح إن شاء الله تعالى .

أما الجواب عن كلمات الكوفيين : أما احتجاجهم بقول الشاعر :

* خَلاَ أَنَّ الْعِتَاقَ مِنَ الْمَطَايَا * [١٦١]

فنقول : لا نسلم ها هنا أن الاستثناء وقع فى أول الكلام ، فإن هذا الشعر لأبى زُبَيْدٍ ، وقبل هذا :

إِلَى أَنْ عَرَّسُوا وَأَغَبَّ مِنْهُمْ قَرِيبًا مَا يُحَسُّ لَهُ حَسِيسُ
خَلا أَنَّ الْعِتَاقَ مِنَ الْمَطَايَا حَسِيْنَ بِهِ فَهُنَّ إِلَيْهِ شُوسُ [١٦١]

وأما قول الآخر :

وَبَلْدَةٍ لَيْسَ بِهَا طُورِىٌّ وَلاَ خَلاَ الْجِنَّ بِهَا إِنْسِىٌّ [١٦٢]

فتقديره : وبلدة ليس بها طورىٌّ ولا إنسى خلا الجن ، فحذف إنسيًّا ، فأضمر المستثنى منه ، وما أظهره تفسيرٌ لما أضمره ، وقيل : تقديرهُ ولا بها إنسى خلا الجن ؛ فـ « بها » مقدرة بعد « لا » وتقديمُ الاستثناء فيه للضرورة ؛ فلا يكون فيه حجة .

والذى يدل على صحة ما ذهبنا إليه أنه قد ضارع البَدَلَ .

قولهم « لو كان الأمر كما زعمتم لوجب أنه لا يجوز تقديمُه على المستثنى منه ، كما لا يجوز تقديمُ البدلِ على المبدل منه » قلنا : هذا فاسد ؛ لأن المستثنى لما تجاذبه شَبَهَان : أحدهما كونُه مفعولا ، والآخَرُ كونُه بدلا ؛ جعلت له منزلة متوسطة ، فجاز تقديمُه على المستثنى منه ، ولم يجز تقديمه على الفعل الذى ينصبه ، عملاً بكلا الشبهين ، على أن من العرب مَنْ يجوز البدل مع التقديم ، فيقول : ما جاءنى إلا زَيْدٌ أَحَدٌ ؛ فيرفع على البدل مع تقديمه على المبدل منه[1] ؛ لأن هذا التقديمَ التقديرُ به التأخيرُ ، وإن كانت اللغة الفصيحة العالية النصب ، والله أعلم .

(١) الشاهد عليه بيت حسان الذى رويناه لك فى شرح الشاهد ١٦٣

[١٢٧] ٣٧ — مسألة

[حاشى فى الاستثناء ، فعل أو حرف أو ذات وجهين][(1)]

ذهب الكوفيون إلى أن « حَاشَى » فى الاستثناء فعلٌ ماضٍ ، وذهب بعضهم إلى أنه فعل استُعمل استعمالَ الأدوات ، وذهب البصريون إلى أنه حرف جر ، وذهب أبو العباس المبرد إلى أنه يكون فعلا ويكون حرفا .

أما الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا : الدليل على أنه فعل أنه يتصرف ، والدليل على أنه يتصرفُ قولُ النابغة :

١٦٥ — وَلاَ أَرَى فَاعِــــلا فى النَّاسِ يُشْبِهُهُ
وَمَا أُحَاشِى مِنَ الأَقْوَامِ مِنْ أَحَدِ

---

(١) انظر فى هذه المسألة : شرح المفصل لابن يعيش (ص ٢٩٩) وشرح الأشمونى (٢/٤٩٨ بتحقيقنا) ولسان العرب (ح ش ا) وحاشية الصبان (٢/١٤٦ بولاق) وتصريح الشيخ خالد (١/٤٣٩ بولاق) وشرح الرضى على الكافية (١/٢٢٤)وأسرار العربية للمؤلف (ص ٨٣ ليدن)

١٦٥ — هذا البيت من قصيدة النابغة الذبيانى المعلقة التى منها الشاهد رقم ١٥٩ السابق فى المسألة ٣٥ وهو من شواهد ابن يعيش (ص ٢٩٩) ومغنى اللبيب(رقم١٨٦) والأشمونى (رقم ٤٦٧) والرضى فى باب الاستثناء ، وشرحــــه البغدادى فى الخزانة (٢/٤٤) وأنشده ابن منظور مرتين (ح ش ا) وقوله « ولا أحاشى » أراد لاأستثنى أحدا ممن يفعل الخير ، و « من » فى قوله « من أحد » زائدة ، وأحد بعدها : مفعول به لأحاشى . والاستشهاد بالبيت فى قوله « ولا أحاشى » فإن هذا فعل مضارع بمعنى أستثنى ، وقد جاء فى كلام العرب المحتج بكلامهم ، فيدل على أن « حاشا » التى تستعمل فى الاستثناء فعل ، وأنه مع ذلك متصرف ، وهذا أحد ثلاثة أدلة للكوفيين استدلوا بها على أن « حاشا » الاستثنائية فعل ، والثانى : أن حرف الجر يأتى بعدها متعلقا بها نحو قوله تعالى (حاشى لله) والثالث : أنه قد يتصرف فى لفظها بالحذف فيقال : حشا ، =

. . . .

وحاش ، وقد علم أن الحذف لا يكون إلا فى الاسم نحو يدودم وأخ وغد وأب وحم (انظر ما ذكرناه فى المسألة الأولى من هذا الكتاب) أو فى الفعل نحو قولهم : لم يك، ولا أدر ، ولم أبل — والأصل : لم يكن ، ولا أدرى ، ولم أبال — وقد ذكر المؤلف هذه الأدلة ، وحاول أن يرد كل واحد منها بما تراه فى كلامه ، وستعرض له فى شرح الشواهد الآتية ، وهذا لأن سيبويه لم يحفظ فى « حاشا » إلا الجر بها ، كما لم يحفظ دخول «ما» عليها ، فقرر أنها لا تكون إلا حرف جر ، لكن العلماء الثقات حفظوا الأمرين جميعا: حفظوا دخول « ما » على حاشا فى قول الأخطل :

رأيت الناس ماحاشا قريشا فإنا نحن أكثرهم فعالا

وحفظوا النصب بها دون أن تلحقها « ما » نحو ما رواه أبو زيد قال : « سمعت أعرابيا يقول : اللهم اغفر لى ولمن سمع حاشا الشيطان وابن الأصبغ » بنصب ما بعد حاشا والمعطوف عليه ، كما حفظوا الذى حفظه سيبويه من الجر بها ، وإذن يكون حال « حاشا » مثل حال « عدا ، وخلا » كل واحد من هذه الثلاثة يكون حرفا تارة ، ويكون فعلا تارة أخرى ، وهذا مذهب أبى العباس المبرد ، وهو الذى تؤيده جملة الشواهد الواردة فى هذه المسألة ، وقد تفطن لذلك موفق الدين ابن يعيش، فقال : « أما حاشا فهو حرف جر عند سيبويه ، يجر ما بعده ، وهو مع مابعده فى موضع نصب بما قبله ، وفيه معنى الاستثناء ، وزعم الفراء أن حاشى فعل ولا فاعل له ، وأن الأصل فى قولك « حاشى زيد » حاشا لزيد ، فحذفت اللام لكثرة الاستعمال وخفضوا بها ، وهذا فاسد ؛ لأن الفعل لا يخلو من فاعل ، وذهب أبو العباس المبرد إلى أنها تكون حرف جر كما ذكر سيبويه ، وتكون فعلا ينصب ما بعده ، واحتج لذلك بأشياء ، منها أنه يتصرف فتقول : حاشيت أحاشى ، والتصرف من خصائص الأفعال ، ومنها أنه يدخل على لام الجر ، فتقول: حاشى لزيد ، قال الله تعالى : (حاشى لله) ولو كان حرف جر لم يدخل على مثله ، ومنها أنه يدخله الحذف ، نحو حاش لزيد ، وقد قرأت القراء إلا أبا عمرو (حاش لله) وليس القياس فى الحروف الحذف ، إنما ذلك فى الأسماء نحو أخ ويد، وفى الأفعال نحو لم يك ولا أدر ، وهو قول متين يؤيده أيضا ماحكاه أبو عمرو الشيبانى وغيره أن العرب تخفض بها وتنصب » اهـ باختصار يسير ، ومثله قول الراعى :

إن على أهوى لألأم حاضر حسبا، وأقبح مجلس ألوانا
قبح الإله — ولا أحاشى غيرهم — أهل السبيلة من بنى حمانا

و إذا كان متصرفا فيجب أن يكون فعلا ؛ لأن التصرف من خصائص الأفعال

ومنهم من تمسك بأن قال : الدليل عَلَى أنه فعل أن لام الخفض تتعلق به ، قال الله تعالى : (حَاشَ لله مَا هٰذَا بَشَراً) وحرفُ الجرِّ إنما يتعلق بالفعل ، لا بالحرف ؛ لأن الحرف لا يتعلق بالحرف ، و إنما حذفت اللام لكثرة استعماله فى الكلام .

ومنهم من تمسك بأن قال : الدليل على أنه فعل أنه يدخله الحذفُ ، والحذفُ إنما يكون فى الفعل ، لا الحرف ، ألا ترى أنهم قالوا فى حَاشَى لله : حَاش لله ، ولهذا قرأ أكثر القراء (حَاشَ لِلهِ) بإسقاط الألف ، وكذلك هو مكتوب فى المصاحف ؛ فدل على أنه فعل .

وأما البصريون فاحتجوا بأن قالوا : الدليل على أنه ليس بفعل وأنه حرف أنه لا يجوز دخول « مَا » عليه ؛ فلا يقال « ما حاشى زيداً » كما يقال « ما خَلا زَيداً ، وما عَدَا عَمرا » ولو كان فعلا كما زعموا لجاز أن يقال « مَا حَاشَى زَيداً » فلما لم يقولوا ذلك دَلَّ على فساد ما ذهبوا إليه ، يدل عليه أن الاسم يأتى بعد حاشى مجرورا ، قال الشاعر :

١٦٦ — حَاشَى أَبى ثَوْبَانَ ؛ إنَّ بِهِ ضَنًّا عَلَى المَلْحَاة والشَّتم

١٦٦ — أنشد ابن منظور هذا البيت نقلا عن الجوهرى، ونسبه إلى سبرة بن عمرو الأسدى ، ثم قال : وهو منسوب فى المفضليات للجميح الأسدى ، واسمه منقذ بن الطماح، والصواب أن الشاهد من كلام الجميح ، وقد لفق النحاة هذا البيت من بيتين ، وصواب الإنشاد هكذا :

حاشى أبا ثوبان ؛ إن أبا ثوبان ليس ببكمة فدم
عمرو بن عبد الله ؛ إن به ضنا عن الملحاة والشتم

والبيت من شواهد مغنى اللبيب (رقم ١٨٧) والأشمونى (رقم ٤٦٥) وقوله « ليس ببكمة » يريد ليس بأبكم، والفدم بفتح الفاء وسكون الدال العيى عن الكلام فى ثقل وقلة =

فلا يخلو : إما أن يكون هو العامل للجر ، أو عامل مقدر ، بطل أن يقال عامل مقدر ؛ لأن عامل الجر لا يعمل مع الحذف[1] فوجب أن يكون هو العامل على ما بينا .

= فهم ، والملحاة : مفعلة من قولك «لحوت الرجل ولحيته» إذا لمتهوألححت فى لومك . والاستشهاد بالبيت فى قوله « حاشا أبى ثوبان » فقد أتى المؤلف بهذا البيت ليستدل به على أن « حاشا » تجر ما بعدها ، وروى « حاشا أبى ثوبان » وكذلك وقعت الرواية فى الصحاح واللسان بجر ما بعد حاشا ، لكن الثابت فى المفضليات — وهو الذى حكاه ابن هشام فى المغنى وتبعه عليه الأشمونى — نصب ما بعد حاشا فى هذا البيت ، ونحن لا ننكر أن حاشا يجر ما بعدها ؛ فقد ورد ذلك فى عدة أبيات ، منها قول عمر بن أبى ربيعة وأنشده فى اللسان :

من رامها حاشى النبى وأهله فى الفخر غطغطه هناك المزبد

ومنها ما أنشده فى اللسان عن الفراء ولم يعزه :

حشا رهط النبى ؛ فإن منهم بحورا لا تكدرها الدلاء

ومنها قول الأقيشر ، وأنشده فى اللسان أيضا :

فى فتية جعلوا الصليب إلههم حاشاى إنى مسلم معذور

وإنما قلنا إن الياء فى « حاشاى » فى محل جر لأنها لو كانت فى محل نصب لأتى بنون الوقاية فكان يقول « حاشانى » كما قال الآخر فى « عدا » :

تمل الندامى ماعدانى ؛ فإننى بكل الذى يهوى نديمى مولع

نقول : نحن لا ننكر أن « حاشا » يأتى بعدها الاسم مجرورا ، لكن الاسم فى هذا البيت منصوب بعد حاشا فى رواية الرواة من حملة الشعر ، وقد ذكر ابن هشام الروايتين ، ثم قال : ويحتمل أن من روى « حاشا أبا ثوبان » قد أتى بالكلمة على لغة من يلزم الاسماء الستة الألف فى الأحوال كلها ، وهو كلام عجيب من مثل ابن هشام ، إذ يحمل البيت على لغة ضعيفة لمجرد أن سيبويه شيخ النحاة لم يحفظ النصب بعد حاشى .

(١) فى الأصل « لا يعمل مع الحرف » وهو ظاهر التحريف ، والمؤلف يشير بهذا إلى رد مذهب الفراء الذى ذكرناه فى شرح الشاهد ١٦٥ السابق ، وخلاصته أن المجرور بعد حاشى مجرور بحرف جر محذوف ، وأن أصل قولك « حاشى زيد » بالجر هو =

وأما الجواب عن كلمات الكوفيين : أما قولهم « إنه يتصرف » قلنا : [١٢٨] لا نُسَلِّم ، وأما قول النابغة :

* ومَا أُحَاشِي من الأقوام ِمِن أحدِ * [١٦٥]

فنقول : قوله « أُحَاشِي » مأخوذ من لفظ حاشى ، وليس متصرفا منه ، كما يقال : بَسْمَلَ ، وهَلَّلَ ، وحَمْدَلَ ، وسَبْحل ، وحَوْلَقَ ، إذا قال : بسم الله ، ولا إله إلا الله ، والحمد لله ، وسبحان الله ، ولا حول ولا قوة إلا بالله ، وكذلك يقال « لَبَّى » إذا قال : لبيك ، و« أَفَّفَ » إذا قال: أفة ، وهو اسم للضُّجْرَة ، و « دَعْدَعَ » إذا قال لغنمه : دَاعْ دَاعْ ، وهو تصويت بها ، و « بأبأ الرجُل بفلانٍ » إذا قال له : بأبى أنت ، كما قال :

١٦٧ — * وإنْ تُبَأْبِأْنَ وإنْ تُفَدَّيْنْ *

= «حاشى لزيد» وحاشا فعل ماض ، والجار والمجرور متعلق به ، ثم حذف حرف الجر وبقى عمله ، وحاصل الرد أن حرف الجر عامل والعامل ضعيف ، والضعيف لا يعمل وهو محذوف ، ومثله مثل النواصب والجوازم مع الفعل المضارع ، لا يعمل شيء منها إلا مذكورا ، وللفراء أن يقول : لا نسلم لكم هذا فقد عمل حرف الجر وهو محذوف ، ألا ترى أن رب تعمل محذوفة بعد الواو والفاء وبل ، وقد عمل غير رب الجر وهو محذوف ، كما فى قول الشاعر :

إذا قيل أى الناس شر قبيلة أشارت كليب بالأكف الأصابع

فأنتم تقررون أن أصل الكلام : أشارت إلى كليب ، فحذفت « إلى » وبقى عملها ، ومع أن هذا الكلام صحيح لا نرى لك أن تقره وتجعل منه قاعدة مطردة .

١٦٧ — لم أقف لهذا الشاهد على نسبة إلى قائل معين ، والاستشهاد به فى قوله « تبأ بأن » حيث اشتق هذا الراجز فعلا من اسم الصوت الذى هو «بأ ، بأ» والعرب تشتق من أسماء الأصوات على مثال الدحرجة ثم تأخذ من هذا المصدر أفعالا على مثال دحرج يدحرج ، قالوا : بأبأت الصبى ، وبأبأت به ، أبأبى بأبأة ؛ إذا قلت له : بأبى أنت وأمى ، أو قلت له : با ، با ، وكذلك قالوا : بأبأ الصبى أباه ؛ إذا قال له : با ، با . وقالوا : نخنخت البعير أنخنخه نخنخة؛ إذا قلت له: نخ ، وقال ابن جنى «سألت أبا على =

فكما بُنِيَتْ هذه الأفعال من هذه الألفاظ وإن كانت لا تتصرف فكذلك ها هنا .

وأما قولهم « إن لام الجر تتعلق به » قلنا : لا نسلم ؛ فإن اللام فى قولهم « حاشى لله » زائدة لا تتعلق بشىء ، كقوله تعالى : (للذين هُمْ لِرَبِّهِمْ يَرْهَبُونَ) لأن التقدير فيه : يرهبون رَبَّهُمْ ، واللام زائدة لا تتعلق بشىء ، وكقوله تعالى : (أَلَمْ يَعْلَمْ بِأَنَّ اللهَ يَرَى) أى ألم يعلم أن الله ؛ والباء زائدة لا تتعلق بشىء ، وكقوله تعالى : (اقرأ باسم ربك) أى اقرأ اسمَ ربك ، وكقوله تعالى : (ولا تُلْقُوا بِأَيْدِيكُمْ إلى التَّهْلُكَةِ) أى ولا تُلْقوا أيديكم ، وقوله تعالى . (تَنْبُتُ بالدهنِ) أى تنبت الدهنَ ، ويجوز أن تكون هنا مُعَدِّية ؛ لأنه يقال : نبت وأنبت ، لغتان بمعنى واحد ، وكقولهم « بحسبك زيدٌ » أى حسبك وكقول الشاعر :

= فقلت له : بأبأت الصبى بأبأة إذا قلت له:با ،با؛ فما مثال البأبأة عندك الآن؟ أتزنها على لفظها فى الأصل فتقول : مثالها البقبقة بمنزلة الصلصلة والقلقلة ؛ فقال : بل أزنها على ما صارت إليه وأترك ما كانت عليه فأقول : الفعللة ، قال : وهو كما ذكر » اهـ . وقد كتبنا بحثا وافيا عن الاشتقاق من أسماء الأصوات والنحت من الجمل فى القسم الأول من كتابنا دروس التصريف فارجع إليه إن شئت ، ومثل بيت الشاهد قول الراجز الآخر:

وصاحب ذى غمرة داجيته بأبأته ، وإن أبى فديته

* حتى أتى الحى وما آذيته *

ومثله قول الآخر:

إذا ما القبائل بأبأننا فماذا ترجى بتأبائها

ومثله ما أنشده ابن السكيت :

ولكن يبأبئه بؤبؤ وبئباؤه حبأ أحبؤه

يبأبئه : يفديه ، وبؤبؤ : أى سيد كريم ، وبئباؤه : تفديته ، وحبأ : فرح ، وأحبؤه : أفرح به .

١٦٨ — * نَضْرِبُ بِالسَّيْفِ وَنَرْجُو بِالْفَرَجْ *

أى نرجو الْفَرَجَ ، والباء زائدة لا تتعلق بشيء ، فكذلك ها هنا .

وأما قوله تعالى : (وقُلْنَ حَاشَ لِلّهِ) فليس لهم فيه حجة ؛ فإن حاشى ها هنا ليس باستثناء ؛ إذ ليس هو موضع استثناء ، وإنما هو كقولك — إذا قيل لك فلان يقتل أو يموت أو نحو ذلك — «حاشاه» وهذا ليس باستثناء ، وإنما هو بمنزلة قولك « بَعِيداً منهُ » فكذلك ها هنا .

وأما قولهم « يدخله الحذفُ والحذفُ لا يكون فى الحرف » قلنا : الجواب عن هذا من وجهين :

أحدهما : أنا لا نسلم أنه قد دخله الحذف ؛ فإن الأصل عند بعضهم [١٢٩] فى حاشى حاش بغير ألف ، وإنما زيدت فيه الألف . وهذا هو الجواب عن احتجاجهم

١٦٨ — هذا بيت من مشطور الرجز ينسب للجعدى من غير تعيين ، وهو من شواهد مغنى اللبيب (رقم ١٥٨) وشرح الكافية فى باب حروف الجر ، وشرحه البغدادى (١٥٩/٤) وقبل البيت قوله :

* نحن بنو جعدة أصحاب الفلج *

والفلج — بفتح الفاء واللام جميعا — الماء الجارى ، ويقال : البئر الكبيرة ، وقالوا : عين خلج ، وماء فلج ، ويروى « أرباب الفلج » والمعنى واحد ، والاستشهاد بالبيت فى قوله « نرجو بالفرج » حيث زاد الراجز الباء فى المفعول به ، وذلك أن الرجاء وما تصرف منه يتعدى إلى المفعول بنفسه ، تقول : رجاه يرجوه ، وكذلك ارتجاه يرتجيه ، ورجاه يرجيه — بتضعيف الجيم ، قال الله تعالى : (وترجون من الله مالا يرجون) وقال بشر :

فرجى الخير وانتظرى إيابى إذا ما القارظ العنزى آبا

وقد اختلفت عبارة العلماء فى زيادة الباء فى بيت الشاهد ، فقال ابن عصفور : زيادة الباء هنا ضرورة ، وقال ابن السيد البطليوسى فى شرح أدب الكاتب : إنما عدى الرجاء بالباء لأنه بمعنى الطمع ، والطمع يتعدى بالباء كقولك : طمعت بكذا ، قال الشاعر :

طمعت بليلى أن تجود ، وإنما تقطع أعناق الرجال المطامع

بقراءة من قرأ : (حَاشَ لِلهِ) ثم نقول : إن هذه القراءة قد أنكرها أبو عمرو بن العَلاَء سيد القراء ، وقال : العربُ لا تقول « حَاشَ لَكَ » ولا « حَاشَكَ » وإنما تقول « حاشى لك ، وحاشاك » وكان يقرؤها (حَاشَىٰ لِلهِ) بالألف فى الوصل ، ويقف بغير ألف فى الوقف متابعةً للمصحف ؛ لأن الكتابة على الوقف لا على الوصل ، وكذلك قال عيسى بن عُمر الثقفى — وكان من الموثوق بعلمهم فى العربية — : العربُ كلها تقول « حاشى لله » بالألف ، وهذه حجة لأبى عمرو .

والوجه الثانى : أنا نسلم أن الأصل فيه حاشى بالألف ، وإنما حذفت لكثرة الاستعمال ، وقولهم « إن الحرف لا يدخله الحذف » قلنا : لا نسلم ، بل الحرف يدخله الحذف ، ألا ترى أنهم قالوا فى رُبَّ : رُبَ ، بالتخفيف ، وقد قرىء به ، قال الله تعالى : (رُبَمَا يَوَدُّ الَّذِينَ كَفَرُوا لَوْ كَانُوا مُسْلِمِينَ) ثم قال الشاعر :

١٦٩ — أزُهَيْرُ إنْ يَشِبِ القَذَالُ فَإنَّهُ
رُبَ هَيْضَلٍ لَجِبٍ لَفَفْتُ بِهَيْضَلِ

---

١٦٩ — هذا البيت من كلام أبى كبير الهذلى ، واسمه عامر بن حلس ، وقد استشهد بالبيت رضى الدين فى شرح الكافية فى باب حروف الجر ، وشرحه البغدادى فى الخزانة (٤/١٦٥) وأنشده موفق الدين بن يعيش (ص ١٠٩٣) وقوله « أزهير » الهمزة فيه للنداء ، وزهير : اسم ابن الشاعر ، بدليل قوله فى قصيدة أخرى :

أزهير هل عن شيبة من مقصر أم لا سبيل إلى الشباب المدبر
فقد الشباب أبوك إلا ذكره فاعجب لذلك فعل دهر وامكر

والقذال — بفتح القاف ، بزنة السحاب — مابين نقرة القفا وأعلى الأذن ، وهو آخر موضع من الرأس يشيب شعره ، وربما أطلق القذال وأريد الرأس كله من باب إطلاق اسم الجزء وإرادة كله ، والهيضل — بزنة جعفر — الجماعة من الناس ، ولجب — بفتح اللام وكسر الجيم — معناه كثير الجلبة مرتفع الأصوات ، ويروى فى مكانه « مرس » بفتح فكسر — ومعناه شديد ، وقوله « لففت » يروى بفاءين ومعناه جمعت ، ويروى « لفقت » بفاء بعدها قاف ، ومعناه جمعت أيضاً ، يريد أنه جمع جيشاً بجيش للحرب والطعان .

وقال الآخر :

١٧٠ — أَلَمْ تَعْلَمَنْ يَارَبُّ أَنْ رُبَ دَعْوَةٍ
دَعَوْتُكَ فيها مُخْلِصـــاً لَوْ أُجَابُهَا

وفى رُبَّ أربعُ لغاتٍ : ضم الراء ، وفتحها ، مع تشديد الباء وتخفيفها ، نحو : رُبَّ ، ورُبَ ، ورَبَّ ، ورَبَ . وكذلك حكيتم عن العرب أنهم قالوا فى سوف أفعلُ : « سَوْ أفعلُ » بحذف الفاء ، وحكاه أبو العباس أحمد بن يحيى ثعلب فى أماليه ، وحكى ابن خَالَوَيْهِ فيها أيضاً « سَفَ أَفْعَلُ » بحذف الواو ، وزعمتم

= والاستشهاد بالبيت فى قوله « رب هيضل » حيث جاء برب مخففة بياء واحدة ، وقد اختلف العلماء فى الباء الباقية : أساكنة هى أم مفتوحة ، فذكر قوم منهم ابن جنى أنها ساكنة ، وعليه يكون الشاعر قد حذف الباء الثانية التى كانت مفتوحة وأبقى الأولى على حالها التى كانت عليها ، وينشدون بالسكون قول الشاعر :

ألا رب ناصر لك من لؤى كريم لو تناديه أجابا

ومنهم من روى « رب » فى بيت الشاهد بفتح الباء ، وصرح العسكرى فى كتاب التصحيف بالوجهين ، وقد قال أبو على فى كتاب الشعر : الحروف على ضربين : حرف فيه تضعيف ، وحرف لاتضعيف فيه ؛ فالأول قد يخفف بالحذف منه كما فعل ذلك فى الاسم والفعل بالحذف والقلب ، وذلك نحو إن وأن ولكن ورب ، والقياس إذا حذف المدغم فيه أن يبقى المدغم على السكون ، وقد جاء :

* أزهير إن يشب القذال . . . البيت *

ويمكن أن يكون الآخر منه حرك لما لحقه الحذف والتأنيث فأشبه بهما الأسماء » اهـ .

١٧٠ — لم أقف لهذا البيت على نسبة إلى قائل معين ، وألفاظه ومعانيه ظاهرة ، والاستشهاد به فى قوله « ربدعوة » حيث ورد فيه « رب » مخففا بحذف أحد الباءين ، والكلام فيه كالكلام فى الشاهد السابق ، ولكن بينهما فرقا من جهة واحدة ، وتلخيصها أن « رب » فى البيت السابق مخففة قطعا ، إذ لايصح وزن البيت إلا على تخفيفها إما بسكون بائها وإما بفتحها ، أما فى هذا البيت فالوزن يتم على تخفيفها وعلى تشديدها ، بل قد يكون تشديدها أوفق ، ولا دليل على التخفيف إلا الرواية ، وقد أتى المؤلف بالبيت السابق ، فيكون قد روى عن أثبات العلماء التخفيف فى هذا البيت أيضاً .

أيضاً أن الأصل فى سأفعل : سوف أفعل ، فحذفت الواو والفاء معاً ، وسوف حرف ، وإذا جوزتم حذف حرفين فكيف تمنعون جواز حذف حرف واحد ؟ فدلّ على فساد ما ذكرتموه ، والله أعلم .

٣٨ — مسألة

[هل يجوز بناء « غير » مطلقا ؟][(١)]

ذهب الكوفيون إلى أن « غير » يجوز بناؤها على الفتح فى كل موضع [١٣٠] يحسن فيه « إلاَّ » سواء أُضيفت إلى متمكن أو غير متمكن ، وذلك نحو قولهم : ما نفعنى غير قيام زيد ، وما نفعنى غير أنْ قَامَ زيد .

وذهب البصريون إلى أنها يجوز بناؤها إذا أُضيفت إلى غير متمكن ، بخلاف ما إذا أضيفت إلى متمكن .

أما الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا : إنما جوزنا بناءها على الفتح إذا أضيفت إلى اسم متمكن أو غير متمكن وذلك لأن « غير » ها هنا قامت مقام « إلاَّ » و إلاَّ حرفُ استثناء ، والأسماء إذا قامت مقام الحروف وَجَبَ أن تُبْنَى ، وهذا لا يختلف باختلاف ما يضاف إليه من اسم متمكن كقولك : ما نفعنى غير قيامك ، أو غير متمكن كما قال :

١٧١ — لَمْ يَمْنَعِ الشَّرْبَ مِنْهَا غَيْرَ أَنْ نَطَقَتْ
حَمَامَةٌ فِي غُصُونٍ ذَاتِ أَوْقَالِ

---

(١) انظر فى هذه المسألة : كتاب سيبويه (١ / ٣٦٨) ومغنى اللبيب لابن هشام (ص ١٥٩ و ١٦٦ و ٥١٦) وشرح الأشمونى (٣ / ٤٢١ بتحقيقنا) وحاشية الصبان (٢/ ٢٢١) .

١٧١ — هذا البيت قد استشهد به سيبويه (١ / ٣٦٩) ولم يعزه ، وعزاه الأعلم إلى رجل من كنانة ولم يعينه، واستشهد به رضى الدين فى باب الاستثناء وفى باب الظرف =

. . . .

= وقد شرحه البغدادى فى الخزانة (٢/٤٥) ونسبه لأبى قيس بن الأسلت ، وأنشده ابن منظور (و ق ل) ولم يعزه، واستشهد به ابن هشام فى مغنى اللبيب مرتين (رقم ٢٦٢) فانظره فى (ص ١٥٩ و ٥١٧) والأوقل : الأعالى وهو أيضاً ثمار الدوم ، ومنه قلوا « توقل فى الجبل » أى صعد وارتفع . يقول الشاعر : لم يمنعنا من التعريج على الماء إلا صوت حمامة ذكرتنا من نحب فهيجتنا وحثتنا على السير ، وموطن الاستشهاد فيه قوله «غير أن نطقت» فإن الرواية فيه بفتح « غير » مع أنها فاعل لقوله « لم يمنع » فدل ذلك على أنه بناها على الفتح ، قال الأعلم : « الشاهد فيه بناء غير على الفتح لإضافتها إلى غير متمكن ، وإن كانت فى موضع رفع ، وذلك أن « أن » حرف يوصل بالفعل، وإنما تؤولت اسما مع ما بعدها من صلتها لأنها دلت على المصدر ونابت منابه فى المعنى ، فلما أضيفت غير إليها مع لزومها للاضافة بنيت معها ، وإعرابها على الأصل جائز حسن ، ونظير بنائها بناء أسماء الزمان إذا أضيفت إلى الجمل والأفعال ، كقولك : عجبت من يوم قام زيد ومن يوم زيد قائم ؛ لأن حق الإضافة أن تقع على الأسماء المفردة دون الأفعال والجمل ، فلما خرجت عن أصلها بنى الاسم » اه وقال سيبويه : « والحجة على أن هذا فى موضع رفع أن أبا الخطاب حدثنا أنه سمع من العرب الموثوق بهم من ينشد هذا البيت رفعا :

* لم يمنع الشرب منها . . . البيت *

وزعموا أن ناسا من العرب ينصبون هذا الذى فى موضع الرفع ، فقال الخليل : هذا كنصب بعضهم يومئذ فى كل موضع، فكذلك غير أن نطقت ، وكما قال النابغة :

على حين عاتبت المشيب على الصبا فقلت : ألما تصح والشيب وازع؟

كأنه جعل حين وعاتبت اسما واحدا .» اه .

وقد جعل الأعلم إضافة غير فى هذا البيت إلى غير متمكن — أى إلى مبنى — بسبب وجود « أن » المصدرية فى صدر المضاف إليه ، مع علمه أن أن المصدرية حرف ، وأن الحرف لا يقع فى موقع من مواقع الإعراب أصلا ؛ فلا يكون مضافا إليه ؛ بل مع علمه أن هذا الحرف المصدرى مع مدخوله فى تأويل اسم مفرد معرب — وهو المصدر المسبوك من أن ومدخولها — وأنت لو تأملت فى هذا البيت وجدت البصريين والكوفيين متفقين على جواز بناء غير فى هذا البيت وأمثاله ، ولكن الاختلاف بينهم فى تعليل هذا البناء ، فالكوفيون يعللونه — على ماقال المؤلف عنهم — بأنها قامت =

وأما البصريون فاحتجوا بأن قالوا : إنما قلنا إنه يجوز بناؤها إذا أضيفت إلى غير متمكن ، ولا يجوز بناؤها إذا أضيفت إلى متمكن ، وذلك لأن الإضافة إلى غير المتمكن تجوّز في المضاف البناء ، قال تعالى : (وهم مِنْ فزع يَوْمَئِذٍ آمِنُونَ) فبنى « يَوْمَ » في قراءة مَنْ قرأ بالإضافة والفتح، وهي قراءة نافع وأبي جعفر؛ لأنه أضيف إلى « إذ » وهو اسم غير متمكن ، وقال الشاعر :

١٧٢ — رَدَدْنَا لِشَعْثَاءَ الرَّسُولَ ، ولاأرى كَيَوْمَئِذٍ شيئاً تُرَدُّ رَسَائِلُهْ

= مقام إلا الاستثنائية ، والبصريون قد عللوه بأنها أضيفت إلى مبنى فاكتسبت البناء من المضاف إليه ، وذلك كما يكتسب المضاف من المضاف إليه التذكير أو التأنيث ، وقد فصل ابن هشام في مغني اللبيب (ص ٥١٠ ومابعدها) الأمور التي يكتسبها المضاف من المضاف إليه ، فارجع إليها إن شئت .

ومن شواهد بناء غير لكونها أضيفت إلى مبنى — على مايقول البصريون — قول الشاعر وأنشده ابن هشام في المغني :

لذ بقيس حين يأبى غيره تلفه بحرا مفيضا خيره

الرواية في هذا البيت بفتح « غيره » بدليل الروى ، ونظير ما أنشده المؤلف في بناء غير لكونها أضيفت إلى جملة مصدرة بأن قول الحارث بن حلزة اليشكري من قصيدته التي تعد في المعلقات ، وهو من شواهد الرضي :

غير أني قد أستعين على الهـــم إذا خف بالثوى النجاء

فغير ههنا استثناء منقطع ، وهي مفتوحة ، ويجوز أن تكون فتحتها فتحة إعراب ، ويجوز أن تكون فتحة بناء ، وفي هذا القدر كفاية ومقنع إن شاء الله .

١٧٢ — لم أعثر لهذا البيت على نسبة إلى قائل معين ، وشعثاء : اسم امرأة ، والرسول هنا الرسالة ، ومنه قول كثير عزة :

لقد كذب الواشون ، مابحت عندهم بسر ، ولا أرسلتهم برسول

وقول الأسعر الجعفي :

ألا أبلغ أبا عمرو رسولا بأني عن فتاحتكم غني

وقول العباس بن مرداس السلمي :

ألا من مبلغ عني خفافا رسولا بيت أهلك منتهاها ؟ =

فكذلك هاهنا، وسبب هذا يُسْتَقْصَى فى الجواب إن شاء الله تعالى ،وأما الإضافة إلى المتمكن فلا تُجَوِّزُ فى المضاف البناء فقلنا : إنه باقٍ على أصله فى الإعراب ، فكذلك هاهنا ؛ وسنبين هذا مُسْتَقْصًى فى الجواب إن شاء الله تعالى .

وأما الجواب عن كلمات الكوفيين : أما قولهم « إنها فى معنى إلاّ فينبغى أن تبنى » قلنا : هذا فاسد ، وذلك لأنه لو جاز أن يقال ذلك لجاز أن يقال : « زَيْدٌ مِثْلَ عَمْرٍو » فيبنى [مثل] على الفتح لقيامه مقام الكاف ؛ لأن قولك : « زَيد مِثْلُ عمرو » فى معنى « زيد كعمرو » ولما وقع الإجماعُ على خلاف ذلك دلَّ على فساد ماادعيتموه .

وأما قول الشاعر :

لَمْ يَمْنَعِ الشُّرْبَ مِنْهَا غَيْرَ أَنْ نَطَقَتْ
حَمَامَةٌ فى غُصُونٍ ذَاتِ أَوْقَالِ [١٧١]

[١٣١] فنقول : لانسلم أنه بنى لأنه قام مقام « إلا » وإنما بنى « غيرَ » لأنه أضافه إلى غير متمكن ، والاسمُ إذا أضيف إلى غير متمكن جاز بناؤه ، ولهذا نظائر كثيرة من كتاب الله تعالى وكلام العرب ، قال الله تعالى : (إنه لَحَقٌّ مِثْلَ مَا أَنَّكُم تَنْطِقُونَ) فى قراءة من قرأ (مِثْلَ) بالفتح ، وهى قراءة ابن كثير ونافع وابن عامر

= والاستشهاد بالبيت فى قوله « كيومئذ » فإن الرواية فيه بفتح يوم مع أنه مدخول حرف الجر ، فدل ذلك على أنه بناه على الفتح لإضافته إلى المبنى — وهو « إذ » — وأنت خبير بأن تنوين « إذ » هو تنوين العوض عن الجملة التى من حق « إذ » أن يضاف إليها ، كما فى قوله تعالى : (ويومئذ يفرح المؤمنون بنصر الله) تقديره : ويوم إذ يغلب الروم يفرح المؤمنون ، وكذلك قوله سبحانه : (وهم من فزع يؤمئذ) فى قراءة من قرأ بفتح يوم ، ويجوز الإعراب مع ذلك ، فتجعل فتح يوم فى الآية الأولى فتح الإعراب وأنه منصوب على الظرفية متعلق بيفرح ، وقد قرىء فى الآية الثانية بجر يوم من يومئذ ، وهذا ظاهر إن شاء الله تعالى .

وأبي جعفر ويعقوب ، وإن كان في موضع رفع ؛ لأنه اسم مبهم مثل غير أضيف إلى غير متمكن ، وقال تعالى : (ومِنْ خِزْيِ يَوْمَئِذٍ) فيمن قرأ بالفتح ، وقال تعالى : (مِنْ عَذَابِ يَوْمَئِذٍ) فيمن قرأ بالفتح ، وهي قراءة نافع والكسائي وأبي جعفر ، ثم قال الشاعر :

١٧٣ — أَزْمَانَ مَنْ يُرِدِ الصَّنِيعَةَ يَصْطَنِعْ فِينَا ، وَمَنْ يُرِدِ الزَّهَادَةَ يَزْهَدِ

فبنى « أزْمَانَ » لإضافته إلى « مَنْ » وهو غير متمكن ، وقال الآخر :

١٧٤ — عَلَى حِينَ مَنْ تَلْبَثْ عَلَيْهِ ذَنُوبُهُ
يَجِدْ فَقْدَهَا وفي الْمَقَامِ تَدَابُرُ

---

١٧٣ — الصنيعة : كل معروف تسديه إلى غيرك تصطنعه به ، أي تجعله من نفرك ، وقال الشاعر :

إن الصنيعة لا تكون صنيعة حتى يصاب بها مكان المصنع

والاستشهاد بالبيت في قوله « أزمان من يرد — إلخ » فإنه يجوز في « أزمان » أن يكون مبنيا على الفتح لكونه ظرفا مبهما قد أضيف إلى جملة مصدرة باسم مبني — وهو من — ويجوز أن يكون منصوبا على الظرفية ، ونظيره قول العجاج :

أزمان أبدت واضحا مفلجا أغر براقا وطرفا أدعجا

١٧٤ — هذا البيت من كلام لبيد بن ربيعة العامري ، وهو من شواهد سيبويه (١ / ٤٤١) والرضي في باب الجوازم ، وشرحه البغدادي في الخزانة (٣ / ٦٤٩) والذنوب — بفتح الذال — الدلو إذا كانت مملوءة بالماء ، وقد ضربه مثلا لما يدلي به من الحجة ، وقوله « يجد فقدها » روى سيبويه في مكان هذه العبارة « يرث شربه » والشرب — بالكسر — الحظ من الماء ، والمقام : أراد به مقاما فاخر فيه غيره وكثرت المخاصمة فيه والمحاجة ، والتدابر — بالباء الموحدة — التقاطع ، وأصله أن يولي كل واحد من الخصمين صاحبه دبره ، وروى سيبويه « تداثر » بالثاء المثلثة — وهو التزاحم ، وأصله مأخوذ من الدثر — بفتح الدال وسكون الثاء — وهو المال الكثير .
والاستشهاد بالبيت في قوله « على حين من — إلخ » فإن الرواية فيه بفتح حين مع دخول حرف الجر عليها ، وذلك دليل على أن الشاعر بنى هذه الكلمة على الفتح ؛ إذ لو كان أعربها لجرها بالكسرة ، وإنما بناها لكونها مضافة إلى جملة صدرها مبني — وهو =

فبنى « حينَ » لإضافته إلى « مَن » وقال الآخر :

١٧٥ — عَلَى حِينَ عَاتَبْتُ الْمَشِيبَ عَلَى الصِّبَا
وَقُلْتُ : أَلَمَّا تَصْحُ وَالشَّيْبُ وَازِعُ ؟

وقال الآخر :

١٧٦ — عَلَى حِينَ انْحَنَيْتُ وَشَابَ رَأْسِي
فَأَيَّ فَتًى دَعَوْتِ وَأَيَّ حِينِ ؟

= « من » — وقد ذكر سيبويه أن إضافة « حين » إلى « من » الشرطية ضرورة من ضرورات الشعر ، قال الأعلم : « الشاهد مجازاته بمن مع إضافة حين إلى جملة الشرط ضرورة ، وحكمها ألا تضاف هى وإذا إلا إلى جملة مخبر بها ، والمبهمات إنما تفسر وتوصل بالأخبار ، وجاز هذا فى الشعر تشبيها لجملة الشرط بجملة الابتداء والخبر والفعل والفاعل » اهـ.

١٧٥ — هذا البيت من كلام النابغة الذبيانى ، وهو من شواهد سيبويه (٣٦٩/١) وابن يعيش (٣٣٥ و ٥٤٥) ورضى الدين فى شرح الكافية فى باب الظروف ، وشرحه البغدادى فى الخزانة (١٥١/٣) وابن هشام فى مغنى اللبيب (رقم ٧٧٧) والأشمونى (رقم ٦١٨) وأوضح المسالك (رقم ٣٢٥) وابن عقيل (رقم ٢٣٧) وشذور الذهب (رقم ٢٥) وعاتبت : فعل ماض من العتاب ، وهو اللوم فى تسخط وكراهية ، والمشيب : الشيب ، والصبا — بكسر الصاد — الصبوة وهى الميل إلى شهوات النفس واتباع لذائذها ، وأصح : مضارع من الصحو ، وأصله ضد السكر ، وأراد هنا الرجوع إلى ماهو خليق به من كمالات النفس ، والوازع : اسم الفاعل من وزعه يزعه — كوضع يضع — أى نهاه وزجره وكفه عن فعل القبائح . والاستشهاد به فى قوله « على حين عاتبت » فإنه يروى بفتح حين وبجره ، أما فتحه مع دخول حرف الجر عليه — فبسبب بنائه على الفتح لكونه أضيف إلى جملة صدرها فعل ماض مبنى ، فاكتسب المضاف البناء من المضاف إليه ، وأما جره فعلى الأصل ، فمجموع الروايتين يدل على أن الظرف المبهم إذا أضيف إلى جملة صدرها مبنى جاز فيه الإعراب على أصله والبناء لاكتسابه البناء مما أضيف إليه .

١٧٦ — انحنيت : أراد كبرت سنى وضعفت قوتى فصرت لا أمشى إلا منحنى الظهر والاستشهاد به فى قوله « على حين انحنيت » حيث وردت « حين » بالفتح مع دخول حرف الجر عليها ، فيدل ذلك على أنه بناها على الفتح لإضافتها إلى جملة صدرها مبنى وهو الفعل الماضى ، والكلام فيه كالكلام فى الأبيات السابقة .

وقال الآخر :

١٧٧ — يَمُرُّونَ بالدَّهْنَا خِفَافاً عِيَابُهُمْ
وَيَخْرُجْنَ مِنْ دَارِينَ بُجْرَ الْحَقَائِبِ
عَلَى حِينَ أَلْهَى النَّاسَ جُلُّ أُمُورِهِمْ
فَنَدْلاً زُرَيْقُ الْمَالَ نَدْلَ الثَّعَالِبِ

وإذا بنى المضاف فى هذه الأماكن من كتاب الله تعالى وكلام العرب لإضافته إلى غير متمكن دلّ على أن قوله « غير أن نطقت » مبنىٌّ لإضافته إلى غير متمكن على ما بينا ، والله أعلم .

---

١٧٧ — هذان البيتان من شواهد سيبويه (١/٥٩) ولم يعزها ولا عزاهما الأعلم، وقد أنشدهما ابن منظور (ن د ل) من غير عزو ، وهما من شواهد الأشمونى (رقم ١٤) وأوضح المسالك (رقم ٤٨) وابن عقيل (رقم ١٦٢) وقد نسبهما العينى إلى الأحوص ثم قال : « وذكر فى الحماسة البصرية أن قائلهما هو أعشى همدان يهجو لصوصا ، وقال الجوهرى : قال جرير يصف ركبا :

يمرون بالدهنا خفافا . . . *

والأظهر ما قاله فى الحماسة » اهـ ، وقال ابن منظور : « وندل التمر من الجلة والخبز من السفرة يندله ندلا : غرف منهما بكفه جماء كتلا ، وقيل : هو الغرف باليدين جميعا ، والرجل مندل بكسر الميم ، وقال يصف ركبا ويمدح قوم دارين بالجود .

* يمرون بالدهناء ... البيتين *

يقول : اندلى يا زريق — وهى قبيلة — ندل الثعالب ، يريد السرعة ، والعرب تقول : أكسب من ثعلب ، قال ابن برى : وقيل فى هذا الشاعر : إنه يصف قوما لصوصا يأتون إلى دارين فيسرقون ويملئون حقائبهم ثم يفرغونها ويعودون إلى دارين ، وقيل : يصف تجارا ، وقوله « على حين ألهى الناس جل أمورهم » يريد حين اشتغل الناس بالفتن والحروب ، والبجر : جمع أبجر ، وهو العظيم البطن : والندل : التناول، وبه فسر بعضهم قوله فندلا زريق المال » اهـ كلامه بحروفه . والاستشهاد به ههنا فى قوله « على حين ألهى الناس » فإن الرواية فيه قد جاءت بفتح «حين» مع دخول حرف الجر عليه ؛ فدل على أنه بناه ، والكلام فيه كالكلام فى الأبيات السابقة .

[١٣٢] ٣٩ — مسألة

[هل تكون «سوى» اسماً أو تلزم الظرفية؟][(١)]

ذهب الكوفيون إلى أنَّ «سِوًى» تكون اسماً وتكون ظرفا. وذهب البصريون إلى أنها لا تكون إلا ظرفا.

أما الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا: الدليل على أنها تكون اسماً بمنزلة «غير» ولا تلزم الظرفية أنهم يدخلون عليها حرف الخفض، قال الشاعر:

١٧ٸ — وَلاَ يَنْطِقُ الْمَكْرُوهَ مَنْ كَانَ مِنْهُمُ
إذَا جَلَسُوا مِنَّا وَلاَ مِنْ سِوَائِنَا

---

(١) انظر فى هذه المسألة: شرح الأشمونى (٢/٤٧٦ بتحقيقنا) وحاشية الصبان (٢/١٤١ بولاق) وتصريح الشيخ خالد (١/٤٣٦) وشرح رضى الدين على الكافية (١/٢٢٧) وشرح ابن يعيش على المفصل (ص ٢٩٨) وشرح ابن عقيل (١/٥١٧ بتحقيقنا) ولسان العرب (س و ى).

١٧٨ — هذا البيت من شواهد سيبويه (١/١٣ و ٢٠٣) وأنشده ابن منظور (س و ى) وقد استشهد به الأشمونى (رقم ٤٥٤) وابن عقيل (رقم ١٧١) والبيت من كلام المرار بن سلامة العجلى، وقد نسب فى كتاب سيبويه إليه مرة (١/١٣) ونسب مرة أخرى (١/٢٠٣) لرجل من الأنصار غير معين، وقوله «ولا ينطق المكروه» يروى مكانه «ولا ينطق الفحشاء» والفحشاء: الكلام القبيح، تقول: أفحش الرجل فى كلامه، وفحش — بتشديد الحاء — وتفحش؛ إذا أردت أنه يتكلم بقبيح الكلام، وقوله «إذا جلسوا» رويت هكذا فى كتاب سيبويه (١/١٣) ورويت فيه أيضاً (١/٢٩٣) «إذا قعدوا» والمعنى واحد. والاستشهاد بالبيت فى قوله «ولا من سوائنا» حيث أتى بسواء مجرورة بمن، والكوفيون يستدلون بهذا البيت ونحوه على أن «سوى» تخرج عن النصب على الظرفية إلى التأثر بالعوامل فتقع مبتدأ وفاعلا واسما لأن ومجرورا بحروف الجر، وسيبويه وشيخه الخليل ينكران ذلك، ويزعمان أنها

فأدخل عليها حرف الخفض ، وقال الشاعر :

١٧٩ ــ تَجَانَفُ عَنْ جَوِّ الْيَمَامَــةِ نَاقَتِي
وَمَا قَصَــدَتْ مِنْ أَهْلِهَا لِسِوَائِـكَا

فأدخل عليها لامَ الخفض ؛ فدل على أنها لاتلزم الظرفية ، وقال أبو دُؤَاد :

١٨٠ ــ وَكُلُّ مَنْ ظَنَّ أَنَّ الْمَوْتَ مُخْطِئُهُ
مُعَلَّلٌ بِسَــوَاءِ الْحَقِّ مَكْذُوبُ

= بجميع لغاتها لا تخرج عن النصب على الظرفية إلا فى ضرورة الشعر ، لكن كثرة الشواهد الواردة عن العرب المحتج بكلامهم وفيها استعمال هذه الكلمة فى مواضع كثيرة من مواضع الإعراب ـ ترجح مذهب الكوفيين ، وقريب منه مذهب الرمانى وأبى البقاء العكبرى : زعما أن « سوى » تستعمل ظرفا وتستعمل غير ظرف ، إلا أن مجيئها منصوبة على الظرفيه أكثر ، وقد رجحه ابن هشام فى مغنى اللبيب ، قال « وإلى مذهبها أذهب » اهـ .

١٧٩ ــ هذا البيت من شواهد سيبويه (١٣/١) وقد نسبه إلى الأعشى ، وكذلك نسبه الأعلم الشنتمرى ، وأنشده ابن منظور (س و ى) وهو من شواهد الرضى فى باب الاستثناء ، وشرحه البغدادى فى الخزانة (٥٩/٢) وقوله « تجانف » هو فعل مضارع ، وأصله تتجانف ، فحذف إحدى التاءين ، والتجانف : الانحراف ، وصف أنه لا يعدل فى قصده على غير هذا الممدوح ، وجعل الفعل للناقة مجازا . والاستشهاد بالبيت فى قوله « لسوائكا » حيث أتى بسواء متأثرة بالعامل الذى هو لام الجر ، فدل ذلك على أنها تخرج عن النصب على الظرفية إلى الوقوع فى مواقع الإعراب المختلفة ، على نحو ما بيناه فى شرح البيت السابق .

١٨٠ ــ هذا البيت من كلام أبى دواد ــ كما قال المؤلف ــ واسم أبى دواد جويرية بن الحجاج ، ويقال : جارية بن الحجاج ، وهو من شواهد الأشمونى (رقم٤٥٥) وقوله « مخطئه » هو اسم الفاعل من قولك « أخطأك كذا » أى فاتك ولم يصبك . وفى الحديث « واعلم أن ما أخطأك لم يكن ليصيبك ، وما أصابك لم يكن ليخطئك » وقوله « معلل » هو اسم المفعول من قولك « عللت فلانا بكذا » إذا شغلته ولهيته به عن شىء يرغب فيه ، وسواء الحق : أى غيره ، والاستشهاد به فى قوله «بسواء الحق» =

وقال الآخر :

١٨١ — أَكُرُّ عَلَى الكَتِيبَةِ لا أُبَالِي أَفِيهَا كَانَ حَتْفِي أَمْ سِوَاهَا

فسواها : في موضع خفض بالعطف على الضمير المخفوض في «فيها» والتقدير: أم في سواها .

والذي يدل على ذلك أنه روى عن بعض العرب أنه قال «أتاني سواؤك» فرفع ؛ فدلّ على صحة ماذهبنا إليه .

وأما البصريون فاحتجوا بأن قالوا : إنما قلنا ذلك لأنهم ما استعملوه في اختيار الكلام إلا ظرفا ، نحو قولهم «مررتُ بالذي سواك» فوقوعها هنا يدل على ظرفيتها بخلاف غير، ونحو قولهم «مررتُ برجلٍ سواكَ» أي مررت برجل مكانك ، أي: يغني غَنَاءك ويسدُّ مَسَدَّكَ ، وقال لبيد :

١٨٢ — وأَبْذُلُ سَوَامَ المَالِ إنَّ سِوَاءهَا دُهْمًا وَجُونَا

= حيث أتى بكلمة «سواء» متأثرة بالعامل الذي هو باء الجر ، وهو دليل للكوفيين على أنها لا تلزم النصب على الظرفية كما يقول سيبويه والخليل ، وقد بينا ذلك في شرح الشاهد ١٧٨ .

١٨١ — أكر : أي أرجع ، يريد أنه يقدم ولا يفر ، والكتيبة : الجماعة من الجيش ، والحتف — بفتح الحاء وسكون التاء المثناة — الموت والهلاك . وقد أنشد الكوفيون هذا البيت دليلا على أن «سوى» تخرج عن النصب على الظرفية إلى التأثر بالعوامل ، وذلك أنهم أعربوا «سوى» معطوفا على الضمير المجرور محلا بفي في قوله «أفيها» وتقدير الكلام عندهم : أفي هذه الكتيبة كان هلاكه أم في كتيبة أخرى ، ولم يرتض المؤلف هذا الإعراب مع أنه هو المتبادر ، وجعل «سوى» منصوبا على الظرفية كما هو مبين في كلامه .

١٨٢ — هذا البيت من كلام لبيد بن ربيعة العامري ، وسوام المال — بفتح السين والواو جميعا — الذي يرعى حيث شاء لا يمنعه أحد ، وهي أيضا سائمة ، وقد سامت تسوم ، وأسامها صاحبها ، وقال الله تعالى : (فيه تسيمون) والدهم : جمع الأدهم وهو الذي لونه الدهمة — بالضم — وهي السواد،وتكون الدهماء والدهم خيار الخيل=

فنصب سواءها على الظرف ، ونصب « دُهْمًا » بإنَّ ، كقولك : إن عندك رجلا قال الله تعالى : (إن لدينا أنكالا) والجون هاهنا : البيضُ ، وهو جمع جَوْن ، وهو من الأضداد ، يقع على الأبيض والأسود ، ولو كانت مما يستعمل اسماً [١٣٣] لكثر ذلك فى استعمالهم ، وفى عدم ذلك دليل على أنها لا تستعمل إلا ظرفا .

وأما الجواب عن كلمات الكوفيين : أما ما أنشدوه من قول الشاعر :

* إذا جلسوا منا ولا من سوائنا * [١٧٨]

وقول الآخر :

* وما قَصَدَتْ من أهلها لسوائكا * [١٧٩]

فإنما جاز ذلك لضرورة الشعر ، وعندنا أنه يجوز أن تخرج عن الظرفية فى ضرورة الشعر ، ولم يقع الخلاف فى حال الضرورة ، وإنما فعلوا ذلك واستعملوها اسماً بمنزلة غير فى حال الضرورة لأنها فى معنى غير ، وليس شىء يضطرون إليه إلا ويحاولون له وجها .

وأما قول الآخر :

* أفيها كان حتفى أم سِوَاها * [١٨١]

= والإبل عندهم ، والجون — بضم الجيم — جمع جون بفتحها ، وهو الأسود ، وهو أيضاً الأبيض . ويقال : كل بعير جون من بعيد ، وكل لون سواد مشرب حمرة فهو جون. والاستشهاد بالبيت فى قوله « إن سواءها دهما وجونا » حيث استعمل « سواء » ظرفا متعلقا بمحذوف يقع خبرا لإن مقدما على اسمها ، و « دهما » اسم إن تأخر عن خبرها ، ولو أنه لم يستعمل سواء ظرفا لنصبه على أنه اسم إن ورفع ما بعده ؛ وذلك لأن اسم إن لا يتأخر عن خبرها إلا أن يكون الخبر ظرفا نحو قوله تعالى : (إن لدينا أنكالا وجحيما) أو جارا ومجرورا نحو قوله سبحانه : (وإن لكم فى الأنعام لعبرة) .

وأنت خبير — بعد الذى قررناه لك — أن الكوفيين لا يمانعون فى أن تستعمل «سواء » بجميع لغاتها ظرفا ، ولكنهم يقررون أنها كما تكون ظرفا تكون غير ظرف وتقع فى جميع مواقع الإعراب متأثرة بالعوامل ؛ فهذا الشاهد وغيره وآلاف الشواهد التى استعملت سواء فيها ظرفا لا تنقض مذهبهم ، فتنبه لذلك والله يعصمك .

فليس « سواها » فى موضع جر بالعطف على الضمير المخفوض فى فيها ، وإنما هو منصوب على الظرف ؛ لأن العطف على الضمير المجرور لايجوز ، وإنما هذا شىء تَبْنُونه على أصولكم فى جواز العطف على الضمير المخفوض ، وسنبين فساده مستقصًى فى موضعه إن شاء الله تعالى .

وأما ماروه عن بعض العرب أنه قال « أتانى سِوَاؤُكَ » فرواية تَفَرَّدَ بها الفراء عن أبى ثَرْوانَ ، وهى روايةٌ شاذة غريبة ؛ فلا يكون فيها حجة . والله أعلم .

٤٠ — مسألة

[« كم » مركبة أو مفردة ؟](١)

ذهب الكوفيون إلى أن « كَمْ » مركبة . وذهب البصريون إلى أنها مفردة موضوعة للعدد .

أما الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا : إنما قلنا ذلك لأن الأصل فى كم « ما » زيدت عليها الكاف ؛ لأن العرب قد تصل الحرف فى أوله وآخره، فما وصلته فى أوله نحو : « هذا ، وهذاك » وماوصلته فى آخره نحو قوله تعالى : (إِمَّا تُرِيَنِّى مايُوعَدُونَ) فكذلك هاهنا : زادوا الكاف على «ما» فصارتا جميعاً كلمة واحدة، وكان الأصل أن يقال فى « كم مالك» : كما مالك ، إلا أنه لما كثرت فى [١٣٤] كلامهم وجرت على ألسنتهم حذفت الألف من آخرها وسكنت ميمها ، كما فعلوا فى « لِمْ » فصار « كم مالك» والمعنى : كأىٍّ شىء مالُكَ من الأعداد ، والدليلُ على ذلك قولُهم « كأيِّنْ من رجلٍ رأيت » أى : كم من رجل رأيت ، ونظيركم « لِمَ » فإن الأصل فى لِمَ

---

(١) انظر قبل كل شىء مناقشة الفريقين فى المسألة الخامسة والعشرين ، ثم انظر : شرح الأشمونى وحاشية الصبان عليه (٤/٧٠ بولاق) وشرح الكافية لرضى الدين (٢/٨٩) ولسان العرب (ك م م) .

« ما » زيدت عليها اللام ؛ فصارتا جميعاً كلمة واحدة ، وحذفت الألف لكثرة الاستعمال وسكنت ميمها ، فقالوا : لِمْ فعَلْتَ كذا ؟ قال الشاعر :

يا أبَا الأسْوَدِ لِمْ أسْلَمْتَنِي لِهُمُومٍ طَارِقَاتٍ وذِكَرْ ؟ [١٣١]

وقال الآخر :

١٨٣ — يا أسَدِيُّ لِمْ أكَلْتَهُ لِمَهْ ؟ لَوْ خَافَكَ اللهُ عَلَيْهِ حَرَّمَهْ

فَمَا قَرِبْتَ لَحْمَهُ وَلَا دَمَهْ

يعنى جَرْوَ كلب ، ويقال : إن بنى أسد كانت تأكله ، فتعير ذلك .

وزيادة الكاف كثيرة ، قال الله تعالى : (ليس كمثلِهِ شىء) وحكى عن بعض العرب أنه قيل له : كيف تصنعون الأقِطَ ؟ قال : كَهيِّن ، وقال الراجز :

١٨٤ — * لَوَاحِقُ الأقْرابِ فيهاَ كالمَقَقْ *

أى : المَقَقُ ، وهو الطُّولُ .

---

١٨٣ — أنشد ابن منظور هذا الشاهد (روح) ونسبه إلى سالم بن دارة ، ولكنه روى أوله «يافقعسى» والفقعسى : المنسوب إلى فقعس ، والأسدى : المنسوب إلى أسد ، و « لم » مؤلفة من لام الجر مكسورة و « ما » الاستفهامية ، وقد حذف ألف « ما » الاستفهامية لدخول حرف الجر عليها كما عرفت فى شرح الشاهد رقم ١٣١ ، ثم لم يكتف بحذف الألف حتى سكن الميم بعد أن كانت مفتوحة ، و « لمه » مؤلفة كسابقتها من لام الجر مكسورة و«ما» الاستفهامية، وهذه الهاء يجوز أن تكون هاء السكت اجتلبها الراجز ليقف على «ما» الاستفهامية بعد حذف ألفها لكونها مجرورة بحرف الجر ، ويجوز أن يكون قلب ألف « ما » هاء حين أراد الوقف ، كما فعل راجز آخر فى قوله ، وأنشده ابن يعيش (٤٥٤ و ١٢٨٢) :

قد وردت من أمكنه من ههنا ومن هنه

* إن لم أروها فمه *

ألا ترى أنه قلب ألف « هنا » هاء ، وقلب ألف «ما» فى قوله « فمه » هاء ، ومعنى الكلام : إن لم أروها فما يكون ؟ وأنت ترى أن الراجز الذى استشهد به المؤلف قد حذف ألف «ما» الاستفهامية وسكن الميم مرة، وقلب ألفها هاء مرة أخرى، وهذا نوع من التصرف فى الاسم الذى يشبه الحرف ، وهو ما يريد المؤلف أن يقرره ، فافهم ذلك والله يرشدك .

١٨٤ — هذا البيت من الرجز المشطور، وهو من أرجوزة طويلة لرؤبة بن العجاج، =

وأما البصريون فاحتجوا بأن قالوا : إنما قلنا إنها مفردة لأن الأصل هو الإفراد، وإنما التركيب فرع، ومَنْ تمسك بالأصل خرج عن عُهْدة المطالبة بالدليل، ومَنْ عدَل عن الأصل افتقر إلى إقامة الدليل؛ لعدوله عن الأصل، واستصحابُ الحالِ أحد الأدلة المعتبرة.

وأما الجواب عن كلمات الكوفيين : أما قولهم « إن الأصل فى كم مازيدت عليها الكاف » قلنا: لانسلم؛ فإن هذا مجرد دعوى من غير دليل ولا معنى

قولهم « إن العرب قد تصل الحرف فى أوله نحو هذا » فقد قدمنا الجواب عنه فيما سبق.

= والبيت من أبيات منها وصف فيها حمار وحش وأتنه التى شبه ناقته بها فى الجلادة وسرعة العدو، وليس فى وصف الخيل كما زعم العينى، وقبل البيت قوله :

* قب من التعداء حقب فى سوق *

وهو من شواهد الأشمونى (رقم ٥٦٠) وابن عقيل (رقم ٢١٠) ورضى الدين فى شرح الكافية فى باب حروف الجر، وشرحه البغدادى فى الخزانة (٤/٢٦٦) وابن منظور (م ن ل) والقب : جمع أقب أو قباء، وهو وصف من القبب — بالتحريك — وهو دقة الخصر، يريد أنهن ضامرات البطون، والتعداء : أحد مصادر « عدا يعدو » أى أسرع السير، والحقب : جمع أحقب أو حقباء، والسوق — بفتح السين والواو جميعا — طول الساق أو غلظها أو حسنها، واللواحق : جمع لاحقة، وهى الهزيلة الضامرة، وفعله من باب فرح، والأقراب : جمع قرب — كقفل أو عنق — وهو البطن، واللقق — بالتحريك — الطول، ويقال : هو الطول الفاحش فى دقة. والاستشهاد بالبيت فى قوله « كاللقق » فإن الكاف فى هذه الكلمة حرف جر زائد لا يدل على معنى التشبيه، وهذا تخريج جماعة من النحاة منهم أبو على الفارسى وابن جنى وابن السراج والرضى، وحمل أبو على على زيادة الكاف قوله تعالى : (أو كالذى مر على قرية) فزعم أن تقدير الكلام : أرأيت الذى حاج إبراهيم فى ربه، أو الذى مر على قرية، وهذا يدل على أنه لا يرى زيادة الكاف قاصرة على الضرورة الشعرية، فتنبه لهذا.

وأما قولهم « كان الأصل أن يقال فى كم مالك : كما مالك ، إلا أنه لما كثر فى كلامهم وجرى على ألسنتهم حذفت الألف لكثرة الاستعمال وسكنت الميم ، كما فعلوا ذلك فى لِمَ » قلنا : لا نسلم أنه يجوز إسكان الميم فى « لِمَ » فى اختيار الكلام ، وإنما يجوز ذلك فى الضرورة ؛ فلا يكون فيه حجة ، قال الشاعر :

[١٣٥] * يا أبا الأسودِ لِمْ أسلمتنى * [١٣١]

وكما قال الآخر :

* يا أسَدِىُّ لِمْ أكَلْتَهُ لِمَهْ * [١٨٣]

فسكن « لِم » للضرورة ، تشبيها لها بما يجىء من الحروف على حرفين الثانى منهما ساكن ؛ فلا يكون فيه حجة . ثم لو كان الأمر كما زعمتم وأن كَمْ كلِمَ لوجب أن يجوز فيها الأصل كما يجوز الأصل فى لم فيقال : كَمَا مالُكَ ، كما يقال : لِمَا فعلت ، وأن يجوز فيها الفتح مع حَذْفِ الألف كما يجوز فى لِمَ فيقال : كَمَ مالُكَ ، كما يجوز لِمَ فعلت ، وأن يجوز فيها هاء الوقف فيقال : كَمَهْ ، كما يجوز فى لِمَ هاء الوقف فيقال : لِمَهْ ؛ فلما لم يجز ذلك دل على الفرق بينهما .

وأما قوله تعالى : (لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَىْءٌ) فلا نسلم أن الكاف فيه زائدة ؛ لأن (مثله) ها هنا بمعنى هو ، فكأنه قال ليس [كـ] هو شىء ، والمِثْلُ يطلق فى كلام العرب ويُرَاد به ذاتُ الشىء ، يقول الرجل منهم : مِثْلِى لاَ يَفْعَلُ هٰذَا ، أى : أنا لا أفعل هذا ، ومثلى لا يقبل من مثلك ، أى : أنا لا أقبل منك ، قال الشاعر :

١٨٥ — يَاعَاذِلِى دَعْنِىَ مِنْ عَذْلِكَا مِثْلِىَ لاَ يَقْبَلُ مِنْ مِثْلِكَا

---

١٨٥ — العاذل : الذى يلوم فى تسخط وكراهية لما يلومك فيه ، ودعنى : اتركنى وقوله « مثلى لا يقبل من مثلك » أصل معناه : من كان متصفا بصفاتى فإنه لا يقبل ممن كان متصفا بصفاتك ، وقد جرت عادة العرب فى كلامهم أنهم يكنون بهذه العبارة عن معنى « أنا لا أقبل منك » قال ابن هشام فى المغنى (ص ١٧٩) : « ولأنهم إذا بالغوا =

أى : أنا لاأقبل منك . ثم لو قلنا إن الكاف ها هنا زائدة لما امتنع ؛ لأن دخول الكاف هاهنا كخروجها ، ألا ترى أن معنى « ليس كَمِثْلِهِ شَىْءٌ » ومعنى « ليس مثلَه شىء » واحدٌ . وكذلك الكاف فى قوله : كَهَيِّن ، وقول الراجز :

* لَوَاحِقُ الأَقْرَابِ فِيهَا كَالْمَقَقْ * [١٨٤]

فى نفى الفعل عن أحد قالوا « مثلك لا يفعل كذا » ومرادهم إنما هو النفى عن ذاته ، ولكنهم إذا نفوه عمن هو على أخص أوصافه فقد نفوه عنه » ا هـ . وقال الخطيب القزوينى فى الإيضاح (ص ٣٢٥ بتحقيقنا) وهو يمثل للكناية : « وكقولهم مثلك لا يبخل . قال الزمخشرى : نفوا البخل عن مثله وهم يريدون نفيه عن ذاته ، قصدوا المبالغة فى ذلك فسلكوا به طريق الكناية ؛ لأنهم إذا نفوه عمن هو على أخص أوصافه فقد نفوه عنه » وأقول : إن العرب تسلك سبيل الكناية بلفظ مثل ولفظ غير فيقولون : مثلك يرعى الحق ،ومثلك يعرف الفضل لذويه، ومثلك لا يغضى على القذى ، ومثلك يؤدى الواجب ، ومنه قول الشاعر :

مثلك يثنى المزن عن صوبه ويسترد الدمع من غربه

وقالوا : غيرى يخوف بالتهديد ، وغيرى يقنع باليسير ، وغيرى يفعل كذا ، وهم يريدون أنا لا أخوف بالتهديد ، وأنا لا أقنع باليسير ، وأنا لا أفعل كذا ، ومنه قول الشاعر وهو المتنبى :

غيرى بأكثر هذا الناس ينخدع * إن قاتلوا جبنوا أو حدثوا شجعوا

وكذلك قول الآخر ، وهو أبو تمام :

وغيرى يأكل المعروف سحتا وتشحب عنده بيض الأيادى

وقد سبقهما إلى مثل ذلك عنترة بن شداد العبسى فى قوله :

سواى يهاب الموت أو يرهب الردى وغيرى يهوى أن يعيش مخلدا

وهذا أبلغ من أنه يقول : أنا لا أهاب الموت ، وأنا لا آكل المعروف سحتا ، وأنا لا أنخدع بأكثر الناس ، أما أن المراد بهذا الكلام ما ذكرناه فقد أوضحه الشاعر فى قوله :

ولم أقل مثلك أعنى به سواك ، يا فرداً بلا مشبه

وأما أنه أبلغ مما لو صرحت بالضمير المنفصل وحذفت المثل والغير فلأنه كناية ، والكناية ــ كما هو مقرر ــ أبلغ من التصريح ؛ لأنها تساوى عند التحقيق ذكر الدعوى مع إقامة البينة عليها .

بخلاف الكاف في « كَمْ » فإن الكاف في كَمْ ليس دخولُها كخروجها ، بل لو قدرنا حذفها من الكلام لاخْتَلَّ معناها ولم تحصل الفائدةُ بها ، ألا ترى أن قولك « ما مَالُكَ » لايفيد مايفيد قولُكَ « كم مَالُكَ » فدلَّ على الفرق بينهما ، والله أعلم .

٤١ [١٣٦] — مسألة

[إذا فصل بين « كَمْ » الخبرية وتمييزها فهل يبقى التمييز مجروراً ؟[(١)]]

ذهب الكوفيون إلى أنه إذا فصل بين « كم » في الخبر و بين الاسم بالظرف وحرف الجر كان مخفوضاً ، نحو : كم عندك رَجُلٍ ، وكم في الدار غلامٍ ؟ . وذهب البصريون إلى أنه لا يجوز فيه الجر ، ويجب أن يكون منصوباً .

أما الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا : إنما قلنا إنه يكون مخفوضاً بدليل النقل والقياس .

أما النقل فقد قال الشاعر :

١٨٦ — كَمْ بِجُودٍ مُقْرِفٍ نَالَ العُلَى
وَشَرِيفٍ بُخْلُهُ قَدْ وَضَعَهُ

(١) انظر في هذه المسألة : شرح الأشموني وحاشية الصبان (٤/٦٧) وشرح كافية ابن الحاجب لرضي الدين (٢/٩١) وشرح ابن يعيش على مفصل الزمخشري (ص ٥٨١)

١٨٦ — هذا البيت من كلام أنس بن زنيم ، الكناني ، أحد بني الديل بن بكر ، وهو من شواهد سيبويه (١/٢٩٦) وابن يعيش في شرح المفصل (ص ٥٨٢) ورضي الدين في شرح الكافية ، وشرحه البغدادي في الخزانة (٣/١١٩) والأشموني (رقم ١١٣٨) والمقرف : النذل اللئيم الأب ، ومعنى البيت أنه قد يرتفع اللئيم بجوده ، ويتضع الكريم الأب بسبب بخله ، ومحل الشاهد في البيت قوله « كم بجود مقرف نال العلا » واعلم أولا أن « كم » في هذا البيت خبرية تدل على التكثير ، كأنك قلت : كثير من المقرفين نالوا العلا بسبب جودهم وكثير من الذين لهم آباء كرماء قد اتضع حالهم بسبب بخلهم ، ثم اعلم ثانية أن =

بخفض « مُقْرِفٍ » مع الفَصْل ، وقال الآخر :

١٨٧ — كَمْ فِي بَنِي بَكْرِ بْنِ سَعْدٍ سَيِّدٍ ضَخْمِ الدَّسِيعَةِ مَاجِدٍ نَفَّاعِ

وأما القياسُ فلأن خَفْضَ الاسم بعد « كم » فى الخبر بتقدير « مِن » لأنك إذا قلت « كم رَجُلٍ أكرمت ، وكم امرأة أَهَنْت » كان التقدير فيه : كم من رجل أكرمت ، وكم مَن امرأة أهنت ؛ بدليل أن المعنى يقتضى هذا التقديرَ ، وهذا

= قوله «مقرف» يروى بثلاثة أوجه: الرفع، والنصب ، والجر ، فأما رواية الرفع فعلى أن تكون « كم » ظرفا متعلقا بقوله « نال » الآتى، ويكون « مقرف » مبتدأ ، وجملة « نال العلا » فى محل رفع خبر المبتدأ ، وكأنه قال : مقرف نال العلا فى مرات كثيرة بسبب جوده ، وأما رواية النصب فعلى أن تجعل « مقرفا » تمييزا لكم الخبرية ، وإنما نصب للفصل بينه وبينها ، وأما رواية الجر فعلى أن تجعل « مقرف » بالجر تمييزا لكم الخبرية على أصله ، ولا تعتد بالفاصل بينهما ، وكم على وجهى الجر والنصب مبتدأ ، وجملة «نال العلا» فى محل رفع خبره . ثم اعلم ثالثا أن الكوفيين يستشهدون بالبيت على رواية الجر ، ويجعلون الفصل بين « كم » الخبرية وتمييزها مغتفرا ، ولا يمنع الفصل من بقاء التمييز مجرورا بإضافة « كم » إليه على مذهب سيبويه ، وبحرف جر مقدر — وهو من — على مذهب الفراء ، وفى الجر على كلا القولين جهة ضعف .

١٨٧ — هذا البيت من شواهد سيبويه (٢٩٦/١) وابنُ يعيش فى شرح المفصل (ص ٥٨٢) ورضى الدين فى شرح الكافية، وشرحه البغدادى فى الخزانة (١٢٢/٣) والأشمونى (رقم ١١٣٩) ورواية سيبويه « كم فى بنى سعد بن بكر » ورواية الأعلم « كم فى بنى بكر بن عمرو » . والدسيعة : العطية ،ويقال: هى الجفنة . والمعنى أنه واسع المعروف وأنه ماجد شريف . والاستشهاد به فى قوله « كم فى بنى بكر بن سعد سيد » حيث فصل بين كم الخبرية وتمييزها الذى هو قوله « سيد » بالجار والمجرور الذى هو قوله « فى بنى سعد بن بكر » والكلام فيه كالكلام فى البيت السابق .

ومثل هذين البيتين قول الشاعر ، وأنشده سيبويه أيضا :

كم فيهم ملك أغر وسوقة حكم بأردية المكارم محتبى

وكذلك قول الآخر ، وأنشده الأشمونى (رقم ١١٣٧) :

كم دون مية موماة يهال لها إذا تيممها الخريت ذو الجلد

التقدير مع وجود الفصل بالظرف وحرف الجر كما هو مع عدمه ، فكما ينبغي أن يكون الاسمُ مخفوضاً مع عدم الفصل فكذلك مع وجوده .

قالوا : ولا يجوز أن يقال : « إنها في هذه الحالة بمنزلة عدد ينصب ما بعده كثلاثين ونحوه » لأنا نقول : لو كانت بمنزلة عدد ينصب ما بعده كثلاثين لكان ينبغي أن لا يجوز الفصل بينها وبين معمولها ، ألا ترى أنك لو قلت « ثلاثون عندك رجلا » لم يجز ، فكذلك كان ينبغي أن يقولوا ها هنا .

وأما البصريون فاحتجوا بأن قالوا : إنما قلنا إنه لا يجوز فيه الجر لأن « كم » هي العاملة فيما بعدها الجرَّ ؛ لأنها بمنزلة عدد مضاف إلى ما بعده ، وإذا فصل بينهما بظرف أو حرف جر بطلت الإضافة ؛ لأن الفصل بين الجار والمجرور بالظرف وحرف الجر لا يجوز في اختيار الكلام ، فعدل إلى النصب لامتناع الفصل بينهما ، قال الشاعر :

١٨٨ — كَمْ نَالَنِي مِنْهُمُ فَضْــلاً عَلَى عَدَمٍ
إِذْ لاَ أَكَادُ مِنَ الإِقْتَارِ أَحْتَمِلُ

١٨٨ — هذا البيت من شواهد سيبويه (١ / ٢٩٥) وابن يعيش في شرح المفصل (ص ٥٨١) والأشموني (رقم ١١٤٠) ورضى الدين في شرح الكافية ، وشرحه البغدادي (٣ / ١٢٢) والبيت من كلام القطامي — واسمه عمير بن شييم — من قصيدته التي يمدح فيها عبد الواحد بن الحارث بن الحكم والي المدينة في عهد مروان بن الحكم الأموي والتي مطلعها قوله :

إنا محيوك فاسلم أيها الطلل ... وإن بليت ، وإن طالت بك الطيل

وقوله «إنا محيوك» معناه إنا داعون لك بالتحية ، وهي البقاء ، والطلل بالتحريك ما بقي شاخصاً من آثار الديار ، والطيل — بكسر الطاء وفتح الياء مخففة — جمع طيلة ، وهي الدهر ، والإقتار : الفقر ، و«أحتمل» يروى بالحاء المهملة ، ومعناه أرتحل لطلب الرزق ، ويروى بالجيم ، ومعناه أجمع العظام لأستخرج ودكها وشحمها وأتعلل به ، مأخوذ =

[١٣٧] والتقدير : كم فضل ، إلا أنه لما فصل بينهما بنالنى منهم نصب « فضلا » فراراً من الفصل بين الجار والمجرور ، وقال الآخر :

١٨٩ — تَؤُمُّ سِـــنَانًا وَكَمْ دُونَهُ   مِنَ الأَرْضِ مُحْدَوْدِباً غَارُهَا

والتقدير : كم محـدودب غارها دونه من الأرض ، إلا أنه لما فصل بينهما نصب « محدودباً » وإن لم يقصد الاستفهام : لئلا يفصل بين الجار والمجرور ، وإنما عدل إلى النصب لأن « كم » تكون بمنزلة عدد ينصب ما بعده ، ولم يمتنع النصب بالفصل كما امتنع الجر ؛ لأن الفصل بين الناصب والمنصوب له نظير فى كلام العرب ، بخلاف الفصل بين الجار والمجرور ؛ فإنه ليس له نظير فى كلام العرب : فكان ما صرنا إليه أولى مما صرتم إليه .

وأما الجواب عن كلمات الـكوفيين : أما ما احتجوا به من قوله :

* كَمْ بِجُودٍ مُقْرِفٍ نَالَ الْعُلَى * [١٨٦]

= من الجبل وهو الودك . يقول: لقد أنعم على هؤلاء وزادوا فى إنعامهم عند فقرى وحاجتى التى بلغت إلى حد أننى لا أقدر على الارتحال لطلب الرزق ضعفاً وفقرا . والاستشهاد به فى قوله « كم نالنى منهم فضلا » حيث نصب تمييز « كم » الخبرية لما فصل بين كم وتمييزها وسيبويه يوجب ذلك إلا فى ضرورة الشعر ، والفراء يجيزه فى السعة ، وقد بينا لك هذا فى شرح الشواهد السابقة .

١٨٩ — هذا البيت من كلام زهير بن أبى سلمى المزنى ، وهو من شواهد سيبويه (١ / ٢٩٥) والزمخشرى فى مفصله وابن يعيش فى شرحه (ص ٥٨١) والأشمونى (رقم ١١٤١) وصف زهير فى هذا البيت ناقته ، وتؤم : أى تقصد ، وفيه ضمير مستتر تقديره هى يعود إلى الناقة ، والغار : الغائر المطمئن من الأرض ، وجعله محدودبا لما يتصل به من الآكام ومتون الأرض . والاستشهاد به فى قوله « وكم دونه من الأرض محدودبا » حيث أتى بتمييز كم الخبرية منصوبا لما فصل بين كم وبينه بالظرف والجار والمجرور . والكلام فيه كالكلام فيما قبله

فالكلام عليه من وجهين ؛ أحدهما : أن الرواية الصحيحة « مُقْرِفٌ » بالرفع بالابتداء ، وما بعدها الخبر ، وهو قوله « نَالَ العُلَى » . والثانى : أن هذا جاء فى الشعر شاذا ؛ فلا يكون فيه حجة ، وهذا هو الجواب عن البيت الآخر

وأما قولهم « إن خَفْضَ الاسم بعد كم بتقدير من ، والتقدير مع وجود الفصل كما هو مع عدمه » قلنا : لا نسلم أن جر الاسم بعد كم بتقدير من ؛ بل العامل فيه كم ؛ لأنها عندنا بمنزلة عدد يضاف إلى ما بعده ، وعند المحققين من أصحابكم أنها بمنزلة رُبَّ ؛ فيخفضون بها الاسم الذى بعدها كرُبَّ .

والذى يدل على فساد ماذهبتم إليه أن حرف الجر لا يجوز أن يعمل مع الحذف ، وإنما يجوز أن يعمل حرفُ الجر مع الحذف فى مواضع يسيرة على خلاف الأصل ، إذا حذف إلى عوضٍ وبدل ، كرُبَّ بعد الواو والفاء وبَلْ ، على أنكم تزعمون أن حرف الجر غير مقدر بعد هذه الحروف ، وإنما هى العاملة بطريق النيابة عن حرف الجر ، لا حرف الجر ، وقد بينا ذلك مُسْتَوْفًى فى موضعه .

وقولهم « إنها لو كانت بمنزلة عدد ينصب ما بعده كثلاثين ونحوه لكان ينبغى أن لا يجوز الفصل بينها وبين معمولها ؛ لأن ثلاثين لا يجوز أن يفصل بينها وبين معمولها » قلنا : إنما جاز الفصل بين كم [١٣٨] ومميزها جوازاً حسناً دون « ثلاثين » ونحوه لأن كم مُنِعَتْ بَعْضَ ما لثلاثين من التصرف ؛ فجعل هذا عوضاً مما مُنِعته ، ألا ترى أن « ثلاثين » تكون فاعلة لفظا ومعنى ، كقولك : ذهب ثلاثون ، وتقع مفعولة فى رتبتها ، كقولك : أعطيت ثلاثين ، ولا يكون ذلك فى كم ، فلما مُنِعَتْ كم بعضَ ما لثلاثين من التصرف جعل لها ضَرْبٌ من التصرف لا يكون لثلاثين ؛ ليقع التعادل بينهما ، على أنه قد جاء الفصل بين ثلاثين ومميزها فى الشعر ، قال الشاعر :

١٩٠ — عَلَى أَنَّنِي بَعْدَ مَا قَدْ مَضَى ثَلَاثُونَ لِلْهَجْرِ حَوْلاً كَمِيلاَ
يُذَكِّرُنِيكِ حَنِينُ الْعَجُولِ وَنَوْحُ الْحَمَامَةِ تَدْعُو هَدِيلاَ

---

١٩٠ — البيت الأول من هذين البيتين من شواهد ابن يعيش في شرح المفصل (ص ٥٨١) والرضى في شرح الكافية في باب التمييز وفي باب الكنايات ، وشرحه البغدادي في الخزانة (١/٥٧٣) وابن الناظم ، والأشموني (رقم ١١٣١) وهما معا من شواهد سيبويه (١/٢٩٢) وقد نسب العيني (٤/٤٨٩ بهامش الخزانة) بيت الشاهد للعباس بن مرداس السلمي ، وقال البغدادي : « وهما من أبيات سيبويه الخمسين التي لم يعرف لها قائل » والعجول — بفتح العين — الناقة التي ألقت ولدها قبل موعده ، أو هي التي ذبح ولدها أو مات ، وحنينها : أراد به ما تظهره من الوله على ولدها ، والهديل : أصله صوت الحمام ، ويراد منه فرخ الحمام الذي تزعم العرب أن جارحا صاده على عهد نوح فكل حمامة تبكي عليه إلى اليوم . يقول : إني لا أنسى عهدك على بعده ، فكلما حنت عجول أو ناحت حمامة رقت نفسي فذكرتك . والاستشهاد به في قوله « ثلاثون للهجر حولا » حيث فصل بين اسم العدد — وهو قوله « ثلاثون » — وتمييزه — وهو قوله « حولا » وهذا يقوي ماجوزه النحاة في « كم » من الفصل بينها وبين تمييزها عوضا عما منعته من التصرف في الكلام بالتقديم والتأخير ، بسبب كونها أشبهت كم الاستفهامية فألزمت التصدير لذلك ، وإن كان بين « كم » وبين اسم العدد فرق ، فإن الثلاثين ونحوها من أسماء الأعداد لا تمتنع من التقديم والتأخير ، لأنها لم تتضمن معنى يوجب لها التصدير ، فكان عملها في التمييز أوسع من عمل كم ، قال سيبويه (١/٢٩١) : « واعلم أن كم تعمل في كل شيء حسن للعشرين أن تعمل فيه ، فإذا قبح للعشرين أن تعمل في شيء قبح ذلك في كم ، لأن العشرين عدد منون ، وكذلك كم هو منون عندهم ، كما أن خمسة عشر عندهم بمنزلة ما قد لفظوا بتنوينه ، لولا ذلك لم يقولوا : خمسة عشر درهما ، ولكن التنوين ذهب منه كما ذهب مما لا يتصرف ، وموضعه موضع اسم منون ، وكذلك كم موضعها موضع اسم منون ، وذهبت منها الحركة كما ذهبت من إذ؛ لأنهما غير متمكنين في الكلام » ثم قال بعد كلام : « وتقول : كم رجل زارني ، ولا تقول : زارني كم رجل ، ولو قال : أتاك ثلاثون اليوم درهما ، كان قبيحا في الكلام ؛ لأنه لا يقوى قوة الفاعل ، وليس مثل لم ؛ لما ذكرت لك ، وقد قال الشاعر .

* على أنني بعد ما قد مضى ثلاثون . . . *

ففصل بين « ثلاثين » وبين مميزها بالجار والمجرور ، وإن كان قليلا لا يقاس عليه ، والله أعلم .

٤٢ — مسألة

[هل تجوز إضافة النَّيِّفِ إلى العشرة][1]

ذهب الكوفيون إلى أنه يجوز إضافة النَّيِّفِ إلى العشرة ، نحو : خَمْسَةَ عَشَرٍ . وذهب البصريون إلى أنه لا يجوز .

أما الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا : إنما قلنا ذلك لأنه قد جاء ذلك عنهم في استعمالهم ، قال الشاعر :

١٩١ — كُلِّفَ مِنْ عَنَائِهِ وَشِقْوَتِهْ بِنْتَ ثَمَانِي عَشْرَةٍ مِنْ حِجَّتِهْ

= وكم رجلا أتاك ، أقوى من كم أتاك رجلا ، وكم ههنا فاعلة » اهـ . وقال ابن يعيش : « فإن قيل : فلم قبح الفصل بين العدد ومميزه ولم يحسن أن تقول : قبضت خمسة عشر لك درهما ، ورأيت عشرين في المسجد رجلا ؟ قيل : إنما كان كذلك لضعف عمل العشرين ونحوها فيما بعدها ؛ لأنها عملت على التشبيه باسم الفاعل ولم تقو قوته ، مع أنه قد جاء ذلك في الشعر » اهـ . ومثل هذا البيت في الفصل بين اسم العدد ومميزه ما أنشده ابن يعيش (٥٨١) ونسب روايته إلى سيبويه ، ونسبه لعبد بني الحسحاس :

فأشهد عند الله أن قد رأيتها وعشرون منها إصبعا من ورائيا

(١) انظر في هذه المسألة : شرح الأشموني (ص ٦٢٤–٦٢٧ بتحقيقنا) وحاشية الصبان (٤/٥٧و٥٨ وما بعدها) وشرح التصريح للشيخ خالد (٢/٣٤٦ بولاق)

١٩١ — استشهد بهذا البيت الأشموني (رقم ١١٣٢) وجماعة من شراح الألفية (انظر العيني بهامش الخزانة ٤/٤٨٨) والعناء — بفتح العين — النصب والتعب ، والشقوة — بكسر الشين وسكون القاف — ومثله الشقاء والشقاوة : ضد السعادة ، والحجة — بكسر الحاء وتشديد الجيم مفتوحة — السنة . والاستشهاد بالبيت في قوله « بنت ثماني عشرة » فإن الكوفيين أنشدوه شاهدا على جواز إضافة النيف — وهو هنا قوله =

ولأن النيف اسمٌ مُظْهَرٌ كغيره من الأسماء المظهرة ؛ فجاز إضافته إلى ما بعده كسائر الأسماء المظهرة التى تجوز إضافتها .

وأما البصريون فاحتجوا بأن قالوا : إنما قلنا إنه لا يجوز ذلك لأنه قد جعل الاسمان اسما واحداً ، فكما لا يجوز أن يضاف الاسمُ الواحدُ بعضُه إلى بعضٍ ، فكذلك ها هنا .

و بيان هذا أن الاسمين لما ركبا دلاًّ على معنى واحد ، والإضافة تُبْطِل ذلك المعنى ، ألا ترى أنك إذا قلت « قبضتُ خَمْسَةَ عَشَرَ » من غير إضافة دلّ على أنك قد قبضت خمسة وعشرة ، و إذا أضفت فقلت « قبضتُ خَمْسَةَ عَشَرٍ » دلّ على أنك قد قبضت الخمسة دون العشرة ، كما لو قلت « قَبَضْتُ مَالَ زَيْدٍ » فإن المال يدخل فى القبض دون زيد ، وكذلك « ضَرَبْتُ غُلَامَ عَمْرٍو » فإن الضرب يكون للغلام [١٣٩] دون عمرو ، فلما كانت الإضافة تُبْطِل المعنى المقصود من التركيب وجب أن لا تجوز .

وأما الجواب عن كلمات الكوفيين : أما ما أنشدوه من قوله :

* بِنْتَ ثَمَانِى عَشْرَةٍ مِنْ حِجَّتِهْ * [١٩١]

فلا يُعرف قائله ، ولا يؤخذ به ، على أنا نقول : إنما صَرَّفَهُ لضرورة الشعر وردَّه إلى الجر لأن « ثمانى عشرة » ؛ لما كانا بمنزلة اسم واحد ، وقد أضيف إليهما

= « ثمانى » — إلى العشرة ، من غير أن يكون هناك شىء آخر ، وهم يجيزون ذلك فى الكلام ، ومن هنا تعلم أن قول ابن مالك فى التسهيل « ولا يجوز بإجماع ثمانى عشرة — يعنى بإضافة الأول إلى الثانى — إلا فى الشعر » ليس بمستقيم ؛ فإن الكوفيين — كما سمعت — يجيزون إضافة صدر المركب إلى عجزه ، سواء أكان مع هذا المركب شىء آخر يضاف المركب إليه نحو ما حكاه الفراء من أنه سمع أبا فقعس الأسدى وأبا الهيثم العقيلى يقولان « ما فعلت خمسة عشرك » أم لم يكن مع المركب شىء أصلا كما فى هذا البيت !

بنت فى قوله « بنت ثمانى عشرة » ردَّ الإعراب إلى الأصل بإضافة بنت إليهما ، لا بإضافة ثمانى إلى عشرة ، وهم إذا صَرَّفُوا المبنيَّ للضرورة رَدُّوهُ إلى الأصل ، قال الشاعر :

١٩٢ — سَلَامُ اللهِ يَا مَطَراً عَلَيْهَا وَلَيْسَ عَلَيْكَ يَا مَطَرُ السَّلَامُ

وجميعُ ما يُرْوَى من هذا فَشَاذٌّ لا يُقَاس عليه .

---

١٩٢ — هذا البيت من شواهد سيبويه (٣١٣/١) ورضى الدين فى باب المنادى من شرح الكافية ، وشرحه البغدادى فى الخزانة (٢٩٤/١ بولاق) والأشمونى (رقم ٨٧٥) وابن هشام فى مغنى اللبيب (رقم ٥٧١) وفى أوضح المسالك (رقم ٤٣٧) وفى شذور الذهب (رقم ٥٣) وابن عقيل (رقم ٣٠٧) والبيت من كلام الأحوص ، واسمه محمد بن عبد الله بن عاصم بن ثابت ، الأوسى — وكان الأحوص يعشق امرأة فتزوجها رجل يقال له مطر ، فغلب الوجد على الأحوص حتى صرح بما كان يكتمه . والاستشهاد بهذا البيت فى قوله « يامطر » حيث أتى بالمنادى المفرد العلم منونا حين اضطر إلى ذلك ، قال سيبويه (٣١٣/١) « وأما قول الأحوص :

* سلام الله يامطر عليها *

فإنما لحقه التنوين كما لحق مالا ينصرف لأنه بمنزلة اسم لا ينصرف ، لأنك أردت فى حال التنوين فى مطر ما أردت حين كان غير منون » اهـ . وقال الأعلم « الشاهد فيه تنوين مطر وتركه على ضمه ، لجريه فى النداء على الضم واطراد ذلك فى كل علم مثله ، فأشبه المرفوع غير المنصرف فى غير النداء ، فلما نون ضرورة ترك على لفظه ، كما ينون الاسم المرفوع الذى لا ينصرف ، فلا يغيره التنوين عن رفعه ، وهذا مذهب الخليل وأصحابه واختيارهم ، وأبو عمرو ومن تابعه يختارون نصبه مع التنوين لمضارعته النكرة بالتنوين ، ولأن التنوين يعاقب الإضافة ، فيجرونه على أصله لذلك ، وكلا المذهبين مسموع من العرب ، والرفع أقيس لما تقدم من العلة » اهـ . وقد ارتضى الزجاجى فى أماليه مذهب الخليل ، ولكنه لم يرتض التعليل الذى علل به سيبويه وتبعه عليه الأعلم قال : « الاسم العلم المنادى المفرد مبنى على الضم ؛ لمضارعته عند الخليل وأصحابه للأصوات ولوقوعه موقع الضمير عند غيرهم ، فإذا لحقه التنوين فى ضرورة الشعر فالعلة التى من أجلها بنى قائمة بعد فيه ، فينون على لفظه ؛ لأنا قد رأينا من المبنيات ماهو منون نحو إيه وغاق وما أشبه ذلك ، وليس بمنزلة مالا ينصرف ؛ لأن مالا ينصرف أصله الصرف ، =

وأما قولهم « إن النيف اسمٌ مظهر كغيره من الأسماء التى يجوز إضافتها ؛ فجاز إضافته كسائر الأسماء المظهرة التى يجوز إضافتها » قلنا : إلا أنه مركب ، والتركيب ينافى الإضافة ؛ لأن التركيب أن يجعل الاسمان اسما واحداً ، لا على جهة الإضافة ؛ فيدلاَّنِ على مسمى واحد ، بخلاف الإضافة ؛ فإن المضاف يدل على مسمى ، والمضاف إليه يدل على مسمى آخر ؛ وإذا كان التركيب ينافى الإضافة ، كما أن الإضافة تنافى التركيب على ما بينا ؛ وجب أن لا تجوز إضافة النيف إلى العشرة لاستحالة المعنى ، والله أعلم .

٤٣ — مسألة

[القول فى تعريف العدد المركب وتمييزه][1]

ذهب الكوفيون إلى أنه يجوز أن يقال فى خمسة عشر درهما : « الخمسةَ العَشَرَ درهما ، والخمسةَ العَشَرَ الدرهَمَ »[2] وذهب البصريون إلى أنه لا يجوز إدخال

=وكثير من العرب لايمتنع من صرف شىء فى ضرورة ولا غيرها، إلا أفعل منك، فإذا نون فإنما يرد إلى أصله ، والمفرد المنادى العلم لم ينطق به منصوبا منونا قط فى غير ضرورة شعر ؛ فهذا بين واضح » اهـ كلامه بحروفه .

(١) انظر فى هذه المسألة : شرح الأشمونى (١/٢٣٠ بتحقيقنا) وحاشية الصبان (١/١٨٠ بولاق).

(٢) يريد أنهم يجوزون تعريف العدد المركب — وهو أحد عشر وتسعة عشر ومابينهما — بتعريف جزءيه : الصدر والعجز ؛ فيقولون الأحد العشر والتسعة العشر، ويجوزون فى تمييز هذا العدد المركب أن يجىء منكرا على ماهو الأصل فى التمييز، فيقولون: الأحد العشر درهما ، والتسعة العشر درهما ، وأن يجىء معرفا أيضا ، وهذا بناء منهم على أصلهم الذى ذهبوا إليه فى التمييز ، وهو جواز مجيئه معرفة ، فيقولون فى هذا الباب : زارنى الخمسة العشر الرجل ، كما يقولون : زارنى الخمسة العشر رجلا ، والحاصل أن فى هذا الأسلوب=

الألف واللام فى العشر ، ولا فى الدرهم ، وأجمعوا على أنه يجوز أن يقال « الخمسة عَشَرَ درهما » بإدخال الألف واللام على الخمسة وَحْدَهَا .

أما الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا : إنما قلنا ذلك لأنه قد صح عن العرب مايوافق مذهبنا ، ولا خلاف فى صحة ذلك عنهم ، وقد حكى ذلك أبو عمرو عن أبى الحسن [١٤٠] الأخفش عن العرب ، وإذا صح ذلك النقل وجب المصيرُ إليه ، واعتمادهم فى هذه المسألة على النقل ؛ لأن قياسهم فيها ضعيف جدا .

وأما البصريون فاحتجوا بأن قالوا : إنما قلنا إنه لا يجوز دخول الألف واللام إلا على الاسم الأول لأن الاسمين لما رُكِّبَ أحَدُهما مع الآخر تَنَزَّلا منزلة اسم واحد ، وإذا تنزلا منزلة اسم واحد فينبغى أن لا يجمع فيه بين علامتى تعريف ، وأن يلحق الاسم الأول منهما ؛ لأن الثانى يتنزل منزلةَ بعضِ حروفه ، وكذلك عَرَّفَتِ العربُ الاسمَ المركَّبَ ، قال ابن أحمر :

١٩٣ — تَفَقَّأَ فَوْقَهُ الْقَلَعُ السَّوَارِى وَجُنَّ الْخَازِبَازِ بِهِ جُنُونَا

= أربع صور ، الأولى أن تقول : زارنى الخمسة عشر رجلا، والثانية أن تقول : زارنى الخمسة عشر الرجل ، والثالثة أن تقول: زارنى الخمسة العشر رجلا ، والرابعة أن تقول: زارنى الخمسة عشر الرجل ، والبصريون لايجيزون من هذه العبارات إلا الصورة الأولى، والكوفيون يجيزون الصور الأربع كلها ، ولا يوجبون منها واحدة بعينها .

١٩٣ — هذا بيت من الوافر ، وقد أنشده ابن منظور (ف ق أ — ق ل ع — خ و ز) ونسبه لعمرو بن أحمر ، وأنشده موفق الدين بن يعيش فى شرح المفصل (ص ٥٧٠) وأنشده رضى الدين فى باب المركبات من شرح الكافية ، وشرحه البغدادى فى الخزانة (٣/١٠٩) وتقول « تفقأ الدمل والقرح ، وتفقأت السحابة عن مائها » أى تشققت ، أو تبعجت بمائها ، و « القلع » بفتح القاف واللام جميعاً، وآخره عين مهملة — قطع من السحاب كأنها الجبال ، واحدته قلعة — بالتحريك — ويقال : القلعة من السحاب التى تأخذ ناحية من السماء ، والسوارى : جمع سارية ، وأراد بها ههنا السحابة التى تأتى ليلا، والخازباز: ضرب من النبات ، وجنونه: طوله =

فقال « الخازباز » فأدخل الألف واللام على الاسم الأول ، ولم يكرره فيقول « الخازالباز » ولم يُحْكَ ذلك عنهم فى شعر ولا فى كلام ، والخاز باز ها هنا : أراد به صوتَ الذباب ، ويقال « جُنَّ الذُّبَابُ » إذا طار وهَاجَ ، وقيل : المراد بالخازباز نَبْتٌ ، كما قال الشاعر :

١٩٤ — رَعَيْتُهَا أَكْرَمَ عُودٍ عُودَا   الصِّلَّ والصِّفْصِلَّ والْيَعْضِيدَا
وَالْخَازِبَازِ السَّنِمَ الْمَجُودَا   بِحَيْثُ يَدْعُو عَامِرٌ مَسْعُودَا

ويقال « جُنَّ النباتُ » إذا خَرَجَ زَهْرُهُ . والخاز باز أيضاً : داء فى اللَّهَازِمِ ، قال الشاعر :

= وسرعة نباته ، ويقال : الخازباز ههنا : نوع من ذباب العشب يطير فى الربيع يدل على خصب السنة ، وجنونه : هزجه وطيرانه ، قال ابن منظور « والخازباز ذباب ، اسمان جعلا واحدا ، وبنيا على الكسر ، لا يتغير فى الرفع والنصب والجر ، قال عمرو بن أحمر :

* تفقأ فوقه القلع السوارى إلخ *

وسمى الذباب به — وهما صوتان جعلا واحداً — لأن صوته خازباز ، ومن أعربه نزله بمنزلة الكلمة الواحدة فقال خازباز (برفع آخره) وقيل : أراد النبت ، وقيل : أراد ذبان الرياض ، وقيل : الخازباز حكاية لصوت الذباب فسماه به » اهـ ، والاستشهاد به فى قوله « وجن الخازباز » حيث أدخل عليه الألف واللام وتركه على بنائه كما تقول « الخمسة عشر » فتدخل عليه الألف واللام وهو على حاله من البناء .

١٩٤ — هذه أبيات من الرجز المشطور ، وقد رواها كلها ابن منظور على ترتيب ما رواه المؤلف ههنا (خوز) وموفق الدين بن يعيش فى شرح المفصل (ص٥٦٩) والصل ، والصفصل ، واليعضيد ، والخازباز : كلها أسماء من أسماء النبات ، والسنم — بفتح السين وكسر النون — العالى المرتفع ، يريد طول النبات الذى أرعاه إبله ، والمجود : اسم مفعول من « جاده الغيث يجوده » إذا أصابه منه الجود — بفتح فسكون — وهو القوى الشديد من المطر ، وعامر ومسعود : راعيان ، وكنى بقوله « بحيث يدعو عامر مسعوداً » عن طول النبات طولا يوارى كل راع منهما عن الآخر ، فلا يعرف أحدهما مكان صاحبه حتى يدعوه فيسمع صوته فيعرف مكانه ، والاستشهاد بالأبيات للدلالة على أن « الخازباز » نبت ، وهو ظاهر من قوله إنه أرعاه إبله .

١٩٥ — يَا خَازِبَازِ أَرْسِلِ اللَّهَازِمَا إِنِّى أَخَافُ أَنْ تَكُونَ لازِمَا

والخازباز فيما يقال أيضاً : السِّنَّوْرُ ، وفى الخازباز سبعُ لغاتٍ : خَازِبَازِ ، وخَازَبَازَ ، وخَازِبَازُ ، وخَازَبَازُ ، وخَازُبَازِ ، وخَازِبَاء — مثل نافقاء — وخِزْبَاز — مثل سِرْدَاحٍ — قال الشاعر :

١٩٦ — مِثْلُ الكِلابِ تَهِرُّ عِنْدَ دِرَابِهَا
وَرِمَتْ لَهَازِمُهَا مِنَ الخِزْبَازِ

وإنما لم يجز دخول الألف واللام على « درهم » لأنه منصوب على التمييز ، والتمييز لا يكون إلا نكرة ، وإنما وجب أن يكون نكرة لأن الغرض أن يميز المعدود به من غيره ، وذلك يحصل بالنكرة التى هى الأخَفُّ ، فكانت أولى من المعرفة التى هى الأثْقَلُ .

وأما الجواب عن كلمات الكوفيين : أما ما حكوه عن العرب [١٤١] فلا

---

١٩٥ — هذان بيتان من الرجز المشطور ، وقد أنشدهما ابن منظور (خ و ر) ولم يعزهما ، وابنُ يعيش (ص ٥٧٠) وقال قبل إنشادهما « وقال الراجز وهو العدوى » ا هـ . والخازباز : داء يأخذ الإبل والناس فى حلوقها ، وقال ابن سيده : الخازباز قرحة تأخذ فى الحلق ، ومنهم من خص بهذا الداء الإبل ، واللهازم : جمع لهزمة — بكسر اللام والزاى وبينهما هاء ساكنة — واللهزمتان : عظمان ناتئان تحت الأذن ، وقيل : اللهازم : جمع لهزمة ، وهى لحمة فى أصل الحنك .

١٩٦ — هذا بيت من الكامل ، أنشده ابن يعيش فى شرح المفصل (ص ٥٧٠) وابن منظور (خ و ز) عن الأخفش ، وعند ابن يعيش :

* مثل الكلاب تهر عند بيوتها *

وعند الأخفش :

* مثل الكلاب تهر عند جرائها *

وقال ابن برى : صواب إنشاده :

* مثل الكلاب تهر عند درابها *

والدراب — بكسر الدال — جمع درب ، شبههم بالكلاب النابحة عند الدروب .

حجة لهم فيه ؛ لقلته فى الاستعمال وبُعْده عن القياس : أما قلته فى الاستعمال فظاهر ؛ لأنه إنما جاء شاذا عن بعض العرب ؛ فلا يعتدُّ به لقلته وشذوذه ، فصار بمنزلة دخول الألف واللام فى قول الشاعر :

يَقُولُ الْخَنَا ، وَأَبْغَضُ الْعُجْمِ نَاطِقاً إلى رَبِّنَا صَوْتُ الْحِمَارِ الْيُجَدَّعُ [٩١]
ويَسْتَخْرِجُ الْيَرْبُوعَ مِنْ نَافِقَائِهِ وَمِنْ جُحْرِهِ بِالشِّيحَةِ الْيُتَقَصَّعُ

أراد الذى يتقصع ، فكما لا يجوز أن يقال إن الألف واللام يجوز دخولها على الفعل لمجيئه ها هنا لقلته وشذوذه فكذلك أيضاً لا يجوز أن يحتج بذلك لقلته وشذوذه ، وكما قال الآخر :

١٩٧ — يَالَيْتَ أُمَّ الْعَمْرِو كانَتْ صَاحِبِى
مَكَانَ مَنْ أَشْتَى عَلَى الرَّكَائِبِ

---

١٩٧ — هذان بيتان من مشطور الرجز ، وقد أنشد أولهما ابن منظور (و ب ر) وأنشدهما معا موفق الدين بن يعيش فى شرح المفصل (ص ٥١) من غير عزو ، وأسند روايتهما إلى ابن الأعرابى ، و « أم العمرو » أراد أم عمرو . فأدخل الألف واللام على العلم الذى هو عمرو ، وسنذكر لك وجهه ، والصاحب : المعاشر ، لا يتعدى تعدى الفعل على أن فعله — وهو صحب — متعد ؛ فلا تقول « زيد صاحب عمرا » كما تقول « زيد ضارب عمرا » لأنهم استعملوا صاحبا استعمال الأسماء ، وجمعه أصحاب وأصاحيب ، وصحبان نظير شاب وشبان ، وصحاب نظير جائع وجياع ، وصحب نظير شارب وشرب ، وصحابة — بفتح الصاد أو كسرها — حكى جميع هذه الجموع الأخفش، وأشتى : دخل فى زمان الشتاء ، فإن أردت أنه أقام فى موضع شتاء قلت : شتا يشتو ، وقال طرفة :

حيثما قاظوا بنجد ، وشتوا عند ذات الطلح من ثني وقر

والركائب : جمع ركوب — بفتح الراء — وهو ما يركب من كل دابة ، فعول بمعنى مفعول ، وقيل : الركائب جمع ركاب ، والاستشهاد به فى قوله «أم العمرو» حيث دخل الألف واللام على العلم ، قال جار الله فى المفصل (١/٣٤ بتحقيقنا) : « وقد يتأول العلم بواحد من الأمة المسماة به؛ فلذلك من التأول يجرى مجرى رجل وفرس ، فيجترأ =

أراد « أم عمرو » . وكما قال الآخر :

١٩٨ — بَاعَدَ أُمَّ الْعَمْرِ مِنْ أَسِيرِهَا حُرَّاسُ أَبْوَابٍ عَلَى قُصُورِهَا

وكما قال آخر :

١٩٩ — وَجَدْنَا الْوَلِيدَ بْنَ الْيَزِيدِ مُبَارَكاً
شَدِيداً بِأَعْبَاءِ الْخِلَافَةِ كَاهِلُهْ

= على إضافته وإدخال اللام عليه ، قالوا : مضر الحمراء ، وربيعة الفرس ، وأنمار الشاة . وعن أبي العباس: إذا ذكر الرجل جماعة اسم كل واحدمنهم زيد قيل له : فما بين الزيد الأول والآخر ، وهذا الزيد أشرف من ذلك الزيد ، وهو قليل » اهـ . وقال ابن يعيش في شرح هذا الكلام « اعلم أن العلم الخاص لا تجوز إضافته ولا إدخال لام التعريف فيه ؛ لاستغنائه بتعريف العلمية عن تعريف آخر ، إلا أنه ربما شورك في اسمه أو اعتقد ذلك ، فخرج عن أن يكون معرفة ، ويصير من أمة كل واحد له مثل اسمه ، ويجري حينئذ مجرى الأسماء الشائعة نحو رجل وفرس ، فحينئذ يجترأ على إضافته وإدخال الألف واللام عليه كما يفعل ذلك في الأسماء الشائعة » اهـ .

١٩٨ — أنشد جار الله الزمخشري هذا البيت في المفصل (رقم ٧ بتحقيقنا) وعزاه إلى أبي النجم العجلي، وأنشده في اللسان(وبر) وأنشده ابن يعيش في شرح المفصل وأقر عزوه إلى أبي النجم (ص ٥١ و٣٢٠) وأنشده ابن هشام في مغني اللبيب (رقم ٦٩ بتحقيقنا) من غير عزو، والأسير : أصله الذي يقع عند الحرب في يد عدوه ، فعيل بمعنى مفعول، وأراد هنا الذي قيده حبها عن أن ينظر إلى غيرها ، وعني به نفسه ، والحراس: جمع حارس . والاستشهاد به في قوله « أم العمرو » حيث أدخل الألف واللام على العلم ، والكلام فيه مثل الكلام في الشاهد السابق ، وأنكر ابن منظور رواية « أم العمر » وقال « صواب الإنشاد يا ليت أم الغمر » اهـ أي بالغين معجمة .

١٩٩ — هذا البيت من قصيدة لابن ميادة — واسمه الرماح بن أبرد ، وميادة : اسم أمه — يمدح فيها الوليد بن يزيد بن عبد الملك بن مروان ، وقد أنشده الزمخشري في المفصل (رقم ٨ بتحقيقنا) وابن يعيش في شرحه (ص ٥٢) وابن هشام في مغني اللبيب (رقم ٧٠ بتحقيقنا) وفي أوضح المسالك (رقم ١٩) والأشموني (رقم ٣٥) ورضي الدين في باب توابع المنادى، وشرحه البغدادي في الخزانة (١/٣٢٨) والأعباء : =

وكما قال الآخر:

٢٠٠ — أَمَا وَدِمَاءٍ مَائِرَاتٍ تَخَالُهَا عَلَى قُنَّةِ الْعُزَّى وَبِالنَّسْرِ عَنْدَمَا
وَمَا سَبَّحَ الرُّهْبَانُ فى كل بِيعَةٍ أَبِيلَ الأَبِيلِينَ الْمَسِيحَ ابْنَ مَرْيَمَا
لَقَدْ ذَاقَ مِنَّا عَامِرٌ يَوْمَ لَعْلَعٍ حُسَاماً إِذَا مَاهُزَّ بِالْكَفِّ صَمَّمَا

= جمع عبء — بكسر العين وسكون الباء — وهو ما يثقل عليك حمله أو يبهظك أداؤه ، وأراد بأعباء الخلافة مصاعبها الجمة وتبعاتها الكثيرة التى يؤود حملها القائم بها ، ويروى « بأحناء الخلافة » والأحناء : جمع حنو — بكسر فسكون — وأحناء الأمور : جوانبها ونواحيها ، وأطلقوا أحناء الأمور على ما تشابه منها وأشكل المخرج منه ، والكاهل : اسم لما بين الكتفين ، ويعبر بشدة الكاهل عن القوة . والاستشهاد بالبيت هنا فى قوله « اليزيد » فإنه يعنى يزيد بن عبد الملك والد ممدوحه ، وقد أدخل أل على يزيد وهو علم ، وذلك لأنه اعتقد فيه الشياع بسبب تعدد المسمى بهذا الاسم ، وفى بنى أمية قوم الممدوح عدة ممن سمى بيزيد .

٢٠٠ — أنشد ابن منظور البيت الأول من هذه الأبيات (م و ر) ونسبه لعبد الحق ، ولم يزد على ذلك ، وأنشده مرة أخرى (ع ن د م) من غير عزو ، وأنشد ثلاثتها (أ ب ل) ونسبها لابن عبد الجن (تصحيف عبد الحق) ، وأنشد ثالثها (ل ع ع) ونسبه إلى حميد به ثور ، وراجعت ديوان حميد فلم أجده فى أصل قصيدته التى مطلعها :

سل الربع أنى يممت أم سالم وهل عادة للربع أن يتكلما

ونبه الأستاذ الميمنى على أن هذا البيت مما وجده فى اللسان مما لا يوجد فى أصل الديوان ، وأنشد ابن يعيش ثانى هذه الأبيات (ص ٦٤٦) وفى رواية اللسان « أما ودماء لا تزال كأنها » وأنشدها كما هنا فى (أ ب ل) ودماء مائرات : أى مائجات ، يريد أنها كثيرة ، وذلك لكثرة القتل ، والقنة — بضم القاف وتشديد النون — أصلها أعلى الجبل ، والعزى : اسم صنم ، ونسر : اسم صنم أيضا ، وفى التنزيل العزيز (ولا يغوث ويعوق ونسرا) وقد أدخل عليه الشاعر الألف واللام ، ونسر : كان صنما لذى الكلاع بأرض حمير ، ويغوث : كان لمذحج ، ويعوق : لهمدان ، وهى من أصنام قوم نوح عليه السلام ، والعندم — بوزن جعفر — هو دم الأخوين ، ويقال : =

أراد « و بنسر » بدليل قوله تعالى : (وَيَعُوقَ وَنَسْراً) وكما قال الآخر :

٢٠١ — ولَقَدْ جَنَيْتُكَ أَكْمُؤاً وعَسَاقِلاً ولَقَدْ نَهَيْتُكَ عَنْ بَنَاتِ الأَوْبَرِ

= هو دم الغزال بلحاء شجر الأرطى يطبخان جميعا حتى ينعقد فتختضب به الجوارى ، وقال الأصمعى : هو صبغ زعم أهل البحرين أن جواريهم يختضبن به، والبيعة — بكسر الباء — متعبد النصارى ، ووقع فى اللسان « فى كل هيكل » والهيكل : هو البيعة ، والأبيل — بفتح الهمزة — رئيس النصارى ، وقيل : هو الراهب ، وقيل : هو صاحب الناقوس ، ولعلع : اسم موضع فيما حكاه صاحب اللسان ، وقال ياقوت : هو جبل كانت به وقعة لهم ، أو هو ماء بالبادية معروف . والاستشهاد بهذه الأبيات فى قوله و « بالنسر » حيث أدخل الألف واللام على العلم الخاص ، للضرورة ، والذى يدل على أن العلم « نسر » بدون الألف واللام قول العباس بن عبد المطلب ، يمدح سيدنا رسول الله صلى الله عليه وسلم :

بل نطفة تركب السفين وقد ألجم نسراً وأهله الغرق

قال ابن الأثير « يريد الصنم الذى كان يعبده قوم نوح على نبينا وعليه الصلاة والسلام » اهـ . وقد ورد فى الكتاب الكريم اسم أصنام قوم نوح فى الآية التى تلونا عليك وفيها « نسر » بدون ألف ولام ، فتكون الألف واللام فى هذا الشاهد زائدة .

٢٠١ — أنشد ابن منظور هذا البيت (و ب ر) وأسند روايته للأحمر والأصمعى ، وهو من شواهد ابن هشام فى مغنى اللبيب (رقم ٧٢) وأوضح المسالك (رقم ٦٢) والأشمونى (رقم ١٢٧) وابن عقيل (رقم ٣٦) وجنيتك : أى جنيت لك ، وهو نظير قوله تعالى : (وإذا كالوهم أو وزنوهم) والأكمؤ : جمع كمء — بوزن كلب وأكلب ، وفلس وأفلس — وقد يجمع الكمء على كمأة ، فيكون المفرد خاليا من التاء والجمع مقرونا بها ، وهو عكس شجر وشجرة وكلم وكلمة ونظائرها ، وهو من نوادر اللغة ، والعساقل : جمع عسقل — بوزن جعفر — وهو ضرب من الكمأة أبيض ، وبنات أوبر : ضرب آخر من الكمأة مزغب على لون التراب ، والاستشهاد بالبيت فى قوله « بنات الأوبر » وذلك أن بنات أوبر علم على هذه الكمأة ، وأصله بدون ألف ولام ، وقد زاد الشاعر الألف واللام حين اضطر لإقامة وزن البيت ، وهذا رأى كان الأصمعى يقوله ، ويشبه « بنات الأوبر » بأم العمرو فى أن كلا منهما علم بدون الألف واللام ، =

أراد « بنات أوبر » وكما قال الآخر :

٢٠٢ — وإنِّى حُبِسْتُ الْيَوْمَ والأَمْسِ قَبْلَهُ
بِبَابِكَ حَتَّى كَادَتِ الشَّمْسُ تَغْرُبُ

= وأن الشاعر زاد الألف واللام اضطرارا ، وثمة رأى آخر كان الأصمعى يجوزه أيضاً ، قال : « وقد يجوز أن يكون أوبر نكرة فعرفه باللام ، كما حكى سيبويه أن عرسا من « ابن عرس » قد نكره بعضهم فقال : هذا ابن عرس مقبل » اه .

٢٠٢ — هذا البيت من كلام نصيب بن رباح ، الأموى بالولاء ، وقد أنشده ابن منظور (أ م س) وعزاه إليه ، واستشهد به ابن هشام فى شرح شذور الذهب(رقم٤٤) والاستشهاد به فى قوله « والأمس » حيث أدخل الألف واللام على أمس ، مع أن المراد به اليوم الذى قبل يومك الذى أنت فيه ، وهو فى هذه الحالة علم ، والعلم لاتدخله ال ، لكنه لما اضطر أدخل عليه أل ليقيم وزن البيت ، واعلم أن « أمس » إما أن يراد به يوم مامن الأيام السابقة ، وإما أن يراد بخصوص اليوم الذى قبل يومك الذى أنت فيه ، وعلى كل حال إما أن يجمع جمع التكسير أو يصغر أو تدخله الألف واللام وإما ألا يكون شيئا من ذلك ، بل يكون مفردا مكبرا غير مقترن بال ، فإن أريد به يوم مامن الأيام الماضية أو جمع جمع تكسير أو صغر أودخلته ال المعرفة فهو معرب ، وإن أريد به اليوم الذى قبل يومك الحاضر ولم يجمع ولم يصغر ولم تدخل عليه أل المعرفة فللعرب فيه لغتان : الأولى بناؤه على الكسر وهى لغة أهل الحجاز ، والثانية إعرابه إعراب مالا ينصرف بالضمة من غير تنوين فى حالة الرفع ، وبالفتحة من غير تنوين فى حالتى الجر والنصب ، وقال الله تعالى : (فجعلناها حصيدا كأن لم تغن بالأمس) فالأمس فى هذه الآية الكريمة لايراد به خصوص اليوم السابق على يومك الذى أنت فيه فهو نكرة ، وهو معرب على اللغتين جميعاً ، وهو مجرور بالكسرة لاقترانه بأل ، وإذا علمت ذلك فاعلم أن « الأمس » فى بيت نصيب يروى بالنصب وبالجر ، أما رواية النصب فلا إشكال فيها ؛ لأنه يكون حينئذ ظرفا معطوفا على « اليوم » والمعطوف على المنصوب منصوب ، وأما رواية الجر فإنها تحتاج إلى نظر ؛ فمن العلماء من قال : هو مبنى على الكسر فى محل نصب ، واضطر إلى أن يدعى أن أل الداخلة عليه ليست أل المعرفة ، ولكنها زائدة مثل زيادتها فى « بنات الأوبر » وفى « أم العمرو » وفى « طبت النفس » وهذا هو الذى يجرى عليه =

أراد « وأمس » ولهذا تركه على جهته الأولى مكسورا ، وكما قال الآخر :

٢٠٣ — * فإنَّ الأُولاَء يَعلمُونَكَ مِنْهُمُ *

[١٤٢] أراد « أولاء » فكما أن زيادة الألف واللام فى هذه المواضع لا تدل

= كلام المؤلف فى هذا الموضع ، وقال قوم : لا ، بل هذه الألف واللام معرفة، والأمس معطوف على اليوم ، والمعطوف على المنصوب منصوب وعلامة نصبه فتحة مقدرة على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة التوهم ، وذلك أن الشاعر بعد أن قال « وقفت اليوم » توهم أنه أدخل على اليوم « فى » التى ينتصب الظرف على معناها ، فجاء بالمعطوف مجرورا على هذا التوهم ، وفى لسان العرب (أ م س) بحث لا بأس به فى كلمة « أمس » وموضع بنائها ومواضع إعرابها .

٢٠٣ — أنشد ابن منظور هـذا الشاهد صدر بيت ولم يذكر تتمته (باب الألف اللينة ٢٠ / ٣٢١) و « الأولاء » ههنا اسم إشارة ، وأصلها « أولاء » فزاد الألف واللام ، ولو لم يزدها لم يتأثر البيت ، فإن الوزن مستقيم بذكرها وبحذفها ، ولكنه مع هـذا لا يخلو عن الضرورة ، وذلك لأن أسماء الإشارة معرفة من غير حاجة إلى الألف واللام ، وكأنه قال : فإن هؤلاء يعلمونك منهم ، ولا تظن « الأولاء » فى هـذا البيت اسما موصولا ، فإن اقتران « أولاء » الموصولة بأل كثير ، بل هى مما لازمتها من حين وضعها ، ومن ذلك قول الشاعر :

فإن الألى بالطف من آل هاشم تآسوا فسنوا للكرام التآسيا

ومن ذلك قول خلف بن حازم :

إلى النفر البيض الأولاء كأنهم صفائح يوم الروع أخلصها الصقل

ومن ذلك قول عبيد بن الأبرص غير أنه حذف الصلة للعلم بها :

نحن الأولى فاجمع جمو عك ثم وجههم إلينا

أى نحن الذين عرفوا بالشجاعة والإقدام وعدم المبالاة بالعدو ، فزيادة « أل » فى « الأولاء » الموصولة زيادة لازمة لا تفارقها ، سواء أكانت مقصورة كما البيت الأول أم كانت ممدودة كما فى البيتين بعده ، أما « أولاء » الإشارية فأصل استعمالها أن تكون مجردة من أل ، وزيادة أل فيها مما ألجأت إليه الضرورة ، فاعرف هـذا وتنبه له والله يرشدك .

على جواز زيادتها فى اختيار الكلام فلا يجوز أن يقال فى زيد الزَّيْد وفى عمرو الْعَمْرو : لمجيئه شاذا ، فكذلك ها هنا ، وأما بُعْدُه عن القياس فقد بَيَّنَّاه فى دليلنا، والله أعلم .

٤٤ — مسألة

[القول فى إضافة العدد المركب إلى مثله][(١)]

ذهب الكوفيون إلى أنه لا يجوز أن يقال « ثَالِثَ عَشَرَ ثَلَاثَةَ عَشَرَ » .

وذهب البصريون إلى أنه يجوز أن يقال « ثَالِثَ عَشَرَ ثَلَاثَةَ عَشَرَ » .

أمَّا الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا : أجمعنا على أنه لا يمكن أن يُبْنَى من لفظ ثلاثة عشر فاعل ، وإنما يمكن أن يبنى من لفظ أحدهما ، وهو العدد الأول الذى هو الثلاثة ، ولا يمكن أن يبنى من لفظ العدد الثانى — وهو العشر — فذِكْرُ العشر مع ثالث لا وجه له .

وأما البصريون فاحتجوا بأن قالوا : إنما قلنا ذلك لأن الأصل أن يقال « ثالث عشر ثلاثة عشر » وقد جاء ذلك عن العرب ، فإذا ساعده النقل والقياس — وهو الأصل — وجب أن يكون جائزاً .

وأما الجواب عن كلمات الكوفيين : أما قولهم « إنه لا يمكن أن يبنى منهما فاعل ، وإنما يمكن أن يبنى من أحدهما » قلنا : هذا هو الحجة عليكم ؛ فإنه لما لم يمكن أن يبنى منهما وبنى من أحدهما احتيج إلى ذكر الآخر ؛ ليتميز ما هو واحد ثلاثة مما هو واحد ثلاثة عشر ، فأتى باللفظ كله ، والله أعلم .

---

(١) انظر فى هذه المسألة : تصريح الشيخ خالد (٢/٣٥٧) وشرح الأشمونى مع حاشية الصبان (٤/٦٤ بولاق)

٤٥ — مسألة

[المنادى المفرد العلم ، معرب أو مبنى ؟][1]

ذهب الكوفيُّونَ إلى أن الاسم المنادى المعرف المفرد معرب مرفوع بغير تنوين .
وذهب الفراء من الكوفيين إلى أنه مبنى على الضم ، وليس بفاعل ولا مفعول .
وذهب البصريون إلى أنه مبنى على الضم ، وموضعه النصب ؛ لأنه مفعول .

أما الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا : إنما قلنا ذلك لأنا وجدناه لا مُعْرِبَ [١٤٣] له يصحبه من رافع ولا ناصب ولا خافض ، ووجدناه مفعول المعنى ؛ فلم نخفضه لئلا يشبه المضاف ، ولم ننصبه لئلا يشبه مالا ينصرف؛ فرفعناه بغير تنوين ليكون بينه و بين ماهو مرفوع برافع صحيح فَرْق ، فأما المضاف فنصبناه لأنا وجدنا أكثر الكلام منصوباً ؛ فحملناه على وجه من النصب لأنه أكثر استعمالا من غيره .

وأما الفراء فتمسك بأن قال : الأصْلُ فى النداء أن يقال « يازيداه » ، كالندبة ؛ فيكون الاسم بين صوتين مَدِيدَين — وهما « يا » فى أول الاسم ، والألف فى آخره — والاسم فيه ليس بفاعل ولا مفعول ولا مضاف إليه ، فلما كثر فى كلامهم استغنوا بالصوت الأول وهو « يا » فى أوله عن الثانى وهو الألف فى آخره ، فحذفوها و بَنَوْا آخر الاسم على الضم تشبيها بِقَبْلُ و بَعْدُ ؛ لأن الألف لما حذفت وهى مرادة معه ، والاسم كالمضاف إليها إذ كان متعلقاً بها ؛ أشْبَهَ آخرُهُ آخِرَ ماحذف منه المضاف إليه وهو مراد معه نحو « جِئتُ من قبلُ ومن بعدُ » أى من قبل ذلك ومن بعد ذلك ،

---

(١) انظر فى هذه المسألة : أسرار العربية للمؤلف (ص ٩٠ ليدن) وشرح المفصل لابن يعيش (ص ١٥٩ ليبزج) وشرح رضى الدين على كافية ابن الحاجب (١/١٢٠) وشرح الأشمونى مع حاشية الصبان (٣/١١٩ بولاق) وتصريح الشيخ خالد (٢/٢٠٨)

قال الله تعالى : (لله الأمر من قبلُ ومن بعدُ) أى من قبل ذلك ومن بعد ذلك ؛ فكذلك ها هنا .

قالوا : ولا يجوز أن يقال « لو كانت الألف فى آخر المنادى بمنزلة المضاف إليه لوجب أن تسقط نون الجمع معها فى نحو« واقِنَّسْرُونَاه» لأنا نقول: نحن لانجوِّز نُدْبة الجمع الذى على هجاءين ؛ فلا يجوز عندنا ندبة « قنسرون » بحذف النون ولا إثباتها كما لايجوز تثنيته ولا جمعه .

قالوا : ولا يجوز أيضاً أن يقال « إن هذا يبطل بالمنادى المضاف ، نحو : ياعَبْدَ عمرو ؛ فإنه يفتقر فى باب الصوت إلى مايفتقر إليه المفرد ؛ فكان ينبغى أن يقال : ياعبدُ عمرو ــ بالضم ــ لأن أصله : يا عبد عمراه » لأنا نقول : إنما لم يقدر ذلك فى المنادى المضاف لأجل طوله ، بخلاف المفرد ، فَبَانَ الفرقُ بينهما .

وأما المضاف فإنما وجب أن يكون مفتوحا لأن الاسم الثانى حلَّ محل ألف الندبة فى قولك « يازيداه » والدال فى «يازيداه» مفتوحة ، فبقيت الفتحة على ما كانت فى « ياعبد عمرو » كما كانت فى «يازَيْدَاهُ» والمضموم هاهنا بمنزلة المنصوب ، والمنصوب بمنزلة المندوب ، ولا يقال إنه نُصِبَ بفعل ولا أداة .

قال : والذى يدل على أن المفرد بمنزلة المضاف [١٤٤] امتناعُ دخولِ الألف واللام عليه ، والذى يدل على أنه ليس منصوباً بفعل امتناعُ الحالِ أن تقع معه ؛ فلا يجوز أن يقال « يازيدُ راكباً » ، والذى يدل على أنه بمنزلة المضاف وإن أفرد حملُكَ نعتَهُ على النصب نحو « يازيدُ الظَّرِيفَ » كما يحمل نعتُه على الرفع نحو : « يازيدُ الظريفُ » .

وأما البصريون فاحتجوا بأن قالوا : إنما قلنا إنه مبنى وإن كان يجب فى الأصل أن يكون معرباً لأنه أشْبَهَ كافَ الخطابِ ، وكافُ الخطابِ مبنيةٌ ؛ فكذلك ماأشبهها . ووجه الشبه بينهما من ثلاثة أوجه : الخطاب ، والتعريف ، والإفراد ،

فلما أشبَهَ كافَ الخطابِ من هذه الأوجه وجب أن يكون مبنيًا كما أن كاف الخطاب مبنية .

ومنهم من تمسك بأن قال : إنما وجب أن يكون مبنيًّا لأنه وقع موقع اسم الخطاب ؛ لأن الأصل فى « يازيد » أن تقول : يا إيَّاكَ ، أو ياأنتَ ؛ لأن المنادى لما كان مخاطباً كان ينبغى أن يستغنى عن ذكر اسمه ويؤتى باسم الخطاب فيقال : « يا إياك » أو « ياأنت » كما قال الشاعر :

٢٠٤ — يَامُرَّ يا ابْنَ واقِعٍ ياأَنْتَا   أَنْتَ الذِى طَلَّقْتَ عَامَ جُعْتَا
حَتَّى إِذَا أُصْطَبِحْتَ وأُغْتَبَقْتَا   أَقْبَلْتَ مُعْتَاداً لِمَا تَرَكْتَا
* قَدْ أَحْسَنَ اللهُ وقَدْ أَسَأْتَا *

---

٢٠٤ — هذه خمسة أبيات من الرجز المشطور ، وهى لسالم بن دارة يقولها فى مر بن واقع (انظر شرح التبريزى على الحماسة بتحقيقنا) وقد استشهد بالبيتين الأول والثانى رضى الدين فى باب النداء من شرح الكافية ، وشرحه البغدادى فى الخزانة (١/٢٨٩) وابن يعيش فى شرح المفصل (ص ٥٧ و ١٦٠ ليبزج) والأشمونى (رقم ٨٦٦) وابن هشام فى أوضح المسالك (رقم ٤٣١) والاستشهاد به ههنا فى قوله « يامر يابن واقع » وفى قوله « ياأنتا » فإن النداء الثانى — وهو قوله « ياأنتا » — يدل على النداء الأول — وهو قوله « يامر يابن واقع » — فى معناه ، فيكون الاسم العلم المنادى واقعا موقع الضمير ، وقد علم أن الضمير مبنى ، فيكون الواقع موقعه مبنيا أيضا ، قال ابن يعيش (ص ١٦٠) « فإن قيل : فلم بنى ، وحق الأسماء أن تكون معربة؟فالجواب أنه إنما بنى لوقوعه موقع غير المتمكن ، ألا ترى أنه وقع موقع المضمر ، والمتمكنة من الأسماء إنما جعلت للغيبة ؛ فلا تقول قام زيد وأنت تحدثه عن نفسه ، إنما إذا أردت أن تحدثه عن نفسه فتأتى بضميره فتقول : قمت ، والنداء حال خطاب ، والمنادى مخاطب ، فالقياس فى قولك يازيد أن تقول: يا أنت، والدليل على ذلك أن من العرب من ينادى =

فلما وقع الاسمُ المنادى موقِعَ اسم الخطابِ وجب أن يكون مبنيًّا كما أن اسم الخطاب مبنى ، وإنما وجب أن يكون مبنياً على الضم لوجهين :

أحدهما : أنه لا يخلو : إما أن يبنى على الفتح ، أو الكسر ، أو الضم ، بطل أن يبنى على الفتح لأنه كان يلتبس بما لا ينصرف ، وبطل أن يبنى على الكسر لأنه كان يلتبس بالمضاف إلى النفس ، وإذا بطل أن يبنى على الفتح وأن يبنى على الكسر تعين أن يبنى على الضم .

والوجه الثانى : أنه بنى على الضم فرقاً بينه وبين المضاف ؛ لأنه إن كان مضافاً إلى النفس كان مكسوراً ، وإن كان مضافاً إلى غيرك كان منصوباً ، فبنى على الضم ؛ لئلا يلتبس بالمضاف ؛ لأنه لا يدخل المضاف .

وإنما قلنا « إنه فى موضع نصب » لأنه مفعول ؛ لأن التقدير فى قولك «يازيدُ» أَدْعُو زيداً ، أو أنادِى زيداً ، فلما قامت « يا » مقامَ أدعو عملت عمله ، والذى يدل [١٤٥] على أنها قامت مقامه من وجهين؛ أحدهما : أنها تدخلها الإمالة نحو « يازيد ، وياعمرو » والإمالة إنما تكون فى الاسم والفعل ، دون الحرف ، فلما جازت فيها الإمالة دلّ على أنها قد قامت مقام الفعل ، والوجه الثانى : أن لام الجر تتعلق بها نحو

= صاحبه إذا كان مقبلا عليه ومما لا يلتبس نداؤه بالمكنى ، فيناديه بالمكنى على الأصل فيقول : يا أنت ، قال الشاعر :

* يامر يا ابن واقع ياأنتا *

غير أن المنادى قد يكون بعيدا منك أو غافلا ، فإذا ناديته بأنت أو إياك لم يعلم أنك تخاطبه أو تخاطب غيره ؛ فجئت بالاسم الذى يخصه دون غيره وهو زيد ، فوقع ذلك الاسم موقع المكنى ، فتبنيه لما صار إليه من مشاركة المكنى الذى يجب بناؤه » اهـ .

واعلم أن العرب إذا استعملت الضمير فى النداء استعملته على وجهين : أحدهما أن يأتوا به ضميرا من ضمائر النصب فيقولوا « يا إياك » والثانى أن يأتوا به ضميرا من ضمائر الرفع فيقولوا « يا أنت » كما فى البيت المستشهد به .

«يالَزَيْدٍ ، ويالَعَمْرٍو » فإن هذه اللامَ لامُ الاستغاثة ، وهى حرف جر : فلو لم تكن « يا » قد قامت مقام الفعل وإلا لما جاز أن يتعلق بها حرف الجر ؛ لأن الحرف لايتعلق بالحرف ، فدلَّ على أنها قد قامت مقام الفعل ، ولهذا زعم بعضُ النحويين أن فيها ضميراً كالفعل .

وذهبْ بعض البصريين إلى أن « يَا » لم تقم مَقَامَ أدعو ، وأن العامل فى الاسم المنادى أدعو المقدر ، دون يا ، والذى عليه الأكثرون هو الأول .

فإذاً ثَبَتَ بهذا أنه منصوبٌ ، إلا أنهم بنوه على الضم لما ذكرنا .

والذى يدل على أنه فى موضع نصب أنك تقول فى وصفه « يازيدُ الظريفَ » بالنصب حملا على الموضع ، كما تقول «يازيدُ الظريفُ » بالرفع حملا على اللفظ ، كما تقول « مررت بزيدٍ الظريفِ والظريفَ » فالجر على اللفظ ، والنصب على الموضع ؛ فكذلك هاهنا : نُصِبَ لأن المنادى المفرد فى موضع نصب لأنه مفعول ، وهذا هو الأصل فى كل منادى ، ولهذا لَمَّا لم يعرض للمضاف والمشبه بالمضاف مايوجب بناءها كالمفرد بَقِيَا على أصلهما فى النصب .

وأما الجواب عن كلمات الكوفيين ، أما قولهم «إن المنادى لا مُعْرِبَ له يصحبه» قلنا : لانسلم ، وقد بينا ذلك فى دليلنا .

وقولهم « إنا رفعناه » قلنا : وكيف رفعتموه ولا رافع له ؟ وهل لذلك قَطُّ نظيرٌ فى العربية ؟ وأين يوجد فيها مرفوع بلا رافع أو منصوب بلا ناصب أو مخفوض بلا خافض ؟ وهل ذلك إلا تحكم مَحْضٌ لا يستند إلى دليل ؟ ! ثم نقول : ولم رفعتموه بلا تنوين ؟ قولهم « ليكون بينه وبين ماهو مرفوع برافع فرق » قلنا : هذا باطل ؛ فإن فيما يرفع بغير تنوين ماهو صحيح الإعراب ، وذلك الاسم الذى لاينصرف .

وقولهم « إنا حملنا المضاف على لفظ المنصوب لكثرته فى الكلام » قلنا : هذا يبطل بالمفرد؛ فإنه كان ينبغى أن يحمل على النصب لكثرته فى الكلام، فلما لم يحمل المفرد على النصب دل على أنه ليس لهذا التعليل أصل .

وأما قول الفراء «إن الأصل فى النداء أن يقال يازيداه [١٤٦] كالندبة » فمجرد دعوى يفتقر إلى دليل .

وقوله « إن الألف المزيدة فى آخره بمنزلة المضاف إليه ، فلما حذفوها بَنَوْهُ على الضم ، كما إذا حذف المضاف إليه من قبل ومن بعدُ » قلنا : هذا يبطل بالمنادى المضاف ، نحو « ياعَبْدَ عمرو » ؛ فإنه يفتقر فى باب الصوت إلى مايفتقر إليه المفرد ؛ فكان يجب أن يقال « يا عبدُ عمرو » بالضم ؛ لأن أصله ياعبد عمراه .

قوله « إنما لم يقدر ذلك فى المنادى المضاف لطوله» قلنا : هذا باطل؛لأن الطول لايمنع تقرير الكلمة على حقها من تقدير الصوت فى أوله وآخره ؛لأنه لافرق فى باب النداء بين طويل الأسماء وقصيرها ، ألا ترى أنك لو ناديت رجلا اسمه قَرَعْبَلَانة أو هَزَنْبَرَان أو أشْنَانْدَانة وما أشبه ذلك لوجب فيه الضم ، و إن كان أكثر حروفاً من « ياعبد عمرو » فدل على بطلان ماذهب إليه .

وأما جعله نصبَ المضاف مبنياً على فتح ما قبل الألف المزيدة فى آخر المنادى فباطل أيضاً بما إذا قال « يا خَيْراً من زيد » إذا كان مفرداً مقصوداً له ، فإنه لا يخلو : إما أن يحمل نصب خير على الألف التى تدخل للصوت الرفيع ، أو على غيره ، فإن قال « على الألف » فكان ينبغى أن نقول « يا خَيْرَا من[1] زيد » وهذا لا يقوله أحد ، و إذا لم تدخله الألف وقد نُصِبَ دلَّ على أنه لم يحمل على الألف ، وأنه محمول على غيره .

والذى يدل على بطلان ماذهب إليه من جَعْله الألفَ فى آخر المنادى بمنزلة المضاف إليه أنه لو كان كذلك لوجب أن تسقط نون الجمع معها فى نحو : « واقنسروناه »

(١) أى من غير تنوين « خير » .

قولهم « نحن لا نُجَوِّز ندبة الجمع الذى على هجاءين فلا يجوز عندنا ندبة قنسرون بحَذْف النون ولا إثباتها » قلنا : هذا يلزمكم إذا جعلتم مكان الواو ياء ؛ فإنه يجوز عندكم أن تقولوا : واقنسريناه ، و إن امتنع عندكم واقنسروناه ، وكلاهما لفظ الجمع .

وأما قوله « إن المفرد بمنزلة المضاف ؛ بدليل امتنـاع دخول الألف واللام عليه » قلنا : لا نسلم أن امتناع دخول الألف واللام عليه لمـا ذكرت ، و إنما امتنع دخول الألف واللام عليه لأن الإشارة إليه والإقبالَ عليه أغْنَتْ عن دخول الألف واللام عليه .

وأما قوله « الذى يدل على أنه ليس منصوباً بفعلٍ امتناعُ الحال أن تقع معه » قلنا : [١٤٧] لا نسلم أن امتناع الحال أن تقع معه إنما كان لأجل العامل ، ولـكن لتناقض معنى الـكلام فيه ، وذلك لأنا لو قلنا « يا زَيْدُ راكباً » على معنى الحال لـكان التقدير أن النداء فى حال الركوب ، و إن لم يكن راكباً فلا نداء ، وهذا مستحيل ؛ لأن النداء قد وَقَعَ بقوله « يا زيد » فإن لم يكن راكباً لم يخرجه ذلك عن أن يكون قد نادى زيداً بقوله « يا زيد » وليس ذلك فى سائر الـكلام ، ألا ترى أنك لو قلت « اضرب زيداً راكبا » فلم تجده راكبا لم يجز أن تضربه ، على أنه قد حكى أبو بكر بن السراج عن أبى العباس المبرد أنه قال : قلت لأبى عثمان المازنى : ما أنـكرتَ من الحال للمَدْعُوِّ؟ قال: لم أنـكر منه شيئاً ، إلا أن العرب لم تَدْعُ على شريطةٍ ؛ فإنهم لا يقولون « يا زيد راكباً » أى : ندعوك فى هذه الحالة ونمسك عن دعائك ماشيا ؛ لأنه إذا قال « يا زيد » فقد وقع الدعاء على كل حال ، قلت : فإن احتاج إليه راكباً ولم يحتج إليه فى غير هذه الحالة ، فقال : ألست تقول يا زيد دعاء حقاً ؟ فقلت : بلى ، فقال : فلِمَ تحمل المصدر ؟ قلت : لأن قولى يا زيد كقولى أدعو زيداً ؛ فكأنى قلت : أدعو دعاء حقاً ، فقال : لا أرى بأساً بأن تقول على هذا : يا زَيْدُ رَاكِباً ، فالزم القياسَ .

قال أبو العباس : وجَدْتُ أنا تصديقاً لهذا قولَ النابغة :

٢٠٥ – قَالَتْ بَنُو عامِرٍ : خَالُوا بَــــنِى أَسَدٍ ،
يَا بُؤْسَ لِلجَهْلِ ضَرَّاراً لأَقْوَام

---

٢٠٥ — هذا البيت للنابغة الذبيانى كما قال المؤلف ، وكان بنو عامر قد طلبوا إلى قوم النابغة أن يقاطعوا بنى أسد ، فجهلهم النابغة فى ذلك ، والبيت من شواهد سيبويه (١/٣٤٦) ورضى الدين فى أول باب المنادى من شرح الكافية ، وشرحه البغدادى فى الخزانة (١/٢٨٥) ومعنى « خالوا بنى أسد » أى تاركوهم وقاطعوهم ، وحرفيته خلوا بينهم وبين أنفسهم ولا تكونوا معهم ، ومنه قالوا للمرأة المطلقة « خلية » وقالوا « خليت النبت » أى قطعته ، وقوله « يا بؤس للجهل » معناه ما أبأس الجهل على صاحبه وأضره له ، والاستشهاد بالبيت ههنا فى قوله « يا بؤس للجهل ضرارا » فإن هذه الكلمة حال ، وقد جعله المبرد حالا من المضاف الذى هو المنادى ، ومن المعلوم أن العامل فى الحال هو العامل فى صاحبها ؛ فيكون العامل فى هذه الحال هو العامل فى المنادى — وهو حرف النداء النائب مناب أدعو — وكأنه قال : أدعو بؤس الجهل أدعوه حال كونه ضرارا لأقوام ، ومن العلماء من جعل هذه الحال من المضاف إليه الذى هو الجهل ؛ فيكون العامل فيه هو المضاف لأنه هو العامل فى صاحبه ، ومن هؤلاء رضى الدين فى شرح الكافية والأعلم الشنتمرى ، قال رضى الدين (١/١٢٠) : « واعلم أنه قد ينصب عامل المنادى المصدر اتفاقا نحو : يا زيد دعاء حقا ، وأجاز المبرد نصبه للحال نحو : يازيد قائما ، إذا ناديته فى حال قيامه ، قال : ومنه قوله :

* يا بؤس للجهل ضرارا لأقوام *

والظاهر أن عامله بؤس الذى بمعنى الشدة ، وهو مضاف إلى صاحب الحال — أعنى الجهل — تقديرا ؛ لزيادة اللام ؛ فهو مثل : أعجبنى مجىء زيد راكبا » اهـ فأنت ترى أنه بعد أن نقل مذهب المبرد استظهر غيره وهو الذى حكيناه عنه ، وقال الأعلم « ونصب ضرارا على الحال من الجهل » اهـ ، والاستشهاد الثانى بهذه الجملة فى زيادة اللام وإقحامها بين المضاف الذى هو بؤس والمضاف إليه الذى هو الجهل ، قال سيبويه « ومثل هذا قول الشاعر إذا اضطر :

* يا بؤس للجهل ضرارا لأقوام *

حملوه على أن اللام لو لم تجىء لقلت : يا بؤس الجهل » يريد أن الشاعر مع مجىء =

وقوله « والذى يدل على أنه بمنزلة المضاف وإن أفرد حملكَ نعتَه على النصبِ نحو يا زيد الظريفَ كما يحمل نعته على الرفع نحو يا زيد الظريفُ » قلنا : لا نسلم أن نصب الوصف لأن المفرد بمنزلةِ المضاف ، وإنما نصبه لأن الموصوف وإن كان مبنيا على الضم فهو فى موضع نصب لأنه مفعول ؛ فنُصِبَ وصفُه حملا على الموضع كما رفع حملا على اللفظ ، وحَمْلُ الوصفِ والعطفِ على الموضع جائزٌ فى كلامهم كما يحمل على اللفظ ؛ ولهذا يجوز بالإجماع « ما جاءنى من أحدٍ غيرُك » بالرفع، كما يجوز بالجر ، قال الله تعالى : (مالكم مِن إلهٍ غَيْرُهُ) بالرفع والجر ؛ فالرفع على الموضع ، والجر على اللفظ .

قال الشاعر :

حَتَّى تَهَجَّرَ فِى الرَّوَاحِ وَهَاجَهَا طَلَبَ الْمعقِّبِ حَقَّهُ الْمَظْلُومُ [١٤٥]

[١٤٨] فرفع « المظلوم » وهو صفة للمجرور الذى هو « المعقِّب » حملا على الموضع ؛ لأنه فى موضع رفع بأنه فاعل ، إلا أنه لما أضيف المصدر إليه دخله الجر للإضافة ، وكذلك يجوز أيضاً الحملُ على الموضع فى العطف نحو « مَرَرْتُ بزيدٍ وعمراً » كما يجوز « وعَمْرٍو » قال الشاعر :

٢٠٦ — فَلَسْتُ بِذِى نَيْرَبٍ فِى الصَّدِيقِ وَمَنَّاعَ خَيْرٍ وَسَبَّابَهَا

وَلاَ مَنْ إِذَا كَانَ فى جَانِبٍ أَضَاعَ الْعَشِيرَةَ فَاغْتَابَهَا

= اللام ترك التنوين ؛ لأنه قدر اللام غير موجودة وأن الاسم مضاف إلى ما بعده ، وقال الأعلم « الشاهد فيه إقحام اللام بين المضاف والمضاف إليه فى قوله يابؤس للجهل ، توكيدا للاضافة » اهـ .

٢٠٦ — هذان البيتان من كلام عدى بن خزاعى ، وقد رواهما صاحب الصحاح (ن ر ب) كما رواهما المؤلف ، ولكن ابن منظور نقل عن ابن برى أن صواب الإنشاد هكذا : =

وقال الآخر وهو عُقَيبة الأسدى :

٢٠٧ — مُعَاوِىَ إنَّنَا بَشَرٌ فَأَسْجِحْ
فَلَسْنَا بِالْجِبَالِ وَلاَ الْحَدِيدَا

= ولست بذى نيرب فى الكلام ومناع قومى وسبابها
ولا من إذا كان فى معشر أضاع العشيرة واغتابها
ولكن أطاوع ساداتها ولا أعلم الناس ألقابها

والنيرب — بوزن جعفر وكوثر — الشر والنميمة ، وتقول «نيرب الرجل» — مثل بيطر مما ألحق بدحرج بزيادة الياء — تريد سعى ونم ، وتقول « نيرب الكلام » تريد خلطه ، ورجل نيرب ، ورجل ذو نيرب ؛ أى ذو شر ونميمة . ومحل الاستشهاد قوله « ومناع خير » على ما رواه المؤلف ؛ فإن الرواية فى هذه الكلمة وردت بنصب « مناع » المعطوف على قوله « بذى نيرب » الذى هو خبر ليس مزيدا فيه الباء ، وإنما أتى الشاعر بالمعطوف منصوبا لأن موضع المعطوف عليه النصب لكونه خبر ليس ، وهذه الباء الداخلة عليه زائدة لا عمل لها إلا فى اللفظ .

٢٠٧ — هذا البيت والبيت الذى رواه المؤلف بعد قليل على أنه تال لهذا البيت لتبيين قافية الكلمة وأنها منصوبة ، هما من كلام لعقيبة بن هبيرة الأسدى يقوله لمعاوية بن أبى سفيان يشكو إليه جور عماله ، وهما من شواهد سيبويه (٣٤/١و٣٥٢و٣٧٥ و٤٤٨) وابن هشام فى مغنى اللبيب (رقم ٧٤٠) ورضى الدين فى أثناء باب توابع المنادى من شرح الكافية ، وشرحه البغدادى فى الخزانة (٣٤٣/١) واعلم أولا أن قصيدة عقيبة بن هبيرة الأسدى رويها مجرور ، وهى تروى هكذا :

معاوى إننا بشر فأسجح فلسنا بالجبال ولا الحديد
أكلتم أرضنا فجرزتموها فهل من قائم أو من حصيد
أتطمع فى الخلود إذا هلكنا وليس لنا ولالك من خلود ؟

وقد روى سيبويه البيتين اللذين رواهما المؤلف بالنصب ، وقال الأعلم « وقد رد على سيبويه رواية البيت بالنصب ؛ لأن البيت من قصيدة مجرورة معروفة ، وبعده ما يدل على ذلك ، وهو قوله :

* أكلتم أرضنا فجرزتموها — البيت * =

فنصب « الحديد » حملا على موضع « بالجبال » لأن موضعها النصبُ بأنها خَبَرُ ليس ، ومن زعم أن الرواية « ولا الحديدِ » بالخفض فقد أخطأ ؛ لأن البيت الذى بعده :

أَدِيرُوهَا بَنِى حَـرْبٍ عَلَيْكُمْ وَلاَ تَرْمُوا بِهَا الْغَرَضَ الْبَعِيدَا

والروى المخفوض لا يكون مع الروى المنصوب فى قصيدة واحدة

وقال العجاج :

٢٠٨ — كَشْحاً طَوَى مِنْ بَلَدٍ مُخْتَارَا
مِنْ يَأْسَةِ اليَائِسِ أَوْ حِذَارَا

= وسيبويه غير متهم فيما نقله رواية عن العرب ، ويجوز أن يكون البيت من قصيدة منصوبة غير هذه المعروفة ، أو يكون الذى أنشده رده إلى لغته فقبله منه سيبويه ، فيكون الاحتجاج بلغة المنشد ، لا بقول الشاعر » اهـ كلامه ، ومنه يتبين أن الذى كان فى نسخة كتاب سيبويه التى كانت بيد الأعلم بيت واحد ؛ فالظاهر أن نقلة كتاب سيبويه أضافوا البيت الثانى ليظهر أن ثمة قصيدة بالنصب وأن البيت من هذه القصيدة ، ومحل الاستشهاد قوله « ولا الحديدا » حيث نصب المعطوف نظرا إلى موضع المعطوف عليه ، قال سيبويه « ومما جاء من الشعر فى الإجراء على الموضع قول عقيبة الأسدى ، وأنشد البيتين » اهـ وقال الأعلم : « استشهد به على جواز المعطوف على موضع الباء وما عملت فيه ؛ لأن معنى لسنا بالجبال ولسنا الجبال واحد » اهـ .

٢٠٨ — الكشح — بفتح الكاف وسكون الشين — ما بين الخاصرة إلى الضلع الخلف ، وهو موضع السيف من المتقلد ، ويقال « طوى فلان كشحه على الأمر » إذا استمر ودام عليه ، ويقال « طوى كشحه عنا » إذا ذهب وقطع أواصر الرحم ، قال الشاعر :

طوى كشحا خليلك والجناحا لبين منك ، ثم غدا صراحا

ويقال « طوى فلان كشحا على ضغن » إذا عاداك وفاسدك ، قال زهير :

وكان طوى كشحا على مستكنة فلا هو أبداها ولم يتجمجم

ومحل الاستشهاد هنا قوله « أو حذرا » حيث عطف هذا المنصوب على قوله « يأسة =

وقال الآخر :

٢٠٩ — فَإِنْ لَمْ تَجِدْ مِنْ دُونِ عَدْنَانَ وَالِداً
وَدُونَ مَعَــدٍّ فَلْتَزَعْكَ الْعَوَاذِلُ

= اليائس » المجرور لـكون محل هذا المجرور النصب لـكونه مفعولا لأجله، وقد علمت أن المفعول لأجله يجوز جره بحرف جر دال على التعليل ولو استوفى شروط النصب ، ألا ترى أنه لو لم يأت بمن لـكان يقول: يأسة اليائس أوحذارا، فينصب المعطوف والمعطوف عليه جميعا ؟ وقد ذكرنا لك جملة من الشواهد للعطف على المحل تجرى فى أبواب مختلفة فى شرح الشاهد رقم ١١٦ فارجع إليها إن شئت .

٢٠٩ — هذا البيت من كلام لبيد بن ربيعة العامرى، وقد استشهد به سيبويه (١/٣٤) ورضى الدين فى أثناء باب توابع المنادى ، وشرحه البغدادى فى الخزانة (١ / ٣٣٩) وابن هشام فى مغنى اللبيب (رقم ٧٣٣) وانظر شرح شواهد المغنى للسيوطى (ص ٥٥) ومحل الاستشهاد قوله « ودون معد » حيث عطف « دون » هذه المنصوبة على « دون » السابقة المجرورة؛ لـكون محل الأولى المجرورة هو النصب ؛ فإن المجرور بحرف الجر مفعول به فى المعنى ، ألا ترى أن العامل هنا — وهو قوله « تجد » يتعدى إلى ثانى مفعوليه بنفسه تارة وبحرف الجر تارة أخرى ، قال الأعلم : «حمل دون الآخرة على موضع الأولى لأن معنى لم تجد من دون عدنان ولم تجد دون عدنان واحد » اهـ . وقال ابن هشام فى المغنى (ص ٤٧٣ بتحقيقنا) : « وللعطف على المحل ثلاثة شروط : الأول إمـكان ظهوره فى الفصيح ، ألا ترى أنه يجوز فى ليس زيد بقائم وما جاءنى من امرأة أن تسقط البـاء فتنصب ومن فترفع ؟ فعلى هـذا لا يجوز : مررت بزيد وعمرا ، خلافا لابن جنى ؛ لأنه لا يجوز فى الفصيح : مررت زيدا ، ولا تختص مراعاة الموضع بأن يكون العامل فى اللفظ زائدا كما مثلنا ، بدليل قوله :

* فإن لم تجد من دون عدنان والدا * البيت

وأجاز الفارسى فى قوله تعالى : (وأتبعوا فى هـذه الدنيا لعنة ويوم القيامة) أن يكون (يوم القيامة) عطفا على محل (هذه) لأن محله النصب » اهـ المقصود منه بتصرف يسير جداً .

وقال الآخر أيضاً :

٢١٠ — أَلاَ حَيِّ نَدْمَانِي عُمَــيْرَ بْنَ عَامِرٍ
إِذَا مَا تَلاَقَيْنَا مِنَ الْيَوْمِ أَوْ غَــدَا

فنصب « غداً » حملا على موضع « من اليوم » وموضعها نصب .

والشواهدُ على الحمل على الموضع فى الوصفِ والعطفِ أَكْثَرُ من أن تُحْصَى ، وأوْفَرُ من أن تُستقصى ، والله أعلم .

٤٦ — مسألة

[القول فى نداء الاسم المحلَّى بأل][1]

ذهب الكوفيون إلى أنه يجوز نداء ما فيه الألف واللام نحو « يا الرجل ، ويا الغلام » ، وذهب البصريون إلى أنه لا يجوز .

---

٢١٠ — الندمان — ومثله النديم — الذى يجالسك ويشاربك ، وقال الشاعر :

وندمان يزيد الكأس طيبا سقيت وقد تغورت النجوم

والاستشهاد بالبيت فى قوله « أو غدا » حيث جاء به منصوبا تبعا لمحل « اليوم » الذى هو المعطوف عليه ؛ على مثال ماقلنا فى شرح الشواهد السابقة ، ومن العلماء من خرج هذا البيت على أن «من» فى قوله « من اليوم » زائدة ؛ فيكون « اليوم » منصوبا على الظرفية، وعلامة نصبه فتحة مقدرة على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة حرف الجر الزائد ، وسيذكر المؤلف هذا التخريج فى آخر المسألة ٥٤ .

(١) انظر فى هذه المسألة : شرح ابن يعيش على المفصل (ص ١٧١ ليبزج) وكتاب سيبويه (١/٣١٠) وشرح الأشمونى مع حاشية الصبان (٣ / ١٢٥) وتصريح الشيخ خالد الأزهرى (٢ / ٢١٦) وأسرار العربية للمؤلف (ص ٩٣ ليدن) وشرح رضى الدين على الكافية (١ / ١٢٨و١٣٢) .

أما الكوفيون فاحتجوا بأن [١٤٩] قالوا : الدليل على أنه جائز أنه قد جاء ذلك فى كلامهم ، قال الشاعر :

٢١١ — فَيَا الْغُلَامَانِ اللَّذَانِ فَرَّا   إِيَّاكُمَا أَنْ تَكْسِبَانِي شَرَّا

فقال « يا الغلامان » فأدخل حرف النداء على ما فيه الألف واللام .

وقال الآخر :

٢١٢ — فَدَيْتُكِ يَا الَّتِي تَيَّمْتِ قَلْبِي   وأَنْتِ بَخِيلَةٌ بِالْوُدِّ عَنِّي

---

٢١١ — هذان بيتان من الرجز المشطور، وقد استشهد بهما ابن يعيش فى شرح المفصل (ص ١٧٢) ورضى الدين فى أثناء باب توابع المنادى من شرح الكافية (١ / ١٣٢) وشرحها البغدادى فى الخزانة (١ / ٣٥٨ بولاق) والأشمونى (رقم ٨٧٩) وابن عقيل (رقم ٣٠٩) وقوله « إياكما أن تكسبانى شرا » روى فى مكانه « إياكما أن تعقبانا شرا » وهو تحذير ، وتقديره : احذرا من أن تكسبانى شرا ، ويجوز فى حرف المضارعة فى « تكسبانى » الفتح على أنه مضارع كسب الثلاثى والضم على أنه مضارع أكسب ، وكل أهل اللغة يجيزون أن تقول « كسبت زيدا مالا ، أو علما » إلا ابن الأعرابى فإنه كان يوجب أن تقول « أكسبت زيدا مالا » بالهمزة . ومحل الاستشهاد قوله « فيا الغلامان » حيث جمع بين حرف النداء وأل ، والبصريون يقررون أن الجمع بين حرف النداء وأل جائز فى موضعين : أحدهما فى نداء اسم الله تعالى فى نحو قولك « يا ألله » وثانيهما فيما تحكيه من الجمل نحو أن تسمى رجلا « الرجل منطلق » ، وفيما عدا هذين لا يجوز الجمع بين حرف النداء وال فى الاختيار ، وأما الكوفيون فقد أجازوا ذلك اعتمادا على ما ورد منه فى نحو البيت المستشهد به ، ونحو قول الآخر وهو من شواهد الأشمونى (رقم ٨٧٨) :

عباس يا الملك المتوج والذى   عرفت له بيت العلا عدنان

٢١٢ — هذا البيت من شواهد سيبويه (١ / ٣١٠) والزمخشرى فى المفصل (رقم ٣٥ بتحقيقنا) وابن يعيش فى شرحه (ص ١٧٢) وأسرار العربية للمؤلف (ص ٩٣) ورضى الدين فى شرح الكافية (١ / ١٣٢) وشرحه البغدادى فى الخزانة (١ / ٣٥٨) وقوله « فديتك » قد روى « من اجلك يا التى » بإلقاء حركة الهمزة من =

فقالَ « يا التى » فأدخل حرف النداء على ما فيه الألف واللام ؛ فدلَّ على جوازه والذى يدل على صحة ذلك أنا أجمعنا على أنه يجوز أن نقول فى الدعاء « يا ألله اغفر لنا » والألف واللام فيه زائدان ؛ فدل على صحة ما قلناه .

وأما البصريون فاحتجوا بأن قالوا : إنما قلنا إنه لا يجوز ذلك لأن الألف واللام تفيد التعريف ، و « يا » تفيد التعريف ، وتعريفان فى كلمة لا يجتمعان ؛

= « أجلك » وهى الفتحة على النون قبلها وحذف الهمزة ،و«تيمت قلبى» أى استعبدته وأذلته ، وقوله « بالود » هو كذلك فى كتاب سيبويه وشرح الأعلم ، وورد فى المفصل « بالوصل » ومحل الاستشهاد قوله « يا التى » حيث جمع بين حرف النداء وأل ، مع أن أل فى هذه الكلمة لازمة لا يجوز إسقاطها؛ لأنها لازمتها من حال الوضع ، ولهذا يزعم البصريون أن هذا البيت أخف شذوذا من البيت السابق (رقم ٢١١) لأن الألف واللام فى قول الشاعر « فيا الغلامان » ليسا بلا زمين ، قال الأعلم : « الشاهد فيه دخول حرف النداء على الألف واللام فى قوله « يا التى » تشبيها بقولهم « يا الله » للزوم الألف واللام لها ، ضرورة ، ولا يجوز ذلك فى الكلام » اهـ .

وقال ابن يعيش « وأما بيت الكتاب :

* من اجلك يا التى تيمت قلبى — إلخ »

فشاذ قياسا واستعمالا ، فأما القياس فلما فى نداء ما فيه الألف واللام على ما ذكر ، وأما الاستعمال فظاهر ،فإنه لم يأت منه إلا ما ذكر، وهو حرف أوحرفان، ووجه تشبيهه بيا الله من جهة لزوم الألف واللام وإن لم يكن مثله ، والفرق بينهما أن الذى والتى صفتان يمكن أن ينادى موصوفهما وينوى بهما صفتين كقولك : يا زيد الذى فى الدار ويا هند التى أكرمتنى ، ويقع صفة لأيها ، نحو قوله تعالى : (يايها الذين آمنوا) و (يأيها الذى نزل عليه الذكر) وليستا اسمين ، ولا يكون ذلك فى اسم الله تعالى ؛ لأنه اسم غالب جرى مجرى الأعلام كزيد وعمرو » اهـ .

وقال أبو سعيد السيرافى : « كان أبو العباس لا يجيز يا التى ، ويطعن على البيت ، وسيبويه غير متهم فيما رواه ، ومن أصحابنا من يقول : إن قوله يا التى تيمت قلبى على الحذف ، كأنه قال : يأيها التى تيمت قلبى ، فحذف ، وأقام النعت مقام المنعوت » اهـ .

ولهذا لا يجوز الجمع بين تعريف النداء وتعريف العلمية فى الأسم المنادى العلم نحو « يا زيد » بل يُعَرَّى عن تعريف العلمية ويُعَرَّف بالنداء ؛ لئلا يُجْمَع بين تعريف النداء وتعريف العلمية ، وإذا لم يجز الجمع بين تعريف النداء وتعريف العلمية فَلَأَن لا يجوز الجمعُ بين تعريف النداء وتعريف الألف واللام أَوْلَى ، وذلك لأن تعريف النداء بعلامة لفظية ، وتعريف العلمية ليس بعلامة لفظية ، وتعريف الألف واللام بعلامة لفظية ، كما أن تعريف النداء بعلامة لفظية ، وإذا لم يجز الجمع بين تعريف النداء وتعريف العلمية وأحدُهما بعلامة لفظية والآخَرُ ليس بعلامة لفظية فَلَأَن لا يجوز الجمع بين تعريف النداء وتعريف الألف واللام وكلاهما بعلامة لفظية كان ذلك من طريق الأولى .(١)

وأما الجواب عن كلمات الكوفيين : أما قوله :

* فيا الْغُلَامَانِ اللَّذَانِ فَرَّا * [٢٠١]

فلا حجة لهم فيه ؛ لأن التقدير فيه « فيا أيها الغلامان » فحذف الموصوف وأقام الصفة مقامه ، وكذلك قول الآخر :

* فَدَيْتُكِ يَا الَّتِي تَيَمَّتِ قَلْبِي * [٢١٢]

(١) هذه إحدى ثلاث علل ذكرها البصريون وأنصارهم ، والعلة الثانية أن تعريف الألف واللام تعريف العهد ، وهو يتضمن معنى الغيبة ؛ لأن العهد يكون بين اثنين — هما المتكلم والمخاطب — فى شأن ثالث غائب عنهما ، والنداء خطاب لحاضر ، فلو جمعت بينهما لتنافى التعريفان ، والعلة الثالثة أن المنادى المقرون بال إما أن يبنى وإما أن يعرب ، وكلاهما مشكل ، أما البناء فوجه إشكاله من جهتين : الأولى أن الألف واللام من خصائص الاسماء ؛ فهى تبعد الاسم من شبه الحرف الذى هو علة البناء ، والجهة الثانية أن الألف واللام معاقبة للتنوين ، فهى كالتنوين ، فكأن الاسمَ المقترن بهما منون فمن أجل ذلك استكرهوا دخول الألف واللام مطرداً فى المنادى المبنى ، وأما الإعراب فوجه إشكاله أن العلة التى من أجلها بنوا المنادى — وهى وقوع المنادى موقع الضمير ، ومشابهته الضمير فى الإفراد والتعريف — موجودة فى ذى الألف واللام إذا نودى ، فكيف يعرب ؟

حَذَفَ الموصوف وأقام الصفة مقامه، على أن هذا قليل، إنمـــا يجىء فى الشعر؛ [١٥٠] فلا يكون فيه حجة ، على أنه سَهَّلَ ذلك أن الألف واللام من « التى » لا تنفصل منها ، فنزلت منزلة بعض حروفها الأصلية ، فيتسهل دخول حرف النداء عليها .

وأما قولهم « إنا نقول فى الدعاء يا ألله » فالجواب عنه من ثلاثة أوجه :

أحدها : أن الألف واللام عِوَضٌ عن همزة « إله » فتنزلت منزلة حرفٍ من نفس الـكلمة ، وإذا تَنَزَّلَتْ منزلَةَ حرفٍ من نفس الـكلمة جاز أن يدخل حرفُ النداء عليه ، والذى يدل على أنها بمنزلة حرف من نفس الـكلمة أنه يجوز أن يقال فى النداء « يا أللهُ » بقطع الهمزة ، قال الشاعر :

٢١٣ — مُبَارَكٌ هُوَ وَمَنْ سَمَّاهُ   عَلَى اسْمِكَ اللَّهُمَّ يَا أَللهُ

ولو كانت كالهمزة التى تدخل مع لام التعريف لوجَبَ أن تـكون موصولة ، فلما جاز فيها ها هنا القطعُ دلَّ على أنها نزلت منزلَةَ حرفٍ من نفس الـكلمة ، كما أن الفعل إذا سمى به فإنه تُقْطَع همزة الوصل منه نحو اُضْرِبْ واُقْتُلْ ، تقول « جاءنى

---

٢١٣ — هذان بيتان من مشطور الرجز ، وقد أنشدهما ابن منظور (أ ل ه) ولم يعزهما ، والاستشهاد بهما فى قوله «يا ألله» حيث ورد لفظ الجلالة منادى مقطوع الهمزة ، وقد زعم المؤلف — تبعا لأنصار البصريين — أن قطع الهمزة يدل على أنها نزلت من اللفظ الـكريم منزلة جزء منه ، وإلا لجاءت همزة وصل غير مقطوعة؛ لـكونها فى الأصل همزة ال المعرفة ، وهمزة ال المعرفة همزة وصل كما هو معروف ، وفى كل دعوى من هذه الدعاوى الـكثيرة مقال ، قال ابن منظور « الفراء : ومن العرب من يقول إذا طرح الميم : يا ألله اغفر لى — بهمزة — ومنهم من يقول : يا الله — بغير همز — فمن حذف الهمزة فهو على السبيل ؛ لأنها ألف ولام مثل لام الحارث من الأسماء وأشباهه ، ومن همزها توهم الهمزة من الحرف ؛ إذ كانت لا تسقط منه الهمزة ، قال :

* مبارك هو ومن سماه — البيت * » اهـ كلامه .

إضرب ، ورأيت إضرب ، ومررت بإضرب » و « جاءنى أُقتل ، ورأيت أُقتل ، ومررت بأقتل[(١)] » بقطع الهمزة ـ ليدل على أنها ليست كالهمزة التى كانت فى الفعل قبل التسمية ، وأنها بمنزلة حرف من نفس الكلمة ، فكذلك ها هنا .

والذى يدل على ذلك أنهم لو أجْرَوْا هذا الاسم مُجْرَى غيره مما فيه ألف ولامٌ لكانوا يقولون « يا أيها الله » كما يقولون « يا أيها الرجل » : إما على طريق الوجوب عندنا ، أو على طريق الجواز عندكم ، فلما لم يجز أن يقال ذلك على كل حالٍ دلَّ على صحة ما ذهبنا إليه .

والوجه الثانى : أن هذه الكلمة كثر استعمالها فى كلامهم ؛ فلا يقاس عليها غيرها .

والوجه الثالث : أن هذا الاسم عَلَمٌ غير مُشْتَقّ أُتى به على هذا المثال من البناء من غير أصل يُرَدُّ إليه : فينزل منزلة سائر الأسماء الأعلام ، وكما يجوز دخولُ حرف النداء على سائر الأسماء الأعلام فكذلك ها هنا .

والمعتمد من هذه الأوجه هو الوجه الأول ، والله أعلم .

---

(١) من ذلك قول الراعى ، وهو من شواهد المفصل (رقم ٢ بتحقيقنا) :

أشلى سلوقية باتت وبات بها بوحش إصمت فى أصلابها أود

أشلى : أى أغرى ، وأنكر ثعلب مجىء أشلى بمعنى أغرى ، وهو محجوج بمثل هذا البيت ، وسلوقية : أى كلابا منسوبة إلى سلوق ، وإصمت : اسم علم على برية بعينها ، وقال أبو زيد : يقال : لقيته ببلدة إصمت ، أى فى بلد قفر ، وفى أصلابها أود : أى فى وسط ظهورها اعوجاج ، والاستشهاد به فى قوله « إصمت » فإن أصله فعل أمر من صمت يصمت صمتا ، فسمى به مكان معين ، وقد غيروه حين النقل من فعل الأمر إلى العلمية ثلاثة تغييرات : التغيير الأول أنهم قطعوا همزه فصيروها همزة قطع بعد أن كانت همزة وصل ، الثانى أنهم كسروا ميمه بعد أن كانت مضمومة ، والثالث أنهم حركوا آخره بعد أن كان ساكنا .

[١٥١] ٤٧ — مسألة

[القولُ فى الميم فى « اللهمَّ » أعِوَضٌ من حرف النداء أم لا ؟](١)

ذهب الكوفيون إلى أن الميم المشددة فى « اللهمَّ » ليست عوضاً من « يا » التى للتنبيه فى النداء. وذهب البصريون إلى أنها عوض من « يا » التى للتنبيه فى النداء، والهاء مبنية على الضم لأنه نداء.

أما الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا : إنما قلنا ذلك لأن الأصل فيه « يا أللهُ أمَّنا بخيرٍ » إلا أنه لما كثر فى كلامهم وَجَرى على ألسنتهم حَذفوا بعض الكلام طلبا للخفة، والحذفُ فى كلام العرب لطلب الخفة كثيرٌ، ألا ترى أنهم قالوا « هلمَّ ، ووَيْلُمِّهِ » والأصل فيه : هل أمَّ ، ووَيْلَ أمه، وقالوا « أيشٍ » والأصْلُ : أىُّ شَىْء . وقالوا « عِمْ صَبَاحاً » والأصْلُ : انْعِمْ صَبَاحاً . وهذا كثير فى كلامهم .

قالوا : والذى يدل على أن الميم المشددة ليست عوضا من « يَا » أنهم يجمعون بينهما، قال الشاعر :

٢١٤ — إنِّى إذَا مَا حَدَثٌ ألَمَّا أقُولُ : يَا اللّهُمَّ، يَا اللّهُمَّا

(١) انظر فى هذه المسألة : لسان العرب (أ ل ه) وشرح الكافية (١٣٢/١) وشرح المفصل لابن يعيش (ص ١٨١) وشرح الأشمونى مع حاشية الصبان (١٣٦/٣ بولاق) وتصريح الشيخ خالد الأزهرى (٢١٧/٢ بولاق) .

٢١٤ — هذان بيتان من الرجز المشطور ، وقد أنشدهما ابن منظور فى لسان العرب (أ ل ه) و رضى الدين فى شرح الكافية (١٣٢/١) وشرحهما البغدادى فى الخزانة (٣٥٨/١) وأنشدهما الأشمونى (رقم ٨٨٠) وابن عقيل (رقم ٣١٠) وابن هشام فى أوضح المسالك (رقم ٤٣٩) وابن يعيش (ص ١٨١) والحدث — بالتحريك ما يحدث من الأمور ، ومحل الاستشهاد هنا قوله « يا اللهم » حيث جمع الشاعر بين حرف النداء والميم المشددة فى نداء لفظ الجلالة ، واعلم — أولا — أن نداء لفظ الجلالة =

وقال الآخر :

٢١٥ -- وَمَا عَلَيْكِ أنْ تَقُولِى كُلَّمَا صَلَّيْتِ أوْسَبَّحْتِ : يَا اللّهُمَّ مَا

* أُرْدُدْ عَلَيْنَا شَيْخَنا مُسَلَّمَا *

= قدورد على عدة أوجه ؛ الوجه الأول ــ وهو الأصل ، والأكثر استعمالا ــ أن تقول: يا ألله ، تدخل حرف النداء على الاسم الجليل ، وتقطع الهمزة ، والوجه الثانى : أن تقول : يا الله ، تدخل حرف النداء على الاسم العظيم،وتجعل همزته همزة وصل،وقدسبق ذكر هذين الوجهين فى شرح الشاهد السابق (رقم ٢١٣) والوجه الثالث : أن تقول: اللهم ، تحذف حرف النداء وتأتى فى آخر الاسم الكريم بميم مشددة ، وقد اختلف النحاة فى هذه الميم المشددة ؛ فقال البصريون وأنصارهم : هى عوض عن حرف النداء ، وقال قوم ــ منهم الفراء ــ هذه الميم المشددة بقية كلمة ، وأصل العبارة : ياالله أمنا بخير ، وقد أنكر ذلك الزجاج . وشنع على القائل به ، فمن ذهب إلى أن الميم المشددة عوض عن حرف النداء قال : لا يجمع بين حرف النداء والميم المشددة فى الكلام ، فإن ورد ذلك فى شعر فهو شاذ لا يقاس عليه ، لأنه لا يجمع بين العوض والمعوض عنه ، ومن هؤلاء شيخ المحققين ابن مالك الذى يقول فى الخلاصة (الألفية) :

والأكثر اللهم ، بالتعويض وشذ يا اللهم فى قريض

ومن ذهب مذهب الفراء لم ينكر الجمع بين الميم المشددة وحرف النداء ، والوجه الرابع : أن تقول : لا هم ، فتحذف حرف النداء وال من أول الاسم الكريم ، وتجىء بالميم المشددة فى آخره ، ومنه قول الراجز :

لا هم إن كنت قبلت حجتج فلا يزال شاحج يأتيك بج

يريد : إن كنت قبلت حجتى ويأتيك بى ، فأبدل الياء جيما ، وأكثرهذه الوجوه هو الوجه الثالث ، وهو الذى ورد استعماله فى القرآن الكريم ، نحو قوله سبحانه : (قل اللهم فاطر السموات والارض)

٢١٥ ــ هذه ثلاثة أبيات من الرجز المشطور ، وقد أنشدها ابن منظور فى اللسان (أ ل ه) ورضى الدين فى شرح الكافية (١/١٣٢) وشرحها البغدادى فى الخزانة (١/٣٥٩) و «ما» فى قوله « وما عليك » استفهامية تقع مبتدأ خبره الجار والمجرور ، والمعنى : أى شىء عليك ؟ وسبحت : أى نزهت ربك وعظمته وقدسته ، أو قلت : =

وقال الآخر :

٢١٦ — * غَفَرْتَ أَوْ عَذَّبْتَ يا اللهُمَّا *

فجمع بين الميم و « يا » ولو كانت الميمُ عوضا من « يا » لما جاز أن يجمع بينهما ؛ لأن العوض والمعوَّضَ لا يجتمعان .

وأما البصريون فاحتجوا بأن قالوا : إنما قلنا ذلك لأنا أجمعنا أن الأصل « يا أللهُ » إلا أنا لما وجدناهم إذا أدخلوا الميم حذفوا « يا » ووجدنا الميم حرفين و « يا » حرفين ، و يستفاد من قولك « اللهمَّ » ما يستفاد من قولك « يا أللهُ » دَلَّنا ذلك على أن الميم عوض من « يا » ؛ لأن العوض ما قام مقام المعوض ، وها هنا الميمُ قد أفادت ما أفادت « يا » ؛ فدل على أنها عوض منها ، ولهذا لا يجمعون بينهما إلا فى ضرورة الشعر ، على ما سنبين فى [١٥٢] الجواب إن شاء الله تعالى .

أما الجواب عن كلمات الكوفيين[(١)] : أما قولهم « إن الأصل يا أللهُ أمنا بخير ، فحذفوا بعض الكلام لكثرة الاستعمال » قلنا : الجواب عن هذا من ثلاثة أوجه :

= سبحان الله . وصليت : دعوت ، وشيخنا : أراد أبانا ، ونظير ذلك قول الأعشى ميمون بن قيس :

تقول بنتى وقد قربت مرتحلا : يارب جنب أبى الأوصاب والوجعا
عليك مثل الذى صليت ؛ فاغتمضى نوما ، فإن لجنب المرء مضطجعا

ومحل الاستشهاد قوله « يا اللهم ما » حيث جمع بين حرف النداء والميم المشددة ، ولم يكتف بذلك ، بل زاد بعدها ما مفردة بعد الميم المشددة ، وقد بينا أقوال العلماء فى الجمع بين حرف النداء والميم فى شرح الشاهد السابق (٢١٤) .

٢١٦ — هذا بيت من مشطور الرجز ، ولم أقف له على سوابق أو لواحق ، والاستشهاد به فى قوله « يا اللهم » حيث جمع بين حرف النداء والميم المشددة فى آخر لفظ الجلالة . والكلام فيه على نحو ما ذكرناه فى شرح الشواهد السابقة .

(١) انظر رد الزجاج على ماذهب إليه الفراء من أن أصل « اللهم » ياألله أمنا بخير ، فى لسان العرب (أ ل ه)

الوجه الأول : أنه لو كان الأمر كما زعمتم وأن الأصل فيه يا ألله أمَّنَا بخير لـكان ينبغى أن يجوز أن يقال اللهمنا بخير ، وفى وقوع الإجماع على امتناعه دليلٌ على فساده .

والوجه الثانى : أنه يجوز أن يقال « اللهمَّ أمَّنَا بخيرٍ » ولو كان الأول يراد به « أمَّ » لمـا حسن تـكرير الثانى ؛ لأنه لا فائدة فيه .

والوجه الثالث : أنه لو كان الأمر كما زعمتم لمـا جاز أن يستعمل هذا اللفظ إلا فيما يؤدى عن هذا المعنى ، ولا خلاف أنه يجوز أن يقال « اللهم الْعَنْهُ ، اللهمَّ أخْزِهِ ، اللهم أهْلِـكْهُ » وما أشبه ذلك ، وقد قال الله تعالى : (وإذ قالوا اللهم إن كان هذا هو الحق من عندك فأمطر علينا حجارة من السماء أو ائتنا بعذاب أليم) ولو كان الأمر كما زعموا لـكان التقدير : أمَّنَا بخير ، إن كان هذا هو الحقَ من عندك فأمطر علينا حجارة من السماء أو ائتنا بعذاب أليم ، ولا شك أن هذا التقدير ظاهر الفساد والتناقض ؛ لأنه لا يكون أمهم بالخير أن يمطر عليهم حجارة من السماء أو يُؤْتَوْا بعذاب أليم .

وهذا الوجه عندى ضعيف ، والصحيح من وجه الاحتجاج بهذه الآية أنه لو كانت الميم من الفعل لمـا افتقرت إن الشرطية إلى جواب فى قوله (إن كان هذا هو الحق من عندك) وكانت تسد مسدَّ الجوابِ ، فلما افتقرت إلى الجواب فى قوله (فأمطر علينا) دل أنها ليست من الفعل .

ويحتمل عندى وجها رابعاً : أنه لو كان الأصل « يا ألله أمنا بخير » لـكان ينبغى أن يقال : اللهم وارحمنا ، فلما لم يجز أن يقال إلا « اللهم ارحمنا » ولم يجز « وارحمنا » دلَّ على فساد ما ادعوه .

وأما قولهم « إن هلم أصلها هل أم » قلنا : لا نسلم ، وإنما أصلها « ها الم » واجتمع ساكنان : الألف من « ها » واللام من « الم » فحذفت الألف لا لتقاء

الساكنين ، ونقلت ضمةُ الميمِ الأولى إلى اللام ، وأدغمت إحدى الميمين فى الأخرى ، فصار هَلُمَّ .

وقولهم « الدليل على أن الميم ليست عوضاً من يا أنهم يجمعون بينهما كقوله :

إنى إذا ما حدث ألمّا أقولُ يا اللهم يا اللهما [٢١٤]

[١٥٣]وقول الآخر :

وما عليك أنْ تقولى كلما سَبَّحْتِ أو صليت يا اللهم ما » [٢١٥]

فنقول : هذا الشعر لا يعرف قائله ؛ فلا يكون فيه حجة ، وعلى أنه إن صح عن العرب فنقول : إنما جمع بينهما لضرورة الشعر ، وسَهَّل الجمع بينهما للضرورة أن العوض فى آخر الاسم ، والمعوض فى أوله ، والجمع بين العوض والمعوض منه جائز فى ضرورة الشعر ، قال الشاعر :

٢١٧ — هُمَا نَفثَا فِى فِىَّ مِنْ فَمَوَيْهِمَا عَلَى النَّابِحِ الْعَاوِى أَشَدَّ رِجَامِ

---

٢١٧ — هذا البيت آخر قصيدة للفرزدق همام بن غالب يهجو فيها إبليس وابنه ، وهو من شواهد سيبويه (٢/٨٣ و ٢٠٢) وقد أنشده ابن منظور (ف م م — ف و ه) وعزاه إليه فى المرتين ، واستشهد به رضى الدين فى باب الإضافة من شرح الكافية ، وشرحه البغدادى فى الخزانة (٢/٢٦٩) وكان رجل من موالى باهلة قد أعطى الفرزدق نحى سمن على أن يهب له أعراض قومه — يعنى يتركهم ولا يهجوهم — فقال هذه القصيدة (انظر الديوان ٧٦٩ — ٧٧١) وقوله «هما نفثا» رواية الديوان « هما تفلا » وضمير المثنى يعود إلى إبليس وابنه اللذين ذكرهما فى قوله قبل بيت الشاهد :

وإن ابن إبليس وإبليس ألبنا لهم بعذاب الناس كل غلام

وقوله « أشد رجام » أشدهنا أفعل تفضيل مضاف إلى ما بعده ، ووقع فى الديوان « أشد لجامى » على أن « أشد » فعل مضارع ، ولعله تحريف ، والاستشهاد بالبيت فى قوله « فمويهما » فإن هذا مثنى الفم مضافاً إلى ضمير الغائبين ، وللعلماء فيه كلام نلخصه لك فيما يلى : أكثر العلماء على أن أصل الفم « فوه » بدليل قولهم : تفوه فلان بكذا ، وقولهم : فلان أنوه من فلان ، وفلان مفوه ، مثل مكرم ، =

. . . .

= ثم حذفوا الهاء اعتباطا ، ولم يعوضوا منها شيئاً، ثم حذفوا الواو وعوضوا منها الميم فصار « فم » على وزن « فع » وإذا ثنيت الفم بعد رده إلى أصله قلت « فوهيها » ولكن الشاعر قال « فمويها » فأبقى الميم التى قصدوا بها التعويض عن الواو المحذوفة من المفرد ، وأعاد الواو التى هى عين الكلمة ، فجمع بذلك بين العوض ـ وهو الميم ـ والعوض منه وهو الواو ، ومن المعلوم أن الجمع بين العوض والمعوض منه لايقع فى كلام العرب ، وقد حاول أبو على أن يتخلص من هذا المأزق مع البقاء على ماأصلوه من قاعدة عدم الجمع بين العوض والمعوض منه ؛ لهذا قال : « ويجوز فيها وجه آخر ، وهو أن تكون الواو فى فمويها لاما فى موضع الهاء من أفواه ، وتكون الكلمة تعتقب عليها لامان : هاء مرة ، وواو أخرى ، فجرى هذا مجرى سنة وعضة ، ألا ترى أنهما فى قول سيبويه واوان ، بدليل : سنوات ، وأسنتوا ، ومساناة ، وعضوات ، وتجدهما فى قول من قال : ليست بسنهاء ، وبعير عاضه ، هاوين ؟ » اهـ ، وهذا الكلام يحتمل وجهين ؛ الوجه الأول : أن يكون يريد أن الميم عوض عن الهاء التى هى لام الكلمة ، وقد قدمها عن مكانها الأصلى قال الجوهرى « وقالوا فى التثنية : فموان ، وإنما أجازوا ذلك لأن هناك حرفا آخر محذوفا وهو الهاء ، كأنهم جعلوا الميم فى هذه الحال عوضا عنها ، لا عن الواو » اهـ ، وفيه بعد. والوجه الثانى : أن يكون أراد أن أصل الفم فمو ، فالميم عين الكلمة والواو لامها ، وتقلب هذه الواو ألفا فى المفرد لتحركها وانفتاح ماقبلها فتقول : فما ، كما تقول : عصا ، وعلى هذا قول الراجز :

ياحبذا وجه سليمى والفما والجيد والنحر وثدى قد نما

قال ابن برى « وقد جاء فى الشعر فما مقصورة مثل عصا ، وعلى ذلك جاء تثنيته فموان » اهـ ، وعلى هذا يكون « والفما » فى قول الراجز اسما مفرداً مقصوراً مرفوعا بضمة مقدرة على الألف منع من ظهورها التعذر ، وخرجه الفراء على وجهين آخرين : أحدهما أن يكون أصله « والفمان » على التثنية ، فحذف النون ، والثانى أن تكون الواو واو المعية و « الفما » منصوب على أنه مفعول معه منصوب بالفتحة الظاهرة ، وألفه للاطلاق وجوز ابن جنى وجها ثالثا ، وهو أن يكون منصوبا بفعل مضمر ، كأنه قال : وأحب الفم ، ويكون نصبه بالفتحة الظاهرة أيضاً . وقد أطلت عليك فى تخريج هذه الكلمة فبحسبك هذا .

لجمع بين الميم والواو وهى عوض منها لضرورة الشعر ، لجمع بين العوض والمعوض ، فكذلك ها هنا ، والله أعلم .

٤٨ — مسألة

[هل يجوز ترخيم المضاف بحذف آخر المضاف إليه ؟][1]

ذهب الكوفيون إلى أن ترخيم المضاف جائز ، ويُوقِعُونَ الترخيم فى آخر الاسم المضاف إليه ، وذلك نحو قولك « يا آلَ عامِ » فى يا آل عامر ، و « يا آل مالِ » فى يا آل مالك ، وما أشبه ذلك . وذهب البصريون إلى أن ترخيم المضاف غير جائز .

أما الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا : الدليل على أن ترخيم المضاف جائز أنه قد جاء فى استعمالهم كثيراً ، قال زُهَيْر بن أبى سُلْمَى :

٢١٨ — خُذُوا حَظَّكُمْ يَا آلَ عِكْرِمَ وَاُحْفَظُوا
أَوَاصِرَنَا وَالرَّحْمُ بِالْغَيْبِ تُذْكَرُ

(١) انظر فى هذه المسألة : شرح الأشمونى مع حاشية الصبان (٣ / ١٥٠ بولاق) وتصريح الشيخ خالد الأزهرى (٢ / ٢٣٢) وأسرار العربية للمؤلف (ص ٩٦) وشرح ابن يعيش على المفصل (ص ١٨٥) وشرح الكافية (١ / ١٣٦) .

٢١٨ — هذا البيت من كلام زهير بن أبى سلمى المزنى ، وقد استشهد به سيبويه (١ / ٣٤٣) وابن يعيش فى شرح المفصل (ص ١٨٥) والرضى فى شرح الكافية (١ / ١٣٦) وشرحه البغدادى فى الخزانة (١ / ٣٧٣) كما استشهد به الأشمونى (رقم ٩١٦) والمؤلف فى أسرار العربية (ص ٩٦) وقوله « خذوا حظكم » [illegible] كتاب سيبويه وفى شرح الكافية والخزانة ، وورد فى شرح المفصل ونسب المتأخرين « خذوا حذركم » وقوله « يا آل عكرم » أراد بنى عكرمة بن خصفة بن قيس عيلان ، والأواصر : جمع آصرة ، وهى كل ما يعطفك على آخر ومنها الرحم ، ومزينة قوم زهير وآل عكرمة بن خصفة كلاهما من مضر ، يقول : خذوا حظكم من مودتنا ومسالمتنا ، وكانوا =

أراد «يا آل عِكْرِمَةَ» إلا أنه حذف التاء للترخيم ، وهو عكرمة بن خَصَفَةَ(١) ابن قيس بن عَيْلاَن بن مضر ، وهو أبو قبائل كثيرة من قيس . وقال الآخر :

٢١٩ — أَبَا عُرْوَ لاَ تَبْعَدْ فَكُلُّ ابْنِ حُرَّةٍ
سَيَدْعُوهُ دَاعِي مِيتَــةٍ فَيُجِيبُ

= قد اعتزموا غزو قومه». والاستشهاد بالبيت فى قوله « يا آل عكرم» فإن «آل عكرم» مركب إضافى ، وقد رخمه بحذف آخر المضاف إليه ؛ فإن أصله « يا آل عكرمة » لحذف التاء ، وقد استدل الكوفيون بهذا البيت وأمثاله على أنه يجوز ترخيم المركب الإضافى المنادى بحذف آخر المضاف إليه ، لأن المضاف والمضاف إليه بمنزلة الشىء الواحد، والحذف من آخر الثانى مع أن المنادى هو الأول كأنه حذف من آخر الاسم المفرد غير المضاف وأنكر ذلك عليهم البصريون ، وذكروا أن الترخيم فى هذا البيت ونحوه شاذ كالترخيم فى غير النداء ، فكما حذف بعض الشعراء من أواخر الأسماء فى غير النداء لأنهم اضطروا إلى ذلك حذفوا من أواخر المركبات الإضافية فى النداء لأنهم أضطروا إلى ذلك ، وقد عقد سيبويه فى كتابه بابا ترجمته « هذا باب مارخمت الشعراء فى غير النداء اضطرارا » وقال الأعلم فى بيت الشاهد « الشاهد فى ترخيم عكرمة وتركه على لفظه ، ويحتمل أن تجعل فتحته إعرابا ، على أنه اسم لمؤنث فلا تصرفه ؛ لأن عكرمة وإن كان اسم رجل فإنه يقع على القبيلة » اهـ .

(١) فى ر « عكرمة بن حفصة » تحريف .

٢١٩ — هــذا البيت من شواهد شرح المفصل (ص ١٨٥) وشرح الكافية (١ / ١٣٦) وشرحه البغدادى فى الخزانة (١ / ٣٧٧) واستشهد به أيضاً ابن هشام فى أوضح المسالك (رقم ٤٥١) وشرحه العينى (٤ / ٢٨٧ بهامش الخزانة) وقوله « لاتبعد » أصل معناه لاتهلك ، ولكنهم يريدون لاينقطع ذكرك ولا تنسى سوالفك ، و « ميتة » بكسر الميم ولهذا انقلبت الواو الساكنة ياء ، ووقع بدلها عند بعض الذين استشهدوا بالبيت « موتة » بفتح الميم وبقاء الواو على حالها . ومحل الاستشهاد بالبيت فى قوله « أبا عرو » فإن هذا منادى بحرف نداء محذوف ، وهو مركب إضافى ، وقد رخمه الشاعر بحذف آخر المضاف إليه ، فإن أصله « ياأبا عروة » لحذف حرف النداء ، وحذف التاء من عروة ، والكلام فيه كالكلام فى البيت السابق .

أراد « أبا عُروة » . وقال الآخر :

٢٢٠ — إمَّا تَرَيْنِي اليَوْمَ أُمَّ حَمْزِ قَارَبْتُ بَيْنَ عَنَقِي وَجَمْزِي

أراد « أم حمزة » . والشواهدُ على هذا كثيرةٌ جداً ، فدل على جوازه . ولأن المضاف [١٥٤] والمضاف إليه بمنزلة الشيء الواحد ، فجاز ترخيمه كالمفرد .

وأما البصريون فاحتجوا بأن قالوا : الدليل على أن ترخيم المضاف غير جائز أنه لم توجد فيه شروط الترخيم ، وهي : أن يكون الاسم منادى ، مفرداً ، مَعْرِفة ، زائدا على ثلاثة أحرف . والدليل على اعتبار هذه الشروط : أما شرط كونه منادى فظاهر ؛ لأنهم لا يرخمون في غير النداء إلا في ضرورة الشعر ، ألا ترى أنهم لا يقولون في حالة الاختيار في غير النداء « قام عَامِ » في عامر ، ولا « ذهب مَالِ »

٢٢٠ — هذان بيتان من مشطور الرجز ، وهما من شواهد سيبويه (١ / ٣٣٣) وقد نسب في صدر الكتاب وفي شرح شواهده ، لرؤبة بن العجاج ، والعنق — بفتح العين والنون جميعاً — ضرب من السير السريع ، والجمز — بفتح فسكون — أشد من العنق ، وهو يشبه الوثب . وصف كبره وأنه قد قارب بين خطاه ضعفا . والاستشهاد بالبيت في قوله « أم حمز » فإن هذا منادى بحرف نداء محذوف ، وهو مركب إضافي ، وقد رخمه بحذف آخر المضاف إليه « وأصله « يا أم حمزة » فحذف حرف النداء وهويا ، وحذف التاء من المضاف إليه ، وهو نظير ماذكرناه في شرح الشواهد السابقة .

واعلم أنا رأيناهم يرخمون المركب الإضافي المنادى على عدة وجوه :

الأول : أن يحذفوا آخر المضاف إليه ، كما في الشواهد ٢١٨ و٢١٩ و٢٢٠ .

والوجه الثاني : أن يحذفوا آخر المضاف لأنه هو المنادى عند التحقيق ، مثل قول الشاعر :

* يا علقم الخير قد طالت إقامتنا *

أراد « ياعلقمة الخير » فرخمه بحذف التاء من المضاف إذ كان هو المنادى .

والوجه الثالث : أن يحذفوا المضاف إليه كله ، ومن ذلك قول عدي بن زيد :

ياعبد هل تذكرني ساعة في موكب أو رائدا للقنيص ؟

أراد أن يقول « ياعبد هند » لأنه ينادي عبد هند اللخمي ، فحذف المضاف إليه بتة .

فى مالك ، فدل على أنه شرط معتبر . وأما شرط كونه مفرداً فظاهر أيضاً ؛ لأن النداء يؤثر فيه البناء ، ويغيره عما كان عليه قبل النداء ، ألا ترى أنه كان معربا فصار مبنيا ؟ فلما غيره النداء عما كان عليه من الإعراب قبل النداء جاز فيه الترخيم ؛ لأنه تغيير ، والتغيير يُؤْنِس بالتغيير ؛ فأما ما كان مضافاً فإن النداء لم يؤثر فيه البناء ولم يغيره عما كان عليه قبل النداء ؛ ألا ترى أنه معرب بعد النداء كما هو معرب قبل النداء ؟ وإذا كان الترخيم إنما سَوَّغه تغييرُ النداء ، والنداء لم يغير المضاف ؛ فوجب أن لا يدخله الترخيم ؛ فصار هذا بمنزلة حذف الياء فى النسب من باب فُعَيلة وفَعِيلة كقولهم فى النسب إلى جُهَيْنة « جُهَنِى » وإلى رَبِيعة « رَبَعِى » وإثباتها فى باب فُعَيل وفَعِيل كقولهم فى النسب إلى قُشَيْر « قُشَيْرِى » وإلى جَرِير « جَرِيرِىّ » فإن الياء إنما حذفت من باب فُعَيلة وفَعِيلة دون باب فُعَيل وفَعِيل لأن النسب أثر فيه وغَيَّرَهُ بحذف تاء التأنيث منه ، والتغيير يؤنس بالتغيير ، بخلاف باب فُعَيل وفَعِيل ؛ فإن النسب لم يؤثر فيه تغييرا ، فلم يحذف منه الياء ، فأما قولهم فى النسب إلى قريش « قُرَشِىّ » وإلى هُذَيل « هُذَلِىّ » وإلى ثَقِيف « ثَقَفِىّ » — بحذف الياء فى إحدى اللغتين — فهو من الشاذ الذى لا يقاس عليه ، واللغة الفصيحة إثبات الياء ، وهى أن تقول : قُرَيْشِىّ ، وهُذَيْلى ، وثَقِيفِىّ ، وهو القياس . قال الشاعر :

٢٢١ — بِكُلِّ قُرَيْشِىٍّ عَلَيْهِ مَهَابَةٌ سَرِيعٍ إِلَى دَاعِى النَّدَى وَالتَّكَرُّمِ

---

٢٢١ — هذا البيت من شواهد سيبويه (٢ / ٧٠) ولم يعزه ولا عزاه الأعلم فى شرح شواهده ، وهو من شواهد ابن يعيش فى شرح المفصل (ص ٧٧١) وقد رواه ابن منظور (ق ر ش) ثالث ثلاثة أبيات ، ولم يعزها إلى قائل معين ، والبيتان اللذان قبله هما قوله :

ولست بشاوى عليه دمامة إذا ماغدا يغدو بقوس وأسهم
ولكنما أغدو على مفاضة دلاص كأعيان الجراد المنظم =

وقال الآخر .

٢٢٢ — هُذَيْلِيَّةٌ تَدْعُو إِذَا هِيَ فَاخَرَتْ   أَبًا هُذَلِيًّا مِن غَطَارِفَةٍ نُجْدِ

[١٥٥] وكما أن الحذف ها هنا إنما اختص بما غَيَّره النسب دون غيره ، فكذلك الحذف ها هنا للترخيم إنما يختص بما غَيَّره النداء — وهو المفرد المعرفة — دون المضاف والنكرة . وأما شرط كونه زائداً على ثلاثة أحرف فسنذكر ذلك فى المسألة التى بعد هذه المسألة إن شاء الله تعالى .

= وأول هذين البيتين من شواهد سيبويه (٢ / ٨٤) وثانيهما من شواهده أيضاً (٢ / ١٨٦) وقوله فى بيت الشاهد الذى نحن بصدده « سريع إلى داعى الندى » يريد أنه إذا دعاه الندى أودعى إليه أجاب سريعا نحوه ، ومحل الاستشهاد بهذا البيت هنا قوله « قريشى » حيث أجراه فى النسب على أصله ، ووفاه حروفه ، ولم يحذف ياءه ، وهو القياس ؛ لأن الياء لايطرد حذفها إلا فيما كانت فيه هاء التأنيث نحو جهينة ومزينة ، إلا أن العرب آثرت فى قريش الحذف لكثرة الاستعمال له، فقالوا : قرشى .

٢٢٢ — هذا البيت من شواهد الزمخشرى فى المفصل (انظر شرح ابن يعيش ٧٦٩ و ٧٧٠) والاستشهاد بهذا البيت فى موضعين ، الأول فى قوله « هذيلية »والثانى فى قوله « أبا هذليا » فإن الشاعر قد جمع فيه بين إثبات الياء فى الكلمة الأولى وحذف الياء فى الكلمة الثانية ، والقياس فى مثله إبقاء الياء وعدم حذفها .

قال أبو البقاء بن يعيش : « وقالوا ثقفى فى النسبة إلى ثقيف ، وهو أبو قبيلة من هوازن ، وهو شاذ عند سيبويه ، والقياس ثقيفى ، وهو لغة قوم من العرب بتهامة وما يقرب منها ، وقد كثر ذلك حتى كاد يكون قياساً ، وقالوا : هذلى فى النسبة إلى هذيل ، وهو حى من مضر بن مدركة بن إلياس، و القياس عند سيبويه : هذيلى، ومنه قوله :

* هذيلية تدعو إذا هى فاخرت * البيت

وقالوا : قرشى ، والقياس قريشى ، نحو قوله :

* بكل قريشى عليه مهابة * البيت

وقالوا : فقمى ، فى فقيم ، وفقيم حى من كنانة ، وهم نسأة الشهور ، وقالوا فى مليح خزاعة : ملحى ، وقالوا فى سليم : سلمى ، وفى خثيم : خثمى ، والداعى إلى هذا الشذوذ طلب الخفة ؛ لاجتماع الياء مع الكسرة وياءى النسب » اهـ .

أما الجواب عن كلمات الكوفيين : أما ما استشهدوا به من الأبيات فلا حجة فيه ؛ لأنه محمولٌ عندنا على أنه حذف التاء لضرورة الشعر ، والترخيم عندنا يجوز لضرورة الشعر فى غير النداء ، قال الشاعر :

٢٢٣ — أَوْدَى ابْنُ جُلْهُمَ عَبَّادٌ بِصِرْمَتِهِ
إِنَّ ابْنَ جُلْهُمَ أَمْسَى حَيَّةَ الْوَادِى

٢٢٣ — هذا البيت من كلام الأسود بن يعفر ، وهو من شواهد سيبويه (١/٣٤٤) ورواه ابن منظور (ج ل ه م) وأودى بها : أى ذهب بها ، والصرمة — بكسر الصاد وسكون الراء — القطعة من الإبل ما بين الثلاثين إلى الأربعين ، والوادى : المطمئن من الأرض ، وحية الوادى : كناية عن كونه يحمى ناحيته ويتقى منه كما يتقى من الحية الحامية لواديها المانعة منه . ومحل الاستشهاد بالبيت قوله « إن ابن جلهم » واعلم أولا أن العرب سمت المرأة جلهم — بغير تاء — وسمت الرجل جلهمة — بالتاء — كذا جرى استعمالهم للاسمين ، ثم اعلم أنه يجوز أن يكون الشاعر قد عنى أباه ، ويجوز أن يكون قد عنى أمه ، فإن كان قد عنى أباه كان أصل العبارة « إن ابن جلهمة » فرخمه بحذف التاء مع أنه غير منادى ، بل هو فاعل أودى ومضاف إليه ، ولكن يسأل حينئذ عما دعاه إلى فتح « جلهم » وهو علم المذكر فلا يكون ممنوعا من الصرف بعد حذف التاء ، والجواب عن هذا أنه لما حذف التاء أبقى الحرف الذى قبلها على ما كان عليه ، كالذى يرخم على لغة من ينتظر الحرف المحذوف ، وإن كان قد عنى أمه كان أصل العبارة « إن ابن جلهم » كما وردت فى البيت ؛ فلا يكون فى البيت — على هذا الوجه — ترخيم ، ولا يستدل به على شىء من هذا الباب . ويكون « جلهم » مجرورا بالفتحة نيابة عن الكسرة لأنه ممنوع من الصرف للعلمية والتأنيث كزينب ورباب من أعلام الإناث التى لا تاء فيها ، ومن هنا تعلم أن استشهاد المؤلف بهذا البيت لا يتم إلا على أساس أن الشاعر أراد اسم الأب ، وهو ظاهر بعد هذا الإيضاح . قال سيبويه رحمه الله : « وأما قول الأسود بن يعفر :

* أودى ابن جلهم عباد بصرمته *

فإنما أراد أمه جلهم ، والعرب يسمون المرأة جلهم والرجل جلهمة » اهـ . يعنى أنه لا ترخيم فيه عنده ، وقال الأعلم: «الشاهد فى قوله جلهم ، وأنه أراد أمه جلهم ؛ =

أراد « جُلْهُمَةَ » فحذف التاء لضرورة الشعر ، وقال الآخر :

٢٢٤ — أَلاَ أَضْحَتْ حِبَالُكُمُ رِمَامَا
وَأَضْحَتْ مِنْكَ شَاسِعَةً أُمَامَا

= فلا ترخيم فيه على هذا ؛ لأن العرب سمت المرأة جلهم بغير هاء، والرجل جلهمة بالهاء . كذا جرى استعمالهم للاسمين ، وإن كان أراد أباه فقد رخم » اﻫ .

٢٢٤ — هذا البيت من كلام جرير بن عطية بن الخطفى ، وروايته فى الديوان على قلق فى وزنه (ص ٥٠٢) :

أصبح حبل وصلكم رماما وما عهد كعهدك يا أماما

وليس فى البيت — على هذه الرواية — ما يستشهد به لشىء فى هذه المسألة كما ترى ، وكان أبو العباس المبرد يرد الاستشهاد بهذا البيت ويدعى أن الرواية هى هذه ، والبيت — على ما رواه المؤلف — من شواهد سيبويه (١/٣٤٣) ورضى الدين فى شرح الكافية (١/١٣٦) وشرحه البغدادى فى الخزانة (١/٣٨٩ بولاق) وابن هشام فى أوضح المسالك (رقم ٤٥٧) والأشمونى (رقم ٩٢٤) وقد رواه المؤلف كما هنا فى أسرار العربية (٩٧) والاستشهاد بالبيت على رواية النحاة فى قوله « أماما » فإن أصله «أمامة» فرخمه الشاعر بحذف التاء فى غير النداء لأنه اسم أضحت ، وأبقى الحرف الذى قبل التاء على حركته التى كانت له قبل حذف التاء وهى الفتحة ؛ فهذا يدل على أن ترخيم غير المنادى فى الضرورة يجىء على الوجهين اللذين يجىء عليهما ترخيم المنادى، نعنى أنه يجوز عند الضرورة ترخيم الاسم الذى ليس منادى مع قطع النظر عن الحرف الذى حذف للترخيم فتعامل الحرف الذى صار آخر الكلمة بالذى يستحقه من حركات الإعراب ، ويجوز ألا يقطع النظر عن الحرف الذى حذف للترخيم فتبقى الحرف الذى صار آخر الكلمة على حركته التى كانت عليه قبل الترخيم وتجعل حركة الإعراب مقدرة على الحرف الذى حذف ، وما فى هذا البيت من هذا الضرب . فأماما : اسم أضحى تأخر عن خبرها ، وهو مرفوع وعلامة رفعه ضمة مقدرة على الحرف المحذوف للترخيم ، وتسمى هذه لغة من ينتظر ، وتسمى الأولى لغة من لا ينتظر ، كما تسميان فى ترخيم المنادى .

أراد « أمامة ». وقال الآخر :

٢٢٥ — إنّ ٱبْنَ حَارِثَ إنْ أَشْتَقْ لِرُؤْيَتِهِ
أَوْ أَمْتَدِحْــــهُ فإنَّ النَّاسَ قَدْ عَلِمُوا

أراد « ابن حارثة » وقال الآخر :

٢٢٦ — أَبُو حَنَشٍ يُؤَرِّقُنِي ، وَطَلْقٌ وَعَمَّـــارٌ ، وَآوِنَةً أُثَالاَ

---

٢٢٥ — هذا البيت من كلام أوس بن حجر ، وهو من شواهد سيبويه (١/٣٤٣) والأشمونى (رقم ٩٢٥) والمراد بابن حارث ابن حارثة بن بدر الغدانى سيد بنى غدانة بن يربوع بن تميم ، ومحل الاستشهاد بالبيت قوله « ابن حارث » فإن أصله حارثة بالتاء ، فرخمه بحذف التاء ،وأبقى الحرف الذى قبل التاء على حركته التى كان عليها قبل الترخيم وهى الفتحة ، ولولا ذلك لما كان هناك سبب لإعراب « حارث » إعراب الاسم الذى لا ينصرف ، وبيان ذلك أن «حارث» مضاف إليه ؛ فكان يجب أن يجر بالكسر الظاهرة وينون ؛ لأنه ليس باسم قبيلة ولا بعلم مؤنث ، ولا يكون مجرورا بالفتحة نيابة عن الكسرة إلا إذا كان واحداً من هذين ، لهذا كان تخريج شيخ النحاة سيبويه لهذا وأمثاله على أنه رخمه فى غير النداء على لغة من ينتظر الحرف المحذوف كما كان له أن يفعل ذلك فى ترخيم المنادى ، ونظيره قول الشاعر :

لنعم الفتى تعشو إلى ضوء ناره طريف بن مال ليلة الجوع والخصر

أراد طريف بن مالك ، فحذف الكاف ، ونظيره قول الآخر :

* ليس حى على المنون بخال *

أراد أن يقول : ليس حى بخالد ، فلم يتيسر له ، فحذف الدال ، ونظيره قول أبى الطيب المتنبى :

لله ما فعــل الصوارم والقنــا فى عمرو حاب وضبة الأغتام

أراد أن يقول: فى عمرو حابس ، فرخمه بحذف السين ،غير أن هذه الأبيات الثلاثة تستوى فيها اللغتان لغة من ينتظر الحرف المحذوف ولغة من لا ينتظر الحرف المحذوف بسبب كون الحركة التى كانت للحرف الذى صار آخر الكلمة هى نفس الحركة التى يقتضيها الإعراب .

٢٢٦ — هذا البيت من كلام عمرو بن أحمر ،وهو من شواهد سيبويه (١/٣٤٣)=

أراد « أثالة » وزعم المبرد أنه ليس في العرب أثالة ، وإنما هو أثال . ونصبه على تقدير : يذكرني آونة أثالا ، وقيل : نصبه لأنه عطفه على الياء والنون في «يؤرقني» كأنه قال : يُؤَرِّقني وأثالا ، وقال بعضُ بني عبس :

٢٢٧ — أرِقُّ لِأَرْحَامٍ أَرَاهَا قَرِيبَـةً
لِحَارِ بْنِ كَعْبٍ لَا لِجَرْمٍ وَرَاسِبِ

= والأشموني (رقم ٣٣٩) وابن عقيل (رقم ١٣١) وقد استشهد به أبو الفتح بن جني في الخصائص (٢/٣٧٨) وانظر العيني (٢/٤٢١ بهامش الخزانة) و « أبو حنش ، وطلق ، وعمار » جماعة من قومه كانوا قد لحقوا بالشام ؛ فصار يراهم في النوم إذا أتى عليه الليل ، ورواه ابن جني « وعباد » في مكان « عمار » ومحل الاستشهاد هنا بهذا البيت قوله « أثالا » فإن أصله « أثالة » بالتاء فرخمه بحذف هذه التاء في غير النداء ، وأبقى الحرف الذي قبل التاء على حركته التي كانت عليها قبل الترخيم — وهي الفتحة — على لغة من ينتظر الحرف المحذوف ، وهو نظير ما ذكرناه في شرح الشاهد السابق (٢٢٥) .

٢٢٧ — أرق : أعطف ، والأرحام : جمع رحم ، وهو في الأصل القرابة من جهة النساء ، وقد يراد به القرابة مطلقا ، وجرم — بفتح الجيم وسكون الراء المهملة — قبيلة من قضاعة ، وهي جرم بن ربان ، وفي العرب بنو راسب بن الخزرج بن جرة بن جرم بن ربان ، وبنو راسب بن الحارث بن عبد الله بن الأزد ، وبنو راسب بن ميدعان الذين منهم عبد الله بن وهب الراسبي الذي كان على رأس الخوارج في يوم النهروان ، ومحل الشاهد في البيت قوله « لحار بن كعب » فإن أصل الكلام لحارث بن كعب ، فرخم حارث بحذف الثاء التي هي آخره وإن لم يكن منادى ، وأبقى الحرف الذي قبل الثاء — وهو الراء — على حركته التي كان عليها قبل الترخيم ، وهي الكسرة ، على نحو ما قررناه في شرح الشواهد السابقة .

ومن هذه الشواهد المتعددة تعلم أن الذي وقع من العرب في أشعارها من ترخيم غير المنادى قد جاء على طريقين : أحدهما أن يبقى الحرف الذي قبل المحذوف على ما كان عليه قبل الحذف ويسمى هذا لغة من ينتظر ، والثاني أن يحرك الحرف الذي قبل الحرف المحذوف بالحركة التي يقتضيها العامل ، ويعتبر كأنه آخر الكلمة حقيقة ، ويسمى هذا لغة من لا ينتظر أو لغة الاستقلال ، وقد قبل سيبويه الوجهين جميعا نظرا منه إلى ما ورد عن العرب ، وأما أبو العباس المبرد فكان لا يقبل إلا ما جاء على لغة من لا ينتظر =

أراد «الحارث بن كعب» وعبسُ والحارثُ بن كعبٍ بن ضَبَّةَ إخوةٌ فيما يزعمون. وعلى كل حال فالترخيم فى غير النداء للضرورة مما لا خلاف فى جوازه ، والشواهد عليه أشهر من أن تذكر ، وأظهر من أن تنكر ، وكما أن الترخيم فى ذلك كله لا يدل على جوازه فى حالة الاختيار ، فكذلك جميع ما استشهدوا به من الأبيات ، وإذا كان الترخيم يجوز لضرورة الشعر فى غير النداء فَلأن يجوز ترخيم المضاف لضرورة الشعر فى النداء كان ذلك من طريق الأولى .

[١٥٦] وأما قولهم « إن المضاف والمضاف إليه بمنزلة الشىء الواحد؛ فجاز ترخيمه كالمفرد » قلنا : هذا فاسد ؛ لأنه لو كان هذا معتبراً لوجب أن يؤثر النداء فى المضاف(١) البناء كما يؤثر فى المفرد ، فلما لم يؤثر النداء فيه البناء دل على فساد ما ذهبتم إليه والله أعلم .

٤٩ ــ مسألة

[هل يجوز ترخيم الاسم الثلاثى ؟](٢)

ذهب الكوفيون إلى أنه يجوز ترخيم الاسم الثلاثى إذا كان أوسطه متحركا ،

= الحرف المحذوف ، وهى لغة الاستقلال ، وكان يرد ما جاء على غير هذا الوجه ، قال رضى الدين (١٣٦/١) « ويجوز ترخيم غير المنادى للضرورة ، وإن خلا من تأنيث وعلمية ، على تقدير الاستقلال كان أو على نية المحذوف ، عند سيبويه ، والمبرد يوجب تقدير الاستقلال » اهـ .

(١) فى ر « فى المضاف إليه البناء » وليس بذاك .

(٢) انظر فى هذه المسألة : شرح رضى الدين على الكافية (١٣٦/١) وشرح موفق الدين بن يعيش على المفصل (ص ١٨٥) وشرح الأشمونى مع حاشية الصبان (١٤٩/٣) وتصريح الشيخ خالد (٢٣٤/٢)

وذلك نحو قولك فى عُنُقٍ « ياعُنُ » وفى حَجَرٍ « ياحَجَ » وفى كَتِفٍ « ياكَتِ » وذهب بعضهم إلى أن الترخيم يجوز فى الأسماء على الإطلاق .

وذهب البصريون إلى أن ترخيم ما كان على ثلاثة أحرف لايجوز بحال ، وإليه ذهب أبو الحسن على بن حمزة الكسائى من الكوفيين .

أما الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا : إنما جوزنا ترخيم ما كان على ثلاثة أحرف إذا كان أوسطه متحركا لأن فى الأسماء مايماثله ويضاهيه نحو يدٍ ودَمٍ ، والأصل فى يد يَدَىٌ ، وفى دم دَمَوٌ فى أحد القولين ، بدليل قولهم : دَمَوَان ، وقد قال بعضهم : إن دماً من ذوات الياء واحتج بقول الشاعر :

٢٢٨ — فَلَوْ أنَّا عَلَى حَجَرٍ ذُبِحْنَا جَرَى الدَّمَيَانِ بِالْخَبَرِ الْيَقِينِ

---

٢٢٨ — يختلف العلماء كثيرا فى نسبة هذا البيت؛ فنسبه العينى—فيما نقله عنه البغدادى، ولم أعثر عليه بعد طويل البحث — تبعا لابن هشام تبعا لصاحب الحماسة البصرية إلى المثقب العبدى ، وينسبه قوم إلى الفرزدق ، وقوم إلى الأخطل ، وقوم إلى المرداس بن عمرو ، واستصوب البغدادى أنه لعلى بن بدال بن سليم ، وأسند رواية ذلك إلى ابن دريد فى كتاب المجتبى عن عبد الرحمن عن عمه الأصمعى ، وقد أنشد ابن منظور (د م ى) هذا البيت ثالث ثلاثة أبيات ، والبيت من شواهد الزمخشرى فى المفصل ، وابن يعيش فى شرحه (ص ٦٠٠) والرضى فى باب المثنى من شرح الكافية ، وشرحه البغدادى فى الخزانة (٣/٣٤٩) والأشمونى (رقم ١١٦٢) ومعنى البيت مبنى على ما كان العرب يعتقدونه من أن المتعاديين لو ذبحا وأحدهما جار الآخر لم يختلط دم أحدهما بدم الآخر ومحل الاستشهاد بالبيت قوله « الدميان » حيث أتى بمثنى الدم وجعل لامه ياء ، ومن المقرر أن التثنية والجمع يردان الأشياء إلى أصولها ؛ فمجىء الدميان بالياء يدل على أن اللام المحذوفة من « الدم » كانت ياء ، وهذه المسألة خلافية بين النحاة من ناحيتين . ونحن نبين لك ذلك فى وضوح واختصار فنقول : اعلم أولا أن العرب حذفت اللام من الدم لمجرد التخفيف فقالوا « دم » كما قالوا : غد ، ويد ، وأب ، وأخ ، وحم ، وأنهم اشتقوا فعلا ووصفا من الدم فقالوا : دمى فلان يدمى فهو دم ، بوزن فرح يفرح فرحا=

. . . .

فهو فرح من الصحيح وعمى يعمى عمى فهو عم وشجى يشجى شجى فهو شج من المعتل وأن أكثرهم يقولون فى تثنية الدم « دميان » ومنهم من يقول فى تثنيته « دموان » بفتح الميم التى قبل الياء أو الواو ، وقد اختلف النحاة فى المحذوف من « دم » أواو هو أم ياء ؟ وفى أصل الميم قبل الحذف أمفتوحة هى أم ساكنة؟ فقال قوم : أصل دم دمى ـ بفتح الميم وبالياء فى آخره ـ والدليل على ذلك أنهم قالوا فى تثنيته « دميان » بفتح الميم وبالياء ، والتثنية ترد الأشياء إلى أصولها ، وقال قوم : أصل دم دمى ـ بسكون الميم وبالياء فى آخره ـ أما الدليل على أن أصل اللام ياء فهو تثنيته على « دميان » وأما الدليل على أن أصل الميم ساكنة فهو القياس ؛ وذلك لأن أكثر ما حذف لامه اعتباطا للتخفيف مثل ابن وغد ساكن العين ، وتحريكها فى التثنية لا يقطع بأنها كانت محركة فى المفرد ، وقال قوم : أصل اللام المحذوفة من « دم » واو ، بدليل أنهم ثنوه فقالوا « دموان » ونحن بعد هذا نذكر لك كلام ابن الشجرى فى أماليه فى هذه المسألة فإنه ـ فيما نرى ـ أوفى كلام فيها ، قال : «ودم عند بعض التصريفيين دمى ـ ساكن العين ـ قالوا : لأن الأصل فى هذه المنقوصات أن تكون أعينها سواكن حتى يقوم دليل على الحركة ، من حيث كان السكون هو الأصل والحركة طارئة ، قالوا : وليس ظهور الحركة فى قولنا دميان دليلا على أن العين متحركة فى الأصل ؛ لأن الاسم إذا حذفت لامه واستمرت حركات الإعراب على عينه ثم أعيدت اللام فى بعض تصاريف الكلمة ألزموا العين الحركة ، وقال من خالف أصحاب هذا القول : أصل دم دمى ـ بفتح العين ـ لأن العرب قلبوا لامه ألفا فألحقوه بباب رحا فقالوا : هذا دما ، مثل قولهم : هذه رحا ، وقال بعض العرب فى تثنيته دمان فلم يردوا اللام ، كما قالوا فى تثنية يد : يدان ، والوجه أن يكون العمل على الأكثر ، وكذلك حكى قوم دموان ، والأعرف فيه الياء ، وعليه أنشدوا :

* جرى الدميان بالخبر اليقين *

ومن العرب من يقول الدم ـ بتشديد الميم ـ كما تلفظ به العامة ، وهى لغة رديئة ، وأنشدوا لتأبط شرا :

حيث التقت بكر وفهم كلها والدم يجرى بينهم كالجدول

والعامة تفعل مثل هذا فى الفم أيضا ، وإنما يكون ذلك فى الشعر ، كما قال :

* ياليتها قد خرجت من فمه * » اهـ كلامه ، وفيه كفاية ومقنع

والأكثرون على أنه من ذوات الواو ، إلا أنهم استثقلوا الحركة على حرف العلة فيهما ؛ لأن الحركات تستثقل على حرف العلة ، فحذفوه طلباً للتخفيف وفراراً من الاستثقال ، فبقيت يدٌ ودمٌ ، فكذلك فى محل الخلاف : الترخيم إنما وضع للتخفيف بالحذف ، والحذف قد جاز فى مثله للتخفيف، فوجب أن يكون جائزاً .

قالوا : ولا يلزم على كلامنا إذا كان الأوسط منه ساكنا ؛ فإنه لايجوز ترخيمه وإن كان له نظير نحو يَدٍ وغَدٍ ؛ لأنا نقول : إنما لم يجز عندنا ترخيم ما كان الأوسط منه ساكنا نحو زيد وعمرو لأنه إذا حذف الحرف الأخير وجب حذف الحرف الساكن الذى قبله ؛ فيبقى الاسم على حرف واحد ، وذلك [١٥٧] لانظير له فى كلامهم ، بخلاف ما إذا كان أوسطه متحركا على مابينا .

وأما البصريون فاحتجوا بأن قالوا : الدليل على أنه لايجوز ترخيمه وذلك أنا أجمعنا على أن الترخيم فى عُرْفِ النحويين إنما هو حذفٌ دَخَلَ فى الاسم المنادى إذا كثرت حروفه ، طلباً للتخفيف ، فإذا كان الترخيم إنما وضع فى الأصل لهذا المعنى فهذا فى محل الخلاف لا حاجة بنا إليه ؛ لأن الاسم الثلاثى فى غاية الخفة ؛ فلا يحتمل الحذف ، إذ لو قلنا إنه يخفف بحذف آخره لكان ذلك يؤدى إلى الإجحاف به ؛ فدل على ماقلناه .

وأما الجواب عن كلمات الكوفيين : أما قولهم «إنما جوزنا ترخيمه لأن فى الأسماء مايماثله ، نحو يَدٍ ودَمٍ» فنقول : الجواب عن هذا من وجهين :

أحدهما : أنا نقول : إن هذه الأسماء قليلة فى الاستعمال ، بعيدة عن القياس ؛ فأما قلّتها فى الاستعمال فظاهر ؛ لأنها كلمات يسيرة معدودة ، وأما بعدها عن القياس فظاهر أيضاً ، وذلك لأن القياس يقتضى أن لايحذف ؛ لأن حرف العلة إذا كان متحركا فلا يخلو : إما أن يكون ماقبله ساكنا أو متحركا ، فإن كان ساكنا فينبغى أن لايحذف كما لا يحذف من ظَبْيٍ ونِحْيٍ وغَزْوٍ ولَهْوٍ ؛ لأن الحركات إنما تستثقل على حرف العلة إذا كان ماقبله متحركا لاساكنا ، وإن كان ماقبله

متحركا فينبغى أن يقلب ألفا ولا يحذف ، كقولهم : رَحًى ، وعَمًى ، وعَصًا ، وقفًا ، ألا ترى أن الأصل فيها رَحَىٌ وعَمَىٌ وعَصَوٌ وقَفَوٌ ؛ بدليل قولهم : رَحَيَان ، وعَمَيَان ، وعَصَوَان ، وقَفَوَان ، إلا أنه لما تحركت الياء والواو ، وانفتح ما قبلهما ؛ قلبوا كل واحدة منهما ألفا استثقالا للحركات على حرف العلة مع تحرك ما قبله ، إلى غير ذلك مما لا يمكن إحصاؤه ، وعلى هذا سائر الثلاثى المقصور ، وإذا ثبت أن هذه الأسماء قليلة فى الاستعمال بعيدة عن القياس فوجب أن لا يقاس عليها .

والوجه الثانى : وهو أنا نقول : قياس محلٍّ الخلاف على يَدٍ ودَمٍ ، ليس بصحيح ، وذلك لأنهم إنما حذفوا الياء والواو لاستثقال الحركات عليهما ؛ لأنها تستثقل على حرف العلة ، أما فى الترخيم فإنما وضع الحذف فيه على خلاف القياس ؛ لتخفيف الاسم الذى كثرت حروفه ، ولم يوجد ها هنا ؛ لأنه أقل الأصول ، وهى فى غاية الخفة ، فلو جوزنا ترخيمه [١٥٨] لأدَّى إلى أن ينقص(١) عن أقل الأصول وإلى الإجحاف به ، وذلك لا يجوز .

والذى يدل على فساد ما ذهبوا إليه أنه إذا كان الأوسط منه ساكناً فإنه لا يجوز ترخيمه .

قولهم « إنما لم يجز ترخيمه إذا كان الأوسط منه ساكناً ؛ لأنه إذا حذف الحرف الأخير وجب حذف الساكن الذى قبله ؛ فيبقى الاسم على حرف واحد » قلنا : لا نسلم أنه إذا كان قبل الآخر حرف ساكن أنه يجب حذفه فى الترخيم ، وإنما هذا شىء ادعيتموه وجعلتموه أصلا لكم لا يشهد به نَقْلٌ ولا قِيَاسٌ ، وسنبين فساده فى المسألة التى بعد هذه ، إن شاء الله تعالى .

---

(١) فى ر « لأدى إلى أن ينقض » وهو تحريف ما أثبتناه .

٥٠ — مسألة

[ترخيم الرباعى الذى ثالثه ساكن][1]

ذهب الكوفيون إلى أن ترخيم الاسم الذى قبل آخره حرف ساكن يكون بحذفه وحذف الحرف الذى بعده ، وذلك نحو قولك فى قِمَطْرٍ « ياقِمَ » وفى سِبَطْرٍ « ياسِبَ » وما أشبه ذلك . وذهب البصريون إلى أن ترخيمه يكون بحذف الحرف الأخير منه فقط .

أما الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا : إنما قلنا إنه يرخم بحذف حرفين ، وذلك لأن الحرف الأخير إذا سقط من هذه الأسماء بقى آخرها ساكنا ، فلو قلنا إنه لا يحذف لأدى ذلك إلى أن يشابه الأدوات[2] وما أشبهها من الأسماء ، وذلك لا يجوز .

وأما البصريون فاحتجوا بأن قالوا : الدليل على أن الترخيم يكون فى هذه الأسماء بحذف حرف واحد أنا نقول : أجمعنا على أن حركة الاسم المرخم باقية بعد دخول الترخيم كما كانت قبل دخول الترخيم من ضم وفتح وكسر ، ألا ترى أنك تقول فى بُرْثُن « يا بُرْثُ » وفى جعفر « ياجَعْفَ » وفى مالك « يامَالِ » وقد قرأ بعض السلف (ونادوا يامَالِ لِيَقْضِ علينا ربك) وذُكِرَ أنها قراءة أمير المؤمنين على بن أبى طالب عليه السلام ، فيبقى كل واحدة من هذه الحركات بعد دخول الترخيم كما كانت قبل وجود الترخيم فى أقْيَسِ الوجهين ، فكذلك هاهنا ، وهذا لأن الحركات

---

(١) انظر فى هذه المسألة : تصريح الشيخ خالد (٢/٢٣٤ بولاق) وشرح الأشمونى بحاشية الصبان (٣/١٤٩ بولاق) وأسرار العربية للمؤلف (ص ٩٥ ليدن) وشرح ابن يعيش على المفصل (ص ١٨٥ ليزج) وشرح الكافية (١/١٣٦) .

(٢) المراد بالأدوات الحروف ، والمراد بما أشبهها من الأسماء هو الأسماء المبنية كأسماء الشرط والاستفهام .

إنما بقيت على ما كانت عليه لِيُنْوَى بها تمام الاسم ، ولو لم يكن كذلك لكان [١٥٩] يجب أن يحرك المرخم بحركة واحدة ، فإذا ثبت أن الحركات إنما بقيت لينوى بها تمام الاسم فهذا المعنى موجود فى الساكن حسب وجوده فى المتحرك ؛ فينبغى أن يبقى على ما كان عليه إذا كان ساكنا كما يبقى على ما كان عليه إذا كان متحركاً .

وأما الجواب عن كلمات الكوفيين : قولهم « لو أسقطنا الحرف الأخير لبقى ماقبله ساكنا فيشبه الأدوات » وهى الحروف . قلنا : هذا فاسد ؛ لأنه لو كان هذا معتبرا لوجب أن يحذف الحرف المكسور ؛ لئلا يشبه المضاف إلى المتكلم ، ولا خلاف أن هذا لا قائل به ؛ فدلَّ على فساد ماذهبوا إليه ، والله أعلم .

٥١ — مسألة

[القول فى ندبة النكرة والأسماء الموصوله ؟][١]

ذهب الكوفيُّونَ إلى أنه يجوز ندبة النكرة والأسماء الموصولة ، وذهب البصريون إلى أنه لايجوز ذلك .

أما الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا : إنما قلنا إنه يجوز ندبة النكرة والأسماء الموصولة ، وذلك لأن الاسم النكرة يقرب من المعرفة بالإشارة نحو « وارا كباه » فجازت ندبته كالمعرفة ، والأسماء الموصولةُ معارف بصِلاتها كما أن الأسماء الأعلام معارف ، وكما يجوز ندبة الأسماء الأعلام نحو زيد وعمرو فكذلك يجوز ندبة مايشبهها

(١) انظر فى هذه المسألة : تصريح الشيخ خالد الأزهرى (٢/٢٣٩) وشرح الأشمونى بحاشية الصبان (٣/١٤٤) وشرح ابن يعيش على المفصل (ص ١٧٨) وشرح الرضى على الكافية (١/١٤٤ وما بعدها) .

ويقرب منها ، والدليل على صحة هذا التعليل ماحكى عنهم من قولهم « وَامَنْ حَفَرَ بِئْرَ زَمْزَمَاهْ » وما أشبه ذلك .

وأما البصريون فاحتجوا بأن قالوا : إنما قلنا إنه لايجوز ذلك لأن الاسم النكرة مُبْهَمٌ لايَخصُّ واحداً بعينه ، والمقصود بالندبة أن يُظْهِرَ النادبُ عُذْرَهُ فى تَفَجُّعِه على المندوب ليساعَدَ فى تفجعه فيحصل التأسِّى بذلك فيخف مابه من المصيبة ، وذلك إنما يحصل بندبة المعرفة ، لا بندبة النكرة ، وإذا كان ندبة النكرة ليس فيها فائدة وجب أن تكون غيرجائزة ، وأما الأسماء الموصولة فإنها أيضاً مبهمة ، فأشبهت النكرة ؛ فوجب أن لاتجوز ندبتها كالنكرة .

وأما الجواب عن كلمات الكوفيين : أما قولهم « إن الإشارة قد قَرَّبَت الاسم النكرة من المعرفة فجازت ندبته كالمعرفة » قلنا : إلا أنه باقٍ على إبهامه ، والمندوب يجب [١٦٠] أن يندب بأ عْرَفِ أسمائه ، وأما الأسماء الموصولة وإن كانت قد تخصصت بالصلة فإنها لاتخلو عن إبهام ؛ لأن تخصيصها إنما يحصل بالجمل ، والجمل فى الأصل نكرات .

وأما ماحكوه من قولهم « وَامَنْ حَفَرَ بئر زمزماه » فهو من الشاذ الذى لايقاس عليه ، على أنا نقول : إنما جاء مع شذوذه هاهنا لأنه كان معروفا ، وهو عبد المطلب جَدُّ النبي صلى الله عليه وسلم ، وكان قد عُرِفَ بحَفْرِ بئر زمزم ، وله يقول خُوَيْلِدُ ابن أسد :

٢٢٩ — أَقُولُ وَمَا قَوْلِي عَلَيْكُمْ بِسُبَّةٍ
إِلَيْكَ ابْنَ سَلْمَى أَنْتَ حَافِرُ زَمْزَمِ

حَفِيرَةُ إِبْرَاهِيمَ يَوْمَ ابْنِ هَاجَرٍ
وَرَكْضَةُ جِبْرِيلٍ [illegible]

٢٢٩ — هذان البيتان لخويلد بن أسد بن عبد العزى، كما قال المؤلف، وهو أبو عدى خويلد بن أسد بن عبد العزى بن قصى بن كلاب ، أبو أم المؤمنين وصفية رسول رب العالمين السيدة خديجة بنت خويلد ، وجد الزبير بن العوام بن خويلد حوارى سيدنا =

فقال عبد المطلب : ما وجَدْتُ أحَداً وَرِثَ العلم الأقْدَمَ غير خويلد بن أسد ؛ فلما كان عبد المطلب معروفا بحَفْرِها تَنَزَّل الاسْمُ الموصولُ الدالُّ عليه منزلَةَ اسمه العَلَم ، والله أعلم .

٥٢ — مسألة

[هل يجوز إلقاء علامة الندبة على الصفة ؟][1]

ذهب الكوفيون إلى أنه يجوز أن تُلْقَى علامة الندبة على الصفة ، نحو قولك « وازيدُ الظريفاه » وإليه ذهب يونس بن حبيب البصريُّ وأبو الحسن ابن كَيْسَان .

وذهب البصريون إلى أنه لايجوز .

أما الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا : أجمعنا على أنه يجوز أن نلقى علامة الندبة على المضاف إليه ، نحو قولك « واعبد زَيْدَاه ، واغلام عَمْرَاهْ » فكذلك هاهنا ؛

=رسول الله صلى الله عليه وسلم وابن عمته صفية بنت عبد المطلب ، و « ابن سلمى » هو عبد المطلب بن هاشم جد سيدنا ومولانا محمد خاتم الأنبياء والمرسلين ، وأم عبد المطلب هي سلمى بنت عمرو بن زيد بن لبيد بن خداش بن عامر بن غنم بن عدى بن النجار بن تيم الله بن ثعلبة بن عمرو بن الخزرج ، وإبراهيم : أراد به أبا الأنبياء إبراهيم خليل الله ، وابن هاجر : هو إسماعيل بن إبراهيم الخليل ، وهو الجد الأعلى لقريش ، بل وللعرب جميعا ، والاستشهاد بالبيت في قوله « إليك ابن سلمى أنت حافر زمزم » فإنه يدل على أن عبد المطلب ابن هاشم — وهو ابن سلمى — كان مشهورا بأنه حافر بئر زمزم ، فإذا قال قائل « وامن حفر بئر زمزماه » فكأنه قال : واعبد المطلباه .

(١) انظر في هذه المسألة : شرح الكافية لرضي الدين (١/١٤٥) وشرح الأشموني بحاشية الصبان (٣/١٤٥) وتصريح الشيخ خالد (٢/٢٣٠) وشرح ابن يعيش على المفصل (ص ١٧٨) .

لأن الصفة مع الموصوف بمنزلة المضاف مع المضاف إليه ؛ فإذا جاز أن تُلْقَى علامَةُ النُّدْبَةِ على المضاف إليه فكذلك يجوز أن تُلْقَى على الصفة .

والذى يدلُّ على ذلك مارُوِىَ عن بعض العرب أنه ضاع منه جُمجمتان — أى قَدَحَانِ — فقال « واُجُمْجُمَتَيَّ الشَّامِيَّتَيْنَاه » وألْقَى علامَةَ الندبةِ على الصفة ؛ فدلَّ على ماقلناه .

وأما البصريون فاحتجوا بأن قالوا : إنما قلنا إنه لا يجوز أن تلقى علامة الندبة على الصفة لأن علامة الندبة إنما تلقى على ما يلحقه تنبيه النداء لمدِّ الصوت ، وليس ذلك موجودا [١٦١] فى الصفة ؛ لأنها لايلزم ذكرها مع الموصوف؛ فوجب أن لايجوز وسنبين هذا فى الجواب إن شاء الله تعالى .

أما الجواب عن كلمات الكوفيين : أما قولهم : « إنا أجمعنا على أنه يجوز أن تلقى علامة الندبة على المضاف إليه فكذلك على الصفة ؛ لأن الصفة مع الموصوف بمنزلة المضاف مع المضاف إليه» قلنا : لانسلم ؛ فإن المضاف لايتم بدون ذكر المضاف إليه ، بخلاف الموصوف مع الصفة ، فإن الموصوف يتم بدون ذكر الصفة . ألا ترى أنك لو قلت « عبد » فى قولك عبد زيد أو « غلام » فى قولك غلام عمرو — لم يتم إلا بذكر المضاف إليه ، ولو قلت « زيد » فى قولك هذا زيد الظريف يتم الموصوف بدون ذكر الصفة ، وكنت فى ذكرها مُخَيَّراً : إن شئت ذكرتها ، وإن شئت لم تذكرها ، فَبَانَ الفرقُ بينهما .

وأما ماروى عن بعض العرب من قوله « واجمجمتى الشاميتيناه » فيحتمل أن يكون إلحاق علامة الندبة من قياس يونس ، وعلى كل حال فهو من الشاذ الذى لايُعْبأ به ولا يقاس عليه ، كقولهم « وامَنْ حَفَرَ بئرَ زَمْزَمَاه » وما أشبه ذلك ، والله أعلم .

٥٣ — مسألة

[اسم لا المفرد النكرة ، مُعْرَبٌ أو مَبْنِيٌّ ؟][1]

ذهب الكوفيون إلى أن الاسم المفرد النكرة المنفى بلا معربٌ منصوبٌ بها نحو « لا رَجُلَ فى الدَّار » .

وذهب البصريون إلى أنه مبنى على الفتح .

أما الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا : إنما قلنا إنه منصوب بها لأنه اكتفى بها من الفعل ؛ لأن التقدير فى قولك « لارَجُلَ فى الدَّار » لا أجد رجلا فى الدار ، فاكتفوا بلا من العامل ، كما تقول « إن قُمْتَ قُمْتُ ، وإنْ لاَ فلاَ » أى وإن لا تَقُمْ فلاأقُومُ ، فلما اكتفوا بلا من العامل نصبوا النكرة به ، وحذفوا التنوين بناء على الإضافة .

ومنهم من تمسك بأن قال : إنما قلنا إنه منصوب بها لأن « لا » تكون بمعنى غير ، كقولك « زيد لا عاقل ولا جاهل » أى : غير عاقل وغير جاهل ، فلما جاءت هاهنا بمعنى ليس نصبوا بها : ليخرجوها من معنى غير إلى معنى ليس [١٦٢] ويَقَعَ الفرق بينهما .

ومنهم من تمسك بأن قال : إنما أعملوها النَّصْبَ لأنهم لما أولوها النكرة — ومن شأن النكرة أن يكون خبرها قبلها — نصبوا النكرة بغير تنوين .

---

(١) انظر فى هذه المسألة : أسرار العربية للمؤلف (ص ٩٩) وشرح الأشمونى بحاشية الصبان (٢/٦ بولاق) وتصريح الشيخ خالد الأزهرى (١/٢٨٨ وما بعدها) وشرح ابن يعيش على المفصل (ص ١٢٩) وشرح رضى الدين على الكافية (١/٢٣٤) .

ومن النحويين من قال : إنه منصوب لأن « لا » إنما عملت النصب لأنها نقيضة إنَّ ؛ لأن « لا » للنفى ، و « إنَّ » للإثبات ، وهم يحملون الشىء على ضده ، كما يحملونه على نظيره ، إلا أن « لا » لما كانت فَرْعاً على « إنَّ » فى العمل ، و « إنَّ » تنصب مع التنوين نَصَبَتْ « لا » من غير تنوين ؛ لينحطَّ الفرع عن درجة الأصل ؛ لأن الفروع أبدا تنحط عن درجات الأصول .

وأما البصريون فاحتجوا بأن قالوا : إنما قلنا إنه مبنى على الفتح لأن الأصل فى قولك « لا رجل فى الدار » لاَ مِنْ رَجُلٍ فى الدار ؛ لأنه جوابُ مَنْ قال « هل مِنْ رجل فى الدار ؟ » فلما حذفت « من » من اللفظ وركبت مع لا تضمنت معنى الحرف فوجب أن تُبْنَى ، وإنما بنيت على حركة لأن لها حَالَةَ تمكنٍ قبل البناء ، و بنيت على الفتح لأنه أخف الحركات .

وأما الجواب عن كلمات الكوفيين : أما قولهم « إنا قلنا إنه منصوب بلا ؛ لأنها اكتفى بها عن الفعل » قلنا : هذا مجرد دعوى يفتقر إلى دليل ؛ ثم لو كان كما زعمتم لوجب أن يكون مُنَوَّناً .

قولهم « حذف التنوين بناء على الإضافة » قلنا : لو كان هذا صحيحاً لوجب أن يطرد فى كل ما يجوز إضافته من الأسماء المفردة المنونة ، فلمَّا قلتم إنه يختص بهذا الموضع دون سائر المواضع دلَّ على فساد ما ذهبتم إليه .

وأما قولهم « إنَّ لا تكون بمعنى غير ، فلما جاءت بمعنى ليس نصبوا بها ليخرجوها من معنى غَيْرِ » قلنا : ولِمَ إذا كانت بمعنى ليس ينبغى أن يُنْصَب بها ؟ وهلا رفعوا بها على القياس ؛ فإنهم يرفعون بها إذا كانت بمعنى ليس ، قال الشاعر :

٢٣٠ — مَنْ صَدَّ عَنْ نِيرَانِهَا فَأَنَا ابْنُ قَيْسٍ لاَ بَرَاحُ

---

٢٣٠ — هذا البيت من كلام سعد بن مالك القيسى ، وهو من شواهد سيبويه (٢٨/١ و٣٥٤) وشرح الرضى على الكافية فى باب ما ولا المشبهتين بليس ، وشرحه =

أى ليس براح ، وقال الآخر :

٢٣١ — وَاللهِ لَوْلاَ أَنْ تَحُشَّ الطُّبَّخُ بِىَ الْجَحِيمَ حِينَ لاَ مُسْتَصْرَخُ

أى ليس مستصرخ هناك لنا .

= البغدادى فى الخزانة (١/٢٢٣) والزمخشرى فى المفصل (رقم ٢٤ بتحقيقنا) وشرح ابن يعيش (ص ١٣٤) والأشمونى (رقم ٢٢٥) وأوضح المسالك (رقم ١٠٧) ومغنى اللبيب (رقم ٣٩٦) وصد : أى أعرض ، والضمير فى « نيرانها » يعود إلى الحرب التى ذكرها فى أبيات سابقة ، وأراد من نـكل عنها ولم يقتحم لظاها ، وقوله « فأنا ابن قيس » نسب نفسه إلى جده الأعلى ؛ فإنه سعد بن مالك بن ضبيعة بن قيس بن ثعلبة ، والمراد من هذه العبارة أنا ذلك المعروف بالجراءة والنجدة والشهامة الذى طرق سمعك اسمه وعرفت عنه ما عرفت من صفات البطولة . والاستشهاد به فى قوله « لا براح » حيث أعمل فيه « لا » عمل ليس ؛ فرفع بها الاسم ، وحذف خبرها ، وتقدير الـكلام : لا براح لى ، وقد قال ابن هشام فى شرح الشاهد — تبعاً لابن يعيش والمبرد — إنه يجوز أن تـكون لا نافية مهملة ، وبراح — على هذا — يكون مبتدأ ، وقد حذف خبره ، واعترض جماعة هذا الـكلام بأن المعهود فى لا النافية أن تعمل عمل إن أو عمل ليس ، فإن لم تعمل أحد العملين وجب تـكرارها كأن تقول : لا رجل عندك ولا امرأة فلما لم تتـكرر علمنا أنها عاملة ، ولما كان الاسم الذى بعدها مرفوعا علمنا أنها عملت عمل ليس ، وقد تمحل قوم فقالوا : يجوز أن تـكون مهملة ولـكنها لم تتـكرر للضرورة وهذا كلام لا يجوز لك أن تأخذ به؛ لأن المصير إلى الضرورة أمر لا يجوز ارتـكابه إلا حين لا يكون للـكلام محمل صحيح يحمل عليه .

٢٣١ — هذان بيتان من الرجز المشطور ، وقد أنشدهما ابن منظور (طب خ — ح ش ش) ولم يعزهما إلى قائل معين ، وأنشد سيبويه كلمة الاستشهاد (١/٣٥٧) ولم يعزها ، ولا بينها الأعلم ولا تـكلم عليها . وتقول : حش النار يحشها حشا : أى جمع لها ما تفرق من الحطب وأوقدها ، وتقول حش الحرب يحشها حشا ؛ إذا أسعرها وهيجها ، تشبيها بإسعار النار ، قال زهير :

يحشونها بالمشرفية والقنـا وفتيان صدق لا ضعاف ولا نكل

والطبخ : للملائـكة الموكلون بعذاب الـكفار ، والاستشهاد بالبيت فى قوله =

وأما قولهم « إنمـا أعملوها النصبَ لأنهم لمـا أَوْلَوْهَا النـكرة – ومن شأن النكرة أن يكون خبرها مقدما عليها – نصبوا بها النكرة » قلنا : [١٦٣] ولِمَ قلتم ذلك ؟ وما وجه المناسبة بينه و بين النصب ؟ ثم لو كان كما زعمتم وأنه معرب منصوب لوجب أن يدخله التنوين ولا يحذف منه ؛ لأنه اسم معرب ليس فيه مايمنعه من الصَّرْف ، فلما مُنِـعَ من التنوين دلَّ على أنه ليس بمعرب منصوب .

وهذا هو الجواب عن قول من ذهب إلى أنه منصوب بلا ؛ لأنها نقيضَةُ إنَّ ؛ فإنه كان ينبغي أن يكون مُنَوَّنًا .

قولهم « إنَّ لا لمـا كانت فرعاً على إنَّ فى العمل ، وإنَّ تنصب مع التنوين نَصَبَتْ لا من غير تنوين ؛ لينحط الفرع عن دوجة الأصل » قلنا : هذا فاسد ، وذلك لأن التنوين ليس من عمل إنَّ ، وإنما هو شيء يستحقه الاسمُ فى الأصل ، وإنما يستقيم هذا الـكلام أن لو كان التنوين من عمل إنَّ ، ولا خلاف بين النحويين أن التنوين ليس من عملها ، وإذا لم يكن من عمل إنَّ التى هى الأصل ، فلا مَعْنَى لحـذفه مع « لا » التى هى الفرع لينحطَّ الفرع عن درجة الأصل ؛ لأن الفرع إنما ينحطُّ عن درجة الأصل فيما كان من عمل الأصل ، وإذا لم يكن

= « لا مستصرخ » حيث رفع الاسم الواقع بعد « لا » النافية التى بمعنى ليس ، وقد علمت مما قدمناه فى شرح الشاهد السابق أن جمهرة البصريين على أنه مرفوع بلا ؛ لأنها لما شبهت بليس عملت عملها فرفعت الاسم ونصبت الخبر ، وأن أبا العباس المبرد وموفق الدين ابن يعيش — وتبعهما ابن هشام — جوزوا أن تكون « لا » فى مثل هذا نافية مهملة لا عمل لها ، والاسم المرفوع بعدها مبتدأ خبره محذوف ، وهذا تخريج يتفق مع مذهب الكوفيين ؛ ولكنا آثرنا لك ألا تأخذ بهذا التخريج لما بينا لك من أن « لا » لو كانت مهملة لوجب تكرارها ، فلما لم تتكرر فى هذا الشاهد والذى قبله كان ذلك دليلا على أنها عاملة .

من عمل الأصل ، فيجب أن يكون ثابتاً مع الفرع ، كما كان ثابتاً مع الأصل ، ثم انحطاطها عن درجة « إنَّ » قد ظهر فى أربعة أشياء :

أحدها : أن إنَّ تعمل فى المعرفة والنكرة ، ولا لا تعمل إلا فى النكرة دون المعرفة .

والثانى : أن إنَّ لا تركَّبُ مع الاسم لقوتها، ولا تركب مع الاسم لضعفها .

والثالث : أن إنَّ تعمل فى الاسم مع الفَصْل بينها و بينه بالظرف وحرفِ الجر ، ولا لا تعمل مع الفَصْل بينها و بينه بالظرف ولا حرف الجر .

والرابع : أن إنَّ تعمل فى الأسم والخبر عندنا ، ولا إنما تعمل فى الاسم دون الخبر عند أهل التحقيق والنظر .

فقد ظهر انحطاطُ لا عن درجة إنَّ على ما بينا ، والله أعلم .

٥٤ — مسألة

[هل تقع «من» لابتداء الغاية فى الزمان ؟][1]

ذهب الكوفيون إلى أنَّ « مِنْ » يجوز استعمالها فى الزمان والمكان .

وذهب البصريون إلى أنه لا يجوز استعمالها فى الزمان .

أما الكوفيون فاحتجوا بأن [١٦٤] قالوا : الدليل على أنه يجوز استعمال « مِنْ » فى الزمان أنه قد جاء ذلك فى كتاب الله تعالى وكلام العرب ، قال الله تعالى : (لَمَسْجِدٌ أسس على التقوى من أول يوم أحق أن تقوم فيه) و (أوَّل يَوْمٍ) من الزمان ، [و] قال الشاعر ، وهو زهير بن أبى سُلْمَى :

---

(١) انظر فى هذه المسألة : شرح الأشمونى مع حاشية الصبان (٢/١٨٤) وتصريح الشيخ خالد الأزهرى (٢/٩ بولاق) وشرح ابن يعيش على المفصل (ص ١٠٧٥) وشرح الرضى على الكافية (٢/٢٩٨)

٢٣٢ — لِمَنِ الدِّيَارُ بِقُنَّـةِ الْحِجْرِ ... أَقْوَيْنَ مِنْ حِجَجٍ وَمِنْ دَهْرِ

فدلّ على أنه جائز .

وأما البصريون فاحتجوا بأن قالوا : أجمعنا على أنّ « مِنْ » فى المكان نظير مُذْ فى الزمان ؛ لأن مِنْ وضعت لتدل على ابتداء الغاية فى المكان ، كما أن مُذْ وضعت لتدل على ابتداء الغاية فى الزمان ، ألا ترى أنك تقول « مَا رَأَيْتُهُ مُذْ يَوْمُ الْجُمعة » فيكون المعنى أن ابتداء الوقت الذى انقطعت فيه الرؤية يوم الجمعة ، كما تقول « مَا سِرْتُ مِنْ بَغْدَادَ » فيكون المعنى ما ابتدأت بالسير من هذا

---

٢٣٢ — هذا البيت مطلع قصيدة لزهير بن أبى سلمى المزنى يمدح فيها هرم بن سنان المرى ، وقد استشهد بهذا البيت ابن يعيش فى شرح المفصل(ص ١٠٧٥)والرضى فى شرح الكافية (٢٩٨/٢) وشرحه البغدادى فى الخزانة (١٢٦/٤) والأشمونى (رقم ٥٦٧) وابن هشام فى أوضح المسالك (رقم ٣٠٠) والاستفهام فى قوله « لمن الديار » للتعجب من شدة خراب هذه الديار حتى كأنها لا تعرف ولا يعرف أصحابها ، والقنة : أعلى الجبل ، والحجر — بكسر فسكون — منازل ثمود عند وادى القرى من ناحية الشام ، وأقوين : أقفرن وخلون ، والحجج : جمع حجة — بكسر الحاء — وهى السنة ، والدهر : الأبد الممدود ، ومحل الاستشهاد بالبيت فى قوله « من حجج ومن دهر » فإن الكوفيين رووا هذه العبارة على هذا الوجه ، واستدلوا بها على أنه يجوز استعمال «من» لابتداء الغاية الزمنية كما يجوز أن تجىء لابتداء الغاية المكانية،والبصريون ينكرون هذه الرواية ويزعمون أن الرواية الصحيحة فى هذا البيت«أقوين مذ حجج ومذ دهر» بل إن من العلماء من أنكر أن زهيرا قال هذا البيت،وزعم أن زهيرا بدأ قصيدته بقوله :

دع ذا وعد القول فى هرم ... خير البداة وسيد الحضر

وأن حمادا الراوية لما رأى هذا البيت مطلع القصيدة ابتكر ثلاثة أبيات جعلها مقدمة لهذا المطلع ، أولها بيت الشاهد ، وبعده :

لعب الزمان بها وغيرها ... بعدى سوافى المور والقطر

قفرا بمندفع النحائت من ... ضفوى أولات الضال والسدر

فإن سلمنا صحة الرواية التى رواها الكوفيون وسلمنا مع ذلك صحة نسبة البيت إلى زهير فتخريجه على ما ذكره المؤلف .

المكان ، فكما لا يجوز أن تقول « مَا سِرْتُ مُذْ بَغْدَادَ » فكذلك لا يجوز أن تقول « مَا رَأَيْتُهُ مِنْ يَوْمِ الجمْعَةِ » .

وأما الجواب عن كلمات الكوفيين : أما احتجاجهم بقوله تعالى : (مِنْ أَوَّلِ يَوْمٍ أَحَقُّ أَنْ تَقُومَ فِيهِ) فلا حجة لهم فيه ؛ لأن التقدير فيه : من تأسيسِ أول يوم ، فحذف المضاف وأقام المضاف إليه مُقَامه ، كما قال تعالى : (وَاسْأَلِ الْقَرْيَةَ الَّتِي كُنَّا فِيهَا وَالْعِيرَ الَّتِي أَقْبَلْنَا فِيهَا) والتقدير فيه : أهلَ القرية وأهْلَ الْعِيرِ ، فحذف المضاف وأقام المضاف إليه مقامه ، وقال تعالى : (وَلَٰكِنَّ الْبِرَّ مَنْ آمَنَ بِاللهِ) وكقولهم : الجودُ حَاتِمٌ ، والشجاعةُ عَنْتَرَةُ ، والشِّعْرُ زهيرٌ ، أى : جودُ حَاتِمٍ ، وشجاعَةُ عنترَةَ ، وشعرُ زهيرٍ ، وكقولهم « بَنُو فُلَانٍ يَطَؤُهُمُ الطَّرِيقُ » أى : أهلُ الطريق ، وقال الشاعر :

٢٣٣ — حَسِبْتَ بُغَامَ رَاحِلَتِي عَنَاقًا وَمَا هِيَ — وَيْبَ غَيْرِكَ — بِالْعَنَاقِ

والتقدير فيه : بُغَامَ راحلتى بُغَامَ عَنَاقٍ ، وقال الآخر :

٢٣٤ — لَقَدْ خِفْتُ حَتَّى لَا تَزِيدُ مَخَافَتِي عَلَى وَعِلٍ فِي ذِي الْمَطَارَةِ عَاقِلِ

---

٢٣٣ — أنشد ابن منظور (ع ن ق) هذا البيت أول بيتين ، وأسند روايتهما لابن الأعرابى ، ونسبهما لقريط يصف الذئب فالخطاب له ، ثم أنشده وحده (ب غ م) ونسبه لذى الخرق . وبغام الناقة ــ بضم الباء وتخفيف الغين ــ صوت لا تفصح به ، وبغام الظبية : صوتها ، وقد بغمت تبغم ــ من مثال ضرب ونصر وفتح ــ بغوماوبغاما . وتقول : بغمتُ الرجل ؛ إذا لم تفصح له عن معنى ما تحدثه به . والراحلة ، هنا : الناقة سميت بذلك لأن صاحبها يرتحلها : أى يركبها أو يضع رحله عليها ، والعناق ــ بفتح العين وتخفيف النون ــ الأنثى من المعز . ومحل الاستشهاد بالبيت قوله « عناقا » فإنه على تقدير مضاف يتم به التشبيه ، ألا ترى أنه لا يصح تشبيه صوت الناقة بالعناق نفسها ؟ وإنما يصح تشبيه صوت الناقة بصوت العناق .

٢٣٤ — هذا البيت من كلام النابغة الذبيانى ، وقد أنشده ياقوت فى معجم البلدان (مطارة) كما أنشده الشريف المرتضى فى أماليه (ص ٢١٦) والوعل ــ بفتح الواو وكسر العين أو سكونها ؛ وفيه لغة بضم الواو وكسر العين ، وهى ضعيفة ــ تيس الجبل ،

والتقدير فيه : حتى لا تَزيد مخافتى على مخافةِ وَعِلٍ ، وهو من المقلوب ، وتقديره : حتى لا تزيد مخافةُ وَعِلٍ على مخافتى ، كما قال الآخر :

٢٣٥ — [١٦٥] كَانَتْ فَرِيضَةَ مَا تَقُولُ كَمَا
أَنَّ الزِّنَاءَ فَرِيضَـــةُ الرَّجْمِ

تقديره : كما أن الرَّجْمَ فَرِيضَةُ الزِّنَاء .

= والمطارة — بفتح الميم — قال ياقوت : « يجوز أن تكون الميم زائدة فيكون من طار يطير ، أى البقعة التى يطار منها ، وهو اسم جبل » ويضاف إليه « ذو » وعاقل : أى متحصن، وفى الحديث « ليعقلن الدين من الحجاز معقل الأروية من رأس الجبل » أى ليتحصنن أى يعتصم ويلتجىء إليه كما يتحصن الوعل إلى رأس الجبل. ومحل الاستشهاد بالبيت هنا قوله « لا تزيد مخافتى على وعل » فإن الكلام فيه على تقدير مضاف: أى لا تزيد مخافتى على مخافة وعل، ألا ترى أن مخافته لا تشبه بالوعل نفسه ، وإنما تشبه بمخافة الوعل؟ وقد قالوا : إن الكلام على القلب ؛ فإن الأصل: لا تزيد مخافة الوعل المعتصم بالجبل على مخافتى، فقلب ، قال الأصمعى : « يقول : قد خفت حتى ما تزيد مخافة الوعل على مخافتى، فلم يمكنه، فقلب » اهـ . وهذا أحد توجيهين فى هذا البيت ، والتوجيه الثانى : أن تكون « ما » فى قوله « ما تزيد مخافتى » زائدة ، وكأنه قال : حتى تزيد مخافتى ، والاستشهاد به لما أراد المؤلف منه لا يزول على أى الوجهين .

٢٣٥ — هذا البيت قد أنشده ابن منظور (ز ن ى) ونسبه إلى الجعدى ، وأنشده الشريف المرتضى فى أماليه (ص ٢١٦ ط الحلبى) والعباسى فى معاهد التنصيص (ص ٨٦ بولاق) من غير عزو ، ومحل الاستشهاد بهذا البيت قوله « أن الزناء فريضة الرجم » فإن هذه العبارة مقلوبة ، وأصلها « أن الرجم فريضة الزنا » وعلماء العربية يختلفون فى القلب : أجائز هو أم غير جائز ، ولهم فيه ثلاثة أقوال : الأول أنه جائز مقبول مطلقا وممن ذهب هذا المذهب السكاكى ، والثانى أنه غير جائز ولا مقبول مطلقا، وما وقع من ذلك فى شعر الشعراء فهو من أخطائهم أوله تأويل آخر كالتأويل الذى ذكرناه فى شرح الشاهد السابق (رقم ٢٣٤) والثالث : أنه إذا كان قد تضمن اعتبارا لطيفا فهو جائز مقبول ، وإن لم يتضمن اعتبارا لطيفا فهو مردود على صاحبه ، ومن أمثلة القلب قول الراجز وأنشده ابن منظور (ح ل ١) : =

. . . .

= إن سراجا لكريم مفخره تحلى به العين إذا ما تجهره

فقد أراد الراجز أن يقول « يحلى بالعين » فلم يستطع ، فقلب ، ومن ذلك قول رؤبة بن العجاج وأنشده الخطيب القزوينى فى الإيضاح (ص ٧٨ بتحقيقنا) والشريف المرتضى فى الأمالى (ص ٢١٦) وسيأتى مع الشاهد ٢٣٦ قريبا :

ومهمه مغبرة أرجاؤه كأن لون أرضه سماؤه

فقد أراد أن يقول « كأن لون سمائه أرضه » فقلب ، ومثله قول القطامى (الإيضاح ٧٨ والمعاهد ٨٦):

فلما أن جرى سمن عليها كما طينت بالفدن السياعا

السمن — بكسر السين وفتح الميم — امتلاء الجسم بالشحم ، وطينت : طليت بالطين، والفدن — بالتحريك — القصر المنيف ، والسياع — بزنة الكتاب — الطين المخلوط بالتبن، وقد أراد أن يقول « كما طينت القصر بالسياع » فقلب ، ومثله قول حسان بن ثابت يصف الخمر :

كأن سبيئة من بيت رأس يكون مزاجها عسل وماء

السبيئة : الخمر ، وبيت رأس : بلد بالشام ، ومزاجها : ما يخلط بها ، وقد أراد أن يقول «يكون ما يمزج بها عسلا وماء — بجعل مزاجها اسم يكون وعسلا وماء خبرها» فقلب ، ومثله قول عروة بن الورد ، وينسب للعباس مرداس السلمى :

فديت بنفسه نفسى ومالى وما آلوك إلا ما أطيق

فقد أراد أن يقول « فديته بنفسى ومالى » فقلب ، ومثله قول القطامى من قصيدته التى منها البيت السابق :

قفى قبل التفرق يا ضباعا ولا يك موقف منك الوداعا

أراد أن يقول « ولا يك الوداع موقفا منك » فقلب ، وهو أشبه ببيت حسان ، ومثله قول الشاعر — وهو من أبيات سيبويه (١/٩٢) :

ترى الثور فيها مدخل الظل رأسه وسائره باد إلى الشمس أجمع

أضاف مدخلا — وهو اسم الفاعل من أدخل — إلى الظل ، ثم نصب « رأسه » به على الاتساع والقلب ، وكان الوجه أن يقول : مدخل رأسه الظل ؛ لأن الرأس هو الداخل فى الظل ؛ ومثله قول الراعى يذكر ثورا =

وأما قول زهير :

* أقْوَيْنَ مِنْ حِجَجٍ وَمِنْ دَهْرِ * [٢٣٢]

فالرواية الصحيحة « مُذْ حِجَجٍ وَمُذْ دَهْرِ » ولئن سلمنا ما رويتموه « من حجج ومن دهر » فالتقدير فيه أيضاً : من مَرِّ حِجَجٍ ومن مَرِّ دَهْرِ ، كما تقول : مَرّت عليه السنُونَ ، ومَرّت عليه الدهُورُ ، فحذف المضاف وأقام المضاف إليه مقامه

= فصبحته كلاب الغوث يؤسدها   مستوضحون يرون العين كالأثر

الغوث : قبيلة من طيء ، ويؤسدها : يغريها ، ومستوضحون : فاعل يؤسدها ، وأراد « صيادون مستوضحون » فحذف الموصوف وأبقى الصفة ، والمعنى يغريها صيادون ينظرون هل يرون شيئا ، وقوله « يرون العين كالأثر » هو المقلوب ، وأصله : يرون الأثر كالعين ، ومثل ذلك كله قول ابن مقبل ، وقد أنشده ابن منظور (ه ى ب) :

ولا تهيبنى الموماة أركبها   إذا تجاوبت الأصداء بالسحر

فقد أراد أن يقول « ولا أتهيب الموماة أركبها » فقلب . وقد وقع القلب فى شعر المحدثين ؛ فمن ذلك قول أبى تمام الطائى :

لعاب الأفاعى القاتلات لعابه   وأرى الجنى اشتارته أيد عواسل

البيت فى وصف القلم ، واللعاب : الريق ، وهو ماء الفم ، والأفاعى : الحيات ، والأرى — بفتح الهمزة وسكون الراء — مالزق من عسل النحل فى جوف الخلية ، والجنى — بوزن الفتى — العسل ، وإضافة الأرى إليه للتخصيص ؛ لأن الأرى يكون أيضا مالزق بجوف القدر من الطبيخ ، واشتارته : أى استخرجته وقطفته ، وأيد عواسل : أى قاطفة للعسل ، وقد أراد أن يقول «لعابه لعاب الأفاعى» فقلب، والبصريون يخرجونه على التقديم والتأخير ، ونظيره قول حسان بن ثابت :

قبيلة ألأم الأحياء أكرمها   وأغدر الناس بالجيران وافيها

أراد أن يقول : أكرمها ألأم الأحياء ، ووافيها أغدر الناس ، فقلب ، أو قدم وأخر ، ونظيرها البيت المشهور وقد ينسب إلى الفرزدق:

بنونا بنو أبنائنا ، وبناتنا   بنوهن أبناء الرجال الأباعد

فقد أراد أن يقول : بنو أبنائنا بنونا ، أى مثلهم ، فقلب ، أو قدم وأخر ، وقد أطلنا عليك فى الاستشهاد لهذا الموضوع فعه ولاتنسه .

كما بينا فى الآية ، وقيل : إنَّ « مِنْ » ها هنا زائدة ، وهو قول أبى الحسن الأخفش ؛ فإنه يجوز أن تُزَاد فى الإيجاب ، كما يجوز أن تزاد فى النفى ، ويحتج بقوله تعالى : (يَغْفِرْ لَكُمْ مِنْ ذُنُوبِكُمْ) أى يغفر لكم ذنوبكم ، وبقوله تعالى : (قُلْ لِلْمُؤْمِنِينَ يَغُضُّوا مِنْ أَبْصَارِهِمْ) أى يَغُضُّوا أَبْصَارَهُمْ ، ويحتج أيضاً بقول الشاعر :

أَلاَ حَيِّ نَدْمَانِي عُمَيْرَ بْنَ عَامِرٍ

إِذَا مَا تَلاَقَيْنَا مِنَ الْيَوْمِ أَوْ غَدَا [٢١٠]

أراد اليومَ أو غَداً ، فكذلك ها هنا : التقدير فى قوله « مِنْ حِجَجٍ وَمِنْ دَهْرٍ » أى حِجَجاً ودَهْراً ، فدلَّ على فساد ما ذهبوا إليه ، والله أعلم .

٥٥ — مسألة

[واو رُبَّ ، هل هى التى تعمل الجر ؟][1]

ذهب الكوفيون إلى أن واو رُبَّ تعمل فى النكرة الخفْضَ بنفسها ، وإليه ذهب أبو العباس المبرد من البصريين . وذهب البصريون إلى أن واو رب لا تعمل ، وإنما العمل لربَّ مقدرة .

أما الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا : إنما قلنا إن الواو هى العاملة لأنها نابت عن رُبَّ ، فلما نابت عن رُبَّ وهى تعمل الخفض فكذلك الواو لنيابتها عنها ، وصارت كواو القسم ؛ فإنها لما نابت عن الباء عملت الخفض كالباء ، فكذلك الواو ها هنا : لما نابت عن رُبَّ عملت الخفض كما تعمل رُبَّ ، والذى يدل على

(١) انظر فى هذه المسألة : شرح الأشمونى مع حاشية الصبان (٢/٢٠٢ بولاق) وتصريح الشيخ خالد الأزهرى (٢/٢٨ بولاق) وشرح المفصل لابن يعيش (ص ١١١٠ وما بعدها) وشرح الرضى على الكافية (٢/٣١٠)

أنها ليست عاطفة أن حرف العطف لا يجوز الابتداء به ، ونحن نرى الشاعر يبتدىء بالواو في أول القصيدة ، كقوله :

٢٣٦ — [١٦٦] * وَبَلَدٍ عَامِيَةٍ أَعْمَاؤُهُ *

وكقول الآخر :

* وَبَلْدَةٍ لَيْسَ بِهَا أَنِيسُ * [١٦٠]

وما أشبه ذلك ؛ فدل على أنها ليست عاطفة ، فبان بهذا صحة ما ذهبنا إليه .

وأما البصريون فاحتجوا بأن قالوا : إنما قلنا : إن الواو ليست عاملة ، وإن العمل لرب مقدرة ، وذلك لأن الواو حرف عطف ، وحرف العطف لا يعمل شيئاً ؛ لأن الحرف إنما يعمل إذا كان مختصاً ، وحرف العطف غير مختص ؛ فوجب أن لا يكون عاملا ، وإذا لم يكن عاملا وجب أن يكون العامل رُبَّ مقدرة .

---

٢٣٦ — هذا بيت من مشطور الرجز ، وبعده قوله :

* كأن لون أرضه سماؤه *

وهو من كلام رؤبة بن العجاج ، وقد أنشده ابن منظور (ع م ى) وعزاه إليه ، وانظر ماذكرناه في بحث القلب (ص ٣٧٤) والأعماء : المجاهل ، واحدها عمى — بوزن فتى — ومعنى قوله « عامية أعماؤه » أن مجاهله متناهية في العمى ، وهو باب من المبالغة مثل قولهم : ليل أليل ، وليل لائل ، ويوم أيوم ، وشعر شاعر ، كأنهم لم يجدوا مايصفونه به إلاأن يشتقوا له وصفا من لفظه ، وكأن رؤبة قد قال أعماؤه عامية ، فقدم وأخر ، وهم قلما يأتون بهذا الضرب من المبالغة إلا على طريق الوصف كقولهم : شغل شاغل ، وليل لائل ، وماذكرناه قريبا ، لكن رؤبة قد شطر فقدم وأخر ، وقوله « كأن لون أرضه سماؤه » من المقلوب ، وأصله « كأن لون سمائه أرضه » وقد قدمنا كثيراً من أمثلة القلب مع شرح الشاهد (رقم ٢٣٥) ومحل الاستشهاد بالبيت هنا قوله « وبلد » فإنه يريد « ورب بلد » وليست هذه الواو واو العطف . إذ لامعطوف عليه ، بحكم أن هذا البيت أول الارجوزة .

والذى يدل على أنها واو العطف وأن رُبَّ مضمرة بعدها أنه يجوز ظهورها معها ، نحو « وَرُبَّ بلد » وسنبين ذلك مستوفى فى الجواب .

أما الجواب عن كلمات الكوفيين : أما قولهم « إنها لما نابت عن رب عملت عملها كواو القسم » قلنا : هذا فاسد ؛ لأنه قد جاء عنهم الجرُّ بإضمار رب من غير عِوض منها ، وذلك نحو قوله :

٢٣٧ — رَسْمِ دَارٍ وَقَفْتُ فِى طَلَلِهْ كِدْتُ أَقْضِى الْحَيَاةَ مِنْ جَلَلِهْ

وقال الآخر :

٢٣٨ — مِثْلِكِ أَوْ خَيْرٍ تَرَكْتُ رَذِيَّةً تُقَلِّبُ عَيْنَيْهَا إِذَا طَارَ طَائِرُ

---

٢٣٧ — هذا البيت مطلع قصيدة لجميل بن معمر العذرى صاحب بثينة ، وهو من شواهد ابن يعيش فى شرح المفصل (ص ١١١٠) ورضى الدين فى باب حروف الجر من شرح الكافية ، وشرحه البغدادى فى الخزانة (٤ / ١٩٩) وابن هشام فى مغنى اللبيب (رقم ١٨٤) وفى أوضح المسالك (٣١٦) والأشمونى (رقم ٥٧٩) وابن عقيل (رقم ٢٢٠) والرسم — بفتح الراء وسكون السين — ما بقى لاصقا بالأرض من آثار الديار كالرماد ونحوه ، والطلل — بفتح الطاء واللام جميعاً — ما بقىَ شاخصاً مرتفعا من آثارها كالوتد ونحوه ، وقوله « من جلله » يحتمل معنيين : أحدهما أن يكون من قولهم « فعلت كذا من جلل كذا » أى من أجله وبسببه ، والثانى أن يكون من قولهم « فعلت كذا من جلل كذا » أى من عظمه فى نفسى ، ومحل الاستشهاد فى البيت قوله « رسم دار » فإن الرواية فيه بجر الرسم ، وقد خرجها العلماء على أنه مجرور لفظا برب المحذوفة الباقى عملها ، قال ابن يعيش « أراد رب رسم دار ، ثم حذف ، لكثرة استعمالها » اهـ .

٢٣٨ — هذا البيت من شواهد سيبويه (١ / ٢٩٤) وقد غير المؤلف فى صدره تغيرا سننبه عليه ، وقوله « أو خير » يريد أو خير منك ، والرذية : فعيلة من قولهم « رذى البعير يرذى — من مثال فرح يفرح » إذا هزل وأعيا حتى لا يستطيع براحا ولا ينبعث ، وهو رذى ، والأنثى رذية ، وقال أبو زيد : الرذية الناقة المتروكة التى حسرها السفر لا تقدر أن تلحق بالركاب ، وفى حديث الصدقة « فلا يعطى الرذية ولا الشرط اللئيمة » يخاطب الشاعر ناقته ، يقول: قد تركت مثلك أو خيراً منك بعد أن أعملتها فى =

والذى يدل على فساد ما ذهبوا إليه أيضاً أنها تضمر بعد بَلْ ، قال الشاعر :

٢٣٩ — * بَلْ جَوْزِ تَيْهَاءَ كَظَهْرِ الْحَجَفَتْ *

= السفر ، وأودعتها الطريق؛ فكلما مر عليها طائر قلبت عينها رهبة منه وخوفا أن يقع عليها ليأكل منها . ومحل الاستشهاد بالبيت قوله « مثلك أو خير » حيث جر « مثلك » برب المحذوفة من غير أن يقيم الواو مقام رب ؛ فهذا يدل على أن الجر ليس بالواو ، إذ لو كان الجر بها لم تحذف ؛ لأن الأصل في حرف الجر ألا يعمل وهو محذوف لضعفه ، وإنما اغتفروا ذلك في رب لكثرة استعمالها ، هكذا زعم المؤلف ، وما ذكره من قاعدة صحيح ، ولكن الرواية في صدر هذا البيت « ومثلك رهبى قد تركت » بنصب « مثلك » أو جره ، أما نصبه فعلى أن يكون مفعولا مقدما لقوله تركت ، وأما جره فعلى أن يكون مجرورا برب المحذوفة بعد الواو ، ونظيره قول امرىء القيس بن حجر الكندي في رواية :

ومثلك بكرا قد طرقت وثيبا فألهيتها عن ذي تمائم محول

٢٣٩ — هذا البيت من شواهد ابن يعيش في شرح المفصل (ص ١٢٨١) ورضي الدين في شرح شافية الحاجب (رقم ١٠١) وابن جني في سر صناعة الإعراب (رقم ١٠٧ في ١ / ١٧٧) وفي الخصائص (١ / ٣٠٤ الدار) وقد أنشده ابن منظور (ح ج ف) ونقل عن ابن بري أنه من أرجوزة لسؤر الذئب ، والتيهاء : الصحراء يضل سالكها ، وجوزها — بفتح الجيم وسكون الواو — أي وسطها ، وإنما شبه الصحراء بظهر الترس لأنها غير ذات أعلام يهتدي بها السائر . وإنما ذكر الوسط ليشير إلى أنه لم يتهيبها وأنه توسطها ، وهذا الكلام كناية عن كونه قوي جلدا جريئاً لا يهاب . وللنحاة في هذا البيت شاهدان ، أحدهما في قوله « بل جوز تيهاء » حيث جر « جوز تيهاء » برب المحذوفة بعد بل ، والثاني في قوله « الحجفت » حيث وقف على تاء التأنيث بالتاء لا بالهاء ، قال ابن منظور « يريد رب جوز تيهاء ، ومن العرب من إذا سكت على الهاء جعلها تاء فقال : هذا طلحت ، وخبز الذرت » اهـ . وقال ابن يعيش « من العرب من يجري الوقف مجرى الوصل فيقول في الوقف : هذا طلحت ، وهي لغة فاشية حكاها أبو الخطاب ، ومنه قولهم : وعليكم السلام والرحمت ، ومنه قوله :

* بل جوز تيهاء كظهر الحجفت * » اهـ كلامه

وقد ذكر الصاغاني أن الذين يقفون على الهاء بالتاء هم طيء .

أراد بل رُبَّ جَوْزٍ ، ولا يقول أحد إنّ بل تجر . وكذلك تضمر بعد الفاء قال الشاعر :

٢٤٠ — * فَحُورٍ قَدْ لَهَوْتُ بِهِنَّ عِينٍ *

وليست نائبةً عنها ، ولا عِوَضاً منها .

= ومثل هذا البيت فى الجر برب المحذوفة بعد بل قول رؤبة بن العجاج :

بل بلد ذى صعد وأصباب قطعت أخشاه بعسف جواب

٢٤٠ — هذا صدر بيت للمتنخل الهذلى ، واسمه مالك بن عويمر ، والبيت مع بيت سابق عليه هكذا :

فإما تعرضن سليم عنى وتنزعك الوشاة أولو النباط

فحور قد لهوت بهن عين نواعم فى المروط وفى الرياط

والبيت من شواهد ابن يعيش فى شرح المفصل (ص ١١١١) والأشمونى (رقم٥٧٧) وسليم : مصغر سلمى تصغير الترخيم ، وقد حذف حرف النداء ، والحور — بضم الحاء — جمع حوراء وهى التى اشتد بياض بياض عينها واشتد معذلك سواد سوادها ، والعين — بكسر العين — جمع عيناء ، وهى الواسعة العين ، ويروى « قد لهوت بهن حينا » والنواعم : جمع ناعمة ، وهى التى ترفل فى النعيم ، والمروط : جمع مرط — بكسر الميم وسكون الراء — وهو الثوب من الخز ، والرياط : جمع ريط ، وهو ضرب من الثياب ، والاستشهاد بالبيت فى قوله « فحور » حيث جر لفظ « حور » برب المحذوفة بعد الفاء ، ونظير ذلك فى هذا قول امرىء القيس — فى رواية — وهو من شواهد سيبويه (١ / ٢٩٤) :

فمثلك حبلى قدطرقت ومرضع فألهيتها عن ذى تمائم محول

قال سيبويه بعد إنشاده « أى رب مثلك ، ومن العرب من ينصبه على الفعل » اه . أى يجعله مفعولا به تقدم على عامله — وهو طرقت — لكونه مما يتعدى إلى المفعول به ولم ينصب مفعولا ، فأما فى بيت الشاهد فلا يجيء ذلك ، ونظيره أيضاً قول ربيعة بن مقروم الضبى وهو من شعر الحماسة ومن شواهد الرضى (انظر الخزانة ٤ / ٢٠١) :

فإن أهلك فذى حنق لظاه على تكاد تلتهب التهابا

يريد فإن أهلك فرب ذى حنق — إلخ ، يعنى إن أهلك فإنى كثيرا ما تركت مغيظا حنقا قد ألهبت قلبه وأشعلت نيران ضغنه بسبب ماجدلت وصرعت من ذوى قرباه مثلا .

والذى أعتمد عليه فى الدليل على أن هذه الأحرف — التى هى الواو والفاء وبَلْ — ليست نائبة عن رُبَّ ولا عوضاً عنها أنه يحسن ظهورها معها ، فيقال : « ورب بلد » و « بل رب بلد » و « فربَّ حُورٍ » ولو كانت [١٦٧] عوضاً عنها لما جاز ظهورها معها ؛ لأنه لا يجوز أن يجمع بين العوض والمعوض . ألا ترى أن واو القَسَمِ لما كانت عوضاً عن الباء لم يجز أن يجمع بينهما ؛ فلا يقال « وبالله لأفعلنَّ » وتجعلهما حرفَىْ قسمٍ ، وكذلك أيضاً التاء ، لما كانت عوضاً من الواو كما كانت الواو عوضاً من الباء لم يجمع بينهما ؛ فلا يقال : « وتالله » وتجعلهما حرفى قسم ؛ لأنه لا يجوز أن يجمع بين العوض والمعوض ، فأما قوله تعالى (وتاللهِ لأَكِيدَنَّ أصنامكم) فالواو فيه واو عطف ، وليست واو قَسَمٍ ؛ فلم يمتنع أن يجمع بينها وبين تاء القسم ، فلما جاز الجمع بين الواو ورب دل على أنها ليست عوضاً عنها ، بخلاف واو القسم ، وأنها واو عطف .

وقولهم « إن حرف العطف لا يجوز الابتداء به ، ونحن نرى الشاعر يبتدىء بالواو فى أول القصيدة كقوله :

* وَبَلَدٍ عَامِيَةٍ أَعْمَاؤُهُ * » [٢٣٦]

فنقول : هذه الواوُ واو عطف وإن وقعت فى أول القصيدة ؛ لأنها فى التقدير عاطفة على كلام مقدر ، كأنه قال : رب قفر طامس أعلامه سلكته ، وبلد عامية أعماؤه قطعته . يصف نفسه بركوب الأخطار وقطع المفاوز والقِفَارِ ، إشعاراً بشهامته وشجاعته .

وإذ قد ثَبَتَ بما ذكرناه أنها حرفُ عطفٍ ؛ فينبغى أن لا تكون عاملةً ، فدلَّ على أن النكرة بعدها مجرورة بتقدير رُبَّ على ما بينَّا ، والله أعلم .

***

٥٦ — مسألة

[القول فى إعراب الاسم الواقع بعد « مذ » و« منذ »][1]

ذهب الكوفيون إلى أن « مذ » ، و « منذ » إذا ارتفع الاسم بعدهما ارتفع بتقدير فعل محذوف . وذهب أبو زكرياء يحيى بن زياد الفَرَّاء إلى أنه يرتفع بتقدير مبتدأ محذوف . وذهب البصريون إلى أنهما يكونان اسمين مبتدأين ويرتفع ما بعدهما لأنه خبر عنهما ، ويكونان حرفين جارَّيْنِ فيكون ما بعدهما مجروراً بهما .

أما الكوفيون فاحْتَجُّوا بأن قالوا : الدليل على أن الاسم بعدهما يرتفع بتقدير فعلٍ محذوفٍ أنهما مركبان من « مِنْ » و « إذْ » فتغيرا عن حالهما فى إفراد [١٦٨] كل واحد منهما ، فحذفت الهمزة ووصلت « مِنْ » بالذال وضمت الميم ؛ للفرق بين حالة الإفراد والتركيب . والذى يدل على أن الأصل فيهما من وإذْ أنّ[2] من العرب من يقول فى مُنْذ : « مِنْذُ » بكسر الميم ؛ فكسر الميم يدل على أنها مركبة من مِنْ وإذ ، وإذا ثبت أنها مركبة من مِنْ وإذ كان الرفع بعدها بتقدير فعل ؛ لأن الفعل يحسن بعد إذ ؛ والتقدير : ما رأيته مذ مَضَى يومانِ ، ومنذ مضى ليلتان ، فأما إذا كان الاسمُ بعدها مخفوضاً كان الخفض بهما اعتباراً بمن ، ولهذا المعنى كان الخفضُ بمنذ أجْوَدَ من مذ ؛ لظهور نون مِنْ فيها تغليباً لمن ، والرفعُ بمذ أجْوَد لحذف نون من منها تغليباً لإذ ، والذى يدل على أن

(١) انظر فى هذه المسألة شرح الأشمونى مع حاشية الصبان (٢ / ١٩٨ وما بعدها) وتصريح الشيخ خالد الأزهرى (٢ / ٢١ ومابعدها) ومغنى اللبيب لابن هشام (ص ٣٢٥ بتحقيقنا) وشرح الرضى على الكافية (٢ / ١١٠ وما بعدها) وشرح ابن يعيش على المفصل (ص ٥٤٥) .

(٢) فى ر « وإذ أنه من العرب — إلخ » .

أصل مذ ومنذ واحد أنك لو سميت بمذ لقلت في تصغيره « مُنَيْذٌ » وفي تكسيره « أمْنَاذٌ » فتعود النون المحذوفة ؛ لأن التصغير والتكسير يردان الأشياء إلى أصولها كما تقول في تصغير منذ وتكسيره إذا سميت به .

وأما الفراء فاحتج بأن قال : إنما قلت إن الاسم يرتفع بعدهما بتقدير مبتدإ محذوف ، وذلك لأن مذ ومنذ مركبتان من مِن وذُو التي بمعنى الذي ، وهي لغة مشهورة ، قال قَوَّالٌ الطائي :

٢٤١ — فَقُولاَ لهذَا المَرْءِ ذُو جَاءَ سَاعِياً هَلُمَّ فإنَّ المَشْرَفِيَّ الْفَرَائِضُ

أراد : الذي جاء ، وقال فيها أيضاً :

٢٤٢ — أَظُنُّكَ دُونَ المَالِ ذُو جِئْتَ تَبْتَغِي سَتَلْقَاكَ بِيضٌ لِلنُّفُوسِ قَوَابِضُ

٢٤١ — هذا البيت أول ثلاثة أبيات لقوال الطائي — وهو شاعر إسلامي من شعراء الدولة الاموية في عهد مروان بن محمد آخر خلفاء بني أمية — يقولها في ساع جاءهم يطلب إبل الزكاة ، وقد أثر أبو تمام في ديوان الحماسة ثلاثة الأبيات أولها هذا البيت ، وثالثها البيت الذي يليه في شواهد المؤلف (انظر ص ٦٤٠ من شرح المرزوقي) وقد استشهد بهذا البيت رضي الدين في باب الموصولات من شرح الكافية ، وشرحه البغدادي في الخزانة (٢ / ٣٦٥ و ٥١٤) والأشموني (رقم ٩٩) والساعي : هو الذي يلي جمع الزكاة من أربابها ، وهلم : اسم فعل أمر معناه أقبل وتعال ، والمشرفي : السيف ، منسوب إلى المشارف وهي قرى كانت السيوف تصنع بها ، والفرائض : جمع فريضة ، وهي ما يؤخذ من السائمة في الزكاة ، والشاعر يتهكم بالساعي الذي جاءهم يطلب الذي عليهم أداؤه من زكاة أموالهم ، وكان قومه امتنعوا عن أداء حق الله في أموالهم . ومحل الاستشهاد بالبيت قوله « ذو جاء » فإن « ذو » في هذه العبارة اسم موصول بمعنى الذي ، وهو صفة للمرء ، أي : قولا لهذا المرء الذي جاء يطلب زكاة أموالنا تعال — إلخ ، والذين يستعملون « ذو » بمعنى الذي هم طيء .

٢٤٢ — وهذا البيت أيضاً من كلمة قوال الطائي التي منها البيت السابق ، كما أشرنا إلى ذلك في شرحه ، وبيض : جمع أبيض ، وهو السيف ، ومحل الاستشهاد بهذا البيت قوله « ذو جئت » فإن « ذو » اسم موصول بمعنى الذي ، وهو صفة للمال ، ومن هنا تعلم أن الطائيين يستعملون « ذو » في العقلاء كما في البيت السابق ، وفي غير العقلاء كما في هذا البيت .

أراد : الذى جئت تبتغى . وقال مِلْحَةُ الْجَرْمِىُّ :

٢٤٣ — يُغَادِرُ مَحْضَ الْمَاءِ ذُو هُوَ مَحْضُهُ عَلَى إِثْرِهِ إِنْ كَانَ لِلْمَاءِ مِنْ مَحْضِ

يُرَوِّى الْعُرُوقَ الْبَالِيَاتِ مِنَ الْبِلَى
مِنَ الْعَرْفَجِ النَّجْدِىِّ ذُو بَادَ وَالْحَمْضِ

أراد : الذى هو محضه ، والذى باد . وقال سِنَانُ بن الفَحْلِ :

٢٤٤ — فَإِنَّ الْمَاءَ مَاءُ أَبِى وَجَدِّى وَبِئْرِى ذُو حَفَرْتُ وَذُو طَوَيْتُ

---

٢٤٣ — هذان البيتان من كلام ملحة الجرمى ، وملحة يضبط فى بعض الأمهات بضم الميم ، وفى بعضها بكسر الميم ، وجرم — بفتح الجيم وسكون الراء — من طيء ، والبيتان المستشهد بهما هنا هما السادس والسابع من كلة عدتها ثمانية أبيات أثرها أبو تمام فى ديوان الحماسة (انظر شرح المرزوقى ص ١٨٠٦) والمحض — بالفتح — أصله اللبن الخالص بلا رغوة ، ويستعمل فى الحسب وغيره ، وقوله « إن كان للماء من محض » لأن ماء المطر من جنس واحد ، وقوله « يروى العروق — إلخ » يريد بالباليات ما أشرف على اليبس من عروق الشجر ، ويرويها : أى يعيدها غضة مرتوية ، ورواية المرزوقى « يروى العروق الهامدات » ومحل الاستشهاد فى البيت الأول من هذين البيتين قوله « ذو هو محضه » فإن « ذو » فى هذه العبارة اسم موصول بمعنى الذى ، والجملة بعده من المبتدأ والخبر لا محل لها من الإعراب صلة ، وذو صفة للماء ، والهاء فى « محضه » تعود إلى السحاب يعنى يترك هذا السحاب محض الماء الذى هو — أى الماء — محضه : أى خالصة السحاب وصافيته . ومحل الاستشهاد فى البيت الثانى قوله « ذو باد » فإن « ذو » اسم موصول بمعنى الذى أيضا ، وقد وقع صفة للعرفج النجدى .

٢٤٤ — هذا البيت لسنان بن الفحل الطائى ، من أبيات أوردها أبو تمام أيضا فى ديوان الحماسة (انظر شرح المرزوقى ص ٥٩٠) وهو من شواهد ابن يعيش فى شرح المفصل (ص ٤٦٤) ورضى الدين فى باب الموصول من شرح الكافية ، وقد شرحه البغدادى فى الخزانة (٢/٥١١) والأشمونى (رقم ١٠١) وابن هشام فى أوضح المسالك (رقم ٥١) وفى شرح قطر الندى (رقم ٣١) و « ذو حفرت » يريد التى حفرتها ، و « ذو طويت » أى التى طويتها ، وطى البئر : بناؤها بالحجارة ، ومحل الاستشهاد فى هذا البيت قوله « ذو حفرت وذو طويت » فإن « ذو » فى هاتين =

أراد : الذى حفرت والذى طويت ؛ فلما رُكِّبَتَا حذفت الواو من « ذو » اجتزاء بالضمة عنها ؛ لأنهم يجتزئون بالضمة عن الواو وبالكسرة عن الياء وبالفتحة عن الألف ، قال الشاعر :

٢٤٥ —[١٦٩] فَلَوْ أَنَّ الأَطِبَّا كَانُ حَوْلِى   وَكَانَ مَعَ الأَطِبَّاءِ الشُّفَاةُ

إِذاً مَا أَذْهَبُوا أَلَماً بِقَلْبِى   وَإِنْ قِيلَ الشُّفَاةُ هُمُ الأُسَاةُ

= العبارتين اسم موصول بمعنى التى، ويستدل بهاتين العبارتين على ثلاثة أشياء ؛ الأول أن « ذو » تأتى اسما موصولا ، والثانى أنها تكون بلفظ واحد للمؤنث والمذكر ، لأن البئر مؤنثة ، والثالث أنها تستعمل فى غير العاقل كما استعملت فى العاقل فى الشاهد ٢٤١ .

٢٤٥ — هذا الشاهد من شواهد رضى الدين فى باب المضمر من شرح الكافية وقد شرحه البغدادى فى الخزانة (٢/٣٨٥) ونص على أن الفراء أنشد البيت الأول فى تفسيره ، ثم قال بعد كلام طويل « ولم يعزهما الفراء فمن بعده إلى أحد » وهو من شواهد جار الله فى الكشاف (٢/٦١ بولاق) فى أول تفسير سورة المؤمنين، والأطبا: جمع طبيب ، وهو الذى يعالج الأسقام ، وقال الشاعر :

يقولون : ليلى بالعراق مريضة ،   فياليتنى كنت الطبيب المداويا

وأصله « الأطباء » كما ورد فى الشطر الثانى فقصره الشاعر ، و « الشفاة » جمع شاف ، ويروى « وكان مع الأطباء الأساة » وهو جمع آس . من قولك « أسا الجرح يأسوه » إذا عالجه ليبرأ ، ويروى « وكان مع الأطباء السقاة » جمع ساق من « سقاه الدواء يسقيه » وجواب لو هو قوله « إذا ما أذهبوا — إلخ » ومحل الاستشهاد ههنا قوله « كان حولى » فإن أصل هذه العبارة « كانوا حولى » بواو الجماعة التى تعود إلى الأطباء ، فحذف الشاعر الواو واكتفى بالضمة للدلالة عليها ، وقد قرىء فى قوله تعالى (قد أفلح المؤمنون) بضم الحاء — وهى قراءة طلحة بن مصرف — فخرجها الزمخشرى على أن الأصل « قد أفلحوا المؤمنون » فحذفت الواو لدلالة الضمة عليها ، بدليل أن طلحة نفسه قرأ (قد أفلحوا المؤمنون) بالواو ، وقرىء (تماما على الذى أحسن) برفع أحسن ، وخرجها قوم على أن الأصل (على الذى أحسنوا) فحذفت الواو واكتفى بضم النون للدلالة عليها ، وعلى هذه القراءة وهذا التخريج يكون « الذى » مستعملا فى الجمع نظير قول الآخر :

وإن الذى حانت بفلج دماؤهم   هم القوم كل القوم يا أم خالد =

أراد « كانوا » فحذف الواو اجتزاء بالضمة . وقال الشاعر :

٢٤٦ — إذا مَا شَاءِ ضَرُّوا مَنْ أَرَادُوا وَلَا يَأْلُوهُمُ أَحَدٌ ضِرَارَا

= واستبعد ذلك ابن هشام فى المغنى ، ورجح تخريج الجمهور ، وحاصله أن «أحسن» أفعل تفضيل وليس فعلا ماضيا ، وهو خبر مبتدأ محذوف ، والتقدير : تماما على الذى هو أحسن ، وقرئ (لمن أراد أن يتم الرضاعة) برفع « يتم » وخرجها قوم على أن الأصل «يتموا الرضاعة » فحذفت الواو اجتزاء بالضمة عنها ، وخرجها قوم على أن « أن » المصدرية فى « أن يتم » مهملة غير عاملة النصب حملا على « ما » المصدرية أختها نظير قول الشاعر :

أن تقرآن على أسماء ويحكما مني السلام ، وألا تشعرا أحدا

وقد اختلفت عبارة القوم فى حذف حرف المد والاجتزاء بالحركة عنه للدلالة عليه : أهو ضرورة من ضرورات الشعر أم هو لغة لبعض العرب ؟ فظاهر كلام سيبويه أن ذلك ضرورة ؛ فإنه ذكر ذلك واستشهد له فى «باب ما يحتمل الشعر » وصدر هذا الباب بقوله (١/٨) « اعلم أنه يجوز فى الشعر ما لا يجوز فى الكلام : من صرف ما لا ينصرف يشبهونه بما ينصرف من الأسماء لأنها أسماء كما أنها أسماء ، ومن حذف ما لا يحذف يشبهونه بما قد حذف واستعمل محذوفا » اهـ . وظاهر كلام الفراء أن ذلك لغة لبعض العرب، قال «وقد تسقط العرب الواو وهى واو جمع اكتفاء بالضمه قبلها ، فقالوا فى ضربوا : قد ضرب ، وفى قالوا : قد قال ، وهى فى هوازن وعليا قيس » اهـ ، وانظر ما أشرنا إليه بعد شرح الشاهد ١٧ فى المسألة الثانية .

٢٤٦ — هذا البيت مما استشهد به الفراء فى تفسيره ، وتقول : ألا فلان يألو — بوزن سما يسمو — ألوا بوزن ضرب وألوا بوزن سمو؛ إذا قصر وأبطأ فيما يريد ، يعنى أن هؤلاء الناس يضرون من أرادوا ضره متى شاءوا ، والناس لا يقصرون ولا يتمهلون عن إيصال الضر إليهم ، ومحل الاستشهاد قوله « إذا ما شاء » فإن أصل هذه العبارة « إذا ما شاءوا » فحذف الواو ، واكتفى بضم الهمزة التى قبلها للدلالة عليها ، وحكى اللحيانى عن الكسائى أن العرب تقول : أقبل يضربه لا يأل — بضم اللام — يريدون لا يألو ، فاكتفوا بالضمة عن الواو ، وحكى سيبويه أنهم يقولون : لا أدر — بكسر الراء — يريدون لا أدرى ، فاكتفوا بالكسرة عن الياء .

أراد « شاءوا » ، وقال الآخر :

٢٤٧ وَأَخُو الْغَوَانِ مَتَى يَشَأْ يَصْرِمْنَهُ وَيَكُنَّ أَعْدَاءً بُعَيْدَ وِدَادِ

أراد «الغوانى» ، وقال الآخر :

٢٤٨ — كَفَّاكَ كَفٌّ لاَ تُلِيقُ دِرْهَماً جُوداً ، وَأُخْرَى تُعْطِ بِالسَّيْفِ الدِّمَا

---

٢٤٧ — هذا البيت من كلام الأعشى ميمون، وهو من شواهد سيبويه (١٠/١) والغوانى : جمع غانية ، وهى المرأة التى استغنت بجمالها عن الزينة ، أو هى التى استغنت بزوجها عفة وتصونا وحصانة ، أو هى التى غنيت بمكانها : أى أقامت فيه ولم تفارقه ، وقوله « متى يشأ » قد حذف منه المفعول ، وأصل الكلام : متى يشأ صرمهن ، ويصرمنه يبتتن حبال مودته ويقطعنها . يصف النساء بالغدر وقلة الوفاء والصبر ، يقول : من كان مشغوفا بهن مواصلا لهن إذا تعرض لصرمهن سارعن إلى ذلك لتغير أخلاقهن وقلة وفائهن ، ومحل الاستشهاد بهذا البيت قوله « الغوان » فقد أراد أن يقول « الغوانى » فحذف الياء ضرورة ، واكتفى بالكسرة دليلا عليها .

ومثل هذا البيت قول خفاف بن ندبة السلمى ، وهو من شواهد سيبويه (٩/١) :

كنواح ريش حمامة نجدية ومسحت باللثتين عصف الإثمد

فإنه أراد « كنواحى ريش حمامة » فحذف الياء اجتزاء بالكسرة التى قبلها ؛ لأنها تدل عليها ، ومثله قول الآخر ، وهو أيضا من شواهد سيبويه (٩/١) :

فطرت بمنصلى فى يعملات دوامى الأيد يخبطن السريحا

فقد أراد أن يقول « دوامى الأيدى » فحذف الياء مجتزئا بالكسرة التى قبلها للدلالة عليها .

٢٤٨ — أنشد ابن منظور هذا البيت (ل ى ق) ولم يعزه ، وتقول : فلان مايليق بكفه درهم — من مثال باع يبيع — أى ما يحتبس وما يبقى فى كفه ، وتقول فلان مايليق درهما — من مثال أنال ينيل — أى ما يحبس وما يبقى درهما أيضا ، وقال الشاعر :

تقول — إذا استهلكت مالا للذة — فكيهة : هل شىء بكفيك لائق؟

يصف صاحب الشاهد رجلا بأنه جواد كريم وأنه شجاع فاتك، ونظيره قول الآخر :

يداك يد خيرها يرتجى وأخرى لأعدائها غائظه =

أراد «تعطى» ، وقال الآخر :

٢٤٩ — لَيْسَ تَخْفَى يَسَارَتِى قَدْرَ يَوْمٍ وَلَقَدْ يُخْفِ شِيمَتِى إعْسَارِى

أراد «يُخْفِى» ، وقال الآخر :

٢٥٠ — لاَصُلْحَ بَيْنِى — فَاعْلَمُوهُ — وَلاَ بَيْنَكُمُ ، مَا حَمَلَتْ عَاتِقِى
سَيْفِى ، وَمَا كُنَّا بِنَجْدٍ ، وَمَا قَرْقَرَ قُمْرُ الْوَادِ بِالشَّاهِقِ

= ومحل الاستشهاد فى البيت قوله « تعط » فإنه أراد تعطى ؛ لأن الفعل مرفوع لا مجزوم ، فحذف الياء مجتزئا بالكسرة التى قبلها دالة عليها .

٢٤٩ — أنشد ابن منظور هذا البيت (ى س ر) ولم يعزه ، واليسارة — ومثله اليسار — الغنى ، وقد أيسر الرجل يوسر : أى استغنى ، وقد صارت الياء فى المضارع واوا لسكونها وانضمام ما قبلها ، ومحل الاستشهاد بالبيت قوله « يخف » فإنه أراد أن يقول يخفى ؛ لأن الفعل مرفوع لا مجزوم ، فحذف الياء مجتزئا بكسرة قبلها للدلالة عليها .

٢٥٠ — أنشد الجوهرى — وتبعه ابن منظور — هذين البيتين (ق م ر) ثانى وثالث ثلاثة أبيات ، ونسبها لأبى عامر ، جد العباس بن مرداس السلمى ، والبيت الأول قوله :

لا نسب اليوم ولا خلة اتسع الخرق على الراتق

وأنشدهما ابن منظور (ودى) عن ابن سيده ، ونسبهما لأبى الربيس التغلبى ، وأنشد ابن جنى ثانيهما فى الخصائص (٢ / ٢٩٢) من غير عزو ، قال ابن برى : سبب هذا الشعر أن الملك النعمان بن المنذر بعث جيشا إلى بنى سليم لشىء كان وجد عليهم من أجله ، وكان مقدم الجيش عمرو بن فرتنا ، فمر الجيش على غطفان ، فاستجاشوهم على بنى سليم ، فهزمت بنو سليم جيش النعمان وأسروا عمرو بن فرتنا ، فأرسلت غطفان إلى بنى سليم وقالوا : ننشدكم بالرحم التى بيننا إلا ما أطلقتم عمرو بن فرتنا ، فقال أبو عامر هذه الأبيات ، يقول : لا نسب بيننا وبينكم ، ولا خلة — أى ولا صداقة — بعد ما أعنتم جيش النعمان ولم تراعوا حرمة النسب الذى بيننا وبينكم ، وقد تفاقم الأمر بيننا فلا يرجى صلاحه فهو كالفتق الواسع فى الثوب يتعب من يروم رتقه ، والقمر — بضم القاف وسكون الميم — جمع قمرية ، ومثاله روم ورومى وزنج وزنجى ، والقمر : ضرب من الحمام ، وقرقر : =

أراد «الوادى» ، وقال الآخر وهو كعب بن مالك الأنصارى :

٢٥١— مَابَالُ هَمٍّ عَمِيدٍ بَاتَ يَطْرُقُنِى بِالْوَادِ مِنْ هِنْدَ إِذْ تَعْدُو عَوَادِيهَا ؟

أراد «بالوادى» ، وقال أيضاً :

٢٥٢— وَلٰكِنْ بِبَدْرٍ سَائِلُوا عَنْ بَلاَئِنَا عَلَى النَّادِ ، وَالْأَنْبَاءُ بِالْغَيْبِ تَبْلُغُ

= صوت، والشاهق : أراد الجبل العالى ، ومحل الاستشهاد بالبيتين ههنا قوله «قمر الواد» فإنه أراد الوادى فحذف الياء اجتزاء بالكسرة التى قبلها للدلالة عليها . وفى قوله « اتسع الخرق على الراتق » شاهد آخر للنحاة ، حيث قطع همزة الوصل فى قوله « اتسع » ضرورة ، وحسن ذلك كون هذه الكلمة فى أول النصف الثانى من البيت ؛ لأنه بمنزلة ما يبتدأ به ، قال ابن سيده فى التعليل لحذف الياء من «الواد » مانصه : «حذف لأن الحرف لما ضعف عن تحمل الحركة الزائدة عليه ولم يقدر أن يتحامل بنفسه دعا إلى اخترامه وحذفه » اهـ . وهذا كلام ابن جنى فى الخصائص (٢ / ٢٩٢) وبل كلام ابن جنى أصرح وأنصع، وذلك قوله «وإذا كان الحرف لا يتحامل بنفسه حتى يدعو إلى اخترامه وحذفه كان بأن يضعف عن تحمل الحركة الزائدة عليه فيه أحرى وأحجى ، وذلك نحو قول الله تعالى (والليل إذا يسر) وقوله (ذلك ما كنا نبغ) وقوله (الكبير المتعال) وقوله:

* وما قرقر قمر الواد بالشاهق * » اهـ

٢٥١ — مابال هم : أى ما شأنه وما حاله ، وعميد : فادح موجع ، وأصله قولهم « عمده المرض يعمده » من مثال ضربه يضربه ــ إذا فدحه ، ودخل أعرابى على بعض العرب وهو مريض فقال له : كيف تجدك ؟ فقال : أما الذى يعمدنى فحصر وأسر ، يريد أما الذى يفدحنى ويشتد على ويضنينى ، ويطرقنى : أى ينزل بى ليلا ، ومحل الاستشهاد بهذا البيت قوله « بالواد » فإنه يريد بالوادى ، فحذف الياء مجتزئا بالكسرة قبلها ، على نحو ماذكرناه فى البيت قبله .

٢٥٢ — بدر : أراد الموضع الذى كانت فيه الغزوة المشهورة التى نصر الله فيها رسوله وأخزى الشرك وأهله ، والبلاء ــ بفتح الباء ــ الجهد والصلابة ، وأصله الاختبار والتجربة والامتحان ، تقول : بلاه يبلوه ، إذا جربه واختبره ليعرف مقدار ما عنده ، والناد ، هنا : القوم ، وأصله المكان الذى يجتمعون فيه ، والأنباء : الأخبار، واحدها نبأ ــ بفتح النون والباء جميعا ــ ومحل الاستشهاد بهذا البيت قوله « على الناد » فإنه يريد على النادى ، فحذف الياء مجتزئا بالكسرة قبلها ، على نحو ماذكرناه من قبل

أراد «على النادى» ، وقال الآخر :

٢٥٣ — وَلاَ أَدْرِ مَنْ أَلْقَى عَلَيْهِ رِدَاءهُ عَلَى أَنَّهُ قَدْ سُلَّ عَنْ مَاجِدٍ مَحْضِ

أراد «أدرى» ، وقال الآخر :

٢٥٤ — فَلَسْتُ بِمُدْرِكٍ مَا فَاتَ مِنِّى بِلَهْفَ ، وَلاَ بِلَيْتَ ، وَلاَ لَوَ انِّى

---

٢٥٣ — هذا البيت من كلام أبى خراش الهذلى ، يقوله فى أخيه عروة ، من أبيات رواها أبو تمام فى الحماسة (انظر شرح المرزوقى ٧٨٢) وياقوت فى معجم البلدان (قوسى) وقوله « ألقى عليه رداءه » كان من عادة العرب أن الرجل يمر بالقتيل فيلقى عليه ثوبه يستره به ، وفى مثل ذلك يقول متمم بن نويرة يرثى أخاه مالكا :

لقد كفن المنهال تحت ردائه فتى غير مبطان العشية أروعا

وقد حكى أن مجتازا اجتاز بعروة فرآه بادى العورة مصروعا ، فألقى رداءه عليه ، ويحكى أن خراشا ابن الشاعر الذى يكنى به وقع أسيرا ، وأنه نزل بآسره ضيف ، فنظر ذلك الضيف إلى خراش — وكان ملقى وراء البيت — فسأله عن حاله ونسبه ، فشرح قصته وانتسب ، فقطع إساره وخلاه ، فلما رجع رب البيت قال : أسيرى أسيرى ، وأراد السعى فى أثره ، فوتر الضيف قوسه وحلف أنه إن تبعه رماه ، ومحل الاستشهاد بهذا البيت قوله « ولا أدر » فإنه يريد ولا أدرى ؛ لأن الفعل غير مجزوم ، فحذف الياء مجتزئا بالكسرة التى قبلها لأنها ترشد إليها وتدل عليها ، وقد روى البيت فى الحماسة ومعجم البلدان وخصائص ابن جنى (١/٧١) « ولم أدر » وعلى هذه الرواية يكون الفعل مجزوما بحذف الياء ، ولا شاهد فيه لما أراده المؤلف .

٢٥٤ — هذا البيت قد أنشده ابن منظور (ل هـ ف) ولم يعزه ، وأنشده البغدادى أثناء شرح الشاهد الثالث عشر (١/٦٣) وهو من شواهد الأشمونى (رقم ٦٧٦) وابن هشام فى أوضح المسالك (رقم ٤٤١) وقوله « بلهف » أى بقولى : يالهفا ، وقوله « بليت » أى بقولى : ياليتنى ، وقوله «ولا لوانى» أى بقولى : لو أنى فعلت كذا لكان كذا ، ومحل الاستشهاد ههنا بهذا البيت قوله «بلهف» فإن أصل الكلام : بقولى يالهفا ، على أن اللهف مضاف إلى ياء المتكلم ثم قلبت الكسرة التى قبل ياء المتكلم فتحة وقلبت الياء ألفا ، ثم حذف هذه الالف المنقلبة عن ياء المتكلم مجتزئا بالفتحة التى قبلها لأنها ترشد إليها وتدل عليها ، على نحو ماذكرناه فى الشواهد السابقة

أراد « بِلَهْفَا » لحذف الألف اجتزاء بالفتحة عنها ، فكذلك ها هنا : حذف الواو من « ذو » اجتزاء بالضمة عنها ، وصُيِّرا كلمةً واحدة ، وإذا كانا مركبتين من مِنْ وذو [١٧٠] التي بمعنى الذي ؛ فالذي اسمٌ موصول يفتقر إلى صلة وعائد ، والصلة لا تخلو : إما أن تكون من مبتدأ وخبر ، أو فعل وفاعل ، فإذا قلت : « ما رأيته مذ يومان » أو « منذ ليلتان » فالتقدير فيه : ما رأيته من الذي هو يومان ، فحذف «هو» الذي هو المبتدأ ، وبقي الخبر الذي هو يومان ، وحَذْفُ المبتدأ من الاسم الموصول جائز كقولك : « الذي أخوكَ زيد » أي : الذي هو أخوك زيد ، والذي يدل على جوازه قولُهم : « ما أنا بالذي قائلٌ لك شيئاً » أي : ما أنا بالذي أنا[1] قائل لك شيئاً ، وهذا كثير في كلامهم ، فأما إذا كان الاسم بعدهما مخفوضاً فهو مخفوض بمن ؛ ولهذا إذا ظهرت النون في منذ كان الاختيار الخفض ، وإذا لم تظهر كان الاختيار الرفع .

وأما البصريون فاحتجوا بأن قالوا : إنما قلنا إنه مرفوع مابعدهما لأنه خبر عنهما ، وذلك لأن مذ ومنذ معناهما الأَمَدُ ، ألا ترى أن التقدير في قولك : « ما رأيتهُ مذ يومانِ ، ومنذ ليلتانِ » أي : أَمَدُ انقطاع الرؤية يومان ، وأَمَدُ انقطاعِ الرؤية ليلتان ، والأمد في موضع رفع بالابتداء ؛ فكذلك ماقام مقامه ، وإذا ثبت أنهما مرفوعان بالابتداء وجب أن يكون ما بعدهما خبراً عنهما ، وإنما بنيا لتضمنهما معنى من وإلى ، ألا ترى أنك إذا قلت : «ما رأيته مذ يومان ، ومنذ ليلتان» كان معناه: ما رأيته من أول هذا الوقت إلى آخره ، وبنيت مذ على السكون لأنه الأصل في البناء ، وبنيت منذ على الضم لأنه لما وجب تحريكها لالتقاء الساكنين حركت بالضم ؛ لأن من كلامهم أن يُتْبِعوا الضم الضم ، كما قالوا : « رُدُّ يَا فَتَى » ،

---

(١) لو جعل تقديره « ما أنا بالذي هو قائل لك شيئا » لكان أحسن ، والمثال يروى في كتب النحاة « ما أنا بالذي قائل لك سوءا » وانظر ص ٢٩٣ الآتية

والشواهد على ذلك كثيرة جداً ، وقد ذكرنا ذلك فى مواضعه ؛ فلا يفتقر إلى ذكره هاهنا .

وأما الجواب عن كلمات الكوفيين : أما قولهم « إنهما مركبتان من مِنْ و إذْ » قلنا : لا نسلم ، وأىُّ دليل يدل على ذلك ؟ وهل يمكن الوقوف عليه إلا بوحى أو تنزيل ؟ وليس إلى ذلك سبيل ! .

وقولهم : « إن من العرب من يقول فى مُنْذُ مِنْذُ بكسر الميم » قلنا : أولا هذه لغية شاذة نادرة لا يعرج عليها ؛ وليس فيها حجة على أنها مركبة من من و إذ ، و إنما هى لغية نادرة بكسرٍ كما جاءت اللغة الفصيحة المشهورة بالضم ، فهو من جملة ما جاء على لغتين الضم والكسر ، والضم أفصح ، فأما أن تدل على [١٧١] أنها مركبة من مِنْ و إذ فكلاَّ !.

وقولهم : « إن الرفع بعدها يكون بتقدير فعل ، والتقديرُ فيه : مذ مضى يومان ، ومُنذ مَضى ليلتانِ ، اعتباراً بإذ ، والخفض يكون بعدها اعتباراً بمن » قلنا : هذا باطل ؛ لأن الحرفين إذا ركبا بطل عملُ كل واحد منهما مفرداً ، وحَدَثَ حكم آخر ، كما قلنا فى « لَوْلا ، ولوماً ، و إلاَّ » وما أشبه ذلك ، وقد ذكرنا ذلك مستقصًى فى مسألة الاستثناء .

وهذا هو الجواب عن قول الفراء « إنهما مركبتان من مِن وذو التى بمعنى الذى » والذى يبطل ما ذهب إليه الفراء أن « ذُو » التى بمعنى الذى إنما تستعملها طيىء خاصة ، و « منذ يومان » بالرفع مستعمل فى لغة جميع العرب ، فكيف استعملت العربُ قاطبةً ذو بمعنى الذى مع مِنْ — على زعمكم — دون سائر المواضع ؟ وهل ذلك إلا تحكم محض لا دليل عليه ؟ .

وقولهم : إن التقدير فيه مِنَ الذى هو يَوْمَانِ فحذف المبتدأ الذى هو هو ، كقولهم : « الذى أخُوكَ زيدٌ ، أى الذى هو أخُوكَ » قلنا : وهذا أيضاً لا يستقيم ؛

لأن حذف المبتدأ من صلة الاسم الموصول لا يجوز فى نحو « الذى أخُوكَ زَيدٌ » أى : الذى هو أخوك ، وإنما يجوز ذلك جوازاً ضعيفاً إذا طال الكلامُ ؛ كقولهم: « الذى رَاغِبٌ فِيكَ زَيدٌ ، وما أنا بالذى قائلٌ لك شيئاً »[1] ، وما أشبه ذلك ، على أن من النحويين من يجعل الحذف فى هذا النحو أيضاً شاذاً لا يقاس عليه ، وإذا كان شاذاً لا يقاس عليه مع طول الكلام فمع عَدَمه أولى ؛ فدل على فساد ما ذهب إليه ، والله أعلم .

٥٧ — مسألة

[هل يعمل حرف القسم محذوفاً بغير عوض ؟]

ذهب الكوفيون إلى أنه يجوز الخفض فى القسم بإضمار حرف الخفض من غير عوض .

وذهب البصريون إلى أنه لا يجوز ذلك إلا بعوض ، نحو ألف الاستفهام ، نحو قولك للرجل : « آللهِ مَا فَعَلْتَ كذا » أو هاء التنبيه نحو « ها اللهِ » .

أما الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا : إنما قلنا ذلك لأنه قد جاء عن العرب أنهم يُلقُونَ الواوَ من القسم ويخفضون بها ؛ قال الفراء : سمعناهم يقولون : « آللهِ [١٧٢] لتفْعَلَنَّ » فيقول المجيب : « أللهِ لأفعلنَّ » بألف واحدة مقصورة فى الثانية ؛ فيخفض بتقدير حرف الخفض وإن كان محذوفاً ، وقد جاء فى كلامهم إعمال حرف الخفض مع الحذف ، حكى يونس بن حبيب البصرى أن من العرب من يقول : « مررت برجل صالحٍ إلاَّ صالحٍ فطالحٍ » أى إلا أكن مررت برجل صالح ؛ فقد

---

(١) المثال الذى يذكره النحاة « ما أنا بالذى قائل لك سوءا » فلعل ماهنا مصحف عنه ، وقد تكرر هذا المثال فى كلام المؤلف ، وانظر ص ٣٩١ السابقة .

مررت بطالح ، وروى عن رؤبة بن العجاج أنه كان إذا قيل له : كيف أصبحت ؟ يقول « خَيْرٍ عافاك الله » أى بخير . قال الشاعر : .

رَسْمِ دَارٍ وَقَفْتُ فى طَلَلِهْ . كِدْتُ أقْضِى الْحَيَاةَ مِنْ جَلَلِهْ [٢٣٨]

فخفض « رَسْمِ » بإضمار حرف الخفض ، وقال الآخر :

٢٥٥ — لَاهِ ابْنُ عَمِّكَ، لا أفْضَلْتَ فى حَسَبٍ

عَنِّى ، وَلا أنْتَ دَيَّانِى فَتَخْزُونِى

فخفض «لاهِ» بتقدير اللام ، كأنه قال : لله ابنُ عَمِّكَ ، وقال الآخر :

---

٢٥٥ — هذا البيت من قصيدة طويلة لذى الأصبع العدوانى ، واسمه الحارث بن محرث ، يعاتب فيها ابن عم له ، وقد روى هذه القصيدة أبو على القالى فى أماليه (١/٢٥٩ بولاق) والمفضل الضبى (المفضلية ٣١)والبيت من شواهد الأشمونى (رقم٥٥٧) وابن جنى فى الخصائص (٢/٢٨٨) ورضى الدين فى باب الظروف وباب حروف الجر من شرح الكافية ، وشرحه البغدادى فى الخزانة (٢/٢٢٢و٤/٢٤٣) وشواهد ابن هشام فى مغنى اللبيب (رقم ٢٣٧) وابن عقيل (رقم ٤٠٨) وابن يعيش فى شرح المفصل (ص١١١١و١٣٠٠) ومعنى « أفضلت » زدت فى المنزلة ، والديان : الذى يملك الأمر ويتصرف فيه على مشيئته ، وتخزونى:تذلنى وتقهرنى ، ومحل الاستشهاد ههنا بهذا البيت قوله « لاه ابن عمك » واعلم أولا أن العرب تقول : لله أنت ، ولله درك ، ولله ابن عمك بثلاث لامات أولها لام الجر وثانيها لام التعريف وثالثها فاء الكلمة على أن لفظ الجلالة مأخوذ من ل ى ه أو عين الكلمة على أن اللفظ الكريم مأخوذ من أ ل ه ، هـذا هو الأصل فى الاستعمال العربى ، وربما قالوا « لاه أبوك » و « لاه ابن عمك » بلام واحدة فيحذفون لامين ، وقد اختلف النحاة فى اللام الباقية ، فذهب سيبويه إلى أن الباقية هى اللام التى من أصل الكلمة والمحذوف لام الجر ولام التعريف ، وهذا هو الذى أراده المؤلف ، وذهب أبو العباس المبرد إلى أن الباقى هو لام الجر ، وقد حذف لام التعريف واللام التى من أصل الكلمة ، وقد فصلنا مقالة الشيخين واستدللنا للمذهبين وبينا أرجحها فى شرحنا على شرح الأشمونى (٣/٢٨٦) فانظره ، وانظر المراجع التى أشرنا إليها فى تخريج هذا الشاهد هنا .

أجِدَّكَ لَسْتَ الدَّهْرَ رَائِىَ رَامَةٍ وَلا عَاقِلٍ إلاَّ وَأَنْتَ جَنِيبُ[١] [١١٦]
وَلا مُصْعِدٍ فى الْمُصْعِدِينَ لِمَنْعِجٍ وَلاَ هَابِطٍ مَا عِشْتَ هَضْبَ شَطِيبِ

فخفض على تقدير الباء ، كأنه قال « بمصعدٍ »[٢] ، وقال الآخر :

بَدَا لِىَ أنِّى لَسْتُ مُدْرِكَ مَا مَضَى وَلا سَابِقٍ شَيْئاً إذا كَانَ جَائِياً [١١٥]

وقال الآخر ، وهو الفرزدق :

مَشَائِيمُ لَيْسُوا مُصْلِحِينَ عَشِيرَةً وَلاَ نَاعِبٍ إلاَّ بِبَيْنٍ غُرَابُهَا [١١٧]

فخفض « ناعب » بإضمار حرف الخفض ، وقال الفرزدق أيضاً :

٢٥٦ — وَمَا زُرْتُ سَلْمَى أنْ تَكُونَ حَبِيبَةً
إلَىَّ ، وَلاَ دَيْنٍ بِهَا أنَا طَالِبُهْ

فخفض «دين» بإضمار حرف الخفض .

---

(١) فى هذين البيتين الإقواء كما هو ظاهر

(٢) الأولى أن يقول « كأنه قال برائى رامة » وهذا هو جر المعطوف على خبر ليس المنصوب بتوهم أنه قد دخلت الباء الزائدة على الخبر

٢٥٦ — هذا البيت من قصيدة للفرزدق يمدح فيها المطلب بن عبد الله المخزومى ، وهو من شواهد الأشمونى (رقم ٤٠١) أنشده فى باب تعدى الفعل وفى باب حروف الجر ، وأنشده شيخ النحاة سيبويه (١/٤١٨) وابن هشام فى مغنى اللبيب (رقم ٧٨٧) وقوله « أن تكون حبيبة » المصدر المنسبك من أن المصدرية وما بعدها مفعول لأجله ، فأصله مجرور باللام الدالة على التعليل ، وأصل الكلام : لان تكون حبيبة ، ثم حذفت اللام لأن حرف الجر يكثر حذفه قبل أن المصدرية وأن المؤكدة ، وقد اختلف العلماء فى المصدر المنسبك بعد حذف حرف الجر : أهو مجرور بذلك الحرف المحذوف ، أم أنه انتصب على التوسع بعد حذف حرف الجر ؟ فأما الذين ذهبوا إلى أن المصدر مجرور بذلك الحرف المحذوف فيجعلون العطف عليه بالجر تبعا لحاله الذى هو عليه حقيقة ، وأما الذين يذهبون إلى أن المصدر بعد حذف حرف الجر صار منصوبا فيجعلون العطف عليه بالجر على أحد وجهين : الأول أنه معطوف على محل المصدر الذى كان له قبل=

والذى يدل على ذلك أنكم تُعْمِلُون رُبَّ مع الحذف بعد الواو والفاء وبَلْ؛ فدل على جوازه .

وأما البصريون فاحتجوا بأن قالوا : أجمعنا على أن الأصل فى حروف الجر أن لا تعمل مع الحذف، وإنما تعمل مع الحذف فى بعض المواضع إذا كان لها عوض، ولم يوجد هاهنا ، فبقينا فيما عداه على الأصل ، والتمسك بالأصل تمسك باستصحاب الحال ، وهو من الأدلة المعتبرة ، ويُخَرَّجُ على هــذا الجرُّ إذا دخلت ألف الاستفهام [١٧٣] وها التنبيه نحو « آللهِ ما فَعَلَ ، وها الله ما فَعَلْتُ » لأن ألف الاستفهام وها صارتا عوضاً عن حرف القسم ؛ والذى يدل على ذلك أنه لا يجوز أن يظهر معهما حـرف القسم ؛ فلا يقال « أ والله » ولا « ها والله » لأنه لا يجوز أن يجمع بين العوض والمعوض ، ألا ترى أن الواو لما كانت عوضاً عن البـاء لم يجز أن يجمع بينهما ؛ فلا يجوز أن يقال : « بِوَاللهِ لأفْعَلَنَّ » ؟ فـكذلك هاهنا .

وأما الجواب عن كلمات الـكوفيين : أما احتجاجهم بقولهم « أللهِ لأفعلن » فإنما جاز ذلك مع هذا الاسم خاصة على خلاف القياس لـكثرة استعماله ، كما جاز دخول

= حذف حرف الجر ، والثانى أنه معطوف على التوهم ، وكأن الشاعر بعد أن قال « أن تـكون حبيبة » قد توهم أنه أدخل حرف الجر لانه كثيرا ما يتكلم به ، فأتى بالمعطوف مجرورا ، قال ابن هشام فى المغنى (ص ٥٢٦ بتحقيقنا) : « وقوله :

* وما زرت ليلى أن تـكون حبيبة * البيت

رووه بخفض دين عطفا على محل أن تـكون ؛ إذ أصله لأن تـكون ، وقد يجاب بأنه عطف على توهم دخول اللام ، وقد يعترض بأن الحمل على العطف على المحل أظهر من الحمل على العطف على التوهم ، ويجاب بأن القواعد لا تثبت بالمحتملات » اهـ . وقال سيبويه بعد إنشاد البيت « جره لانه صار كأنه قال : لأن تـكون » اهـ . وقال الأعلم : «والشاهد فيه حمل دين على معنى لأن تكون ، وجره » اهـ .

حرف النداء عليه مع الألف واللام دون غيره من الأسماء لكثرة الاستعمال ؛ فكذلك ها هنا : جاز حذف حرف الخفض لكثرة الاستعمال مع هذا الاسم دون غيره ، فبقينا فيما عداه على الأصل . يدل عليه أن هذا الاسم يختص بما لايكون في غيره ، ألا ترى أنه يختص بالتاء كقوله تعالى : (وتالله لأكيدَنَّ أصنامكم) وإن كان لايجوز دخول التاء في غيره ، كما لايجوز إدخال التاء في « أسْنَتُوا » إلا في خلاف الخِصْبِ ، ولا يقال « تالرحمن »[1] ولا « تالرحيم » وكما أن ماحكاه أبو الحسن الأخفش من قوله « تَرَبِّى » لايدل على جوازه لشذوذه وقلته ؛ فكذلك قولهم « آللهِ لأفعلن » لايدل على جوازه في غيره ، واختصاصُ هذا الاسم بهذا الحكم كاختصاص «لاتَ» بحين ، و « لَدُنْ » بغُدْوة ، و« جاءت » بحاجتك في قولهم « ماجاءت حاجَتَكَ » فإن لات لاتعمل إلا في الحين ، ولدن لاتنصب إلا غُدْوة ، وجاءت لاتنصب إلا حاجتك ، كأنهم قالوا : ماصارت حاجتك ، أو كانت حاجَتَكَ ، وأدخلوا التاء على ما[2] إذ كان ماهو الحاجة كما قال بعضهم « مَنْ كانت أمَّكَ » فنصب الأم وأنَّثَ مَنْ حيث أوقعها على مؤنث ؛ ولأن هذا الاسم عَلَمٌ فجاز أن يختص بما لايكون في غيره ؛ لأن الأسماء الأعلام كثيراً مايُعْدَل ببعضها عن قياس الكلام ، ألا ترى أنهم قالوا « مَوْهَبٌ ، ومَوْرَقٌ » ففتحوا العين وقياسها أن تكسر، وكذلك قالوا : « حَيْوَة » بالواو وإن كان قياسها أن تكون بالياء ، وكذلك قالوا« مَزْيَدٌ ، ومَكْوَزَةٌ ،

(١) من النحاة من جوز دخول التاء على « رب » مضافا للكعبة أو إلى ياء المتكلم فيقال « ترب الكعبة » ويقال « تربى لأفعلن » ومنهم من حكى دخولها على «الرحمن» فيقال « تالرحمن » ومنهم من حكى دخولها على « حياتك » فيقال « تحياتك » وكل ذلك قليل أو نادر .

(٢) المراد أنهم أنثوا الفعل المسند إلى ضمير عائد إلى ما ، مراعاة لمعنى ما ، وذلك أنهم قالوا « جاءت » بتاء التأنيث ؛ لأن في جاء ضميرا مستترا يعود إلى « ما » وما هي الحاجة ؛ لأن المبتدأ والخبر شيء واحد

ومَدْيَنٌ » فصححوا و إن كان القياس أن يُعلوُّا ؛ لأن ما كان من الأسماء على مَفْعَلٍ أومَفْعِلٍ ؛ فإنه يعتل لمجيئه على وزن الفعل وفَصْلِ الميم له من أمثلته ، وكذلك[١٧٤] قالوا « مَحْبَبٌ » بغير إدغام و إن كان القياس الإدغام ، وكذلك قالوا « العَجَّاج ، والحَجَّاج » بإمالة الألف و إن كان قياسها أن لا تمال ؛ لعدم شرط الإمالة من الياء والكسرة ، وهذا لأن من كلامهم أن يجعلوا الشىء فى موضع على غير حاله فى سائر الكلام : إمالكثرة الاستعمال ، أو تنبيه على أصل ، أو غير ذلك .

وأما احتجاجهم بما حكى يونس أن من العرب من يقول «مررت برجل صالح إلا صالح فطالح » أى « إلا أكن مررت برجل صالح فقد مررت بطالح » قلنا : هذا لغة قليلة الاستعمال بعيدة عن القياس ؛ فلا يجوز أن يقاس عليها : أما قلتها فى الاستعمال فظاهرٌ ؛ لأن أكثر العرب لاتتكلم بها ، و إنما جاءت قليلة فى لغة لبعض العرب ؛ وأما بُعْدُها عن القياس فإنك تفتقر إلى إضمار أشياء ، وحكم الإضمار أن يكون شيئاً واحداً ، ألا ترى أنك إذا قلت « مررت برجل صالح إلا صالح فطالح » تقديره : إلا أكن مررت بصالح [فقد مررتُ بطالح] فتفتقر إلى أشياء ، وذلك بعيد عن القياس ، وهذا شبيه بقول النحويين « مامررت بزيدٍ فكيف أخيه » ويقول الرجل : جئتكَ بِدِرْهمٍ ، فيقول المجيب « فهلا دينارٍ » وهذا كله ردىء لاتتكلم به العرب .

وأما ماروى عن رؤبة من قوله « خَيْرٍ عافاكَ الله ، أى : بخير » فهو من الشاذ الذى لايعتد به لقلته وشذوذه ، وكذلك جميع ما استشهدوا به من الأبيات وقد أجبنا عنها فى مواضعها بما يغنى عن الإعادة .

وأما إضمارُ رُبَّ بعد الواو والفاء و بل — وهى حروف جر — فإنما جاز ذلك لأن هذه الأحرف صارت عوضاً عنها دالة عليها ، فجاز حذفها ، وما حذف وفى اللفظ على حذفه دلالة أو حُذِفَ إلى عوض و بدل ؛ فهو فى حكم الثابت ،

وقد بينا ذلك مستقصى فى موضعه ، بخلاف ها هنا ، فإنكم جوزتم حذف حرف القسم ولا دلالة فى اللفظ على حذفه ولا إلى عوض و بدل ، فبان الفرق بينهما ، والله أعلم .

٥٨ — مسألة

[اللام الداخلة على المبتدأ ، لام الابتداء أو لام جواب القسم ؟]

ذهب الكوفيون إلى أن اللام فى قولهم « لَزَيْدٌ أفضَلُ مِنْ عَمْرٍو » جواب [١٧٥] قَسَمٍ مُقَدَّر ، والتقدير : والله لَزَيْدٌ أفضَلُ من عَمْرٍو ، فأضْمَرَ اليمينَ اكتفاء باللام منها ، وذهب البصريون إلى أن اللامَ لامُ الابتداء .

أما الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا : الدليل على أن هذه اللام جواب القسم وليست لام الابتداء أن هذه اللام يجوز أن يليها المفعول الذى يجب له النصب . وذلك نحو قولهم « لَطَعَامَكَ زَيْدٌ آكِلٌ » فلو كانت هذه اللامُ لاَمَ الابتداء لكان يجب أن يكون مابعدها مرفوعاً ، ولَمَّا كان يجوز أن يليها المفعولُ الذى يجب أن يكون منصوبا .

وأما البصريون فاحتجوا بأن قالوا : الدليل على أنها لامُ الابتداء أنها إذا دَخَلَتْ على المنصوب بظننت أوْجَبَتْ له الرفعَ وأزالت عنه عمل ظننت ، تقول: ظننت زيداً قائماً ، فإذا أدخلت على زيد اللام قلت : ظننت لَزَيْدٌ قائم ، فأوجبت له الرفع بالابتداء بعد أن كان منصوبا ؛ فدل على أنها لام الابتداء .

قالوا : ولا يجوز أن يقال « إن الظن محمول على القسم ؛ فاللام جواب القسم ، كقولهم : والله لزيد قائم ، لا لاَم الابتداء ، فإذا كانت جواب القسم فحكمها أن تُبْطِل عمل ظننت ؛ فلهذا وجب أن يرفع زيد بما بعده ، لا بالابتداء ، وهذا لأن حكم لام القسم فى كل موضع أن لا يعمل ماقبلها فيما بعدها ، ولا مابعدها فيما قبلها ؛ لأين

مابعدها من الكلام محلوف عليه ؛ فلو جعل شيء منه قبلها لزال منه معنى الحلف عليه » لأنا نقول : لايجوز أن يكون الظن قسما ؛ لأنه إنما نُقْسِمُ بالشيء في العادة إذا كان عظيما عند الحالف ، كقوله « واللهِ ، والقرآنِ ، والنبي ، وأبي» وما أشبه ذلك مما يحلف به أهل الجاهلية والإسلام ، ومعنى الظن خارج عن هذا المعنى .

فأما قولهم « جَيْرِ لأذهبَنَّ ، وعَوْضُ لأقومن ، وكلاًّ لأنطلقن » فإنما أقسموا بها لأنهم أجروها مجرى حق ، والحق مُعَظَّم في النفوس ، بخلاف الظن الذي فيه معنى الشك ، وجير بمعنى نَعَمْ ، قال الشاعر :

٢٥٧ — إنَّ الَّذِي أَغْنَاكَ يُغْنِينِي جَيْرْ
وَاللهُ نَفَّاحُ الْيَدَيْنِ بِالْخَيْرْ

---

٢٥٧ — هذا بيتان من مشطور الرجز ، والذى يؤخذ من كلام أهل اللغة أن « جير » تأتى على وجهين : أولهما أن تكون حرف جواب كأجل ، ومعناها نعم ، وعليه جاء قول الراجز :

قالت : أراك هاربا للجور من هدة السلطان ، قلت : جير

وهى فى هذا الوجه مبنية إما على الكسر كما هو الأصل فى التخلص من التقاء الساكنين ، وإما على الفتح للتخفيف مثل أين وكيف ، والوجه الثانى : أن تكون بمعنى اليمين ، يقال : جير لا أفعل كذا ، ولا جير لا أفعل ذلك ، قال الجوهرى : « قولهم جير لا آتيك — بكسر الراء — يمين للعرب ، ومعناها حقا » اهـ وأنكر ابن هشام فى المغنى الاستعمال الثانى ، قال (ص ١٢٠) : « جير — بالكسر على أصل التقاء الساكنين كأمس ، وبالفتح للتخفيف كأين وكيف — حرف جواب بمعنى نعم ، لا اسم بمعنى حقا فتكون مصدراً ، ولا بمعنى أبدا فتكون ظرفا ، وإلا لأعربت ودخلت عليها أل » اهـ . وفى كلام ابن هشام هذا مناقشة ؛ فإنه قطع بأنها لا تكون إلا حرف جواب بمعنى نعم ، ونفى أن تكون اسما بمعنى حقا يستعمل فى اليمين ، واستدل بأنها لو كانت اسما بمعنى حقا لوجب إعرابها وجاز دخول أل عليها ، وكل ذلك غير مسلم له ، أولا : لأن أثبات العلماء قد نقلوا أن العرب تستعملها بمعنى اليمين ، وقد استقر عند المحققين =

وعَوْضُ بمعنى الدهر ، قال الشاعر :

٢٥٨ — رَضِيعَىْ لِبَانٍ ثَدْيَ أمٍّ تَحَالَفَا
بِأسْحَمَ دَاجٍ عَوْضُ لاَ نَتَفَرَّقُ

= أن من حفظ حجة على من لم يحفظ ، وثانيا : أنه لا يلزم من كونها تأتى اسما بمعنى حقا أن تعرب ، لأن لبنائها مع ذلك سببا معترفا به ، وبهذا السبب نفسه بنيت بعض الأسماء ، وهذا السبب هو شبهها الحرف شبها لفظيا ، فإن « جيرِ » التى هى اسم بمعنى حقا أشبهت « جير » التى هى حرف جواب ، كما أن « حاشا » التنزيهية بنيت لشبهها حاشا الحرفية شبها لفظيا ، ولم يلزم من كونها بمعنى تنزيها أن تعرب ولا أن تدخلها أل ، وأيضا « ما » التى هى نكرة بمعنى شىء لم يلزم من أن تكون بمعنى اسم تدخل عليه أل أن تكون هى بحيث تدخل عليها أل ، وقول الراجز المستشهد بكلامه « والله نفاح اليدين بالخير » مأخوذ من قولهم « نفحه بشىء » أى أعطاه ، و « نفحه بالمال نفحا » أعطاه ، وفى الحديث « المكثرون هم المقلون إلا من نفح فيه بيمينه وشماله » أى ضرب يديه فيه بالعطاء . وقال الشاعر ، وهو ابن ميادة الرماح بن أبرد يمدح الوليد بن يزيد :

لما أتيتك أرجو فضل نائلكم ... نفحتنى نفحة طابت لها العرب

٢٥٨ — هذا البيت من قصيدة الأعشى ميمون بن قيس التى مدح بها المحلق فرفع من شأنه ، ومطلعها :

أرقت ، وما هذا السهاد المؤرق ؟ ... وما بى من سقم ، وما بى معشق

والبيت المستشهد به من شواهد رضى الدين فى باب الظروف من شرح الكافية . وقد شرحه البغدادى فى الخزانة (٣/٢٠٩) وشواهد الزمخشرى فى المفصل وابن يعيش فى شرحه (ص ٥٥٩) وابن هشام فى مغنى اللبيب (رقم ٢٤٦) وابن جنى فى الخصائص (١/٢٦٥ الدار) وأنشده ابن منظور (ع و ض — س ح م) وانظر القصيدة فى ديوان الأعشى (ص ١٤٥ فينا) .

واللبان — بكسر اللام بزنة الكتاب — هو اللبن ، فإن لم تنونه فهو مضاف إلى ثدى أم ، وإن نونته جررت ثدى أم على البدل أو نصبته على البدل أيضاً باعتبار موضع اللبان لأنه فى المعنى مفعول به لرضيعى ، أو نصبته بتقدير أعنى أو نحوه ، وقوله « تحالفا » يروى فى مكانه « تقاسما » أى حلف كل منهما وأقسم ، أو عقدا محالفة بينهما ، والأسحم الذى تحالفا عليه : يقال هو الدم ، وكان من عادتهم أن يغمسوا أيديهم فى الدم =

[١٧٦] وفى عَوْضُ ثلاثُ لغاتٍ : عَوْضُ بالضم ، وعَوْضَ بالفتح ، وعَوْضِ بالـكسر ، وكلاًّ بمعنى حَقًّا، قال الشاعر :

٢٥٩ — أَلَيْسَ قَلِيــــلاً نَظْرَةٌ إنْ نَظَرْتُهَا
إلَيْــكِ ؟ وَكَلاًّ لَيْسَ مِنْكِ قَلِيلُ .

= عندما يتحالفون ، ويقال : هو الرحم ، ويقال : هو حلمة الثدى، ويقال: هو الليل ، و « عوض » يأتى ظرفا لمـا يستقبل من الزمان مبنيا على الضم فى محل نصب ، تقول : لا أكلمك عوض يا فتى ، تريد لا أكلمك أبداً ، ويأتى بمعنى القسم ، تقول : لا أفعل هذا عوض ، تحلف بالدهر والزمان ، وهذا المعنى هو الذى أراده المؤلف هنا . قال ابن يعيش « وأما عوض فهو اسم من أسماء الدهر ، وهو للمستقبل من الزمان ، كما أن قط للماضى ، وأكثر استعماله فى القسم ، تقول : عوض لا أفارقك ، أى لا أفارقك أبداً ، كما تقول: قط ما فارقتك ، وعوض مبنية لقطعها عن الإضافة ، وفيها لغتان : الفتح ، والضم ، فمن فتح فطلبا للخفة ، ومن ضم فتشبيها بقبــل وبعــد . . . فإن أضفته أعربته ، تقول : لا أفعله عوض العائضين ، أى دهر الداهرين ، فيكون معربا ، وانتصابه على الظرف لا على حده فى :

* بأسحم داج عوض لا نتفرق *

وعوض من لفظ العوض ومعناه ، وذلك أن الدهر لا يمضى منه جزء إلا ويخلفه جزء آخر ، فصار الثانى كالعوض من الأول » اهـ .

وأغرب ابن الـكلبى فزعم أن « عوض » فى بيت الأعشى اسم صنم كان لبكر بن وائل ، قال ابن هشام « واختلف فى قول الأعشى :

* بأسحم داج عوض لا نتفرق *

فقيل : ظرف لنتفرق ، وقال ابن الـكلبى : قسم ، وهو اسم صنم كان لبـكر بن وائل ، بدليل قوله :

حلفت بمائرات حول عوض   وأنصاب تركن لدى السعير

والسعير : اسم لصنم كان لعنزة ، ولو كان كما زعم لم يتجه بناؤه فى البيت » اهـ .

٢٥٩ — هذا البيت ثالث تسعة أبيات رواها أبو تمام فى الحماسة (انظر شرح المرزوقى ص ١٣٤٠) ونسبها لابن الطثرية ، واسمه يزيد بن سلمة بن سمرة ، والطثرية =

وأما الجواب عن كلمات الكوفيين : أما قولهم « إن هذه اللام ليست لام الابتداء ؛ لأن الابتداء يوجب الرفع ، وهذه اللام يجوز أن يليها المفعول الذى يجب له النصب ، نحو قولهم « لَطَعَامَكَ زيدٌ آكِلٌ » قلنا : الأصل فى اللام ها هنا أن تدخل على زيد الذى هو المبتدأ ، وإنما دخلت على المفعول الذى هو معمول الخبر لأنه لما قُدِّم فى صدر الكلام وقع موقع المبتدأ ؛ فجاز دخول اللام عليه ؛ لأن الأصل فى هذه اللام أن تدخل على المبتدأ ، فإذا وقع المفعول موقعه جاز أن تدخل هذه اللام عليه كما تدخل على المبتدأ ، وإذا جاز دخول هذه اللام على معمول الخبر إذا وقع موقعه ، كقولك « إنَّ زيداً لَطَعَامَكَ آكِلٌ » وكقول الشاعر :

=أمه ، نسبت إلى طثر ، وهو حى من اليمن . يقول : أليس قليلا نظرة منك إذا حصلت لى ، ثم استدرك على نفسه ناقضا لما اعتقده ، فقال : كلا ، لا قليل منك ، ومثل هذا البيت فى المعنى قول الآخر :

هل إلى نظرة إليك سبيل ؟ فيروى الظما ويشفى الغليل
إن ما قل منك يكثر عندى وكثير ممن يحب القليل

وموطن الاستشهاد بالبيت قوله « وكلا ليس منك قليل » فإن المؤلف قد ذهب إلى أن « كلا » فى هذه العبارة بمعنى حقا ، وهذا شىء قاله الكسائى ومتابعوه ، فأما سيبويه والخليل والمبرد والزجاج وأكثر البصريين فقالوا : إن كلا حرف معناه الردع والزجر ، لا معنى له عندهم إلا ذلك ، وقال الكسائى : قد يخرج « كلا » عن الردع والزجر فيكون بمعنى حقا ، وقال أبو حاتم ومتابعوه : قد يخرج كلا عن معنى الردع والزجر فيكون بمعنى « ألا » الاستفتاحية ، وقال النضر بن شميل والفراء ومن تابعهما : قد يخرج كلا عن معنى الردع والزجر فيكون حرف جواب بمعنى إى ونعم ، وحمل هؤلاء على ذلك قول الله تعالى : (كلا والقمر) فقالوا : المراد — والله أعلم — إى والقمر .

٢٦٠ — إنَّ أمْرَأً خَصَّنِي عَمْـداً مَوَدَّتَهُ
عَلَى التَّنَائِى لَعِنْدِى غَـيْرُ مَـكْفُورِ

وإن كان الأصل فيها أن تدخل — بعد نقلها عن الاسم — على الخبر لا على معموله ؛ لوقوعه موقعه[1] ، فـكذلك يجوز دخول هذه اللام على المفعول إذا وقع موقع المبتدأ ، وإن كان الأصل فيها أن تدخل على المبتدأ ؛ لوقوعه موقعه ، والله أعلم .

٥٩ — مسألة

[القول فى أيمن فى القسم ، مفرد هو أو جمع ؟][2]

ذهب الـكوفيون إلى أن قولهم فى القسم « أيمن الله » جمع يمين . وذهب البصريون إلى أنه ليس جمع يمين ، وأنه اسم مفرد مشتق من اليُمْن .

أمَّا الـكوفيون فاحتجوا بأن قالوا : الدليل على أن « أيمن » جمع يمين أنه

---

٢٦٠ — هذا البيت من كلام أبى زبيد الطائى من كلمة يمدح فيها الوليد بن عقبة ، ويصف نعمة أنعمها عليـه مع بعده وتنائيه عنه ، وهو من شواهد سيبويه (١/٢٨١) وابن هشـام فى مغنى اللبيب (رقم ٩٢٥) وقوله « خصنى مودته » أراد أن يقول : خصنى بمودته ، فحذف حرف الجر ، وأوصل الفعل إلى المجرور بنفسه فنصبه ، والمـكفور: اسم المفعول من قولهم « كفر فلان النعمة » إذا جحدها ولم يقم بحقها من الشكر ، ومحل الاستشهاد فى هذا البيت قوله « لعندى غير مكفور » حيث أدخل لام الابتداء على الظرف ولم يدخلها على خبر إن ، وأصلها أن تدخل على خبر إن أو اسمها المتأخر عن خبرها ، فأصل الـكلام هنا : لغير مكفور عندى .

(١) قوله « لوقوعه موقعه » تعليل لقوله « جاز دخول هذه اللام على معمول الخبر » ونبهنا على ذلك لتباعد ما بينهما بما وقع اعتراضا

(٢) انظر فى هذه المسألة : التصريح للشيخ خالد (٢/٤٥٦) وشرح الأشمونى مع حاشية الصبان (٤/٢٣٢) وشرح ابن يعيش على المفصل (ص ١٢٩٠) ولسـان العرب (ى م ن) .

على وزن أَفْعُل ، وهو وزنٌ يختص به الجمعُ ، ولا يكون فى المفرد ، يدل عليه أن التقدير فى قولهم « أيمن الله » أى : علىّ أيمُنُ اللهِ ، أى أَيْمَانُ اللهِ عَلَىّ فيما أُقسم به ، وهم يقولون فى جمع يَمِين « أيْمُنٌ » قال زهير :

٢٦١ — فَتُجْمَعُ أَيْمُنٌ مِنَّا وَمِنْكُمْ بِمُقْسَمَةٍ تَمُورُ بِهَا الدِّمَاءُ

وقال الأَزْرَقُ العنبرى :

٢٦٢ — طِرْنَ انْقِطَاعَةَ أَوْتَارٍ مُحَظْرَبَةٍ فِى أَقْوُسٍ نَازَعَتْهَا أَيْمُنٌ شُمُلاَ

---

٢٦١ — هذا البيت لزهير بن أبى سلمى كما قال المؤلف (الديوان ٧٨ ط الدار) وقد رواه ابن منظور (ق س م — ى م ن) والأيمن : جمع يمين ، وأراد بقوله «فتجمع أيمن منا ومنكم» تحلفون ونحلف ، وقوله « بمقسمة » هو بضم الميم وفتح السين بينهما قاف ساكنة — وهو الموضع يحلف فيه عند الأصنام ، ويروى « بَمقسمة » بفتح الميم — وأراد بها القسامة ، وأصل القسامة — بزنة السحابة — أن يوجد رجل قتيلا فيجىء أولياؤه فيدعون على رجل أنه قاتله ، ولا تكون لهم بينة كاملة ، أو يوجد القتيل فى محلة قوم ولا بينة على أن قاتله فلان منهم ، فيستحلف أولياء القتيل خمسين يمينا أن فلانا قتله ، أو أن هؤلاء قتلوه ، فإن حلفوا استحقوا دية القتيل ، وإن أبوا أن يحلفوا حلف المدعى عليه وبرىء . وعلى هذا يكون المعنى فى بيت زهير : تؤخذ أيمان مثل الأيمان التى تؤخذ فى القسامة ، وتمار بها الدماء : أى تسيل ، والمراد دم البدن التى تنحر .

ومحل الاستشهاد بالبيت قوله « أيمن » فإنه جمع يمين ، قال سيبويه : « وقالوا : يمين وأيمن ، وقالوا : أيمان فكسروها على أفعال كما كسروها على أفعل » اه . وقد كسروا يمينا على يمن — بضم الياء والميم جميعا — كما كسروا شمالا على شمل ، ومن ذلك قول زهير :

قد نكبت ماء شرج عن شمائلها وجو سلمى على أركانها اليمن

٢٦٢ — هذا البيت من شواهد سيبويه (٢/١٩٤) وابن يعيش فى شرح المفصل (ص ٦٣٣ و ٦٤٠) ورضى الدين فى شرح الشافية ، وشرحه البغدادى (ص ١٣٣ بتحقيقنا) وقد أنشده ابن منظور (ش م ل) وكلهم نسبوه إلى الأزرق العنبرى ، =

وقال الآخر :

٢٦٣ — * يَأْتِى لَهَا مِنْ أَيْمُنٍ وَأَشْمُلِ *

= وهو يصف فى هذا البيت طيراً ترن، فشبه صوت طيرانها بسرعة بصوت أوتار تقطعت عند الجذب والنزع عن القوس ، فقوله « انقطاعة » مفعول مطلق يراد به التشبيه : أى طرن طيرانا ذا صوت يشبه صوت انقطاع أوتار محظربة ، والمحظربة : المحكمة الفتل ، والأقوس : جمع قوس ، و « نازعتها أيمن شملا » يريد أن الأيمن تجذبها إلى ناحية ، والأشمل تجذبها إلى ناحية أخرى ، فهما يتنازعان فى جذبها ويتغالبان عليه . والاستشهاد به ههنا فى قوله « أيمن » فإنه جمع يمين — وهى اليد — فيدل ذلك على أن همزة « أيمن » همزة قطع فى الأصل ، ولكنها صيرت همزة وصل تخفيفا لكثرة الاستعمال .

٢٦٣ — هذا بيت من الرجز المشطور ، وهو من كلام أبى النجم الفضل بن قدامة العجلى ، وقد أنشده ابن منظور (ى م ن) وسيبويه (٢/١٤٧و١٩٥) وابن يعيش فى شرح المفصل (ص ١٢٩١) ويروى :

* يبرى لها من أيمن وأشمل *

وبرى يبرى — مثل رمى يرمى — أى تعرض ، والأيمن : جمع يمين ، وأراد جهة اليمين ، والأشمل : جمع شمال ، وأراد جهة الشمال

قال ابن منظور فى تفسير بيت الشاهد : « يقول : يعرض لها من ناحية اليمين وناحية الشمال ، وذهب إلى معنى أيمن الإبل وأشملها ، فجمع لذلك » اهـ .

ومحل الاستشهاد بالبيت قوله « أيمن » فإن أيمنا هنا جمع يمين ، ويريد الكوفيون بالاستشهاد بهذه الأبيات الثلاثة أن المعهود فى لفظ أيمن أن يكون جمع يمين ، سواء أكان بمعنى الحلف والقسم كما فى البيت الأول من هذه الأبيات وهو بيت زهير (رقم ٢٦١) أم كان بمعنى اليد اليمنى كما فى البيتين الثانى والثالث وهما بيت الأزرق وبيت أبى النجم (رقم ٢٦٢ و٢٦٣) ولم يعرف أيمن مفرداً ، بل لم يعرف مفرد آخر على وزن أفعل — بضم العين — وهمزة أفعل الجمع همزة قطع كأكلب وأقوس وأرهط وأفلس وما أشبه ذلك،وإنما صيرت الهمزة فى أيمن المراد به الحلف همزة وصل لكثرة الاستعمال ، ولهذا تجدها مفتوحة على ما كانت عليه وهى همزة قطع،وعلى خلاف المعهود فى همزة الوصل=

والأصل فى همزة أيمن أن تكون همزة قطع ؛ لأنه جمع ، إلا أنها وُصِلَتْ لكثرة الاستعمال ؛ و بقيت فتحتها على ما كانت عليه فى الأصل ، ولو كانت – على ما زعمتم – فى الأصل همزةَ وصلٍ لكان ينبغى أن تكون مكسورة على حركتها عندكم فى الأصل . والذى يدل على أنها ليست همزة وصل أنها ثبتت فى قولهم « أم الله لأفعلَنَّ » فتدخل الهمزة على الميم وهى متحركة ، ولو كانت همزة وصل لوجب أن تحذف لتحرك ما بعدها .

وأما البصريون فاحتجوا بأن قالوا : إنما قلنا إنه مفرد وليس بجمع يمين لأنه لو كان جمع يمين لوجب أن تكون همزته همزة قطع ، فلما وجب أن تكون همزته همزة وصل دل على أنه ليس بجمع يمين ، قال الشاعر :

٢٦٤ — وَقَدْ ذَكَرَتْ لِى بِالْكَثِيبِ مُؤَالِفاً
قِلاَصَ سُلَيْمٍ أَوْ قِلاَصَ بَنِى بَكْرِ
فَقَالَ فَرِيقُ الْقَوْمِ لَمَّا نَشَدْتُهُمْ : نَعَمْ ، وَفَرِيقٌ : لَيْمُنُ اللهِ مَاندرى

ـــ من أنها مكسورة . قال ابن يعيش : « وذهب الكوفيون إلى أن همزته همزة قطع ، وأنه جمع لا مفرد ، وهو جمع يمين ، كما قال العجلى :

* يبرى لها من أيمن وأشمل *

وسقطت همزته فى الوصل لكثرة الاستعمال » اهـ ، وسيأتى فى شرح الشاهد الآتى بيان حجة البصريين

٢٦٤ — هذان البيتان من كلام نصيب بن رباح ، وقد أنشد ثانيهما سيبويه (٢/١٤٧) وابن يعيش (ص ١٢٦٠) وابن هشام فى مغنى اللبيب (رقم ١٤٢) وابن جنى فى شرح تصريف المازنى (١/٥٨) وفى سر صناعة الإعراب (١/١٢٠) وابن منظور (ى م ن) والخطيب القزوينى فى الإيضاح (رقم ٤٨٠ بتحقيقا) وصف نصيب أنه تعرض لزيارة من يحب ، فتعلل بأنه ينشد إبلا ضلت له مخافة أن ينكر عليه مجيئه وإلمامه بهم ، ومعنى « نشدتهم » سألتهم ، يقال « نشد فلان الضالة » إذا سأل عنها ، ويقال « أنشد فلان الضالة » إذا عرفها . ومحل الاستشهاد قوله « لا يمن الله » حيث ـــ

ويدل عليه أنهم قالوا فى أيمن الله « مُ اللهِ » ولو كان جمعاً لما جاز حذف جميع حروفه إلا حرفاً واحداً ؛ إذ لا نظير له فى كلامهم ، فَدَلَّ على أنه ليس بجمع ، فوجب أن يكون مفرداً .

وأما ما ذكروه من كونها همزة وصل لكثرة الاستعمال فسنبين أنه حجة عليهم فى الجواب عن كلماتهم ، إن شاء الله تعالى .

أما الجواب عن كلمات الكوفيين : أما قولهم « إنه جمعُ يمين ، بدليل أنه على وزن أفْعُل ، وأفعل وزنٌ يختص به الجمع ، ولا يكون فى المفرد » قلنا : لا نسلم ؛ بل قد جاء ذلك فى المفرد ؛ فإنهم قالوا : رَصاصٌ آنُكٌ ، وهو الخالص ، وقالوا « أَشْنُمَة » اسم موضع وأكمة ، و « أَشُدٌّ » على الصحيح ، وهو منتهى [١٧٨]

= ورد بهمزة وصل؛ فدل ذلك على أن « ايمن » مفرد وليس بجمع ؛ إذ لو كان جمعا لكانت همزته همزة قطع كالهمزة فى أرهط وأكلب وأروس وأفؤس ونحو ذلك ، قال سيبويه : « وزعم يونس أن همزة ايم موصولة ، وكذلك تفعل بها العرب ، وفتحوا الألف كما فتحوا الألف التى فى الرجل ، وكذلك ايمن ، قال الشاعر :

* فقال فريق القوم لما نشدتهم — البيت * » اهـ كلامه ،

قال الأعلم : « الشاهد فى حذف ألف ايمن ؛ لأنها ألف وصل عنده ، فتحت لدخولها على اسم لا يتمكن فى الكلام ، إنما هو مخصوص بالقسم مضمن معناه » اهـ .

وقال ابن هشام :« ايمن المختص بالقسم: اسم،لاحرف ،خلافا للزجاج والرمانى، مفرد مشتق من اليمن وهو البركة ، وهمزته وصل ، لا جمع يمين وهمزته قطع،خلافاللكوفيين ويرد مذهب الكوفيين جواز كسر همزته وفتح ميمه ، ولا يجوز مثل ذلك فى الجمع من نحو أفلس وأكلب ، وقول نصيب :

* فقال فريق القوم لما نشدتهم * البيت *

فحذف ألفها فى الدرج ، ويلزمه الرفع بالابتداء ، وحذف الخبر ، وإضافته إلى اسم الله سبحانه وتعالى ، خلافا لابن درستويه فى إجازة جره بحرف القسم ، ولابن مالك فى جواز إضافته إلى الكعبة ولكاف الضمير ، وجوز ابن عصفور كونه خبرا والمحذوف مبتدأ ، أى قسمى ايمن الله » اهـ ، والله — سبحانه وتعالى — أعلى وأعلم وأعز وأكرم

الشباب والقوة ، وقيل : هو الحلم ، وقيل : عشرون سنة ، وقيل : ثلاث وثلاثون سنة ، وقيل : أربعون سنة .

وقولهم « الأصل فى الهمزة أن تكون همزة قطع لأنه جمع يمين » قلنا : لو كانت الهمزة فيه همزةَ قطع لما جاز فيه كسر الهمزة فقيل «إيمُنُ الله» لأن ما جاء من الجمع على وزن أفْعُل لا يجوز فيه كسر الهمزة ، فلما جاز ها هنا بالإجماع كسر الهمزة دل على أنها ليست همزة قطع .

وأما قولهم « إنها لو كانت همزة وصل لكان ينبغى أن تكون مكسورة » قلنا : إنما جاءت مفتوحة — و إن كان القياس يقتضى أن تكون مكسورة — لأنهم لما كثر استعماله فى كلامهم فتحوا فيه الهمزة لأنها أخف من الكسرة كما فتحوا الهمزة التى تدخل على لام التعريف ـ و إن كان الأصل فيها الكسر ـ لكثرة الاستعمال ، فكذلك ها هنا .

وأما قولهم « إن الهمزة ثبتت فى قولهم أمُ الله لأفعلنّ مع تحرك ما بعدها » قلنا : إنما ثبتت الهمزة فيه من وجهين ؛ أحدهما : أن الأصل فى الكلمة « أيمن » فالهمزة داخلة على الياء وهى ساكنة ، فلما حذفت ـ وحذفها غير لازم ـ بقى حكمها. والثانى : أن حركة الميم حركةُ إعراب ، وليست لازمة وتسقط فى الوقف ؛ فلذلك ثبتت همزة الوصل .

والدليل على ذلك أن العرب تقول فى الأحمر : « أَلَحْمَر » فلا يحذفون همزة الوصل ؛ لأن حركة اللام ليست بلازمة ، و بعض العرب يحذفون الهمزة لتحرك ما بعدها ، على أن من العرب من يقول « مُ اللهِ » فيحذف الهمزة ، وفيها لغات كثيرة تنيف على عشر لغات : أَيْمُنُ الله ، و إِيْمُن الله ، وأَيْمُ الله ، و إِيمُ الله ، وأمُ الله ، ومُ الله ، ومَ الله ، ومِ الله ، ولَيْمُنُ الله ، ومُنُ الله ، ومُنْ رَبِّى ، ومِنْ رَبِّى . و « مُنْ » لا تدخل إلا على « رَبٍّ » وحده ، ولا تدخل على غيره ، كما لا تدخل التاء إلا على الله فى « تاللهِ » . والله أعلم .

* * *

تم الجزء الأول من كتاب « الإنصاف ، فى مسائل الخلاف » لأبى البركات الأنبارى ويليه — إن شاء الله تعالى — الجزء الثانى منه مفتتحا بالمسألة (٦٠ — القول فى الفصل بين المضاف والمضاف إليه بغير الظرف والجار والمجرور ، نسأل الله تعالى أن يعين على إكماله بمنه وكرمه وفضله ؟

فهرس تفصيلي للموضوعات

الواردة فى كتاب « الإنصاف ، فى أسباب الخلاف » للأنبارى

وفى كتاب « الانتصاف ، من الإنصاف »

وكل موضع وضعت بعده نجمة فهو مكرر فى عدة مواضع من الكتاب

تمت الفهرس ، ولله الحمد أولا وآخرا


